

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية - قسنطينة

التفكير اللغوي عند الشيخ

محمد الطاهر ابن عاشور

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللغة العربية
شعبة اللغة العربية والدراسات القرآنية

إشراف الأستاذ الدكتور:
السعيد هادف

إعداد الطالب:
المحمد بنبري

السنة الجامعية :

2004 / 2003



جامعة القادس للعلوم الإسلامية

الإيمان بالله
والنبي صلى الله عليه وسلم

الله روح والكلمة
الله

والله الواكعة حفظها الله

بسم الله والكلمة

أبواب والفتح إنا ربنا

رعاهما الله تعالى

جامعة الأزهر
الاسلامية
العلوم
الاسلامية

جامعة الأزهر
الاسلامية
العلوم
الاسلامية

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوافي نعمه في الدارين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وإمام المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين؛ وبعد:

فهذه دراسة، تستخذ من العالم اللغوي محمد الطاهر ابن عاشور موضوعا؛ ومن آرائه ومنحى تفكيره مادة. وهي تهدف إلى تحديد الأصول النظرية، والمبادئ الفكرية؛ التي تعد قواعد، ومنطلقات الدرس اللغوي عند ابن عاشور. وبعبارة أخرى، قواعد التفكير في المسائل اللغوية، وأسسها، التي تشكل منهجه؛ وما ورد في آثاره من تطبيقاتها.

وهو عمل، كنت قد ابتدأته في مرحلة الماجستير؛ بدراسة تفسيره (التحرير والتنوير). وأحاول الآن إتمامه، وإكماله؛ بتوسيع نطاق المدونة اللغوية، التي هي محل الدرس؛ عن طريق الإلمام بسائر آثاره، في الأصول، والفقه، واللغة، والأدب، وغيرها. طمنا لأن تكون آرائي عنه موفقة، وأحكامي فيه أقرب إلى الصواب.

ذلك أن كثيرا من المسائل، لم تتبلور بالشكل الكامل والأخير في تفسيره، الذي سبق لي دراسته. وإنما كان يتناولها عرضا، لا قصدا، أولا يعرج عليها أصلا. فعلى الرغم من استقصائي لكسل ما يتعلق بالمباحث اللغوية؛ وعلى الرغم من ضخامته - إذ يبلغ ثلاثين جزءا - فإنه لم تكن تزال عدة قضايا لغوية، غير متضحة لي فكرة ابن عاشور التامة عنها، ورؤيته لها.

وخاصة ما يتعلق ببعض المفاهيم اللغوية؛ التي ترجع إلى ماهية اللغة، وحياتها؛ وكذا ما يتعلق ببعض الظواهر الدلالية. مثل قضايا المشترك اللغوي؛ وعلاقة الدلالة بالمتكلم، وبالسامع؛ وأصناف دلالات الألفاظ؛ ومراتب دلالات جمل الكلام. وكذا ما يتعلق بتعليمية العربية؛ وغير ذلك مما وجدته في غير تفسيره، قد خصص له بحوثا مطنبة، ودراسات مشبعة. نشر بعضها في مجلات متخصصة، كمجنتي مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمجمع العلمي العربي بدمشق؛ وبعضها الآخر، مبعوث في أثناء ما ألفه. أو حققه وعلق عليه، في مختلف العلوم.

وفيما يلي عرض لآثاره؛ التي وجدتها وثيقة الصلة بموضوع بحثي؛ فاعتمدتها، وأفدت منها:

1- أصول الإنشاء والخطابة. ط1 مطبعة النهضة تونس 1339 هـ.

موضوعه علم الإنشاء، وفن الخطابة؛ وما يتصل بذلك من أحوال المعاني، وتقسيماتها، وترتيبها؛ وكذلك أحوال الألفاظ مفردة ومركبة، ومقامات الكلام. وكذلك أشار

- إلى أصول الخطابة، ومناقعتها، وشروط الخطيب، ومراتب السامعين؛ وأورد شواهد الفنين، كما ذكر تمارين لهما؛ وانتقد ما يعرض لهما من عيوب، وأغلاط.
- 2- أصول النظام الاجتماعي في الإسلام ط2 الشركة التونسية للتوزيع تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر جويثية 1985.
- وهو يبحث في روح الدين الإسلامي، وخصائصه؛ وأصول إصلاح الفرد والجماعة، ومجالاته ومراميه؛ كما يتضمن بعض الإشارات اللغوية، المنثورة في مختلف مباحثه.
- 3- أليس الصبح بقريب، التعليم العربي الإسلامي، دراسة تاريخية وآراء إصلاحية ط2 تونس 1408 هـ 1988 م.
- تعرض في هذا الكتاب إلى أطوار التعليم، منذ الجاهلية إلى وقت تأليفه، عند العرب وغيرهم. وذكر ظهور العلوم الإسلامية؛ وأساليب تدريسها ومناهجها. كما أشار إلى مواضع التعليم، وحواضر العلم؛ مركزاً على تونس ومشايخها. وتناول بالنقد والإصلاح، العلوم العربية والإسلامية علماً علماً، وبعض العلوم العقلية، كالمنطق والرياضيات؛ وما وضع في ذلك من مصنفات. فبين أسباب تأخرها، والحاجة إلى تهذيبها. ولم يغفل الإشارة إلى المدرسين، ومراتبهم، وكيفية انتقائهم. وإلى التلامذة، وأساليب تلقينهم، ومستوياتهم.
- 4- التحرير والتنوير ط2 السدار التونسية للنشر تونس/ المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 م.
- ثلاثون جزءاً، في خمسة عشر مجلداً. هذا أجل كتبه؛ وهو تفسير لغوي نحوي بلاغي، تضمن كثيراً من آراء الشيخ اللغوية؛ منها الجديد الذي ابتكره؛ ومنها القديم المختلف فيه، الذي أيدته واستشهد له. والأهم في كل ذلك، ما أصلحه من أخطاء، وردده من أوهام، عرضت لبعض مواد العربية، أو بعض مسائلها.
- 5- تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة. الشركة التونسية للتوزيع تونس/ المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 م.
- وهو مجموع أبحاث، في موضوعات متنوعة. منها ما لم يكن نشر، ومنها ما نشر، ببعض الصحف والمجلات بتونس وخارجها. جمعها ولده عبد الملك ابن عاشور، ووسمها بهذا العنوان.
- 6- حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح، على شرح تنقيح الفصول في الأصول لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي ت 684 هـ. جزآن ط1 مطبعة النهضة تونس 1341 هـ.

وهو تعليقات علمية عالية، تخللتها جملة من المباحث اللغوية، وخاصة في موضوع الدلالات.

7- ديوان بشار بن برد؛ جمع وتحقيق وشرح. طبع تونس 1976م، نشر الشركة التونسية للتوزيع/الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

ذكر ابن عاشور أنه الوحيد الذي يملك نسخة مخطوطة منه؛ فأخرجه للناس، وقد حلى حواشيه بمباحث لغوية كثيرة؛ ضمنها تحقيقات، واستشكالات، ونقودا، وردودا؛ وبتراجم للأعلام؛ و بسرد لوقائع تاريخية، وأدبية، كانت مناسبات للأبيات؛ كما علق على معاني الأبيات، واختلاف نسخ بعض الألفاظ، وما تحتمله من معان. وقد مهد لندويان، بمقدمة في ترجمة الشاعر، وأسلوبه، ولغته، وأثره في الأدب العربي، ولغته؛ وختمه بجزء، جمع فيه ما تفرق من شعره، في كتب الأدب المختلفة، أو ما نسب إليه فيها.

8- ديوان النابغة الذبياني؛ جمع وتحقيق وشرح. طبع تونس 1976م نشر الشركة التونسية للتوزيع/الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

عمل فيه عمله في صنوه؛ فضبط ألفاظه، وشرح غوامضه، ونيه على بعض أساليب الاستعمال؛ كما ذكر بعض ما يتصل بذلك، من أحكام لغوية. ولم يغفل الاستشهاد، على ما يورده من آراء، والاعتماد، على بعض العلماء، أو الرد عليهم.

9- سرقات المتنبي ومشكل معانيه، لابن بسام النحوي، تحقيق. الدار التونسية للنشر 1970 م.

لم يتوسع ابن عاشور في حواشيه؛ ومع ذلك، فقد ضبط ما يحتاج إلى ضبط؛ وشرح ما يحتاج إلى شرح؛ وأصلح ما أفسده النساخ؛ وأشار إلى بعض المسائل اللغوية. ولم يقتصر تعليقه، على كلام المصنف ابن بسام؛ بل علق أيضا، على بعض أبيات المتنبي، التي هي موضوع الكتاب.

10- شرح المقدمة الأدبية لشرح الإمام المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام. ط2الدار العربية للكتاب ليبيا- تونس، رجب 1398هـ- جويلية 1978م.

وهو شرح، يدل على بصر الشيخ ابن عاشور، بشؤون الأدب ونقده؛ كما يدل على مستوى ذوقه، وتمييزه بين أنواع المعاني الأدبية، وغيرها.

11- قصة المولد. النشرة الثامنة الدار التونسية للنشر د.ت.

وهو نبذة عن حياة سيدنا رسول الله ﷺ.

12- قصيدة الأعشى الأكبر في مدح المخلوق. جمع وتعليق. مطبعة العرب تونس 1348هـ-1929م.

وهي قصيدة مشهورة لدى أهل الأدب. بلغ عدد ما جمعه منها من مصادر العربية، والأدب، والتفسير، واحدا وأربعين بيتا؛ علق عليها بما تحتاجه من شرح، أو إعراب، أو غير ذلك.

13- قلائد العقيان لأبي نصر الفتح ابن خاقان. تحقيق وتصحيح وتعليق. طادار القلم تونس/الدار التونسية للنشر 1990م.

كتاب في التراجم، علق عليه ابن زكور. فتناوله ابن عاشور؛ وحقق ما يتصل به من مسائل؛ وشرح غوامضه؛ وعلق على كلام ابن زكور أيضا، فأربنى عليه.

14- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ. طبع تونس 1975م نشر الشركة التونسية للتوزيع/الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

هو كما يدل عليه اسمه، توضيح لمشكلات أحاديث موطأ الإمام مالك؛ سواء الأحكام المستنبطة، والقضايا اللغوية المتنوعة، من ضبط ألفاظ، وشرح مبهمات، وتبنيه على تراكيب، واستعمالات؛ مع سرد الأدلة، والشواهد، على ما يقرره، أو يرجحه.

15- مقاصد الشريعة الإسلامية. ط1 الشركة التونسية للتوزيع تونس 1978م. اسم الكتاب يدل على موضوعه. فهو يبحث في الأصول والمبادئ، التي روعيت في التشريع الإسلامي؛ ويدرس المصالح والمفاسد، التي انبثت عليها أحكامه، جلبا أو درءا. وقد تضمن مباحث لغوية نفيسة؛ خاصة ما يتعلق بالدلالات، وأثر السياق.

16- موجز البلاغة. ط1 المطبعة التونسية تونس د.ت. وهو مختصر فسي علوم البلاغة الثلاثة - المعاني والبيان والبدع - كان مقررا تدريسه بجامع الزيتونة. حوى - على صغره - زبدة هذه العلوم؛ مع ما يلزمه من أنواع التمثيل، والاستشهاد؛ كما تخللته تحقيقات، وردود علمية.

17- النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح. الدار العربية للكتاب ليبيا- تونس 1399هـ-1979م.

الكتاب تعليقات، على ما غمض من أحاديث صحيح البخاري؛ بتوضيح بعض الأحكام، وضبط بعض الألفاظ، أو شرحها، أو بيان بعض خصائص الاستعمال؛ كل ذلك مدعوم بالشواهد، والأدلة. كما أنه نبه على ما أسيء شرحه، أو غفل عنه. وأشار إلى بعض أخطاء النساخ.

18- نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم. المطبعة السلفية القاهرة 1344هـ...

الكتاب لعلي عبد الرازق المصري. وقد رد عليه ابن عاشور، ردا فقهيا أصوليا، وتاريخيا، ولغويا. وهو على صغره، أتى على شبهاته؛ فنقضها نقضا منهجيا منطقيًا.
19- الواضح في مشكلات شعر المتنبي. لأبي القاسم عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهاني. تحقيق. ط 2 تونس 1986م.

وهو تعقيبات لما شرحه ابن جني، من مشكل شعر المتنبي؛ انتقده الأصفهاني في سبعة عشر بيتًا منها. وعلق عليه ابن عاشور تحقيقًا، وتوثيقًا.
هذا وقد أضربت عن غير ما تقدم؛ لأنني وجدت بعضه غير صحيح النسبة إليه؛ وبعضه الآخر لم أجد فيه ظنيتي.

أما أهم الدراسات التي نشرها بالدوريات؛ والتي كانت من روافد هذا البحث؛ إذ أفدت منها أي إفادة؛ فهي:

ما نشره بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

1- المترادف في اللغة العربية. مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، الجزء الرابع، شعبان 1356هـ - أكتوبر 1937م. المطبعة الأميرية بولاق القاهرة.

وهي دراسة موسعة لهذه الظاهرة. أتى على ذكر عطل ظهورها، وآراء العلماء فيها، واختلافهم في وقوعها، وفوائدها. كما أن فيه تحقيقًا لمصطلح (الوضع)، الذي دأ على استعماله علماء العربية، وغيرهم؛ ولم يوجد من أبان عن حقيقته. وقد تضمن هذا البحث أيضًا، مسائل لغوية أخرى.

2- الصوت المجسد، تقفية وتأبيد. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثامن 1955م، مطبعة وزارة التربية والتعليم.

عقب به على مقال للأستاذ أنستاس ماري الكرملني، من أعضاء المجمع، في معنى (الصوت المجسد)، في معاجم اللغة. وفيه سؤال للأستاذ إبراهيم مصطفى في الموضوع نفسه، ورد ابن عاشور عليه.

3- كلمة (كل) حقيقة في الكثرة أيضًا، مثل الشمول. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثامن 1955م، مطبعة وزارة التربية والتعليم.

أورد فيها أدلة لغوية، وشواهد عربية، على مانحاه؛ ودعا إلى إلحاق هذا المعنى بالمعاجم، مع ما يقتضيه من شواهد.

4- الضرر والضرر، فرق لغوي مفعول عنه. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثامن 1955م، مطبعة وزارة التربية والتعليم.
حاول فيها إثبات الفرق المعنوي، بين اللفظين؛ بناء على الواقع اللغوي، والشواهد الفصيحة الماثورة؛ ودعا فيها إلى النظر في ذلك. وقد أحييت الدراسة على أحد الأعضاء، وهو الشيخ إبراهيم حمروش؛ وقرر نتيجة ذلك، أن اللجنة لا ترى ما ذهب إليه الشيخ ابن عاشور.

5- قولهم: (كان مما يفعل كذا). مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء التاسع 1957م، المطبعة الأميرية بالقاهرة.
فيها بيان أصل هذا التركيب، ودلالته؛ مع ذكر الشواهد عليه، من فصح العربية. كما تخللتها مسائل لغوية أخرى، وانتقادات لآراء بعض علماء العربية. وقد اقترح على المجمع إلحاقه بالمعجم؛ ووافق المجمع - بعد إحالة البحث على لجنة للنظر فيه - على رأي الشيخ.

أما ما نشره بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، فهو:

6- صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف، مما وسطه حرف علة. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 36، الجزء الأول رجب 1380هـ - كانون الثاني 1961م.

وهو موضوع، طرح للمناقشة على مستوى المجمعين بدمشق وبالقاهرة أيضا. حاول الشيخ ابن عاشور ضبط هذه القاعدة، وتحديد استعمالها في الكلام.

7- تكملة وتقفية للتعريف بكتاب تحفة المجد الصريح، وصاحبه، وأصله. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد 37، الجزء الرابع، جمادى الأولى 1382هـ - تشرين الأول (أكتوبر) 1962م. وهو تابع لمقال آخر، نشره بالمجلة نفسها، المجلد 37، الجزء الثاني شوال 1381هـ - نيسان (أبريل) 1962م.

وفيها ترجمة وافية لأحمد اللبلي؛ وذكر شيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته. وتكلم على شروح الفصيح؛ ونسخ تحفة المجد؛ كما تحدث عن كتاب بغية الآمال، للبلي أيضا.

8- نظرة في الكتاب المعنون بعنوان (مقدمة في النحو)، المنسوب إلى الإمام خلف الأحمر. تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي. منشور في حلقتين، بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، الأولى بالمجلد 38، الجزء الرابع جمادى الأولى 1383هـ - تشرين الأول

(أكتوبر) 1963م؛ والحلقة الثانية نشرت بالمجلد 39، الجزء الأول شعبان 1383 هـ كانون الثاني (يناير) 1964م.

وقد حقق ابن عاشور نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ومذهب صاحبه النحوي. كما درس المسائل التي تضمنها؛ وأشار إلى ما ورد فيها من المصطلحات النحوية، وخاصة غير المؤلف؛ وختم بحثه بتفسير الشواهد الشعرية للمقدمة، وهي غير معروفة في شواهد النحو.

وقد أعرضت عن ذكر غير ما مضى في هذا السرد؛ مما وجدته من الدراسات الكثيرة، المنشورة بهاتين المجلتين، أو بغيرهما، مثل مجلة الهداية الإسلامية، ومجلة الزيتونة؛ لأنها غير ذات صلة - من جهة المضامين - بموضوعي؛ لتعلقها بفتاوى شرعية، أو شؤون اجتماعية، أو قضايا علمية أخرى. وتكمن أهمية هذا البحث في ثلاثة أمور:

أولها شخصية ابن عاشور اللغوية، التي تكاد تكون مجهولة لدى كثير من الدارسين. فهو إن عرف، فعلى أنه شيخ في علوم الشريعة، لا غير. وهذا على الرغم من مشاركاته الواسعة في الدرس اللغوي؛ بل هو الطابع الذي يميز منهجه في آثاره، السمة الغالبة في تحليلاته، تأليفًا وتحقيقًا، في مختلف الفنون التي طرقها؛ ويكفي دلالة على هذا، تفسيره (التحرير والتنوير)، الذي شهر به.

والأمر الثاني الذي يجلي أهمية هذا الموضوع، هو طبيعة الدراسة اللغوية لدى ابن عاشور. فهي ليست أفكارًا نظرية فحسب؛ بل هي آراء تطبيقية عملية أيضًا؛ لارتباطها بتفسيرات قرآنية وحديثية، واستنباطات وفتاوى شرعية، وشروح شعرية وأدبية؛ وهذا مما تزداد به تلك الدراسات اللغوية أهمية؛ إذ لم يكتف بسردها، والانتصار لها؛ بل وظفها، فكانت له ركنا ركينا في الفهم والتأويل.

أما الأمر الثالث، فهو ما حققه من مسائل مغفولة؛ وما حرره من قضايا مشكلة؛ خاصة تلك المتعلقة بالدلالات، حملا واستعمالا.

هذا ومنهجي في هذه الدراسة، هو الاستقراء والوصف؛ ثم المقارنة والتحليل؛ مع النقد والتوجيه. مستعينا في كل ذلك، بما كتب في الموضوع قديما وحديثا؛ ومبرزًا أهم ما تتميز به آراء ابن عاشور، في الظواهر اللغوية المدروسة.

ولا يسعني في الختام، إلا أن أقدم ثناني إلى الأستاذ الدكتور السعيد هادف، لإشرافه على البحث. كما أشكر للجنة المناقشة، تفضلها بإبداء الملاحظات، وإسداء التوجيهات؛

الستي هي - من دون ريب - مقومة لهذا العمل، ونافعة إياي في المستقبل، إن شاء الله تعالى.

ملاحظة: استغنيت في كثير من الأحيان - خاصة في الحواشي - عن لفظ (الهامش)، مكتفياً بالرمز له بـ (ها).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة
البحرين
البحرين

البحرين

البحرين

هو الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور التونسي، أحد العلماء المحدثين في المعقول والمنقول، يل من أبرز علماء اللغة والشريعة في العصر الحديث.

ولد عام 1296هـ-1879م بضاحية المرسى شمال تونس⁽¹⁾؛ وبها تلقى تعليمه الأول إلى أن دخل جامع الزيتونة عام 1310هـ-1892م، حيث ترقى في درجات التعليم⁽²⁾؛ فتلمذ على مشايخ وقته الذين منهم:

1 - الشيخ أحمد بن بدر الكافي⁽³⁾.

2 - الأستاذ أحمد بن وناس المحمودي⁽⁴⁾.

3 - الشيخ أحمد جمال الدين⁽⁵⁾.

4 - الشيخ سالم أبو حاجب⁽⁶⁾.

5 - الشيخ صالح الشاهد⁽⁷⁾.

6 - الشيخ صالح الشريف⁽⁸⁾.

7 - الشيخ الوزير عبد العزيز بو عتور جده للأخ⁽⁹⁾.

8 - الشيخ عمر بن الشيخ⁽¹⁰⁾.

1- عن مراسلة بعث لي بها ولده عبد الملك ابن عاشور.

2- المصدر نفسه.

3- المصدر نفسه.

4- المصدر نفسه.

5- المصدر نفسه.

6- التحرير والتنوير 1/644، 2/363، 12/121، 30/577. والنظر الفسيح 34.

7- عن المراسلة المذكورة سابقا.

8- المصدر نفسه.

9- التحرير والتنوير 2/139 و 235، 16/113، 17/189، 22/270. وحاشية التوضيح والتصحيح 2/150 والنظر الفسيح 195.

10- محمد الفاضل ابن عاشور، حياته وأثره الفكري 20، نقلا عن كتاب تونس وجامع الزيتونة لمحمد الخضر حسين 125.

9 - الشيخ محمد الشيخ⁽¹⁾.

10 - الشيخ محمد النجار⁽²⁾.

11 - الشيخ محمد النخلي القيرواني⁽³⁾.

وقد كان الشيخ ابن عاشور قد التقى بالشيخ محمد عبده، حين زار تونس للمرة الثانية عام 1904م، وبقي على صلة به⁽⁴⁾.

ومما كان له أثر في ثقافة الشيخ خزانة الكتب التي ورثها عن جده محمد الطاهر ابن عاشور الأول، وخزانة الكتب التي وهبها له جده لأمه السابق ذكره، وقد كانتا عامرتين بالمطبوعات والمخطوطات؛ يضاف إلى هذا زيارته لدور العلم كالأزهر بالقاهرة، وخزانة الكتب بالآستانة⁽⁵⁾.

أعماله:

لقد قام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بنشاطات علمية واسعة، كما تولى مناصب حكومية كثيرة.

فمن نشاطاته توليه التدريس بجامع الزيتونة لعلوم اللغة العربية وعلوم الشريعة⁽⁶⁾. وقد سعى إلى إصلاح التعليم⁽⁷⁾، فوضع له مناهج، وألف كتباً كانت تدرس بالزيتونة.

1- عن مراسلة ولده عبد الملك ابن عاشور.

2- التحرير والتستوير 261/19، وابن أحمد عمار، محمد الفاضل ابن عاشور حياته وأثره 20 نقل كتاب تونس وجامع الزيتونة لمحمد الخضر حسين 125.

3- عن المراسلة المذكورة سابقاً وكذا محمد الفاضل ابن عاشور الحركة الأدبية والفكرية في تونس 75.

4- محمد الفاضل ابن عاشور الحركة الأدبية والفكرية في تونس 75.

5- شرح المقدمة الأدبية لشرح ديوان لحماسة 8 والتحرير والتنوير 53/1 وشرح ديوان بشار 118/1.

6- عن مراسلة ولده عبد الملك بن عاشور.

7- عن المراسلة السابقة وكذا أليس الصبح بقريب 15 وكذا محمد الفاضل ابن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس

218 ومابعدها وكذا محمد مواندة محمد الخضر حسين حياته وأثره 48 ومحمد قبشير الإبراهيمي، عيون البصائر 627/2 وما

بعدها

كما تولى القضاء في سنة 1331هـ/1913م، ثم الإفتاء في سنة 1341هـ/1923م،
وسمي كبير أهل الشورى المالكية (باش مفتي) في سنة 1345هـ/1927م؛ كما سمي شيخ
الإسلام للمذهب المالكي، وشیخاً للجامع الأعظم (الزيتونة) وفروعه عام 1351هـ/1932م⁽¹⁾.

انتخب الشيخ عضواً مراسلاً لمجمع اللغة العربية بمصر عام 1950، وكذا للمجمع العلمي
العربي بدمشق عام 1955 م. كما عين عميداً للجامعة الزيتونية من عام 1374هـ/1956م
إلى عام 1960 م⁽²⁾.

وقلده الحبيب بورقيبة الوسام الثقافي في 7 نوفمبر 1968، كما أحرز جائزة رئيس
الجمهورية التونسية في الإسلاميات على تفسيره -التحرير والتنوير- سنتين متواليتين 1972م
و1973م⁽³⁾.

آثاره:

إن آثار الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور متعددة ومتنوعة، ويمكن إجمالها في أمرين
أثنين:

أولهما ما خلفه من تأليف تشهد لطول باعه العلمي، وتكشف عن عمق غوصه
المعرفي؛ وهي ما بين وضع أنف، وتحقيق لأثر قديم؛ إلا أن أكثرها شهرة به، وأدبها على
رتبته، هو تفسيره التحرير والتنوير؛ وقد مضى في المقدمة ذكر غيره مما اعتمده في هذه
الدراسة.

ثانيهما تلاميذه، وقد أفاد منه كثيرون، من أشهرهم:

1- الشيخ عبد الحميد ابن باديس⁽⁴⁾، إمام النهضة العلمية الإسلامية بالجزائر.

1- انظر التحرير والتنوير 6/1 وكذا مراسلة ولده عبد الملك بن عاشور والشيخ محمد البشير الإبراهيمي مقال -أشيع الإسلام
هو أم شيخ للمسلمين؟؟- آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي 1/156.

2- عن المراسلة لسابقة الذكر وكذا عادل نويهيض، معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر 2/542.

3- عن المراسلة لسابقة.

4- د. عامر ظالم، ابن باديس حياته وآثاره 3/74، 75.

2- الشيخ مبارك ابن محمد الميلي⁽¹⁾، وهو من رواد الحركة الإصلاحية بالجزائر.

3- الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور⁽²⁾، وهو ابن المترجم، وكان ضليعا في علوم شتى.

وفاته:

بعد عمر حافل بالنشاط العلمي والعمل، توفي الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، قبل مغرب يوم الأحد 3 رجب 1393هـ/12 أوت 1973م⁽³⁾. وقد خلف ذكرا حسنا، وسمعة طيبة، في أوساط العلماء، كما كان الشأن في حياته، حينما كان متميزا فيما يحضره من ندوات ومؤتمرات، وقبما يشارك فيه من مجامع علمية.

وقد أبنه كثيرون، كما كانوا قد قرظوه قبلا في حياته، فأفاضوا في بيان استقلاله في الاستدلال، وغزارة علمه، ونفاذ بصيرته، وفصاحة لسانه، وكرم أخلاقه؛ ومن هؤلاء الذين نوهوا به - وهم كثيرون كما ذكرت آنفا - الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين⁽⁴⁾؛ والدكتور عدنان الخطيب نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق سابقا⁽⁵⁾؛ والأستاذ عز الدين التتوخي عضو المجمع⁽⁶⁾.

1- موسى الأحمد، نويوات، شرح الأسئلة الرمضانية 78.

2- المختار بن أحمد عمار، الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور حياته وأثره الفكري 33.

3- عن مراسلة ولده.

4- محمد البشير الإبراهيمي، الرجال أعمال محمد الطاهر ابن عاشور وعبد الحميد بن باديس إماما النهضة العلمية بالشمالي الإفريقي، عيون البصائر 2/627 و628 وقد نشر المقال في العدد 44 من جريدة البصائر سنة 1948م.

5- عدنان الخطيب، جواهر الإسلام 27 وما بعدها مجلة إسلامية جامعة، عدد خاص بالشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور السنة العاشرة العدد 3، 4-1398هـ-1978م تونس.

6- نظرة على نظرة، مجلة لمجمع العلمي العربي المجلد 39 الجزء 2/1 نيسان-أبريل-1964م/19 نولعدة 1383هـ.

الخطبة

المقدمة

تمهيد في التعريف ببعض المصطلحات اللغوية

المبحث الأول: نشأة اللغة وتطورها

المبحث الثاني: مفاهيم علوم العربية وطرق البحث فيها

تمهيد في التعريف ببعض المصطلحات اللغوية:

تعدّ المصطلحات ذات أهمية بالغة في المباحث اللغوية، بوصفها مداخل لها، ومفتاح لأبوابها، ولذا كثّر الخوض في بيان ماهيتها. ويجدر بي التنبيه إلى أن الشيخ ابن عاشور، ربما لم يقصد في شرحه لبعض هذه الكلمات، إلى تعاريفها الاصطلاحية - على ما يظهر لي -، والذي دفعني إلى التعرض لها، هو اقتضاء موضوع هذه الأطروحة لها، وغلبة المنهج اللغوي في آثاره وخاصة تفسيره، وفي منحنى تفكيره. فعددت ما يذكره، هو ما يجري في عرف أهل الاصطلاح اللغوي؛ ثم إن ما ذكره، لا يخلو من إيماءات وتنبهات على وجهة نظره في المصطلح اللغوي. وفيما يلي بعض هذه المصطلحات.

اللغة والكلام:

اللغة: يرجع أصل اللغة إلى معنى "اللهج بالشيء.."⁽¹⁾، ومنه شاع عند علماء العربية، إطلاق لفظ اللغة على ما يرادف معنى اللهجة عندنا، وهو التنوع الصوتي والبنوي والتركيبى والدلالي للفظ الواحد، كقولهم: لغة قریش، ولغة نجد، وغيرهما⁽²⁾.

ثم أطلق على المواد المستقراة من كلام العرب، والمتلقاة من أفواه الرواة اللغويين، وهي موضوعات اللسان⁽³⁾. كما شاع إطلاق لفظ اللسان على معنى اللغة، وهو أسلوب قرآني كثير⁽⁴⁾.

أما مفهوم اللغة في اصطلاح اللغويين، فأشهر تعريف لها، ما ذكره ابن جنى ت395هـ في قوله: "أما حدها فإتباعها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁽⁵⁾. وليس بصحيح ما قد يتوهم من أن أصل التعريف يرجع إلى أبي الحسن الأخفش ت215هـ، لأن تعريفه غير تام من جهة، ومن جهة أخرى هو تعريف للكلام وليس للغة، فقد قال: "اعلم أن الكلام أصوات

1- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 5/255، 256.

2- انظر تفصيل الكلام على هذا في المبحث الأول من الفصل الثاني، المطلب الثاني، المسألة الأولى: اللهجات العربية ص 83...

3- عبد الرحمن الحاج صالح مدخل إلى علم اللسان الحديث (2) 51 اللسانيات.

4- قوله تعالى فإنما يسرناه بلسانك لتبشّر به المتكثّرين وتذرّ به قوماً لداً (مريم 98) وأصله مجاز مرسل.

5- الخصائص 1/33.

مؤلفة⁽¹⁾. وليس يعزب على كل ذي لب أن يلحظ للكلام أصواتا، على ترتيب محدد. وقد تضمن حد ابن جني عناصر ثلاثة مهمة هي:

1- الرمز اللفظي (الأصوات).

2- الوظيفة التبليغية (التعبير).

3- الطابع الاجتماعي (أغراض القوم).

ولم يحد علماء العربية عن هذا التعريف، أمثال ابن سيده ت458هـ⁽²⁾، والمجد الفيروزآبادي ت817هـ⁽³⁾، وغيرهما.

ولا يكاد يزيد لسانيو الغرب شيئا على ما ذكره ابن جني، أمثال إدوارد ساهير⁽⁴⁾، وفريدينان دي سوسير⁽⁵⁾، اللهم إلا ما يرجع إلى بعض التفاصيل الراجعة إلى هذا التعريف⁽⁶⁾. هذا والصواب أنه لا يوجد فرق بين مفهوم اللسان، ومفهوم اللغة العام كما شرحه ابن جني⁽⁷⁾. وقد نبه د. عبد الرحمن الحاج صالح على أن مفهوم اللغة بمعناه العام هذا، لم يعرف إلا بعد نهاية القرن الثاني الهجري، وأن الأصل في الدلالة عليه، هو كلمة اللسان، التي استعملت في القرآن الكريم والشعر الجاهلي والإسلامي، وفي كلام النحويين قبل وفاة سيبويه، وفي كل ما ألف في العربية والفقهاء والحديث وغيرها من العلوم الإسلامية⁽⁸⁾.

1- كتاب العروض 123.

2- المخصص للمجلد 1 السفر الأول 6.

3- القاموس المحيط 386/4.

4- انظر 12 Le langage.

5- انظر دروس في الألفية العامة 35.

6- انظر مثلا د. عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 32 وما بعدها، اللسانيات المجلد 1 الجزء 1.

7- انظر كلام د. عبد الرحمن الحاج صالح عليهما بمعنى واحد في مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 28 وما بعدها اللسانيات المجلد 1 العدد 1/1971 وكذا مدخل إلى علم اللسان الحديث (3) 43 الهامش 81 و82 اللسانيات المجلد 2 لعدد 1/1972.

8- مدخل إلى علم اللسان الحديث (2) 51، اللسانيات.

كما ذكر أن النحاة العرب، كانوا يعبرون عن هذين المفهومين، لا باللسان أو اللغة في مقابل الكلام، بل بكلمة وضع في مقابل الاستعمال، أو التأدية أو الأداء، وهم أول من بين الفوارق بينهما، وكانوا بنوا جميع تحليلاتهم عليها⁽¹⁾.

الكلام: يرجع مدلوله إلى معنى النطق المفهوم⁽²⁾. أما تعريفه الاصطلاحي، فهو كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه ومه ورويد وحاء وعاء في الأصوات، وحس ولب وأف وأوه؛ فكل لفظ استقل بنفسه، وجنبت منه ثمرة معناه، فهو كلام⁽³⁾.

وقال ابن فارس: زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد، وذهب عمرو. وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى، والقولان عندنا متقاربان. لأن المسموع لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة، تدل على معنى⁽⁴⁾.

ويعرفه النحاة بأنه "اللفظ المركب المفيد بالوضع"⁽⁵⁾، أي المفيد فائدة يحسن السكوت عندها.

ومن هذه التعريفات، نتبين لنا عناصر الكلام المكونة له، وهي أنه:

1- حدث لسانی صوتی. وعبر عنه ابن جنی باللفظ، وأشار إليه ابن فارس بالمسموع.

2- له جانب فردي، خاص بمتكلم معين. وهو الأصل في المستقل بنفسه، المفيد معناه.

3- مفيد معنى.

1- مدخل إلى علم اللسان الحديث (3) 43 الهامش 82 اللسانيات المجلد 2 العدد 1/1972.

2- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 5/131.

3- الخصائص 1/17.

4- الصاحبى 82، 81.

5- محمد الصنهاجى، متن الآجرومية 288 ضمن مجموع مهمات المتنون.

4- يكون جاريا على قانون لغة المتكلم، وهذا هو الجانب الاجتماعي منه، وهو مفهوم من التعريفين، لأن الكلام لو لم يجر على قانون لغوي، لما كان أصلا للتفاهم، بل لما نجا إليه المتكلم في خطابه.

وهذه العناصر الأربعة، هي التي اعتمدها اللسانيون المحدثون في بيان ماهية الكلام، مثل دي سوسير⁽¹⁾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- دروس في الألفية العامة 28 و ما بعدها.

رأي الشيخ ابن عاشور في اللغة والكلام:

لم أقف لابن عاشور على تعريف واف للغة، وإنما هناك إشارات، كقوله بـ "أن اللغة ألفاظ مفردة، وجمل مركبة، وكيفية نظم الجمل"⁽¹⁾؛ وقوله إنها "تنقسم إلى كلم أي مفردات، وإلى كلام أي مركبات"⁽²⁾؛ وقوله أيضا بأنها "تلتك من ألفاظ وأحكام"⁽³⁾.

وهو كغيره من العلماء السابقين، ومن اقتفاهم من المحدثين، يجعل اللسان مرادفا للغة⁽⁴⁾.

حيث يقول: "اللسان: اللغة وما به التخاطب"⁽⁵⁾. وما ذكره شرح لغوي لفظي، لا يرقى إلى درجة التعريف للاصطلاحات العلمية.

وأشار إلى بعض وظائف اللغة، حين ذكر أن المقصد منها، هو الإيابة عن المراد، عن طريق وضع الأسماء للمسميات، وتصوير الفكر النفساني، وكذلك قصد التوسع في الكلام، وإيجاد مادة للأدب، وهو شأن اللغات الكبرى، مثل اللغة العربية، خلافاً للغات الساذجة، التي قصارها الدلالة على بسيط المعاني، الجائشة بالنفس⁽⁶⁾. وهي لغات الأمم المتوحشة، تكاد أن تنحصر في عدد معلوم من الألفاظ⁽⁷⁾. أقول أو اللغات المتوحشة، وهي المنعزلة في مناطق لا تبرحها، والمنغلقة على نفسها، كحال اللهجات البربرية.

كما أن اتحاد اللغة أو تقاربها، أول وسائل التعايش بين أفراد المجتمع، وهو نظير تقارب الأخلاق والعوائد، في تحقيق هذا الغرض⁽⁸⁾.

1- أصول الإنشاء والخطابة 11.

2- قولهم -كان مما يفعل كذا- مجلة مجمع اللغة العربية 116/9.

3- شرح ديوان بشار 73/1.

4- في التحرير والتنوير 288/14 جعل اللسان مرادفا للكلام، وهو غريب، فإن بينهما بونا. كما ذكر في لنظر الفصح 202 لفظ البيان في سياق يريد به معنى للغة أو الكلام، وهو لا محالة مجاز مرسل بعلاقة المسببية.

5- التحرير والتنوير 186/13، وانظر 73/21.

6- المترادف في اللغة العربية مجلة مجمع فؤاد الأول 252/4 وكذا 247، وانظر أيضا أليس الصبح بغير 211.

7- أليس الصبح بغير 211.

8- المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 256/4.

ومفهوم هذا، أن تعدد اللغات في المجتمع الواحد، يقضي إلى تعدد أنماط الحياة، وتباين الأذواق، المبنية على اختلاف القيم، وتشتت المشارب، مما يوسع الهوة بين الأفراد، ويولد النزاعات، لا بين الأجيال فحسب، بل بين أعضاء الجيل الواحد، وفي الزمن الواحد أيضاً، وهو أمر تصدقه وقائع الأيام التي نعيشها.

ويذكر ابن عاشور أن اللغات مثل الأنساب والمواطن، من الفروق العادية التي اصططح البشر - رغم وحدة نوعهم - على اكتساب آثار في اختلاف سيرتهم، وأساليب حياتهم، من جرائها تقوى وتضعف⁽¹⁾.

وقد كانت اللغة - كما قال الشيخ - عنصراً من العناصر الثلاثة، التي يتفرع عنها نظام الأمة، أي الجامعة الكبيرة في تدرج الاجتماع البشري القديم قبل الإسلام، بالإضافة إلى النسب البعيد والموطن⁽²⁾.

والحقيقة أن العلماء قد ذكروا وظائف كثيرة للغة، بوصفها أداة يتوسل بها إلى تحقيق أغراض، ترجع إلى المرء في خاصة نفسه، أو إلى علاقته مع محيطه، مثل الوظائف التعبيرية والتبليغية والاجتماعية والنفسية والفكرية⁽³⁾؛ إلا أن الوظيفة التبليغية، هي الأصلية والأساسية، وما سواها فرع عنها⁽⁴⁾.

أمّا الكلام، فلم أقف على تعريف له عند ابن عاشور؛ بل وجدته ذكر أن تعريف النحاة بقولهم: "هو ما أفاد فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها، مخصوص بغير مقام التشويق"⁽⁵⁾، يعني بهذا جواز ذكر المبتدأ مثلاً وحده، للتشويق إلى سماع خبره، كما هو مبين في مسائل الإسناد من علم المعاني في البلاغة العربية.

1- أصول النظام الاجتماعي 95.

2- أصول النظام الاجتماعي 104.

3- انظر د. حنفي بن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي 75 وما بعدها.

4- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1) 28، 29، اللسانيات العدد 4/ 1973/ 1974.

5- انظر الفسيح 328.

ويمكن استخلاص مفهومه عنده، من خلال شرحه لمعنى التكليم، حيث يقول: "التكليم حقيقته النطق بالألفاظ المفيدة معاني، بحسب وضع مصطلح عليه"⁽¹⁾.

وأرى أن هذا التعريف تام، جامع لأهم العناصر التي يبنى عليها مفهوم هذا المصطلح، ففيه الإشارة إلى:

أ- كونه حدثًا لسانيا، وعبر عنه بالنطق بالألفاظ.

ب- كونه مفيدا.

ويؤكد هذين العنصرين، ما أشار إليه في مواضع أخرى، أن المتكلم لا يقصد "من كلامه مجرد النطق به، كالسعال والأنين..."⁽²⁾؛ أي وإنما يكون لغرض التعبير عما في الضمير. فلا يكون الكلام معتدا به، إلا إذا اقترن فيه المنفوظ بالمعنى المستحضر في النفس⁽³⁾. وقريب من هذا، ما ذكره في شرح معنى المنطق، وهو "الصوت المشتمل على حروف تدل على معان"⁽⁴⁾.

ج- كونه جاريا على قانون لغة المتكلم، وعبر عنه بالوضع المصطنح عليه.

د- أما كونه حدثًا فرديا، فمن بدهة الأمور العلم به، فهو مفهوم ضمنا، ولذا لم ترد الإشارة إليه.

إلا أن الشيخ ابن عاشور أشار إلى أمر مهم، حين ذكر "أن الذي تميز به الإنسان عن غيره من الحيوان بالمشاهدة، هو النطق اللساني..."⁽⁵⁾. فقد جعل هذه الظاهرة، ميزة خاصة بالجنس الإنساني، لا يشاركة فيها غيره من الحيوان. هذا مع إقراره بأن لأنواع الحيوانات منطقتها الخاص بها، وهو الذي أطلقت على علمه العرب قديما -علم الحُكَل-، اسما على علم كلام الحيوان. ومنها الطيور التي تدل تقاطيع و تخاليف صفيها أو نعيها، على ما في إدراكها وإرادتها، من تخاطب لأجناسها، واستدعاء لأصنافها، وإتباع بما حولها، قال:

1- التحرير والتنوير 90/9.

2- موجز البلاغة 11 الهامش

3- حاشية التوضيح والتصحيح 149/1.

4- التحرير والتنوير 238/19.

5- حاشية التوضيح والتصحيح 16/1 وانظر أيضا التحرير والتنوير 233/27 و410/1.

"ودلالة أصوات الطير على ما في ضمائرها، بعضها مشهور، كدلالة بعض أصواته على نداء الذكور لإناثها، ودلالة بعضها على اضطراب الخوف، حين يمسكه ممسك، أو يهاجمه كاسر، ووراء ذلك دلالات فيها تفصيل، فكل كيفية من تلك الدلالات الإجمالية، تنطوي على تقاطيع خفية من كيفية صوتية، يخالف بعضها بعضا، فيها دلالات على أحوال، فيها تفصيل لما أجملته الأحوال المجملة، فتلك التقاطيع لا يهتدي إليها الناس، ولا يطلع عليها إلا خالقها؛ وهذا قريب من دلالة مخارج الحروف وصفاتها في لغة من اللغات، وفكها وإدغامها، واختلاف حركاتها على معان، لا يهتدي إليها من يعرف تلك اللغة معرفة ضعيفة، ولم يتقن دقائقها، مثل أن يسمع ضللت وظللت⁽¹⁾.

وهذا الذي قرره ابن عاشور، يؤيده علم اللسان الحديث، إذ يرى أن لأنواع الطيور، وأصناف الحيوانات، ومختلف الحشرات، وسائل اتصال فيما بينها، للتعبير عن بعض المعاني البدائية، كالجوع والذعر والغضب ونحوها، وتكون بتعبيرات جسدية كالاhtزاز، والتحرك في اتجاه معين. وبإطلاق أصوات الصقير والصراخ وما شابه هذا. وهو في كل الحالات، ليس من جنس الكلام الإنساني، ذي الخصائص المميزة، وإنما يسمى كلاما على سبيل التجوز لا غير⁽²⁾.

وقد حاول المحدثون - بعد دراسات لأشكال التعبير الإصطلاحي^{الحيواني} -، حاولوا تدريب بعضها على الكلام الإنساني، مثل الدلفين وبعض أنواع القرود - الشاتباتزي -، ولكن هيهات لهم ذلك⁽³⁾.

وإنما نص ابن عاشور على تميز الإنسان بالنطق اللساني، ردا على تعريفه بصفة التفكير، لأنه "أمر خفي لا ينبغي التعريف به، على أنه يوجد في الحيوان، فقد قال الغزالي: إن الاستدلال بالأنسر على المؤثر موجود حتى في الحيوان، فلذلك يسير إذا سمع صوت سائقه، وليس وجوده في بعض أفراد الحيوان بأضعف منه في بله الناس"⁽⁴⁾.

1- التحرير وفتنوير 237/19 وانظر أيضا 236.

2- تظرو د. عبد الرحمن الحاج صالح في مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 31 اللسانيات المجلد 1 الجزء 1، ودخني بن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي، 83.

3- عاطف منكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 35 وما بعدها.

4- حاشية التوضيح والتصحيح 16/1.

كما أن أنواع الحيوان يفوق بعضها بعضاً، بمقدار اقترابها من الإنسان في التعقل والفهم، بحيث تجد بعض أفرادها قد فطر على الذكاء، مثل الفرس والفيل والكلب والبازي⁽¹⁾.

وهذا الذي ذكره ابن عاشور ثابت علمياً، بل مشاهد عادة؛ فسلوك بعض الطيور والقردة والقطط والكلاب، ينم عن ذكاء وتفكير، إلا أنه يختلف عما في الإنسان في درجته، كما أنه لا ينكشف إلا بعد روائز مختلفة⁽²⁾.

وينبغي التنبيه، على أن التفكير المنسوب إلى الحيوان، هو في منتهى السذاجة، ولا يعدو قاتون المنعكس الشرطي، والذي يألفه الحيوان بعد طول دربة، فأنى له أن يكون فكراً، الذي هو حركة النفس في المعقولات كما يقال، والذي يعد أحد وجهي اللغة الإنسانيّة كما يأتي بعد قليل، ويمثل أجلى مظهر للعقل، الذي هو الفارق بين الإنسان والحيوان الذي لا يفقه المعاني⁽³⁾.

هذا وأمر اللغة راجع إلى الاكتساب، بمعنى أن الفرد يأخذها من المجتمع الذي ينشأ فيه، كما سيأتي تفصيله⁽⁴⁾؛ وإن كان الاستعداد لها أمراً فطرياً، أي أن الناس يولدون مزودين بقدرات تؤهلهم لاكتساب اللغة، أي لغة. وقد أبطل سابير أن تكون اللغة غريزية⁽⁵⁾، على معنى أنهم يولدون متكلمين، كما يولدون فيأكلون وينامون، وغير ذلك من الأعمال الغريزية، وهو محق.

إلا أن الذي ينبغي التوقف عنده، هو ما أورده ابن عاشور من "... أن النطق وهو التعبير عما في الضمير باللغات، غريزة في الإنسان يعسر أو يتعذر إمساكه عنها"⁽⁶⁾.

1- أصول النظام الاجتماعي 124.

2- حنفي بن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي 77، 78.

3- أصول النظام الاجتماعي 208، و أليس الصبح بقريب 12.

4- تنظر في هذا الفصل المبحث الثاني مفهوم علوم العربية وطريق اكتسابها، المطب الثاني طريق اكتساب اللغة ص 60 ...

5- نظر Le Langage 12.

6- أصول للنظام الاجتماعي 175.

وهذا القول صواب، بناء على ما استقر من عدم انفكاك اللغة والفكر، فالمدلول كوجهين لعملة واحدة. وعليه فإن الإنسان لا يتأتى له أن يفكر من دون لغة، كما لا يقع في الوجود كلام من دون مضمون معنوي، أفاد أم لم يفد.

ولا يخسرو الإنسان - غالباً - من إحدى حالتين: خطاب لمقابل له في الخارج، أو حديث مع نفسه - التفكير -، وهو الكلام النفسي، الذي قال عنه ابن عاشور بأنه لا ينازع في إثباته أحد⁽¹⁾. ومطية في كلتا الحالتين هي اللغة، "على أن الإنسان خلق بطبعه معلماً، بمعنى أن في طبيعته حبا إيصال معلوماته إلى غيره، لما فطر عليه من التأنس، ومن الميل إلى التعبير عن ما يجده، وهو أصل فطرة النطق، ولهذا ترى من يحدثك عن شيء رآه واستحسنه، يود أن يوصلك بكل تشخيص إلى مبلغه، من إدراك ذلك المتحدث عنه"⁽²⁾.

ولذا فإن الإنسان مضطر إلى استعمال اللغة في حياته، اضطرارا قويا، مدفوعا إليه بمقتضى بشريته. وليس حال الأصم الأكم بمشكل في هذه القضية، حتى يقال: يم يفكر وهو عديم اللغة؟ لأن له لغة خاصة في حياته، هي التي يستصحبها في شؤونه، سواء في خويصة نفسه، أم مع غيره؛ وأدل على هذا ما تواضعوا عليه في لغة الإشارة. لأن من أظهر السمات فسي اللغات - على اختلاف رموزها - هي الاصطلاح، سواء قيل به في ابتدائها أم في استمرارها⁽³⁾.

1- حاشية للتوضيح والتصحيح 149/1. الصواب أن هناك من فكر الكلام النفسي كما يستفاد من تفسير الفخر الرازي 19/1 و 20 لكن الحق ثبوته.

2- أليس الصبح بقريب 176.

3- وفتت بعد كتابتي لهذا الكلام، على رأي د. عبد الرحمن الحاج صالح الذي بقى فيه ارتباط الفكر باللغة بالنسبة إلى الرياضسي والضم البكم وبالنسبة إلى العمليات اللاشعورية، لاستعمالهم الرموز غير اللغوية، بخلاف غيرهم من الناطقين الذين يستعملون السلغة فسي جميع محاكماتهم وعملياتهم العقلية الراقية، فقد أثبت لهم كلاما نفسانيا مماثلا للكلام الملفوظ، واستنتج من ذلك أن قوام التفكير هو الرموز مهما كان نوعها. انظر مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 33 اللسانيات المجلد 1 الجزء 1. وأقول إن مفهومي لسغة الذي قصده أوسع من المدلول الذي أراده د. الحاج صالح والمحصور في الأصوات المقطعة؛ ثم إن لغة إشارات الصم للبكم لا تختلف عن خصائص لغة المنطوقة، إذا استثنينا ميزة الأصوات، وهي كونها أداة تليق متواضع عليها، انظر مقاله المذكور 32، 33. وإن صح استثناء الصم البكم، فإني لا أسلم له كون الرياضسي يفكر بالرموز فقط، فهل يتجرد من بشريته وما تحمله من خصائص نفسانية، حتى يصير آلة حسابية جامدة لا إرادية؟ وكذلك القول في العمليات اللاشعورية، ومن مظاهرها الأحلام، فهل هي إلا مظهر آخر من مظاهر الواقع الذي يعيشه فسر في حياته، مع ما يصحبه من استعمال للغة المعتادة، ولذا يرى نفسه بكلم غيره ويكلم وينادي، بل كثيرا ما يسمع هذيلته.

القول:

يقول الفيروزآبادي إنه "الكلام، أو كل لفظ مذل به اللسان، تاماً أو ناقصاً"⁽¹⁾. وهذا يشبه التعريف الاصطلاحي الذي ذكره ابن جنى، وهو "كل لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه و إيه؛ والناقص ما كان بصد ذلك، نحو زيد ومحمد وإن وكان أخوك إذا كانت الزمانية لا الحدئية؛ فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً. هذا أصله، ثم يتسع فيه، فيوضع القول على الاعتقادات والآراء"⁽²⁾.

فأهم عنصر يميز القول، هو كونه صوتاً منفوخاً، سواء أكان تاماً القائمة أم ناقصاً. وأقول ناقصاً، وليس عديمها، لكي لا يشمل أصوات البأبأة والصراخ والقهقهة وما شابهها من أصوات إرادية. فهو يطلق على:

أ-الكلام وهو اللفظ التام المفيد.

ب-غير الكلام وهو اللفظ الذي يدل على معنى غير تام، نحو جملة الشرط في قولنا: إن

جاء زيد. فالقول إذا أعم من الكلام.

رأي الشيخ ابن عاشور:

يعرف ابن عاشور القول بأنه "الكلام الذي يصدر من فم الإنسان، يعبر عما في نفسه"⁽³⁾؛ وبأنه "الكلام المفيد معنى"⁽⁴⁾. فالقول عنده يرادف الكلام، من حيث إنه لفظ له معنى تام يحسن السكوت عليه، وهذا لم يقل به أحد، ففعل ابن عاشور متفيد في مفهومه هذا، بحاصل المعنى المراد في سياق الآيتين الكريمتين، وهما قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً" (الأحزاب/70)، و "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد" (ق/18).

الكلمة واللفظ:

سوت المعاجم العربية القديمة بين مصطلحي الكلمة واللفظ⁽⁵⁾، وفرق بينهما النحاة⁽⁶⁾، إذ لاحظوا في اللفظ الجانب الصوتي، فهو صوت قد يكون له معنى مثل زيد، وقد لا يكون له معنى مثل مقلوبه وهو ديز. أما الكلمة، فلاحظوا فيها جانبها الصوتي (اللفظي) والدلالي.

1- الفاموس المحيط (القول) 42/4.

2- الخصائص 17/1، 18.

3- التحرير والتنوير 22/22.

4- التحرير والتنوير 26/303.

5- دلالة الألفاظ 38.

6- المرجع نفسه 38 وتظر مثلاً شرح ابن عقيل 14/1، 15.

ومن أشهر التعاريف للكلمة لديهم، هو أنها "لفظ مفرد دل على معنى مفرد"⁽¹⁾. ولكن من أتم التعاريف في رأيي، هو قول الفخر الرازي: "الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى"⁽²⁾، من دون تقييد المعنى بكونه مفرداً، ولهذا انتقد قول الزمخشري: "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"⁽³⁾، لأنها قد لا تدل على معنى مفرد، مثل الفعل الدال على الحدث والزمان، وكذا أسماء الأفعال⁽⁴⁾.

أما المحدثون، فقد اشتهت الخلاف بينهم في تحديد مفهوم الكلمة⁽⁵⁾، ولكنهم كادوا أن يجمعوا على سمات أساسية فيها، وهي "أن يمكن إفرادها بالنطق، وحذفها من الكلام، أو إقحامها فيه، أو الاستعاضة عنها بأخرى"⁽⁶⁾. وليست هذه الخصائص بجامعة لكل أفراد الكلمات -مثل الضمائر المتصلة-، ولا مانعة من دخول غيرها فيها؛ لذا أرى أن تعريف الرازي هو الأولي بالأخذ، والأجدر بالاعتبار، على ما فيه من عموم.

رأي الشيخ ابن عاشور:

يسرى ابن عاشور أن "أصل الكلمة اللفظ الواحد، الذي يتركب منه ومن مثله الكلام المفسد، وتطلق الكلمة على الكلام، إذا كان كلاماً جامعاً موجزاً..."⁽⁷⁾. وأن "اللفظ النطق بكلمة دالة على معنى، ولو جزء معنى"⁽⁸⁾.

فتعريفه للكلمة أشبه بتعريف الرازي، إن لم نعدده أدق منه؛ فقد استوعب عناصرها، كما شمل بقوله (المفيد)، معنى الكلام كله، الذي تشارك في تأليفه الكلمة المفردة؛ فالمعنى أعم من أن يكون مفرداً. ثم هناك شيء آخر يستفاد من هذا التعريف، وهو كون معنى الكلمة لا يظهر إلا في الكلام، أي التركيب. فابن عاشور قد ذكر المعنى، ولكن في إطاره الوظيفي الكلي. هذا إذا حملنا قوله (اللفظ)، على مفهوم التحويين، وهو الأظهر؛ وإلا فقد لا يفصل بين الصوت والمعنى في مفهومه، كما هو ظاهر في تعريفه الثاني، الذي يحتمل أن يكون تعريفاً للفظ،

1- دلالة الألفاظ 42 ونظر في هذا شرح ابن عقيل 15/1.

2- التفسير الكبير 21/1.

3- المفصل 6.

4- التفسير الكبير 20/1.

5- دلالة الألفاظ 39 وما بعدها ود. عاطف مذكور علم اللغة بين التراث والمعاصرة 146 وما بعدها.

6- دلالة الألفاظ 43.

7- التحرير والتنوير 268/10.

8- نفسه 303/26.

بمعنى التلغظ، أي التصويت السلغوي مطلقا، ولعله إنما قيده بعبارة (كلمة...)، لأنه تفسير لحاصل المعنى المراد في سياق الآية الكريمة، والذي علق به حكمها، وهو قوله تعالى "ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد" (ق18). وقد ركز في تعريفه للكلمة على:

أ-العنصر الصوتي(اللفظ).

ب-العنصر الدلالي(المفيد).

ج-العنصر الكمي(الواحد).

د-العنصر الوظيفي(يتركب منه ومن مثله الكلام المفيد).

ولعله أتم التعاريف. أما تعريفه للفظ، فيلاحظ فيه موافقته للمعجميين القدماء، وقد سبقت الإشارة إلى أنهم لا يفضلون بين العنصرين الصوتي والدلالي في مفهومه، بخلاف النحاة.

ويلاحظ في تعريفه:

أ-الإشارة إلى أنه فعل لساني(النطق).

ب-أن اللفظ عنده يمكن أن يكون دالا على جزء معنى، ولعله يشير بهذا إلى نحو الحروف التي لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها، ونحو(ال)التعريف، التي تدل على معنى في الكلمة المحلاة بها.

ج-أنه جعل (اللفظ) كلمة مفردة؛ والصحيح الذي ذكره النحاة⁽¹⁾، أن اللفظ يشمل الكلمة المفردة، والكلام الذي هو جملة؛ وقد قال بهذا أيضا الشيخ ابن عاشور نفسه⁽²⁾، فهو جنس، وإذا أريد إفراده قيل: لفظة.

الوضع:

يعد لفظ الوضع من المصطلحات المشهورة، التي دأب على استعمالها العلماء، وخاصة أهل العربية. وقد كان لمفهومه وما يزال، تأثير كبير في توجيه آراء علماء العربية، إزاء مختلف قضاياها. فمعرفة حقيقته، هي كما قال ابن عاشور، ملاك صواب الفهم، وعون على إدراك كثير من أسرار العربية عند النظر فيها⁽³⁾.

1-شرح ابن عقيل على الألفية 1/14.

2-انظر موجز البلاغة 35.

3-المتعارف في اللغة العربية مجلة مجمع فؤاد الأول 4/248.

وقد ذكر الشيخ أن العلماء فسروا الوضع بـ "جعل اللفظ دليلاً على المعنى"⁽¹⁾. ومن هؤلاء السبكي ت 771هـ⁽²⁾، والقرافي ت 684هـ الذي ذكر أنه يطلق "بالاشتراك على جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كتسمية الولد زيدا، وهذا هو الوضع اللغوي؛ وعلى غلبة استعمال اللفظ في المعنى، حتى يصير أشهر فيه من غيره، وهذا هو وضع المنقولات الثلاثة، الشرعي نحو الصلاة، والعرفي العام نحو الدابة، والعرفي الخاص نحو الجوهر والعرض عند المتكلمين"⁽³⁾.

وعرفه السكاكي ت 626هـ بقوله: "الوضع عبارة عن تعيين اللفظة بإزاء معنى بنفسها، احتراز عن المجاز إذا عينته بإزاء ما أردته بقرينة، فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً"⁽⁴⁾. ومثله قول القزويني ت 739هـ: "الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه"⁽⁵⁾، فاستعمال أنواع المجاز ليس وضعاً عندهما.

ويقسم العلماء الوضع قسمين، شخصي ونوعي:

فالشخصي هو "إذا تصور الواضع لفظاً خاصاً، وتصور أيضاً معنى معيناً، إما جزئياً أو كلياً، وعين اللفظ بعين ذلك المعنى، أو لكل واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى"⁽⁶⁾، وهذا مثل الأعلام الشخصية، وعمامة النكرات، والأسماء المضمرّة، والموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والحرّوف، وبعض الظروف مثل أين وحيث⁽⁷⁾. وهذا المفهوم للوضع هو الذي ذكره ابن عاشور باسم "الوضع العيني الحقيقي، وهو جعل اللفظ المعين، دليلاً على المعنى المعين"⁽⁸⁾. أما الوضع النوعي، فيكون إذا تصور الواضع "الفاظاً مخصوصة، في ضمن أمر كلي، وحكم حكماً كلياً، بأن كل لفظ مندرج تحته عينه، للدلالة بنفسه على كذا"⁽⁹⁾؛ وهذا مثل أعلام

1- المترادف في اللغة العربية مجلة مجمع فؤاد الأول 242/4.

2- جمع الجوامع 134 ضمن مجموع مهمات المتون.

3- شرح تنقيح الفصول بهامش حاشية التوضيح والتصحيح 25/1 وانظر كلمة كل حقيقة في الكثرة أيضاً مثل الشمول مجلة مجمع اللغة العربية 194/8 حيث أعاد ذكره.

4- مفاتيح العلوم 357، 358.

5- تلخيص المفاتيح 678 ضمن مجموع مهمات المتون.

6- أبو البقاء الكفوي، الكليات 935.

7- المرجع نفسه 935.

8- حاشية التوضيح والتصحيح 201/1.

9- أبو البقاء الكفوي، الكليات 934.

أجناس الصيغ، وهي الهيئات الممكنة في تركيب (ف ع ل) ، نحو فعل يفعل وغيرهما، ومثل عامة الأفعال، ومثل المشتقات، نحو اسمي الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الأمر والمبني للمجهول، وغيرها من الهيئات الموضوعية بقواعد كلية⁽¹⁾. وقد أشار ابن عاشور، إلى كون الصيغ الصرفية موضوعة وضعا نوعيا⁽²⁾؛ ومنها لفظ (سجين) غير المعروف عند العرب، ولكنه عربي الحروف والصيغة، فهو موضوع وضعا نوعيا⁽³⁾؛ كما أشار إلى كون المركبات موضوعة وضعا نوعيا⁽⁴⁾. وبين من جهة أخرى، كيفية وضع العرب لأجناس الكلام الثلاثة على النحو التالي:

- أ- الأسماء وضعت للمواهي، وإن حضرت عند الوضع صورة الفرس المعروف، أو عين الفرس، لكن على وجه كونه جزئيا من الكلي، أو طريقا لاستحضار الكلي في الذهن⁽⁵⁾.
- ب- الأفعال وضعت بوجه عام، وهو قواعد الصيغ في الاشتقاق⁽⁶⁾.
- ج- الحروف وضعت بأعيانها لمعنى عام⁽⁷⁾.

هذا وقسال الشيخ، إن معظم الذاكرين للفظ (الوضع)، يسبق إلى أذهانهم وخيالهم ما يوهمه من وجود فرد أو جماعة، انتصبوا في أوقات لتعيين الأنفاد للدلالة على الأشياء. بتركيب الحروف وبناء الكلمات منها، فيلقنونها أقواما يتكلمون بها، ويبتونها في أحيائهم؛ وهذا رأي من يقول إن اللغات اصطلاحية؛ وهو عمل لا يساعد على إيجاده أحوال المجتمع القديم، لاحتياجه إلى نظام علمي، وتواطؤ عقلي، ولم يكن فيها ما يسمح بتكوينه؛ كما لا يساعد على انتظاره حاجة أفراده إلى الإعراب عما في ضمائرهم، إذ لا يطبقون البقاء خرسا مدة حتى يفرغ الواضع من عمله. ثم إن الأمم قد وجدوا لهم لغة سابقة على مدنيتهم، لما أخذوا يستدرجون فيها على اختلاف حظوظهم منها. فليس ثمة واضع يوصف بالحكمة، ويحسب عليه الإخلال بها⁽⁸⁾.

1- أبو البقاء الكفوي، الكليات 934، 935.

2- قولهم (كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع القاهرة 117/9.

3- التحرير والتنوير 195/30.

4- حاشية التوضيح والتصحيح 202/1.

5- حاشية التوضيح والتصحيح 188/2.

6- نفسه 188/2.

7- نفسه 188/2.

8- مترانف، 249/4.

وقد استبعد ابن خلدون أيضا، هذا المفهوم للوضع، حيث قال: "لا تقل إنهم وضعوها، لأنه متعذر ويعيد، ولم يعرف لأحد منهم"⁽¹⁾.

وزعم بعضهم مغاليا، أن الذي تولى هذا العمل الحكيم، أي وضع اللغة العربية، هو الله سبحانه، وهو رأي من يقول إن اللغات توقيفية⁽²⁾. والقولان غير سديدين عند ابن عاشور، لأن المبحوث عنه، هو غير اللغة البشرية الأولى، وإنما هي لغة أمة العرب، ذات الخصائص التي تميزها عن لغات الأمم، وكل هذا من سوء فهم المراد⁽³⁾.

فحقيقة وضع اللغة العربية عند إطلاقه، "هو ما حصل في لغة العرب، من مجموع نتائج أقوال خطبائهم وشعرائهم وحكمائهم وفصحائهم وأهل التأنيق من محدثيهم في أنديتهم وأسماهم، من كل من شهدوا به بحسن الذوق، وجربوا منه حسن الابتكار، من رجال قبائل كثيرة العدد، وعصور عريقة في القدم، وتصرفهم في اللغة التي نشأوا عليها، وتلقوها من أسلافهم، تصرف التهذيب والاختيار، فلم يزالوا بسلامة أذواقهم، يهذب اللاحق منهم، ما نطق به سلفه في صناعته اللسانية، من مفردات الكلام، وصيغ التراكيب، ليأتوا بالأحسن فالأحسن، الخفيف المنطق، الحسن المسمع، من غير أن يودعوا ذلك في سفر، ولا أن يتراسلوا به في كتاب، وإنما يودعونه أشعارهم وخطبهم وأمثالهم وجوامع كلمهم، عند احتشاد المجامع، واكتظاظ الأنديسة، فيتلقفه عنهم من شهد تلك المجامع والأندية، ويحفظونه عن ظهر قلب"⁽⁴⁾. ومجامع عكاظ وذوي المجاز ومواسم الحج بمكة ومتى، كانت في مقام المؤتمرات والمجامع اللغوية اليوم⁽⁵⁾.

فتوسعات العرب في إطلاقاتهم، واشتهار المجازات، هي التي أدت إلى كثرة المفردات اللغوية، وهي مسمى الوضع على التحقيق⁽⁶⁾.

1- المقدمة 1063.

2- سيأتي مزيد كلام على هذه القضية في مطلب نشأة اللغة ص 249...

3- المترادف، المصدر السابق 248/4، 249 وانظر أيضا كلمات كل حقيقة في الكثرة أيضا مثل الشمول مجلة مجمع اللغة العربية 194/8.

4- المترادف، المصدر السابق 249/4.

5- المترادف، المصدر السابق 252/4.

6- كلمة كل حقيقة في الكثرة أيضا مثل الشمول، مجلة مجمع اللغة العربية 194/8.

العلم

العلم

المطلب الأول: نشأة اللغة

المطلب الثاني: فروع اللغات

المطلب الأول . نشأة اللغة:

البحث في نشأة اللغة، وكيف فُتنت أصواتها، لتستعمل في التعبير عما في النفس، من غوامض المباحث ومشكلاتها؛ لأن أمرها يرجع إلى عصر ما قبل التاريخ، أي قبل ظهور الكتابة، وليس لنا من مرجع فيه، و"لا مطمع في معرفته يقينا، إلا ببرهان عقلي، أو بتواتر خبر، أو سمع قاطع، ولا مجال لبرهان العقل في هذا، ولم ينقل تواتر، ولا فيه سمع قاطع"⁽¹⁾. فحسبى النصوص الدينية، لم تفصل في هذه القضية فصلا مباشرا صريحا، مما جعل تفسيراتها تختلف، واحتمالاتها تتكاثر.

هذه الحيرة أدت إلى ظهور ما يمكن تسميته مذهب التوقف؛ ولعله رأي الفخر الرازي الذي يقول: "لما ضعفت هذه الدلائل، جوزنا أن تكون كل اللغات توقيفية، وأن تكون كلها اصطلاحية، وأن يكون بعضها توقيفيا، وبعضها اصطلاحيا"⁽²⁾. وهو الأمر الذي أدى بالاتجاه اللساني المعاصر، إلى إلغاء البحث في هذا الموضوع، وإخراجه من مباحث اللسانيات، وجعله من القضايا المبحوث عنها في الفلسفة أو غيرها.

غير أن هذا لم يمنع كثيرا من اللغويين قديما وحديثا، من تناوله والإسهام فيه، على حسب معتددهم من المناهج، ومنزعمهم من المذاهب، بالإضافة إلى ما أجاب به الفلاسفة وعلماء الشريعة وغيرهم؛ ويمكن تصنيف الآراء الواردة في الموضوع، على النحو التالي:

أ- مذهب التوقيف:

يرى أصحابه أن اللغة من عند الله تعالى، وقف آدم عليه السلام عليها، وألهمه إياها؛ وانتقلت منه إلى سائر ولده. وممن قال به أفلاطون اليوناني⁽³⁾، وهيراكليت اليوناني⁽⁴⁾، وابن فارس⁽⁵⁾، والأشعري والجبائي والكعبي⁽⁶⁾، ورجحه القرطبي أيضا⁽⁷⁾، وخمستهم احتجوا بقوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها" (البقرة 31).

1- أبو حامد الغزالي، المستصفى 320/1 وانظر الجلال السيوطي، المزهر 26/2.

2- التفسير الكبير 23/1.

3- عاطف مدكور، علم قلغة بين التراث والمعاصرة 23.

4- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية 131، 132 الحاشية.

5- الصحابي 31، 33 ويظهر أن كلام ابن فارس خص بالعربية فقط.

6- الفخر الرازي، التفسير الكبير 175/2.

7- الجامع لأحكام القرآن 322/1 و326.

ب- مذهب الاصطلاح:

ويرى أنصاره أن البشر وفقوا وهدوا إلى التواضع على اللغة، والاصطلاح عليها أول مرة، ومن ثم شاعت عندهم، وبلغت من بعدهم، وأقدم من قال به أرسطو اليوناني⁽¹⁾، وديموكريت اليوناني⁽²⁾، وهو رأي أبي هاشم⁽³⁾، وقال ابن جنى بأن هذا مذهب أكثر أهل النظر⁽⁴⁾.

ومما يجدر التنبيه عليه في هذا المقام، أن ليس لابن جنى رأي ثابت في الموضوع، على عكس ما توهمه بعض المعاصرين⁽⁵⁾ أنه كان يذهب مذهب القائلين بالاصطلاح، وليس قوله بأن أكثر أهل النظر يقولون به بلازم له، ولا دال على ترجيحه له، فكلامه يكشف عن تردده وحيرته⁽⁶⁾.

وممن شايع هذا المذهب من المحدثين، د. عبد الرحمن الحاج صالح كما يدل عليه ظاهر كلامه⁽⁷⁾، والشيوخ أحمد رضا العاملي⁽⁸⁾، وجرجي زيدان⁽⁹⁾، وآدم سميث، ودوكلد ستيورت، اللذان ذهبا إلى أن الإنسان عسر بالإشارات والحركات، فلما تكاثرت حاكي ما يسمعه من الأصوات، فحصلت أصوات اللغة بطرء التركيب والنحت والتغيير وغير ذلك، فتألفت ألفاظ اللغة⁽¹⁰⁾.

ج- مذهب المحاكاة:

ومعناه أن أصل اللغات، هو أصوات الحيوانات والجمادات المسموعة، مثل "دوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، وتزيب الطيبي،

1- عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 24.

2- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية 132 الحاشية.

3- الفخر الرازي، التفسير الكبير 175/2.

4- الخصائص 40/1.

5- مثل د. عاطف مدكور في علم اللغة بين التراث والمعاصرة 25، ود. حنفي ابن عيسى في علم النفس اللغوي 25.

6- الخصائص 47/1.

7- انظر مدخل إلى علم اللسان الحديث (2) للسانيات 25.

8- مولد اللغة 21 ومابعدا.

9- الفلسفة اللغوية 130 ومابعدا.

10- الشيخ أحمد العاملي، مولد اللغة 18 وكذا الفلسفة اللغوية 132 الحاشية.

ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد⁽¹⁾. ويراه ابن جني وجها صالحا، ومذهبا متقبلا⁽²⁾؛ وهو قريب من رأي آدم سميث المذكور آنفا.

د- مذهب الجمع بين التوقيف والاصطلاح:

ومفاده أن مبدأ اللغات توقيف، ثم حدث التواضع؛ وذلك أن "القدر الذي يحصل به التنبيه والبعث على الاصطلاح، يكون بالتوقيف، وما بعده يكون بالاصطلاح"⁽³⁾.

وماعدا هذه المذاهب الأربعة لا يلتفت إليه؛ والذي هو أشبه بالصواب منها هو الأخير،

أعني المذهب الرابع.

رأي الشيخ ابن عاشور في نشأة اللغة:

يقرر ابن عاشور - كغيره من الباحثين - غموض هذا الموضوع، وعدم إمكان الوصول إلى أمر قاطع فيه، بالإضافة إلى أنه لا ثمرة ترتجى منه.

فهو يذهب إلى أنه لا دليل في الآية الكريمة "وعلم آدم الأسماء كلها" (البقرة 31)، على أن اللغات توقيفية، أو غير توقيفية، لأن طريقة التعليم فيها مجتمعة، تحتل كيفيات مختلفة "والمسألة مفروضة في علم الله، وفي أصول الفقه، وفيها أقوال، ولا أثر لهذا الاختلاف، لا في الفقه ولا في غيره، قال المازري⁽⁴⁾: إلا في جواز قلب اللغة، والحق أن قلب الألفاظ الشرعية حرام، وغيره جائز. ولقد أصاب المازري، وأخطأ كل من رام أن يجعل لهذا الخلاف ثمرة غير ما ذكر؛ وفي استقراء ذلك ورده طول، وأمره لا يخفى عن سالمي العقول"⁽⁵⁾. وهذه الفكرة سبق بها الفخر الرازي كما تقدم، حيث قال إنه لا يمكننا القطع بأنها توقيفية، ولا بأنها اصطلاح.

والمطالع لكلام ابن عاشور، يلحظ عليه التردد، وانجذابه مرة إلى مذهب أهل

الاصطلاح، كما في قوله: "إن القرآن نزل بأفصح لغات البشر، التي تواضعوا واصطلحوا

1- ابن جني، الخصائص 1/46، 47.

2- المصدر والصفحة نفسها.

3- أبو حامد الغزالي، المستصفى 1/318.

4- هو أبو عبد الله محمد بن علي المازري المالكي المحدث، منسوب إلى مازر بلدة بصقلية، له المعجم بفوائد مسلم وهو منشور، ومنه أخذ القاضي عياض شرحه الإكمال، توفي بالمهدية عن 83 سنة في عام 536هـ. انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي 4/114.

5- التحرير والتنوير 1/411.

عليها...⁽¹⁾؛ ومرة أخرى إلى مذهب أصحاب التوقيف، كما في قوله: "وآدم اسم أبي البشر عند جميع أهل الأديان، وهو علم عليه، وضعه لنفسه بإلهام من الله تعالى، كما وضع مبدأ اللغة"⁽²⁾. ثم قال بعد قليل: "وظاهر القرآن، أن الله أسماه بهذا الاسم، من قبل خروجه من جنة عدن"⁽³⁾.

وقال أيضا عند الكلام على دلائل قدرة الله تعالى في الإنسان: "وأعجبها خلق العقل وحركاته واستخراج المعاني، وخلق النطق والإلهام"⁽⁴⁾ إلى اللغة...⁽⁵⁾.

وقال أيضا: "ومعنى تعليم الله الإنسان البيان، أنه خلق فيه الاستعداد لعلم ذلك، وألهمه وضع اللغة للتعرف"⁽⁶⁾.

وفي بيانه تعليم الله سبحانه آدم عليه السلام الأسماء، قال: "إما بطريقة التلقين، بعرض المسمى عليه، فإذا أراه لفظ اسمه بصوت مخلوق يسمعه، فيعلم أن ذلك اللفظ دال على تلك الذات بعلم ضروري، أو يكون التعليم بإلقاء علم ضروري في نفس آدم، بحيث يخطر في ذهنه اسم شيء، عندما يعرض عليه، فيضع له اسما، بأن ألهمه وضع الأسماء للأشياء، ليتمكنه أن يفيدها غيره، وذلك بأن خلق قوة النطق فيه، وجعله قادرا على وضع اللغة"⁽⁷⁾.

زيادة على هذا، إشارته إلى ما ينقض فكرة الاصطلاح والتواضع، بتقريره أنه يحتاج إلى نظام علمي وتواضع عقلي، ولم تكن تساعد على إيجاده وتكوينه أحوال المجتمع القديم، كما لا تساعد على انتظاره حاجة الأفراد إلى الإعراب عما في ضمائرهم، فلا يطيقون البقاء خرسا مدة حتى يفرغ واضع اللغة من وضعه. يضاف إليه أن اللغة سابقة على يقظة الأمم المدنية، فهم قد وجدوا لأنفسهم لغة قبل أن يتدرجوا في الحضارة، على اختلاف مبالغهم فيها⁽⁸⁾. أي

1-التحرير والتنوير 61/23.

2-التحرير والتنوير 229/3.

3-التحرير والتنوير 229/3.

4-كتب (الإهام) وهو خطأ مطبعي.

5-التحرير والتنوير 353/26.

6-التحرير والتنوير 233/27. ونظر 73/21.

7-التحرير والتنوير 410/3.

8-المترادف في اللغة العربية مجلة مجمع فؤاد الأول 249/4، وقد ذكر ما يشبه بعض هذه الردود د. حنفي بن عيسى في محاضرات في علم النفس النغوي 28

وهذا يعني أن التواضع على لغة يحتاج إلى لغة، فهذا من أقوى الحجج في إبطال مذهب الاصطلاح. كما نفى "أن يكون ثمة واضع يوصف بالحكمة، ويحسب عليه الإخلال بها"⁽¹⁾.

وابن عاشور في حاله هذا، كحال ابن جني الذي بقي مترددا، ولم يستطع الجزم برأي. وقد ذكر أن الناس متفقون على أن القدرة عليها إلهام من الله، وذلك تعليم منه، سواء لقن آدم لغة واحدة، أو جميع لغات البشر، وأسماء كل شيء، أو ألهمه ذلك، أو خلق له القوة الناطقة⁽²⁾.

ويستظهر الشيخ أن الأسماء التي علمها آدم عليه السلام، على الخلاف في طريقته، بين التلقين والإلهام إلى الوضع، هي أسماء الذوات من الموجودات⁽³⁾، مثل الأعلام الشخصية، وأسماء الأجناس من الحيوان والنبات والحجر والكواكب، مما يقع عليه نظر الإنسان ابتداءً، مثل اسم جنة وملك وادم وحواء وإبليس وشجرة وثمره، ونجد ذلك بحسب اللغة البشرية الأولى. ولذلك نرجح أن لا يكون فيما علمه آدم ابتداءً، شيء من أسماء المعاني والأحداث، ثم طرأت بعد ذلك، فكان إذا أراد أن يخبر عن حصول حدث أو أمر معنوي لذات، قرن بين اسم الذات واسم الحدث، نحو: ماء برّد أي ماء بارد. ثم طرأ وضع الأفعال والأوصاف بعد ذلك، فقال: الماء بارد أو برّد الماء⁽⁴⁾.

المطلب الثاني- تفرع اللغات:

مما له علاقة بما مضى، ظاهرة تفرع اللغات البشرية وتعددتها، وتفسيرها يرجع إلى ما تقدم من الكلام على النشأة، أي أن كل صاحب مذهب، يبني كلامه في تفرع اللغات على ما أصله في نشأتها.

فذهب أهل التوقيف، إلى أن الله سبحانه علم آدم الأسماء بجميع اللغات، العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية وغيرها، فكان يتكلم بها مع ولده، ثم انتشرت في الدنيا بعد تفرقهم، وعلق كل منهم بلغة، واضمحل عنه ما سواها⁽⁵⁾.

1- المترادف في اللغة العربية، مجلة المجمع 252/4.

2- التحرير والتنوير 411/1.

3- أي "المعروفة يومئذ في ذلك العالم" كما قال في الصفحة نفسها.

4- التحرير والتنوير 409/1.

5- ابن جني، الخصائص 41/1.

أما أصحاب الاصطلاح، فيرجعون ذلك إلى نقل المواضعة إلى غيرها، فتقول الذي اسمه إنسان، فليجعل مكانه مرذ، والذي اسمه رأس، فليجعل مكانه سر، وعلى هذا بقية الكلام. وكذلك لو بدنت اللغة الفارسية، فوقعت المواضعة عليها، لجاز أن تنقل ويولد منها لغات كثيرة، من الرومية والزنجية وغيرهما..⁽¹⁾.

ويسرى الغزالي، أن الغالب أن أكثر هذه اللغات حادثة بعد آدم عليه السلام⁽²⁾. وذكر الإبراشي عند كلامه على اللغات السامية، أنها كانت لغة واحدة، هي السامية الأولى التي انقرضت ويعسر تحديدها؛ وإنما ظهرت منها لهجات مختلفة، لتفرق أبناء سام إلى طوائف في جهات مختلفة⁽³⁾. وهذا المعنى ذكره ابن عاشور أيضا كما يأتي، وهو منقول عن التوراة.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- ابن جنّي، الخصائص 44/1، 45.
2- المستصفى 322/1.
3- الأدب السامية 8.

رأي الشيخ ابن عاشور:

أما رأي ابن عاشور في تفرع اللغات وتنوعها؛ فمرجعه عنده إلى عاملين اثنين، هما اللذان أوجبا تعدد اللغات وانتشارها، وهما:

1- انتشار الشعوب في الأرض وتفرقها، وقرارها بمواطن متباعدة.

2- ازدياد الحاجة إلى التعبير عن الأشياء، مع الاختلاف في التفكير، وطريقة الوضع،

قال: "لاشك أن اللغة كانت واحدة للبشر، حين كانوا في مكان واحد، وما اختلفت اللغات إلا بانتشار قبائل البشر في المواطن المتباعدة، وتطرق التغير إلى لغاتهم تطرقا تدرجيا؛ على أن توسع اللغات بتوسع الحاجة إلى التعبير عن أشياء، لم يكن للتعبير عنها حاجة، قد أوجب اختلافًا في وضع الأسماء لها؛ فاختلفت اللغات بذلك في جوهرها، كما اختلفت فيما كان متفقًا عليه بينها، باختلاف لهجات النطق، واختلاف التصرف؛ فكان لاختلاف الألسنة موجبان⁽¹⁾. وقال أيضًا: فهم (يريد البشر) مع اتحادهم في النوع، كان اختلاف لغاتهم، آية دالة على ما كونه الله في غريزة البشر، من اختلاف التفكير، وتنوع التصرف في وضع اللغات، وتبدل كيفياتها باللهجات، والتخفيف والحذف والزيادة، بحيث تتغير الأصول المتحدة إلى لغات كثيرة"⁽²⁾.

ففي هذين النصين -بالإضافة إلى تفرع اللغات وانتشارها- الإشارة إلى ظهور اللهجات، وبعض خصائصها؛ وسيأتي لهذا الموضوع بحث في موضع لاحق. هذا وفي التعبير بلفظ (الوضع) ما يوهم ميل ابن عاشور إلى فكرة الاصطلاح في أصل اللغة، والحق أن ليس له مذهب ثابت كما ذكرت قبلا.

ومما هو وثيق الصلة بهذا الموضوع، ما وقع في كلام الشيخ من إشارات إلى الروابط التي تجمع بين بعض اللغات، وذكر بعض خصائصها.

فهو ممن يقول بالأصل السامي، ويؤخذ من كلامه أن العربية والعبرانية والكلدانية والكنعانية والآرامية من فروعها، بعضها قريب من بعض⁽³⁾.

كما ذكر أن العربية أخت العبرانية، بل أخت الكلدانية، فالكلدانية هي أصل العبرانية؛ وأن العربية الأصلية أقدم من العبرانية، لأن "قحطان أعلى طبقة في سلسلة النسب السامي من

1- التحرير والتنوير 74/21.

2- نفسه 73/21.

3- التحرير والتنوير 408/1 و280/12، والمراد في اللغة العربية مجلة مجمع فؤاد الأول 255/4.

إبراهيم الخليل⁽¹⁾. وقد قال هذا ردا على من زعم أن اللغة العدنانية تميزت عن اللغة القحطانية بسبب ما داخلها من العبرانية، بعد تصرف العرب فيها بالتهذيب، وهو جهل منشؤه الظن أن الكلام بالعربية، كان بعد إبراهيم عليه السلام⁽²⁾.

وقال إن العربية تميزت عن أخواتها الساميات، حين انفصال العرب عن مواطن بقية الساميين، وسموا عربا لخلولهم بعربة أي تهامة، وهي الشاطيء على بحر القلزم (الأحمر) جنوبا وشمالا، ثم انتشروا على شاطيء بحر عدن، واستوطنوه وبعض سروات، وهو بلاد اليمن، فتكلموا بعربيتهم العتيقة، وهي القحطانية، وتفرقوا قبائل في حضرموت والأحقاف وعمان والبحرين ونجد والحجاز، وكانت لغتهم متماثلة متقاربة، لكونهم أمة واحدة⁽³⁾.

ونكر ابن عاشور أن الناطقين بالكنعانية هم الكنعانيون، أي الفنيقيون سكان سواحل الشام، وهؤلاء "أمة سامية، لغتها وعوائدها تشبه في الغالب لغة وعوائد العرب"⁽⁴⁾.

وفكرة قدم العربية قال بها جمع من الباحثين، ومنهم الأستاذ محمد عطية الإبراشي الذي يرى أن العربية أقرب إلى اللغة الأم السامية الأولى، وأنها تغلبت على أخواتها، كما أكد صلة القرابة بين الساميات⁽⁵⁾، والأستاذ عباس محمود العقاد، الذي يعتقد "أن اللغة العربية أقدم من معظم اللغات الحديثة، وأن شواهد سبقها في القدم، تزيد على الشواهد التي يستدل بها على سبق أقدم اللغات الأخرى"⁽⁶⁾، والأستاذ أحمد شاكر، الذي ذهب إلى أن "العبرانية أخت العربية، بل لعلاها فرع محرف عن العربية، والعربية أقدم منها بدهر طويل"⁽⁷⁾، وقال بأن العربية من أقدم اللغات في الدنيا⁽⁸⁾؛ وقال أيضا عن العربية "كانت قبل إبراهيم وإسماعيل، وقبل الكلدانية والعبرية والسريانية وغيرها، بله الفارسية، وقد ذهب منها الشيء الكثير بذهاب مدنيتهم الأولى قبل التاريخ"⁽⁹⁾.

1- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 4/ 256 وكذا 255 وانظر أيضا التحرير والتنوير 1/ 169.

2- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 4/ 255، 256.

3- المترادف في اللغة العربية، المصدر نفسه 4/ 255.

4- التحرير والتنوير 1/ 500 وانظر 12/ 280.

5- الآداب السامية 4، 6 وما بعدها و 17.

6- أشتات مجتمعت في اللغة والأدب 16، 17، 26.

7- المعرب 155 و 259 الهامش.

8- المعرب 133 الهامش.

9- نفسه 13 المقدمة.

والواقع أن تقسيم اللغات إلى فصائل، ومنها فصيلة اللغات السامية الحامية، هو إحدى نظريات تصنيف لغات العالم، وهي مبنية على صلات القرابة في الأنظمة اللغوية؛ اعتمدها الأوروبيون في القرن التاسع عشر؛ وقد أخذوا هذا مما ورد في التوراة الإصحاح العاشر من تقسيم أمم آسيا وإفريقيا القديمة، ونسبتها إلى أولاد نوح عليه السلام، سام وحام ويافت (1). أما فيما يخص بعض الصيغ أو الألفاظ، التي احتل ابن عاشور كونها من لغة قديمة سامية حاول تعيينها، فمنها صيغة (فَعَلَوْتُ)، نعتها من بقايا العربية القديمة السامية (2). ويستظهر أن "الميم علامة تنوين في اللغة المنقول منها كلمة (اللهم)، من عبرانية أو قحطانية، وأن أصلها لاهم مرادف إله" (3). وكلمة (صابئ) وما تفرع منها، تلفظ قديم، من لغة عربية أو سامية قديمة، هي لغة عرب ما بين النهرين من العراق (4). وكلمة (بعل)، سامية قديمة، حيث سمي الكنعانيون - الفينيقيون - معبودهم به (5). ولفظ (بَكَّة) في القرآن الكريم، من اللغة الكلدانية لغة إبراهيم (6).

واستغرب الشيخ عدم جريان أسماء أعضاء العائلة على قياس، بحيث جاءت على حرفين، نحو: أب، أخ، ابن، ابنة، ويحسب أنها أثر من اللغة القديمة، التي نطق بها البشر قبل تهذيب اللغة، ثم تطورت اللغة عليها، وهي هي (7). وقال بأن كلمة (لحي) سامية قديمة أو عبرية، معناها المراء أو البئر (8). وذكر عند الكلام على الحروف، أن حروف (تخذ وضغظ) من الحروف غير الكثيرة الاستعمال، ولا الموجودة في كل اللغات (9).

1- انظر ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر 55 وما بعدها، ود. محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية 119 وما بعدها، ود. صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة 41 وما بعدها، والإيراشي، الآداب السامية 5 وما بعدها وغيرهم.

2- التحرير والتنوير 2/489.

3- نفسه 3/212 وانظر أيضا 16/200 وقارن بما ذكره د. إبراهيم الصامري في فقه اللغة المقلن 134 و150.

4- التحرير والتنوير 1/533.

5- نفسه 2/393.

6- نفسه 4/12 و13.

7- نفسه 4/295.

8- النظر الفسيح 293 وقد اعتمد في هذا على ما في سفر التكوين من التوراة.

9- التحرير والتنوير 1/214 وانظر أمثلة أخرى على العربية القديمة في التحرير والتنوير: تعويض ياء المتكلم بالناء في يا بُت ويأمت 16/115 وقارن بما ذكره في 12/206 و207؛ تركيب ما كاد يفعل 1/559؛ الفصل بين حرف النداء والنداء في نحو يا أيها الناس 1/325؛ القسم برينا بضم 22/361 وغيرها.

وعلى كل، فإن ما حاوله ابن عاشور من تأصيل، لا ينبغي على أسوس ثابتة، ولا على أدلة مقنعة؛ وقصارى ذلك التخمين والاحتمال، إذ لا يقوم بمثل هذا إلا العصبية من الرجال، بشروط أولها، إتقان تلك اللغات القديمة، وكذلك الإحاطة بالتاريخ القديم، بل بما قبل التاريخ، واستيعاب أحداثه، وما وقع فيه من هجرات وغزوات وغيرهما، للاقتراب من حقيقة تلك الألفاظ أو الصيغ. وقد أشار الشيخ إلى وعورة هذا المسلك، إذ قال بأنه لاشك أن اللغات القديمة المتعاصرة، اقتبس بعضها من بعض، اقتباسا لا يهتدي متتبعه، إلى الحكم بأصالة الكلمة إلا بعناء، إن لم يتعذر عليه الوصول، وللغة المضرية شبه بالعبرانية والبابلية وسائر اللغات السامية⁽¹⁾، كما قال إن تماثل الكلمات في لغتين، لا يعين كون إحداهما فرعاً عن الأخرى، لأن تعيين الأصل منهما لا يخلو من تحكم⁽²⁾.

1- أليس الصحيح بقريب 212.

2- المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 256/4.

المطلب الأول: مفهوم علوم العربية

المطلب الثاني: طرق اكتساب اللغة

المطلب الأول: مفهوم علوم العربية

المطلب الثاني: طرق اكتساب اللغة

المطلب الأول - مفهوم علوم العربية:

قبل الخوض في تناول تفاريع مسائل اللغة العربية، وما يرتبط بها، يجدر بي التطرق إلى الحديث عن علم العربية على وجه العموم، أو ما قد يسمى علم الآداب، أو العلوم الأدبية، أو علوم اللسان العربي.

عرف أبوالبقاء انكفوي ت1094هـ العلم بأنه "معرفة الشيء على ما هو به"⁽¹⁾، وأنه يطلق على الإدراك، وعلى المعلوم، وعلى العنكة، على سبيل الحقيقة العرفية، أو الاصطلاحية، أو مجاز مشهور⁽²⁾.

ويقوم مفهومه على ركنين أساسيين، هما: العموم أي الاطراد، والموضوعية. أما ما يرجع إلى مصادره وأصول تحصيله، فهي مشاهدة الظواهر، أي تصفح الأمور وتتبعها، ثم إجراء العمليات العقلية عليها، مع ما يتبع ذلك من تعليل⁽³⁾.

والعربية هي وصف للغة التي يتكلمها جنس العرب، ومن يلحق بهم. وقد تقدم تفصيل الكلام على مفهوم اللغة وعناصرها ووظائفها.

أما علم العربية، فهو العلم الذي يختص بالبحث في قواعد هذه اللغة، وفي علل ظواهرها. ويظهر لي أن له مدلولاً واسعاً، هو ما كان يفهم منه قديماً؛ فتطلق العربية أو علم العربية على كل ما يساعد على إقامة اللسان بكلام العرب، سواء في كيفية النطق، أم في صوغ المفردات، أم في تركيب الجمل، مع مراعاة أوضاع العرب واستعمالاتها. ولا يكون هذا كلاماً فقط، وإنما كتابة أيضاً؛ وهذا المعنى موجود في الأذهان إلى اليوم، حين نسمعهم يقولون: فلان يتعلم العربية مثلاً، فإن عبارة العربية تحتل أنحاء شتى من قواعدها.

ولعل سبب اعتقابه علم النحو، في استعمالات بعض العلماء، هو كون هذا العلم أول ما اشتهر بالتدوين، وكذلك تكاثر الروايات في موضوع نشأته ودوافعها؛ رغم أن الاهتمام باللغة

1- الكليات 610.

2- المصدر نفسه 611 و615 و616.

3- انظر تفصيله عند د. عبد السرحمن الحاج صالح مدخل إلى علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 20 ومابعدا اللسانيات المجلد الأول الجزء الأول 1971.

كان منذ زمان أقدم، كما هو معروف عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه كمسا سائير، فإن الكلام على النحو قد غطى على كل ذلك، ثم تفرعت سائر العلوم.

وهذا الشمول لمفهوم العربية، ملاحظ في أول كتاب وصلنا في هذا الموضوع، وهو كتاب سيوييه ت (180هـ)، الذي تضمن أصولا وأطرافا من فنون شتى. وقد كانت علوم العربية قديما - مرتبطة بعضها ببعض، إلى أن بدأت في الانفصال والاستقلال كما هي عليه اليوم.

وسمى الكفوي هذا العلم الأدب، وعرفه بأنه "علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة"⁽¹⁾. وقسمه إلى أصول، وهي اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية، وسائرها فروع، كما عد البديع ذبلا للمعاني والبيان⁽²⁾.

وذكر ابن خلدون عبارة العلوم اللسانية⁽³⁾، وعلوم اللسان العربي، وحدد أركانه في أربعة: اللغة والنحو والبيان والأدب⁽⁴⁾؛ أي فما سواها ملحق بها. كما ذكر عبارة العربية وعلم العربية في سياق يريد به النحو⁽⁵⁾. وقد أطلق غيره أيضا علم العربية بمعنى النحو⁽⁶⁾ كما ذكرت، وأطلقوا علم الإعراب بمعنى النحو أيضا⁽⁷⁾. وسموا الجميع أيضا العلوم الأدبية⁽⁸⁾.

... وقد فرغ علماء العربية هذا العلم إلى اثني عشر فنا جمعت في قولهم:

صرف ونحو عروض ثم قافية * وبعدها لغة فرض وإنشاء

خط بيان معان مع محاضرة * والاشتقاق لها الآداب أسماء

1- الكليات 68.

2- الكليات 68.

3- المقدمة 1064 و1067.

4- المقدمة 1055 و1069 و1070.

5- المقدمة 1022 و1023 و1064.

6- انظر لزمخشري، المفصل في علم العربية، وهو عنوان لموضوعات نحوية. والعلوي، الطراز 14.

7- فرمخشري، المفصل 3 و5 والعلوي، الطراز 9 و11 و12.

8- العلوي، الطراز 12 و13 وغيرهما.

فعلم العربية يشمل: علم الصرف، وعلم الإعراب (النحو)، وعلم العروض، وعلم القافية، وعلم متن اللغة⁽¹⁾، وعلم قرص الشعر، وعلم الإنشاء، وعلم الخط، وعلم البيان، وعلم المعاني⁽²⁾، وعلم المحاضرة (تاريخ الأدب العربي)، وعلم الاشتقاق.

وقد استحدث في العصور المتأخرة، موضوع سمي فن الوضع، كتب فيه عضد الدين عبد الرحمن الإيجي ت756هـ رسالته المشهورة، التي نشرت مرارا؛ وهو عبارة عن مزيج من المباحث البلاغية والنحوية والمنطقية؛ ولم يتحقق انفصاله عن مستمداته، ولا استقلاله بمنهجه، فهو ليس علما. بل إن الإيجي نفسه افتتح رسالته بقوله: "هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة"⁽³⁾.

كما تميز حديثا نوع من الدراسات اللغوية، انكب أهلوه على النظر في ماهية اللغة والكلام، وما يتصل بذلك من خصائص في المستويات المختلفة، من أصوات وصيغ وتراكيب ودلالة وأساليب. وهذا النوع من الدراسات قديم جدا، عند مختلف الأمم، في بعض موضوعاته وبعض مناهجه. إلا أن الجديد ما استحدث فيه من مناهج وتقنيات، مثل ما هو في البنيوية والتوليدية التحويلية، والاستعانة بالمخابر، ومختلف الأجهزة، في تحليل الأصوات، واتقسام بحوثه إلى النظرية، والتطبيقية التي التفت فيها مجموعة المعارف الإنسانية، فأفادت منها واستفادت في مختلف مجالات الحياة. هذا اللون من الدراسات، هو المسمى عندنا علم اللسانيات، ويدعى علم الألسنية، وعلم اللغة، إلا أن الاسم الأول أولى.

وقد أشار د. عبد الرحمن الحاج صالح، إلى أن هناك تناسبا وضعيا غريبا، بين علم اللسان الحديث وعلم العربية، يعني علم اللسان العربي، الذي وضعه علماء العربية في أواخر القرن الأول الهجري - السابع الميلادي -، وبلغ أشده في زمن أبي عمرو بن العلاء، واكتملت مادته ووسائله على يد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه⁽⁴⁾.

1- وقد يدعى علم اللغة فيلتبس بمصطلح اللسانيات، ولهذا يستحسن تخصيصها بهذا الثقب دفعا للبس فيقال علم اللسانيات، كما يقال علم الرياضيات وعلم البصريات وهو اقتراح د. عبد الرحمن الحاج صالح، ولنعما هو. وقد تكون هذا المصطلح وخاصة في بلدان المغرب. فنظر مدخل في علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 28 وما بعدها، اللسانيات.

2- على أن علم البديع تابع وليس قسيما، لما الذبن جعلوه قسيما فعدوا العلوم ثلاثة عشر.

3- انظر مجموع مهمات المتون 737، وهي في ثلاث صفحات.

4- مدخل في علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 11 اللسانيات المجلد الأول الجزء الأول 1971.

فهذا التناسب الذي بين الأوضاع النظرية والمنهجية في فكر الخليل ومن تابعه، وأحدث الأوضاع العلمية جدير بالدراسة؛ ولن يكون للدراسات اللغوية أي شأن، إذا لم يرجع فيها إلى الخليل، لتفهم ما قصده بتعليقاته لظواهر اللغة، وذلك بالرجوع إلى شروح كتاب سيبويه، وإلى من أدرك مقاصده، كابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جنبي والرضي الأستراباذي...⁽¹⁾.

بقيت الإشارة إلى علاقة المنطق باللغة؛ ولفظ المنطق في الأصل⁽²⁾، يدل على الكلام، أو ما يشبهه مما لا نفهمه، قال تعالى حكاية: "وعلمنا منطق الطير"^(النمل 16)، فلا علاقة له بمعنى العقل فني اللغة العربية، على عكس ما قد يوجد في كتب المنطق، من تعليل لهذه التسمية، بكون معناه يرجع إلى الإدراك وإلى المنطق⁽³⁾. وقد أنكر أبو سعيد السيرافي ت 368هـ أن يكون المنطق بمعنى العقل⁽⁴⁾.

فعلم المنطق مباحث فكرية، مرتبطة بالمعاني اللغوية لأي لغة من اللغات. وقد تظاهرت الدراسات المنطقية التقليدية لأرسطو ومن حذا حذوه، على إثبات العلاقة الوطيدة بين المنطق واللغة، أي على إثبات التطابق والتوازي بين المجاري العقلية والمجاري اللغوية، إلى أن أثبت علماء النفس حديثا العكس، أي عدم التطابق والتوازي بين النشاط الفكري والنشاط الكلامي، على معنى أن ليس كل ما في الذهن يظهر لزوما في الكلام⁽⁵⁾.

وصحح د. الحاج صالح هذا إذا قصد بالمنطق مجموعة القواعد الجامدة، وهو معناه الساذج، أي الانسجام والتطابق التقليدي السطحي بين ظواهر الأشياء⁽⁶⁾. قلنا إنها حقيقة واقعية وصواب، غرّ ظاهره كثيرا من الباحثين العرب، فوقعوا في أخطاء كبيرة، وأوهام ضارة تهدد أركان بحوثهم، بادعائهم عدم منطقية اللغة كلها، متأثرين ببعض الأجانب مثل

1-- مدخل إلى علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 11 مجلد الأول الجزء الأول.

2- ابن فارس، معاني اللغة (نطق) 440/5، 441.

3- انظر مثلا للشيخ إبراهيم البيهجوري، حاشية الباجوري على السلم في علم المنطق 22.

4- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة 124/1.

5- انظر د. عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 27. وانظر هامش

18 في الصفحة نفسها.

6- المرجع نفسه 26 وما بعدها.

فندريس⁽¹⁾؛ وبمهاجمتهم مناهج البحث عند قدماء النحاة العرب، بتهمة إخضاع اللغة للمنطق اليوناني، والتهاون بالنقل والسماع، فصوبوا المنهج الكوفي.

والواقع أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي، ولكن بعد نضجه واكتهاله لا قبل، وهو يخالف المنطق العربي القديم، الذي بني على الاستنباط الاستقرائي، وعلى الطريقة الفرضية الاستنتاجية⁽²⁾. ذلك أن للغة منطقها الخاص بها، مستنبط من أحداثها، وهو مجموعة الأصول والحدود التي تخضع لها استعمالها السليمة، التي تمثل قوانين تجريبية لا عقلية، وليست من قبيل المنطق العقلي، "ولا يوجد أية مناسبة بينها وبين قوانين الفكر، إنما انتلافها وانسجام بعضها ببعض هو الذي يناسب هذه القوانين، ويخضع لبديهيات العقل...⁽³⁾. وقد قال السيرافي: "النحو منطق، ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو، ولكنه مفهوم باللغة"⁽⁴⁾.

وليس معنى ما أثبتته علماء النفس، أن الظواهر اللغوية غير قابلة للتحليل العقلي، وأن تفسر بالانتقال من المعلوم إلى المجهول، وبعيدة عن الانسجام العميق⁽⁵⁾، الذي يلاقي المفهوم الآخر الدقيق للمنطق، وهو "القوانين العقلية، التي يتوصل بها إلى إثبات الحقائق"⁽⁶⁾، وكذلك "الدراسة العلمية لهذه القوانين"⁽⁷⁾.

علم العربية عند الشيخ ابن عاشور:

ذكر ابن عاشور أن لفظ العلم يطلق على الإدراك، ويطلق على الملكة التي تسمى العقل، ويطلق على التصديق الجازم، فهو أعلى مراتب التصديق، لأنه "الجزم المطابق للواقع عن دليل"⁽⁸⁾. وكل هذا غير مراد في عد العلوم. ويطلق لفظ العلم على المسائل المعلومات، التي

1- انظر د. عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 26 وما بعدها.

2- انظر د. عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 26، 28.

3- د. الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث (4) أثر النسائيات في النهوض بمستوى -رسي اللغة العربية- (1) 36، النسائيات.

4- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة 115/1.

5- الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 27، 28 النسائيات المجلد الأول الجزء الأول.

6- المرجع نفسه، المجلد الأول، الجزء 1/27، 28.

7- المرجع نفسه، المجلد الأول، الجزء الأول 28ها 19.

8- حاشية فتوضيح والتصحيح 70/1.

هي مطلوبات خبرية يبرهن عليها فيه، وهي قضايا كلية. وهذا شرط ذكره الحكماء في العلوم المعقولة، "أما العلوم الشرعية والأدبية، فلا يشترط فيها ذلك، بل يكفي أن تكون مباحثها مفيدة كمالا علميا لمزاولها"⁽¹⁾. والعلم نوعان، اصطلاحى وحقيقى، بينهما عموم وخصوص وجهى، وكلاهما كمال إنسانى، ووسيلة إلى السيادة.

فالعلم الاصطلاحى، هو ما تواضع الناس في عصر ما، على عد صاحبه من العلماء، وهو يتغير ويختلف، باختلاف العصور والأمم والأقطار، كما لا تخلو عنه أمة. والعلم الحقيقى، هو ما به كمال الإنسان، وبلوغه ذروة المعارف، وإدراكه الحدائق النافعة في العاجل والآجل⁽²⁾.

ويرى ابن عاشور أن "المقصد من العلوم كلها، تصور المعلومات على ما هي عليه، فغايتها الوصول إلى الصواب، والاحتراز عن الخطأ والشبهات"⁽³⁾. وهذه الغاية تتفرع إلى إصلاح الفكر، أو إلى إصلاح العمل⁽⁴⁾. ويظهر أن هذا العمل، هو الذي عبر عنه في موضع آخر بالثمرة، حيث قسم ثمرات العلوم قسمين⁽⁵⁾: قسم هي من نوع موضوعات العلم، مثل علم النحو، فثمرته لفظية محضة؛ وقسم هي نتائج تستنتج من البحث في موضوعات العلم، مثل علم البلاغة.

ونقل ما تقرر في علم الحكمة، أن أبعد العلوم عن الشك، وأقربها إلى اليقين، العلم الذي لا تتعارض فيه الأنظمة والنواميس⁽⁶⁾. كما شبه أطوار العلوم في الأمة، بأطوار الفرد، فجعلها أربعة، واستثنى منها الشريعة التي لا تقبل الطور الرابع منها، وهي⁽⁷⁾:

1- حفظ وقبول المسائل، لقصد العمل، من غير تفكر في غاياتها، أو علائق بعضها ببعض.

1-التحرير والتنوير 1/12.

2-التحرير والتنوير 1/126.

3-أصول النظام الاجتماعى فى الإسلام 174.

4-أصول فنظام الاجتماعى فى الإسلام 91.

5-أليس الصبح بقريب 174.

6-مقاصد الشريعة الإسلامية 43 الهامش.

7-أليس الصبح بقريب 175.

2-تنويعها وبيان العلاقات بينها، لخدمة بعضها بعضا.

3-بحث العلل والأسرار والغايات.

4- التضع والتحرير، بالحكم عليها تصحيحا ونقدا.

وأنا أزيد طورا خامسا، وهو طور الجمود والتقهقر، وإن لم يشر إليه ابن عاشور، فإن كتابه كله - أليس الصبح بقريب - موضوع لتشخيص أسبابه، وبيان وسائل علاجه.

ويرى أن علم العرب الحق في الجاهلية، كان منحصرا في أدب لغتهم، ومعظمه شعر وسجع؛ فهو علمهم العقلي الوحيد، ولم يكونوا بحاجة إلى الإبقاء على حوافظهم وأفهامهم لغيره من المعارف. فكان تعليم اللسان والتدريب على الفصاحة أولا، ثم تعليم الأخلاق الجميلة والصفات العلية ثانيا، وفي الدرجة الثالثة علما هما: علم الشعر وهو فسطاط علومهم. وبعده الخطابة⁽¹⁾. ولما جاء الإسلام، نشأت العلوم العربية الإسلامية، وعلوم اللغة العربية التي كانت متولدة من التعليم الإسلامي⁽²⁾.

والحقيقة أن نشأة علوم اللغة العربية، كانت في زمان مبكر جدا. وقد تناول ابن عاشور مبدأ ظهور علم اللغة⁽³⁾، فحدد أوليته في زمان علي(ض) ت 40هـ، حين وضع أبو الأسود ت 69هـ مبادئ النحو بأمر منه. وإذا كان هذا خاصا بعلم الإعراب، فقد ظهرت في ذلك الزمان المبكر أيضا، البذور الأولى لعلم متن اللغة، تمثلت في جوابات عبد الله بن عباس(ض) ت 68هـ عن مسائل نافع بن الأزرق ت 65هـ، وهي أخص بالمباحث المعجمية والتفسير اللغوي، لتعلقها بدلالات بعض الألفاظ القرآنية، وشواهدا من كلام العرب⁽⁴⁾.

1- أليس الصبح بقريب 17 وما بعدها، والمترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 263/4، 264.

2- أليس الصبح بقريب 34.

3- المصدر نفسه 27.

4- أوردتها السيوطي في الإتقان في علوم القرآن 1/120 إلى 133.

ولعل الاهتمام بمعاني الألفاظ، والبحث عن شواهدهما، يرجع إلى زمان عمر بن الخطاب (ض)، فهو الذي سأل عن لفظ التخوف في قوله تعالى: "أو يأخذهم على تخوف" (النحل 47)، فقام له شيخ من هذيل، وقال له: معناه التنقص في لغتهم، وأنشده قول الهذلي⁽¹⁾:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا * كَمَا تَخَوَّفَ عَوْدَ النَّبِيعَةِ السَّقْنُ

فقال عمر (ض): "أيها الناس، عليكم بديوانكم لا يضل. قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم"⁽²⁾.

هذا ومفهوم علوم اللغة العربية عند ابن عاشور واسع، فهي تطلق على عدة فروع، حيث البحث فيها عن أسلوب التكلم ومادته، والنحو والصرف والبلاغة والإنشاء، وهي العلوم المدروسة لتحصيل النطق العربي الفصيح⁽³⁾، وقد يسميها علم اللغة بالإفراد⁽⁴⁾، كما عنون به تناولته لفروعه. وهو مشكل لالتباسه بعلم متن اللغة المتقدم، والذي يطلق عليه اختصاراً علم اللغة، كما أنه الاسم الذي يطلقه بعض المعاصرين مرادفاً للنسائيات، وقد ظهر لك قصوره. وربما ذكر علم اللغة في سياق يريد به النحو⁽⁵⁾، ولم أر من سبقه بهذا، فهو أشكل. كما قد يسميها علوم اللغة بالجمع⁽⁶⁾، أو علم العربية⁽⁷⁾، وقد يستعمل علم العربية في سياق قد يريد به النحو⁽⁸⁾، وهو استعمال فاش عند غيره كما أسلفت. وقد يسميها علوم العربية⁽⁹⁾، أو العلوم

1- حقق ابن عاشور في التحرير والتنوير 167/14 هـ أنه أبو كبير، ولم أقف عليه في ديوان الهذليين، ونسبه ابن منظور في موضع إلى ابن مقبل بلفظ السير بدلاً من الرحل، انظر لسان العرب (خوف) 101/9. ونسبه في موضع آخر إلى ذي الرمة بالسرواية نفسها، انظر (سنن) 210/13. وهو موجود أيضاً بهذه الرواية في ملحق ديوان ذي الرمة 1917/3. والبيت من بحر البسيط.

2- التحرير والتنوير 167/14.

3- أليس الصبح بقريب 211 وانظر 34، 68، 225.

4- أليس الصبح بقريب 135، 225.

5- أليس الصبح بقريب 27.

6- أليس الصبح بقريب 68، 128، 211، 225.

7- التحرير والتنوير 18/1 و 21، وانظر أليس الصبح بقريب 68.

8- حاشية للتوضيح والتصحيح 114/1.

9- أليس الصبح بقريب 68، 225، وحاشية للتوضيح والتصحيح 211/2.

اللسانية⁽¹⁾، أو علوم اللسان⁽²⁾، أو علم اللسان⁽³⁾، وكلها أسد.

كما ذكر تسمية العلوم الأدبية، وقال بأنها مالا يجتنى منه غير الكمال النفساني، أي غير الانكشافات، ونفعها من جهة الانبساط والمسرة⁽⁴⁾. وهو بهذا - لا محالة - يقصد فنون القول الشعري والنثري، وما قد يخدمها مثل علوم البلاغة، وهي التي أطلق عليها أيضا علم الأدب، وقال إنه لم يكن عند المتقدمين "منخولا بعض فنونه من بعض"⁽⁵⁾.

فروع علم العربية:

ذكر ابن عاشور قواعد العربية، وهي مجموع علوم اللسان العربي، التي حصرها في متن اللغة والتصريف والنحو والمعاني والبيان⁽⁶⁾.

ومحمل هذا على أنها ما يشترط لفهم القرآن الكريم، لنلا يقع الغلط وسوء الفهم له، ولذا أضاف إليها "استعمال العرب المتبع من أساليبهم، في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغاتهم، ويدخل في ذلك، ما يجري مجرى التمثيل والاستئناس للتفسير، من أفهام أهل اللسان أنفسهم، لمعاني آيات غير واضحة الدلالة عند المولدين"⁽⁷⁾.

أما ما لم يذكره من العلوم، فهو إما داخل في المذكور، مثل علم الاشتقاق المندرج في علم التصريف؛ وإما لا تعلق له بفهم القرآن الكريم، مثل علم العروض ونحوه.

كما ذكر أن السلف العربية تلتزم من نوعين: ألفاظ وأحكام؛ فالألفاظ وهي المفردات، يستفرع عنها علمان هما: علم متن اللغة وعلم التصريف. وأما الأحكام وهي الكيفيات التركيبية التي يأنف بها الكلام باطراد، ولو كان بوجوه متعددة، بحيث لو لم ينتظم عليها، لم يجر على

1- ليس الصبح بقريب 68، 181.

2- التحرير والتنوير 18/1.

3- ليس الصبح بقريب 215.

4- ليس الصبح بقريب 8.

5- أصول الإنشاء والخطبة 2.

6- التحرير والتنوير 18/1.

7- التحرير والتنوير 18/1.

مما تكلم به أصحاب هذه اللغة، ولعسر عليهم فهمه؛ فیتفرع عنها ثلاثة علوم هي: علم النحو وعلم البلاغة وعلم العروض⁽¹⁾.

ويلاحظ دقة الشيخ في حصره علوم العربية، على الرغم من تركه بعضها لأسباب سأذكرها. وفيما يلي تفصيل الكلام عليها.

أما علم متن اللغة الذي علقه بالألفاظ، فهو العلم الباحث عن أوضاع مفردات العربية، من حيث ثبوتها وضبطها ومعناها، فله "مزيد اختصاص بالبحث عن مفاد الكلم المفردة، ذلك المفاد الذي يختلف عند التركيب في الكلام"⁽²⁾. ومعنى هذا، أن موضوع هذا العلم، هو بيان ما اشترطه الواضع "في وضع الكلمة، وجعله قيما مصححا لإطلاقها، مأخوذا من تتبع استعماله"⁽³⁾، مثل كلمة الرجل، التي وضعت للذكر البالغ الآدمي، من غير أن يختص بشخص دون غيره⁽⁴⁾.

ولتدوين هذا العلم وضعت المعاجم، فكان أولها وأصلها كتاب العين للخليل بن أحمد، الذي كملت كتب مستن اللغة بهذيبه وتلخيصه والزيادة عليه⁽⁵⁾. فغرض المعاجم إحصاء مفردات العربية، الموضوعية وضعا شخصيا، وهي أسماء الأعيان، وأسماء الأحداث أي أحوال الأعيان، والروابط أي حروف المعاني، وهي شبيهة بأسماء الأحداث، تدل على معان نسبية جزئية من قبيل الأكوان الخاصة، وترتبط بعض أسماء الأعيان ببعض، فتفيد حدوث معنى بين الاسمين⁽⁶⁾.

ويلحق ابن عاشور بمنزلة الألفاظ المفردة، فيحتاج إلى ما يبني عليه من لفظ ظاهر أو مقدر، التركيب الذي حدث استعماله لدى بعض أهل اللسان في معنى واحد، اعتمادا على مجاز أو كناية أو تمثيل، وليس مفادا بواسطة اجتماع معاني مفرداته، بل يشبه الاستعمال الجملي.

1- شرح ديوان بشرى 73/1 ومليدها.

2- قولهم (كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 117/9.

3- حاشية التوضيح والتصحيح 37/1.

4- المصدر نفسه 38/1.

5- شرح ديوان بشرى 74/1.

6- قولهم (كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 116/9.

وبتكرره يصير دالا على مجموع المعنى، كدلالة المفرد على معناه الموضوع هو له، بحيث ينتقل المعنى الحاصل مما كان ينحل عن اجتماع معاني مفرداته، إلى معنى جديد مصطلح عليه، غير منحل عن مجموع مفرداته، ولا يفهم غير الممارس لاستعمال العرب مرادهم منه.

فهذا الصنف من موضوع علم متن اللغة، وحرى بأن يدرج في دواوينه؛ وليس من موضوع علم النحو الآتي ذكره. ومثله التركيب الذي خفيت ملاحظة معناه الموضوع هو له، والتركيب الذي صار مثلاً⁽¹⁾. ونهذا ذكرت "الأمثال في مواد كتب اللغة، وأحق منها بذلك، الكلام الذي خفيت فيه المناسبة، بين معاني مفرداته وبين المعنى الذي يراد منه في الاستعمال، أو تردد الأئمة في أي مفرداته كان منشأ لإفادة ذلك المعنى، فيكون صنيع أهل اللغة الجزم بحصول ذلك المعنى، بقطع النظر عن منشئه"⁽²⁾.

هذا وقد تعرض الشيخ إلى انتقاد بعض مظاهر الفساد، الواردة في مصنفات متن اللغة، سوف أشير إليه عند الكلام على منهجه في دراسة متن اللغة العربية⁽³⁾.

وأما علم التصريف المتعلق بالألفاظ، فأول من تكلم فيه هو معاذ بن مسلم الهراءت 187هـ، إلا أنه كان مندرجا في مسائل علم النحو، ولم يفرد بالتأليف إلا حين وضع أبو عثمان المازني كتابه في الصرف⁽⁴⁾.

وهو العلم الباحث عن أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء⁽⁵⁾. وغنى عن البيان أن هذه الأحوال على ضربين⁽⁶⁾. منها ما هو تغيير لاحق للأصل، من أجل إفادة معنى جديد، كإفادة المضي أو الحال أو الأمر أو المطاوعة أو المشاركة أو التكلف في الأفعال، وكإفادة التصغير أو الاضطراب أو النسبة أو التثنية أو المبالغة أو التفضيل في الأسماء. ومن هذه الأحوال ما هو تغيير لاحق للأصل، من غير دلالة على معنى طارئ على الكلمة، وإنما

1- قولهم (كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 117/9 و118.

2- المصدر نفسه 118/9، وانظر بعض أمثله في المبحث الأول من الفصل الرابع، المطلب الثالث، فملاحظت الخاصة بالاستعمال ص 287 و288.

3- انظر الفصل الرابع التمهيدي ص 244، 245.

4- ليس الصبح بقريب 28 و30.

5- ابن الحاجب، متن الشافية 497 ضمن مجموع مهمات لمتون، وقد زدت عليه في التعريف المذكور.

6- انظر ابن عصفور، الممنوع في التصريف 31/1 وما بعدها، وغيره من كتب التصريف.

ذلك يرجع في الغالب إلى أسباب لفظية، ينتمي معظمها على عتلي الخفة والثقل، كالتنقص والقلب والإبدال.

وقد ذكر ابن عاشور، أن علم الصرف وضع لبيان ما شرطه الواضع في وضع الكلمة، وجعله قيّدا مصححا لإطلاقها، مأخوذاً من تتبع استعماله⁽¹⁾، ومثل له بوضع (فعل) للدلالة على ما مضى من الأحداث، من غير أن يختص بحدث أدون آخر⁽²⁾.

فالمقصود بالكلمة ههنا، هو المثال العام الذي يشمل عدة جزئيات، أي الصيغة التي تنطبق على عدة أفراد من آحاد الألفاظ، ويفسر هذا ما أشار إليه من المشتقات، التي هي موضوع بوضع تسابع لوضع ما تصاغ منه⁽³⁾؛ وهي ذات الصيغ المختلفة، والموضوعة وضعا نوعيا، أي بقواعد كلية، تنطبق كل منها على جزئيات⁽⁴⁾، وهذه عنده هي التي دون لها علم الصرف، ومحتمل قوله هنا على أنها أهم مباحثه، وإلا فهو يشمل غيرها كما ذكرت آنفا.

وذكر الشيخ أن مقصد الأئمة من وضع القواعد التصريفية، تجنب المتكلم الحيدة عن الاستعمال المستقرى⁽⁵⁾ من "فصيح الكلام، والتنبية على ما ندر استعماله بينهم، بأنه يحفظ ولا يقاس عليه، مع بيان المناسبات الدقيقة، التي أفاضتها أذواق الأئمة، المتتبعين لموارد استعمال الكلام العربي، عند اشتقاق الكلمات وصوغها، لتكون تلك الأصول صوتا للسان الناشئ في هذه اللغة من الخطأ، ولتتخذ مقياسا يقاس عليه ما يراد اشتقاقه، فيما لم يسمع

1- حاشية التوضيح والتصحيح 37/1.

2- المصدر نفسه 38/1.

3- قولهم (كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع القاهرة 117/9، وسيأتي الكلام على المشتقات في المبحث الثاني من الفصل الثاني المطب الثاني الاشتقاق ص 144.

4- قولهم (كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع القاهرة 117/9، وانظر الكلام على لصيغة في المبحث الثاني من الفصل الخامس، المطب الأول دلالة البنية ص 34-3.

5- عبارة ابن عاشور هنا معقدة، بل السبب إضافة لفظ (غير) سهوا. انظر صوغ (مفعلة) المصدر نفسه لمجلد 36 للجزء 41/1.

استعمال فيه عن العرب، وما أرادوا من صنعهم هذا، إلا ليتبع الشادون في اللغة أشهر الاستعمال، ويجتنبوا النادر تقليلاً من انتشار ذلك النادر...»⁽¹⁾.

ويظهر له أنه "أدخل في تقويم اللغة، فلا يتم تكلم بدون معرفته، أو يطول تعلم اللغة دونها، فمن البين أن الذي لم يعلم طريق اشتقاق الأفعال، يلزمه أن يقف على كل تصريف منها في اللغة، وإلا اشتبه عليه أمره عند التكلم والسماع"⁽²⁾. وقد نبه على هذا المعنى ابن مالك بقوله⁽³⁾:

وبعد فالفعل من يحكم تصرفه * يحز من اللغة الأبواب والسبلا

أما ما يتعلق بالفساد العارض لعلم الصرف، فسأورد أسبابه عند ابن عاشور في نهاية الكلام على علم النحو.

وأما العلوم الثلاثة التي علقها بالأحكام:

فأولها علم النحو (الإعراب)، وأشار إلى أن أبا الأسود الدؤلي، هو أول من وضع جملة من الضوابط لإصلاح الكلام، بأمر من علي (ض)⁽⁴⁾. والمقصود بمبادئ النحو، الذي هو علم بمقاييس تضبط كيفيات تركيب الكلام العربي. وبما "أن نظر النحوي لإقامة أصل التركيب"⁽⁵⁾، فالنحو العربي يتعلق بشكل الكلام، من حيث إقادته المعاني الأول، وهي المعاني النحوية.

وموضوعه عند الشيخ، هو بيان ما شرطه الواضع "في وضع الكلمة، وجعله قيدا مصححا لإطلاقها، مأخوذاً من تتبع استعماله"⁽⁶⁾. ومثل له بـ "وضعه الرفع للدلالة على العمدية في الكلام، لا يختص...بعمدة دون عمدة"⁽⁷⁾.

1- صوغ (مفصلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 36 الجزء 41/1، 42.

2- أليس أصبح بقريب 220.

3- لامية الأفعال 570، ضمن مجموع مهمات المتون.

4- أليس أصبح بقريب 27.

5- التحرير والتنوير 33/19.

6- حاشية التوضيح والتصحيح 37/1.

7- المصدر نفسه 38/1.

فوضع الكلمة هنا، محمول على تعيينها في الجملة، وما تقتضيه من حركات تصحح لها نوع استعمالها، فالنحو مثل الصرف، لأن كليهما يفيد "كيفية أخذ المفردات وتركيبها، ليدفع الخطأ والسيطء في الفهم"⁽¹⁾. وقد بين ابن عاشور هذا الأمر بوجه أوضح، عند كلامه على المركبات التي هي موضوعة وضعا نوعيا، "سواء في كيفية انتظام بعضها مع بعض، وتقديم بعضها على بعض، بحسب ما يفيد مراد المتكلم، من حصول معاني مفرداتها، أو في كيفية ذكر ما يذكر منها، وحذف ما يحذف في اللفظ، وهو منوي في النفس، أو في أحوال أواخر الكلم المترتبة هي منها، بحسب ما يعجل يفهم مراد المتكلم، أو ما يدفع اللبس عن مراده، وتلك أحكام الإسناد والتعلق، وآثارها في المفردات من هذه الحيثية، وقد دون لها علم النحو"⁽²⁾.

ويرى الشيخ، أنه كان يجب تسمية علمي النحو والصرف، باسم واحد يشملهما، لأنهما علم تركيب اللغة، واستعمال مفرداتها، فكما يحتاج المتكلم إلى معرفته كيف يعبر عن أحداثه (كسذا والصواب إحدائه) في المستقبل قراءة، فيقول: سأقرأ. يحتاج إلى معرفته كيف ينطق بهاته الكلمة، مرفوعة أم منصوبة، فهما متأخيان، وقد كانا من قبل كذلك، وهذه خلاصة ابن مالك إلى الآن، تشتمل أبوابا كثيرة من التصريف. ثم خص النحو بما يبحث عن أحوال الكلم، من حيث الأفراد والتركيب في الكلام، والصرف بما يبحث عن جوهر الكلمات في الاشتقاق"⁽³⁾.

وأقول تعقيباً على هذا الكلام، إن من محاسن علوم العربية أن تخصص كل منها بموضوع بحث مستقل، بل إن هذا الاستقلال شامل لكل علوم الدنيا والدين، وابن عاشور نفسه، نقل مقولة أن العلوم تتميز بتميز الموضوعات، وحيثيات الموضوعات⁽⁴⁾. وقد انتهجت الدراسات اللغوية الحديثة هذا النهج، حين خصصت الكلام بعلم التركيب (النحو)، والكلمة بعلم البنية (الصرف).

1- أليس الصبح بقریب 223.

2- قولهم (كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 117/9.

3- أليس الصبح بقریب 219.

4- التحرير والتنوير 1/ 12 وكذا تكملة ونفعية للتعريف بكتاب تحفة المجد الصريح وصاحبه وأصله، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد 37 الجزء 4/ 693.

أما ما احتج به على تأخيرهما، وهو الحاجة إليهما، فليس الأمر مقصوراً عليهما فقط، بل الحاجة إلى غيرهما من علوم العربية أوكد، وخاصة علم المعاني وعلم الإنشاء.

وقد أشار هو إلى تمازجهما في مصنفات القدماء. والحقيقة أن تلك المصنفات وخاصة ككتاب سيبويه، قد جمعت بينهما وبين غيرهما، مثل مسائل الأصوات و المعاني والبيان والعروض، لأنها لم تكن كتب نحو بالمعنى الحصري، وإنما كانت كتباً في علم العربية بمعناه الواسع كما قدمته، ثم بدأت في الاستقلال عن بعضها؛ وقد نبه على ما اشتمل عليه كتاب سيبويه مما جعله عمدة علماء البلاغة⁽¹⁾.

والحقيقة أن مصطلح النحو، كاف في الدلالة على العلمين النحو والصرف، إذا لوحظ فيه مدلوله اللغوي، بل الاصطلاحي، الذي يعني القصد والاتباع، وقد عرف ابن جني النحو، بأنه "انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"⁽²⁾، فانت تلاحظ في هذا النص، أنه ألحق بالنحو الصرف، وقد أشار ابن عاشور أيضاً إلى أنهما متأخيان.

وهذا العلم يفيد الناشئ، طريق انتحاء سنن العرب، في صوغ أبنية كلماتها وفي تركيبه. وعليه، فلا أرى حاجة إلى إيجاد اسم جامع لهما، كما ارتأه الشيخ، بل على العكس، أرى وجوب تخصيص العلم الذي يدرس التركيب، بلقب علم الإعراب⁽³⁾، عوض مصطلح النحو غير الدقيق، والشامل لعلم الصرف أيضاً، خاصة وأن ابن عاشور ذكر أنه "إذا لم تكن اعتبارات مختلفة للألفاظ، تعين أن يختص بها العلم المدون لموضوعها في الاصطلاح، بعد تمايز العلوم بتمايز موضوعاتها. فإذا ذكرت ألفاظ في غير كتب العلم المختص بها، باعتبار موضوعها، عد ذكرها في تلك الكتب تطفلاً، وإن كان هذا التطفل شائعاً في كتب العربية، وبخاصة كتب النحو"⁽⁴⁾.

1- أليس الصبح بفريب 220.

2- للخصاص 34/1.

3- سماه بعض العلماء كذلك كما ذكرت في التوطئة لهذا المطلب.

4- قولهم (كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 117/9.

وفي كلام الشيخ على مقاصد النحو، يرى أن مقصده الأول، كان "حفظ أصول العربية من التسيان، ثم ارتقى من بعد إلى طور، يظهر فيه أنه يرجى منه الإعانة على النطق بلغة العرب"⁽¹⁾.

كما يرى أن لعلم النحو خصوصية، لم يجد من سبقه إلى التنبيه عليها، بل إن اعتقاد الكثيرين على خلافه، وهو ظنهم أن فهم معنى الكلام، متوقف على قواعد الإعراب في علم النحو، والصحيح أن الذي يتوقف على قواعد النحو، هو سرعة الفهم لا أصله، لأنه قد يحصل بالعلامات والقرائن، من غير قواعد، وهذه السرعة مبدأ فصاحة الكلام العربي وبلاغته، "أي إيصال فهم السامع إلى المراد، بطريق أوضح، يبلغ به مراد المتكلم..."⁽²⁾.

فلا يقتصر النحو "على إفادة أصل المعنى، وأساس التفاهم، كما قد يسمع ذلك من قولهم: إن الكلام لا يفهم بدون النحو، لأننا لا نرى سائر التراكيب مبهما إذا لم يعرب مثلا، إنما ذلك في تراكيب تتغير بتغير الإعراب، مثل صيغة التعجب، وإنما يفيد النحو اختصار طريق التفاهم، فهو إذن مقدمة علم البلاغة، وتمهيد للبحث عن أسلوب العرب في التعبير، ومن أجل ذلك، كثر فيه البحث عن الجائز وغير الجائز والسماعي"⁽³⁾.

كما يعد في نظره تحسينا للكلام، وهو أجل طور من أطوار ارتقاء اللغة"⁽⁴⁾؛ وخطأ من قال زاعما عدم الحاجة إليه"⁽⁵⁾:

وقالوا: قام زيد ثم ظنوا * بدون الرفع زيدا لن يقوما

هذا ولا بن عاشور مناقشات وآراء، تتعلق ببعض مباحث هذا العلم، ليس هذا مجال تناولها. أما ما يخص أسباب فساد الصرف والنحو، فقد حصرها الشيخ في ثلاثة هي"⁽⁶⁾:

1- أيس لصبح بقريب 219 ، 220.

2- أيس الصبح بقريب 220 ونظر شرح المقدمة الأدبية 40 الحاشية.

3- أيس لصبح بقريب 223.

4- المصدر نفسه 220.

5- شرح المقدمة الأدبية 40 الحاشية.

6- أيس لصبح بقريب 220 وما بعدها.

1 - الإطالة والتعمق في فلسفة اللغة، بذكر الأسباب والعلل، لاشتغال الدخلاء بها، المعانين لضبطها، فكانوا منزورين إلى التأمل في دقائقها، لجمع متفرقاتها، والاهتداء إلى خباياها، التي تذكر ما ينسى، وتميز ما يشبهه؛ ولذا كثر النبوغ في مولدي العرب كالخليل، والموالي كسيبويه.

ولكن نذكر في موضع آخر، أن البحث عن الأصل من غرض اللغوي⁽¹⁾، وعليه فهذه المباحث مفيدة للعلم لا للتعليم، كما سيأتي تفصيله في المطلب الثاني من هذا المبحث.

2 - كثرة خلاف العلماء، وخاصة أهل البصرة والكوفة، وأكثره يرجع إلى اللفظ⁽²⁾. فيرى أن يترك الخلاف للمطولات، لمن يتوسع في العلم لا لكتب التعليم، وسيأتي الكلام على هذا أيضا في المطلب الثاني من هذا المبحث.

3 - الاعتماد في تأصيل القواعد، على أمثلة مصنوعة، أبعدت الأذواق عن الأسلوب العربي، أو على أمثلة موضوعة أو ملحونة، أدت إلى الخطأ في استنباط القواعد.

ثلاثي العلوم التي علقها ابن عاشور بالأحكام، هو علم البلاغة. وذكر أن هذا العلم لبث طويلا ضمن كتب النحو ككتاب سيبويه، وما تزال آثاره فيها إلى اليوم؛ ولما لم يتعرض النحاة لبعض مسائله، مثل الفصاحة والإيجاز والإطناب والفصل والوصل، وما يتعلق بالبيان، وضع بعض أهل اللغة والأدب ضوابط لحفظ أصول اللغة، من خلال ما نشره في كتبهم، مثل نقد الشعر لقدامة بن جعفر، والموازنة بين أبي تمام والبحثري للآمدي، والبيان والتبيين للجاحظ، وشرح الحماسة لمرزوقي، والكشاف للزمخشري، إلى أن أفرده عبد القاهر الجرجاني بالتأليف في كتابيه الدلائل والأسرار، وتلاه كثيرون بالترتيب والتهديب، منهم السكاكي في كتابه المفتاح⁽³⁾.

ويلاحظ أنه زعم مرة أنه لم يفرد بالتأليف وتسمية مسائله إلا في القرن الخامس الهجري، على يد عبد القاهر الجرجاني ت 471هـ، وإن كان أول من ذكر تنفا منها - في

1- حاشية التوضيح والتصحيح 255/1.

2- سوف يأتي مزيد كلام على هذه القضية في المبحث الثاني من الفصل الثاني، المطلب الأول لقياس ص 116 و 117.

3- آئيم فصيح بقريب 223، 224.

زعمه - أبو عبيدة معمر بن المثنى ت 211هـ، وتلميذه الجاحظ ت 255هـ⁽¹⁾؛ كما زعم آخرى أن أول من خصها بالتأليف، هو عبد الله بن المعتز ت 296هـ، في كتاب البديع⁽²⁾، ومحمّله على أنه أول كتاب في بلاغة علم البديع، كما صرح في موضع آخر⁽³⁾. والحققة أنه أول كتاب في بلاغة الكلام على الإطلاق، لسببين، أولهما أن هذا العلم لم يكن قد تحددت تسميته بعد، ثانيهما أن صاحبه تناول فيه مسائل من البيان مثل الاستعارة والكناية، ومسائل من المحسنات مثل التورية والتجنيس، وهو منشور؛ وإن كان قد سبقه أبو عبيدة معمر بن المثنى بكتابه مجاز القرآن، إلا أنه أقرب إلى التفسير اللغوي منه إلى التأليف البلاغي؛ أما أول من بلغنا ذكره نتفا منها، فهو سيبويه في كتابه.

وروافد علم السبلاغة كثيرة، منها ما ذكره الشيخ من كتب النحو، وكذلك كتب اللغة، وكتب الشريعة وخاصة التفاسير، وكتب الشروح الشعرية والنقد الأدبي مزية، فهي أصل هذا العلم من دون ريب⁽⁴⁾.

وعرف الشيخ هذا الفن بأنه "العلم بالقواعد، التي بها يعرف أداء جميع المراد، بكلام ذي أساليب خاصة واضحة، مع ما يعين على قبوله، وذلك بتوفيقه خواص التراكيب حقها، وإسراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها، وإيداع المحسنات بلا كلفة، مع فصاحة الكلام"⁽⁵⁾. وقال بأن قواعده لم تتم ولم تكثر⁽⁶⁾.

وذكر أنه دون لقصده تقريب إعجاز القرآن الكريم تفصيلا، ببيان منتهى فصاحته وبلاغته، وحسن نظمه، وما فيه من نكت وخصوصيات⁽⁷⁾، كما دعا العلماء إلى وضعه،

1- أليس الصبح بقريب 32، 33، 213.

2- موجز بلاغة 6.

3- موجز بلاغة 45.

4- قصصت رد شك ابن عاشور في هذا، انظر أليس الصبح بقريب 218.

5- موجز بلاغة 5.

6- أليس الصبح بقريب 223.

7- لتحرير والتنوير 1/130.

شعورهم بضعف أساليب الكلام، ولكن حال دون الاستفادة منه غلبة الدخلاء، وذهاب ملكة اللسان حين ظهوره أواخر القرن الخامس الهجري، وصعوبة تعليم الأسلوب والذوق⁽¹⁾.

فالقصد من دراسته ضبط طرق الاستعمال للكلام البليغ، والتمرين على أن يكون التعبير مفيداً لجميع مراد المتكلم، بأسرع طريق، وأنفذ إلى فهم السامع...⁽²⁾، فهو مكمل لما تركه علم النحو، من تعليم أصول اللسان العربي، لأنه يفيد "كيفية الإسناد، وأسلوب العرب في التعبير"⁽³⁾. وفي هذا انحصرت تعاليمه، أي "في اختيار المعنى واللفظ، لتكون من الاختيار دربة للإنسان، تسبقه عند إرادة التعبير، وتكفيه عناء التفكير"⁽⁴⁾.

وليست الحاجة إلى هذا العلم، بقاصرة على من يريد النسيج على منوال العرب، والتفنن في أساليبهم، بل الحاجة إليه أكثر، في فهم النصوص الشرعية واللغوية، ولهذا نود ابن عاشوربـ "علوم العربية، ولاسيما علمي المعاني والبيان، الذين بدونهما لا يأمن المرء من تكرار الخطأ في فهم معاني القرآن، فيضل المقدم على ذلك، ويضل غيره"⁽⁵⁾؛ وقد سبقه إلى التنبيه على أهميتهما، وخطورة شأنهما في فهم النصوص، الزمخشري⁽⁶⁾ والسكاكي⁽⁷⁾ وغيرهما.

وعلم البلاغة وإن كانت فنونه ثلاثة، المعاني والبيان والبديع، فمعظمه علم المعاني⁽⁸⁾، الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي، التي بها يكون بليغاً فصيحاً، في إفراده وتركيبه⁽⁹⁾ وسمي علم المعاني، لأنه يعلم بمسائله، كيفية إفادة المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، إما بالدلالة باللفظ القليل على ما حقه أن يؤدي بالجمل، كدلالة إنما على الحصر، وإن على التأكيد ورد الإنكار معاً مثلاً، وإما بترتيب الكلام على كيفية تفيد معنى زائداً، كدلالة التقديم

1-أنيس الصبح بقريب 213.

2-أنيس الصبح بقريب 223.

3-أنيس الصبح بقريب 223.

4-أنيس الصبح بقريب 224.

5-تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة 9.

6-الكشاف 3/1.

7-مفتاح العلوم 162.

8-موجز البلاغة 5.

9-موجز البلاغة 6.

على الحصر مثلا⁽¹⁾. فعلم المعاني هو القواعد التي يعرف بها أحوال اللفظ، التي يطابق بها مقتضى الحال، كما ذكر العلماء في تعريفه⁽²⁾، وعدة أبوابه ثمانية، عدا ما فيه من تفاصيل المسائل وتفاريحها.

أما علم البيان، فعرفه الشيخ بأنه "علم به يعرف البليغ كيفية إيراد المعنى الواحد، بطرق مختلفة في وضوح الدلالة، على حسب مقتضى الحال، فتلك الطرق هي: الحقيقة والمجاز والتشبيه والتصريح والكناية"⁽³⁾. وهذا التعريف هو ما استقرت عليه كتب البلاغة⁽⁴⁾، ولكن ما ذكره ابن عاشور من الحقيقة والتصريح، ليسا من مباحث هذا الفن، وإن كانا من طرق التعبير عن المعنى.

وأما البديع، فـ "هو المحسنات الزائدة في الكلام على المطابقة لمقتضى الحال"⁽⁵⁾، وهي راجعة إما إلى معنى الكلام، وإما إلى لفظه، كما أنها - لكثرتها - غير منحصرة عدا وابتكارا⁽⁶⁾. وذكر ابن عاشور أنهم عدوه علما، وما هو "إلا تعاريف لألقاب اصطلاحية"⁽⁷⁾؛ وعنده أنه من توابع البلاغة⁽⁸⁾، وهو رأي من لا يجعله قسيما لفني المعاني والبيان.

ومن تدقيقاته في علم البلاغة، ما ذكره عن مباحث الفصاحة، فشأنها - عنده - أن تكون من مسائل علم الإنشاء، وإنما قدمت على علم المعاني، لئلا يحال على علم آخر، لتوقف وصف بلاغة الكلام، على تعقل معنى فصاحته، فهي شرط فيه، لأنه "إذا لم يكن فصيحاً، لم تقبل عليه أفهام السامعين، فيفوتها كثير مما أودعه المتكلم في كلامه من الدقائق"⁽⁹⁾. فهي ليست من فن البيان، ولا من فن المعاني، بل هي من مقدمات الفن، ولا شيء من المقدمات

1- موجز البلاغة 5.

2- انظر مثلا، مفتاح العلوم 161، والتلخيص 619 ضمن مجموع مهمات المتون.

3- موجز البلاغة 32.

4- انظر مثلا مفتاح العلوم 162، والتلخيص 666، ضمن مجموع مهمات المتون.

5- موجز البلاغة 45.

6- موجز البلاغة 5، 45، 46.

7- التحرير والتنوير 1/13.

8- موجز البلاغة 4، 5، 7 الهامش 1.

9- موجز البلاغة 7 الهامش 1.

بمسائل⁽¹⁾. وعدها المتقدمون في المحسنات البيعية، لأنها حسن لفظي، ولكن كونها أقوى اعتباراً من البلاغة، مانع من عدها في هذه التوابع⁽²⁾.

وكذلك ما ذكره عن مسائل الفصل والوصل، فهي -عنده- أعلق بعلم النحو، لعدم إفادتها خصوصيات بلاغية، والذي أحوج علماء البلاغة إلى ذكرها ثلاثة أشياء⁽³⁾:

1- تكلم النحاة على أحكام العطف، وتركهم أحكام تركه.

2- ترك النحاة لكثير من مسائل المناسبات.

3- ما قد يلاحظ في العطف وتركه، من أمور ادعائية في الشعر والخطابة، فناسب ذكرها مع خصوصيات علم المعاني.

وقال في موضع آخر، بـ "أن مسأله ليس لها شائبة اندراج في مسائل علم البيان، ولا في مسائل علم البديع، فكان علم المعاني أولى بضمها، وهي بالفصاحة أعلق⁽⁴⁾. والصواب أن موضوعه ألتصق بعلم الإنشاء - والفصاحة من موضوعاته كما ذكره أنفا - منه بعلم النحو؛ وقد ذكر أن الإتيان بالعاطف وعدمه لا يغير معنى الجملة غالباً، وإنما هو وسيلة من وسائل الإيضاح والإفصاح في العربية، فهو بمنزلة الإعراب، فال إلى حالة لفظية في نظم الكلام، وإن كانت مراعاته⁽⁵⁾، ترتبط بمراعاة موقع معنى الجملة من معنى التي قبلها، فملاحظة موقع الجملة، شرط في مراعاة الفصل أو الوصل، ولا يوجب اختلافاً للمعنى، الذي تشتمل عليه الجملة⁽⁶⁾.

وكذا ما ذكره عن مسائل الإيجاز والإطناب، بمعنى "التوسع في الغرض المسوق له الكلام، والاقتصاد فيه، فيعد من الإطناب الإتيان بالجملة المعترضة، أو كثرة البيان والإيضاح،

1- موجز البلاغة 7 الهامش 2.

2- موجز البلاغة 7 الهامش 1.

3- موجز البلاغة 25 الهامش تابع للهامش 1 من ص 24.

4- شرح المقدمة الأبية 41.

5- كتب في الأصل مراعاة.

6- شرح المقدمة الأبية 40، 41.

ومن الإيجاز ترك المقدمات في الخطب، لضيق المقام ونحوه⁽¹⁾. فعنده أن "تعلق هذا النوع بفسن البلاغة ضعيف، بل هو من مباحث صناعة الإنشاء"⁽²⁾؛ وهذا تعريض بمن ذكروه في علم المعاني مثل القزويني⁽³⁾. وهناك مناقشات له في بعض المسائل التفريعية، ليس هذا موطن دراستها.

ومما انتقده ابن عاشور على العلماء، من أسباب تأخر هذا الفن؛ توقفه بعد عبد القاهر والسكاكي، لولوع الناس بنقد كلاميهما، فشغلوا بشرح المفتاح وتحشيثه وتلخيصه، فضاعت في ذلك فلسفة النحارير منهم. ولو أن تلخيص القزويني بديع، إلا أن عيبه في قلة شواهد، وكثرة تمثيله بالتراكيب الصناعية في أحوال زيد وعمرو⁽⁴⁾.

وأشار الشيخ إلى أنه تشعب عن علم البلاغة فن الوضع، وعرفه بـ "ما يبحث فيه عن المعاني التي وضعت لها الألفاظ، من ذوات أو أحداث، ومن أنواع أو أشخاص، ومن كلي أو جزئي.."⁽⁵⁾، وأن أول من ألف فيه هو الإيجي، وضع فيه رسالة نفيسة، شرحها الناس وعلقوا عليها، وعده متأخروهم علما، وما هو إلا مسائل من البلاغة ومن النحو⁽⁶⁾. أقول وهذا هو الصواب كما ذكرت في أول هذا المطلب.

ثالث العلوم التي علقها ابن عاشور بالأحكام علم العروض، وهو قواعد تفيد في ضبط موازين الشعر العربي، وما يطرأ عليها من تغييرات، كالزواحف والعلل وغيرهما، وله مباحث ملحقة به.

وذكر أنهم عدوا العروض علما، وما هو "إلا تعاريف لألقاب اصطلاحية"⁽⁷⁾، كما أشار إلى أن "التوقيع المعبر عنه بالميزان... مشروط في الشعر عند سائر الأمم، كأنهم أرادوا أن يزينوا

1- موجز البلاغة 32.

2- موجز البلاغة 32 ونظر الهامش 2.

3- موجز البلاغة 32 الهامش 3، وانظر تلخيص المفتاح 659 وما بعدها، ضمن مجموع مهمات المتون.

4- ليس الصبح بقريب 224.

5- ليس الصبح بقريب 224.

6- ليس الصبح بقريب 225.

7- التحرير والتنوير 13/1.

المعاني النفسية، بالفاظ توازيها في وزن يطرب النفوس. وأجمل الميزان الشعري، موازين الشعر العربي، فهو يفوق موازين اللغات الأخرى⁽¹⁾.

أما ما لم يشر إليه الشيخ في تقسيمه المذكور، من العلوم الأخرى التي تقدمت في صدر هذا المطيب؛ فقد عرض لبعضها في مواضع متفرقة من آثاره، فذكر هناك متعلقاتها⁽²⁾. على أنها قد ترجع إلى بعض ما ذكره، مثل علم القافية الملحق بعلم العروض، وعلم الاشتقاق الملحق بعلم الصرف.

أما علم الإنشاء (النثر)، وعلم القرض (الشعر)، وعلم المحاضرة الذي يرجع إلى سرد القصص الأدبي وأيام العرب، فهي فنون أدبية، وتعلقها بالأحكام ضعيف، وخاصة علم المحاضرة؛ أما علما الإنشاء والقرض، فمعظم أحكامهما ترجع إلى ما تقدم من العلوم. وهذا لا يعني عدم أهمية هذه العلوم، فقد أنكر ابن عاشور على من نظر إلى الظاهر مغترا، فرأى أن علم الإنشاء والأدب والتاريخ تطالع من كتبها، وظن عدم جدوى درسها⁽³⁾.

فالإنشاء والشعر جزءا اللغة العربية، وتعلمها تابع لتعلم أسلوب العرب، بمداومة السعي لتحصيل ملكة، يكون صاحبها من أهل اللسان علما وذوقا وعملا⁽⁴⁾.

فعلم اللسان بمعرفة قواعده وضوابطه؛ وما ذكره الشيخ من العلوم، وهي: علم متن اللغة وعلم التصريف وعلم النحو وعلم البلاغة وعلم العروض، خدام لهذا القرض. وذوقه بإدراك أسرارها، وتمييز مقاماته. أما العمل به، فبتطبيقه، والنسج على منواله، والجريان على أساليبه.

وقد عرف الإنشاء بأنه "علم تعرف به كيفية أداء المعاني، التي تخطر بالذهن أو تلقى إليه، على وجه تتمكن به من نفوس المخاطبين، من حيث حسن ربط أجزاء الكلام، واشتماله على ما يستجد من الألفاظ، ويحسن من الأساليب مع بلاغته"⁽¹⁾.

1- أليس الصبح بقريب 218، 219.

2- ماتنظر أليس الصبح بقريب 8، 21، 174، 217 وما بعدها، وموجز البلاغة 7 الهامش، وأصول الإنشاء والخطابة 2، 4 وما بعدها.

3- أليس الصبح بقريب 174.

4- أليس الصبح بقريب 217 وانظر أيضا التحرير والتنوير 1/113.

بدأ تمييز مسائله تدوينا، عن فنون آداب اللغة العربية، في منتصف القرن الثالث الهجري، عند ظهور ديوان الإنشاء في زمان الدولة العباسية، بعد أن كانت مسائله منثورة، في كتب بلاغة العرب وخطبهم وملحهم وأمثالهم ونوادرهم وغيرها من كتب الأدب⁽²⁾.

وهو يحصل بمزاولة الكلام الفصيح البليغ⁽³⁾، والقواعد التي تدرس فيه، "هي قواعد إجمالية، لتوصيف أحوال الكلام والمعنى، والمرجع إلى المثال والتعريف"⁽⁴⁾. والغاية منه ومن تدرسيه، أن يبلغ المتكلم إلى الإفصاح عن مراده، بأداء ما قرره وهذبه من الألفاظ كتابية أو قولاً، وما يناسب غرض الكلام ومقامه⁽⁵⁾.

والشعر، وهو فن من فنون الإنشاء⁽⁶⁾، أي بمفهومه العام، يحتاج بعد المراس، إلى تمييز المقامات وما يناسبها من البحور، مع التنبيه للوزن متى يختل، وهذا يكون من حسن سماع الأشعار، ويعين عليه العروض، ومطالعة كتب البلاغة والشروح الشعرية ونقدها، تدرب على الشعور بأغلاط الشعراء، فيكون نباهة مطردة لصاحبها⁽⁷⁾. ويعتبر في الشعر أمران: "حسن المعاني أي مناسبتها للمقام وتخيّلها، وحسن اللفظ مع التوقيع المعبر عنه بالميزان"⁽⁸⁾.

وأخيراً بقي علم الخط، وتعلقه بالأحكام أظهر. ولعل ابن عاشور لم يشر إليه في تقسيمه المتقدم لما يتفرع عن العربية من علوم، لأنه قصر كلامه على الملفوظ من دون المكتوب، يضاف إليه أن كثيراً من القوانين الصرفية، ضابطة لقواعد الخط؛ ولذا ألحق بعض المصنفين مباحث علم الخط بعلم التصريف، كصنيع ابن الحاجب في شافيته⁽⁹⁾، وابن مالك في تسهيله⁽¹⁰⁾.

1- أصول الإنشاء والخطابة 4.

2- أصول الإنشاء والخطابة 6.

3- أليس الصبح بقريب 218.

4- نفسه 219 .

5- أصول الإنشاء والخطابة 4، 43.

6- أصول الإنشاء والخطابة 45.

7- أليس الصبح بقريب 218.

8- أليس الصبح بقريب 218.

9- الشافية 551 ضمن مجموع مهمات المتون.

10- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (باب الهجاء) 332.

وعلى كل، فإن بعض علوم العربية قد تتداخل مع بعض، في تعرضها إلى أحوال الشيء الواحد، بناء على تنوع اعتبارات أهل هذه العلوم، في النظر إلى تلك الأحوال، "فكل يرى لبعض الاعتبارات مزيد اختصاص بعلمه، فتجد له ذكرا في علمين أو أكثر"⁽¹⁾.

وقد تناول الشيخ علم المنطق، الذي هو عنده قانون اللسان، بوصفه آلة للتعبير عن المعاني، فغايتته استقامة النطق، وختمه بالصناعات الخمس التي هي البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة، إشارة إلى وجه تسميته المنطق⁽²⁾. وأنكر أن يكون معنى الناطق، هو المحصل للعلوم بقوة الفكر، أي المفكر، لـ "أن وضع اللغة ينافيه"⁽³⁾، وفي هذا إبطال لتفسير المنطق بالعقل، كما تقدم لي، وكما نقلته عن السيرافي.

وقضايا المنطق - كما قال - فطرية عقلية، ولا تخلو منها لغة من لغات الأمم في مناقشاتها، مع اختلاف الاصطلاح⁽⁴⁾. وغلط من "يعتقد أنه غير علم اللغة، وأنه يجوز فيه مالا يجوز في علوم اللغة، لأنه إذا كان كذلك، لا يصح أن يكون المنطق العربي، ولهذا عده السكاكي في جملة علوم العربية، المؤلف لها المفتاح، وترجمه بقسم الاستدلال⁽⁵⁾. وقال ابن سينا في الشفاء: لا يبحث في المنطق عن شيء زائد على أسرار النحو"⁽⁶⁾. ونقل عن ابن سينا أيضا أنه "بحث عن أساليب اللغة"⁽⁷⁾.

وعلى كل، فإن فكرة ابن عاشور هنا، لا تعدو ما سبقت الإشارة إليه في التمهيد لهذا المطالب؛ فهي مرتبطة بالمفهوم التقليدي للمنطق الأرسطي، ولا تغوص إلى مستوى عقلنة نظام اللغة، والكشف عن علله العميقة المجهولة، اعتمادا على ظواهره المنقولة.

وقد أشار أبو سعيد السيرافي إلى اختصاص كل لغة بمنطقها، فـ "إذا كان المنطق وضعه رجل من يونان، على لغة أهلها، واصطلاحهم عليها، وما يتعارفونه بها، من رسومها

1- قولهم (كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 117/9.

2- أليس أصبح بقريب 225.

3- حاشية فتوضيح والتصحيح 16/1.

4- أليس أصبح بقريب 225.

5- مفتاح العلوم 433 وما بعدها.

6- أليس أصبح بقريب 225.

7- حاشية فتوضيح والتصحيح 45/2.

وصفاتها، فمن أين يلزم الترك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه، ويتخذوه قاضيا وحكما لهم وعليهم، ما شهد لهم به قبلوه، وما أنكروه رفضوه" (1).

المطلب الثاني - طريق اكتساب اللغة:

الأصل في اكتساب اللغة، هو السماع المباشر عن أهلها، ومشافهتهم بها، وقد قال ابن خلدون: "السمع أبو الملكات اللسانية" (2)، يعني به سماع المنطوق. وهو مبدأ مقرر في علم اللسان الحديث. وهذا الأصل مستمر في جميع اللغات، ولدى كل الأمم ومنهم العرب، فعلى أساسه "كان من عادة أهل مكة أن يسترضعوا لأبنانهم في البادية..... ولأن ذلك أجدا لأجسامهم، وأفصح لألسنتهم" (3). فلمعاشرة أهل اللغة أثر كبير، ليس بالنسبة إلى تعلم الألفاظ فحسب، وإنما من أجل اكتساب عادات الكلام، ووجوه التصرف فيه أيضا.

فإن لم يكن السماع والمشافهة، لبعد العهد وتقدمه مثلا، كحالنا مع فصحاء العرب، كان الطريق الثاني ضامنا لاكتساب اللغة، وهو مدارس الكلام وحفظه، والتمرس على أساليبه، وهو الذي عناه ابن عاشور بالسمع، أي سماع المقرء (4).

وقد أشار الشيخ إلى هذين الطريقين بقوله: "ولا طريق إلى إحياء لسان وتعلمه، إلا مخالطة أهله، أو كلام أهله إن لم تمكن المخالطة، مع الاحتراز عن الدخيل" (5).

ففي هذا نص على تأثير البيئة اللغوية (أهل اللسان) في إكساب الفصاحة والبلاغة، ومفهومه أن معاشرة غير أهل اللسان، تفضي به إلى الفساد والانحلال، "فلا يمكن إصلاح لسان الطفل، مادام يسمع أباه وأمه وقرينه ومعلمه وبتابع سوقه، ينطقون بلسان لا يكاد يبين؛ أفنطمع منه أن يثبت على ما تلقته من الأسلوب، وننتقي له من المفردات، مع أن تعليمها علمي فقط، لاحظ للسمع فيه" (6).

1- أبو حيان التوحدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة 1/110.

2- المقدمة 1056، 1057، ونقله ابن عاشور في سياق مغاير، في كتابه أصول الإنشاء والخطابة 43 من نون عزو.

3- قصة المولد 19.

4- أصول الإنشاء والخطابة 43.

5- ألفيس الصبح بقريب 217.

6- المصدر والصفحة نفسها.

واكتساب اللغة لا يقتصر على فترة معينة من حياة الإنسان، بل إنه يمتد تحصيله لها، من طفولته إلى شبابه إلى كهولته وحتى شيخوخته. لأن ما يتعلم الطفل من اللغة، هو مقدار ما يفي بحاجاته⁽¹⁾، وكلما شب، كان أشد احتياجاً إلى تعلم الكلمات والجمل⁽²⁾، كما أن إدراك أسرار الكلام، وفهم خصائص اللغة، يحتاج إلى ممارسة البلغاء وأهل اللسان، وتلك الممارسة لا تكمل في حداثة السن، ولذلك كان العرب يصفون من بلغ منتهى البلاغة والفصاحة من شعرائهم وخطبائهم، بالفحل والقرم والبازل⁽³⁾.

ويشير ابن عاشور إلى اختلاف أهل اللسان عن الدخلاء فيه. فإذا كان هؤلاء الدخلاء من الأعاجم، ومن هو في منزلتهم من مولدي العرب، يتعنون فهمه، فيلجأون إلى الفوص في تحليل قواعده، والستعمق في دراسة أسبابه، طلباً لحصر ما انتشر، وضم ما تفرق، ليسهل عليهم استيعابه وإدراكه، فإن أهل اللغة يذهلون عن فلسفة لغتهم، لأن الفهم بها، وسبق معانيهما إلى أذهانهم عند سماع ألفاظها، يصرفهم عن الفكرة في دقائقها، حتى إن إدراك خصائصها ولطائفها يكون سجية، لا يشعر مدركها بطريق اكتسابها⁽⁴⁾.

وهذا الذي ذكره الشيخ، سبق إلى التعبير عنه الخليل بن أحمد بقوله: "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عنده.."⁽⁵⁾؛ كما أنه مبدأ مقرر في علم اللسان الحديث، فقد قال د. الحاج صالح، بأن مكتسب القدرات العملية الإجرائية. غير مفتقر إلى معرفة القوانين النظرية، لأن أفعاله المحكمة غير شعورية بالنسبة إليه⁽⁶⁾.

نظرة الشيخ ابن عاشور في تعليم العربية:

اهتم ابن عاشور بإصلاح مناهج التربية والتعليم وما يرتبط بهما، فأعاد النظر فيما كان يدرس بجامع الزيتونة من علوم، ومنها العربية، لتقويمها وإظهار عيوبها التي قصرت

1- أليس الصحيح بقريب 211.

2-المصدر والصفحة نفسها.

3-كشف المغطى 207.

4-أفيس للصبح بقريب 220.

5-سازجاني، الإيضاح في علل النحو 66.

6-ممدخل إلى علم اللسان الحديث(4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية(1)، 70 للمساتبات.

بدرسيها عن بلوغ الغاية المنشودة، التي طمح إليها واضعوها الأوائل؛ وقد وضع لهذا الغرض مؤلفه (أليس الصبح بقريب).

ذلك أنه يرى أن الإصلاحات النافعة في المجتمع، متوقفة على إصلاح التعليم⁽¹⁾، وخاصة التعليم العام الذي يستوي فيه الجميع، وهو الابتدائي ومرحلة من الثانوي؛ لأن الخطأ فيه أخطر على الأمة من الجهالة، ففي صلاحه صلاح للأمة، وفي فسادها شقاء لها، فتتذبذب في معرفة مركزها، وتسوء اعتقادها في حالة جهلها⁽²⁾.

والمقصود من التعليم -لديه- العلم بوجوده استقامة الأشغال، لتحصيل السعادة والكمال النفساني، يجلب المنافع وابتقاء المضار، أو الإنبساط والمسرة، فيرضى المتعلم عن نفسه، ويستق بلوغ غايته، ويبتهج المعلم بما يبينه من الحقائق، وما يعالجه من إنشاء أمة مستقلة، وأسمى من ذلك كله وأعظم، إنتاج قادة وهداة.

فيجب على كل داع إلى التعليم، إيضاح الغايات الحاصلة من مزاولته، دنيوية أم أخروية⁽³⁾. وقد شخّص الشيخ أسباب تأخر التعليم، فجعلها على نوعين:

النوع الأول أسباب عامة، قضت بتأخر المسلمين في العالم الإسلامي.

النوع الثاني، يرجع إلى تغير نظام الحياة الاجتماعية في العالم، فاستدعى تغير الأفكار والقيم العقلية والأغراض، فأساليب التطيم ومقادير العلوم المطلوبة، كل هذا سار سريعا، والمسلمون وخاصة أهل العلوم الإسلامية في سبات عميق⁽⁴⁾.

فكان مما أضر بالعلم استفحال المشاركة في كل العلوم، وميل كل طالب إلى أن يكون شاعرا كاتباً عالماً مؤلفاً، فاتصرفوا عن تحقيقها وتوزعت مواهبهم، مقتنعين من كل علم بعلامة، لطلبهم البحث في جميعها. فكان من آثار ذلك اشتغالهم بتتبع المباحث اللفظية. فتوقفت

1- أليس الصبح بقريب 6.

2- أليس الصبح بقريب 10.

3- أليس الصبح بقريب 7، 8.

4- أليس للصبح بقريب 114.

العلوم عن الزيادة والتمحيص، ثم انحصرت التأليف في طرر وحواش، ونقود وردود، وتأخر الأدب العربي وتضاءل النبوغ إلا نادراً⁽¹⁾.

ويقرر ابن عاشور أن العلم قد انتفع باضمحلال صفة الاختصاص العلمي، والإمامة في علم معين، مدة طويلة؛ عندما احتذى أصحاب العلوم الإسلامية بأصحاب العلوم الفلسفية، في جعل العلوم بعضها متولداً من بعض، ومتفرعا عليه. فكان العالم يريد أن يكون فقيهاً أصولياً نحوياً أديباً شاعراً، وكان مثلهم أبا حامد الغزالي ت 505 هـ؛ "إذ قد اتكب العلماء على النقد والتحرير، فهذبوا العلوم والتأليف، وأجادوا التقاسيم والتفاريع"⁽²⁾.

ومما أضر التعليم، استعجال التلامذة لتحصيل الشهادة، من دون تفكير في الكمال العلمي، بسبب ترغيب الأولياء والقرناء في الوظائف، وعرو التعليم عما يرغب في الكمال الذاتي⁽³⁾. وكذلك اختلافهم عند الالتحاق بالتعليم ابتداءً، في مستوى التحصيل العلمي الذي كانوا قد أخذوه قبل⁽⁴⁾.

ومن أسباب تأخر التعليم أيضاً، انقطاعه عن التمرين والعمل بالمعلومات، الذي هو غاية كل العلوم، فمحي روحها من الأذهان، وصيرها قواعد واصطلاحات. ولعله ناشئ عن تفرق العلماء، بسبب الفتن - حديث الشيخ عن ظروف جامع الزيتونة بالبلاد التونسية منذ آمد، وهو صالح لأن ينسحب على غيرها من الأقطار والأرمان - فبقيت الكتب لا يجد الناس لهم مفصحا عن معانيها، خصوصاً في العلوم العقلية والنسائية، التي لا تعقل من دون تمرين، وهذا هو سبب الفرق بيننا وبين الغربيين في علومهم⁽⁵⁾.

فأصبح الناس يقرأون علم النحو وعلم البلاغة وعلم الأصول، وليس فيهم من يتجنب اللحن في قوله ودرسه، أو يفهم المقاصد البلاغية فينطق بها، أو يرجح في مسائل الخلاف؛

1- أنيس الصباح بقريب 41.

2- أنيس الصباح بقريب 40.

3- أنيس الصباح بقريب 134.

4- أنيس الصباح بقريب 130.

5- أنيس الصباح بقريب 181.

لأنهم يدرسون ألفاظا متحجرة يسمونها علما⁽¹⁾، ويات المولع بالعربية، يعرفها معرفة علمية كتابية⁽²⁾.

وكذلك اعتياد الناس في التعمم أخذ القواعد، يحفظونها ويعملون بها وبآثارها، فإذا وجدوا علما لا قواعد له، ظنوه قاصرا عن الإفادة. ومن هنا رأوا أن التاريخ لا يمكن تعلمه، وكذا الإنشاء الذي أضحى عبارة عن كلمات محفوظة، وأن مطالعة فنون النثر والشعر هي نظرف، والحال أن قواعدهما إجمالية، ومرجعها إلى الأمثلة والتمارين، حتى يصبح مزاولها كاتباً، من غير قاعدة قالت له: اكتب هكذا، وكيف يمكن أن تكون القواعد في شيء غير محصور⁽³⁾.

ومثل ذلك قال عن اختلال علم المنطق، الذي أرجعه إلى عاملين⁽⁴⁾:

الأول: سوء الترجمة، بسبب الغفلة عن تطبيقه على أسلوب العربية، أوقعت فيه مسائل لا تصح في السلغة، فهو علم لساني أيضاً، لاعقلي بحث، حتى يقال بأنه لا يختلف باختلاف الأمم.

الثاني: خلو بعض مسائله من التمرين، لأنه لا تظهر نتائجه عند دراستها، بل بعد طول عمل، فهو من العلوم التمرينية. ولما لم يكد الناس أن يستفيدوا من دراسة كل مسألة منه، عدوها ألفازاً، فعاملوه كما عاملوا أشباهه، مثل الإنشاء والتاريخ والأدب. وسترد الإشارة إلى أسباب أخرى في أثناء هذا البحث.

وقد نص ابن عاشور على مادتين لهما شأن كبير، وأثر خطير على التعليم هما:

1- مادة الآداب والأخلاق، فإن خلو التعليم منهما، اعتقاداً أن العلم هو القواعد العلمية، كالنحو والفقه وغيرهما من محفوظات المسائل في شتى العلوم، مما أضر التعليم⁽⁵⁾.

1- أليس أصبح بقريب 129، 135، 156، 181.

2- أليس أصبح بقريب 213، 217.

3- قيس أصبح بقريب 219.

4- ليس أصبح بقريب 226.

5- أليس أصبح بقريب 124.

2- مادة تاريخ الأمم القديمة والمعاصرة والتاريخ الإسلامي وتراجم رجاله وتاريخ الحضارة، فإن خلو التعليم عن هذه الأشياء، ضعف البصائر، وضيق الأفكار⁽¹⁾؛ وقد أُنكر على من رأى أن ذلك علم يطالع من كتبه، ولا فائدة لدرسه⁽²⁾.

غير أن الذي يهمني في بحثي هذا، ما عرضه في موضوع العربية، مما يمكن إدراجه في إطار ما يسمى علم تعليم العربية، أو تعليمية العربية.

فقد أوضحت صناعة التعليم اليوم، فنا من أهم أفرع اللسانيات التطبيقية، وهو علم تعليم اللغات، الذي يشارك في البحث فيه، ووضع نظرياته، علماء اللسان، وعلماء التربية، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، وأطباء علم الأعصاب وعلاج أمراض التعبير، وغيرهم⁽³⁾. وليس يخفى أن التربية اللغوية تتبوأ مكاناً بارزاً في حياة المرء، بل إن غيرها من المواد، "من تاريخ وجغرافيا وعلوم طبيعية الخ... تساهم في إثراء الرصيد اللغوي، وتنمي لدى الطفل الملكة اللغوية"⁽⁴⁾.

وقد اجتهد الشيخ في وضع خطة، كفيلة بأن توصلنا إلى نتائج علمية مرضية، في إتقان اللغة. وقال بأن "من أجل مظاهر الخلل في التعليم وفي التأليف، جهل المعلم أو المؤلف أو واضع نظام التعليم، بمراتب الأفكار ومقدار قبولها، وبنسبة العلوم بالنسبة إلى قبلية الأفكار"⁽⁵⁾.

فاعتنى بأركان العملية التربوية التي هي: المعلم والتلميذ والكتاب والنظام العام، لأن "فساد التعليم إما من فساد المعلم، أو من فساد التأليف، أو من جهة النظام العام"⁽⁶⁾.

1- أليس أصبح بقريب 135، 136.

2- أليس أصبح بقريب 174، 219.

3- ستانفورد. عبد الرحمن قجاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث(4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية(1) 23، 24، اللسانيات فحد4/1973، 1974.

4- حنفي بن عيسى، الأسس النفسية لاكتساب اللغة، مجلة همزة فوصل22.

5- أليس أصبح بقريب 168.

6- أليس أصبح بقريب 115.

وعلى كل، فتوجيهاته لا تخرج كلها عما قرره المختصون من بعد⁽¹⁾، بل يحد له تفضنه لبعضها مبكراً؛ وإن كانت التربية في عصرنا، أخذت تستعيز عن التعليم أو التدريس، بالتعلم غير المحصور في نطاق المدرسة، وغير المقيد بالمادة المحددة للدراسة، فنشأت فكرة التربية الدائمة⁽²⁾؛ إلا أن الطريقة الأولى أعرق، وما تزال تحافظ على أصولها، وتؤتي ثمارها، حينما تراعى شروطها، وفيما يلي بيان أركانها:

المعلم:

يعد المعلم من الأركان الأساسية في التعليم؛ ويرى ابن خلدون أن حصول ملكات العلوم تلقيناً بالمباشرة عن الشيوخ، أكمل وأكثر تمييزاً للاصطلاحات والمعارف، وأشد استحكاماً، وأقوى رسوخاً؛ وعلى قدر كثرتهم، تحصل الملكات وترسخ⁽³⁾.

إلا أن المعلمين ليسوا على درجة واحدة علماً ومنهجاً، فكانوا بحاجة إلى إصلاح الخل الواقع في طرقهم، وتنبههم إلى أغلاطهم. وقد اهتم ابن خلدون بهذه القضية، فانتقد معلمي زمانه الذين كانوا يجهلون طرق التعليم وإفاداته، فيخلطون على المتعلم غايات الفن بميادنه، ويلقون عليه المسائل المقللة منه، ويكدون ذهنه في حلها، بحسبونه تمريناً وصواباً في التعليم⁽⁴⁾.

وفي هذا المقام يذكر د. الحاج صالح لمدرس اللغة ثلاثة شروط⁽⁵⁾:

- 1- الملكة اللغوية الأساسية، أي أن يكون قد اكتسبها ليوصلها إلى تلامذته.
- 2- أدنى كمية من المعلومات النظرية في اللسان، بالاطلاع على نتائج اللسانيات العامة، والعربية على وجه الخصوص، ليكون له تصور صحيح للغة، فيحكم تعليمها.

1- انظر مثلاً د. أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، نيل الباحث إلى الصواب اللغوي 23 وما بعدها، و39 وما بعدها.

2- د. ابن عيسى، الأسم النفسية لاكتساب اللغة، المصدر نفسه 23.

3- المقدمة 1044، 1045.

4- المقدمة 1030 وما بعدها.

5- مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1) 41، 42، اللسانيات.

3- ملكة تعليم اللغة، وهي هدفه الأسمى. وهذا أمر موقوف على الشرطين السابقين؛ يضاف إلى كل ذلك الاطسلاع المتواصل على ما يجد في البحث العلمي النظري والتطبيقي، لتطوير المعلومات النظرية والمنهجية، وتطبيقها بكيفية معقولة.

أما ابن عاشور، فنص على لزوم تلقين المعلم مبادئ التعليم ومناهجه، وأصول التدريس وأساليبه، فـ"يجب أن تدرس صناعة التعليم، قبل انتصاب المدرس للتدريس"⁽¹⁾. كما أنه يميل إلى أن التعليم موكول أكثره إلى المعلم، وليس متوقفا على القواعد الفنية؛ فلا تمن قوائين يوضع فيها المعلم، فيحرم من استخدام مواهبه الشخصية، فالرأي السائد بين أهل النظر، أن تعين حدود هذا الفن، ويعنى فيه بإحلال الأغراض الصحيحة المختصة بالارتقاء الأدبي والاجتماعي المحل الأول، وإنزالها المنزلة اللائقة بها، وأن يبحث عن معرفة الطرق الموافقة لدرس التعليم"⁽²⁾.

فلاحظ أنه رغم قناعة الشيخ بجدوى التدريب على قواعد التعليم، بل بلزومها، يرى أن تقتصر على خطوطه العريضة، ببيان المناهج العامة له، والأهداف المتوخاة منه، ثم يترك للمعلم هامش لاجتهاده وحنكته، ومجال لحذقه وبراعته، وهو رأي من الأصالة والوجاهة بـمكان، نظرا لتباين أحوال التلامذة، واختلاف ظروف تدريسهم؛ فمثل المعلم كمثل الطبيب، إذ هو الأقدر على كشف الأمزجة، وتحديد ما يلزمها.

وقد نبه على جملة من الأخطاء التي سببت تأخر التعليم وفساده، و للمعلم أثر مباشر فيها، ومنها:

1- استجلاب المسائل من الفنون الأخرى، التي لها علاقة بأدنى مناسبة بمسألة من مسائل الدرس⁽³⁾.

2- ضعف الملكات اللسانية، ويعني به القصور في اللغة، مع أن العنماء أحوج الناس إلى التوسع فيهما، فمن أكبر الخلل أن يكون العالم الإسلامي الذي يدرس عمره العلوم

1- أسألين الصبح بقريب، 233.

2- أسألين الصبح بقريب، 9.

3- أسألين الصبح بقريب، 9، 10.

الإسلامية، وسائلها ومقاصدها، لا يحسن التعبير بكلام عربي فصيح⁽¹⁾؛ وقد لاحظ ابن عاشور هذا الضعف على كثير من الأساتذة المتصددين لتعليم العربية⁽²⁾.

3- طريقة التدريس الإملائي- وكانت موجودة بجامع الزيتونة منذ أمد بعيد -، وهي أن يرسل المدرس ترسلاً مرتجلاً، لا يراجع فيه الكتاب إلا أحياناً، ولها نفع كثير في تحصيل اللسان، وبراعة الخطابة، وتداول اللغة، لو اعتنى بتوسيعها؛ ولكن الذي عاقها، أن المدرسين لا يعبرون بألفاظ يرتجلونها من عندهم، بل يتوخون نقل ألفاظ الكتاب الذي يدرسونه، فصارت أقرب إلى الحفظ منها إلى الارتجال⁽³⁾.

4- الجهل بأساليب تدريس العلوم واستثمارها، مثل "علم البلاغة الذي يضل فيه كثير، يتوهم أنا نعلم التلميذ البلاغة، بمعنى نضع له قاعدة يصير بها بليغاً، حتى إذا أسوا من ذلك، هجروا هذا العلم"⁽⁴⁾، أي والحال أنها من العلوم التمرينية. وكذلك القول عن النحو والصرف، فسـ"مسئل ذلك، مثل من طلب الذكاء والفهم من مجرد علم قوائين المنطق، والشعر من علم العروض، والأدب من كتب التربية، متى لم يكن في فطرته مبدأ ما يطلب، مع فقدان التمرين، فأصبح تعليم اللغة بمنزلة من يتعلم الصنائع بالتوصيف، أو يطالعها في الكتب الموضوعية لها، بطمس العمل من السمع"⁽⁵⁾. وهذا الذي ذكره الشيخ يتفق مع مبادئ اللسانيات الحديثة، فقد قال د. الحاج صالح "... بأن العمل الاكتسابي للغة، كله تمرس ورياضة متواصلة، كلما توقفت توقف معها النمو اللغوي، وصارت الملكة فيها شيئاً فشيئاً إلى الزوال، حتى ولو كان صاحب هذه الملكة يحفظ قواعد اللغة كلها"⁽⁶⁾.

5- سلب العلوم والتعليم في المرحلة العالية وما يقرب منها حرية النقد الصحيح، وهو يخل بالمقصد من إيصال العقول إلى درجة الابتكار⁽⁷⁾.

1- أنيس الصباح بقريب 135، وظهر 211.

2- أنيس الصباح بقريب 213.

3- أنيس الصباح بقريب 135.

4- أنيس الصباح بقريب 174.

5- أنيس الصباح بقريب 213.

6- تدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، 70، اللسانيات.

7- أنيس الصباح بقريب 125.

6- عدم تخصيص كل مرتبة من مراتب التعليم، بأسلوبها الأنسب في تقويم الفكر.

ويقترح ابن عاشور أن ينتهج في مراتب التعليم- مع العناية بلب العلم، لا بألفاظه وقشوره- ما يلي⁽¹⁾:

أ-المرتبة الابتدائية: يطالب التلميذ باستحضار المهم، ويلقن ماله أثر عملي، مع تكرير سؤاله فيه، وتكليفه بتحريرات، لتظهر آثار معرفته.

ب-المرتبة المتوسطة: يرمي التعليم إلى تقوية التفكير، والمقدرة على الجمع والتحليل.

ج-المرتبة العالية: يرمي التعليم إلى الاستنتاج والنقد، أي تنمية ملكتهما لدى الطالب، ليكون أبصر نظرا فيما يعرض له من المسائل.

وقد سبق ابن خلدون إلى التنويه بتقسيم مراحل التعليم إلى ثلاثة، فهو يرى أن تلقين العلوم للمتعلمين، إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج، شيئا فشيئا، وقليلًا قليلًا⁽²⁾، وسمى هذه المراحل تكرارات، ولاحظ أن التحصيل قد يقع في أقل من ثلاث، تبعًا لما يتيسر للمتعلم.

ففي الأولسى، تلقى على المتعلم أصول الفن، وتشرح إجمالًا، مع مراعاة قوة عقله واستعداده.

وفي الثانية، يرجع به إلى الفن، لاستيفاء الشرح والبيان، وذكر الخلاف فيه ووجهه.

وفي الأخيرة، يرجع إليه لتوضيح العويص منه والمبهم والمنغلق، وحينئذ يستولي الفن على ملكته⁽³⁾.

كما يميز د. الحاج صالح في تعليم اللغة بين مرحلتين⁽⁴⁾:

1- ليس فصيح بقريب 127.

2-المقدمة 1030.

3-المقدمة 1030.

4-مدخل إلى علم اللسان الحديث(4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية(1)، 62 اللسانيات.

الأولى: تكتسب فيها الملكة اللغوية الأساسية، وهي القدرة على التعبير العفوي والسليم، وتكون تدريجياً، مع تجنب التعابير الفنية البيانية والبيديعية. والأخرى: تكتسب فيها مهارات التعبير الفني البليغ.

ولقد استقر الأمر عندنا على تقسيم مراحل التعليم إلى أربعة هي: الابتدائية ثم الإكمالية ويشملها اسم الأساسية، ثم الثانوية ثم الجامعية. بل هناك مرحلة أولى سابقة، وهي مرحلة ما قبل التمدرس أو التحضيرية، هي أشبه بمستوى الحضنة، وإن كانت أعلى منها. وهي موجودة في بعض المدارس، إلا أنها ليست منتشرة ولا إلزامية، وقد تعوضها الكتايب القرآنية، يسئل هذه أحسن في بعض الوجوه. وهذا يقودني إلى الكلام على ما يخص التلميذ أو طالب العلم.

التلميذ:

يعد التلميذ محور العملية التعليمية، والمعلم والكتاب خادمان له، وهو بدوره قد يصير معلماً أو مؤلفاً.

وقد نوه ابن خلدون بأثر التعليم في الصغر، لأنه "أشد رسوخاً، وهو أصل لما بعده، لأن السابق الأول للقلوب، كالأساس للملكات، وعلى حسب الأساس وأساليبه، يكون حال ما ينبنى عليه"⁽¹⁾. كما أشار إلى فكرة نشوء الاستعداد لفهم العلم وقبوله تدريجياً، وأن المتعلم يكون أولاً عاجزاً، لا يفهم إلا على سبيل التقريب والإجمال، وبالأمثلة الحسية، فإذا خلط عليه الأمر، ولقن غايات العلم في بداياته، كل ذهنه، ووقر في نفسه صعوبة ذلك العلم، فيتكاسل عن قبوله ويهجره، وما ذلك إلا من سوء التعليم. أما إذا حصل ملكة ما، كان له استعداد ونشاط للنهوض إلى ما فوق⁽²⁾. ومما حذر منه ثلاثة أشياء:

1- الانقطاع الطويل بين دروس الفن الواحد، أو الكتاب الواحد، لأنه نريعة إلى النسيان⁽³⁾..

1- المقدمة 1038.

2- المقدمة 1031، 1032.

3- المقدمة 1032.

2- أن يخلط علمان معاً، لتقسيمه بال المتعلم، فينصرف عن كل واحد منهما لتفهم الآخر، فيستغلان عليه جميعاً(1).

3 - الشدة على المتعلمين وقهرهم، والاستبداد في تأديبهم، لأنه يدعو إلى الكسل، ويحمل على الكذب والخبث، ويفسد معاني الإنسانية من حيث الاجتماع والتمدن(2).

وحديثاً جعل د. الحاج صالح من الحقائق الثابتة التي يجب مراعاتها(3):

1- أن ليس كل ما في اللغة من ألفاظ وتراكيب ومعان، يلائم الطفل أو المراهق في طور من أطوار ارتقائه.

2- أن المتعلم لا يحتاج إلى كل ما هو ثابت في اللغة، أو إلى كثير منه لتعبيره، بل تكفيه ألفاظ المفاهيم العادية، وبعض المفاهيم العلمية والفنية أو الحضارية. أما الثروة اللغوية الواسعة، واللغة التقنية التي يحتاج إليها عند تخصصه، فيكتسبها في مسيرته الثقافية، وفي تلقيه شتى الدروس.

3- هناك حد أقصى من المفردات والتراكيب، لا يمكن للمتعم أن يتجاوزه في أثناء دراسته للغة في مرحلة معينة، أوفي كل درس من الدروس، وإلا أصيب بتخمة ذاكرية، أو حصر عقلي، يمنعه من المواصلة.

كما ذكر(4) مجموعة من الآليات لعملية التبليغ والترسيخ للمادة التعليمية، منها ما تحصلها القدرة على الإدراك والفهم، في مستويي المسموع والمكتوب، ومنها ما تحصل بالقدرة على التعبيرين الشفوي والكتابي؛ وأهم المقاييس في ذلك أسبقية المشافهة على القراءة والكتابة، وأسبقية الإدراك على التعسير، مقياس آخر، هو استعمال الوسائل التوضيحية، من دون اللجوء إلى شرح أو تحديد، بالنسبة إلى مرحلة اكتساب الآليات

1-المقدمة 1032.

2- نفسه 1042 وما بعدها.

3-مدخل إلى علم اللسان الحديث(4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية(1)، 44، 45، اللسانيات.

4-نظر تفصيل الكلام على جزئيات هذه المبادئ ومثلها في مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية(1) 65 وما بعدها، اللسانيات، وراجع أيضاً الإبراهيمي، الآداب السامية 229 وما بعدها.

الأساسية. أما في مرحلة التعبير الفني، فيمكن توضيح المعاني والكلم والجمل المكتسبة، بعد الترسخ الإجرائي للآليات البياتية.

أما إكساب القدرة على إدراك المقروء لفظاً ومعنى، والقدرة على التعبير الشفوي والكتابي، فأكثره يضبط بعمليات الترسخ التي لها مقاييس؛ أولها تعويد المتعلم الربط بين تعبيره وما تدركه أذنه من أصوات ومبان، لتحصل المراقبة الذاتية الآلية، مع تقسيم الصعوبات على حصص التدريب على المستويات اللغوية، الذي منه تدريبه على التصرف في البنى الجديدة بمواد معروفة، وعلى التصرف في المواد الجديدة بصياغتها على الصيغ التي يعرفها، وغير ذلك. ويمكن حصر العمل الترسخي في ثلاثة أجناس:

أ- الحكاية المتكررة، وأهمها الحفظ للنصوص أو القواعد أو كليهما.

ب- تمارين التصريف والتحويل.

ج- تمارين التحليل والتركيب.

ولا ريب أن هناك عوائق كثيرة تحول دون تمثل التلميذ لدروس اللغة التي يتلقاها، وهي فعلا ظروف القاهرة، تجعل من العملية التعليمية أمرا شاقا وعسيرا؛ وهذه الظروف تشمل البيئة التي يعيشها التلميذ من منزل وشارع وسوق⁽¹⁾، وكذا الافتتان بكل ما هو أجنبي، ومزاحمة اللغات الأجنبية، مع قلة حصص العربية، وسوء استخدام فروعها؛ يضاف إليها أثر الإعلام، وما استحدث فيه من وسائل سمعية بصرية، تعمل على توجيه أفكار المتتبعين وأذواقهم وألسنتهم.

بل وحتى المدرسة التي قال في شأنها الإبراشي: "وأعداء اللغة العربية في المدرسة كثيرون جدا، وأشدهم عداوة لها، أولئك المدرسون الذين لا يلتزمون الفصحى في حديثهم ومحاوراتهم، ولا يحملون عليها تلاميذهم، ولا يغرونهم بها، كما لا يعينهم - أحيانا - أن يصلحوا كتابات هؤلاء التلاميذ إصلاحا دقيقا"⁽²⁾، والمقصود بالمدرسين ههنا، مدرسو غير

1- الأدب السامية 220 وما بعدها.

2- الأدب السامية 223.

اللغة العربية أيضا، فإن لهم نصيبهم في وجوب بث العربية الفصحى بين تلاميذهم، وتقويم ألسنتهم⁽¹⁾.

هذا وقد ذكر ابن عاشور "أن علم اللغة واستعمالها، أشبه أن يكون مفقودا بين تلامذتنا"⁽²⁾. ولهذا أفاض في بيان كيفية تلقينهم، والتدرج معهم في تعليمهم. فهو يقترح "إنشاء مدرسة خاصة لتعليم اللغة، يدخلها التلامذة في صغر السن، فيؤدبون على النطق بالعربية الفصحى، بوجه عملي تمريني، بمساعدة أساتذة ذوي علم وثيق باللغة..."⁽³⁾. كما ذكر لمزاولة كلام البلغاء ثلاث طرائق هي⁽⁴⁾:

أ- المطالعة.

ب- الحفظ.

ج- حل الشعر وعقد النثر.

وعنده أن الذي يلزم المعلم في حق التلاميذ هو:

1- وجوب تعريفهم معنى الإنشاء والفصاحة، وتلقينهم الفصحى البليغ من الكلام، وذلك القرآن الكريم وتفسيره وقصصه وتشريعته، وأشعار العرب وخطبهم وأمثالهم، وجمل الحكماء، على أن يكون كل ذلك تدريجيا، مناسبا تهيأ التلاميذ.

ويضاف في الشعر التدريب على الأوزان، لتجنب اختلالها، وتمييز ما يناسب كل غرض، من المعاني والألفاظ والبحور، وذلك بحسن سماع الأشعار، والاستعانة بعلم العروض وعلم البلاغة وشروح الشعر ونقده، مما يكسب شعورا بأغلاط الشعراء، ونباهة فيه⁽⁵⁾.

1- الآداب الصلابة 229 وما بعدها.

2- ليس الصبح بقريب 135.

3- ليس الصبح بقريب 217.

4- أصول الإنشاء والخطابة 43.

5- ليس الصبح بقريب 184، 215، 217، 218، وأصول الإنشاء والخطابة 43، 44.

أما ما يتعلق بالبلاغة، فيرى الشيخ أن "من أحسن التمرين في هذا الفن، أن يترك التلميذ يحكم على ما يراه في المعاني من حسن أو قبح، ثم يصوب أستاذه له ما يراه حسناً، ويغلطه في غيره"⁽¹⁾.

2- أن لا يستعق معهم في البحث، بذكر خلاف العلماء والأسباب والعلل، لأنه وإن أفاد العلم، مشوش لأذهان التلاميذ عند الاشتغال به في جميع الأطوار، فـ"تتعدم فائدة تعلم اللسان، حتى إذا اختبرت التلميذ الذي قضى مدة في تعلم النحو والصرف، لا تجد عنده غير محفوظات من الشواهد، وقضايا من الحجاج واللجاج، أما حسن التعبير، أو رعي قواعد الفنين، فهما عنه بمقازة"⁽²⁾.

3- تجنيبهم ما يفسد لغتهم أو أخلاقهم، وهو "السقط من شعر المولدين، من جهة الألفاظ، أو من جهة الآداب ومكارم الأخلاق"⁽³⁾، وكذلك تصرف أسماعهم عن محادثات قومهم"⁽⁴⁾، أي لبعدها عن الفصحى، فلا يقرع سمعهم سقط كلام، ولا رعونة تعبير"⁽⁵⁾.

4- يكلفون ابتداء التصور لما يريدون التعبير عنه، لتعودهم إيجاد الأفكار، ثم ترتيبها، والاستنتاج، ثم التعبير عنها بكلام مناسب فصيح وبلغ، ليفهم مقصودهم من أقرب طريق"⁽⁶⁾.

5- تطبيق ما يتعلمونه من قواعد، وهو على ثلاثة أنحاء:

الأول في الكلام داخل المدرسة، فيعودون "النطق بالعربية، بحيث لا يقبل منهم التكلم مع شيوخهم بغيرها"⁽⁷⁾.

الثاني لتعودهم ارتجال الكلام العربي، بأن تجعل لهم تمرينات أسبوعية، في الخطب

1- ليس الصبح بقريب، 224.

2- ليس الصبح بقريب، 221.

3- ليس الصبح بقريب، 217.

4- ليس الصبح بقريب، 217.

5- ليس الصبح بقريب، 215.

6- ليس الصبح بقريب، 218.

7- ليس الصبح بقريب، 135.

العربية، بمراقبة أساتذة أكفاء لذلك، لينبهوهم لما يخلون بمراعاته...⁽¹⁾.

الثالث تعويدهم الأسلوب العربي الفصيح كتابة، بأن تخصص لهم مجلة لنشر أبحاثهم ومقالاتهم، ويعطون عليها أعدادا متفاوتة بعد تقويمها، على "أن الذي يتولى ترتيبها وتحريرها، يكون أحد المحصلين على شهادة التطوع، لتلا يشغلهم التحرير عن التعلم"⁽²⁾.

وذكر الشيخ "أن علوما جمّة، وهي علوم اللغة، أشد احتياجا إلى الاستحضار من غيرها، وبعد الطلبة عن الاستحضار، أوجب ضعفها فيهم"⁽³⁾. ولاشك أن الطريق إلى هذا الاستحضار، هو التمرين والعمل بالمعلومات، الذي تقدم - قبالا - بيان أن التفريط فيه، والتهاون به، كان من أسباب انحطاط التعليم، وقصور غالب التلامذة. ولذا تدرس في بلاد الإسلام علوم، وتختتم كتب، ولا نجد فيمن نحادثهم أو نجالسهم، فصاحة لسان، أو بلاغة بيان، أو قدرة على تحرير رسالة، أو قول كلام معرب مع احتياجنا إلى إحياء اللغة العربية، لتفي بالحاجات المدنية الواسعة"⁽⁴⁾.

وقد نص على وجوب الاعتناء بالاستحضار في المرحلة الابتدائية، لأن ذهن المبتدئ أسعد به من ذهن المتوسط والمنتهي، مع عدم الغلو فيه، لأن "الواجب أن يكون التعليم نظريا، وأن يمزج بالاستحضار"⁽⁵⁾.

ويلاحظ أن أفكار ابن عاشور في هذا الموضوع، تقترب كثيرا من الاتجاه العام لمناهج التعليم، التي أثمرتها بحوث اللسانيات والتربية، وقد تقدم التمهيد - قبل قليل - بنبذة منها.

1- أليس الصبح بقريب 135، 217.

2- أليس الصبح بقريب 135.

3- أليس الصبح بقريب 128.

4- أليس الصبح بقريب 129 و 213.

5- أليس الصبح بقريب 128.

الكتاب:

ذكر ابن خلدون - وهو ينقل عن أرسطو- أن مقاصد التأليف حصرت عند الناس في سبعة هي⁽¹⁾: تدوين ما استنبط من العلم أو من مسائله؛ أو إثبات ما استغلق على الأفهام من الكلام؛ أو إصلاح الغلط الوارد فيه؛ أو تكميل ما نقص في موضوع العلم؛ أو ترتيب وتهذيب ما تبعثر من مسائله؛ أو جمع ما تفرق منها في أبواب علوم أخرى، ليوثق منها علم جديد؛ أو تلخيص أمهات التأليف المطولة، مع الحذر من الإخلال بمقاصد مؤلفيها. كما عاب في التأليف شينين:

1- كثرتها ويقصد تعدد الشروح للمصنف الواحد، واختلاف الاصطلاحات، وتعدد الطرق، مع مطالبة التلميذ باستيعابها كلها، واستحضارها، وتمييز ما بينها، فيقصر عن التحصيل⁽²⁾.

2- كثرة الاختصاصات، لعسر فهمها وإخلالها بالبلاغة، وهي وإن كان غرضها الحفظ. معيقة عن تحصيل الملكات التامة⁽³⁾.

وأشار الإبراشي إلى أن الكتب القديمة، قد لا تفيد كثيرا بموضوعاتها، وأساليبها، وطريقة طبعتها؛ ولذا فهي أحوج إلى التهذيب والتنسيق والطبع الجميل⁽⁴⁾.

وقد خطت البحوث اللسانية التربوية في عصرنا خطوات لا بأس بها، ومن نتائجها ما ذكره د. الحاج صالح من المقاييس الواجب اعتمادها، في اختيار المادة اللغوية المدرسة. فمنها ما يرجع إلى المظهر اللفظي، من مخارج وصيغ، ومنها ما يرجع إلى المظهر الدلالي، من

1-المقدمة 1026 وما بعدها. وقد جمعت هذه الأغراض-كما أورده ابن عاشور في أليس للصبح بقريب 170- في قولهم:

ألا فاعلمن إن التأليف سبعة * لكل لبيب في النصيحة خالص
فشرح لإغلاق وتصحيح مخطئ * وإبداع حبر مقدم غير ناكص
وترتيب منثور وجمع مفرق * وتقصير تطويل وتتميم ناقص

2-المقدمة 1021 وما بعدها.

3-نفسه 1028 وما بعدها.

4-الأدب السامية 227.

وضوح ودقّة، ومنها ما يرجع إلى المظهر النفساني الاجتماعي، وهو يخص الاستعمال وشيوعه (1).

ومن المبادئ العامة في طرق التعليم (2):

- 1- انتقاء عناصر المادة اللغوية، من ألفاظ وصيغ ومعان وضعية واستعملية.
- 2- تخطيط هذه العناصر، بتوزيعها المنتظم، حسب عدد الدروس، ومدة كل منها.
- 3- ترتيب مواضعها في كل درس، بحيث تتدرج من درس إلى آخر.
- 4- اختيار الكيفية الناجعة لعرضها، وتبليغها إلى المتعلم، في أحسن حال.
- 5- اختيار الكيفية الناجعة لترسيخها في ذهنه، وتوليد الآليات الأساسية، ليحكم استعمالها بعفوية.

ومن مقاييس التخطيط والترتيب والتدرج للمادة التعليمية، مراعاة أجناسها وأنواعها، من جهة الوضع الاصطلاحي (الدلالي)، ومن جهة الوضع البنوي؛ فتكون الأسبقية للمطرود منها على الشاذ، ولو كثر استعماله؛ وللأصلي على الفرعي وضعا واستعمالا.

ويراعى أيضا في المادة الإفرانية، تقسيمها إلى مجالات دلالية، ينتقل فيها من العائوس إلى الغريب، مع ارتباط بينها وتداع في معانيها وأبنيتها، وكذلك القول بالنسبة إلى التراكيب، من حيث الترابط الدلالي والبنوي.

كما يجب أن تكون علاقة بين الدراسة كلها، وعناصر كل درس، بتوزيع الأنظمة البنوية الجزئية، من الأصلي إلى الفرعي، وانتقالها من الأقل إلى الأكثر صعوبة (3).

1- مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، 46 وما بعدها، اللسانيات.

2- مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، 61، 62، اللسانيات.

3- مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، 63 وما بعدها، اللسانيات.

ويرى ابن عاشور، أن ارتقاء التأليف وتدنيها، مرتبط بحال الأمة⁽¹⁾، وأنها- أي التأليف- هي المعلم الأول للتلميذ، والمذكر المرشد للمدرس، وعلى مستواها يكون التلميذ، لأنها الفاعل القوي في نفوسهم، فهي أولى بالإصلاح من المعلم، كما أنها الخطوة الأولى لإصلاح العلوم، بل إنها نصف المسافة منه⁽²⁾.

وبما أن التأليف طرق العلوم، فعلى سلوك الطريق الموصل إلى الغاية، في أمد أقصر، وإرشاد تلامذتنا إليه⁽³⁾. فلو أن الناس "أحسنوا اختيار التأليف، ونظروا في عوائل التحصيل، فاستدركوا ناقصا، وأصلحوا مختلا، لما كان التلميذ يقرأ النحو طول زماته، وهو عاجز عن التكلم بكلام معرب..."⁽⁴⁾.

فعلينا اتقاء الكتب للتلاميذ، لأن "من ضعف الناس في اللسان، أن أصبحت أمثلة أكثر كتب النحو أمثلة صناعية، في أحوال زيد وعمرو"⁽⁵⁾. فنجنبهم منها "الكتب الضئيلة، التي يطن صداها بأذاتهم"⁽⁶⁾. كما يجب تجنب تأويل التراكيب الفاسدة، "فإنه من المعلوم أن كل كلام، مهما بلغ من الفساد، ينقلب حينما وجهته، ويؤول صالحا بعدما أفسدته، متى سلكت به فجاج الاعتساف، من نحو دعوى مجاز أو تقدير مضاف"⁽⁷⁾. فكل ذلك، كان سببا أفضى إلى فساد التعليم، كما ذكر من قبل.

وانتقد التأليف في ضعف تمريناتها، لكونها بمقدار شواهد القليلة غالبا، خاصة في المرحلة الابتدائية، إلا ما التزمه المكودي في شرحه، من إعراب أبيات الخلاصة، ولذا "قد يقرأ التلميذ الآجرومية مرارا، وهو لا يستطيع إعراب مثال لم يذكره الشارح"⁽⁸⁾.

1- أنيس الصبح بقريب 163.

2- أنيس الصبح بقريب 159 وما بعدها.

3- أنيس الصبح بقريب 171.

4- أنيس الصبح بقريب 162.

5- أنيس الصبح بقريب 181.

6- أنيس الصبح بقريب 217.

7- أنيس الصبح بقريب 172.

8- أنيس الصبح بقريب 156.

كماعاب الشيخ ما تتضمنه بعض الكتب من تمرينات، أو ما يقع في قاعات الدرس،
بكونه تمرينا سطحيا، وربما كان بعضه فوق عقل التلميذ، كتمرينات شرح الأجرومية، فإنك
تجد درس أدوات الجزم، مشتملا على شواهد من صميم الشعر العربي، ذات تراكيب لا قبل
للتلميذ بالاستئارة منها في مرتبته تلك، كأعراب بيت زهير:

ومهماتكن عند امرئ من خليفة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم

ثم يلقي الشيخ على التلامذة كيفية إعراب البيت، وهم يسمعون⁽¹⁾.

ويذكر الشيخ أنه " لا عدة لنا اليوم في الفصاحة إلا القرآن، وناهيك به عدة..."⁽²⁾،
ولكن إهمال الناس التذكير بمعانيه في الصغر، وانشغالهم "عن درسه في الكبر، أرزأ الناس
فائدة عظيمة، يبلغون بها رتبة مكينة من علم اللسان"⁽³⁾.

وقد نص ابن خلدون، على أن الإقتصار على القرآن الكريم، ينتج قصورا في ملكة
اللسان غالبا، واعتل بأن البشر مصروفون عن الإتيان بمثله، فهم مصروفون عن الاحتذاء
بأساليبه، وهي طريقة أهل إفريقية والمغرب في زمانه، عكس أهل الأندلس، الذين أفادتهم
كثرة رواية الشعر والترسل، ومدارسه العربية من أول العمر، حصول ملكة، صاروا بها
أعرف في اللسان العربي، وقصروا في سائر العلوم، لبعدهم عن مدارس القرآن والحديث،
الذي هو أصل العلوم وأساسها"⁽⁴⁾.

ومحمل كلام ابن خلدون عن الإقتصار على القرآن، هو الإقتصار على استظهار الفاظه،
من دون مدارس لأساليبه، وبيان لمعانيه، وهو المعنى الذي أراده ابن عاشور وغيره مثل
الإبراشي⁽⁵⁾.

1- أليس الصبح بقريب 129، والبيت من مطلقته لتي من بحر الطويل، أولها:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم * بحومانة للدراج فالمتلثم

انظر ليوان زهير بن أبي سلمى 88.

2- أليس الصبح بقريب 215.

3- أليس الصبح بقريب 215.

4- المقدمة 1041.

5- نظر الآداب السامية 234، 235.

وانتقد الشيخ اعتقاد الناس السائد، أن دراسة الأدب هو لمجرد النظر، "وهذا خطأ منهم، فإن قراءة كتب البلاغ، ومطالعة أفكار الشعراء، تنشئ في القارئ أفكاراً، فما يشعر إلا وقد اكتسب سعة تفكير، وفصاحة لسان..."⁽¹⁾.

وأشار إلى أن المؤلفين الأوائل، نالوا "من قرب زمانهم بالعرب، فصاحة القول وجزالته، فكانت كتبهم تبتدع منكة الفصاحة لقارنيها..."⁽²⁾. وأما بعد عنهم، فإنما يؤلف في العلم من قووي ساعده فيه، "مع قوة في النفس تمكنه من الحكم، الذي هو أصل التأليف والتعليم"⁽³⁾؛ وفي هذا الشأن، يعرض إرشادات لمؤلفي الكتب منها:

- أ- ترك التطويلات الخارجة عن الموضوع، إلا ما يلزم من الشرح لتوسيع الفهم⁽⁴⁾.
- ب- تجريد كتب التعليم من التعمق في تناول المسائل وتعليقاتها، وذكر خلاف العلماء فيها، ويترك ذلك للمطولات، لمن يريد التوسع في العلم⁽⁵⁾.
- ج- ترك الخلط بين العلوم⁽⁶⁾.
- د- إيجاز العبارات لتسهيل الحفظ، مع شرط وفاتها بالمعنى، والوضوح والبيان، ومن دون تعقيد⁽⁷⁾.

هـ- مراعاة تدرج مستويات التعليم، من الابتدائي إلى العالي⁽⁸⁾.

النظام العام:

يمكن أن تعد فسي النظام العام جملة من الأمور، التي جعل ابن عاشور انعدامها أو الإخلال بها من أسباب تأخر التعليم، ومنها:

1- المراقبة على العلوم وعلى التعليم لتمييز الصالح من غيره، وتنظيم البرامج⁽⁹⁾.

1- أنيس الصبح بقريب 219.

2- أنيس الصبح بقريب 163.

3- أنيس الصبح بقريب 170.

4- أنيس الصبح بقريب 171.

5- أنيس الصبح بقريب 221.

6- أنيس الصبح بقريب 171.

7- أنيس الصبح بقريب 171.

8- أنيس الصبح بقريب 172.

9- أنيس الصبح بقريب 116.

2- ضبط التعليم بسـ "جعله إلزامياً، وضبط أوقات المدرسين، وضبط محل التعليم، وتقسيم التلامذة على العلوم والدروس"⁽¹⁾؛ فإن إهماله بترك الاختيار للمتعلم في تعلمه، والمدرس في تدريسه، وتقريره الكتب والمسائل التي تروقه، وفي مواظبته أو تغيبه، وللمؤلف في اصطلاحه على ما يشاء، يجعل التعليم غير متحد الطريقة⁽²⁾. كما أن "إبطال الدرس يوماً للتلميذ المبتدئ، تنشأ عنه مفسد عظيمة في التعليم والأخلاق"⁽³⁾.

3- مراعاة المصالح الصحية في المأكل والمشرب والمسكن والمدارس، وما يتطلبه التعليم من راحة، تعمر بمطالعة الكتب التي يضيق عنها وقت الدراسة، وبتحرير المقالات، وبالمسامرات الأدبية والعلمية، وبأسباب الرياضة البدنية مشياً وركوباً..⁽⁴⁾. فانتقد الشيخ "التعليم بعد الأكل، وتقليل الحركة والمشى والعمل، خصوصاً في وقت الشتاء، وإكثار الدروس المقنضي كثرة النصب في حفظ المتون ومراجعتها"⁽⁵⁾.

4- التدريب على الآداب والأخلاق وحب النظام وضروب الحكمة وصفات المروءة، فإن إهمال ذلك أرزأ الأمة في أهم عنصر في حياتها⁽⁶⁾.

والحقيقة أن ابن عاشور قد شمل بكلامه هذا، أهم ما يجب أن تركز عليه التربية الحديثة؛ بتنصيبه على أركانها. ولا أكون مبالغاً إذا قلت إنه قد فاقها بنقاذ بصره، وبعد نظره؛ فقد أشار إلى الهياكل الحسية، والأركان المعنوية، وأهمها الأخلاق والتدريب على المروءة؛ لأن هدف التربية عنده، أبعد من تخريج أناس محشوة أذهانهم بالمعلومات؛ بل الغرض منها تخريج قادة للأمة وهداة، كما ذكرته عنه في التمهيد لهذا المطلب.

فالنظام العام له مفهوم شامل إذاً، ولا يندّ عما ذكره الشيخ، ما توسع في بيانه العلماء ممن بعده؛ ومن ذلك مثلاً ما يعد من المبادئ العامة، والحقائق التي أثبتتها علوم اللسان

1- أنيس الصبح بقريب 120.

2- أنيس الصبح بقريب 120، 131.

3- أنيس الصبح بقريب 131.

4- أنيس الصبح بقريب 129، 130.

5- أنيس الصبح بقريب 130.

6- أنيس الصبح بقريب 124، 125.

والتربية، وهولزوم أن تكون ظروف تعليم اللغة عادية، أقرب إلى تلك التي يعيشها الطفل أو المغترب عند اكتسابها من محيطهما؛ فأرسخ المهارات اللغوية، تلك التي تحصل في جو من العفوية، حيث تظهر أهمية الحوافز النفسية، وكذا في وسط فيه مختلف المحسوسات، من مرئيات ومسموعات وغيرهما مما هو موضوع الحديث؛ فلإطار الحسي أهميته في إكساب الآليات اللغوية اللاشعورية⁽¹⁾. وكذا توفق الهياكل التعليمية، من أقسام ومكتبات، مع ما تقتضيه من اتساع في الحجر، وأثاث مريح⁽²⁾.

1- مدخل إلى علم اللسان الحديث(4)، أثر فلسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية(1)، 63، فلسانيات.
2- تنظر حديث الإبراشي عن المكتبات، الآداب السامية 227 وما بعدها.

الخطبة

حياتنا الحياتية

عالمنا الجديد

البيت الأول: حياة العروة وبنوك الجاهل وخطبنا

البيت الثاني: تنمية اللغة العربية وخطبنا

البيت الثالث: التطور الفكري وخطبنا

المطلب الأول

حالات التمييز في اللغة العربية

المطلب الأول: معالجة العربية بين اللغات

المطلب الثاني: اللغات العربية وتعالجها

المسألة الأولى: اللغات العربية

المسألة الثانية: تعالج اللغات

المطلب الأول- مكانة العربية بين اللغات:

من القضايا التي وجدت عند الأمم، قضية التفاضل بين اللغات، فقد سار كل شعب على تفضيل لغته على لغة سواه⁽¹⁾. واعتنى بهذا علماء العربية، فجعلوها في منزلة لا تدانيها لغة من لغات العالم، لما حفاها من قداسة الوحي وشرف النبوة، وما امتازت به من خصائص ذاتية في أنظمتها البنائية والدلالية.

وممن عرضوا لهذا الجانب، الفراء وابن فارس وابن جني وابن الأثير⁽²⁾، والثعالبي⁽³⁾، وابن خلدون⁽⁴⁾. فابن فارس عقد بابا بعنوان (باب القول على أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها)، بين فيه خصائص العربية الأسلوبية، وما تحتويه من مشترك لغوي، قائلا إنه لا يوجد مثيل لها في ذلك من بين سائر اللغات⁽⁵⁾.

وسار على نهجهم المحدثون مثل الأستاذ محمد عطية الإبراشي⁽⁶⁾، والشيخ محمد الخضر حسين⁽⁷⁾، والراهب رفائيل نخلة اليسوعي⁽⁸⁾، والأستاذ العقاد⁽⁹⁾.

ومن هؤلاء الشيخ ابن عاشور، الذي تقدم رأيه في اختلاف مراتب اللغات الإنسانية، فمنها-عنده-اللغات الكبرى، ومنها اللغات السانجة⁽¹⁰⁾؛ كما جعل ارتقاء اللغات، أحد عناصر التفاضل بين الأمم، بالإضافة إلى ارتقاء العادات والأديان⁽¹¹⁾. فأفاض في مدح العربية، وأسبغ عليها من نعوت الكمال والجمال الشيء الكثير. فهي عنده سيدة اللغات⁽¹²⁾.

¹-فردنان دي سوسير، دروس في الأسنية العلمية 286.

²-انظر د. إبراهيم السامرائي، فقه اللغة للمقارن 8 وما بعدها، ويذهب الدكتور إلى أن الأمم قبل ذلك تفاضلت في لغاتها أيضا، كالعصينيين، والأرمن، واليهود، والآراميين، والإغريق 7.

³-فقه اللغة وأسرار العربية 2.

⁴-المقدمة 1056.

⁵-الصاحبي 40 وما بعدها، وانظر ابن جني، الخصائص 242/1.

⁶-الأدب السامية 4.

⁷-انظر القياس في اللغة العربية (فضل اللغة العربية) 17 وما بعدها.

⁸-انظر غرائب اللغة، المقدمة 5 وكذا 86.

⁹-أشنتات مجتمعات في اللغة والأدب 11، 12.

¹⁰-في الفصل الأول، تمهيد في التعريف ببعض المصطلحات اللغوية ص 14.

¹¹-ليس الصبح بقريب 8.

¹²-المتراذف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 252/4.

وأعلاها خصائص⁽¹⁾، وأجملها⁽²⁾، وأبلغها⁽³⁾، وأفضلها⁽⁴⁾.

ويلاحظ أن من المحدثين⁽⁵⁾، من يجعل من قواعد الدرس اللساني ومسلماته، عدم تفضيل لغة على أخرى؛ فُلغات العالم - عندهم - متساوية، وهي فكرة تلقفها بعض العرب عن غيرهم من الأجانب، وأعتقد أنها غير مصيبة، لما ذكرته من قبل⁽⁶⁾، ولما يأتي هنا.

أحكام الشيخ ابن عاشور:

قبل عرض آراء الشيخ ابن عاشور في القضية، ألاحظ عليها ما يلي:

أ- أنها تتنوع بين الإنشائية العامة والعلمية الدقيقة.

ب- أنها أحكام تخص العربية بين غيرها من اللغات الإنشائية.

ج- أن بعضها أحكام إضافية، أي كانت للغة بالنظر إلى ما كانت هي وسينة إليه.

د- أن بعض هذه الأحكام خطأ.

هـ- أن هذه الأحكام تستنزم الدراية بكل اللغات، والعلم بخصائصها، وهو ما ليس في وسع الشيخ، غاية ما في الأمر، أنه يتقن إلى جانب العربية لغة أو لغتين، ولعل هذا غير كاف. غير أنه يمكن الاستعاضة عن هذا النقص، بما قدم من دراسات وأبحاث تخص أنواع اللغات، وتبين أصولها وتفرعاتها، وتشرح خصائصها وجغرافيتها. فهذه الدراسات يمكن أن تساعد على صواب الحكم أو مقارنته. وفيما يلي سرد لما ذكره الشيخ خاصة في تفسيره، من وجوه لتفضيل العربية على غيرها من سائر اللغات، مصحوبة بمناقشتها:

1- أبلغ (25/26) وأفصح الألسن، وهو أكثر الأوصاف ذكراً (160/13، 190/19،

188/27...)، بل جعل الفصاحة وفقاً على لغة العرب (شرح ديوان بشار 1/5).

¹- انظر التحرير والتنوير 313/24.

²- انظر التحرير والتنوير 160/13.

³- انظر التحرير والتنوير 314/16 و 36/26.

⁴- انظر التحرير والتنوير 176/16 و 36/25.

⁵- انظر د. عبد السلام المسدي، النسبيات من خلال النصوص 40 وما بعدها، وهو نص منقول عن علي محمد الفاسمي، وانظر أيضاً د. عبده الراجحي، لغة اللغة في كتب العربية 103.

⁶- في الفصل الأول، تمهيد في التعريف ببعض المصطلحات النحوية ص 14.

أما البلاغة، فإنها أمر مشترك بين جميع الألسن، كما سيأتي التثويه به في مواضع من هذه الأطروحة.

وأما فصاحة اللغة فتكون من جهتين، بلاغية ولغوية. أما البلاغية فهي ترجع إلى القواعد التي تضبط مفرداتها وتراكيبها، صياغة ودلالة، من حيث الوضع والاستعمال؛ وهو أمر لا تخلو عنه لغة من لغات العالم كما ذكرت⁽¹⁾، اللهم إلا أن تكون من تلك اللغات البدائية غير المتطورة، أو السانجة في تعبير الشيخ. وأما الفصاحة اللغوية، فهي ترجع إلى مدى احتفاظ اللغة بأصولها وقواعدها، وعدم اختلاطها بغيرها، مما يؤثر عليها سلبا حسب مقياسها الصوتي؛ وهذا أمر عام أيضا في جميع اللغات البشرية، فكلها يؤثر ويتأثر⁽²⁾.

2- أسهلها انتشارا (39/1).

سهولة انتشار اللغة لا تتعلق باللغة ذاتها، وإنما هو أمر راجع إلى أهلها، ومدى احتكاكهم بغيرهم من الأمم، بأي دافع من دوافعه الكثيرة، وهذا لا يخص العربية وحدها⁽³⁾، وقد أشار ابن عاشور نفسه، إلى أن لانتشار اللغة العربية بين الأمم الدائنة بالإسلام أسبابا، منها شرعه تعلم شيء من القرآن الكريم، وهو ما دعاهم إلى تعلم لغته لفهمه، "على تفاوت بينهم، إلى حد أن نبغ فيهم أئمة في علوم اللغة العربية والأدب العربي"⁽⁴⁾. وأضيف سببا آخر لانتشارها بين غير المسلمين من الأمم قديما، وهو كونها لغة حضارة وعلوم في ذلك الوقت.

3- أكثرها تحملا للمعاني مع إيجاز اللفظ (39/1، 279/11، 187/13).

¹- انظر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة 23، حيث يشير إلى وجود المجاز في جميع اللغات، و Oswald Ducrot/Tzvetan Todorov, Dictionnaire Encyclopédique Des sciences du langage Rhethorique et Stylistique, editions du seuil p99 ففسى هذا المقال الكلام على ظهور البلاغة والفصاحة في الغرب عند اليونان والرومان، وفي صقلية منذ القديم، وتطورها عبر العصور إلى وقتنا هذا.

²- انظر مثلا د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية 100، وأحمد رضا العاملي، مواد اللغة 28 وغيرهما كثير، وسيأتي الكلام على التطور اللغوي ومظاهره في المبحث الثالث من هذا الفصل، كما سيأتي للكلام على المغرب والمواد في الفصل الرابع للمبحث الأول خصائص الدراسة المعجمية من 63.

³- انظر دي سو سير، دروس في الألسنية العالمة 306 وما بعدها.. هذا ومن أوضح الأمثلة عليه انتشار اللغة الإنكليزية في أمريكا وما تزال تغزو العالم وتغلب غيرها من اللغات في عر دارها وخاصة الفرنسية.

⁴- أصول التنظيم الاجتماعي في الإسلام 135.

تأدية المعنى الكثير باللفظ القليل، وهو المسمى بالإيجاز في اصطلاح علم المعاني من البلاغة، يرجع إلى مواضع أصحاب اللغة، وعاداتهم في التعبير، وتفننهم فيه؛ وهو كان في غير العربية، وقد سبق بيان أن لكل أمة بلاغتها.

4- أسمح اللغات من جهة الإيجاز وكثرة المعاني وتنوعها (93/1 ، 11 / 279 ، 13 / 187 ، 27 / 188 ، 189).

هذا شبيه بما قبله، إلا أن تعلقه بالقرآن الكريم، من حيث تحمل ألفاظه معاني كثيرة ومتنوعة في الوقت نفسه، فيجتمع فيها التربية وتهذيب النفس والتشريع وغيرها، وسوف أبسط الكلام عليه في دلالة النظم، وهو خاص بالعربية لنزول القرآن الكريم بها.

5- أوفر اللغات مادة (38/1).

كون اللغة العربية أوفر مادة، قد يحتاج إلى إحصاء مقارن، ولكن يشهد لها بهذا، حالها في الاشتقاق وما يلحق به من نحت وقلب وإبدال، تتكاثر به ثروتها، وإن وجد ذلك في غير العربية، فإنما هو في بعض الساميات، ولست منه على ثبوت؛ بل إن في لغتنا كلمات ترجع إلى السامية الأم، التي ترجع بدورها إلى ما قبل منتصف الألف الثالث ق.م.، كما أن فيها من الكلمات التي لا تعرفها غيرها من الساميات، يضاف إليها مصطلحات العلوم الإسلامية، والألفاظ الأجنبية التي تعربت، وتلك التي ما تزال عجمتها ظاهرة⁽¹⁾.

6- أقلها حروفا (98/1).

هذا غير صحيح، فإن الفرنسية والإنكليزية فيهما ست وعشرون حرفا فقط. والصواب أنها أعدل الألسن عدد حروف، فلا هي بالقليلة المجحفة، والمخلة ببعض الحسروف، كحسال لغات العجم، التي تخلو من بعض الحروف وخاصة الحلقية؛ ولا هي بالكثيرة العديدة، التي يعسر حفظها وتعلمها.

7- أكثرها تصرفا في الدلالة على أغراض المتكلم (98/1).

ويعني بهذا، إما أن اللغة تدل على غرض المتكلم بوجوده متعددة من الأساليب، ومرجعه إلى فن القول وبلاغة الكلام، وليس أمرهما بقاصر على العربية فيما يترجح لدي،

بل هو المؤكد، وقد سبق الكلام على مثله. وإما ما تدل عليه بوساطة سعة تصرفها في المفرد الواحد بالاشتقاق، وهي خصيصة لها ومزية، فـ "فضل لغة العرب على سائر اللغات، بهذه التصاريف وكثرتها، وأن بالحركة من الحركات، التي هي الضمة والفتحة والكسرة، وبالحرف، يفرق بين معان، لولا هذه الأبنية لاحتجج إلى كلام كثير"⁽¹⁾.

8- أوفرها ألفاظا(98/1).

لعل وفرة ألفاظ العربية هي من أخص خصائصها، وأجلى مثال لها ظاهرة التضمين،

وشيوخ المشترك اللغوي من ترادف واشتراك وتضاد، حيث يسمى الشيء بخمسين اسما وبمائة وبأكثر. وقد قال الإمام الشافعي: "لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً"⁽²⁾. كما قال الإبراشي: "إن اللغة العربية من حيث المفردات، تفوق جميع اللغات الحية"⁽³⁾.

9- أسهلها(160/13).

سهولة اللغة تكاد تكون أمراً نسبياً، من حيث النطق بها وتعلمها، أما قراءتها، فيبدو أن العربية لا تداينها لغة في سهولة قراءة كلماتها، وتمييز حروفها، فليس فيها ما في الانكليزية والفرنسية وغيرهما، من عيوب في الخط ورسم الحروف، حيث يرسم حرفان للدلالة على واحد، ويرسم حرف للنطق بآخر⁽⁴⁾. وحتى العبرية التي هي سامية، فإن الناظر في شكل خطوطها، يراها غير مميزة تمييزاً جيداً، حيث يكون التشابه والالتباس، وتتماثل الحركات والحروف.

10- أشرفها(386/23، 161/25، 25/26).

شرف العربية ليس لذاتها، ولكن لأنها حوت أشرف كلام وأجله، وأعلاه وأعزه، وهو كلام الله سبحانه وتعالى. بالإضافة إلى كونها لغة خاتم الأنبياء والمرسلين، وسيد العالمين ﷺ.

¹- ابن السراج، رسالة الاشتقاق 28.

²- الرسالة 27.

³- الآداب السلمية 134.

⁴- نظر في هذا دي سوسير، دروس في الأبنية العامة 52 وما بعدها.

11- أصلها للتعبير عن الحكمة (160/13).

إن الحكمة غير محصورة في أمة العرب، وقد تناقلت الأجيال، وتداولت الكتب، حكم الأمم المختلفة، وعبرت كل أمة عن ذلك بلسانها، فما وجه أصلحية العربية للتعبير عنها؟

12- أسهل جريانا على الألسن (187/13).

سهولة جريان اللغة على اللسان، مرجعه إلى اعتياد الناطق بها، وكثرة مزاولته إياها، ولا اعتقد أنه سبب للتفاضل.

13- أكثرها سرعة حفظ (187/13).

سرعة الحفظ ترجع إلى ما سبق من كثرة ممارسة اللغة، وكذلك إلى طبيعة المحفوظ، من اتزان وانسجام وموسيقية، تساعد على اعتلاقه بالذهن، ولا أظن أن هذا خاص بلغة العرب.

14- جمال وقع في الأسماع (187/13).

جمال الوقع في السمع يرجع إلى ما سبق، انتقاء للأوزان، وتخييرا للحروف، ذات الأصوات المميزة من جهر وهمس ورخاوة وشدة وغيرها، وكذا تمايز مخارجها، واتساق مدارجها، وهو أمر موجود في غير العربية.

15- أقرب اللغات إلى التبيين (187/13).

إذا أراد بالتبيين مجرد الدلالة على الأغراض، فالعربية وغيرها سواء فيه، لأنه يرجع إلى ماهيتها، وما تقوم به كي تكون لغة كآية لغة، وإن أراد بالتبيين وفرة ما فيها من الألفاظ، فقد سبق في النقطة الثامنة أنه أمر يكاد يعد من أخص خصائصها، وقد غلط ابن فارس من يظن أن غير العربية تبين إبانيتها، ومثل بما للسيف والأسد والفرس من الصفات والمترادفات في العربية، مالا يوجد في لغة أخرى، ومنها الفارسية⁽¹⁾.

16- أحسنها انسجاما (314/16).

حسن الاتسجام أمر نسبي في اللغات الإنسانية، بله في كلمات اللغة الواحدة، ومرجعه إلى اتساق الحروف، وتوازن الحركات والسكنات، فيجعلها سهلة النطق، عذبة السمع، وهذا غير خاص بلغتنا العربية.

17- فيها من "أساليب نظم كلام العرب، من علامات الإعراب، والتقديم والتأخير وغير ذلك، والحقيقة والمجاز والكناية، وما في سعة اللغة من الترادف، وأسماء المعاني المقيدة، وما فيها من المحسنات، ما يلج بالمعاني إلى العقول سهلة متمكنة" (190/19).

أما علامات الإعراب، فإنها توجد في بعض اللغات⁽¹⁾، ولو أنها بقدر معين، لكن العربية هي أجلى مظهر لها. أما التقديم والتأخير والحقيقة والمجاز والكناية، فأمر بلاغية ترجع إلى ما سبق أن قلته من اشتراك اللغات فيها. وأما سعتها بالترادف، فقد نصت في النقطة الثامنة على أنه من خصائصها. وأما بالنسبة إلى أسماء المعاني المقيدة والمحسنات، فموجودة في غير العربية، وخاصة المحسنات البديعية والزخرف اللفظي، فإنها من آثار اللغة الفارسية كما يذهب بعض الدارسين⁽²⁾.

18- أوسعها دلالة على عديد المعاني (161/25).

سعة العربية في الدلالة على عديد المعاني، يكاد يكون من خصائصها، لو لم تضطر غيرها من اللغات إلى الافتراض والتعريب، للتعبير عن المعاني والأشياء التي جدت على العرب منذ زمن الجاهلية. ومع هذا، فالذي يميزها عن غيرها من اللغات، أن ظاهرة الافتراض هذه لم تغير من وجهها، ولم تمح رسومها، كما هو حال كثير من اللغات؛ يضاف إليه، أن للعربية قدرة على التعبير عن هذه المعاني المستجدة، عن طريق الاشتقاق بأنواعه، وإحياء الألفاظ المعاتة والمنسية، وغيرها من وسائل الابتكار والتوليد التي هي من خصائص العربية حقا.

19- أنفذها في نفوس السامعين (25/26).

نفوذ اللغة في نفس السامع، يرجع إلى ما يتقنه هذا السامع منها، حتى تصير ملكة له بها ينقل، يضاف إليه مضافينها التي تؤدي بها؛ فالمعاني الإلهية أكثر تأثيرا في النفس

¹-تظنر د. إبراهيم السامري، فقه اللغة المقارن 117 وما بعدها.

²-تظنر أنور الجندي، خصائص الأدب العربي 180 وما بعدها.

من المعاني البشرية، وهذه المعاني البشرية أيضا تتفاوت طبقاتها، من حيث السمو والجزالة والفخامة وأضدادها، وهي التي تسبب التأثير والانفعال. فمرجعها إلى بلاغة الكلام، وهذه موجودة في غير العربية. اللهم إلا ما يتعلق بالمعاني الإلهية، فإنه لا توجد لغة تشبه العربية تأثيرا من هذه الجهة؛ وعلى كل، فهو أمر لا يرجع إلى ذات اللغة، وإنما إلى ما حوته من هذه المعاني الإلهية الربانية، والتي استتبع أن يكون نظمها على طريقة أبداع مما عرفه العرب، وبهذا تحقق الإعجاز.

20- أحب اللغات للناس (25/26).

... كون العربية أحب اللغات إلى الناس، لا يرجع إلى اللغة من حيث هي لغة، وإنما مرجعه إلى قداسة ما حوته، وشرف ما تضمنته، تلك المعاني القدسية الكريمة، التي أحبها المؤمنون حبا ليس كسائر الحب، فتهجدوا لها باكين، وحيوا بها معتزين، وجاهدوا لها محتسبين، بآعين أنفسهم، وبأذلين نفائسهم، كل ذلك استتبع حب العربية، والشغف بها، واستفراغ الجهد في خدمتها، واستقصاء السعي إلى نشرها، لأنها اللغة الإسلامية، وكذلك دفعهم إلى حب العرب الناطقين بها، قوم النبي عليه أفضل تلبية وأزكى تسليم.

وبعد، فقد تبين أن هذه الخصائص التي أوردها الشيخ ابن عاشور، ليست كلها مما يعم اللغات، ولا كلها مما يخص العربية. ففيها من الأوصاف التي تعد سمات لمفهوم مصطلح اللغة، كإثبات ما كانت، لأن بها قوامها، كما أن فيها من الأوصاف التي تميز عربيتنا تمييزا بينا، قد تشابهها فيها بعض الساميات بعض المشابهة، ومرجع هذه الأوصاف إلى ثبات أرومتها، واتساع مدارجها، ووضوح اشتقاقها، ووسائل نمائها، ووفاء معانيها، واتساع تعبيرها. فلا جرم كانت حقيقة بكل تفضيل، وقمينة بكل تبجيل؛ وهذا هو الذي شهد به المنصفون، وأذعن له العارفون، وخاصة علماء الغرب الذين لا يؤمنون بوحينا، ويعرفون غيرها من اللغات⁽¹⁾.

¹- انظر محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية 18 وما بعدها.

المطلب الثاني-اللهجات العربية وتداخلها:

المسألة الأولى-اللهجات العربية:

فسر علماء العربية اللهجة باللسان⁽¹⁾، وسمي " لهجة لأن كلا يلهج بلغته وكلامه"⁽²⁾. وكانوا يعبرون عنها بكلمة (لغة)⁽³⁾، وهو استعمال كثير في كتب اللغة والنحو القديمة، وخاصة منها المعاجم، ولم يكف يوجد مصطلح آخر يعاقبه؛ وقد قالوا أحياناً (اللحن)⁽⁴⁾، و(اللسان)⁽⁵⁾، ولم تشع كلمة (اللهجة) مصطلحاً إلا في العصر الحديث. وقد استعمل ابن عاشور كلمتي (لهجة) و(لغة) مصطلحين لمعنى واحد⁽⁶⁾.

وقال بأن اللغة العربية كانت "منقسمة انقسام قبائل العرب، في الأساليب وبعض المفردات، على أنها متساوية في الأصول، من الحروف والإعراب والتصريف، إلا ما يشذ به بعض اللغات"⁽⁷⁾. وأن القبيلة الواحدة قد يكون لها لغتان في فعل واحد⁽⁸⁾.

كما ذكر الشيخ أن لغة قريش، هي أشرف اللغات عند العرب، وأفصحها وأعربها وأوسعها، لانتسابها إلى مكة، فكانت قريش عند العرب، بمنزلة رجال الدين والعلم في الأمم، ولورود طوائف العرب عليها في المواسم، وكمل سلطانها بمجيء الكتاب المجيد بلغتها، فأصبحت لغة الأمة والدين، ومعظمها لغة مضر⁽⁹⁾.

ومن اللغات السبع التي نزل بها القرآن الكريم، وهي من أفصح لغات العرب المشهورة، لغة بني سعد بن بكر، وهم من هوازن، كانت منازلهم بين مكة وحنين، ومنهم حليلة التي أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي الحديث: "أنا أفصح العرب بيد

¹-انظر الفيروز آبادي ، الغاموس المحيط/1/206، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة/5/214، 215.

²-ابن فارس، معجم مقاييس اللغة/5/214، 215.

³-انظر مثلاً ابن فارس، الصاحبي، باب القول في اختلاف لغات العرب/48، والأهواب التي بعده، وابن جني، الخصائص، باب اختلاف اللغات وكلها حجة/2/10 وما بعدها، وغيرها من المواضع.

⁴-لسان العرب(لحن)/13/380، وانظر د.أنيس، في اللهجات العربية/16، 17.

⁵-لسان العرب(لهج)/2/359، وانظر محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير/1/56، 57.

⁶-انظر مثلاً التحرير والتنوير/1/57 و251/12 حيث يعبر بـ (لغات) وغيرها من المواضع، وفي/13/221 و1/59 حيث يعبر بـ (لهجة) و(لهجات)، وغيرها من المواضع الكثيرة.

⁷-أنيس الصبيح بقرين 212.

⁸-التحرير والتنوير/29/154.

⁹-أنيس الصبيح بقرين 212.

أنسي مسن قريش، واسترضعت في بني سعد⁽¹⁾. ومن اللغات الفصيحة أيضا التي نزل بها القرآن الكريم، لغة هذيل⁽²⁾.

وقال ابن عاشور بأن العربي يعسر عليه أن ينطق بما يخالف لهجته، ولهذا رخص للعرب أن يقرؤوا القرآن الكريم بلهجاتهم، فيما كان مدا أو إمالة أو تخفيف همز أو نحوه، وهو أحد تأويلات حديث⁽³⁾: أنزل القرآن على سبعة أحرف، فأقرؤوا ما تيسر منه.

كما أشار إلى بعض ألقاب اللهجات، مثل عجيبة قضاة، وكشكشة تميم وعننتهم⁽⁴⁾. وهذه تخص الجانب الصوتي فقط. وذكر أن بعض المحققين أنهى عددها التي ورد بها القرآن الكريم إلى خمسين لهجة⁽⁵⁾. وأسرد غير ما مر من اللهجات العربية.

فالمراد باللهجة، مجموعة صفات لغوية، يشترك فيها جميع أفراد بيئة خاصة، والتي هي جزء من بيئة أوسع وأشمل، تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات، بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات⁽⁶⁾. وأشار د. الحاج صالح إلى أنه "قد يتفق أن تكون هذه الكيفية الأدائية واسعة المجال، وتعتبر مع ذلك لغة محلية"⁽⁷⁾، يريد بها اللهجة.

¹- شرح ديوان بشار 208/1 الهامش، وانظر أيضا كشف المغطى 4/12، والحديث يروي بروايات مختلفة، وهو غريب كما ذكر عمر بن علي بن الملقن الأنصاري في خلاصة البدر المنير 2/251، يعني أنه لا يعلم من رواه كما هو اصطلاحه؛ وأنكره أيضا ابن الجزري، النشر 1/220.

²-التحريروالتنوير 14/167.

³-رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: عن عروة بن الزبير. أن المسور بن مخرمة، وأعيد الرحمن بن عبد القاري، حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكدت أمسوره... فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرؤوا ما تيسر منه. صحيح البخاري 4/1909

⁴-المترايف في اللغة العربية، المصدر السابق 4/244.

⁵-التحريروالتنوير 1/58.

⁶-إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية 16.

⁷-مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 29، للساتيات.

فاللهجات العربية، هي الكيفيات الأدائية والبنائية، والتباينات التركيبية والمعنوية،
لغة العربية⁽¹⁾. وهي تتعدد بتعدد هذه الوجوه، المحصورة في الاختلاف في الصوت
والصيغة والتركيب والدلالة. ولم تف عبارة د. الحاج صالح بهذه المستويات جميعها،
لإهماله التنصيص على الجانب الدلالي خاصة، وكأني به يفرق بين الكيفيات الجزئية
واللهجة، لزعمة أن لفظ (لغة)، يطلق على المعنى الأول غالباً، وعلى الثاني قليلاً⁽²⁾، وهما
عندي مسمى واحد. فمظاهر اللهجات أربعة:

مثال المستوى الصوتي، تنأش بالهمز لغة في تنعش بالعين⁽³⁾.

ومثال المستوى الصيغي أطاف لغة في طاف⁽⁴⁾.

ومثال المستوى التركيبي، لغة عدم اعتماد المبتدأ العامل في الفاعل، على نفي أو
استفهام أو وصف⁽⁵⁾.

ومثال المستوى الدلالي، السمود بمعنى الغناء في لغة حمير⁽⁶⁾.

وسياتي مزيد أمثلة على اللهجات بعد قليل. ويمكن إرجاع أهم أسباب ظهورها عند
العلماء - ومنهم ابن عاشور - إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1 - الاختلاف في التفكير، وتوسع الحاجة إلى التعبير عن الأشياء المختلفة، وتنوع
التصرف في وضع اللغات⁽⁷⁾.

2- الانعزال بين بينات المجتمع اللغوي الواحد، بفعل العوامل الجغرافية، والعوامل
الاجتماعية المختلفة، وهي كثيرة⁽⁸⁾.

¹ - مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 29، اللسانيات.

² - مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 29، اللسانيات.

³ - شرح ديوان النابغة الذبياني 142هـ 2، وانظر أمثلة أخرى في مسألة الإبدال اللغوي ص 74 ...

⁴ - شرح ديوان بشر 4/86هـ 3.

⁵ - التحرير والتنوير 29/398.

⁶ - التحرير والتنوير 27/160.

⁷ - التحرير والتنوير 21/73، 74.

⁸ - إبراهيم أنيس في اللهجات العربية 21 وما بعدها، وانظر أيضاً التحرير والتنوير 21/73، 74.

3- الصراع بين اللغات، بفعل ما يحدث بين شعوبها من هجرات أو غزوات⁽¹⁾.

والحقيقة أن ثبوت بعض ما ذكره العلماء من اللغات، يحتاج إلى مراجعة وتمحيص، فليست أرى الشاعر مغنياً فسي إثباتها عن النثر، لأن في الأول من ضرورات الوزن والقافية⁽²⁾، ما ليس في الثاني، حيث سعة الكلام، وقد قال سيبويه: "أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام..."⁽³⁾، وأشار إلى أنه كثير⁽⁴⁾. فلغتهما تختلفان، وطريقة تركيب الألفاظ فيهما تتباينان، فلا يتوالى في الشعر العربي -مثلاً- حرفان ساكنان في كلمة⁽⁵⁾.

ومن أمثلة الخطأ - في رأيي - في هذه القضية، لفظة (النهج) بفتح الهاء في قول بشار⁽⁶⁾:

إذا رقصت في مهمه الليل ضمها * إلى نهج مثل المجرة لاجبه

فهي لغة في (نهج) بسكون الهاء على رأي ابن عاشور⁽⁷⁾. ولم أجد هذا المعنى في ما بين يدي من المصادر؛ بل أظقت على أن (النهج) بالتحريك هو البهر، والربو، وتتابع النفس من شدة الحركة، أو فعل متعب⁽⁸⁾. و(النهج) بسكون الهاء، هو الطريق الواضح⁽⁹⁾. اللهم إلا ما ذكره الزبيدي من أنهما بمعنى واحد⁽¹⁰⁾، ولم ينبه على أنه من مستدركاته على القاموس، ولا أدري ممن أخذه، وعلى كل، فهو نفسه لم يشر إلى كونه لغة. فيتحصل أن ما ورد في بيت بشار ضرورة ليس إلا⁽¹¹⁾. وقد نص ابن عاشور نفسه على تأثير

1- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية 23 وما بعدها، وكذا التحرير والتنوير 74/21.

2- قد يوجد مثلها في النثر وخاصة المسجوع منه.

3- الكتاب 26/1.

4- المصدر نفسه 32/1.

5- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 4/264.

6- شرح ديوان بشار 331/1، وهو من بحر الطويل.

7- شرح ديوان بشار 331/1ها2.

8- انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (نهج) 134/5، الرازي، مختار الصحاح (ن ه ج) 284، الفيروزآبادي.

9- القاموس المحيط (النهج) 218/1، ابن منظور، لسان العرب (نهج) 383/2.

10- انظر المصادر المذكورة آنفاً، وكذا الفيومي، المصباح المنير (النهج) 240.

11- تاج العروس (النهج) 109/2.

12- سيأتي مثال آخر (الداد) في الكلام على المأخذ، المأخذ الرابع ص 406.

الضرورات في بعض الألفاظ شعرا ونثرا⁽¹⁾. كما حقق أن الضرورة هي ما وقع في الشعر، لا ما ليس للشاعر عنه مندوحة⁽²⁾.

اللهجات العربية في آثار الشيخ ابن عاشور:

تتميز اللهجات بشينين أساسيين - عدا خصائص مستوياتها اللغوية - وهما: هوية الجماعة الناطقة بها، ومكان وجودها واستعمالها⁽³⁾، وقد تعرض ابن عاشور إلى هذين الفرعين كما يلي بيانهما:

الفرع الأول-تحديد القبيلة:

أورد الشيخ أسماء جملة من القبائل، عزا إلى بعضها لهجات معينة، ونفى أو ضعف ما نسب إلى بعضها الآخر، وها هي ذي القبائل:

1. الأزد: قيل: البوار هو الفساد في لغتهم⁽⁴⁾.

2. أزد شنوءة: لغتها قرن الفعل السرافع لاسم ظاهر بعلامة دالة عليه، نحو يكن النساء⁽⁵⁾. ونفى ابن عاشور أن يكون من لغتها تعدية الفعل زوج بالياء⁽⁶⁾.

3. أزد عمان من اليمن: قيل: الفتح هو القضاء والحكم في لغتهم⁽⁷⁾.

4. أسد(بنو): يقولون: أمل بتشديد اللام في أملى⁽⁸⁾.

5. الأوس: الأظم بضم الهمزة والطاء هو الحصن بلغتهم⁽⁹⁾.

¹- المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 261/4، 262.

²- شرح ديوان بشار 4/201ها1.

³-وقفت بعد تحريري لهذا الموضوع، على أن د. الحاج صالح أيضا نوه بهاتين الخاصيتين للهجة، وهما الاستعمالات الإقليمية والقبيلية، التي تميزها عن الاستعمال العام، انظر مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه، 29، اللسانيات.

⁴-التحرير والتنوير 18/341.

⁵-شرح ديوان بشار 1/368ها5.

⁶- التحرير والتنوير 27/47، 48. وانظر قلبها القاف جيمًا في جوسوس، المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 4/258، وتخفيفها لفظ كذلك إلى كلك، المصدر نفسه 4/259.

⁷-التحرير والتنوير 9/11.

⁸-التحرير والتنوير 3/103. وانظر المصدر نفسه قراءة (ياأيه الساحر) بضم الهاء 25/227، ولانته ليننا 26/266.

⁹-أصول النظام الاجتماعي في الإسلام 117الهامش، وكتب الحض خطأ.

6. تميم: قيل: استحي يستحي استحاء لغتهم⁽¹⁾.
7. جذيمة: قيل: الصريم هو الرماد الأسود بلغتهم أو لغة خزيمة⁽²⁾.
8. الحارث بن كعب(بنو): يجعلون الألف علامة إعراب المثني في كل الحالات⁽³⁾.
9. الحميريون: قيل: السمود هو الغناء بلغتهم⁽⁴⁾.
10. خبير بنو نهب: لغتهم ألا يعتمد المبتدأ العامل في الفاعل، على نفي أو استفهام أو وصف، في قوله تعالى "عليهم ثياب سندس"⁽⁵⁾ (الإنسان 21).
11. خزاعة: عن قطرب أنهم يقولون: لم أرج، بمعنى لم أبال⁽⁶⁾.
12. الخزرج: الأطم بضم الهمزة والطاء، هو الحصن بلغتهم⁽⁷⁾.
13. خزيمة: قيل: الصريم الرماد الأسود بلغتهم أو لغة جذيمة⁽⁸⁾.
14. دارم(بنو) عليا تميم: يقولون: أحزنه يحزنه، وقريش تقول: حزنه يحزنه⁽⁹⁾.
15. ربيعة: الكنود في لغتهم هو الكفور بالنعمة⁽¹⁰⁾.
16. سعد بن زيد مناة من تميم(بنو): إبدالهم الحاء هاء نحو مدهته في مدحته⁽¹¹⁾.

¹ - شرح ديوان بشارة 155/4هـ، وانظر التحرير والتنوير، الهمز 1/85، حذف نون الفين 10/259، الحوب يفتح الحاء 4/221.

² - التحرير والتنوير 82/29.

³ - التحرير والتنوير 16/253.

⁴ - التحرير والتنوير 160/27، وانظر المصدر نفسه، أصاب بمعنى فسد 23/265، تسمية القرط خلد 27/293.

⁵ - التحرير والتنوير 29/398.

⁶ - التحرير والتنوير 29/200.

⁷ - أصول النظام الاجتماعي في الإسلام 117، الهامش، وكتب الحض خطأ.

⁸ - التحرير والتنوير 82/29.

⁹ - التحرير والتنوير 21/178.

¹⁰ - التحرير والتنوير 30/502.

¹¹ - المترادف في اللغة العربية، للمصدر السابق 4/258.

17. سعد (بنو) بكر بن سعد بن بكر أظار النبي صلى الله عليه وسلم وهم أهل العالية، يقولون: الوتر بكسر الواو، وقريش تفتحها⁽¹⁾.
18. سليم: القول عندهم بمعنى الظن، من دون اشتراطهم وقوعه في سياق الاستفهام⁽²⁾.
19. ضبة: طيال جمع طويل شذوذا في لغتها⁽³⁾.
20. طيء: عن ثعلب أن الزمهرير هو القمر بلغتهم⁽⁴⁾.
21. عجل بن لجيم (بنو) من بكر بن وائل: قراءة "بمصرخي" (إبراهيم 22)، بكسر الياء لغتهم، والقياس فتحها⁽⁵⁾.
22. العقيليون: يقولون: حرام الله لا أفعل في القسم، مثل يمين الله لا أفعل⁽⁶⁾.
23. عك أو عكل: قيل: طه، معناها إنسان أو رجل في لغتهم⁽⁷⁾.
24. العنبر (بنو) من تميم: الباصقات بالصاد على الإبدال، وسائر العرب يقولونها بالسین⁽⁸⁾.
25. غطفان: تقول: ألته ألتا، مثل أمره، أي أنقصه، وأهل الحجاز وأسد يقولون: لاته ليتا⁽⁹⁾.
26. فقيم (بنو): إبدالهم الياء المشددة في آخر الكلمة جيما، نحو عالج في علي⁽¹⁰⁾.

¹ - التحرير والتنوير 315/30.

² - شرح ديوان بشار 3/193 ما 6، وانظر التحرير والتنوير نكص بمعنى رجوع 36/10.

³ - التحرير والتنوير 235/4.

⁴ - التحرير والتنوير 389/29، وانظر المصدر نفسه يس 344/22، وشرح ديوان بشار 3/249 ما 2 (من الآن) بكسر نون من، والمترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 4/258 بفي ورضى بفتح عونها.

⁵ - التحرير والتنوير 13/220، 221.

⁶ - التحرير والتنوير 17/146، وانظر المصدر نفسه، الجمعة بسكون الميم 28/219.

⁷ - التحرير والتنوير 16/183.

⁸ - التحرير والتنوير 26/293.

⁹ - التحرير والتنوير 26/266.

¹⁰ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 4/258.

27. قريش: تقول: السم يفتح السين، أي ثقب الإبرة، وتميم تضمها⁽¹⁾.
28. قيس: السدفة هي الضوء بلغتها، وهي الظلمة عند تميم⁽²⁾.
29. كلب: التخلص من التقاء الساكنين بكسر نون من في "من الآن"⁽³⁾.
30. كنانة: الكنود بلغتهم هو البخيل⁽⁴⁾.
31. كندة: الكنود بلغتهم هو العاصي⁽⁵⁾.
32. مازن: تبدل الباء ميما وعكسه إبدالا غير قياسي، نحو باسمك؟ في ما اسمك؟⁽⁶⁾.
33. مضر: الكنود بلغتهم هو الكفور بالنعمة⁽⁷⁾.
34. مضر السفلى: تبني يوم وحين ونحوهما من الأزمان على الفتح دائما، إذا أضيفت إلى جملة مفتوحة بـ (لا) النافية⁽⁸⁾.
35. مضر العليا: تعرب يوم وحين ونحوهما من الأزمان، إذا أضيفت إلى جملة مفتوحة بـ (لا) النافية⁽⁹⁾.
36. معد (سفلى): تناقض الشيخ حيث قال بأن هدايا جمع هدية لغة سفلى معد، ثم قال بأن جمعها هداوى على لغتهم⁽¹⁰⁾.
37. هجر: قيل: أصاب يعني قصد في لغتهم⁽¹¹⁾.
38. هذيل: الأرجاء هي النواحي بلغتهم⁽¹²⁾.

¹- التحرير والتنوير 8-128/2، وانظر المصدر نفسه، زيادة الواو في المعدود الثامن 42/11، 43، الفرج 4/99، الضعف 127/21.

²- التحرير والتنوير 2/183، وانظر المصدر نفسه، قراءة (فذانك) بتشديد النون 20/114، كانه وعال له 30/191، فتو بضم القاف 7/400.

³- شرح ديوان بشار 3/249هـ.

⁴- التحرير والتنوير 30/502، وانظر المصدر نفسه (عرب المثني بالألف دائما 16/253، قراءة (تترى) منونا 18/61.

⁵- التحرير والتنوير 30/502.

⁶- تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة 27.

⁷- التحرير والتنوير 30/502، وانظر المصدر نفسه، ثم أرج بمعنى لم أبال 29/200.

⁸- التحرير والتنوير 29/440.

⁹- التحرير والتنوير 29/440.

¹⁰- التحرير والتنوير 19/267.

¹¹- التحرير والتنوير 23/265.

¹²- التحرير والتنوير 29/127، وانظر المصدر نفسه، تعدية سعد 12/166، حذف ياء (دعان) وقفا ووصلا 2/179، نخوف بمعنى تنقص 14/167، وشرح ديوان بشار، أراد أي الرائد 2/211هـ.

39. هوازن: قيل: ينس معناها علم عندهم، ورده ابن عاشور⁽¹⁾.

40. وهبيل (بنو) فخذ من النخع: قيل: ينس معناها علم عندهم، ورده ابن عاشور⁽²⁾.

41. يربوع (بنو) من تميم: قراءة "بمصرخي" (إبراهيم 22) بكسر الياء لغتهم، والقياس فتحها⁽³⁾.

الفرع الثاني - تحديد المكان:

حدد الشيخ ابن عاشور مجموعة من المناطق، تنطق فيها بعض اللهجات، وميز أحيانا حدودها، وأطرافها التي تنتشر فيها؛ ونفى أحيانا عن بعض المناطق ما نسب إليها من لهجة، وفيما يلي بيان ذلك:

1- البحرين: يغلب عند أهله إطلاق المال على النخيل⁽⁴⁾.

2- تهامة: يقول أهلها: أوفى بالعهد، وعامة العرب يقولون: وفى من دون همز ولم يجئ في القرآن إلا الأوفى⁽⁵⁾.

3- الحجاز: السبيل مؤنثة في لغة عربيه⁽⁶⁾.

4- حضرموت: الكنود هو العاصي في لغة أهله⁽⁷⁾.

5- خيبر: يغلب عند أهله إطلاق المال على النخيل⁽⁸⁾.

6- الشام: قيل: القوم هو الحمص بلغة الشام⁽⁹⁾.

7- العالية (أهل) بنو تميم: يلحقون (هلم) الضمانر، بخلاف أهل الحجاز⁽¹⁰⁾.

8- العراق: يقول أهله للعروب: الشكلة، أي ذات الشكل، وهو الدلال والتعرب⁽¹¹⁾.

9- عمان: خطأ الشيخ ما قيل في قوله تعالى: "إني أراني أعصر خمرا" (يوسف 36)

1- التحرير والتنوير 145/13.

2- التحرير والتنوير 145/13.

3- التحرير والتنوير 220/13، 221.

4- التحرير والتنوير 604/30.

5- التحرير والتنوير 160/26.

6- التحرير والتنوير 261/7، وانظر للمصدر نفسه، تعدياً هدى إلى المطعول الثاني بنفسه 187/1، القوس 97/27.

7- التحرير والتنوير 502/30.

8- التحرير والتنوير 604/30.

9- التحرير والتنوير 523/1.

10- التحرير والتنوير 153/1-3.

11- التحرير والتنوير 302/27.

"إن العنب هو الخمر في لغة عمان"⁽¹⁾.

10- ما بين نجد وحدود أرض مكة، وهم أهل العالية: يقولون: السم بضم السين، أي ثقب الإبرة، وقريش تفتحها⁽²⁾.

11- ما فوق نجد إلى أرض تهامة، مما وراء مكة، وهم أهل العالية: البراء يخبر به ويوصف به في لغتهم، وأما أهل نجد فيقولون: بريء⁽³⁾.

12- المدينة: يقال للعروب بلغة أهل المدينة: الغنجة⁽⁴⁾.

13- مكة: يقال للعروب بلغة أهل مكة: العربية والشكلة⁽⁵⁾.

14- نجد: يقول أهلها: جنبه الشيء إذا جعله جانباً عنه، أي باعده عنه، وأهل الحجاز يقولون: جنبه بالتشديد، أو أجنبه بالهمز⁽⁶⁾.

15- نجد (بعض): يقولون في جبريل: جبرئيل وهي لتميم وقيس أيضاً⁽⁷⁾.

16- اليمن: حيوة لغة اليمن في حياة⁽⁸⁾.

الملاحظات:

يلاحظ على دراسة ابن عاشور للهجات ما يلي:

1. الحكم أحياناً على اللهجة من حيث درجتها الاستعمالية، أو مستواها الصوابي، فالفصحى نحو إسكان هاء "وهو" (البقرة 29 وغيرها من السور)⁽⁹⁾. والقصيحة نحو قراءة "أنا" (كثيرة في القرآن الكريم مثل النازعات 24) بقصر الألف⁽¹⁰⁾. والأشهر نحو "أوه" التي

1- أليس الصبح بقريب 214.

2- التحرير والتنوير 8-128/2.

3- التحرير والتنوير 192/25.

4- التحرير والتنوير 302/27، وكذا شرح ديوان بشار 4/236ها3، وانظر التحرير والتنوير، التينة 77/28، المال 31/604.

5- التحرير والتنوير 302/27، وكذا شرح ديوان بشار 4/236ها3 إلا أنه لم يذكر العربية.

6- التحرير والتنوير 13/238، وانظر المصدر نفسه قراءة (لتردين) بحذف الياء 23/118.

7- التحرير والتنوير 1/620.

8- التحرير والتنوير 3/18، وانظر المصدر نفسه، الزقوم 15/147، كجار وتظلمه 29/207، وشرح ديوان بشار، الفتل 2/178ها5، إقليد 2/187ها2.

9- التحرير والتنوير 1/387، وانظر المصدر نفسه، عنى 1/519، و8-221/2، هلم 8-153/1، صنو وصنوان بكسر الصاد 13/87.

10- التحرير والتنوير 3/33، وانظر المصدر نفسه، قراءة (مستهزون) 1/293، الوقف على المنقوص غير المنون بحذف

الياء 15/215

فيها ثلاث عشرة لغة⁽¹⁾. والمشهورة نحو "فتو" بكسر القاف الذي يجمع على فتوان⁽²⁾. والمطرردة نحو قول أبي زيد بتصحيح باب استحوذ وما شاكلة⁽³⁾. والأصل نحو قراءة "الدرك" (النساء 145) بفتح الراء⁽⁴⁾. والشائعة نحو قراءة "لتردين" (الصفات 56) بحذف الياء⁽⁵⁾. والجيدة نحو "كاين وكانن" عن الزجاج⁽⁶⁾. وغير الجيدة نحو تشديد الراء من "الحر" أي فرج المرأة، وأصله الحرح، ويقال بحذف الحاء وتخفيف الراء⁽⁷⁾. والسماعية نحو فتح آخر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم مثل "يا بني" وهي اللغة الخامسة⁽⁸⁾. والأصح نحو "قنغد" بالذال المعجمة، وهي لغة مع التي بالمهملة⁽⁹⁾. والأكثر نحو تسكين هاء الضمير "هو" إذا سبقه واو أو فاء أو لام ابتداء⁽¹⁰⁾. والأقيس نحو أحزنه، وإن كانت حزنه فصحي مثلها⁽¹¹⁾. والقياسية نحو عثى بكسر أوله مقصوراً، مصدر عثى كرضي، ولم ينيه عليه⁽¹²⁾. وغير القياسية نحو "رؤف" بوزن عضد⁽¹³⁾. والأخف نحو جنبه الشيء في مقابل جنبه بالتشديد، وأجنبه بالهمز⁽¹⁴⁾. والقليلة نحو لغى بضم اللام مقصوراً مصدر لغى⁽¹⁵⁾. والضعيفة نحو تعدية سخر بالياء⁽¹⁶⁾. والشاذة نحو جمع طويل على طيال⁽¹⁷⁾.

¹- التحرير والتنوير 46/11، وانظر المصدر نفسه، كاين وكانن 4/116، الدرك بفتح الراء 5/244.

²- التحرير والتنوير 7/400، وانظر المصدر نفسه. قراءة (ياين أم) بفتح الميم وكسرها 9/117، إعراب المعنى بالالف في كل حال 16/253.

³- التحرير والتنوير 28/54.

⁴- نفسه 5/244.

⁵- نفسه 23/118.

⁶- نفسه 4/116.

⁷- شرح ديوان بشار 4/118 ما 2.

⁸- التحرير والتنوير 21/155.

⁹- كشف المغضى 116.

¹⁰- التحرير والتنوير 1/387.

¹¹- نفسه 21/178.

¹²- نفسه 1/519.

¹³- نفسه 2/26، وانظر المصدر نفسه قراءة (بمصرخي) بكسر الياء المشددة 13/220، 221.

¹⁴- نفسه 13/238.

¹⁵- نفسه 1/225، وانظر شرح ديوان بشار تصريف زال 4/88 ما 3.

¹⁶- التحرير والتنوير 2/296، وانظر المصدر نفسه، قراءة (للملاكمة اسجدوا) بضم الهاء إتباعاً 1/423، قراءة (سوقه) بهمز

الواو بعد الضمة 26/209

¹⁷- نفسه 4/235.

2. إسناد بعض اللهجات إلى من رواها، نحو الأثر بفتحيتين، أو بكسر فسكون، لغتان فصيحتان عن ثعلب⁽¹⁾. ومما لم يوثقه من اللهجات، فلم يسندها لا إلى قبائلها، ولا إلى أماكن وجودها، ولا عزاها إلى من نقلها من العلماء (الدخان) بتخفيف الخاء وبتشديدها لغتان⁽²⁾، ومثل هذا كثير.

3. لم يقبل الشيخ كل ما قيل إنه لهجة، فقد رد بعضها وأكراه، نحو زعم من زعم أن العجل بفتحيتين هو الطين بالحميرية⁽³⁾.

4. قد يؤيد صحة لفظ في لهجة، مثل (الغتل) اليمانية التي توقف فيها ابن دريد، واحتج لها ابن عاشور بورودها في شعر بشار⁽⁴⁾.

5. قد يشك الشيخ في استعمال معين أن يكون لغة، أو ضرورة، أو استعمالا آخر، ففي قول العرب: " ترى الغتبان كالتخل، وما يدريك ما الدخل. سكن الخاء لغة، أو للضرورة إن كان نظما، أو للسجع إن كان نثرا"⁽⁵⁾. يريد أن الأصل هو الدخّل بفتحيتين، وهو الفساد، والشيء الفاسد.

6. التعليق على بعض اللهجات، نحو (سال) قال في الكشاف: وهي لغة قريش. وهو يريد أن قريشا قد يخففون المهموز في مقام الثقل، وليس ذلك قياسا في لغتهم، بل لغتهم تحقيق الهمز...⁽⁶⁾.

7. قد يذكر أن في الكلمة لغات، ولا يوردها نحو (السجل)⁽⁷⁾.

8. قد يذكر عدد اللغات الواردة في اللفظ، نحو (الأنام) فيه ثلاث لغات: "أنام كسحاب، وأنام كساباط، وأنيم كأمير"⁽⁸⁾.

1- التحرير والتنوير 278/16، وانظر، بيان، النظر الفسيح 193، 194، ومضارع البرء، شرح ديوان بشار 2ها80/4، ويصدون، التحرير والتنوير 238/25.

2- شرح ديوان بشار 2ها109/3، وانظر أيضا هراق وأهراق وأهراق كشف المغطى 350، 351، الرجل، شرح ديوان النايغة الذهبية 193ها4، ملك، سرقات المتنبي ومشكل معانيه 3ها53.

3- التحرير والتنوير 68/17، والمترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 261/4، حيث أبطل أن يكون بمعنى الطين أو الحماسة كما روي؛ وقد نقل الخليل هذا المعنى عن بعضهم في كتابه العين باب العين والجيم واللام معهما 228/1. وانظر التحرير والتنوير الضعيف 149/12.

4- شرح ديوان بشار 2ها178/5، وانظر الحرد بسكون الراء وفتحها المصدر نفسه 2ها202/2.

5- التحرير والتنوير 265/14، وقد أورده الميداني في مجمع أمثاله 186/1، وانظر المصدر نفسه أحد 739/1، عرفات 2/239، وشرح ديوان بشار، الغاب 3ها354/3.

6- التحرير والتنوير 154/29، وانظر المصدر نفسه، أعتدنا 377/29، والنظر الفسيح، بيان 193، 194.

7- التحرير والتنوير 159/17، وانظر المصدر نفسه، ربما 10/14، وسرقات المتنبي ومشكل معانيه أوه 1ها137.

8- شرح ديوان بشار 4ها243/4، وانظر المصدر نفسه إذ فيه ست لغات 3ها215/4، كشف المغطى، بنعم فيه لغتان 331.

9. قد ينسب اللغة إلى عامة العرب، أو جميع العرب، أو جمهور العرب، أو بقية العرب، ويستثنى بعضهم منها، نحو: (البريئة) ، "إثبات الهمزة لغة أهل الحجاز، والتخفيف لغة بقية العرب، كما تركوا الهمزة في الدرية والنبي⁽¹⁾ . وقد ينسب اللغة إلى بعض العرب، من دون تعيين، نحو: "الأبوة جمع أب في لغة بعض العرب"⁽²⁾، مثل جمعهم العم على عمومة، والخال على خوولة⁽³⁾ .

10. وأخيرا فإن ابن عاشور، يذكر أحيانا مقابل الكلمة في اللهجة التونسية، نحو الياقوت الأحمر الأجود، يسمى في تونس الروبيل⁽⁴⁾ .

الماخذ:

مما يمكن عده على الشيخ:

1. تناقضه في قوله إن هدايا جمع هدية لغة سفلى معد، وفي الفقرة نفسها قال إن جمعها هداوي على لغتهم⁽⁵⁾ . ولا يكون هذا إلا سهوا أو سبق قلم، فعمل إحداهما لعليا معد .

2. وقال في تفسيره بأن "الغداة" (الأنعام 52 وكذا هي في الكهف 28) قرأه ابن عامر "بضم الغين وسكون الدال، وبواو ساكنة بعد الدال، وهي لغة في الغداة"⁽⁶⁾ . وفي النشر لابن الجزري أن ابن عامر قرأه "بالغداة، فيهما"⁽⁷⁾، بضم الغين وإسكان الدال وواو بعدها⁽⁸⁾ . وضبط ابن عاشور في موضع آخر قراءة ابن عامر بـ"الغدوة، بفتح الغين"⁽⁹⁾، والذي فسره النشر - وهو الصحيح كما قدمته - بضمها .

¹ -التحريروالتنوير 484/30، وانظر المصدر نفسه، وفي 160/26، الباسقات 293/26، الجمعة بضم الجيم والميم 219/28.

² -شرح ديوان بشار 2/234هـ 1.

³ -شرح ديوان بشار، الموضع السابق.

⁴ -شرح ديوان بشار 4/243هـ 2 وانظر المصدر نفسه التركم 3/175هـ 6، والتحريروالتنوير مديني 5/241، وشرح ديوان

الناطقة الذبياتي عرعرار 107هـ 2

⁵ -التحريروالتنوير 19/267.

⁶ -التحريروالتنوير 7/247.

⁷ -يريد الأنعام والكهف.

⁸ -ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/258 و310.

⁹ -التحريروالتنوير 15/305.

3. تناقضه في تحديد مكان قبيلة بني دارم، فهم سفلى تميم في موضع⁽¹⁾، وهم عليا تميم في موضع آخر⁽²⁾. هذا مع أنه في الموضع الثاني يحيل على المقدمة السادسة في الموضع الأول مع ما بينهما من هذا الاختلاف.

4. قال: "الداد لغة في الدد، وهو اللهو"⁽³⁾، ولم أجد في ما اطلعت عليه من المصادر من صرح بهذا. فالصواب عندي أنه إشباع لفتحة الدال الأولى في لفظ (الدد)، اقتضاه الوزن الشعري، وله نظائر في الشعر العربي، ذكرتها في موضعها من هذا البحث⁽⁴⁾. ولا يكفي بيت لبشار في إثبات لهجة من لهجات العرب، حتى وإن قنع الشيخ بحجية بشار⁽⁵⁾.

المسألة الثانية-تداخل اللهجات:

وهذه ظاهرة تكون نتيجة امتزاج تصريفين للكلمة الواحدة، كل منهما يرجع إلى لهجة مغايرة، فينشأ عن ذلك تصريف ثالث مركب منهما. وذلك "أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه، لصقت به ووجدت في كلامه"⁽⁶⁾. ومما أورده ابن جني من أمثله⁽⁷⁾:

يقال: قلبيته بفتح اللام أقلية بكسرهما في لهجة.

ويقال: قلبيته بكسر اللام أقلاه بفتحها في أخرى.

واجتمع في لهجة نائلة ماضي الأولى مع مضارع الثانية على التداخل، فقول: قلبيته أقلاه بفتح اللامين.

¹-التحرير والتنوير 1/57.

²-نفسه 21/178.

³-شرح ديوان بشار 3/2187هـ، في قوله: ثنيك عن لفظ النوى فهجوتني * وكلفتني دادا فاحت بداد. وهو من بحر الطويل.

⁴-انظر المبحث الثاني من الفصل الثالث المطلب الرابع المسألة الثانية الإشباع ص 36-37...

⁵-سوف يأتي الكلام على هذا اللفظ في المبحث الأول من الفصل الرابع، المطلب الثالث في المآخذ على الشرح، وتقدم ما يشبه هذا، وهو لفظ (التهج) بالتحريك في أول الكلام على هذا المطلب.

⁶-ابن جني، الخصائص 1/383.

⁷-الخصائص، باب في تركيب اللغات 1/374 ومابعداها، وكذا باب في التصريح بجمع في كلامه لغتان فصاعدا 1/370 وما بعدها.

وحديثاً، أنكر د. إبراهيم أنيس هذه الظاهرة اللغوية على ابن جني، زاعماً أن هذا الألمعي لم يحدثنا عن كيفية ذلك، ولا عن دوافعه⁽¹⁾. ولعمري إنه لتساؤل عجيب، أن يسأل عن الأشياء التي تؤثر في اللغة واستعمالها. ثم إنه ذهب -في رده- ينظر اللهجات العامية الحديثة الخلية عن الإعراب، باللهجات العربية الفصيحة، وهو قياس مع الفارق. وزعم أيضاً أن الباحثين في اللغات من المحدثين، لا يقرون نشوء لهجة ثالثة عن اثنتين أخريين، إلا في حالة الغزو⁽²⁾.

والذي أقوله في هذا أنه يجب التفريق، بين مسمى اللهجة التي هي مجموعة لغوية منطوقة مكتملة أو تكاد، مثل أصل الفرنسية، ومسامها الآخر الذي هو كلمات مفردة، كل كلمة منها يقال عنها لهجة أو لغة، لانتسابها إلى مجموعة لغوية أيضاً، وانتشارها في مواضع محددة غالباً، وهذا هو الذي عناه ابن جني.

وليس قول د. أنيس بأن اللغة تستعير الكلمات لا الصيغ⁽³⁾ بمغز. فتبليلاً، فهاهي صيغة (فعلت) نبطية⁽⁴⁾، ومصدر (فعل) من اللغة اليمنية⁽⁵⁾، وكذا وزن (فعل) للمبالغة يمني⁽⁶⁾. وأبعد من هذا قوله: 'يغلب أن يعزى هذا الشذوذ، إلى انحدر الفعل من لهجة أخرى، لها قواعد أخرى تخضع لها، وليس معنى هذا استعارة الصيغة، وإنما معناه استعارة الفعل بصيغته. ولهذا نرجح أن الأفعال: نزع ينزع، نكح ينكح، رجع يرجع، قنط يقنط، نفخ ينفخ، بلغ يبلغ، قعد يقعد، زعم يزعم، تنتمي إلى لهجة أخرى، غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم. وربما كان يعبر عن معاني هذه الأفعال قبل استعارتها في لغة القرآن الكريم، بمثل الأفعال الآتية على الترتيب: قلع يقلع، تزوج يتزوج، عاد يعود،... الخ⁽⁷⁾، أو أن هذه الأفعال فيما عدا قنط يقنط، قد غلبت عليها المغايرة لظروف لغوية خاصة باستعمالها⁽⁸⁾.

فأنت تراه أولاً يظن أن الكلمة الشاذة بصيغتها، قد انحدرت إلى لسان العربي من لهجة أخرى. والذي ينقض هذا أن العربي له أداته الخاصة، وحاسته اللغوية، في صقل ما

¹- في اللهجات العربية 165.

²- في اللهجات العربية 166.

³- في اللهجات العربية 166.

⁴- التحرير والتنوير 316/7.

⁵- التحرير والتنوير 40/30.

⁶- التحرير والتنوير 207/29.

⁷- كان أحسن لو أتم الدكتور ذكر الأفعال المقابلة، وما أيسرها. لكنه كله تحكم؛ ثم ماذا يقول في بقية الأفعال التي ذكرها ابن جني؟!

⁸- في اللهجات العربية 171.

يسرد على لسانه مخالفا لما اعتاد نطقه وألفه، وقصة أبي حاتم مع الأعرابي مشهورة في هذا المجال⁽¹⁾. كما أن التعريب أجلى برهان على ما أقول. ولا يقوم هذا حجة على ما أنا فيه، بل هو حجة له. إذ للعربي أن يختار من اللهجات ما شاء، وأن يجمع بينها كيف شاء، كما وقع في لغة قريش. على خلاف ما قال د. أنيس، أن اللفظة انحدرت بصيغتها الشاذة إلى لسان العربي، من دون أن يكون على علم بها في سابق زمانه، وأكد هذا بأن سرد مجموعة أفعال قال: "ربما" كانت معروفة عند قبيلة، وغيرها يعرف أفعالا أخرى تقابلها.

وهذا الاحتمال من أشد الاحتمالات ضعفا في كلامه، ويكفي قوله: "ربما" ردا عليه. ولعل الدكتور استشعر ضعف ما حاوله من الأدلة، فقال بأن سبب ذلك الشذوذ قد يرجع إلى ظروف لغوية خاصة باستعمالها، وهكذا يسلم أمرها إلى المجهول، ولست أدري لماذا استثنى منها قنط يقتط. كل هذه الظنون مقابل التسليم بتداخل اللهجات.

وممن أثبت هذه الظاهرة من المحدثين عبد الله العلايلي، الذي جعله ذا أثر في نمو اللغة بتوليد المواد والمشتقات⁽²⁾، وكما يظن من الخطأ الشك فيه، فهو يظن من الخطأ أيضا المبالغة فيه⁽³⁾.

رأي الشيخ ابن عاشور:

يقر ابن عاشور بفكرة تداخل اللهجات، فقد وجدته يخرج بعض التصاريف بناء على هذه الظاهرة، نحو ما قاله في قراءة "متم"⁽⁴⁾ بكسر الميم على لغة الحجاز، لأنهم جعلوا ماضيه مثل خاف، اعتبروه مكسور العين، وجعلوا مضارعه من باب قام، فقالوا: يموت، ولم يقولوا: يمات، فهو من تداخل اللغتين، وأما سفلى مضر فقد جاءوا به في الحاليين من باب قام، فقرأوه "متم"⁽⁵⁾، أي بضم الميم.

وقوله: "مادة النيل والنوان وردت واوية العين ويائية العين، مختلطتين في دواوين اللغة، غير مفصحة عن توزيع مواقع استعمالها، بين الواوي واليائي، ويظهر أن أكثر معاني المسادتين مترادفة، وأن ذلك نشأ من القلب في بعض التصاريف، أو من تداخل

¹- أراد أبو حاتم أن يحمته على التطق بـ(طوبى)، فأبى الأعرابي إلا أن ينطقها(طبيبي)، انظر الخصائص 384/1، وغيرها من الحكايات في هذا الموضوع.

²- تهذيب المقدمة اللغوية 161.

³- نفسه 161.

⁴- آل عمران 157 و 158 والمؤمنون 35.

⁵- التحرير والتنوير 143/4، وقد أورد ابن جني هذا الفعل في الخصائص 378/1، 380.

اللغات. وتقول: نلت - بضم النون - من نال ينول؛ وتقول: نلت - بكسر النون - من نال ينيل⁽¹⁾.

ومع إقراره بوقوع هذه الظاهرة، فإنه لا يسلم بكل ما خرج عليها من ألفاظ، بل هو يشترط أن يكون الوزن الذي يصير إليه اللفظ بالتداخل، وزنا مشهورا صحيحا. ولهذا رد ما قيل وروي في قراءة⁽²⁾ "الحبك" بكسر الحاء وضم الباء، لأنها "غير جارية على لغة من لغات العرب. وجعل بعض أئمة اللغة (الحبك) شاذًا، فالظن أن راويها أخطأ، لأن وزن (فعل) بكسر الفاء وضم العين، وزن مهمل في لغة العرب كلهم، لشدة ثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، مما سلمت منه اللغة العربية، ووجهت هذه القراءة بأنها من تداخل اللغات، وهو توجيه ضعيف، لأن أعمال تداخل اللغتين، إنما يقبل إذا لم يفض إلى زنة مهجورة، لأنها إذا هجرت بالأصالة، فهجرها في التداخل أجدر...⁽³⁾.

¹-التحريروالتنوير8-114/2.

²-الذاريات7؛ وبحسب ابن جنى هذه القراءة سهوا، لأنه ليس في اسم ولا فعل وزن فعل بكسر فضم، واحتمل أن يكون من تداخل القراءتين، بأن يكون القارئ أخذ أول قراءة "الحبك" بكسرتين، وثاني قراءة "الحبك" بضمين. المحتسب336/2 و337.

³-التحريروالتنوير26/341.

المطلب الأول

المطلب الأول من المطلب الأول

المطلب الأول: القياس

المطلب الثاني: الاشتقاق

المطلب الثالث: أصل الاشتقاق

المطلب الرابع: الاشتقاق من الجاهل

المطلب الخامس: النعت

المطلب السادس: الإضافة

تنمية اللغة ووسائلها:

تعد تنمية اللغة من الضمانات الأساسية لديمومتها، فعن طريقها يمكنها مصارعة عوامل الاندثار، ومواكبة الحاجات المتجددة للجماعات الناطقة بها.

ويرى الشيخ ابن عاشور أن ارتفاع لغات العالم وتموها، أو انحطاطها وضمورها بل اندراسها، رهين لمضامينها العلمية، ومستويات شعوبها الحضارية. فإتساع العقول، وانتشار التمدن، يقتضيان سعة اللغة بالضرورة⁽¹⁾، لأن اللغة من علائق العلم⁽²⁾.

ولذلك فإن اللغات التي لم تدون بها العلوم، ولا حظ لها إلا الخطاب بها، تنقرض متى انقضت آثار أمتها، إلا ما يحفظه التاريخ، أو تشهد به الآثار⁽³⁾، وقد بقيت لغات كثيرة على حالها القديم، تبعاً لوقوف المدنية الفكرية في الناطقين بها⁽⁴⁾.

أما الأمة التي سمت مداركها، وارتقت لغتها، وأودعت أنواع الحكمة، وسجلت ألوان الآداب، فإن انحطاط أمتها لا يوجب موتها، بل مرضها وتضاؤلها، على قدر حال استعمالها بين أمتها، وقد تحفظ مفرداتها وأساليبها في قواميسها وآثارها، وتكون كتبها القديمة أكبر مساعد على دوام حياتها، كما كانت اليونانية واللاتينية والفارسية، وإذا انضم إلى اعتبارها العلمي الاعتبار الديني، رسخ قدمها في الوجود، وقاومت أدواء الفناء⁽⁵⁾.

ويشير الشيخ إلى أن العربية قد قصرت عن الارتقاء، بفعل الأمية التي أمتت بالعرب، والتي سببتها الحروب الداخلية، وتلاشي مدنيتهم القديمة. "لولا أن حفظ قوميتهم أعان على حفظ ما وصلت إليه، وأوجد في الألسن قوة الارتقاء الجبلي"⁽⁶⁾.

وأضيف ههنا ما سببته الحروب الخارجية، المتمثلة في الهجمات التنصيرية، وانقضاض المحتلين على الأمة الإسلامية لمدة قرون، وما تزال مستمرة بوسائل جديدة، أخطر من تلك التي مضت، وأفتك بمستوى اللغة العربية، خاصة في بلدان المغرب.

ويذهب ابن عاشور إلى أن اللغة العربية قد مرت بمراحل عديدة منذ القدم، قبل أن تصلنا مهذبة محسنة على الحالة التي مثلتها النصوص الإسلامية والجاهلية التي بلغتنا⁽⁷⁾.

¹- ليس الصبح بقريب 129، و 211.

²- نفسه 212.

³- نفسه 216.

⁴- نفسه 212.

⁵- نفسه 216، 217.

⁶- نفسه 212.

⁷- التحرير والتنوير 4/295.

فكان لها ارتفاع حينئذ، وخاصة اللهجة القرشية، فصاحة ألفاظ، وبلاغة أسلوب⁽¹⁾. وقد ازداد ارتفاعها بشيوع الإسلام، واتساع الدولة الإسلامية، حيث كانت العربية اللغة الرسمية لها. فكان أن دونت بها العلوم الإسلامية، ونقلت إليها العلوم اليونانية وغيرها، فأصبحت لغة علمية بعد أن كانت لغة أدبية، وسدت سعتها الحاجة إلى الأسماء الاصطلاحية⁽²⁾.

إلا أن الانحطاط ألم بها بعد نهضاتها في القرن الخامس الهجري، إذ ابتلى المسلمون بالأمراض الاجتماعية، وفساد الملكات بسبب الاختلاط، وبالاحتلال كما ذكرت، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه⁽³⁾.

أما حاضرا، فيعترف بأن العربية لغة أمة لم تبلغ من المدنية والحضارة مبلغ أصحاب اللغات الراقية اليوم، ولكننا لا نرى ذلك يمنعها من التوسع بعناية أهلها، كما لم يمنع لغات هؤلاء الأمم الراقية اليوم حالها القديم من التوسع، الذي بلغته الآن بعناية أممها⁽⁴⁾.

ورد الشيخ ما يشيعه بعض الناس، الذين لا يعرفون منها إلا ما قرب إلى العامة، فيتهمونها بأنها ضيقة، وهي دعوى ظهرت في مصر عند بعض المحتلين الإنكليز في حدود سنة 1892م، ووضع فيها (ويلمور) كتابا مشهورا انتقدته الصحافة المصرية⁽⁵⁾.

والواقع أنها دعاوى فشت في أقطار العالم العربي، وإذا كانت حدثها خافتة فيها، فإن سورتها شابة في بلدان المغرب، وما تزال تطلع بقرونها في شتى المناسبات، وفي مختلف المأدبات، خفية مرة وراء واجهات متعددة، وجهارا أخرى تحت عناوين مختلفة، فهي عند بعض الشذاز عقيدة وما أفسدها، ونحلة وما أبخسها.

وقد دعا ابن عاشور "إلى إقامة جمعية من جلة العلماء، للنظر في إحياء المفردات المناسبة، وتمحيص الحقيقة من المجاز، وتعليق كل لفظ على المعنى المناسب، ولعل ذلك لا يعوز أهل العلم، إن وجدوا تنشيطا ويدا منظمة تريد الإصلاح"⁽⁶⁾.

1- ليس الصبح بقريب 212.

2- نفسه 212، 213.

3- ليس الصبح بقريب 213، وانظر المبحث الثالث من هذا الفصل، المطلب الثاني: اللحن ص 153...

4- ليس الصبح بقريب 215.

5- ليس الصبح بقريب 213.

6- نفسه 217، ويظهر لي أن هذه دعوة قبل ظهور المجامع لأمرين، أولهما أنه لم يشر إلى أي واحد منها، وثانيهما أنه ابتداء تحرير كتابه في عام 1321هـ، وراجع في ثلاثة أصناف، وعقوته (ليس الصبح بقريب)، انظر ص 5منه؛ فسنة 1321هـ توافق 1903م، وإذا أضفنا ثلاثة أصناف، أي أعوام كان العام 1906م، وأول مجمع علمي رسمي كان سنة 1919م كما سأشير في المتن.

كما نيه عند الكلام على صياغة الأسماء المشتقة، على أنه "لا بد أن يجري كلام الشعوب العربية، على طريقة متحدة وصريحة، لا احتمال فيها، لأن وضوح المراد، هو الغاية الأصلية من وضع اللغات وتهذيبها"⁽¹⁾، وأن ضبط استعمال اللغة، وتحديد فروقها، وتطبيقها بالأخذ بأفصح النوجوه عند العرب، وأشهرها، وأرجحها، مقصد نبيل⁽²⁾.

بسل إنسي لاحظت في استعماله اللغوية، ميلا إلى التوسع فيها بحسب ما تقتضيه الحاجة، ونصرته لكل ما يتصل بتنميتها. ولعل منها استعماله لكلمة (التبرير)⁽³⁾، فإن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أقر في سنة 1967م فعل بر حجه أي قبل، وبرره أي جعله مقبولا، فأجازت اللجنة التبرير في معنى التسويغ⁽⁴⁾.

ولعل منها أيضا، استعماله صيغة الجمع (نوايا)⁽⁵⁾، فإن الشائع تخطنة هذا الاستعمال، إذ لم يجمع في القديم إلا على نيات، وقد أجازته مجمع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق في سنة 1976م، لأسباب منها وجود نظير له في المعنى وهو الطوايا، ووجود نظائر لها في هذا الجمع المكسر... لكن وإن قيل إن قرار الإجازة كان بالإجماع، فإن الناس كانوا قد انقسموا بين قابل ورافض له، ومن الرافضين الأستاذ محمد العدناتي⁽⁶⁾. وعلى كل فإن استعمال الشيخ لها، كان قبل مناقشته على مستوى المجمع، لأنه توفي سنة 1973م، وهو يدل على ما قدمته، إلا إذا حملناه على الخطأ، وهو الأظهر عندي.

ومنها ما اقترحه في صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف، مما وسطه حرف علة، وهو وجوب التصحيح⁽⁷⁾، وغير هذا مما نقحه أو نبه عليه، وسيأتي شيء منه في موضوع القياس وغيره.

هذا وللأوروبيين السبق في تأسيس الأكاديميات، أي المجامع العلمية التي يؤثر ابن عاشور تسميتها (التنقيحية)، في أواخر القرن السادس عشر بإيطاليا، وغرضها المراقبة الصحيحة للتعليم والعلوم، وإصلاح اللغة⁽⁸⁾.

¹ - صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف، مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 36 الجزء 1/40.

² - المصدر نفسه، المجلد 36 ج 1/42.

³ - شرح ديوان بشتر 4/130 هـ 11.

⁴ - محمد العدناتي، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 525، 53.

⁵ - التحرير والتنوير 19/236.

⁶ - معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 687.

⁷ - هذا البحث منشور، وسبق التنبيه عليه وعلى غيره في أول هذه الأنطروحة.

⁸ - اليس الصبح بقريبا 117.

وفي البلاد العربية، بدأت فكرة المجامع تظهر في شكل جماعات غير رسمية، في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين⁽¹⁾. وأول مجمع رسمي تأسس في 8 يونيو 1919م بدمشق، وهو المجمع العلمي العربي⁽²⁾. وثاني المجمع إنشاء هو مجمع اللغة العربية بمصر، وذلك بمرسوم في ديسمبر 1932م، وعين أوائل أعضائه في سنة 1934م⁽³⁾. وكان ثالث المجمع ميلادا هو المجمع العلمي العراقي في عام 1947م⁽⁴⁾؛ وتلاحقت بعد بسائر المجمع في الوطن العربي، وهي لما تبلغ هدفها، لأسباب يطول ذكرها وتحليلها.

فالشّخ يرى أن حياة العربية، والاهتمام بتربيتها وتنميتها، عمل عظيم. وقد وضعت علوم العربية لتحقيق هذا الغرض، وذلك لأن حياة اللغة بحياة مفرداتها، وبقاء أسلوب التعبير فيها، كي لا يضل الناس فيه، فيتخذ كل لنفسه أسلوبا لا يفهمه الآخر⁽⁵⁾. والحق أن اللغة العربية تتوفر على وسائل كثيرة لتحقيق نموها، كما أجمع عليه علماء العربية قديما وحديثا، ومن أهمها: القياس والاشتقاق والنحت والاصطلاح.

المطلب الأول - القياس:

هو مصدر الفعل قاسه بغيره وعليه، يقينه قيسا وقياسا⁽⁶⁾. واقْتاسه: قدره على مثاله فانقاس⁽⁷⁾. واصطلاحا هو كما قال ابن الأثيري "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"⁽⁸⁾.

وموضوع القياس موضوع واسع المجال، مترامي الأطراف، يمت إلى كل باب من أبواب العربية بصلة، ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة⁽⁹⁾؛ فهو أساس استنباط الأحكام اللغوية المتنوعة، كما يعد وسيلة من أكثر الوسائل إلى تنمية اللغة العربية

¹- د. حلمي خليل، المولد في العربية 580 وما بعدها.

²- د. حلمي خليل، المرجع نفسه 586.

³- د. حلمي خليل، المرجع نفسه 592.

⁴- د. حلمي خليل، المرجع نفسه 600.

⁵- أنيس الصبيح بقریب 223.

⁶- جعنه ابن فارس مصدرا للفعل قاست الأمرين مقابسة وقياسا انظر معجم مقاييس اللغة 4/5.

⁷- الفيروزآبادي، القاموس المحيط (قسه) 2/244.

⁸- السيوطي، الاقتراح 94.

⁹- الشيخ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية 6.

وإغنائها، وتوفية الحاجات الحضارية المتأدية بها. ومن خلال التعريف السابق نرى أن للقياس أركاناً أربعة:

1- الأصل المقيس عليه (المنقول): واشتراطوا ألا يكون شاذاً وإلا فلا يجوز القياس عليه⁽¹⁾، وهو مذهب البصريين. أما الكوفيون فيرون القياس على الشاذ⁽²⁾. وأما القليل فجانز القياس عليه⁽³⁾.

2- الفرع المقيس (غير المنقول): ويلحق بكلام العرب المنقول، إذا استوفى شرطه.

3- العلة الجامعة (معناه): وهي التي تسوغ إلحاق الفرع بالأصل.

4- الحكم اللغوي: وهو غير منصوص عليه في التعريف المتقدم، لكنه مفهوم منه. إذ مدار العملية عليه؛ ويشترط أن يكون ثابتاً عن العرب ولو استنباطاً⁽⁴⁾.

وعليه، فإن كل ما صح إلحاقه بكلام العرب، بوجه من وجوه العلة البينة المستمرة، فهو عربي. وقد قال المازني: "ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب"⁽⁵⁾. ولا بد من التنبيه على أن الكلام على القياس عند من ألفوا في أصول النحو، هو كلام مسلوخ في معظمه من مدونات أصول الفقه، مع ما بين الفقه والنحو من اختلافات بينة في الشروط والتفاصيل⁽⁶⁾.

ولقد اختلف العلماء في مقدار عملهم بالقياس، ومن أسباب هذا الاختلاف⁽⁷⁾:

1- لم يتساووا في مقدار ما يتوافر لديهم من استقراء كلام العرب.

2- قد يتساوون أو يتقاربون فيما يصلون إليه من كلام العرب، فيكتفي به بعضهم للقياس عليه، ويستقله الآخرون فيلزمون السماع.

1- الاقتراح 97.

2- الاقتراح 208.

3- الاقتراح 99.

4- الاقتراح 110.

5- ابن جنس، الخصائص 357/1.

6- انظر د. مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه 115 وما بعدها، مجلة تراثنا.

7- انظرها في القياس في اللغة العربية 61، 62.

3- ويختلفون بسبب ما يظهر لهم من تأويلات وتقديرات، تعارض ما جاء به السماع.

4- ويختلفون أيضا في الشواهد التي تبلغهم، من حيث أمانة نقلها، وعربية قائلها، وفي فهمها وإعرابها.

لذلك كله ظهر في تاريخ القواعد مذهبان مشهوران هما: مذهب الكوفة والبصرة. أما نحاة الكوفة، فغالبا ما وسعوا القواعد، وسوغوا للمولدين استعمال ما يرد في الشعر، بجعلهم إياه من تمام القاعدة، فقبلوا النادر وأبوا تأويله؛ عكس نحاة البصرة الذين مالوا غالبا مع القياس، ولم يجوزوه على كثير مما ورد في الشعر، فاستثنوه ووصفوه بالندور وألود، فهم "أشد تثبثا وأضيق اشتراطا... ويظهر أن نحاة البصرة أرادوا لزم المولدين إلى اتباع الاستعمال الشائع في العربية، حفاظا على سلامة اللغة من أخطاء المولدين، كيلا تلتبس بتوسعات العرب الصرحاء، حفظا لقرار اللغة قرارا مكيئا"⁽¹⁾.

ويرى ابن عاشور أن خلافهم - لو نخل - لرجع أكثره إلى اللفظ، مما يستدركونه من أشياء، أو يتقاسمونه من جزئيات، أو يؤولونه من قواعد تجيء اللغة على خلافها، وأن الجميع معذور في ذلك الوقت. بسبب تباعد أقطارهم، وإتاما المعلوم من انتحل مذاهبهم، وركب التعصب لها بدلا من التحقيق⁽²⁾.

وعلى هذا النهج، انتقد د.الحاج صالح الذين حكموا بسلامة المذهب الكوفي، لعنايته الشديدة بالرواية، فهو - في نظرهم - المنهج الاستقرائي الذي يبنى باللغة: وتعجبوا من تحفظ البصريين في الرواية، ورفضهم الأخذ بمن شذ استعمله، وامتناعهم من القياس عليه، أي من جعله أصلا يمثل لغة الجميع، ببوب عليه، وتبنى عليه الفروع غير المسموعة، وقد جهلوا أن كثرة الاستعمال وشيوعه، هو المقياس الرئيسي في السماع، لأن السلغة ظاهرة اجتماعية لا فردية... فنحن نفهم الآن غضب البصري، الذي يرفض أن تكسر القاعدة التي استنبطها هو أو غيره بالاستقراء الواسع، لأجل شاهد واحد، سمع

¹-نظرة في الكتاب المعنون بعنوان (مقدمة في النحو) المنسوب إلى الإمام خلف الأحمر. مجلة المجمع العلمي العربي. المجلد 38 الجزء 4/579، 580، و أليس النصيح بقريب 221.

²-أليس النصيح بقريب 221.

من ناطق واحد، ينتمي إلى جماعة من العرب، غير موثوق بعربيتهم، أو وصل إليه برواية ضعيفة. أمع هذا كله، يقال: إنه مخطئ متعسف؟⁽¹⁾.

وخلص إلى أن الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في استعمال المفاهيم المنطقية الرياضية، وأنهم أكثر استعمالاً للقياس⁽²⁾. وهذا الرأي يتماشى مع رأي ابن عاشور الذي تقدمه، وهو الصواب.

ولعل بعض العلماء كان ينكر القياس في العربية، كابن فارس الذي يقول بوجوده في اللغة عند العرب الأوائل، بل ينقل إجماع أهل اللغة - إلا من شذ منهم - على وقوعه⁽³⁾، ولكنه يمنع على من يأتي بعدهم، زاعماً "أن في ذلك فساد للغة، وبطلان حقائقها، ونكسة السباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً بقيسه الآن نحن"⁽⁴⁾. وهو مذهب غريب، مبني على رأيه أن اللغة توقيف⁽⁵⁾. اللهم إلا إن أراد بالقياس هنا، النحو السادس الذي سيأتي ذكره عن ابن عاشور، فذلك لا يقول به أحد، وهو مذهب سيبويه وابن السراج أيضاً كما سببنا.

وقد تصدى العلماء لمنكري القياس، وما أثاروه من شبهات، وأوردوه من إشكالات، فدحضوا اعتراضاتهم، وأبطلوا متمسكاتهم، كصنيع ابن الأنباري في ردوده⁽⁶⁾. ذلك لأن القياس لا تخلو منه لغة من لغات البشر، لتواكب الحياة، وتساير متطلباتها، وتستجيب لحاجاتها.

وتحاول حديثاً حركة القياس أن تنشط من عقالها؛ ومن مظاهر ذلك النشاط، ما ينشره بعض الأفراد من اجتهادات لغوية، وما تصدره المجامع اللغوية في البلدان العربية من قرارات واقتراحات، تتعلق بالاشتقاق والتعريب ووضع المصطلحات وغيرها. ولكن تبقى دون المستوى المطلوب، نظراً لتأثر أعمال هذه المجامع بظروف كثيرة وغير خفية؛

¹ -مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 28، اللسانيات.

² - مدخل إلى علم اللسان الحديث (2) 47، الهامش 44. اللسانيات.

³ -صاحبي 67.

⁴ -صاحبي 67.

⁵ -سبق بحث هذه القضية، في المبحث الأول من الفصل الأول، المطلب الأول: نشأة اللغة ص 4 - 2.

⁶ -الاقتراح 95، وانظر أيضاً كتاب ابن الأنباري الإحصاف.

ولتزام ميدان الحياة وتسارعها، وتعددتها وتشعبها. فأنى لها إلحاق بها، وهي لما تنطلق من أغلالها المثقلة بها.

رأى الشيخ ابن عاشور:

يعرف ابن عاشور القياس بـ "أنه إلحاق كلام غير ثابتة كثرة استعمال نظيره عن العرب، بكلام ثابت عنهم، كثير استعماله، لمساواة الكلامين فيما يوجب ذلك الإلحاق"⁽¹⁾. وقد دأب في آثاره على تمييز أنواع الاستعمالات، والترجيح بينها، باعتماده ضابط القياس، وبيان ما يخرج عنه.

فمن ذلك قوله بوجود التصحيح في صيغة (المفصلة)، الدالة على اسم مكان، يكثر فيه ما اشتقت منه، من الاسم الجامد الثلاثي الأحرف، المعتل العين، نحو مَبِينَة من التَّيْن، ومَخْوَضَة من الخَوْض، قياساً على صيغة (المفصلة)، الدالة على سبب كثرة الشيء، من أسماء المعاني المشتقة والمعتلة العين، فقد ورد تصحيحها عن العرب، نحو الحَرْبُ مَأْتَمَة، وكثرة الشراب مَبْنُولة⁽²⁾.

ونحو قوله بأن قطع له بمعنى أقطعه "استعمال صحيح، لأن هذا من القياس في اللغة، الذي يندرج تحت قواعد الاشتقاق التصريفية العامة"⁽³⁾.

ونحو قوله بأن الهني بضم الهاء جمع هناة التي أصلها هَنُوة، أي الفعلة الذميمة، مثل خَطِي جمع خَطُوة، ولم يذكره أهل اللغة، وهو مقيس⁽⁴⁾.

ونحو قوله بأن الفجور جمع فَجْر، غير قياسي⁽⁵⁾. وسيأتي شيء من هذا في الفصل الرابع⁽⁶⁾.

¹-شرح ديوان بشار 1/75.

²-صوغ (مفصلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 36 الجزء 1/40، وسيأتي بسط هذا في المبحث الثاني من الفصل الثالث، المطلب الأول، المسألة الثالثة الإبدال والإعلال الصرفيان ص 13 و 14.

³-كشف المغضي 151.

⁴-شرح ديوان بشار 2/226هـ 11، وانظر دنيا، كشف المغضي 239، 240، والسجون، التحرير والتنوير 12/264، والزرارة، فلاح العقيل 150هـ 21.

⁵-شرح ديوان بشار 3/167هـ 4، وانظر البيهقي، كشف المغضي 247، الفصل بين حرف النداء والمندى بأي، التحرير والتنوير 1/325، مظنة، حاشية التوضيح والتصحيح 221/2.

⁶-في المطلب الثالث من المبحث الأول الملاحظات الخاصة بمحور التصريف ص 89 ...

فالشَّيْخُ يَرَى جَوَازَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ، إِذَا سَاعَدَتْ عَلَيْهِ الْقَوَاعِدُ. كَمَا يَذْهَبُ إِلَى أَنْ مَنَعَهُ تَضْيِيقُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ فَيُجِبُ أَلَّا يَتَوَقَّفَ فِيهِ، وَخَاصَّةً إِذَا وَرَدَ مَا يَشْهَدُ بِصِحَّتِهِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. قَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ تَحْجِيرَ مَا لَمْ يَسْتَعْمَلَهُ الْعَرَبُ - إِذَا سَوَّغَتْهُ الْقَوَاعِدُ - تَضْيِيقٌ فِي اللُّغَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ اتِّبَاعَ الْعَرَبِ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ أَدْخُلَ فِي الْفَصَاحَةِ، لَا مُوجِبًا لِلتَّوَقُّفِ عِنْدَهُ، دُونَ تَعْدِيَةٍ، فَإِذَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ فَقَدْ نَهَضَ⁽¹⁾. وَنَصَّ عَلَى أَنَّ قَوَاعِدَ النُّحُوِّ لَا تَمْنَعُ إِلَّا قِيَاسَ الْمُؤَلِّدِينَ، عَلَى مَا وَرَدَ نَادِرًا فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، وَالنَّدْرَةُ لَا تَنَافِي الْفَصَاحَةَ⁽²⁾.

فَمَسْئَلٌ هَذَا الَّذِي يَمْنَعُ الْمُؤَلِّدُونَ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ، اسْتِثْقَاقُ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ الْمَجْرَدِ الثَّلَاثِيِّ، نَحْوَ الْبَدِيعِ وَالسَّمِيعِ وَالنَّذِيرِ وَالْبَشِيرِ وَالْأَلِيمِ وَالْحَكِيمِ وَوَجِيعٍ؛ فَهَذَا رَغْمَ مَخَالَفَتِهِ لِلْقِيَاسِ، إِلَّا أَنَّهُ فَصِيحٌ وَوَارِدٌ فِي الْكَلَامِ الْبَلِيغِ، وَيَمْنَعُ عَلَى الْمُؤَلِّدِ أَنْ يَقِيسَ عَلَيْهِ فِي مَوَادِّ أُخْرَى⁽³⁾ "بِدُونِ دَوَاعٍ، لِنَلَا يَلْتَبِسُ حَالُ الْجَاهِلِ بِحَالِ الْبَلِيغِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ تَخْرِيجِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ عَلَيْهِ"⁽⁴⁾.

وَمَسْئَلٌ مَا جُوزَهُ لِلْمُؤَلِّدِينَ، مِمَّا لَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ، اسْتِثْقَاقُهُمُ (الْمَأْجَنُ) أَيِ مَخْتَرِنِ الْمَاءِ، اسْمٌ مَكَانٌ مِنَ الْفَعْلِ (أَجَنُ)، فَاتَّهَ "لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعٍ، لِأَنَّهُ مِنَ الْاسْتِثْقَاقِ التَّصْرِيفِيِّ"⁽⁵⁾، أَيِ لِأَنَّهُ مَطْرُودٌ فِي الْقِيَاسِ.

وَيُرِيدُ ابْنُ عَاشُورٍ بِالْمَخَالَفِ لِلْقِيَاسِ، مَا كَانَ مِنَ التَّصْرِفَاتِ مَخَالَفًا لِلنَّظَائِرِ الْكَثِيرَةِ، الثَّابِتَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَوْ كَانَ هُوَ بِخُصُوصِهِ ثَابِتًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ⁽⁶⁾. وَهَنَّاكَ دَوَاعٍ مَسْوُغَةٌ لِمَخَالَفَةِ الْقِيَاسِ مِنْهَا الْمَزَاوِجَةُ فِي الْكَلَامِ، كَقَوْلِ ابْنِ مِقْبَلٍ وَقِيلَ الْقَلَاخُ:

هَنَّاكَ أُخْبِيَّةٌ وَوَلَاجٌ أَبُوبِيَّةٌ * يَخَالِطُ الْبِرْمَنَةَ الْجَدَّ وَاللَّيْنَا. وَالْقِيَاسُ أَبُوبَا⁽⁷⁾.

1-التحرير والتنوير 2/279.

2- التحرير والتنوير 8-103/1.

3- التحرير والتنوير 1/686.

4- التحرير والتنوير 1/282، وقال الشيخ في هذا الموضوع، بأنه كثير في الكلام البليغ، بينما قال في الموضوع السابق 1/686 بأنه قليل حفظ في الفاظ غير قليلة. أقول: ولعل قوله: قليل، سهو، فالصواب هو كثير، ليلتئم مع كلامه الأول.

5-شرح ديوان بشار 1/253ها1.

6-شرح ديوان بشار 1/75.

7-قلائد العقيان 274ها3. وكذا كشف المغطى 310. والبيت نسبه الجوهري إلى ابن مقبل وعجزه عنده: يخلط بالبر منه الجد واللين، وهو من بحر البسيط. الصحاح 1/139.

ومن المناسب أن أعرض هنا رأيه في الشاذ ومدلوله وحكمه؛ فهو عنده "ما لم يسمع عن العرب إلا نادراً، فقد يكون قياساً، وقد يكون مع شذوذه غير قياس، فإذا اجتمع الشذوذ ومخالفة قياس، فاستعمال ذلك الذي اجتمع فيه الأمران قبيح عندهم⁽¹⁾، وإذا انفردت مخالفة القياس مع الشذوذ فالاستعمال جائز، وإذا انفرد الشذوذ مع القياس، فهو محل خلاف بينهم؛ وهناك قسم آخر، وهو أن يكون اللفظ جارياً على القياس، وغير مسموع من العرب⁽²⁾"⁽³⁾.

فالشاذ والنادر مصطلحان لمسمى واحد عند الشيخ⁽⁴⁾؛ الذي يرى أن سبب انتشاره في عصور العرب - والذي تعذر معه الضبط - هو تعدد القبائل، وتباعد مواطنها، وفقدان السكوتين، والاعتماد على السماع⁽⁵⁾؛ وهو يحفظ ولا يقاس عليه⁽⁶⁾؛ كما يجب إبقاؤه "غير متجاوز موقعه، بحيث لا يرخص لأحد في اتباعه، لأن ذلك يفضي إلى تلاشي رونق العربية وضياعه"⁽⁷⁾.

¹- وقد صرح في موضع آخر بأن "الشاذ يقتصر لأهل اللسان، ولا يتابعون عليه في استعمال غيرهم" انظر بحثه (فروق لغوي مغفول عنه) المنشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1955، 486/8. وهو يعني بالشاذ هنا، المخالف للقياس لا محالة.

²- هذا مسئل لفظ (الإيذاء)، الذي زعم ابن عاشور أنه غير فصيح لغرابته، استناداً إلى قول الفيروزآبادي، في مقابلة تجويز الراضب له، وقال: تعل الخلاف مبني على الخلاف في أن القياسي، يصح إطلاقه ولو لم يسمع في كلامهم، أو يتوقف إطلاقه على سماع نوعه من مادته، ومن أنكر على صاحب القاموس فقد ظلمه، التحرير والتنوير 201/7، 202. وهذا المعنى يرجع إلى النحو الرابع، الذي سيذكره، وهو أيضاً رأي المجوزين للقياس في اللغات، بمعنى الوضع النوعي. الذي سيرد في تقرير الشيخ؛ وعلى كل فرأى الشيخ في هذا اللفظ لا يلتزم مع ما قدمته من كلامه الذي ينتصر فيه للعمل بالقياس، ضد التحجير فيه، لأنه تضيق في اللغة العربية، وأما تعته هذا اللفظ بالغرابة حسب مقاييس الفصاحة، فليس صواباً، بل اللفظ فصيح. نوضح معناه، وسهولة نغظه، وجريانه على القياس، وحسبنا استعمال الزمخشري له، انظر الكشاف 11/2.

³- شرح ديوان بشار 75/1.

⁴- لاحظ مثلاً قوله عن استعمال الاء بمعنى الذين بأنه نادر، شرح ديوان بشار 46/4 الهامش، وهو تابع للهامش 2 في ص 145 وقوله بأنه شاذ في 239/4ها 1.

⁵- انظر صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، المرجع السابق المجلد 36 ج 1/42.

⁶- المصدر نفسه المجلد 36 ج 1/41.

⁷- فرق لغوي مغفول عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 487/8.

وقد عرف ابن جنى الشاذ بأنه "ما فارق ما عليه بقية بابيه، وانفرد عن ذلك إلى غيره"⁽¹⁾. والإشارة هنا إلى المطرد الذي هو "ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة"⁽²⁾.

وجعل القسمة بين الشاذ والمطرود رباعية: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، ومطرود في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرود في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا⁽³⁾.

واستخلص ابن عاشور من كلام أئمة العربية قاطبة، أن القياس وصلته بالاستعمال اللغوي يتصور على ستة أنحاء:

1- ما شاع عن العرب من ألفاظ وصيغ، وافق القياس أم خالفه، وسواء ثبت عندهم لفظه أو نوعه أم لم يثبت⁽⁴⁾. وهذا النوع اتفق الأئمة على جواز استعماله، فيما ورد فيه، وهو مستوفى في كتب النحو والبيان⁽⁵⁾.

وجعل ابن جنى المطرد في القياس والاستعمال "الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة"⁽⁶⁾. أما ما اطرده استعمالا وشذ قياسا، نحو استحوذ واستصوب، "فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره"⁽⁷⁾.

2- ما ثبت ولم يشع، فإن جرى "على القياس لا يضره عدم الشيوع، لاحتمال أن الرواة لم يستقروا النقل، وهناك نزاع بينهم في أن هذا هل يعد من الغريب المنافي للفصاحة"⁽⁸⁾.

ويرى ابن جنى أن الشيء إذا كان شاذًا في السماع مطردًا في القياس، تحاميت ما تحاميت العسرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من

¹- الخصائص 97/1.

²- الخصائص 97/1.

³- الخصائص 97/1 وما بعدها.

⁴- أي أحدهما والله أعلم.

⁵- شرح ديوان بشار 76/1.

⁶- الخصائص 97/1.

⁷- نفسه 99/1.

⁸- شرح ديوان بشار 76/1.

وذر وودع لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو وزن وودع لو لم تسمعهما⁽¹⁾.

3- ما ثبت ولم يشع في الاستعمال وخالف القياس، فاختلف فيه، والجمهور على الإقتصار على السماع، مثل القلب في جمع رئم على آرام، وتوأت في تاود أي تتأقل من الأود وهو الثقل⁽²⁾.

ويسرى ابن جنى أن ما كان شاذاً في القياس وفي الاستعمال، نحو ثوب مصوون، وفرس مقوود "لا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه، إلا على وجه الحكاية"⁽³⁾؛ كما حكم على ما ضعف في القياس، وقل في الاستعمال، بكونه مردولاً مطرحاً. إلا أنه قال في موضع بأنه قليل⁽⁴⁾، وفي موضع آخر قال بأنه كثير جداً⁽⁵⁾. وهو تناقض بين.

4- ما ثبت نظيره من الصيغ، وهو جار على نظائر في الاشتقاق، لكنه سمع عن العرب في بعض الألفاظ، ولم يسمع في البعض الآخر؛ وهذا مثل صوغ وزن فعّال مصدراً، فقد سمع فجار ولم يسمع كفاف، وكذلك وزن فعّلى كالجَمْزَى، ولم يسمع الغزلى والوجلى⁽⁶⁾، ومثل وزن فعّلان بكسر الفاء، سمع في جمع حوت ولم يسمع في جمع نون⁽⁷⁾، وهذا فيه نزاع⁽⁸⁾.

¹- الخصائص 99/1.

²- شرح ديوان بشار 76/1، 77.

³- الخصائص 99/1.

⁴- نفسه 126/1.

⁵- نفسه 133/1.

⁶- استعمالهما بشار، انظر شرح ديوانه 250/3، 1.

⁷- شرح ديوان بشار 77/1.

⁸- نفسه 78/1.

5- ما لم يثبت لفظه، ولا نظيره، ولكن اشتقاقه جار على القياس، كتبرنس أي لبس البرنس، قياسا على تععم وتدرع، وكدجاجة جمعا لدجال، وكإشباع الحرف نحو ينباع في ينبع⁽¹⁾، وفي هذا نزاع أيضا⁽²⁾.

6- ما لم يثبت إطلاق لفظ عليه، ولكن أطلق لفظ على ما يشتمل على معناه، كإطلاق لفظ الخمر على شيء مسكر، والسارق على النباش، والداية على الطائر⁽³⁾؛ أو "هو إعطاء اسم شيء لغيره على وجه الحقيقة، لمشاركته له في المعنى الذي وضع لأجله الاسم، كإطلاق القارورة على الإبريق لأن الماء يقر فيه، فمثل هذا لا يعتبره أحد"⁽⁴⁾. أقول وقد صرح سيبويه بمنع هذا النوع⁽⁵⁾، وكذلك ابن السراج⁽⁶⁾.

ويرى الشيخ في هذا الشأن، "أن ما لم يثبت بذاته ولا بقاعدة، لا يجوز إطلاقه، لأنه يشبهه وضع لغة جديدة، وهو أحد معاني القياس في قولهم: لا تثبت اللغة بالقياس... ولم يقل بجواز القياس في هذا النحو، إلا بعض علماء الأصول من الشافعية، وهو خطأ منهم، وقائلوه ليسوا من أهل العربية"⁽⁷⁾.

ولكن قال في موضع آخر، بأن الخلاف بين المجوزين والمانعين للقياس في اللغات، هو خلاف لفظي، بناء على أن مراد المجوزين، "هو إعطاء أحكام الاشتقاق، لكل ما يدخل تحت قواعد أسلوب العرب في استعمالهم، من غير حاجة لتوقيف، وهو المعبر عنه بالوضع النوعي. وقال ابن الحاجب: محل الخلاف، ما لم يثبت تعميمه باستقراء، كرفع الفاعل، وهو حينئذ خلاف غريب"⁽⁸⁾.

¹- شرح ديوان بشار 1/77، وقد استعمله عنبرة في قوله: ينباع من ذفرى عضوب جسة * زيافة مثل الفنيق المكدم. انظر شرح المعلمات السبع للزوزني ص 144. وله نظائر في كلام العرب سوف أعرض لها في المبحث الثاني من الفصل الثالث، المطلب الرابع، المسألة الثانية الإشباع ص 36 ع... .

²- شرح ديوان بشار 1/78.

³- نفسه 1/77.

⁴- حاشية التوضيح والتصحيح 2/187.

⁵- الكتاب 2/102.

⁶- رسالة الاشتقاق 26، 27.

⁷- شرح ديوان بشار 1/78.

⁸- حاشية التوضيح والتصحيح 2/187.

ويفرق ابن عاشور بين مسمى القياس، ومسمى الاستعمال. فإطلاق ما ثبت من ألفاظ وصيغ وأحكام، مما ظهر "أنه كلييات تقال في جزئياتها، من معاني اللفظ، أو أنواع المواد للصيغة الواحدة، ليس من القياس، بل هو استعمال؛ وكذلك استعمال ما ثبت بالنوع، كأنواع المجاز، وذلك في النحوين الأول والثاني"⁽¹⁾.

المطلب الثاني- الاشتقاق:

والمزاد به عند الإطلاق الصرفي، الذي نعته ابن جني بالصغير أو الأصغر⁽²⁾، في مقابلة الكبير أو الأكبر الذي سترد الإشارة إليه في نهاية هذا المطلب.

وحقيقته أنه أخذ كلمة أو أكثر من كلمة، مع اشتراكهما في الحروف الأصلية وترتيبها وفي أصل المعنى، واختلافهما في الزيادة في المدلول أو المعنى الصناعي⁽³⁾، اقتضته صيغة الكلمة المأخوذة. ويتمثل في المباحث التي يتناولها علماء الصرف، من أزمنة الأفعال وصيغها، واسم الفاعل، والصفة المشبهة به، واسم المفعول، واسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة.

وقد عرف ابن عاشور المشتقات، بأنها "كلمات ذات صيغ تدل على ما قامت به الأحداث، وما تعلق به، وعلى أزمانها، ومعظمها مصوغة من أسماء الأحداث، أو مصوغة مما نزل منزلة أسماء الأحداث، بما يؤخذ من أسماء الذوات، فيصير كالحديث، مثل تحجر وتتمر. ولكونها كذلك، كانت موضوعة بوضع تابع لوضع ما تصاغ منه"⁽⁴⁾.

وللاشتقاق فوائد عظيمة في تنمية اللغة العربية، فقد قال ابن السراج: "أنه به اتسع الكسالم، وتسلط على القوافي والسجع والخطب، وتصرف في دقيق المعاني"⁽⁵⁾. وقال أيضا بشأن تعاطيه يسهل حفظ كثير من لغة العرب، لأن بعضها مرتبط ببعض غالباً، وكذلك إذا لم تعرف الكلمة من أجل بنائها وصيغتها، طلب لها مخرج من معرفة ما يساوي حروفها⁽⁶⁾.

¹- شرح ديوان بشار 1/77، 78.

²- الخصائص 2/133، 134.

³- سيأتي مزيد بحث لهذا في المبحث الثاني من الفصل الخامس، المطلب الأول، المسألة الأولى البنية الصرفية ص 46-3.

⁴- قولهم (كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 9/117.

⁵- رسالة الاشتقاق 28.

⁶- نقل عنه ابن جني هذا المعنى في الخصائص 1/369.

وأيضاً إذا روي حرف غير معروف البناء، رد إلى الاشتقاق لتصحيح الرواية وأمن التصحيح⁽¹⁾.

ومن جملة ما يعرض له الباحثون في هذا النوع من الاشتقاق، مسألتان هما:
أصل الاشتقاق، والاشتقاق من الجامد.

المسألة الأولى- أصل الاشتقاق:

لقد أقام العلماء خلافاً عريضاً في أصل الاشتقاق، فذهب البصريون⁽²⁾ إلى أن المصدر أصل لسائر المشتقات، وخالفهم أهل الكوفة⁽³⁾ بقولهم إن الفعل هو الأصل، وما عداه فرع عنه. واعتضدت كل طائفة بحجج وشواهد، أتى عليها جمعاً وتحريراً المصنفون في الخلاف، كابن الأثيري في إنصافه⁽⁴⁾.

غير أن الذي نصره العلماء⁽⁵⁾، هو مذهب أهل البصرة، وإليه مال بعض المحدثين مع تجديد في الاستلال، كصنيع عبد الله العلابي، الذي بناء على المنهج التاريخي في دراسة ظواهر اللغة⁽⁶⁾.

رأي الشيخ ابن عاشور:

يرجح ابن عاشور أن أصل الاشتقاق هو المصادر لا الأفعال، لأن المصادر صنف دقيق من نوع الأسماء⁽⁷⁾. وقد بنى ترجيحه هذا على النظرة التاريخية في أصل نشأة اللغة.

فهو يذهب إلى أن آدم عليه السلام، علم أولاً ألفاظاً تدل على ذوات الأشياء، أي أسماء الأعيان، ثم طرأت فيما بعد أسماء المعاني والأحداث، والتي منها المصادر، فكان

1-رسالة الاشتقاق30.

2-ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف/1/235.

3-ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف/1/235.

4-ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف/1/235 وما بعدها.

5-انظر رد ابن الأثيري على كلمات الكوفيين/1/239 وما بعدها، وابن عصفور، الممتع في التصريف/1/48. وابن عقيل،

شرح ألفية ابن مالك/2/171

6-أسعد أحمد علي، تهذيب المقدمة اللغوية للعلابي/157.

7-التحريروالتنوير/1/409.

إذا أراد أن يخبر عن حصول حدث أو أمر معنوي لذات، قرن بين اسم الذات واسم الحدث، نحو ماء بارد، أي ماء بارد. ثم طرأ وضع الأفعال والأوصاف بعد ذلك، فقال: الماء بارد، أو برد الماء⁽¹⁾.

ومن الألفاظ التي ذكر أصل اشتقاقها المصدرية - وهي كثيرة - قوله: يتمطق "مشتق من المبطق، وهو التدقيق والتصويت باللسان أو الشفتين..."⁽²⁾.

وإنما قلت إن ما أرجع أصل اشتقاقه إلى مصدر كثير، لأنه أرجع بعضها إلى فعل، مما يوهم أخذه بمذهب الكوفيين، وهو يناقض ما قرره قبل؛ فإن لم نحمل هذا على التردد، بقي أن يكون تسامحا في التعبير، أو ذهولا عن التحقيق.

ومن أمثلة هذا النوع قوله: التحرير "العالم الفطن مشتق من نحر..."⁽³⁾، وقوله: بلغ بضم اللام مشتق من بلغ بفتحها⁽⁴⁾.

وقد يشك ابن عاشور في اشتقاق بعض الألفاظ، مثل الغزل، قال: لعله مشتق من الغزل⁽⁵⁾، أي للصوف. أو يرد على ما عين من أصول اشتقاقية، كرده على القرافي في تعيين أصل كلمة (سانر)⁽⁶⁾.

والحقيقة أن الكلام على هذه المسألة - أصل الاشتقاق - هو من الترف العقلي، ولا يعدو أن يكون تخميناً ورجماً بالغيب، لأنها مرتبطة بنشأة الكلام الإنساني، فحري بالمرء الاتكفاف عن الخوض فيما لا طائل من ورائه.

¹- التحرير والتنوير 409/1.

²- شرح قصيدة الأعشى الأكبر 16ها3، وهو تابع للصفحة 15، وانظر مظنة من الظن، ديوان النابغة الذبياني 110ها1، وتر من الوتر، كشف المغطى 58، ناهيك من النهي، شرح ديوان بشار 4ها18 وغيرها كثير.

³- شرح ديوان بشار 3ها173.

⁴- موجز السلافة 3، وانظر، الإذن من أذن، التحرير والتنوير 2ها312، الزلال من زل، شرح ديوان بشار 2ها145.

الأريحية من راح للمعروف، شرح ديوان بشار 2ها119، وغيرها.

⁵- شرح ديوان بشار 1ها130، وانظر أدوا، شرح ديوان بشار 3ها56، الممقط، الواضح في مشكلات شعر العنتبي 5ها19.

⁶- حاشية التوضيح والتصحيح 223/1.

والرأي الذي يتماشى مع طبيعة الدراسة اللغوية الوصفية، هو أن أصل الاشتقاق كونه، هو المادة اللغوية، أي الجذر، فالمادة (ق و م) مثلها مشتقاتها، ك: قام وقائم وقيام وقيم، وهكذا سائر المواد اللغوية.

المسألة الثانية - الاشتقاق من الجامد:

الاسم الجامد قد يكون اسم ذات (عين أو جوهر)، مثل الحجر يشتق منه استحجر؛ وقد يكون اسم معنى، مثل البركة يشتق منها بازك، ومنه اسم الحدث، وهو المصدر نحو القراءة يشتق منها قرأ.

وقد ذهب العلماء إلى أن الاشتقاق لا يدخل سبعة أشياء⁽¹⁾، وهي: الأسماء الأعجمية كإسماعيل، وأسماء الأصوات كغاق، والحروف كالباء الجارة، وما يشبهها من الأسماء المبنية كمن، والأسماء النادرة كطوبالة للنعجة، واللغات المتداخلة كالجون للأبيض والأسود، والأسماء الخماسية كالغضنفر. ويذهب بعضهم إلى أن ما ورد مشتقا من هذه السبعة تادر مقصور على السماع⁽²⁾.

والحقيقة أن الذي يستقري كلام العرب، يجدهم - وإن أكثروا الاشتقاق من أسماء الأحداث (المصادر) - قد اشتقوا أيضا - بكثرة - من أشياء أخرى، ومنها بعض هذه السبعة، وقد ورد بعض ذلك في كتب اللغة، ويبعد أن يكون كله مولدا، فمنه:

1- الأعداد: وهي أسماء معان جامدة، مثل: التوحيد، والتثنية، مشتقين من الواحد والاثنين.

2- أسماء الأزمنة: وهي أسماء معان جامدة، مثل: شاهر الأجير أي استأجره للشهر، وكذا المعاومة من العام⁽³⁾.

3- أسماء الأمكنة: وهي أسماء ذوات جامدة، مثل: أنجد وأتهم من نجد وتهامة⁽⁴⁾، وأعرق أتى العراق⁽⁵⁾.

¹- انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف، 47/1، 48.

²- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، 153.

³- ابن منظور، لسان العرب، (شهر) 4/432.

⁴- نفسه، (نجد) 3/414.

⁵- نفسه، (عرق) 10/248.

4- أسماء الذوات كأعضاء الإنسان وغيرها: وهي جامدة مثل: واجهه وتعقبه من الوجه والعقب، وأورق الشجر من الورق.

5- أسماء الأصوات: وهي أسماء معان جامدة، مثل: حنين الرعد، وخرير الماء، وتعيق الغراب، وصهيل الفرس⁽¹⁾.

6- حروف المياني والمعاني: وهي جامدة، مثل: كوف كافا أي كتبها⁽²⁾، وأنعم له أي قال: نعم⁽³⁾.

7- الأعلام العربية: وأكثرها جامد، مثل التنزر أي الانتساب إلى نزار⁽⁴⁾.

8- الأسماء الأعجمية: وهي ظاهرة الجمود، مثل: درهمت الخبازي أي صارت كالدرهم، ورجل مدرهم⁽⁵⁾.

وقد قال ابن السراج بـ "أن العرب قد تشتق أفعالا من أسماء غير مصادر، نحو قولهم: استحجر الطين واستلحموا، إنما ذلك مأخوذ من اللحم والحجر. وكذلك استنوق الجمل وترجلت المرأة، وهذا أكثر من أن أحصيه لك"⁽⁶⁾. إلا أنه زعم أن اللفظ المراد به الحكاية، "لا يجوز أن يكون مشتقا، وذلك نحو بابأ الصبي، إذا قال له: يا بابأ؛ وكذلك غاق وما أشبهه"⁽⁷⁾؛ فهذه دعوى، لأن المنع صحيح بالنسبة إلى اللفظ الثاني، وهو اسم صوت الغراب، أما الأول فظاهر أنه مشتق، إذ هو فعل؛ وقد تقدم في النقطة الخامسة، التمثيل للاشتقاق من أسماء الأصوات.

وهذا الاشتقاق من الجامد الذي ذهب فيه العرب إلى غاية بعيدة، قد جعل العلماء بعضه جاريا على قياس، إلا أنه ليس في كلامهم ما يدل على أنهم أطلقوه إطلاقا⁽⁸⁾.

¹- ابن جنى، الخصائص 46/1، 47.

²- ابن منظور، لسان العرب (كوف) 312/9.

³- لسان العرب، (نعم) 590/12.

⁴- لسان العرب، (نزر) 204/5.

⁵- ابن جنى، الخصائص 358/1.

⁶- رسالة الاشتقاق 24.

⁷- رسالة الاشتقاق 31.

⁸- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية 85، 86.

رأي الشيخ ابن عاشور:

ذكر ابن عاشور في مواضع من آثاره، "أن الاشتقاق من الأسماء الجامدة نادر لا يصر إلى ادعائه إلا إذا تعين"⁽¹⁾، يريد الاشتقاق من أسماء الأعيان؛ ولهذا وجدته يتجنب القول به في بعض المواد؛ وهي قليلة، نحو الفعل آزره بمعنى قواه، قيل: مشتق من اسم الإزار، لأنه يشد به المتزر ظهره، ليقوى على العمل؛ ويستظهر الشيخ العكس، وهو أن يكون اسم الإزار هو المشتق من الفعل آزر⁽²⁾.

ولكن رغم حكمه على هذا بالدور، وقوله بأنه لا يلجأ إليه إلا إذا تعين، أي إذا استبهم علينا أمر اللفظ، واشتبه علينا اشتقاقه، ولم نجد له طريقاً آخر غيره. رغم هذا كله، فقد كان ما أرجعه من الألفاظ إلى أصل جامد كثيراً.

فما ورد في التحرير والتنوير:

الصلاة من الصلوتين 233/1، وقال في 278/17 هي معربة عن صلوات العبرية.
التزود من الزاد 235/2. ثم يتسنة من السنة، تحجر من الحجر، أسنت من السنة أي المجاعة 37/3. الفقر من ففار الظهر 59/3. الإفضاء من الفضاء 290/4. التدبر من الدبر 137/5. مكلب من الكلب 114/6، وكلاب أيضاً في شرحه على ديوان بشار 48/4 الهامش.
اللعب من اللعب 193/7. التأذين وأذن من الأذن 137/2-8. يطيروا من الطير 65/9.
وكذا السنظر الفسيح 294. الجنوح من جناح الطائر 58/10. أفتى من الفتى 278/12.
سارب من السراب 99/13. مرتفق من العرفق 309/15، وكذا شرح ديوان بشار 197/2.
ها 1. عين حمئة من الحمأة 25/16. الجلد من الجلد 147/18. دار من الدار 297/21.
الرجل من الرجل، والأيد من اليد 307/21. ساهم من السهم 173/23. تبارك من البركة 191/24.
قيض من قيض البيضة 209/25. كف من الكف 178/26. الإعراض من العارض 117/27. الإحصاء من الحصى 297/28. زنيم من الزنمة قطعة من أذن البعير 75/29. القدح من القدح وهو الصحيفة 500/30... الخ.

¹- التحرير والتنوير 208/26، وكذا 96/4.

²- التحرير والتنوير 208/26، ونظر المصدر نفسه، الطائف 82/29، العداوة 149/6، معين 113/23.

ومن شرحه على ديوان بشار بن برد:

الزندقة من زندو الفارسية أي كتابهم المقدس 28/1. أنث من الأثنى 49/2ها4.
فأده أصابه في الفؤاد، رءاه أي أصابه في الرئة، كبده أي أصابه في الكبد، جبهه أي
ضربه على الجبهة، المبطون أي المصاب بداء البطن 141/2ها2. الشاعف من الشعاف
وهو نيساط القلب 181/2ها1. يفري من الفري، وهي الدلو الكبيرة الواسعة 69/3ها4.
الئيت والتمتي⁽¹⁾ والنو والكم 214/3ها2. القراد من القرد أي الذي يلعب به 47/4ها2.
المروعة من المرء 176/4ها2، وكذا شرح المقدمة الأدبية 31. مقرطقة من القرط 4/4
251ها3.

ومن شرحه على المقدمة الأدبية:

المفلق من الفلق وهو الشيء العجيب 18. الرجل من الرجل 131.

ومن شرحه على ديوان النابغة الذبياتي:

ألكني من الأوكة 118ها2. أرعن من الرعن وهو أنفاً الجبل 254الهامش التابع
للهامش 5 في ص 253. أمشى كثرت ماشيته، وأكلب كثرت كلابه⁽²⁾ 262ها4.

ومن تعليقه على قلاند العقيان:

الاستقال من النقل أي تناوله، وهو ما يؤكل مع الشرب من فواكه وغيرها، الانتعال
من النعل أي لبسه، التقمص من القميص أي لبسه، التآزر من الإزار أي شده، التعمم من
العمامة أي لبسها 607ها51.

ومن كشف المغطى:

دون من الديوان الفارسية، درع الجارية من الدرع 324. الشؤم من الشأم اسم البلد

366.

¹ -التمتي والنو والكم، كلها مولد.

² -ذكر ابن منظور والفيروز آبادي أمشى بهذا المعنى، ولم أجدهما أشارا إلى أكلب.

ومن النظر الفسيح:

بيدر من البيدر مكان جمع التمر 183.

ومن حاشية التوضيح والتصحيح:

الإفكار أي إغارة ظهر البعير للركوب، مشتق من فقرات الظهر 238/2.

وغير هذا من الألفاظ التي عين أصول اشتقاقها الجامدة، بل وجدته أحيانا يستظهر اشتقاقها من الجامد، ويرجحها، كقوله عن (الغرابيب) جمع "الغريبب، اسم للنسيء الأسود الحالك سواده، ولا تعرف له مادة مشتق هو منها، وأحسب أنه مأخوذ من الجامد وهو الغراب، لشهرة الغراب بالسواد"⁽¹⁾.

وكقوله عن كلمة (طبق)، بأنها اسم. "إما مشتق من المطابقة، كاشتقاق الصفة المشبهة، ثم عومل معاملة الأسماء، وتنوسي منه الاشتقاق. وإما أن يكون أصله اسم الطبق، وهو الغطاء، لوحظ فيه التشبيه، ثم تنوسي ذلك، فجاءت منه مادة المطابقة بمعنى المساواة. فيكون من المشتقات من الأسماء الجامدة"⁽²⁾.

وأنت تلاحظ في هذا المثال، أن ابن عاشور لو كان ملتزما بقاعدته التي قدمتها في صدر هذه المسألة، لاكتفى بالاحتمال الأول في اشتقاق لفظ (الطبق)، ولما صار إلى الثاني الذي يجعل أصله جامدا، لأنه نادر حسب زعمه.

وأخيرا فقد أشار الشيخ، إلى أن "صيغة التفعيل والاستفعال تكثران في اشتقاق الأفعال من الأسماء الجامدة"⁽³⁾، وهذا نحو ثلثه، وربعه، واستحجر الطين، واستنوق الجمل.

وإذا راعينا هاتين الصيغتين المطردتين، مع ما قرره علماء الصرف من صحة قياس بعض أنواع الاشتقاق من الجامد⁽⁴⁾، وهي كثيرة؛ ونضيف إلى هذا ما ورد عن العرب

¹-التحرير والتنوير 302/22.

²- التحرير والتنوير 228/30، وانظر المصدر نفسه، قرن. قال ابن عاشور: "كانه مشتق من القرن، وهو الحبل 310/26. وأنقد بمعنى سهر الليل كله، استظهر اشتقاقه من أنقد، اسم القنفذ، لأنه لا ينام الليل، شرح ديوان بشار 144/2 ما 4... وغيرهما

³-التحرير والتنوير 76/4.

⁴-محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية 85.

مشتقا من جامد، وليس له وزن خاص، وهو كثير أيضا؛ إذا لاحظنا كل هذا بعين الإصاف، وتدبرنا حال العربية، ووجوب مسابقتها للحياة، ومواكبتها لتطوراتها، بدا لنا أن القول بندور هذا النوع من الاشتقاق، مناقضة لمتن العربية، كما أن منعه أو التضييق فيه، مجازفة بمستقبلها.

ملحق في الاشتقاق الكبير (الأكبر):

الذي أراد، أن الكبير والأكبر هما وصفان لمسمى واحد عند ابن جنى⁽¹⁾، غير أن الأهم من هذا كله، هو ما انجر من خلط بينه وبين القلب اللغوي لدى كثير من المحدثين⁽²⁾، مع ما بينهما من بون شاسع واختلاف ظاهر.

فالقلب اللغوي - كما سيأتي في موضعه⁽³⁾ - مصطلح لغوي نظري وصفي، أهم شيء فيه أن معني اللفظين، الأصل والفرع، أي المقلوب والمقلوب عنه، مترادفان تماما؛ وقد شدد ابن جنى في قبوله، ولم يجزه إلا في بعض الألفاظ⁽⁴⁾.

بينما الاشتقاق الكبير مصطلح لغوي عملي تطبيقي، تتقارب تقاليبه في المدلول، وقد حاول ابن جنى جهده الاستكثار منه، لإقناعنا بوجوده ويجدوا، فكاد أن يجعله أصلا⁽⁵⁾.

فهذا النوع من الاشتقاق مبني على تقليب حروف المادة الواحدة، مع اشتراك هذه التقاليب وما يتصرف منها في معنى عام غير محدد تحديدا بينا⁽⁶⁾؛ وبعبارة أخرى، هو انشاق في الحروف الأصلية، واختلاف في ترتيبها، مع تقارب في المعنى من دون اتحاد،

¹-الخصائص 133/2 وما بعدها، وقد فرق بينهما الحاتمي، فجعل اشتقاق التقاليب هذا كبيرا، وسمى آخر أكبر. ولعله يريد به الإبدال، انظر السكاكي، مفتاح العلوم 15. وحديثا سمي عبد الله أمين الكبير كبارا وأكبر، كما سماه قلبا لغويا، وقلبا اشتقاقيا، انظر الاشتقاق 2، و373 وما بعدها.

²-مثل عبد الله العلايلي، انظر تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي د. أسعد علي 143 وغيرها من المواضيع. ود. صبحي الصالح، انظر دراسات في لغة اللغة 202 وما بعدها. ود. توفيق محمد شاهين، انظر عوامل تنحية اللغة العربية 87، 121. وعبد القادر المغربي، انظر عوامل التطور اللغوي د. أحمد عبد الرحمن حماد 32. ... أحمد عبد الرحمن حماد. انظر عوامل التطور اللغوي 32، وعبد الله أمين، انظر الاشتقاق 379 وما بعدها.

³-راجع البحث الثاني من الفصل الثالث، المطلب الأول، المسألة الأولى القلب اللغوي ص 2...

⁴-الخصائص (باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير) 69/2 وما بعدها.

⁵-المرجع نفسه (باب في الاشتقاق الأكبر) 133/2 وما بعدها.

⁶-انظر تعريف ابن جنى له في الخصائص 134/2.

نحو حمد ومدح، جبر وجرب... ويلاحظ أن المادة الثلاثية تنتج ست مواد، قد يكون كلها مستعملا، كما قد يكون بعضها مهملًا، وقد عمموا على ما زادت على الثلاثة.

وإدعى الأستاذ سعيد الأفغاني أن ابن جنى هو مبدع هذه النظرية⁽¹⁾. والواقع أن ليس له منها إلا التلقيب بشهادة كلامه⁽²⁾، وأنه مسبوقة بها، فقد كان شيخه الفارسي ت 337هـ يأنس إليها ويعتمد عليها في تحليلاته اللغوية، إذا لم يتفعه معها الاشتقاق الصغير؛ كما كانت معروفة بين أصحاب ابن جنى⁽³⁾.

والحق أن الخليل بن أحمد هو الذي اهتدى إلى هذه الطريقة⁽⁴⁾، فقد سلك في وضع معجمه العين، طريقة التلقيب هذه، لبيان المستعمل والمهمل من الألفاظ، ولم يصرح نصًا ولا ضمنا باشتراكها في المعنى.

وعلى كل، فإلا أرى هذه النظرية إلا أن تكون إلى المنح أقرب منها إلى التحقيق العلمي، ولعله سر عدم تسريح الخليل بها، وهو المحقق النحرير، فلم تكن لتخفى عليه.

وإبن جنى نفسه أقر بما يعترضها من ضعف، فاعترف بعدم اطرادها واستمرارها في جميع مواد اللغة⁽⁵⁾. فلا يسلم لهذه النظرية منهج، ولا يستبين لقاعدتها طريق، إلا بالتكلف في المعاني، والذهاب بالألفاظ إلى أبعد مدى⁽⁶⁾.

وإذا كان هذا هو أمرها - أعني النظرية - فمن العجيب حقًا ذهاب عبد الله العلابي إلى أنها قانون العرب الأصلي في تكثير لغتهم⁽⁷⁾، وأنها "صالحة لأن تكون جوابًا عن كل ما يسأل عنه في اللغة"⁽⁸⁾، وهو كلام مبني على التخمينات التاريخية، التي اتخذها منهجًا في دراسة اللغة.

¹- انظر في أصول النحو 137.

²- انظر الخصائص 133/2.

³- انظر الخصائص، الموضع السابق، وكذا 11/11.

⁴- وقد ذكر هذا العلابي، إلا أنه زعم أن الخليل تبين الوحدة بين المعانيب، وتناولها بالدرس. تهذيب المقدمة اللغوية لأسعد علي 139.

⁵- انظر الخصائص 138/2، وكذا 12/1، 13.

⁶- انظر ما قاله ابن جنى في هذا الشأن، الخصائص 137/2.

⁷- انظر د. أسعد علي، تهذيب المقدمة اللغوية 59.

⁸- نفسه 143.

و ثمرة هذا الاشتقاق الكبير (الأكبر)، - كما زعم ابن جنى - هي كونه وسيلة تعرف بها اللفظة عن طريق تقلبها⁽¹⁾، استعان بها شيخه الفارسي، ولم يلقيه أحد من أصحابه، ولعل هذا دليل على عدم اعتدادهم بها، والصواب أنه وسيلة لجمع اللغة وإحصائها، كما انتهجه الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى، وهذه هي فائدته الوحيد في رأيه⁽²⁾.

رأي الشيخ ابن عاشور:

وقفت على نص لابن عاشور يشير إلى فكرة التقليل، ويجعلها من علامات الاشتقاق، ويستفاد منه أن الشيخ يعد اللجوء إلى هذا النوع من الاشتقاق وسيلة من وسائل التعرف على معاني الألفاظ، وطريقا إلى كشفها. وذلك عند كلامه على معني (العداوة والبغضاء)، فبعد أن شرح معنى العداوة قال: ...وأما البغضاء، فهي شدة البغض، وليس في مادة (ب غ ض) إلا معنى جنس الكراهية، فلا سبيل إلى معرفة اشتقاق لفظها من مادتها، نعم يمكن أن يرجع فيه إلى طريقة القلب، وهو من علامات الاشتقاق، فإن مقلوب بغض يكون غضب لا غير. فالبغضاء شدة الكراهية، غير مصحوبة بعدو، فهي مضمرة في النفس⁽³⁾.

فيتبين من هذا النص، أن ابن عاشور لم يقع فيما أخطأ فيه غيره، حيث لم يشر إلى علاقة هذا الاشتقاق بالقلب اللغوي، واقتصر على جعله وسيلة للتعرف على المعنى لا غير. وهو زعم لا سند علميا له.

¹-الخصائص 133/2 . 139.

²-وكذلك لا أسر-في وقتنا-القلب اللغوي. ولا لتبادل اللغوي الآتي ذكرهما في فصل المباحث الصوتية في تنمية اللغة العربية، ولا يجديسان في إغنائها، اللهم إلا ما كان في عصور العرب الأوائل، من تكثير لألفاظ من اللغة، ولكن العبرة بتكثير وتوسيع المعاني، ومسايرتها للحياة، نعم قد تكون لهما فوائد ثانوية، كالتخفيف في النطق لدى بعض القبائل أو الأفراد، والمساعدة على إقامة الوزن في الشعر أو السجع في النثر.

³-التحرير والتنوير 148/6.

المطلب الثالث - النحت:

هو من الظواهر اللغوية⁽¹⁾ التي جرت على ألسنة العرب، اختصارا للكلام، وافتنانا فيه. وذلك بأن تختزل كلمتين أو أكثر إلى كلمة واحدة، بإقتطاع بعض الأحرف، والاستغناء بها عن غيرها.

وقد عقد له ابن فارس بابا ذكر فيه أن العرب تتحت من كلمتين كلمة واحدة، وأنه جنس من الاختصار، ومثل له بـ: رجل عيشمي، والحيلة من قول: حي على. بل ذهب إلى "أن الأثنياء الزائدة على ثلاثة أحرف، فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد ضبطر من ضبط وضبر؛ وفي قولهم: صهصلق، أنه من سهل و صلق؛ وفي الصلدم أنه من الصلد والصدمة"⁽²⁾. ويتحصل من هذا، أن الكلمات المنحوتة تكون فعلا ووصفا واسما ونسبة، وهو ما أقر به المحدثون⁽³⁾:

أ - فالنحت الفعلي، هو الأفعال المنحوتة من جمل، دلالة على النطق بها، نحو: بسمل وحوقل وحمدل⁽⁴⁾؛ أو حدوث مضمونها، نحو: بعثر من بعث وأثار⁽⁵⁾.

ب - والنحت الوصفي، هو الأوصاف المنحوتة من كلمتين بمعناها أو أشد، نحو: ضبطر من الضبط والضبر، وصلدم من الصلد والصدمة، وقد مضيا في كلام ابن فارس.

ج - والنحت الاسمي، هو الأسماء المنحوتة من اسمين جمعا بين معنيهما، نحو: الحيلة، والقلف، ما يبس من الطين على الأرض فيتقلف، من ققع وقلع وقلف⁽⁶⁾.

د - والنحت التسبيبي، هو ما نسب إلى علم ذي اسمين، نحو: عيشمي من عبد وشمس، وحضرمي من حضرموت.

¹ - سماه عبد الله أمين الاشتقاق الكبار، انظر الاشتقاق 2 وكذا 391 وما بعدها.

² - الصاحبي (باب النحت) 271.

³ - انظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو 136.

⁴ - الثعلبي، فقه اللغة 136.

⁵ - التحرير والتنوير 172/30.

⁶ - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 117/5.

هـ — وقد يحسن أن يضاف إليها النحت الحرفي، نحو (لن) فهو مختزل من لا و أن في قول الخليل⁽¹⁾، و (ويكأن) عند من قالوا أصله من أربع كلمات: ويل وكاف الخطاب وفعل اعلم و أن⁽²⁾، ولكن هذا النوع عزيز.

ويلاحظ أن ابن فارس يجعل ما زاد على الثلاثي أكثره منحوتاً، وهو مذهب له جرى عليه في معجمه مقاييس اللغة، وخرج عليه كثيراً من الألفاظ⁽³⁾.

ويشترط عبد الله أمين في المنحوت، أن يجمع بين معنيين موجودين في نقطتين مختلفين، ولهذا رد بعض الألفاظ التي عدها ابن فارس منحوتة⁽⁴⁾؛ فذهب إلى أن (كبر) من قول: الله أكبر مشتق لا منحوت، ومثله (رجع) من قول: إنا لله وإنا إليه راجعون⁽⁵⁾؛ وقال أيضاً بأن هيلل وهلل مشتقان من الهلال⁽⁶⁾.

ويسرى الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد جواز القياس فيه، لكثرة ما ورد منه، فنقول: مشأل مشألة من قول: ما شاء الله، وسبحر سبحة من قول: سبحان ربي، ونعمص نعمصة من قول: نعم صباحك، ونعمس نعمسة من قول: نعم مساؤك، وغير ذلك؛ كما يرى أن قصر القدماء على المسموع منه عن العرب من تحجير الواسع⁽⁷⁾.

رأي الشيخ ابن عاشور:

يعرف ابن عاشور النحت بأنه "صوغ فعل مضى على زنة (فعلل)، مؤلفة مادته من حروف جملة، أو حروف مركب إضافي، مما ينطق به الناس اختصاراً عن ذكر الجملة كلها، لقصد التخفيف، لكثرة دوران ذلك على الألسنة"⁽⁸⁾.

¹ - سيبويه، الكتاب 5/3، وذكرها ابن عاشور في التحرير والتنوير 1/342.

² - التحرير والتنوير 20/187، وانظر الصاحبي أبان 142، 143.

³ - انظر مقاييس اللغة مثلاً: الحمارس أي الرجل الشديد من حمس ومرس 2/146، جذمور أي الباقي من أصل السعفة إذا قطعت، منحوت من الجذم والجذر، ومخاها الأصل، قال ابن فارس: وهذه الكلمة من أدل الدلائل على صحة مذهبنا في هذا الباب، وبالله التوفيق 1/505، 506، وغيرهما...

⁴ - الاشتقاق 404.

⁵ - نفسه 400.

⁶ - المرجع والصحة نفسها.

⁷ - منحة الجنيل بتحقيق شرح ابن عقيل، بهامش شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/187.

⁸ - التحرير والتنوير 1/137.

ويشير إلى أنه كثير في الكلام، ومنه المولد⁽¹⁾؛ وقد صارت هذه الطريقة في رأيه
عربية، لاستمرار المولدين عليها في حكاية الجمل من صدر الإسلام⁽²⁾.

فما أطلقه المولسدون (بسم) على قول: بسم الله الرحمن الرحيم؛ مع أن الفعل
منحوت من بسم الله فقط، وذلك اكتفاء واعتمادا على الشهرة، وإن خلا الفعل من الحاء
والراء الذين هما من الرحمن الرحيم، وشاع هذا الاستعمال⁽³⁾.

ومما اخترعه أدباء الأندلس قياسا في النحت، التمويل مثل التهليل مصدر مَوَّل
المنحوت من جملة: يا مولاي، والتسويد مصدر سَوَّد من قولهم: يا سيدي، ولا يعرفان في
اللغة⁽⁴⁾.

ويلاحظ على تعريف الشيخ للنحت ما يلي:

1 - أنه غير ملتزم، فإذا كان المنحوت من جملة فعلا على زنة فعل، فإن المنحوت
من مركب إضافي لا يكون كذلك فعلا، وسيأتي بيان أنه يرى مثل هذا شبيها بالمرج.

2 - أن سبب النحت في الفعل صحيح كما ذكر، وهو الاختصار لقصد التخفيف في
النطق والاستعمال، وهذا بعدما يكثر تكرار الجمل المخاطب بها، أو المعبر عنها، ويشتهر
معناها، وهو أكثر النحت⁽⁵⁾. ومما ذكره من الأفعال المنحوتة من جملة غير ما تقدم، حسب
إذا قال: حسبنا الله⁽⁶⁾، وهلل⁽⁷⁾، وحوقل⁽⁸⁾، وحمدل⁽⁹⁾.

أما سبب النحت في النسب إلى المركب الإضافي، فإن الصواب هو ما ذكره في غير
هذا الموضوع، وهو خيفة الالتباس إذا نسب إلى صدره أو عجزه، وأورد من أمثله:

1- كشف المغطى 285.

2- التحرير والتنوير 1/137.

3- التحرير والتنوير 1/137، وكذا كشف المغطى 285.

4- قلاد العتيان 136ها10، و238ها9، و239ها11.

5- كشف المغطى 284.

6- التحرير والتنوير 18/200.

7- التحرير والتنوير 28/11.

8- التحرير والتنوير 30/172.

9- التحرير والتنوير 2/176.

عيشمي في النسبة إلى عبد شمس، وعبدري في النسبة إلى عبد الدار، وحضرمي في النسبة إلى حضرموت⁽¹⁾.

3 - ذكر زنة الفعل المنحوت وهي (فعل)، مع أنه أشار في كلام له آخر، أن الفعل يكون رباعيا مضعفا، مصدره التفعيل والتفعلة⁽²⁾، ولا يكون هذا إلا على فعل لا غير، نحو: أهل وسهل ورحب وغيرها، ويرد في الملاحظة التالية أنه ليس نحتا على الصحيح، اللهم إلا ما كان من الفعل هلل، فهو محتمل، يتجاذبه الطرفان، النحت والاشتقاق، وهو إلى الاشتقاق أقرب، ولذا فالراجح عندي في المنحوت من قول: لا إله إلا الله، أن يكون على هليل، وفي المشتق من الهلال، أن يكون على هلل، خلافا لما ذكره عبد الله أمين من التسوية بينهما في الاشتقاق، وقد مضيا آنفا⁽³⁾، وخلافا لما ذكره ابن عاشور من كون هلل منحوتا⁽⁴⁾.

4 - أن الكلمة المنحوتة تكون مشتملة على حروف الجملة، أو المركب الإضافي المنحوت منهما، أي تأخذ الكلمة المنحوتة حرفا أو حرفين من كل كلمة من الجملة أو المركب، وهذا ما أكدته في مواضع أخرى بقوله: "أن النحت يشتمل على حروف من عدة كلمات"⁽⁵⁾، وأن بعض تلك الحروف الواقعة في الجملة تضم إلى بعض، بحيث ينبئ مجموعها عن تلك الجملة المنحوت منها⁽⁶⁾.

فالظهار أو المظاهرة وهي قول الجاهل لزوجته: أنت علي كظهر أمي، ليس نحتا، لأنه لا يشتمل على حروف كلماته الأخرى⁽⁷⁾. وسلم من الأفعال المشتقة من حكاية الأقوال الواقعة في الجمل، وهو قول: السلام، من جملة: السلام عليكم، وهو مثل: رحب، وأهل، وحياء، وجزأ، وسهل، من قولنا: مرحبا، وأهلا، وحياتك الله، وجزاك الله خيرا، وحللت سهلا،

¹ - التحرير والتنوير 1/137.

² - كشف المغطى 284.

³ - راجع صدر هذا المطلب ص 136 -

⁴ - شرح ديوان بشار 4/154 ها، وكشف المغطى 284، وغيرها.

⁵ - التحرير والتنوير 11/28.

⁶ - كشف المغطى 284.

⁷ - التحرير والتنوير 10/28، 11.

ومنه ما في الحديث الشريف "تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين"⁽¹⁾؛ كل هذا قريب من النحت، وليس نحتا للعلّة نفسها⁽²⁾.

وسبغ أي قال: سبحان الله، هو حكاية لإحدى الكلمتين على وجه الاكتفاء، أما حكايتهما على طريق النحت فهو سبغ⁽³⁾.

أقول ومذهب الشيخ هذا شبيه بما ذهب إليه عبد الله أمين، من جعل مثل كثير ورجع مشتقين، وليس منحوتين، وإن اختلف الاعتبار، فابن عاشور نظر إلى اللفظ، فقال بوجوب تضمن المنحوت لحروفه؛ وعبد الله أمين نظر إلى المضي، فقال بوجوب تضمن المنحوت لمعاني الألفاظ المنحوت منها، وقد مضى في أول الكلام التنبيه على هذا.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الشيخ عد بعض هذه الألفاظ في مواضع أخرى من آثاره، عدها منحوتة، وذلك رغب، وسهل، من قول: مرحبا وسهلا، وقذاه بأبيه، من قول: أفديك بأبي، وجزى، من قول: جزاك الله بخير، وحيّاه من قول: أحياك الله، وأهل به، من قول: أهلا⁽⁴⁾. وقال في حي: "لعله من قبيل النحت من قول القائل: حيّاك الله"⁽⁵⁾، وجعل التكبير منحوتا من قول: الله أكبر، بل نظره بـ : بسم، وغيره⁽⁶⁾.

وكذلك أطلق مصطلح النحت على التمويل، والتسويد من قول: يا مولاي. ويا سيدي. وكل هذا تناقض يدل على تذبذبه في مفهوم مصطلح النحت؛ ولعل رأيه الذي أورده في أواخر أجزاء تفسيره، هو الذي استقر عليه، لأنه أكثر تفصيلا وتدقيقا⁽⁷⁾. وهو شبيه برأي عبد الله أمين كما قدمت، فتكون هذه الألفاظ مشتقات وليست منحوتة.

¹-رواه البخاري في كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة: عن أبي هريرة (رض)، قال: جاء القراء إلى النبي (ص) فقالوا: ذهب أهل النثور من الأموال بالدرجات العلاء... تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين... صحيح البخاري 289/1. ورواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبين صفته: عن أبي هريرة أن قراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: ذهب أهل النثور بالدرجات العلى... تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين... صحيح مسلم 416/1، مع تغيير في الألفاظ، وابن عاشور أيضا تصرف في اللفظهما.

²-التحرير والتنوير 200/18.

³-شرح ديوان بشار 4/154هـ 4.

⁴-كشف المغنى 284، 285.

⁵-التحرير والتنوير 146/5.

⁶-التحرير والتنوير 176/2.

⁷-وقد يؤكد هذا أنه أنجز تفسيره التحرير والتنوير في مدة ست وثلاثين سنة، وستة أشهر، فمن المحتمل أن تكون لواخر أجزاء معيرة عن آخر رأيه، والله اعلم.

5 - ومما يتصل بهذا أيضا، المركب الإضافي، الذي أدخله في تعريفه المتقدم للنحت، فقد ذكر في كلام آخر أنه نحت نادر، وأنه أشبه بالمزج منه بالنحت، ومثل له بـ: شقحطب إذا شق الحطب، وعبشمي من عبد شمس، وعبدري من بني عبد الدار⁽¹⁾.

6 - يلاحظ أن ابن عاشور متابع لمذهب ابن فارس، الذي يثبت النحت فيما زاد على الثلاثة أحرف، فقد ذكر من أمثله بعثر منحوتا من بعث وأثار⁽²⁾، بعد حذف الهمزة والثاء والألف، وليس منه شقحطب من شق الحطب، وقد ذكر قبل قليل، لأنه لا حذف فيه، فهو أشبه بالمزج كما صرح به.

والجدير بالملاحظة أنه جعل وصف السلسيل مركبا "من كلمتي السلاسة والسبيل، لإرادة سهولة شربه، ووفرة جريه؛ وهذا من الاشتقاق الأكبر، وليس باشتقاق تصريفي"⁽³⁾. وهو تلقب غريب، يسريده به - لا محالة - النحت، وتسميته عند بعض المحدثين هو الاشتقاق الكبار⁽⁴⁾، أما الكبير أو الأكبر فقد تقدم الحديث عنه.

وأخيرا، فقد نقل الشيخ ما رآه في بعض كتب المتأخرين، من الأفعال التي نحتت من أسمائها وهي: بسمل قال: بسم الله، وسيحل قال: سبحان الله، وحيعل قال: حي على الصلاة، وهلل قال: لا إله إلا الله، وجيعل قال: جعلت فداك، والطبقلة (كذا والصواب: الطبقة) قال: أطال الله بقاءك، وحوقل قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحمدل قال: الحمد لله، والدمعزة قال: أدام الله عزك⁽⁵⁾.

والذي سبق إلى جمع هذه الأفعال التسع هو الثعالبي، مع اختلاف في صياغة بعضها وهي: الهيلة والطلبة والجعلفة⁽⁶⁾. وهذا الذي نقله الثعالبي هو الصحيح.

1- كشف المغطى 285.

2- التحرير والتنوير 172/30.

3- التحرير والتنوير 396/29.

4- انظر عبد الله أمين، الاشتقاق 2، و391 وما بعدها، ود. صبحي الصالح، دراسات في لغة اللغة 243 الهامش.

5- التحرير والتنوير 137/1، 138.

6- انظر لغة اللغة وسر العربية (فصل في حكاية أقوال متداولة على الألسنة عن الفراء وغيره) 136.

المطلب الرابع - الاصطلاح:

يعد الاصطلاح مسن أهم الوسائل لتنمية اللغة، كما أنه الضامن لاستمرار وفائها بحاجات الناطقين بها، ويكفي تدليلاً على قوته أن بعض العلماء جعله أصلاً لنشأة اللغة.

فالاصطلاح يعني اتفاق أهل علم من العلوم، أو أهل فن من الفنون، على الفاظ للتعبير عن معان خاصة ناشئة في محيطهم، أو منقولة عن غيرهم.

وهو أمر ما فستى الناس يولونه أهمية كبرى، لعظم شأنه على اللغة العربية، ولانعكاساته الكثيرة على شؤون الحياة، وخاصة الثقافية منها. وقد ظهرت العناية به في شكل بحوث فردية، لجماعات من أهل الاختصاص في علوم اللغة، أو غيرها من العلوم، كالطب والزراعة وغيرهما؛ كما ظهرت في شكل قرارات من الهيئات الرسمية، من مجامع ومنظمات ومكاتب، بل أصدرت في هذا الموضوع معاجم متخصصة، لتكون مراجع لأهل العلم، ووسائل لنشر الثقافة العلمية في المجتمع.

وقد تعرض ابن عاشور في مواضع من آثاره، إلى قضية المصطلح العلمي، وتناوله من جوانب ثلاثة: مادته، ووضعه، والتعامل معه.

أما ما يخص مادته، وهي اللغة العربية، فقد أشار إلى سعتها لإيجاد الأسماء الاصطلاحية في عصور ازدهار أمتها، وهي العصور الإسلامية الأولى، فارتقت إلى كونها لغة علمية، بعد أن كانت لغة شعرية خطابية. كما رد على من يتوهم ضيقها⁽¹⁾.

والحق أن اتهامات اللغة العربية، هي من أفك الأدواء التي يغذيها الاحتلال الحديث، وقد وجد في الوطن العربي نابتة طفيلية مختلفة النزعات، أمكرها طائفة الفرنكوفوليين في بلدان المغرب، التي تبث سمومها في أجهزة الإعلام، وتضع في وجه التعريب سورا تمنع به زحفه في مختلف أجهزة المجتمع، فهؤلاء الأيترون المبتوتون عن كل أصل هم الذين يركبهم المحتل في ثوبه الجديد، لبلوغ مآربه، وما هو ببالفها، لأنه هو ودوابه منبوزون من المجتمع.

¹- أليس للمصحح بقريب 212، 213.

وأما بالنسبة إلى وضعه، فنص الشيخ على قضية مهمة جداً، تعد من صميم منهج الاصطلاح - وإن كان لا مشاحة فيه - وهي ملاحظة مناسبة الاسم للمسمى، فجدير بالمصطلحين اعتبار هذه العلاقة عند وضعهم المصطلحات⁽¹⁾.

وهذا الأمر مما يحمد لابن عاشور تنبهه له، ونصه عليه، ولعله سابق على من ذكره بعده في الهيئات الرسمية، والذي يوضح هذا أكثر ويؤيده، ما جرى عليه العلماء في كل فن، من ربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لكل ما يبحثون فيه، فهذا يدل على العلاقة الوطيدة، والمناسبة المتينة بين الاسم ومسامه. فواجب مراعاة ذلك عند وضع مصطلحات جديدة.

أما فيما يخص التعامل مع الاصطلاحات، فقد جعل اختلافها بين المؤلفين من أسباب تأخر التعليم⁽²⁾، وربما كان هذا الاختلاف غلطا في الفهم. ورد على احتجاجهم للاصطلاح في القديم، بقولهم: إن لكل أحد أن يصطّح على ما شاء⁽³⁾؛ وقال: "أن لاحترام الاصطلاح حدا، وهو أن يحترم ما دام غير مخل بشيء في العلم، وغير قاصر في ذاته، لأن تبديله⁽⁴⁾ يوجب تشويشا، كما صنع الغزالي في تبديل الأسماء المنطقية من مقدمة المستصفي، وأما إن كان عدولا إلى ما هو أوضح وأفسر، فهو الإصلاح، وينبغي أن يشاع ليعرفه أهل العلم"⁽⁵⁾.

وأقول إن تبديل الاصطلاحات، قد يكون ناتجا عن التطور الدلالي، بحيث لا تكون هناك مندوحة عنه، وذلك مثل لفظ (الظن)، فإن المراد به "في اصطلاح المتقدمين، الرأي المخالف للدليل الشرعي، وهو الظن المسمى بالهوى، وقد تكرر في القرآن والسنة التحذير منه. وأما القياس على أصل شرعي، فليس من الظن المذموم، فقد قاس أبو بكر الجدة لأب على الجدة للأم، بطريق تحقيق المناط"⁽⁶⁾، أي وهذا من معنى الاجتهاد، الذي يعرف

1- حاشية التوضيح والتصحيح 229/2.

2- أليس الصبح بقریب 120.

3- نفسه 183.

4- كتب تبدلته، وهو خطأ في الطبع.

5- أليس الصبح بقریب 183.

6- النظر المسيح 340، وانظر في المصدر نفسه مثالا آخر، لسلف 78، ويأتي كلام على هذا في البحث الموالي وهو الثالث: للتطور اللغوي ومظاهره عند الشيخ ابن عاشور ص 144...

بأنه "استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم"⁽¹⁾. ونحو من هذا إطلاق النسخ عند السلف المتقدمين، يعنون به البيان والتخصيص⁽²⁾.

ومما يدخل في المذموم من اختلاف الاصطلاحات، وقد ذكر الشيخ بعضا منها عند القدماء، ما نراه اليوم من اختلاف الهيئات الرسمية في تسمية الأشياء، وخاصة في مصطلحات العلوم الحديثة، وألقاب المخترعات الجديدة، فكل ذلك مشوش للأذهان، خاصة بالنسبة إلى طالب العلوم من المبتدئين، وقد يكون هذا الاختلاف موجودا على مستوى البلد الواحد، بله المؤلف الواحد، أقبهذا يدعى إلى وحدة اللسان العربي؟ وإلى أن يكون أساسا في وحدة أهله ثقافة واجتماعا...؟!!

ومما يتعلق بالتعامل مع الاصطلاحات العلمية، تعريبها وترجمتها، فيجب أن يراعى فيهما مدلول اللفظ الأصلي في لغته، وأن ينظر في مغزاه وفحواه، بحيث لا تكون الترجمة حرفية سطحية، وأن يكون اللفظ بالتعريب مما يقبله اللسان العربي، بحيث يجري على ما تقتضيه قواعده، وتسوغه قواعده. وقد أخذ ابن عاشور بعض المؤرخين والكتاب المتأخرين، بإطلاقهم (كلمية) أو (جامعة) على مجموع المعاهد العلمية ببغداد، نقلا من عبارة افرنجية ترجموها ترجمة جافة، تعني مجموع الطريقة العلمية، ومثلهم قول الغربيين: جامعة قرطبة أو كلية قرطبة⁽³⁾.

هذا، ويحتاج في وضع المصطلح إلى معرفة طرق القياس، وأساليب الاشتقاق وغيرهما، وقد قدمت رأي الشيخ في ذلك في المطالب السابقة.

¹- تاج الدين عبد الوهاب السبكي، جمع الجوامع 192، ضمن مجموع مهمات المتنون.

²-التحرير والتوير 131/3، 135.

³-أنيس الصباح بفريب، 57.

المطلب الأول: التطور الفوني عند ابن عاشر

المطلب الثاني: تطور الهمزة عند ابن عاشر

المطلب الثالث: تطور الواو عند ابن عاشر

المطلب الأول: التطور الفوني عند ابن عاشر

المطلب الثاني: تطور الهمزة عند ابن عاشر

من الظواهر المتعلقة باللغات الإنسانية، ظاهرة التطور أو التغيير، وهي قضية أطبقت على الإقرار بحدوثها كلمات القدماء والمحدثين، فصارت من المسلمات. بل ذهب الباحثون إلى استقرار خصائص هذا التغيير من حيث مستوياته وعقله، لاستنباط قوائمه وتقويمه.

فاللغة تتبدل في مختلف الاتجاهات، وعلى كل المستويات، حيث تنحو نحو الازدهار أو الاندثار، فتتغير في أصواتها وصيغها وتراكيبها ودلالاتها، سواء بعلم من أهلها أم من دون شعور منهم. ولعل الجانب الدلالي أكثر عرضة للتغيير من سواه. وقد أشار د. أنيس إلى أن الحقيقة والمجاز مظهر من مظاهر التطور الدلالي في جميع اللغات⁽¹⁾، وأمثلة هذا كثيرة جداً، نحو المذهب الذي هو في الأصل الطريق ثم شاع في الآراء والأفكار⁽²⁾.

وهذا التبدل يرجع إلى أسباب كثيرة ومتشابهة، منها انتشار الدين؛ والأحداث الاجتماعية، من سياسة واقتصاد وهجرات داخلية؛ وغلبة الاحتلال؛ والاتجاهات الفكرية والفنية، من تطورات علمية، ومذاهب أدبية، وأنواق فنية؛ وغير ذلك من العوامل الحضارية، الشاملة لأعراف المجتمع وأخلاقه.

يضاف إلى كل هذا، تقادم العهد على اللغة، وميل الناس إلى الاقتصاد اللغوي، وحاجة الأفراد إلى التخفيف من أعباء ما يستقلون من النطق، ورغبتهم في حسن التواصل بينهم وتمامه، باستيضاح المعاني، واجتناب الحوشي من موروثهم اللغوي.

وعليه، يمكن إرجاع هذه الأسباب إلى دافعين اثنين هما:

- 1 - دافع داخلي لغوي، يرجع إلى اللغة ذاتها، وما تنبني عليه من خصائص.
- 2 - دافع خارجي غير لغوي، وهو دافع اجتماعي وغير اجتماعي كأثر الوحي

الكريم.

وفي تراثنا اللغوي إشارات قيمة إلى ظاهرة التطور اللغوي وأسبابها، كالذي عرض له ابن فارس في باب الأسباب الإسلامية، حيث قال من جملة كلام طويل: "ونقلت من اللغة

¹- دلالة الألفاظ 128. ويلاحظ أن الدكتور قد تناقض كلامه بين إثبات التطور وإثباته في الفقرة نفسها، دلالة الألفاظ 213؛ وهو غلط، فالتغير ثابت في كل اللغات، وبإقرار جميع الباحثين كما ذكرت.
²- شرح المقصدة الأبية 6.

ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر، بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفى الآخر الأول⁽¹⁾.

المطلب الأول - التطور اللغوي عند الشيخ ابن عاشور:

يقر ابن عاشور بالتطور اللغوي في جانبيه اللفظي والدلالي، ويرى أن اللسان الواحد الذي كان يتكلم به العرب من العدنانيين والقحطانيين ومن تبعهم من الأحلاف والموالي⁽²⁾، هذا اللسان كان قد مر عليه زمان تغير فيه كثيرا.

وصرح بأن اللفظ قد يتناسى ثم يحيبه القرآن الكريم، وأن الكلمة قد تشتهر في بعض القبائل، أو في بعض الأزمان، وتنسى في بعضها⁽³⁾. كما قد يقل استعمالها في زمان ثم تشيع في زمان آخر، نحو كلمة (شخص) التي لم تكن متداولة في كلام العرب، ثم تكاثرت في كلام المولدين⁽⁴⁾.

وفي مقابل ذلك قد يثبت اللفظ وتنسى دلالاته، فلا يبقى للناس عهد بها، نحو بعض ألفاظ الطلاق والأيمان، مثل اللازمة والحرام، وغيرهما من الكلمات الجارية على الأسن، ولا علم للناس بمدلولها⁽⁵⁾.

ويدل على شدة عنايته بهذا الموضوع، الفصل الذي عقده في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية بعنوان (نوط الأحكام الشرعية بمعان وأوصاف لا بأسماء وأشكال)⁽⁶⁾، فقال: "إياك أن تتوهم أن بعض الأحكام منوط بأسماء الأشياء، أو بأشكالها الصورية، غير المستوفاة المعاني الشرعية، فتقع في أخطاء في الفقه... الخ"⁽⁷⁾، إلى أن قال: "... وإنما حق الفقيه أن ينظر إلى الأسماء الموضوعة للمسمى أصالة أيام التشريع، وإلى الأشكال

¹- الصماحي 78، وانظر أيضا باب القول على أن لغة العرب لم تكن إلينا بكليتها، وأن الذي جاءنا عن العرب قول من كثير، وأن كثيرا من الكلام ذهب بذهاب أهله 67، وباب آخر في الأسماء 89، وباب القول في أصول أسماء قيس عليها والحق بها غيرها 95.

²- التحرير والتنوير 48/2.

³- نفسه 133/30، وانظر أيضا بخصوص تناسي بعض اللغة للتحرير والتنوير 160/3، وكذا نسيانها ثم إحيائها، أصول الإتياء والخطابة 34.

⁴- شرح ديوان بشار 4/168هـ 4، و 169 الهامش.

⁵- مقاصد الشريعة الإسلامية 92.

⁶- مقاصد الشريعة الإسلامية 105.

⁷- مقاصد الشريعة الإسلامية 105.

المنظور إليها عند التشريع، من حيث إنهما طريق لتعرف الحالة الملحوظة وقت التشريع،
لتهدينا إلى الوصف المرعي للشارع...»⁽¹⁾.

ولهذا حكم بأن بعض المفتين، وقعوا في أخطاء كثيرة، ومما غنطهم فيه، تحريمهم
الستدخين بورق التبغ في القم، لأنه سمي حشيشا، لما ظهر في أوائل القرن الثامن عشر،
فتوهموه الحشيش المخدر، وكذا تحريمهم متفوع⁽²⁾ الحبوب اليمانية أول القرن العاشر،
لتسميتها قهوة وهو اسم الخمر، مع أن اسمها غير عربي عنده، محرف عن كفا⁽³⁾، وأيضا
حكمهم بقتل المشعوذ، لأنه يسمى سحارا، من دون تحقيق المعنى الأول للسحر، الذي ناط
به الشارع هذا الحكم⁽⁴⁾، وهو "عبادة الجن، وتجنب التوحيد والإيمان بالرسول والأنبياء،
وليس كما يفهمه الفاس اليوم، من ترسيم حروف وطلسمات، أو ما جعل لمجرد اللهو
والإغراب من أعمال المشعوذين"⁽⁵⁾، وغير هذه من المثل.

وقال: "إن الأسماء الشرعية، إنما تعتبر باعتبار مطابقتها للمعاني الملحوظة شرعا
في مسمياتها، عند وضع المصطلحات الشرعية، فإذا تغير المسمى، لم يكن لوجود الاسم
اعتبار..."⁽⁶⁾.

ولاحظ أن تكرار الاستعمال والأحداث المختلفة، لا يلبثان أن يؤثر في اللغة؛ مثل أن
تطسراً المعاني الجديدة للألفاظ التي يغلب استعمالها مجازاً، فتخرج عن حده لعدم احتياجها
إلى القرينة⁽⁷⁾؛ ومثل انتقال بعض المركبات المستعملة في الأصل مجازاً، أو كناية، أو
تمثيلاً، إلى الدلالة على معنى جديد مفرد، غير منحل عن مجموع معاني مفرداته⁽⁸⁾. ومن

1- مقاصد الشريعة الإسلامية 105.

2- هذا تعبير ابن عاشور، يريد به المصدر، وهو خطأ كما يأتي في المطلب الثاني: اللحن، وهو الموالى ص 168.

3- الصحيح أن الاسم عربي، أصله قهوة، ونلفظ كفا هو المحرف عنه، انظر Larousse Etymologique 121، وعلى
كل فهذا لا ينبغي تطور المدلول بالتوسع، من إطلاقه على الخمر إلى إطلاقه على مشروب البن.

4- مقاصد الشريعة 105، 106.

5- مقاصد الشريعة 106 الهامش.

6- نفسه 106.

7- كلمة كل حقيقة في الكثرة أيضا مثل الشمول، مجلة مجمع القاهرة 194/8.

8- قولهم كان مما يفعل كذا، مجلة مجمع القاهرة 117/9، 118 وتقرر بعض أمثله في السبحة الأولى من الفصل الرابع،
المطلب الثالث، ملاحظات محور الاستعمال ص 88.

هذا القبيل أيضا، ما ذكره عن المصادر الميمية، فإنها في الأصل "أسماء زمان، جعلت كناية عن المصدر، ثم شاع استعمالها، حتى صارت كالصريح"⁽¹⁾.

ويندرج في التطور، طروء "معظم المعاني الإلهية، بمجيء القرآن، فتعبير عن الشأن الإلهي، بأقرب الأفعال إلى معناه"⁽²⁾. وكذا ما أشاعه الإسلام من معان جديدة على العرب، نحو إطلاقه الجهل على ما يقابل العلم⁽³⁾.

كما يكون استهجان السناس لبعض المعاني، سببا في تجنبهم استعمال ألفاظها، كتحاشي الناس وصف النبي صلى الله عليه وسلم بالملك، لما علق به منذ القديم من عوارض الجبروت والتهو والظلم والفساد في الأرض، فصارت تسبق إلى الأذهان عند سماع لفظه⁽⁴⁾.

وقد كان لاتصال العرب بغيرهم، أثر بالغ على لغتهم، مثل نقلهم صيغة (فعلوت) من النبطية، للدلالة على المبالغة والقوة⁽⁵⁾؛ ومثل تأنيث كلمة (الملائكة)، الذي يستظهر الشيخ أنه سرى إلى لغة العرب من كلام النصارى منهم⁽⁶⁾. ومثل ما ترجموه من كتب بني إسرائيل، كأمثال سليمان وجامعته⁽⁷⁾.

وأجلى مظهر لهذه القضية، وجود المعرب في اللغة العربية، والذي كثر بعد الإسلام في الفستوح⁽⁸⁾؛ ومما ينخرط في التطور، ما ظهر في لسان العرب من لحن باختلاطهم بالدخلاء⁽⁹⁾.

وهذا التطور غير خاص بالألفاظ العربية الأصل فقط، مثل (المحراب)، الذي هو الحصن، تسم أطلق على القصر الحصين، ثم أطلق على مكان يختلئ فيه للعبادة، بمنزلة

1- التحرير والتنوير 142/13.

2- التحرير والتنوير 178/26، وكتب في الأصل فتغير، والصواب ما أثبتته.

3- أصول النظم الاجتماعي 92.

4- نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم 13، 14، وانظر أيضا 21.

5- التحرير والتنوير 316/7، وانظر المصدر نفسه 489/2، حيث يقول إنه وزن نادر، ولعله من بقايا العربية القديمة السامية.

6- نفسه 397/1، وانظر الغلام على لفظ حر أصول النظم الاجتماعي في الإسلام 160 للهامش.

7- النظر الفسح 312.

8- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فزاد الأول 262/4، وكذا 251، و259.

9- التحرير والتنوير 106/5، وبني بعد هذا مطلب خاص به، وهو الثاني ص 154...

المسجد الخاص، ثم أطلق على موضع وقوف الإمام من المسجد، وهو مثل كوة في حائط القبلة، وهي تسمية حديثة⁽¹⁾.

بل يشمل التطور الألفاظ غير العربية أيضا، نحو (الزندقة)، مشتقة من (زندو)، كتاب الفرس المقدس؛ فالزنديق هو الذي يعتقد اعتقادهم، ثم أطلق على الذي يسر هذا الاعتقاد، فلا يسمون به المتظاهر بالمجوسية، ثم صار اسما علميا في الفقه، لمن يظهر الإسلام ويبطن الكفر، سواء كفر باعتقاد المجوسية، أم بالدهرية، أم بغيرهما؛ ولذا قالوا: الزنديق يرادف المنافق، وخصوصا هذا بمبطن الكفر في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، والزنديق بمبطنه بعد زمنه⁽²⁾.

وربما ذهب ابن عاشور إلى تأريخ زمان ظهور المعنى أو اللفظ، نحو (السيحة) المولدة اسما ومسمى في القرن الأول، وأصلها صلاة النافلة⁽³⁾.

بعض مظاهر التطور اللغوي:

فيما يلي بعض مظاهر التطور اللغوي، مع بعض أمثلتها غير ما مر، مما ذكره الشيخ في آثاره، أوردها ضمن هذه المحاور:

1 - الألفاظ أو المعاني المماتة والمنسية: وهي ما أميت في الاستعمال، بأن ترك وهجر حتى تنوسي واندثر. ولإماتة أسباب، منها ما تسمعه القبيلة عند غيرها من ألفاظ خفيفة على اللسان، متناسبة الحروف، فتختارها على ما عندها من مرادفها الوحشي أو المتنافر الذي تميته⁽⁴⁾، ومنها قصد التفرقة بين الألفاظ المشتركة في التصريف، وغيرهما.

فمن أمثلتها - وهي كثيرة - (البغي)، مصدر الفعل بغي بمعنى طلب معات، وخصوصا هذا بـ (بغى) الذي بمعنى اعتدى للتفرقة بينهما⁽⁵⁾. ومنها "التزمل مشتق من الزمل، بفتح فسكون وهو الإخفاء، ولا يعرف لـ (تزمل) فعل مجرد في معناه، فهو من التفعّل الذي

¹- التحرير والتنوير 160/22، وانظر 237/3، وانظر أيضا الطبع شرح ديوان بشار 4/3 264ها4، والبيضة تحقيقات وأنظر في القرآن والسنة 95.

²- شرح ديوان بشار 28/1، وانظر الديوان كشف المغطى 324.

³- شرح ديوان بشار 5/2 93ها5، وانظر أصول النظام الاجتماعي التسامح 226 وما بعدها، الحرية 160 وما بعدها، وكشف المغطى الديوان 324.

⁴- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 4/4 249، 250، 263.

⁵- التحرير والتنوير 301/3.

تنوسي منه معنى التكلف للفعل، وأريد في إطلاقه معنى شدة التلبس⁽¹⁾. ومنها (الصبير) و(الجحلتج)⁽²⁾. وربما أمساتوا ألفاظا بلا موجب، نحو مفرد إبل وناس وماضي يدع ويذر⁽³⁾.

2 - الاستعمالات القديمة: نحو إطلاق السلف عند المتقدمين، يريدون به السلم، وأما ما نسميه اليوم بالسلف، فذلك القرض في تعبير المتقدمين...⁽⁴⁾.

3 - الابتكارات القرآنية: وهي معان لم تكن معروفة لدى العرب من قبل وهو الغالب، أو ألفاظ أو عبارات جديدة عليهم، لم يكونوا قد سبقوا إلى النطق بها، ومثالها (المجرم) في اصطلاح القرآن الكريم هو الكافر⁽⁵⁾، ونلفظ (تسنيم) علم على عين في الجنة، عربي المادة والصيغة، ولكن لم يعرف عند العرب⁽⁶⁾، وعبارة سَقَطَ في يده، بمعنى الحيرة، وبمعنى الندم وتبين الخطأ، لم تعرف عند العرب⁽⁷⁾.

4 - المصطلحات الشرعية: مثل "اسم البدعة، قد صار علما بالغلبة على الحدث المذموم في الدين، ولو بالكراهة...⁽⁸⁾".

5 - المبتكرات العربية: وهي إطلاقات لم تكن معروفة عند العرب، استعملها أهل البلاغة منهم فشاعت، كإطلاق الخرتين على الأذنين في قول كعب بن زهير⁽⁹⁾:

¹ - التحرير والتنوير 256/29، وانظر المصدر نفسه ويلد 576/1، مجرد النظم 74/9، معنى المطاوعة في تسنه 42/14، وكشف المغطى، الميفقات 194، وشرح ديوان بشار أهلا وسهلا ومرحبا 126/4هـ، وغيرها من الأمتة.

² - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 250/4، في قول أبي الهيمسيع وهو شاعر قديم من مدين، في رجزه: وطمحة صبيرها جحلتجج * لم يحضها الجدول بالتنوع. لسان العرب (جحلتجج) 40/8 و41.

³ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 263/4.

⁴ - النظر الفسويج 78، وانظر أيضا التحرير والتنوير أول 24/249، وشرح المقدمة الأدبية، التصدير 39، البلاغ 126، وشرح ديوان بشار خدش 44/2 الهامش.

⁵ - التحرير والتنوير 268/16.

⁶ - التحرير والتنوير 208/30.

⁷ - التحرير والتنوير 111/9، 112، وانظر المصدر نفسه سجين 195/30، التكليف 432/2، الجهاد والمجاهد 337/2 وغيرها.

⁸ - كشف المغطى 182، وانظر المصدر نفسه القدر 339، وأصول النظام الاجتماعي التوكل والتجريد 74، والتحرير والتنوير العصمة 277/23.

⁹ - البيت من قصيدته المشهورة في مدح النبي ﷺ ومطلعها: بانت سعاد فلقبي اليوم متبول * متيم إثرها لم يجز مكبول. وهي من بحر البسيط، انظر شرح ديوان كعب بن زهير 13.

قنواء في حريتها للبصير بها * عتق مبين وفي الخدين تسهيل

وإطلاق الساهور على الظلعة البادية مع الهلال، من بقية كرة القمر في قول أمية بن أبي الصلت⁽¹⁾:
قمر وساهور يسئل ويغمد

وإطلاقه السلطيط على الله تعالى في قوله⁽²⁾: والسلطيط فوق الأرض مقتدر

6 - المصطلحات العلمية: مثل (الاقتصاد) "اسم للعلم الذي يبحث فيه عن وسائل توفير المال الدائر في الأمة، بأحسن ما يستطيع، لئلا تكون الأمة أو بعضها في خصاصة عيش"⁽³⁾.

7 - الألفاظ المعربة: وعلاقتها بالتطور اللغوي من جهتين، الأولى ازدياد الكمي للألفاظ الستى لسم تكن في العربية، والثانية دخول معان جديدة، ربما لم تكن موجودة في العربية قبل التعريب، وسوف يأتي الكلام على هذا مع بعض أمثله في مسألة الأصول اللفظية⁽⁴⁾.

¹ - تمام البيت كما ورد في ديوان أمية الذي جمعه بشير يموت من دواوين الأدب هو:

لا نقص فيه غير أن خبيته * قمر وساهور يسئل ويغمد.

وهو من بحر الكامل، غير أنه من قصيدة مطلعها: تعلم فإن الله ليس كصنعه * صنيع ولا يخفى على الله ملحد. من بحر الطويل، باختلاف بحر القصيدة مدعاة للشك فيها. انظر الديوان ص 25. وقد أورد ابن قتيبة هذا الشطر، وفسر الساهور عن أهل الكتاب بأنه "غلاف القمر يدخل فيه إذا كسف"، وأنكره. الشعر والشعراء 306. كما ورد ذكر هذا اللفظ عند بشر في قوله (من بحر الكامل):

أبكي العدى وأجود أهل مودتي * وللمنج لا قمر ولا ساهور. انظر شرح الديوان 264/3.

² - تمامه الذي في ديوان أمية هو:

إن الأنام رعايا الله كلهم * هو السلطيط فوق الأرض مستطر. بمبين فلام فباء فطالين.

من قصيدة مطلعها: والظوط نزرعه فيها فنلبسه * والصوف تجتره ما أنفاً الوبر؛ من بحر البسيط. انظر الديوان ص 33. وقد أورد هذا الشطر ابن قتيبة: هو السلطيط فوق الأرض مقتدر. بإضافة هو، والسلطيط بلامين، ولكن أنكره. الشعر والشعراء 306.

³ - أصول النظام الاجتماعي 198، وانظر التحرير والتنوير المنزلة 95/11، والإنشاء 160/1، 161.

⁴ - انظر المبحث الأول من الفصل الرابع، المطلب الثاني، المسألة الأولى، الفرع الأول: العرب ص 258...

8- الاستعمالات المولدة: وهي معان أو صيغ أو ألفاظ مستحدثة، نحو يُسَوِّقُه أي يعرضه في السوق للبيع بالمزايدة، وهو "فعل جرى في كلام المولدين، وغلب في عبارات الفقهاء"⁽¹⁾.

9- الدلالات الأصلية: حيث يشير في شرح كثير من الكلمات والعبارات إلى معانيها الأصلية، وما آلت إليه بالاستعمال من تطور دلالي، اتساعا أو انحصارا أو انتقالا:

فمثال الاتساع في الدلالة (الغزاة) التي أصلها الشمس، ثم استعملها المولدون في الظبية⁽²⁾.

ومثال انحصارها (عبد) يجمع على عبيد وعلى عباد، ولكن خصص الاستعمال الأول بمعنى المملوكين، والثاني بمعنى الآدميين⁽³⁾.

ومثال الانتقال فيها (الأصيد)، فأصله وصف للبعير الذي أصابه داء الصيد، فيميل عنقه ولا يستطيع الالتفات، وأطلق على المتكبر الذي لا يلتفت إلى الناس، ثم أطلق على أهل العظمة وعلى الملوك⁽⁴⁾. وسيأتي الإلماع إلى هذه المسألة عند الكلام على الأصول المعنوية⁽⁵⁾.

المطلب الثاني - ظاهرة اللحن:

أرجع ابن فارس مادة اللام والحاء والنون إلى بناءين، أحدهما يدل على إمالة شيء من جهته، والآخر يدل على الفطنة والذكاء؛ فمن الأول اللحن بمعنى الخطأ في الكلام، وهو

¹-قلائد العقيان 221/73هـ، وانظر شرح ديوان بشار غزاة وزوجة وإنسانة 1/370هـ 1. ريمة وإنسانة 3/18هـ 2، بلى بمعنى بلى للإضراب الإيطالي والانتقال 4/147هـ 1، والواضح في مشكلات شعر المتنبي التنهد 1/45هـ 1، وأصول النظام الاجتماعي معنى الحرية الحديث 160 وما بعدها.

²-شرح ديوان بشار 2/182هـ 4، وانظر المصدر نفسه، القس 4/98هـ 3، وقلائد العقيان، عجم 217/55هـ، وشرح قصيدة الأعشى الأكبر، المشربة 23هـ 2، والتحرير والتنوير، الانتهاء 2/206، 207، التخويل 7/383.

³-التحرير والتنوير 7/23، وانظر المصدر نفسه التناول 28/85، المدينة 13/40، الإخلاق والخالق 1/327، 328، وشرح ديوان بشار الماتم 1/339هـ 2.

⁴-شرح ديوان بشار 2/176هـ 5، وانظر المصدر نفسه فرة العين 2/206هـ 5، والتحرير والتنوير التوفية 6/61، الأيد 27/16.

⁵-تقار المبحث الأول من الفصل الرابع، المطلب الثاني، المسألة الثالثة ص 66 م.

عنده مولد، لأنه محدث ثم يكن في العرب العاربة، واستشهد للثاني أي معنى الفطنة بحديث "لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض" (1).

وأرجع ابن عاشور معنى اللحن في اللغة إلى الإظهار والبيان، ومثل له بما ورد في قول النبي ﷺ المتقدم: "ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته"، يعني أقدر على إظهارها؛ وجعل منه التلحين أي التصويت بالكلام (2)، ثم سموا الغلط لحنًا، لأنه يحفظ عن صاحبه ويشتهر، أو أنهم شبهوه بالخروج عن سياق الكلام إلى غير ما يظهر منه، تطلقاً في التغليب، كما يقولون سبق قلم، أو أنه من الأضداد تهكما (3).

أما تعريفه الاصطلاحي، فهو "الخطأ في الألفاظ، بإيرادها على خلاف الطريقة العربية من اللغة والإعراب" (4). فهو تطور لغوي سلبي، وانحراف عن الاستعمال الصحيح، لأنه الغلط فسي معنى الكلمة أو اشتقاقها (5)، أو في ضبطها والنطق بها أو تركيبها مع غيرها.

وشرح الشيخ أيضاً الخطأ في الكلام، بأنه "إيراد اللفظ في غير معناه الموضوع له لغة، دون قصد مجاز أو استعارة تدل عليهما قرينة" (6)، ومثل له بقول المسيب بن علس في وصف جملة (7):

وقد أتلفى لهم عند احتضاره * ينساج عليه الصيعرية مكدم

¹ -معجم مقاييس اللغة (لحن) 239/5، 240. والحديث رواه مسلم في كتاب الإقضية، باب الحكم بالظاهر والحن بالحجة، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون... الحديث، انظر التصحيح 1337/3، ورواه البخاري في كتاب الحيل، باب إذا غصب جارية، فزعم أنها ماتت، ففضى بقيمة الجارية الميتة، ثم...: عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل... الحديث، انظر التصحيح 2555/6، وفي كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم 2622/6، ورواه مالك في كتاب الإقضية، باب الترغيب في القضاء بالحق، بلفظ لعل... الموطأ 719/2.

² -حاشية التوضيح والتصحيح 57/1.

³ -نفسه 57/1.

⁴ -شرح المقدمة الأنبيية 36، وانظر حاشية التوضيح والتصحيح 56/1.

⁵ -أصول الإنشاء والخطابة 33.

⁶ -أصول الإنشاء والخطابة 36.

⁷ -نسب ابن قتيبة في الشعر والشعراء 106 هذا البيت إلى المتلمس كما أورد قصته والفظه: تناسى بدل أتلفى، وهو من بحر الطويل.

فأخطأ بجعله الصيعرية للجمل، وهي سمة للنوق. ولذا قال طرفة: استنوق الجمل، فسارت مثلاً⁽¹⁾.

ويلاحظ أن ابن عاشور اقتصر في كلامه على بعض المستويات اللغوية الأربعة فقط، والصواب أن اللحن يصيبها كلها، أي الأصوات والصيغ والتراكيب والدلالات.

والجدير بالتنبيه عليه، أن الخطأ حفظ عن كثير من العلماء أيضاً، تصحيفاً وغيره، وقد مثل الشيخ لرواة الحديث الشريف بهشيم بن بشير السلمي من أئمتهم، الذي عده النضر بن شميل - من أئمة اللغة - نحاساً، وهو الذي روى حديث "إذا تزوج امرأة لدينها وجمالها، كان فيها سداد من عوز"⁽²⁾، بفتح السين من سداد عوض كسرهما، هذا ما نقله ابن عاشور⁽³⁾، والصواب أن الفتح عربي فصيح، فقد "حكى عن ابن الأعرابي: سداد من عوز وسداد"⁽⁴⁾.

وحادثة طرفة مع الشاعر تدل على استهجان العرب للحن منذ جاهليتهم، بل كانوا يعدون الخطأ في لغتهم "عيباً يتعير به، وشهروا بأصحاب الفهاة واللثغة"⁽⁵⁾. وحرصوا على تلقين أولادهم معارفهم، وأولها التدريب على الفصاحة؛ فكانوا يذودون عنهم الخطأ، ويعصمونهم من اللكنة والخلط.

ولشعورهم بأن أصل فساد اللغات هو الاختلاط، تواطؤوا على مبدئين⁽⁶⁾، أولهما بترك الاختلاط بمصاهرة غيرهم من الأمم؛ وثانيهما ترك المقام بمدائن مجاورتهم من العجم، كالروم والفرس، على كثرة رحلاتهم إليهم في قضاء مآربهم⁽⁷⁾.

¹- شرح المقدمة الأدبية 36، وقد أورد هذا المثل الميداني في مجلته 93/2 و94 بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، ونسب الميداني البيت إلى المسيب، كما نقل تسبته إلى المتلمس أيضاً.

²-- الحديث رواه النووي في ترجمة النضر بن شميل، في قصة جرت بين النضر والخليفة المأمون، ونلفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا تزوج الرجل المرأة لدينها، وجمالها، كان فيها سداد من عوز. تهذيب الأسماء 428/2. والنضر هو الإمام اللغوي أبو الحسن المازني البصري من تابعي التابعين، ولد 123هـ أو 122هـ وتوفي 204هـ أو 203هـ، تهذيب الأسماء 427/2، 428.

³- فرق لغوي موقوف عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 486/8.

⁴- ابن قتيبة، أدب الكاتب 438.

⁵- أليس الصبح بقریب 21.

⁶- أليس الصبح بقریب 17.

⁷- أليس الصبح بقریب 17.

ويؤرخ ابن عاشور لظهور اللحن بأنه كان في مدة خلافة علي بن أبي طالب (ض)، حين كان يسيرا لدى بعض مولدي العرب بالكوفة، ويروي أن ابتداءه كان في خلافة عمر (ض)، إلا أن أكثر الروايات على الأول، ولعل اشتهاؤه كان في زمن علي (ض)⁽¹⁾.

وهذا التاريخ لا يلتزم مع ما أشار إليه من وقوع اللحن في زمن الجاهلية، وتخطته لهم في المثل السائر: مكره أخاك لا بطل. وإن كان الميداني رواه برفع (أخوك)⁽²⁾؛ وعلى روايته بالألف، فإنه يخرج على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف، وهي لغة القصر، أي يعربها إعراب المقصور.

كما ذكر الشيخ بعض مواضعه، مثل مكة في زمن الزمخشري، بسبب اختلاط الدخلاء بهم⁽³⁾. ونقل أيضا "عن الفراء أن أول لحن ظهر بالعراق، قولهم: عصاتي"⁽⁴⁾.

إلا أن الاحتفاظ كان أتم باللغة العربية أكثر، بعد نهضاتها في القرن الخامس، بسبب الأمراض الاجتماعية، وفساد الملكات والأسلوب، بغلبة الدخلاء المختلطين بالعرب⁽⁵⁾. فكان كل متكلم يأخذ منها ما يروق لديه، ويفسره بتخيله، فترى المتكلمين باللغة الواحدة، كأنهم يتكلمون بلغات مختلفة، وترى المتكلم يستعمل اللفظ في غير معناه، لأنه توهم أن ما استعمله فيه هو معناه...⁽⁶⁾.

وبالإضافة إلى ما تقدم، أثبت ابن عاشور لفساد اللسان العربي عللا ذكر منها:

1- المؤلفون الذين لم يتلقوا اللسان تلقيا سماعيا ذوقيا، بل علميا صناعيا، فترجموا عباراتهم العجمية إلى مفردات عربية أفسدت الأسلوب، فشاع في تأليفهم بين العلماء⁽⁷⁾.

1- ليس للصبح بقريب 27.

2- مجمع الأمثال 355/2 و 210/1.

3- التحرير والتنوير 105/5، 106.

4- نفسه 518/1، وقد ذكر الجاحظ أنهم قالوا: وأول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي. وأول لحن سمع بالعراق: هي على الفلاح. أي بكسر الياء، للبيان والتبيين 172/2.

5- ليس للصبح بقريب 213، وانظر 223.

6- ليس للصبح بقريب 213.

7- ليس للصبح بقريب 214.

2 - الأديباء والشعراء المولدون، الذين غفلوا عن المراد من المجاز، فأسأؤوا استعماله⁽¹⁾.

3- الذين تعرضوا إلى شرح مفردات العربية، في المعاجم وغيرها، ففسروها بقوة معنى الكلام. فأكثرُوا المشترك، وشتتوا المعاني، وأفسدوا المجاز وغيره، وغفلوا عن الإبدال، وعن التفقه في المفردات، وصرفوا العناية عن تحقيق المسميات⁽²⁾.

ومنهم ظاهرة اللغويين، الذين حكموا بترادف كلمات تقاربت معانيها، فجرءوا⁽³⁾ الشادين في اللغة على اعتقاد ترادفها، وعلى استعمال بعضها موضع بعض؛ فكان ذلك مبدأ أخطاء كثيرة، ومسرى داع وبيل لاحتلال عقد العربية⁽⁴⁾.

4 - تقادم العصور على الأسلوب العربي، وكون استعماله اختياريًا لدى الناس، يختار كل فرد منهم ما بلغ إليه علمه منه⁽⁵⁾.

5- سوء التعليم، بسوء فهم المفردات، الذي أدى إلى فساد الاستعمال⁽⁶⁾.

6 - البعد عن حفظ كلام العرب نظامًا ونثرًا، وعن معرفة تاريخهم وأحوالهم، وبمقدار ذلك متفاوت الكتاب والشعراء في عصور الإسلام⁽⁷⁾.

7 - وأزيد عليه الهجمات الصليبية، التي امتدت طوال قرون وما تزال، وهي إذ تستهدف الإسلام فإنه لا ينفصل عن لغته، يضاف إليه تشجيعهم العاميات، وتزهيد المسلمين في جدوى لغتهم.

ويعد اللحن أحد الأسباب التي دفعت العلماء إلى تدوين علوم العربية، كما يذكر عن أبي الأسود الدؤلي ت 69هـ، الذي وضع جملة ضوابط لإصلاح الكلام، وظهر الاحتياج

1- ليس الصبح بقريب 214.

2- ليس الصبح بقريب 214، 216.

3- هكذا هي في الأصل والصواب: فجرؤوا.

4- المترادف في اللغة العربية، للمصدر السابق 266/4.

5- ليس الصبح بقريب 215.

6- ليس الصبح بقريب 215.

7- ليس الصبح بقريب 215، 216.

الشديد إليها في زمان الدولة العباسية⁽¹⁾؛ فوضع العلماء علم البلاغة أيضا لتعليم أسلوب الكلام، ولكن حال دون الاستفادة منه، غلبة الدخلاء، وذهاب منكة اللسان حين ظهوره⁽²⁾، مع صعوبة تعليم الأسلوب والذوق⁽³⁾.

كما كان تقلص الذوق العربي في زمن مجتهدي الإسلام، دافعا لتدوينهم مهم علم العربية في أثناء علومهم⁽⁴⁾. بل يعد أحد أسباب تدوين العلوم الإسلامية، وخاصة علم التفسير الذي "دعا السلف إلى تدوينه شعورهم بضعف اللغة العربية بين أكثر المسلمين، بسبب كثرة الدخلاء فيها، وعلمهم بأهمية فهم الأمة القرآن..."⁽⁵⁾.

وقد تصدى العلماء منذ القديم لإصلاح هذا اللحن، ووضعوا له مصنقات، لتقويم كلام المحدثين والفقهاء والأدباء والعوام وغيرهم، ومن تلك التأليف وهي كثيرة جدا:

- 1- ما تلحن فيه العوام للكسائي ت 189هـ، منشور.
- 2 - تصحيقات المحدثين، لأبي أحمد العسكري ت 282هـ، منشور.
- 3 - إصلاح غلط المحدثين، لأبي سليمان الخطابي البستي ت 388هـ، منشور.
- 4 - ككتاب فتيا فقيه العرب، لأبي الحسين ابن فارس ت 395 هـ، ولم يبلغني نشره.

5 - درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري ت 516 هـ ، منشور.

6 - غلط الضعفاء من الفقهاء، لابن بري 582 هـ، منشور.

قال ابن عاشور بأن المتأخرين أكثروا منه، وذكر من العناوين:

7 - لف القماط فيما يستعمل من الأغلاط، ولم يذكر مؤلفه⁽⁶⁾.

1- أليس الصبح بقريب 27.

2-راجع تاريخ ابن عاشور لظهوره وردى عليه، في المبحث الثاني من الفصل الأول ، المطلب الأول مفهوم علوم العربية 54

3-أليس الصبح بقريب 213.

4-حاشية للتوضيح والتصحيح 1/114.

5-أليس الصبح بقريب 185.

6-هو نصديق حسن القنوجي الهندي ت 1889م/1307هـ، وعنوانه لف القماط على تصحيح ما استعملته العامة من

العرب (كذا ونطه العرب) والدخيل والأغلاط، انظر جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، المجلد 2 الجزء 4/602.

8 - وذكر أيضا لغة الجرائد، لإبراهيم اليازجي، ولكن قال عنه: "أنه قليل الفائدة، كثير الغلط في كثير مما عده غلطا"⁽¹⁾. وأنا أضيف:

9 - معجم الأغلط اللغوية المعاصرة، لمحمد العدناني، منشور.

10 - أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، لعلي السعد، منشور. وغير هذا كثير.

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ كان ينظر أحيانا فيما يوصم باللحن، مثل كلمة (محسوسات) التي لحنها القرافي⁽²⁾، فقد صححها ابن عاشور، وقال: "يقع مثل هذا كثيرا في كلام العرب، قصدا للتخفيف"⁽³⁾؛ واستدل له أيضا بأثر "خرج عشرة من المسلمين، فيهم عاصم بن ثابت، فلما بلغوا الهدية، نفر لهم حي من لحيان، فلما حس بهم عاصم... الخ"⁽⁴⁾؛ ونظيره بكلمة المعلول. ولكن نقل عن الفيروزآبادي قوله: "وأعله الله فهو معل، ولا تقل معلول، والمتكلمون يقولونها، ولست منه على تلج"⁽⁵⁾، وسكت عن التعليق عليه.

ويلاحظ أنه زهل عن هذا التحقيق، فصرح في موضع آخر أن "لا يقال حس إلا بمعنى قتل"⁽⁶⁾؛ وهو تناقض، ولعله قوله الأخير، وإن كان الأول أصوب.

والقول بخطأ استعمال لفظ معلول، هو قول الحريري أيضا، وكذا الخفاجي الذي نقل تخطئته عن بعض العلماء، ونقل جواز استعماله عن بعضهم الآخر⁽⁷⁾، وهو أحد رأيي ابن عاشور فيما يظهر.

¹-أصول الإنشاء والخطابة 33.

²-وكذلك لحنها الجواليقي في التكملة والذيل على درة الغواص 853، 854.

³-حاشية التوضيح والتصحيح 71/1، وانظر المصدر نفسه تواتر 129/2، وشرح ديوان بشار ناهيك 19/4 الهامش وهو تابع للهامش 4 في ص 18، تبرو 2/4 2180.

⁴-الحديث رواه البخاري في كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرا، وهو من كلام أبي هريرة (رض)، ونظفه: بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري... حتى إذا كانوا بالهدية... فلما حس بهم عاصم... الحديث، فقد أسقط منه ابن عاشور ألفاظا، ولفظ الهدية هو بهمة بعد الدال، وليس كما ذكر هو. انظر صحيح البخاري 1465/4. وقد ورد هذا الفعل الثلاثي (حس) في أثر رواه مسلم في كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم، عن أنس قال: "... فلما حس النبي صلى الله عليه وسلم أنا خلفه...". انظر صحيح مسلم 2/775.

⁵-القموس المحيط (العل) 21/4، ونصه 'وأعله الله تعالى، فهو معل وعليل، ولا تقل... الخ.

⁶-شرح ديوان بشار 1/345 618.

⁷-درة الغواص وحاشيته للخفاجي 588، 589.

وفي بعض ما ادعاه الشيخ من اللحن نظر، نحو قوله بأن الخلة بضم الخاء الخلية، مؤنث الخل بالضم أيضا، أي الصديق المختص، والخلة بكسر الخاء الصداقة، ويجوز فيها الضم، قال: "وبعض الخاصة يغلطون فيعكسون"⁽¹⁾؛ ولا معنى لتنبهه هذا، لأن الوجوه كلها فصحة، فقد ذكر الفيروزآبادي "الخل بالكسر والضم، الصديق المختص، أو لا يضم إلا مع ود، يقال: كان لي ودًا وخالًا"⁽²⁾.

نماذج من اللحن في نظر الشيخ ابن عاشور:

فيما يلي سرد لبعض ما تعقب به ابن عاشور غيره من اللحن، وهو شامل للمستويات اللغوية الأربعة:

فمن شرحه على ديوان بشار:

1. يقرع المناير، والصواب يقرع بالفاء 138/1.

2. القرقر ويقال: القرقل، ثوب للنساء مثل القميص لا كمين له، قيل: الصحيح فيه باللام في آخره، وأما الراء فخطأ 143/1.

3. الضريب هو المشابه والمشاكل، وغلط صاحب القاموس لجعله بمعنى الصنف، وصوابه الضرب 199/1ها3.

4. قول المؤلفين في المولد: الماجل، باللام غلط، ووجهه أن يقال بالنون: الماجن، وهو مختزن الماء 253/1ها1.

5. يحار مضارع حار، أي نظر فتعب بصره، ولا يقال: يحير 273/1ها3.

6. الست وستي، صوابه سيدي 297/1ها3، هو لحن قديم، وقد نبه عليه الجواليقي⁽³⁾.

7. قيس عيلان بالعين، وليس بالعين المعجمة 324/1 الهامش.

¹-شرح ديوان بشار 252/1ها3.

²-القاموس المحيط (الخل) 370/3.

³-نظر التكملة والنيل على درة الغواص 873.

8. لا يقال: عتق بالبناء للمجهول، لعدم وجود عتقه متعديا، بل المتعدي هو أعتقه المهموز، ومطاوعه عتق، بفتح العين والتاء 1/380ها2، وذكره في كشف المغطى 301، 302، وقال بأن عتق بمنزلة المطاوع لأعتق.

9. فأرة المسك، أي نافجته، بهمزة بعد الفاء، وقيل: بألف بعد الفاء، وهو بعيد 2/79ها3

10. "يقال: عيره الأمر، ولا يقال: عيره بالأمر". يعني نسيبه إلى العيب 2/95ها3، وقد مشى ابن عاشور في هذا على رأي الحريري، والصواب جواز التعدية بالياء، لورود شواهد، كما نقل الخفاجي عن ابن بري والمرزوقي وغيرهما⁽¹⁾.

11. أجذك، تقال للاستفهام التعجبي، مركبة من همزة الاستفهام التعجبي، وجد بكسر الجيم مصدر ضد الهزل، منصوب بدلا من فعله، وبعده كاف الخطاب، وجوز في الجيم الفتح على معنى الحظ، ويحسب ابن عاشور أنه لحن مشهور 2/105ها1.

12. قيل: الزبرجد هو الزمرد، وهو خطأ، فالزبرجد أخضر شفاف، معروف عند العرب، وهو ألين من الزمرد، كما أن هذا غير معروف عندهم 3/34ها1.

13. يمان وشام، بمعنى يماني وشامي، والألف فيهما عوض عن ياء النسب، فلا يجمع بينهما إلا نادرا أو غلطا⁽²⁾ 3/77ها2.

14. إذا نفي — (لا) الفعل الماضي ولم تكرر، كان النفي دعاء، ويغلب فيه كثير 3/132ها3.

15. إسكان الشين وفتح الواو في (المشورة) لحن، وصوابه ضم الشين وإسكان الواو 4/193ها3.

ومن شرحه على ديوان النابغة الذبياني :

16. المواتي بهمزة بعد الميم، بمعنى المطاوع، ولا يقال بالواو 1/111ها3.

¹ - انظر حاشية درة الغواص 458 وما بعدها.

² - قال في شرح ديوان النابغة الذبياني بأنه قد جمع بين العوض والمعوض عنه في ثلاثة أسماء هي: يمان وشام ونهام، ولا يجوز إلا للضرورة 196ها3.

ومن تعليقه على قلاد العقيان:

17. نقل عن الفيروزآبادي أن (أنموذج) بالهمز لحن، صوابه نموذج من دونه وبفتح النون 31 الهامش.

18. المنطق باسم قطعة الشطرنج الأكثر تصرفاً (شاة) بهاء التانيث المثناة خطأ، والصواب بالهاء المهملة، وهو اسم الملك بالفارسية 81هـ 150.

19. إدخال لام التعريف على اسم يزيد خطأ، لأنها تدخل على الأعلام المنقولة من اسم الفاعل للمح الأصل، مثل العباس، ويزيد منقول من الفعل المضارع 105هـ 37. وأقول تدخل على المنقولة من المصدر كالفضل، أو من اسم الجنس غير المصدر كالنعمان من أسماء الدم، أو أي صفة كالحسن، قال ابن مالك⁽¹⁾:

وبعض الأعلام عليه دخلاً * للمح ما قد كان عنه نقلاً

كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

وقد أشار ابن عاشور إلى دخولها على غير ذلك، مثل التحيلة والنخيلة، علمين مصغرين للنخلة والنخلة⁽²⁾.

20. إنسان العين، أي المثال الذي يرى في سواد الحرق، يجمع على أناسي العيون، وجمعه على أناس خطأ، لأنه جمع الإنسان الحقيقي 558هـ 47.

21. المعرس لا يعرف في اللغة، فهو خطأ 40، 41 الهامش 26 في ص 41.

ومن كشف المعطى:

22. في جسامع الحج من الموطأ، قوله: "...ونفح بيده نحو المشرق..."⁽³⁾، هو بالحاء المهملة، أي أشار، ووقع في نسخ كثيرة بالحاء المعجمة، وهو تحريف 215.

¹- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 183/1 وما بعدها.

²- شرح ديوان بشار 2/93هـ 5.

³- عن مالك عن محمد بن عمرو بن حنطة الدبلي عن محمد بن عمران الأنصاري عن أبيه، أنه قال: عدل إلي عبد الله بن عمر وأنا نازل تحت سرحة، بطريق مكة... فقال عبد الله بن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا كنت بين يمين

23. التتمة بفتح التاء الأولى وكسر الثانية، مثل التكملة وزنا ومعنى، ويغلط كثيرون بكسر التاء الأولى 241.

24. البتة بصيغة المرة، من بت إذا قطع، وهمزته همزة وصل، وقطعها خطأ 247، وذكره أيضا في النظر الفسيح 193.

ومن النظر الفسيح:

25. تنوين (موسى) العلم الأعجمي خطأ 15.

26. خطأ بعض النساخ في حديث "إن أهل الجنة يتراءون"⁽¹⁾، والصواب يتراءون، لوجوب قلب حرف العلة المتحرك بعد فتحة ألفا، ولما لاقى واو الجماعة الساكنة حذف لالتقاء الساكنين 134.

27. قول الشراح في حديث "ذلك مال رايح"⁽²⁾ بالمشناة التحتية لحن، صوابه بهمزة بعد الألف، على إبدال عين الكلمة المعتلة في زنة اسم الفاعل، وإنما تكتب باء لرسم الهمزة تحتها، فنطق الياء لحن، ولذلك فهي لا تنقط، للفرقة بينها وبين المنطوق بها 216. وذكره أيضا في كشف المغطى 382، حيث أورد الرواية الأخرى، وهي (رايح) بالياء الموحدة.

⇒ الأخشبين من منى، وتفتح بيده نحو المشرق، فإين هناك واديا، يقال له السرر، به شجرة سر تحتها سبعون نبيا. المنطوق شرح موطأ الإمام مالك، للإمام الهلجى 80/3.

¹ -رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار... عن عبد الله بن مسلمة حدثنا عبد العزيز عن أبيه عن سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن أهل الجنة يتراءون الغرف في الجنة، كما تراءون الكوكب في السماء... صحيح البخاري 2399/5.

² -رواه البخاري في باب إن تناولوا البرحتى تنفقوا مما يحبون... إلى به عليم، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أنه سمع أنس بن مالك (رض) يقول: كان أبو طلحة... الحديث. وفيه عن عبد الله بن يوسف، وروح بن عباد: ذلك مال رايح. أي بالموحدة. وفيه أيضا عن يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك: مال رايح. أي بالمشناة. صحيح البخاري 1659/4، ورواه البخاري في أبواب أخرى من صحيحه. واقتصر مسلم في صحيحه على روايته بالياء الموحدة 693/2. كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين. ورواه مالك في كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة... ذلك مال رايح... بالياء الموحدة أيضا، الموطأ 995/2.

28. إطلاق الجبين على الجبهة خطأ، والصحيح أنه جاتبها، وللجبهة جبينان⁽¹⁾
153/23.

29. لا يقال في الفصيح للمرأة زوجة بالهاء، فهو لحن صوابه من دونها، ولكن شاع
عند الفقهاء، لقصد التفرقة بين الرجل والمرأة في الأحكام 216/4. وأقول قد ورد في
الفصيح لفظ زوجة، منه قول عبدة بن الطبيب⁽²⁾:

فيكى بناتي شجوهن وزوجتي * والأقربون إلي ثم تصدعوا

30. يقال للأثني تعالي بفتح اللام، وكسرهما لحن 105/5، 106.

31. العصا بالقصر أبدا، وقولهم: عصاه بالهاء لحن 518/1.
ومن أليس الصبح بقريب:

32. قولهم: في كلامك لفتان، وصوابه مبحثان 214. وقد استعمل ابن عاشور هذا
الخطأ في ص 159 من هذا الكتاب، وذلك قوله: "أجدر بأن تعطى لفتة من الإصلاح".

33. قولهم: شنف كلامك أذني، لحن أيضا 214. فالشنف يلبس، وهو ما علق في
أعلى الأذن. وقد ذكر محمد العدناني أيضا أنه يقال: أطرب الأذان أو أمتعها لا شنفها⁽³⁾.

34. إطلاق الثغر على الشفتين خطأ، والصواب أنه الأسنان 215.

35. قولهم: مكره أخاك لا بطل. بإعراب أخاك بالالف لحن 222، أي فالصواب أخوك،
وقد نقل هذا عن الأئمة، منهم الجاحظ في كتابه البيان والتبيين⁽⁴⁾.

¹ -نص عليه ابن قتيبة في أدب الكاتب 31.

² -المفضليات 148، وهو من بحر الكامل.

³ -معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 356.

⁴ -هو في المجلد 1 الجزء 1/113، وقد رواه العميداني بلفظ (أخوك) وعلى فرض روايته بالالف (أخك)، فإن له وجها عربيا
كما تقدم بيته في التمهيد لهذا المطلب ص 455.

36. قولهم: ربح من الزمن، يريدون حصة قليلة لحن، والصواب أنه العدة الطويلة

جدا33.

37. قولهم: باهض بمعنى كثير لحن، صوابه أنه الأمر المنتقل (كذا والصواب المثقل)

33.

38. قولهم: توا بمعنى الآن، أو الوقت الحاضر غلط، صوابه أنه الذهاب على سواء

واستقامة، فلا يعرج على شيء، نحو سار توا، إذا لم يقف ولم يعرج33، 34.

39. قولهم: ناهز بمعنى تجاوز لحن، صوابه أن معناه قارب34.

ومن تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة:

40. أبو الطاهر أحمد السلفي، بكسر السين نسبة إلى سلفة أحد أجداده، وهذا لفظ

أعجمي معناه ثلاث شفاه، لأن إحدى شفثيه كانت مشقوقة، والناس يحرفونه فيفتحون سينه
130 الهامش.

ومن موجز البلاغة:

41. تعريف (غير) في قولهم: الغير كذا، مخالف لقياس النحو9. وقد نبه على هذا

اللحن الحريري⁽¹⁾.

42. تقديم التوكيد على المؤكد في قول المعري⁽²⁾:

تعب كلها الحياة فما أعـ * جب إلا من طامع في ازدياد

مخالف لقياس النحو9.

¹ -مدرة الفواص199.

² -من شواهد البلاغة في مبحث الفصاحة، وروايته (راغب) بدل (طامع)، وهو من قصيدة من بحر الخفيف مطلعها:
غير مجد في ملتي واعتقادي * نوح بك ولاترجم شـكـ. انظر سقط الزند8، وهي أول قصيدة فيه.

ومن أصول النظام الاجتماعي في الإسلام:

43. قولهم: الشريعة السمحاء لحن، إذ ليس هناك أسمع، والصواب الشريعة السمحة مؤنث السمح 26 الهامش.

ومن بحث - المترادف في اللغة العربية:

44. خطأ التسوية في الاستعمال، بين كلمتي غير ودون الملازمين للإضافة، الدالتين على معنى كالأوحد، هو الشيء الذي لا يلاقي ما تضافان إليه، لأن بينهما فرقا دقيقا، فأصل وضع غير الدلالة على المغايرة، فيعبر بها عن معنى إثبات شيء مغاير للمضاف إليه، وأصل وضع دون الدلالة على الظرفية، أي مكان ناء عن المضاف إليه، فيعبر بها عن معنى الإخبار بالمضادة، والتجافي للمضاف إليه؛ وقد أحسن المعري التعبير في قوله⁽¹⁾:

لا تطلبن بغير حظرتبة * فكم البليغ بدون حظ مغزل 267.

ومن بحث - فرق لغوي مفعول عنه:

45. خطأ التسوية في الاستعمال بين لفظي الضر بالإدغام، والضرر بالفك، لأن المدغم أعم من المفكك، فيطلق الضر على معنى الضرر، ولا يصح إطلاق الضرر على معاني الضر.

فالضر فعله متعد، وتقدر حركة عين ماضيه بالفتح، لأنها مضمومة في المضارع، كقوله تعالى: "لن يضروكم إلا أذى" (آل عمران 111)، و"لا يضركم من ضل" (المائدة 105)؛ ومصدره الضر بفتح الضاد، كما في قوله تعالى: "ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا" (الفرقان 3)، واسم مصدره الضر بضم الضاد، ومنه قوله تعالى: "ثم إذا كشف الضر عنكم" (النحل 54)، وقيل: هما لغتان في المصدر، والأول أصح وأقيس.

أما الضرر، فهو مصدر ضر اللزوم، مكسور العين في الماضي، ومفتوحها في المضارع، على قياس بنية أفعال السجاياء، والوجدان، والعاهات، والأحزان، معناه صار ضريرا، أي عمسى، ولا يطلق الضرر إلا على ما كان من الأضرار عاهة، مثل العمى

¹ - لم ألق عليه لا في سبط الزند ولا في التروميات، وهو من بحر الكامل.

والزمانة، قال تعالى: "لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر" (النساء95)، أي العمى والزمانة كما قال المفسرون، فلا يشمل المصاب بضر في مال أو أهل. 484 وما بعدها.

ولكن لجنة مجمع اللغة العربية وعلى رأسها الشيخ إبراهيم حمروش لم يقروه على هذه السطرفة، مستدلين عليها بأن العرب تلاعبوا بمصادر الأفعال الثلاثية، وبأنه لا يصح الاستدلال باللائم الأعم على منزوم خاص، وببيت جرير وآخر لأبي تمام.

وأرى أن بيت جرير وهو⁽¹⁾:

فإن تدعهم فمن يرجون بعدكم * أو تنج منها فقد أنجيت من ضرر

غير كاف لإمكان رده بالضرورة الشعرية، وأما بيت أبي تمام وهو⁽²⁾:

لو كان في البين إذ بانوا لهم دعة * لكان فقدهم من أعظم الضرر

فيرد عليه مثل ما يرد على سابقه، بالإضافة إلى كون كلام أبي تمام ليس حجة في العربية. وقد يشهد لابن عاشور ظاهر قول ابن فارس، بعد أن فسر لفظ الضر قال: "والضرير الذي به ضرر، من ذهب عينه أو ضنى جسمه"⁽³⁾؛ ولم يقل: الذي به ضرر.

فقرأ الشيخ ابن عاشور من القوة بمكان. وقد عرض لهذه المسألة في مواضع أخرى من آثاره، منها عند شرحه قول بشار:

لا يذكر الدهر أو يسري الخيال له * إلا تغنى بها أو مسه ضرر

حيث قال بأن معناه: مسه ضرر، وإنما فك الإدغام للضرورة⁽⁴⁾. كما عرض له في كشف المغطى 310.

¹-من قصيدة من بحر البسيط، مطلعها: نجت أمانة في لومي وما علمت * عرض السماوة روحني ولا بحري. انظر ديوان جرير 211.

²-لم ألق عليه في ديوانه، وهو من بحر البسيط.

³-مقاييس اللغة (ضر) 3/361.

⁴-شرح ديوان بشار 3/146هـ 2، والبيت من بحر البسيط.

نماذج من اللحن في لسان الشيخ ابن عاشور:

من المناسب أن أعرض هنا بعض ما ارتكبه ابن عاشور نفسه من لحن في آثاره:

فمن حاشية التوضيح والتصحيح:

1. قوله: يرد عليه أمور¹/203، والصواب أمور، وهو خطأ مطبعي.

2. قوله: تشملهم¹/233، والصواب تشملهن، لأن مرجع ضمير الغيبة هن النسوة لا

غير.

3. استعماله العطف بـ (أم) بعد حرف الاستفهام (هل) 14/2 وكذا 80، وهو خطأ لأن هل نطلب التصديق فقط. وأم بعدها منقطعة، تكون بمعنى بل التي للإضراب، الذي لم يردده الشيخ، فالصواب أن يعطف بـ (أو). ومثل هذا في أصول النظام الاجتماعي¹⁵.

4. استعماله العطف بـ (أو) بعد كلمة سواء التي هي مسبوقة بهمزة التسوية لفظاً أو تقديراً، وهو كثير مثلما في 151/2، وهذا وارد في آثاره الأخرى أيضاً، وهو خطأ صوابه العطف بـ (أم) قال ابن مالك⁽¹⁾:

وأم بها اعطف إثر همزالتسوية * أو همزة عن لفظ أي مغنية

وربما أسقطت الهمزة إن * كان خفا المعنى بحذفها أمن

5. قوله: شئون²/155، والخطأ في كتابة الهمزة على النبرة، وهو شائع عند المشاركة، والأصح كتابتها على الواو هكذا: شؤون. وكذا في أصول النظام الاجتماعي، قوله: شئونهم¹⁰⁴. والصواب: شؤونهم، بكتابة الهمزة على الواو، لأنها متوسطة.

ومن النظر الفسيح:

6. قوله: "من حيث غنائه في الحرب" 118، والصواب: غناؤه، لأن ما بعد حيث

دائماً مرفوع، قال ابن مالك⁽²⁾:

وألزموا إضافة إلى الجمل * حيث وإذ وإن ينون يحتمل

¹ - الألفية 351 ضمن مجموع مهمات المتن.

² - الألفية 342 لمصدر نفسه.

اللهم إلا أن يكون خطأ من الطابع وليس من ابن عاشور.

7. قوله: الزبجة بمعنى التزوج 270، 271، وقد خطأها العدناني، وأثبت بدلها الزواج، بفتح الزاء وبكسرها⁽¹⁾.

8. قوله: الافتكار 34، يريد التفكير، وقد ذكر الزبيدي أن هذا استعمال العامة⁽²⁾.

ومن شرحه على ديوان النابغة الذبياني:

9. قوله: فداء 87، والصواب حذف الألف الثانية. وورد مثل هذا في شرحه على ديوان بشار 227/1ها2 وغيرها.

10. قوله: "حازوا على" 127، والصواب أن هذا الفعل يتعدى بنفسه، فلا حاجة إلى الحرف على.

11. قوله: رؤس 220ها3 يواو واحدة وهو رسم أهل المشرق، والصواب باثنتين رؤوس.

ومن شرحه على ديوان بشار:

12. قوله: فيقولوا: 309/1ها1، والصواب: فيقولون إذ لا مقتضى لحذف نون الرفع.

13. قوله: التبرير 130/4ها1، يريد معنى التعليل، وهو استعمال حديث⁽³⁾.

ومن مقاصد الشريعة الإسلامية:

14. قوله: منفوع 106، يريد به المصدر، وهو خطأ، إذ معناه الذي أوصل إليه التفع، فهو اسم مفعول كما نبه عليه الحريري ومحشبه⁽⁴⁾.

¹-معجم الأغلط اللغوية المعاصرة 290.

²-تاج العروس (فكر) 475/3.

³-سبق الكلام عليه، في أول المبحث الثاني من هذا الفصل ص 113، وفي رأيي أننا في غنبة عنه لوجود بدله.

⁴-درة الغول ص 590، 591.

15. قوله: المفتيين 106 و 119 بياءين، والصواب بياء واحدة، ولعله خطأ من الطابع وليس من المؤلف.

16. قوله: يسموهما 171 الهامش، والصواب يسمونهما بنون الرفع.
ومن أصول النظام الاجتماعي في الإسلام:

17. قوله: كنا الآيتين تشيران 109، والصواب: تشير.

18. قوله: صدوا المسلمون 136، والصواب: المسلمين، لأنه مفعول به، وهو - لا محالة - خطأ مطبعي.

19. قوله: لاكنه 174، ولاكن 169، والصواب حذف الألف منهما، كما هو مصطلح عليه في الرسم المعروف.

ومن ليس الصبح يقرب:

20. قوله: تعطى لهم 135، والصواب: يعطون كذا، لأن الفعل أعطى يتعدى بنفسه إلى المفعولين، قال تعالى: "إنا أعطيناك الكوثر" (الكوثر 1).

21. قوله: بدون 220، وهو شائع في آثاره الأخرى وعند غيره أيضا. والصواب في رأبي من دون.

ومن التحرير والتنوير:

22. قوله: قواميس اللغة 8/1، يعني معاجم اللغة، مفردا قاموس، والصواب أن القاموس بمعنى البحر المحيط، هو علم لمعجم واحد ألفه الفيروزآبادي، ولا يصح إطلاقه على غيره، وقد اعتاد الناس هذا، حتى صاروا يطلقون لفظ القاموس على معاجم الجيب الصغيرة.

23. قوله: الودر أي الترك 178/4، وقد نقل ابن منظور عن الليث وابن سيده أن هذا المصدر معات⁽¹⁾.

¹لسان العرب (وذر) 282/5.

24. قوله: الغلق 61/5 و 229/7 و 68/14 و 306/26 و 363/30، وهي وإن كانت موجودة، فقد ذكر ابن منظور⁽¹⁾ أن ابن دريد عزاها إلى أبي زيد وأنها نادرة، كما قال إنها رديئة متروكة، فهي لغة ضعيفة، والصواب: الإغلاق.
25. قوله: الباحث على 69/7، والفعل بحث يتعدى بنفسه و بـ (عن) كما هو في كتب اللغة.
26. قوله: باستضوائها 70/7، والصواب: باستضاءتها، لأن فعله استضاء كما قررته كتب اللغة.
27. قوله: التمجز 153/7 و 82/1-8، وهو لفظ شائع عند المتأخرين، وأحسن منه في رأيي لفظ التجوز، أي في الكلام، بمعنى التكلم بالمجاز⁽²⁾.
28. قوله: أكفاء 181/7 بتشديد الفاء، والصواب تسكينها، ولعل الخطأ من الطابع.
29. قوله: محين 70/1-8، من حان على وزن مجيء، لم أقف عليه في كتب اللغة، ولعله قياس.
30. قوله: الخري 67/2-8، وصوابه بالهمزة في آخره عوض الياء.
31. قوله: تتوفر السلع 244/2-8، لم أقف عليه في كتب اللغة، وقد قال الفيروزآبادي: وفر المال تكرم ووعده، واتفر⁽³⁾، ولم يذكر هذا التصريف.
32. قوله: النوايا⁽⁴⁾ 76/10 و 236/19، وذكر في الصفحة نفسها لفظ النيات، وهو الأصوب.
33. قوله: الأخارة 52/20، ولم أقف على هذا اللفظ في كتب اللغة.
34. قوله: فلم يكون 244/20، وهو - لا محالة - خطأ مطبعي، صوابه يكن.

¹ - لسان العرب (غلق) 291/10.

² - انظر لسان العرب (جوز) 329/5.

³ - القاموس (الوفر) 155/2.

⁴ - سبق الكلام عليها في أول المبحث الثاني من هذا الفصل من قبله.

35. قوله: المُسرّ 41/23، والصواب السار، لأنه من سره الثلاثي، أما أسر الرباعي فيعني ناجي.

36. قوله: مصاغ 174/27 و536/30، والقياس مصوغ كما ذكر هو نفسه لفظ مصوغان في 614/30.

37. قوله: لم أراه 107/29، وهو - لا ريب - خطأ مطبعي، والصواب: لم أره.

38. قوله: أكد على 480/30، والفعل متعد بنفسه كما هو في كتب اللغة.

ومن قلائد العقيان:

39. قوله: تعتبر كجزء من الكلمة 676ها27، وهذا الاستعمال فاش في جميع آثاره، وفي كلام غيره من المؤلفين، والأصح فيها أن يقال: تعد، لأن الاعتبار معناه أخذ العبرة.

ومن موجز البلاغة:

40. قوله: نفس الفعل 19، وهو استعمال منتشر لدى غيره، بل عند بعض المتقدمين أيضاً، مثل ابن قتيبة⁽¹⁾ وابن جنبي⁽²⁾ وابن منظور⁽³⁾ وغيرهم، وصوابه: الفعل نفسه، لأن النفس توكيد معنوي، فهو من التوابع.

ومن شرحه على المقدمة الأدبية:

41. قوله: الإلفات 34، يريد معنى التنبية، والصواب: اللفت، لأنه من الفعل الثلاثي لفت يلفت لفتاً.

ومن تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة:

42. قوله: حدى يقوم 122، والصواب: حداً، لأنه واوي، ولعل الخطأ ليس من محمد الطاهر ابن عاشور.

¹ - أدب الكاتب 185/1 و190... الخ.

² - الخصائص 211/1 و117/2... الخ.

³ - لسان العرب 67/1، و95/3... الخ.

43. قوله: التمذّن، والتمدّيني نسبة إلى التمدين 135، وفي اللسان أن الفعل بهذا المعنى مجرد، فيقال: مدن الرجل أي أتى المدينة⁽¹⁾، أما تمدين فمعناه تنعم⁽²⁾، وقد يجري ما ذكره ابن عاشور على تأويل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

¹- ابن منظور، لسان العرب (مدن) 403/13.

²- القاموس المحيط (مدن) 270/4.

الخطبة

الخطبة الحسنة

الخطبة الحسنة

المبحث الأول: الأصوات العربية

المبحث الثاني: تركيب الأصوات

الجزء الثاني

الصفات الحسنة

المطلب الأول: التعريف بالصفات الحسنة ويعنى غيوب العطف

المطلب الثاني: صفات المؤمن

المطلب الثالث: صفات الكافر

يعد علم الأصوات من العلوم الضرورية في دراسة أية لغة، لأنه يرصد العناصر الأولى، وهي الحروف التي تتركب منها ألفاظ اللغة، فيدرسها في حالفرادها، وفي حال تركيبها، لاستنباط خصائصها. وقد تعددت فروع هذا العلم ومناهجه منذ نشأته.

وبما أن الاهتمام بمشكلات اللغة قديم، فإن دراسة أصواتها - وهي من عناصرها - قديم أيضا. فقد نقلت إلينا دراسات عن قدماء الهنود واليونان، كما بلغنا عن علماء العربية ما يدل على إبداعهم فيه أيما إبداع. وهذه الدراسات الصوتية اليوم، لا تكاد تذكر شيئا يخالف ما توصلوا إليه، اللهم إلا ما يرجع إلى بعض الجزئيات، التي أثمرتها طرق البحث المستخدمة، نظرا إلى التقدم العلمي، ووسائل الكشف المتنوعة.

وأهم من يمثل الدراسات الصوتية العربية، هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت 175هـ، خاصة في مقدمة العين، وسيبويه ت 180هـ تلميذه، الذي أشار إلى آرائه في كتابه، وابن جنى ت 392هـ في الخصائص وسر صناعة الإعراب، ولعله أول كتاب أفرد لهذا العلم، وهو أول من سماه (علم الأصوات والحروف)⁽¹⁾. وغير هؤلاء من علماء اللغة والنحو، وعلماء القراءات القرآنية. ويلاحظ أن كثيرا من المباحث الصرفية، تندرج في هذا الإطار، لعلاقتها بالأصوات، مثل الإبدال والإعلال والإدغام والوقف والإمالة وغيرها...

المطلب الأول-التعريف بالصوت اللغوي وبعض عيوب النطق:

عبارة الصوت اللغوي تتركب من موصوف وهو الصوت، وصفة وهي اللغوي نسبة إلى اللغة.

أما اللغة فقد تقدم التعريف بها، وبما يلحق بها في التمهيد لهذه الرسالة⁽²⁾. وأما الصوت ففيما يلي تعريفه:

الصوت:

يمكن تعريف ماهية الصوت بأنه صدى مسموع لتواتر ذبذبات الهواء، ناتج عن اصطدام جرمين أو أكثر أو احتكاكهما أو انفكاكهما. وبحسب قوة هذه العملية - أعني الاصطدام والاحتكاك والانفكاك - أو ضعفها، تتشكل درجة التصويت، وتتلون حذته، من ضعف أو قوة، ومن رقة أو ضخامة، وغير ذلك.

¹- سر صناعة الإعراب، 9/1.

²- نظر الفصل الأول: تمهيد في التعريف ببعض المصطلحات اللغوية ص 7...

ولم أقف على تعريف له عند قدمائنا، اللهم إلا ما كان من إشارة ابن سينا ت428
هـ إلى سببه القريب، وهو "تموّج الهواء دفعة وبقوة وبسرعة، من أيّ سبب كان"⁽¹⁾،
وقوله بأنّ لهذه العلة القريبة وهي التموّج علتان، هما: القرع والقلع⁽²⁾.

ولم يزد الهده السوسي التونسيّ على أن قال عن الصوت: "هو كيفية يتكيف بها
الهواء"⁽³⁾؛ ولكنه زاد في إيضاح سببه على ما قاله ابن سينا، وإن كان صدّى له⁽⁴⁾.

وقد وقفت على ما يشبه ما تقدّم لدى ابن عاشور، في معرض حديثه عن الصيحة
التي أخذت أهل مدين، حيث تعيّن أن تكون من نوع الأصوات المنشقة عن قلع ومقلوع،
لا عن قارع ومقروع، وهو الزكزال...⁽⁵⁾. فالصوت ناتج عند الشيخ
- كما ذكر ابن سينا - عن قلع أو قرع. وقد أغفلا جميعا العامل الثالث له، وهو الاحتكاك.

وأشار ابن عاشور أيضا إلى أن تموجات الأثير تحفظ الأصوات⁽⁶⁾. والحقيقة أن هذه
التموجات، وهي الذبذبات الهوائية حافظة، وناقلة أيضا للأصوات إلى طبلة الأذن لدى
السامع، وعندها يحدث السمع أي إدراكها، بعد عمليات تشارك فيها أجهزة أخرى، مثل
الجهاز العصبيّ.

أما التعريف الحديث للصوت، فهو ذبذبة الهواء، أو أيّ وسط آخر مرّن، التي تكون
منقولة عن طريق الموجات الصوتية⁽⁷⁾. وهو لا يختلف عما تقدمه.

الصّوت اللغويّ:

الصّوت اللغويّ عند الجاحظ "هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه
يوجد التّأليف. ولن تكون حركات اللسان لفظا، ولا كلاما موزونا ولا منتورا، إلا بظهور
الصوت، ولا تكون الحروف كلاما، إلا بالتقطيع والتّأليف"⁽⁸⁾.

1 - أسباب حدوث الحروف 8.

2 - نفسه 9.

3 - حاشية الهده السوسي التونسيّ على شرح الورقات 31.

4 - نفسه 31 وما بعدها.

5 - التحرير والتنوير 13/9.

6 - التحرير والتنوير 32/14.

7 - سلسلة سيبويه، E. Emerit. Cours de phonétique acoustique 21.

8 - البيان والتبيين 58/1.

ويعرّف حديثاً بأنه "عملية حركية يقوم بها الجهاز النطقي، وتصحبها آثار سمعية، تأتي من ذبذبات الهواء الخارجي على شكل موجات، فيما بين مصدر إرسال الصوت وهو الجهاز النطقي، ومركز استقباله وهو الأذن الإنسانية"⁽¹⁾.

وهذه الذبذبة الخارجة من فم الناطق، تصل إلى أذن السامع عن طريق الموجات الصوتية في الهواء، بسرعة فائقة تقدر بحوالي 340 متر في الثانية⁽²⁾. وفي نهاية القناة السمعية، يوجد غشاء الطبلة الذي هو أداة استقبال لأجهزة معقدة، فيتذبذب على وقع الذبذبة المنقولة إليه، وبعد عمليات غير معروفة تماما، يفهم السامع الأصوات المسموعة⁽³⁾.

فالصوت اللغوي إذاً، هو سلسلة الوحدات الكلامية الجارية على قواعد لغة من اللغات الإنسانية، و المركبة من تقطيعات صغرى، وقد يطلق الصوت مرادفاً للحرف.

تحدث الحروف صامتة وصائتة، بوساطة الهواء الخارج من الرئتين، المارّ عن طريق الوترين الصوتيين إلى جهة الفم، وما يصاحبه من هينات لأعضاء النطق، من انفتاح أو انغلاق أو انطباق أو استطالة أو احتكاك أو غيرها. وهذه الأعضاء، هي التي تشكل الجهاز النطقي للإنسان؛ منها المتحرك ومنها الثابت، وهي: الشفتان، والأسنان، وأصول الثنايا، والحنك وهو سقف الفم، واللسان، والحلق، والحنجرة، والقصبه الهوائية، والتجويف الأنفي⁽⁴⁾.

قال ابن سينا: "وأما حال التموج، من جهة الهيئات التي تستفيدا من المخارج والمحابس في مسلكه، فتفعل الحروف"⁽⁵⁾. وفصل ابن جنّي هذه العملية، بـ "أنّ الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تشنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً؛ وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها..."⁽⁶⁾.

¹ - د. عاطف مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 105.

² - E. Emerit. Cours de phonétique acoustique 21

³ - E. Emerit. Cours de phonétique acoustique 21

⁴ - انظر تفصيل الكلام عليها في علم اللغة بين التراث والمعاصرة، د. عاطف مذكور 108 وما بعدها، ومحاضرات في علم النفس اللغوي د. حنفي ابن عيسى 121 وما بعدها، وغيرها من الكتب في هذا الموضوع.

⁵ - أسباب حدوث الحروف 10.

⁶ - سر صناعة الإعراب 6/1.

وقد ذكر ابن عاشور أن الإبانة تحصل باللسان وبالشفقتين معا، "فلا ينطق اللسان بدون الشفقتين، ولا تنطق الشفتان بدون اللسان"⁽¹⁾، وهذا - طبعا - في غير الأصوات الشفوية والحلقية كما سيأتي قريبا.

وبخصوص الشفقتين، قال الشيخ بأنه "من انفتاحهما وانغلاقهما تتكيف أصوات الحروف التي بها النطق"⁽²⁾. أقول: وهذا عام في جميع الحروف المنطوقة، إذ لا بد أن تكون الشفتان آخذتين بحالة من حالتَي الانفتاح أو الانغلاق عند التصويت، إلا أنهما قد يكونان سببا مباشرا في إصدار الحرف، وقد لا يكونان كذلك، وهو أمر مرجعه إلى تحديد مخرج الحرف، وبيان موضعه من أعضاء النطق.

وأشار ابن عاشور أيضا إلى أثر الحلق والخياشيم في التصويت، فمن أعلاهما يخرج الصوت الأجلس، وهو الصوت الضخم الذي فيه غلظ وبحة⁽³⁾.

كما نبه إلى أثر الأسنان في التصويت ببعض الحروف، فالفعل (تضطرب) في حديث⁽⁴⁾ أبي هريرة رضي الله عنه، يحتمل أن يكون (تضطرم) "بالميم عوض الباء، فوقع اشتباه في لفظ أبي هريرة، إذ لعله حدث به في وقت هرمه وسقوط أسنانه"⁽⁵⁾.

غير أنني لا أرى كبير أثر للأسنان في صوتي الباء والميم الشفويين، خلافا لغيرهما مثل الأصوات الصفيرية - فلا يصح عندي توجيه الشيخ هذا - وسيأتي تعيين أنواع المخارج والصفات لأصوات العربية.

إلا أن الذي يجدر الوقوف عنده أمران، وردا في كلام ابن عاشور على الأصوات:

أولهما عند الكلام على أصل (فم) وهو فوه أو فيه، ثم حذفت الهاء وقلب حرف العلة ألفا فصار (فا)، ثم أبدل بحرف صحيح وهو الميم فصار (فم)، لأنه "لا يكون اسم على

1 - التحرير والتنوير 354/30.

2 - التحرير والتنوير، 354/30.

3 - الصوت المجسد: تفتيحه وتأنيده، مجلة مجمع اللغة العربية 198/8، 199.

4 - رواد البخاري في كتاب الفتن باب تغيير الزمان حتى تعبد الأوثان، عن أبي هريرة (رض) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة. صحيح البخاري 2604/6. وترجمه ابن عاشور بنلفظ (تغير) بياء واحدة، ولعلها نسخة من الصحيح. ورواه مسلم في كتاب التوبة باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة. صحيح مسلم 2230/4.

5 - النظر الفسيح 357.

حرفين أحدهما تنوين⁽¹⁾.

فالتنوين عند الشيخ حرف، وهذا صحيح، لأن الاعتداد في الحرفية هو بالنطق وليس بالرسم، وهو يرسم بحركتين: فتحتين أو ضمتين أو كسرتين، ولكن صوته هو صوت التون، فـ "التنوين هو نون في الحقيقة"⁽²⁾.

وثاني الأمرين إشارته إلى أن المتقدمين يطلقون اسم الألف على الهمزة، وعلى الألف اللينة، وأن الألف اللينة مدة وليست حرفاً⁽³⁾.

أما إطلاق الألف اسماً على الهمزة، فعلمته أن الألف هي صورة الهمزة المحققة، كما أن لفظ كل حرف موجود في أول اسمه، نحو الجيم والهاء وغيرهما، فكذلك اسم الألف أوله الهمزة التي هي مسماه⁽⁴⁾.

وكذلك إطلاق الألف اسماً على الألف اللينة، أي العدة التي في (لا)، فلأن صورتها هي صورة الهمزة المحققة، في نحو أحمد وإبراهيم وأترجة، إلا أنها لا تكون إلا ساكنة⁽⁵⁾.

وأما قوله بأن الألف اللينة مدة وليست حرفاً، فمخالف لما ذكره الخليل وسيبويه وابن جنى⁽⁶⁾ وغيرهم، من تعدادهم حروف العربية تسعة وعشرين، بعدهم الألف حرفاً إلا أنه مصوت، بالإضافة إلى الهمزة وغيرها من الحروف الصامتة والمصوتة.

والصحيح في رأسي، أن الخليل ومن قفى على أثره راعوا في تعدادهم الحروف نطقها، ولذلك فعددها تسعة وعشرون، وكذلك عدد صورها، لأن رسم الهمزة كان قد ظهر حينئذ. وقد عد ابن عاشور نفسه في بعض المواضع حروف العربية تسعة وعشرين أيضاً⁽⁷⁾.

أما رأيه هذا، فمبني على أنه يراعى في ماهية الحرف نطقه وكونه صامتاً، فعدد الحروف على هذا ثمانية وعشرون، ولو اعتد بالأحرف المصوتة لكان العدد أحد وثلاثين حرفاً، لأن الواو والياء يكونان حرفي نين إذا سبقا بفتح فهما صامتان، ويكونان حرفي مد

1- التحرير والتنوير، 253/15.

2- ابن جنى، سر صناعة الإعراب 490/2.

3- شرح ديوان بشار 255/4.

4- ابن جنى، سر صناعة الإعراب 41/1، 42.

5- ابن جنى، سر صناعة الإعراب 42، 43/1.

6- كتاب العين 57/1، والكنز 431/4، وسر صناعة الإعراب 45/1.

7- انظر التحرير والتنوير 213/1.

إذا سبقا بضم وكسرفيصيران مصوتين. ولعل الذي يؤكد هذا، ما أشار إليه من كون الحروف المقطعة في بعض سور القرآن الكريم أربعة عشر، وأنها نصف حروف الهجاء، اللهم إلا أن يكون تعبيره هذا توسعا⁽¹⁾.

وممن عد حروف العربية ثمانية وعشرين، المبرد ت 285هـ، فقد قال: "اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا، منها ثمانية وعشرون لها صور"⁽²⁾، وهذا الرأي مبني على اشتراك الألف اللينة والهمزة في صورة واحدة، وهو الرسم الأقدم.

وعلى كل، فإن جاز إطلاق اسم واحد وهو الألف، على مسميين وهما الألف اللينة والهمزة، لاشتراكهما في الصورة أو غيرها، فهذا لا يعني أنهما شيء واحد.

والذي جرى عليه عرف المحدثين هو عد الصوت حرفا، سواء أكان صامتا أم صائتا، وهو مذهب علماء العربية؛ فقد جعل الخليل من الحروف خمسا وعشرين صحاحا ونها أحياز ومدارج، وأربعا جوبا وهي: الواو، والياء، والألف اللينة، والهمزة، ولا حيز لها ولا مدرج، فهي هوائية ومنسوبة إلى الجوف⁽³⁾.

بعض عيوب النطق:

أشار ابن عاشور إلى بعض العيوب التي تعتري اللسان⁽⁴⁾، وقسمها قسمين:

أحدهما فطري وآخر مكتسب، وجعل الفطري على نوعين أيضا:

1- ما يمكن تجنبه بكثرة الممارسة، ومثل له بالحبسة عند التكلم.

ويعرف بعض المحدثين الحبسة بأنها نسيان مرضي، للإشارات التي يتواصل بها الإنسان مع جنسه، وهي تنقسم إلى أنواع مختلفة⁽⁵⁾. ولعل هذا الذي ذكره الشيخ واحد مسنها، ويمكن أن يصنف ضمن ما يسمى بالحبسة اللفظية، أو الحبسة النحوية في تقسيم الباحث هيد، أو حبسات التعبير في تقسيم غيره⁽⁶⁾.

1 - التحرير والتنوير 206/1.

2 - كتاب المقتضب 328/1.

3 - كتاب العين 57/1.

4 - عند الكلام على شروط الخطباء في كتابه أصول الإنشاء والخطابة 61 و62.

5 - د.حنفي بن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي 301.

6 - د.ابن عيسى، المرجع نفسه، 301 و302.

ويسرى د.حنفسي ابن عيسى أن الحبسة أكثر ما تكون، في أسماء الأعلام ثم في الأسماء النكرة ثم في الصفات ثم في الأفعال، وأن النسيان لا يكون دائما بسبب الحبسة، بل له عوامل انفعالية خاصة بمواقف معينة⁽¹⁾. وهو بهذا يفرق بين الحبسة المرضية الملازمة، وغيبة اللفظ لعارض من العوارض المؤقتة، وهو الذي يدعى عيباً وخصراً⁽²⁾. وإن كان د.الحاج صالح ذكر للحصر مفهومًا مرضياً⁽³⁾.

2 - ما لا يمكن تجنبه، ومثل له ببحّة الصوت وضيق النفس والفهاهة والثغّة ببعض الحروف، وعرفها بأنها قلب الحرف إلى حرف آخر، كقلب الراء غينا⁽⁴⁾، وقلب الشين ثاء، وقال بأنه يتعذر تفاديه⁽⁵⁾.

وهذه الثغّة قد تكون في اللغة الأم، كالتى كانت على لسان واصل بن عطاء الغزّال⁽⁶⁾، والتي نسمعها من بعض أبناء العربية وهي قليلة. وقد تكون في غير اللغة الأم، كما هو مسموع من ألسنة كثير من الناطقين بغير لغتهم عربياً وعجمياً، وهي كثيرة، وقد كانت في لغة عرب الأندلس، الذين كانوا يلبثون في حروف كثيرة من اللاتينية⁽⁷⁾.

وقد ذكر الجاحظ أربعة أحرف تدخلها الثغّة، وهي: القاف والنسين واللام والراء⁽⁸⁾؛ أما الشين التي ذكرها ابن عاشور، فهي عند الجاحظ شيء لا يصوره الخط، لأنه ليس من الحروف المعروفة، وإنما هو مخرج من المخارج، والمخارج لا تحصى ولا يوقف عليها. وكذلك القول في حروف كثيرة من حروف لغات العجم...⁽⁹⁾.

1 - د. ابن عيسى، المرجع نفسه 301 و302.

2 - سوف يأتي الكلام عليهما في المبحث الأول من الفصل الأخير، المطلب الأول تعريف الدلالة ص 335.

3 - مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1) 58، 59، مجلة اللسانيات.

4 - جعله أشهر اللغات في سرفات المتنبي ومشكل معانيه 24هـ 21.

5 - أصول الإنشاء والخطابة 61، 62 وانظر الهامش 1.

6 - كان يثبغ بالراء بتلقها غينا، فتجنب كل لفظ فيه راء، وعوضه بما يرادفه؛ وهو أمر نادر كما قال ابن عاشور. انظر أصول الإنشاء والخطابة 62 هـ 11. وواصل بن عطاء هو المعتزلي المتكلم، كان يخلص كلامه من حرف الراء، حتى يظن أنه غير الثبغ. توفي سنة 131هـ. انظر شذرات الذهب 1/182، 183.

7 - فلاحد العقيان 51 هـ 57.

8 - البيان والتبيين 1/28.

9 - البيان والتبيين 1/28.

والحق أن بعض اللغات يمكن تجنبها، واستقامة لسان الناطق بها، بالتكلف والتتبع شهرا واحدا كما قال الجاحظ⁽¹⁾. خلافا لما قاله الشيخ.

وقد أشار ابن عاشور في موضع⁽²⁾ إلى عيبين لم يظهر لي فيهما مراده، هل يجعلهما من النوع الأول من الفطري مثل الحبسة العممك تجنبها أولا، وهما:

1- الفأفة: وهي انحباس الكلام عن المتكلم في أثناء كلامه، فينطق بفاءات متتابعة من غير اختيار منه.

2- التمتمة والتعته: وهي النطق بتاءات متتابعة في أثناء الانحباس عن الكلام أيضا.

وقد أورد الجاحظ بعض العيوب الخاصة بالناطقين، وذلك التمام والفأفة إذا تتعق في التاء وفي الفاء، والألف إذا أدخل بعض كلامه في بعض، واللجلاج إذا تلجج في كلامه، وكذلك الحبسة وهي ثقل الكلام، وجعلها دون الفأفة والتمتمة، والعقلة وهي تعقل الكلام، والكنة وهي إدخال بعض حروف العجم في حروف العرب، وانجذاب اللسان بالعادة إلى المخرج الأول، والحكمة وهي نقصان آلة المنطق وعجزها، فلا تعرف المعاني إلا بالاستدلال⁽³⁾.

فالتعته تشمل التمتمة والفأفة على عكس ما ذهب إليه الشيخ من جعلها مرادفة للتمتمة.

وجعل د. ابن عيسى التأتأة شاملة لكل ما تقدم من عيوب، مسببة عن اختلال جارحة من جوارح التصويت، أو عمل الأعصاب المحركة، مصحوبة باضطراب حركتي الشهيق والزفير، ومن أعراضها تكرار الحرف، وإضافة صوت دخيل، وفتح الفم مع العجز عن التلفظ أحيانا، وظهور اضطرابات نفسية وفي التفكير، وحركات زائدة في اللسان والشفقتين والوجه. ولكنه أخطأ في تفسير اللفظ بغير ما أورده الجاحظ⁽⁴⁾. كما جعل د. الحاج صالح الفأفة وغيرها من أسماء الحصر الذي هو مرضي⁽⁵⁾.

¹ - البيان والتبيين 30/31/1.

² - شرح ديوان بشار 13/4 ما 3.

³ - البيان والتبيين 31/1 وما بعدها.

⁴ - محاضرات في علم النفس اللغوي 304 وما بعدها.

⁵ - مدخل إلى علم اللسان الحديث (4) أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1) 58 الهامش 2. مجلة اللسانيات.

ثم إن تعثر اللسان لا يرجع إلى العجز العضوي عن التلفظ فقط، بل إلى عدم خطوط الكلمات فسي الذهن عند اللزوم أيضا، فيسد الفراغ بترداد الصوت الذي أخذ فيه أو بالتوقف⁽¹⁾، وهذا الذي دعاه ابن عاشور عينا وحصر⁽²⁾.

وقد أثبت الباحثون أن عيوب الكلام قد ترجع إلى ما يصيب أجهزة الإنسان اللغوية، من اضطراب أو تلف أو تشوه، فتتعطل عن إصدار الكلام أو استقباله، وذلك من الولادة أو في أثناء الحياة، وعلى كل، فهي عيوب عضوية أو نفسية أو بيئية⁽³⁾.

وكشف بعضهم أن التلفيف الجبهي الثالث، في المنطقة اليسرى من المخ (منطقة بروكا وهو اسم مستكشفه)، هو المسؤول عن برمجة الكلام أو النطق، وإصابته تحدث خللا كبيرا فيه، ولكن لا يؤثر على القدرة على الفهم، كما أن الجزء الأخير من المخ (منطقة فرنيكه)، هو المسؤول عن القدرة اللغوية لا الكلام، لأن إصابته لا تؤثر في طلاقة المريض الشفوية، ولكنه يجد صعوبة في العثور على الكلمات المناسبة وفي الكتابة وفي الفهم.

وهذان مظهران للحبسة، وثانيتها أشيع. وعلى كل، فجميع إصابات الحبسة لا تقضي نهائيا على اللغة، بل تسبب اختلالا واضطرابا في التنسيق الداخلي، وفي الأداء اللغوي الخارجي؛ وعلاجها بالكشف عن المهارات اللغوية وتميئتها، لتعويض الخلل الطارئ⁽⁴⁾.

المطلب الثاني- مخارج الأصوات: تعريفها:

المخارج: جمع مخرج، وهو الموضع من جهاز النطق الذي يتسبب فيه حدوث الصوت اللغوي، وتقدم أن ابن سينا سماها (محابس)، وابن جني سماها (مقاطع)، في تفصيلهما لعملية التصويت ونشوء الحروف.

1 - ابن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي 306.

2 - شرح ديوان بشار 211/4 ها 3، وكذا 17/2 ها 4.

3 - د. عاطف مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 90.

4 - فردينان دي سوسير، دروس في الأسمية العامة 30، ودحنفي بن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي 299

وما بعدها، ود. عاطف مذكور، علم اللغة 91 . 92.

ذهب الفراء وابن دريد وقطرب والجرمي وابن كيسان إلى أنها أربعة عشر⁽¹⁾.
وذهب سيبويه⁽²⁾ وابن السراج⁽³⁾ وابن جنبي⁽⁴⁾ وابن عصفور⁽⁵⁾، وغيرهم من النحاة
والقراء، إلى أنها ستة عشر. والصحيح الذي عنيه المحققون، وإمامهم الخليل، وذهب إليه
كثير من القراء، أن عدد المخارج سبعة عشر⁽⁶⁾.

ومنشأ هذا الاختلاف راجع إلى اعتداد بعض الحروف من مخرج واحد، أو من
مخارج متباينة؛ وكذلك هو راجع إلى اختلافهم في تحديد هذه المخارج من جهاز النطق،
فالذي يعده مخرجا واحدا، قد يعده آخر مخرجين مثلا. وليست هذه الاختلافات بمؤثرة في
جوهر الموضوع، بل هو اختلاف في الاصطلاح فقط، ولا مشاحة فيه.

والجدير بالملاحظة، أن الاختلاف لم يكن فيما بين القدماء فقط، بل هو واقع فيما
بينهم وبين المحدثين أيضا. فبعض هؤلاء يجعلها ستة، وبعضهم يجعلها تسعة⁽⁷⁾، وآخرون
يجعلون لسغات العالم عشرة مخارج⁽⁸⁾. ومبني هذا على تباين أنظار الباحثين
واصطلاحاتهم. ولكن ما لا يحمد للباحثين في العربية، استبدالهم بمصطلحات القدماء،
أخرى تفضي إلى اللبس وكثرة الألقاب واختلاطها، وهو مما يشتت ذهن الدارس.

رأي الشيخ ابن عاشور:

فيما يلي بيان المخارج التي عرض لها ابن عاشور، مقارنة بما ذكره غيره:

1- قال الشيخ بأن الهمز حرف ثقيل لكونه من الحلق⁽⁹⁾، وهو "شبيه بحروف
العلة، فالنطق به غير تام التمكّن على اللسان"⁽¹⁰⁾. والعين والهاء متقاربا المخرج، وهما
من حروف الحلق، العين من وسط الحلق، والهاء من أقصاه، والحاء والهاء متقاربا

1 - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 1/198، 199.

2 - الكتاب 4/433.

3 - الأصول في النحو 3/400.

4 - سر صناعة الإعراب 1/46.

5 - المنع في التصريف 2/668.

6 - النشر في القراءات العشر 1/198.

7 - د. حسن ظانفا، كلام العرب 16 وما بعدها.

8 - د. عاطف مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 114، 115.

9 - التحرير والتنوير 16/38.

10 - التحرير والتنوير 2/26.

المخرج، الحاء من وسط الحلق، والهاء تقدم أنه من أقصاه⁽¹⁾. وتكون العين حلقياً، فإن البدء به أتعب للحلق من وقوعه وسطاً⁽²⁾.

هذا ما درج عليه علماء العربية، فقد ذكروا لمخرج الحلق ثلاثة مواضع: الهمزة والهاء من أقصاه، والعين والحاء من وسطه، والقين والحاء من أدناه، وجعل سيبويه الألف أيضاً من أقصاه⁽³⁾، وكذا ابن السراج⁽⁴⁾ وابن جنى⁽⁵⁾ وابن عصفور⁽⁶⁾، والصحيح ما ذهب إليه الخليل من أن مخرج الألف هو الجوف⁽⁷⁾، مثل الواو المدية المسبوقة بضم نحو شروق، والياء المدية المسبوقة بكسر نحو فيل.

أما الهمزة، فقليل بأن موضعها أقصى من موضع الهاء⁽⁸⁾، ولهذا قال ابن عاشور بأنه شبيه بحروف العلة. وحروف العلة جوفية موضعها مما وراء أقصى الحلق، ولا أثر للسان في النطق بها.

2- وقال الشيخ بأن الشين والجيم متحدا المخرج⁽⁹⁾. والجيم والشين والضاد هي الأحرف الشجرية، وأنّ النون تخفى معهن⁽¹⁰⁾.

المعروف أنّ الأحرف الشجرية هي: الجيم والشين والياء اللينة (الساكنة المسبوقة بفتح)، وهي تخرج "من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى"⁽¹¹⁾.

أما القول بأنّ الضاد شجرية، فهو رأي الخليل - رحمه الله تعالى -، فقد عدّ الضاد مع الجيم والشين، وجعلهنّ من حيّز واحد⁽¹²⁾. وقال ابن الجزري: هي عنده "من مخرج

1 - التحرير والتنوير 46/23.

2 - التحرير والتنوير 507/1.

3 - الكتاب 433/4.

4 - الأصول في النحو 400/3.

5 - سر صناعة الإعراب 46/1.

6 - الممتع في التصريف 668/2.

7 - ابن الجزري، للنشر 198/1 ، 199.

8 - للنشر 199/1.

9 - شرح ديوان بشار 103/4 الهامش تابع لها 3 في ص 102.

10 - التحرير والتنوير 133/17.

11 - الكتاب 433/4، وانظر الأصول في النحو 400/3، وسر صناعة الإعراب 47/1، والممتع في التصريف 669/2.

والنشر 200/1.

12 - كتاب العين 58/1.

الثلاثة قبلها، والشجرة عنده مفرج الفم أي مفتحه، وقال غير الخليل: وهو مجمع اللحيين عند العنقفة، فلذلك لم تكن الضاد منه⁽¹⁾.

وهذا الكلام يوهم أن الخليل يثبت لشجر الفم أربعة أحرف، والصحيح أنها عنده ثلاثة كما ذكرت، وقد وافقه ابن عاشور في هذا.

3- وقال الشيخ بأن الضاد الساقطة تخرج من حافة اللسان، مما يلي الأضراس⁽²⁾.

يعني بالساقطة غير المشالة؛ ولقد حدد سيبويه مخرجها بأوضح من هذا فقال: "ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، مخرج الضاد"⁽³⁾. وزاد ابن جني: "إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر"⁽⁴⁾.

وجعل سيبويه مثل هذا الكلام الذي ذكره ابن جني، وصفا للضاد الضعيفة، وهي حرف رديء غير مستحسن⁽⁵⁾. وأورد ابن الجزري أن إخراجها من الجانب الأيسر هو عند الأكثر، وأما كونها من الجانب الأيمن، فهو عند الأقل⁽⁶⁾، وظاهر كلامه أن للضاد مخرجين عند الخليل، ذلك الذي قدمه عنه حيث يجعلها شجرية، وهذا الذي مر في نص سيبويه⁽⁷⁾.

4- وقال الشيخ بأن الظاء المشالة تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا⁽⁸⁾.

وهذا كلام مشكل وغير محرز، إذ يحتمل أن أصول الثنايا هي جذورها ومغارزها، وهو مخرج الأحرف النطعية كما سيأتي، والحال أنها أطرافها. وأدق من عبارة ابن عاشور، قول ابن الجزري في بيان مخرج الظاء: "من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ويقال لها⁽⁹⁾ اللثوية نسبة إلى اللثة، وهو اللحم المركب فيه الأسنان"⁽¹⁰⁾.

1 - النشر 200/1.

2 - التحرير والتوير 161/30.

3 - الكتاب 433/4.

4 - سر صناعة الإعراب 47/1.

5 - الكتاب 432/4.

6 - النشر 200/1.

7 - ابن الجزري، النشر 200/1.

8 - التحرير والتوير 161/30.

9 - يريد الظاء والذال والطاء.

10 - النشر 201/1، وانظر الكتاب 433/4، والأصول في النحو 401/3، وسر صناعة الإعراب 47/1، والممتع في التصريف 670/2، فعباراتهم غير محررة.

5- وقال الشيخ بأن "حرف الفاء لكونه يخرج من بطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا، أشبه حرف اللين، فلا يتمكن عليه سكون الوقف"⁽¹⁾.

هذا التحديد هو الذي تناقله العلماء، كسيبويه الذي قال: "من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء"⁽²⁾.

وأما كونه يشبه حرف اللين، فإن حرفي اللين هما: الياء الساكنة المتحرك ما قبلها نحو: صَيْف، وهي شجرية كما تقدم، والحرف الآخر هو: الواو الساكنة المتحرك ما قبلها نحو: خَوْف، وهذه شفوية مثل: الفاء والباء والميم المنقبة كلها بالأحرف الشفوية⁽³⁾. إلا أن سكون الوقف يتبين ويتمكن في الباء والميم عن طريق ضمّ الشفتين ضمّاً، خلافاً للفاء والواو، حيث لا يتمكن فيهما السكون تمكناً، لانسحاب النفس من بين الشفتين عند النطق بهما ساكنين، فلهذا لحق الفاء بحرف اللين في هذه الحال، كما نصّ عليه ابن عاشور.

6- وقال الشيخ بأن الميم والواو شفويتان⁽⁴⁾.

يريد الواو غير المدية، وذلك أن تكون متحركة نحو (وقى) أو أن تكون لينة، فهذه هي الشفوية كما تقدمت قبل قليل مع نظائرها، قال سيبويه: "ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو"⁽⁵⁾. إلا أن الشفتين تنطبقان في الميم والباء، وتستديران في الواو. وألحق ابن الجزري⁽⁶⁾ الفاء بهنّ - وإن لم يضمهما إلهنّ سيبويه - لأنّ للشفة الدنيا دخلا في النطق بها، مع أطراف الثنايا العليا كما مضى آنفاً.

ومما ذكره ابن عاشور مما يتعلق بالمخارج، من دون تعيين الموضع، قوله بأن:

7- التاء قريبة المخرج من الدال⁽⁷⁾ ومن الطاء⁽⁸⁾.

¹ - التحرير والتنوير 26/2.

² - الكتاب 433/4.

³ - النشر 201/1.

⁴ - التحرير والتنوير 253/15.

⁵ - الكتاب 433/4.

⁶ - راجع النشر 201/1.

⁷ - التحرير والتنوير 16/6 و163/11 و283/12 و294/29.

⁸ - التحرير والتنوير 136/5 و275/10 و15/16 و280/19، وكذا كشف المغطى 380.

قال بمثل هذا د.صباحي الصالح⁽¹⁾. وإني لأستغرب هذا المنحى، إذ مخرج الثلاثة أحرف واحد، وهو النطق الذي تنسب إليه، فكلها يخرج من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا⁽²⁾، وإنما تختلف في الصفات كما سيأتي.

8- التاء قريبة المخرج من التاء⁽³⁾، ومن الذال⁽⁴⁾، ومن الظاء⁽⁵⁾.

هذا صحيح، لأن التاء نطعية كما سبق قبل قليل، وتليها مباشرة الأحرف الأخرى: التاء والذال والظاء، فهي لثوية كما سبق في الموضع الرابع، ولا بد من التنبه إلى أنه لا عمل للثة في هذه، وإنما نسبت إليها لقربها منها فقط⁽⁶⁾.

9- التاء قريبة المخرج من السين⁽⁷⁾ ومن الزاي⁽⁸⁾ ومن الصاد⁽⁹⁾.

هذا غير صحيح عندي، فالتاء نطعية، والسين مع الزاي والصاد أسلية، فتلاقتها تخرج "مما بين طرف اللسان وقويق الثنايا"⁽¹⁰⁾، أي السفلى؛ والموضعان متباعدان كما هو بين. إذ بعد المخرجين في رأيي يكون بانفصالهما بمخرج ثالث، وهو هنا مخرج الأحرف اللثوية، وهو موضع وسط بين الأحرف النطعية المتقدمة، والأحرف الأسلية المتأخرة.

10- التاء قريبة المخرج من الشين⁽¹¹⁾.

هذا القول أكثر غرابة من غيره، إذ هيهات ما بين التاء النطعية والشين الشجرية، وقد سبق لي في الموضع الثاني بيان معنى شجر الفم، الذي هو وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى، فيتحصّل أنّ مخرجي التاء والشين متباعدان، للفصل بينهما بعدة مخارج، خاصة مخارج النون والراء واللام.

1 - دراسات في فقه اللغة 279.

2 - الكتاب 4/433.

3 - التحرير والتنوير 10/197، وشرح ديوان بشرار 3/228 ها2.

4 - التحرير والتنوير 8-2/18، 10/292، 20/16، وكذا شرح ديوان النابغة الذبياني 71هـ1.

5 - التحرير والتنوير 28/10 و358.

6 - انظر د.صباحي الصالح، دراسات في فقه اللغة 279.

7 - التحرير والتنوير 4/217.

8 - نفسه 29/256.

9 - نفسه 21/115، 23/34، 27/395.

10 - الكتاب 4/433.

11 - التحرير والتنوير 26/333.

11- الضاد والظاء متقاربا المخرج⁽¹⁾.

سبق في الموضوعين الثاني والثالث بيان مخرج الضاد، وفي الموضوع الرابع بيان مخرج الظاء، والذي يترجح لديّ هو تقاربهما كما قال الشيخ بالنظر إلى اللسان، بين حافته وطرفه، وإن اختلف موضع العضو الآخر المشارك في التطق، بين الأضراس في الضاد، وأطراف الثنايا العليا في الظاء. ولعلّ ما يؤكد هذا التقارباً إبدال الضاد ظاء، نحو: فاض بمعنى مات وفاظ أيضاً⁽²⁾، وعضّ بمعناه الحقيقيّ وعظّ الذهر مجازاً⁽³⁾، وبهضه الأمر وبهظه أي ثقل عليه⁽⁴⁾، وحضض وحظظ وحضظ اسم صمغ هو الخولان⁽⁵⁾.

12- اللام قريبة المخرج من الراء⁽⁶⁾.

وهو كذلك، فإن مخرج اللام "من حافة اللسان من أدناها، إلى منتهى طرف اللسان، مما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فوق الضاحك والنايب والرباعية والثنية"⁽⁷⁾. وأما مخرج الراء، فهو "من مخرج النون (يريد ابن جني: من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا)، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام"⁽⁸⁾.

وتسمى الأحرف الثلاثة: اللام والراء والنون، "الذلقية: نسبة إلى موضع مخرجها، وهو طرف اللسان، إذ طرف كل شيء ذلقه"⁽⁹⁾.

13- مخرج الطاء بعيد من مخرج السين⁽¹⁰⁾.

وإني أصحّ قول ابن عاشور هذا، إذ مخرجا الحرفين متباعداً؛ فقد تقدم في الموضوع السابع أنّ الطاء نطعية، كما أوردت في الموضوع التاسع أنّ السين أسلية؛ ويفصل بينهما مخرج الأحرف اللثوية المذكور في الموضوع الرابع. وكلام الشيخ هنا ينقض ما

1 - التحرير والتنوير 410/30.

2 - فقه اللغة وأسرار العربية (فصل في الإبدال) 247.

3 - ذكره ابن عاشور في التحرير والتنوير 234/24، ولم أقف على من قال به أيضاً.

4 - الفيروز أبادي، القاموس المحيط (بهضني) 325/2، و(بهظه) 393/2.

5 - التحرير والتنوير 161/30.

6 - التحرير والتنوير 199/30.

7 - سر صناعة الإعراب 47/1، وقد ورد هذا الوصف مخرجا للنون في كتاب سيبويه 433/2، والصحيح أنه مخرج اللام، وسقط مخرج النون، فلم يرد له ذكر، فلعل المحقق أو الناشر سها عنه.

8 - سر صناعة الإعراب 47/1.

9 - النشر 200/1.

10 - التحرير والتنوير 483/2.

توهمه في الموضوع التاسع الذي سبق، إذ لا فرق بين حرفي الطاء والتاء إلا في بعض الصفات.

المطلب الثالث- صفات الأصوات:

تعريفها:

صفة الحرف هي الكيفية العارضة له عند النطق به⁽¹⁾. وسمى ابن السراج الصفات

أصنافا⁽²⁾، وسمّاها ابن جنّي أجناسا⁽³⁾. وفائدتها تمييز الحروف المشتركة مخرجا.

وقد اختلف العلماء في مقدار ما أثبتوه من الصفات. فبينما يقتصر بعضهم على إثبات إحدى عشرة صفة، يوصلها آخرون إلى أربع وأربعين صفة⁽⁴⁾. ولا تكاد تخرج دراسات المحدثين عما ذكره علماء العربية، اللهم إلا في بعض التفصيلات الراجعة إلى تقسيم الصفات، أو المصطلحات المستحدثة، والتي هي غالبا من المترجمات عن اللغات الأجنبية، كتسميتهم الشديدة بالانفجارية، والرخوة بالاحتكاكية⁽⁵⁾.

رأي الشيخ ابن عاشور:

سرد ابن عاشور ألقاب بعض الصفات، وهي ألقاب قديمة، وذلك: الجهر والهمس والشدة والرخاوة والاستعلاء، والاستفال والانفتاح والاطباق والإصمات والانزلاق⁽⁶⁾. أما الحروف التي عين صفاتها، فهي:

1- الجيم والباء شديدان⁽⁷⁾.

عرف سيبويه الحرف الشديد، بأنه الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة والقفاف والكاف والجيم والطاء والتاء والذال والباء، وذلك أنك لو قلت ألخج ثم مددت صوتك لم يجر ذلك⁽⁸⁾.

1 - إبراهيم المارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع 215.

2 - الأصول في النحو 401/3.

3 - سر صناعة الإعراب 60/1.

4 - نظر إبراهيم المارغني، النجوم الطوالع 216.

5 - انظر د. عاتق مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 117 وما بعدها. و د. حسن ظان، كلام العرب من قضايا اللغة العربية 7 وما بعدها.

6 - التحرير والتنوير 47/29.

7 - التحرير والتنوير 598/30.

8 - الكتاب 434/4.

ويصف المحدثون الصوت الشديد، بكونه مسبباً عن انغلاق تام لمجرى الهواء، المندفع من الرئتين في مخرج من المخارج، ثم بانفتاح مجرى الهواء فجأة، يحدث ذلك الصوت الذي يشكل الحرف، ولذا تسمى الأصوات الشديدة، الأصوات الانفجارية والانسدادية والوقفية⁽¹⁾.

2- لا يتميز الجيم عن الشين إلا بالصفة، فصفة الجيم القلقة، وصفة الشين التفشي ولذلك يقولون: لولا القلقة لصارت الجيم شينا⁽²⁾.

تقدم في الكلام على المخارج أن الجيم والشين شجريان، فهما متحدتا المخرج، ولهذا لا يتمايزان إلا بالصفة، فالقلقة أحرفها القاف والجيم والطاء والذال والياء، وهي أحرف "مشربة ضُغِطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صوت، ونبا اللسان عن موضعه"⁽³⁾.

والتفشي في الشين، "لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء، وأضاف بعضهم إليها القاء والضاد، وبعض: الراء والصاد والسين والياء والثاء والميم"⁽⁴⁾؛ فلفظ (الاجتماع) مثلاً، لو لم تقلل جيمه لا نقلبت شينا. فيقال: الاشتماع.

ولا يفترق الجيم عن الشين بالقلقة فقط، بل أيضاً بالجهر وبالشدة. كما لا تتميز الشين عن الجيم بالتفشي فقط، بل أيضاً بالهمس وبالرخاوة. وهما يتحدان في صفات الإصمات والاستفال والانفتاح.

3- الراء صفته بين الشدة والرخوة⁽⁵⁾.

قدمت الكلام على صفة الشدة. أما الرخوة فهي ضد الشديدة، وهي وصف لـ الذي يجري فيه الصوت، ألا ترى أنك تقول: المَس، والرَّش، والشَّح، ونحو ذلك فتتمد الصوت

1 - د. عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 118.

2 - شرح ديوان بشار 103/4 الهامش تابع لها 3ص 102؛ ولم ألق بعد طول بحث على هذا النص في كتب القراءات التي بين يدي، وإن كان معناه موجوداً فيها.

3 - سيبويه، الكتاب 174/4.

4 - ابن الجزري، النشر في القراءات 205/1.

5 - التحرير والتنوير 598/30.

جاريا مع السين، والشين، والحاء⁽¹⁾. وذكر سيبويه الحروف الرخوة، وهي: الهاء والحاء والغين والحاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والطاء والثاء والذال والفاء⁽²⁾.

والرخوة عند المحدثين، هي الأصوات الاحتكاكية التي لا ينغلق عندها مجرى الهواء، وإنما يضيق محدثا احتكاك الهواء بجائبيه، فيسمع له صفير أثناء مروره بالمخرج، وعلى قدر نسبة الصفير تكون الرخاوة.

وهناك صنف ثالث، هو الأحرف المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وهو الذي لا يجري الصوت في موضعه عند الوقف، ولكن يعرض له أعراض توجب خروج الصوت باتصاله بغير مواضعها⁽³⁾، أي الأحرف المتوسطة. ومعنى هذا أن عضوي النطق في هذه الأحرف يلتقيان، ولكن الهواء يجد طريقا له فيتسرب إلى الخارج، من دون أن يحدث احتكاكا أو صفيرا⁽⁴⁾.

والأحرف المتوسطة ثمانية، مجموعة في قولهم: لم يروعا⁽⁵⁾. وجعلها ابن الجزري خمسة بإسقاط أحرف المد الثلاثة⁽⁶⁾. وهي عند المحدثين أربعة: اللام والنون والميم والراء⁽⁷⁾. وعلى كل، فالراء متوسطة لدى الجميع، وهو الحرف الذي نصّ عليه ابن عاشور. قال سيبويه: "ومنها المكرر، وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه وهو الراء"⁽⁸⁾.

4- التاء والسين متحدان الصفة وهي الهمس⁽⁹⁾.

الهمس ضد الجهر، وهو صفة الحرف الذي أضعف الاعتماد في موضعه، حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقلر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت

1 - ابن جنّي، سر صناعة الإعراب 61/1.

2 - سيبويه، الكتاب 435/4.

3 - ابن عصفور، الممتع في التصريف 673/2.

4 - انظر ديمدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 119، 120.

5 - ابن جنّي، سر صناعة الإعراب 61/1.

6 - ابن الجزري، النشر 202/1.

7 - د. عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 120.

8 - سيبويه، الكتاب 435/4.

9 - التحرير والتنوير 217/4.

بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها، وإن شئت أخفيت⁽¹⁾. وحروف الهمس عشرة هي: الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والثاء والفاء⁽²⁾.

وتفسير الهمس عند المحدثين، هو أن يمرّ الهواء المنبعث من الرنتين على الوترين الصوتيين، وهما في حالة انفراج وتباعد، من دون أن يحدث فيهما اهتزازا أو تذبذبا عند النطق بحرف من الحروف⁽³⁾، ويزيدون في حروفه الطاء والقاف⁽⁴⁾؛ وهما مجهوران عند علمائنا، والذي اعتقده، أن هذا ليس راجعا إلى سوء تقديرهم لصفة الحرفين، وعدم ضبطهم لهما، وإنما مرجعه إلى التطور الصوتي الذي حدث في هذين الحرفين؛ وهو الأمر الواقع خاصة مع المؤثرات الأجنبية، وتقدم العهد.

إذا تسبين هذا، فإن الجهر صفة للحرف الذي أشيع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت⁽⁵⁾.

والجهر عند المحدثين، يحدث بتذبذب الوترين الصوتيين في حالة تقاربهما، عند مرور الهواء الصادر من الرنتين للنطق بالحرف، ويمكن أن يسمع رنين الذبذبات، إذا سد المتكلم أنفيه، كما أنه يحس باهتزازات الوترين الصوتيين، إذا لمس تفاحة آدم (ص)⁽⁶⁾. وعدد الحروف المجهورة عند المحدثين خمسة عشر فقط⁽⁷⁾، أي بإسقاط الهمزة والألف والطاء والقاف التي هي مجهورة عند سيبويه وغيره⁽⁸⁾.

فأمّا الطاء والقاف، فقد مرّ أنّهم يجعلونهما مهموسين، وأمّا الألف فأنّها مجهورة لديهم أيضا، ولم يضمّوها إلى الصوائت المجهورة، لأنهم يعدّون الصوائت كلّها من المجهورات⁽⁹⁾، والألف صائت طويل. وأمّا الهمزة المحقّقة، فليست في نظرهم بالمجهورة، ولا هي بالمهموسة، بل هي شديدة، ووصفوا نطقها بأنه يتمّ عن طريق انطباق فتحة المزمار انطباقا تامّا، يمنع مرور الهواء، ثم بالفتاحها فجأة، يحدث عنه صوت انفجاريّ،

1 - سيبويه، الكتاب 4/434.

2 - المرجع والصفحة نفسها.

3 - انظر. مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 117.

4 - المرجع والصفحة نفسها.

5 - سيبويه، الكتاب 4/434.

6 - انظر. مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 117.

7 - مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 117.

8 - انظر الكتاب 4/434، وابن السراج، الأصول في النحو 3/401، وابن جنّي، سر صناعة الإعراب 1/60.

9 - مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 117.

بسبب اندفاع الهواء، وهو صوت الهمزة⁽¹⁾. وهذا في نظري مطابق لوصف الجهر الذي تقدم قبل قليل عن سيوييه، فهو يتمّ عنده بإشباع الاعتماد، أي الضغظ على مخرجه، بحيث لا يجري معه نفس، ولا يُسمع له صوت إلا فجأة، وهو حال الهمزة المحققة.

5- التاء شبيهة بحروف الإطباق⁽²⁾.

الإطباق من أوصاف الأحرف يقابل الافتتاح؛ وقد ذكر حروفهما سيوييه، فالمطبقة هي: الصاد والضاد والطاء والظاء، وكلّ ما سواها منفتح، "لأنك لا تطبق لشيء منهنّ لسانك ترفعه إلى الحنك الأعلى، وهذه الحروف الأربعة، إذا وضعت لسانك في مواضعهن، انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه⁽³⁾ إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك، فأنصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف، وأما الدال والزاي ونحوهما، فإتما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن، فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحصر الصوت. ولولا الإطباق، لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها"⁽⁴⁾.

ويبين المحدثون الإطباق بأنه ارتفاع طرف اللسان وأقصاه إلى الطبق، يصحبه تقلص بالحنق وأقصى الفم، وأحرفه هي الأربعة المذكورة⁽⁵⁾.

والحقيقة أن التاء لا تختص بشبهها بأحرف الإطباق، فكل حروف العربية يشبه بعضها بعضاً في بعض المخارج، أو في بعض الصفات. والذي بين التاء وأحرف الإطباق هو مايلي:

أ- في المخارج:

التاء نطعية و الطاء أيضا نطعية، أمّا الصاد فأسلية والظاء لثوية والضاد حافية أو شجرية.

¹ - د. مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 117 و118.

² - التحرير والتنوير 8-1/59.

³ - يريد ترفع ظهره

⁴ - الغناب 4/436.

⁵ - د. مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 120.

ب- في الصفات:

التاء مع أحرف الإطباق كلها مصمت ، وهذه هي الصفة المشتركة بين الجميع لا غير.
التاء منفتحة وغيرها مطبق .

التاء مستقلة وأحرف الإطباق مستعلية.

التاء والصاد مهموسان والصاد والطاء والظاء مجهورة.

التاء والطاء شديدان والصاد والظاء رخوة.

واختصت الصاد بالصفير، كما اختصت الصاد بالاستطالة، والطاء بالقلقلة.

ملاحظة: أشار الشيخ ابن عاشور إلى بعض الأحرف الأعجمية، وهي:

1. السباء: قال بأن مخرجها في لغة كثير من الأعجم يكون بين الباء والفاء⁽¹⁾. وفي

موضع آخر حدد هذا المخرج للباء الفارسية، قال: "فكثيرا ما تعرب بالفاء وبالباء"⁽²⁾.

2. الجيم: الفارسية متفشية قريبة من الشين⁽³⁾.

3. الكاف: في الفارسية معقودة⁽⁴⁾، وأشار في موضع آخر إلى الكاف الفارسية، وقال

هي تنطق بين الكاف والقاف⁽⁵⁾، وهذه في رأبي هي نفسها الكاف المعقودة، ولكنه قال في

النطق بلفظ (فلسطين)⁽⁶⁾ بأنه بالجيم الفارسية المعقدة، و قال بأنها بين الجيم والكاف⁽⁷⁾، و

هذا خطأ في نظري، الصواب أنها بين القاف و الكاف كما تقدم قيل قليل.

4. الفاء: في كلمة فولكانو الإيطالية بمعنى البركان، قال: "تنطق بين مخرج الفاء

ومخرج القاف"⁽⁸⁾. وهذا غير صحيح، إذا أراد الحرف (v)، فمخرجه هو مخرج الفاء، إلا

أن فيه جهرا، عكس الهمس الذي في الفاء، أما مخرج القاف فبعيد جدا، لأنه لهوي.

1 - شرح ديوان بشار 4 / 232 الهامش تابع لها 2 في 231.

2 - التحرير والتنوير 9 / 329.

3 - حاشية التوضيح والتصحيح 1 / 137.

4 - في الكلام على لفظ (زنجبيل) شرح ديوان بشار 2 / 83 ها 6.

5 - في الكلام على العلم (ماكولا)، الواضح في مشكلات شعر العتبي 22 ها 1.

6 - اسم كتاب للسعدي، ومعناه جنة الورد.

7 - شرح ديوان بشار 1 / 14 ها 1.

8 - فلاد العقيان 53 ها 63.

المطلب الثاني

المطلب الأول

المعنى في الحقة والنقل

المطلب الأول: القلب والارتباط

المسألة الأولى: القلب والغنى

المسألة الثانية: الارتباط والغنى

المسألة الثالثة: الارتباط والإعلاء العرفية

المطلب الثاني: الارتباط

المطلب الثالث: الإتيان والمزاوجة

المطلب الرابع: الحذف والإشباع

المسألة الأولى: الحذف

المسألة الثانية: الإتيان

تمهيد في الخفة والثقل:

من علل العربية المستمرة في كتابات علمائها، علنا الخفة والثقل. فهم دائما يحتجون لظواهرها، وخاصة ماتعلق منها بالأبنية وطرق صوغها وأشكال ضبطها، بهاتين العلتين. بل إن العرب أنفسهم الناطقين بهذه اللغة، يحتجون لبعض استعمالاتهم "بثقل الحال أو خفتها على النفس"⁽¹⁾. وقد قال سيبويه: "اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض..."⁽²⁾.

ولهذا السبب، وجدت في العربية أوزان مستعملة، وأخرى مهملة، قال ابن جني: "أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة، فأكثره متروك للاستئفال، وبقيته ملحقة به، ومفقاة على إثره"⁽³⁾.

وأمر الاستخفاف والاستئفال ليس مبنيا على التخمين، أو قائما على الاستنباط، بل إنه موكول إلى حالسة الاستعمال، وطريقة النطق. فهو أمر له علاقة بأعضاء النطق، ووظائفها المتنوعة الهيئات في إصدار الأصوات اللغوية وتركيبها، وهو ما عير عنه ابن جني بالحسن، ومثل له بثقل الياء الساكنة بعد الضمة، وكذا الواو الساكنة بعد الكسرة، فهو "أمر يدعو الحسن إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه"⁽⁴⁾.

ومما يستلفت النظر، مما يدل على حكمة العرب في كلامها، ما أورده ابن جني في (باب في العدول عن التثقل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف)، حيث ذكر "أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه، ليختلف اللفظان، فيخفا على اللسان"⁽⁵⁾.

وسار ابن عاشور أيضا على هذا السنن، في تعليل كثير من الظواهر الصوتية بعنتي الخفة والثقل في النطق. فنكر أن "العرب يميلون إلى التخفيف"⁽⁶⁾، بل إنه يجعله مبنيا لغتهم⁽⁷⁾؛ ولذا لم ترد بعض الأوزان في كلامهم لثقلها، مثل (الحبك) بكسر أوله وضم ثانيه،

¹ - ابن جني، الخصائص 48/1.

² - الكتاب 20/1.

³ - ابن جني، الخصائص 54/1.

⁴ - نفسه 49/1.

⁵ - نفسه 18/3.

⁶ - التحرير والتنوير 368/15.

⁷ - التحرير والتنوير 148/1.

فهو مهمل في لغة العرب كلهم، لشدة ثقل الانتقال من كسر إلى ضم، مما سلمت منه اللغة العربية⁽¹⁾.

وقد تختلف تصاريف المادة الواحدة ثقلاً وخفة، فالنأي مصدرًا أثقل، ولذا ورد في القرآن الكريم مرادفه وهو البعد، خلافاً لفعله، فقد قال تعالى: "أَعْرَضَ وَتَأَى بِجَانِبِهِ" (الإسراء 83 وفصلت 51). كما أن المصدر (الرجع) أخف من (الخور)، بخلاف مضارعه (يحور) فهو أخف من (يرجع)، قال تعالى: "إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ" (الطارق 8)، وقال تعالى "إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ" (الانشقاق 14)⁽²⁾؛ ولتثنية بعض الألفاظ ثقل يعدل بسببه إلى تثنية مرادفها⁽³⁾، كما قد يؤثر المفرد. أما الوقف فإن الكلمات المشتمة على حرف مد أكثر ملاءمة له من غيرها؛ فالوقف على (يحور) مثلاً أحسن منه على (يرجع)، لنقله عند تسكين العين، ولذا اختير الأول في قوله تعالى: "إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ" (الانشقاق 14)⁽⁴⁾.

ومما يشبه أن يكون مبادئ كناية في هذا الشأن، مما نبه عليه:

1- وقوع الهمزة لاما أكثر وأخف من وقوعها عينا⁽⁵⁾.

2- ثقل السكت والوقف على الهمز، ولهذا فهو يحذف⁽⁶⁾.

3- ثقل الابتداء بالساكن⁽⁷⁾.

4- جواز تحريك الوسط الساكن وهو كثير⁽⁸⁾.

5- الفتحة أخف الحركات⁽⁹⁾.

6- استئفال صيغة التثنية⁽¹⁰⁾.

1 - التحرير والتنوير 341/26.

2 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 265/4.

3 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 265/4.

4 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 265/4.

5 - التحرير والتنوير 39/3.

6 - نفسه 80/11.

7 - نفسه 148/1.

8 - شرح ديوان النابغة الذبياتي 123ها1.

9 - التحرير والتنوير 434/2.

10 - شرح ديوان النابغة الذبياتي 182ها1.

7- ثقل اجتماع الجمع مع التانيث⁽¹⁾.

ومما أورده من الأمثلة المفردة، وهي كثيرة جداً:

1- تخفيف الهمزة لثقلها، نحو سال في سأل⁽²⁾.

2- ثقل الانتقال من الضم إلى الياء، فيخفف بإبدال الضم كسراً نحو الغيوب⁽³⁾.

3- ثقل الهمز بعد سكون، فيخفف بنقل حركته إلى الساكن، نحو قرآن في قرآن⁽⁴⁾.

4- إلحاق الهاء بوزني (فعل وفعل)، كحجارة وحمولة طلباً للتخفيف عند الوقف،

لتجنب التقاء الساكنين⁽⁵⁾.

5- قصر الممدود تخفيفاً، نحو آباء في آباءة وهي القصبية⁽⁶⁾. وقولهم شكاة في

شكاية ووصاة في وصاية وأداة في أذاية للتخفيف وإنما اختصر فيما لا مه واو أو ياء⁽⁷⁾.

6- التسكين بحذف الحركة لقصد التخفيف نحو قراءة (وهو)⁽⁸⁾.

7- ثقل اجتماع حروف معينة، نحو تلاقي القاف والطاء والتاء في (سقطت)⁽⁹⁾.

8- كسر السين لإماتة سكون الياء في عسيتم للتخفيف⁽¹⁰⁾.

9- استحي مخفف استحيي، لثقل الكسرة على الياء في مضارعه، فطردوا التخفيف

في تصاريفه⁽¹¹⁾.

¹ - التحرير والتنوير 357/1.

² - التحرير والتنوير 154/29، وانظر المصدر نفسه (بيس) و (ذيب) 153/9، وتحقيقات وأنظار (الموعظ) 78، وشرح ديوان بشار (أسات) 31/2ها.

³ - التحرير والتنوير 100/7، وقد وردت في سورة المائدة 109، وانظر المصدر نفسه (بيوت) و (عيون) 199/2.

⁴ - التحرير والتنوير 174/2.

⁵ - التحرير والتنوير 344/1.

⁶ - شرح ديوان بشار 102/2ها 4.

⁷ - شرح ديوان بشار 38/2ها 6.

⁸ - التحرير والتنوير 387/1، وهي في سورة البقرة 29 وفي غيرها، وانظر المصدر نفسه (ثك) 81/2، و(السخر)/

296، و(النهر) و(الشعر) و(البحر) و(الحجر) 497/2، و(أذنيه) 145/21.

⁹ - التحرير والتنوير 61/19، وانظر المصدر نفسه، حروف (بنظر) أقل من حروف (بستمع) 180/11.

¹⁰ - التحرير والتنوير 486/2، وهي في البقرة 246 و محمد ﷺ 22.

¹¹ - شرح ديوان بشار 155/4ها 2.

10- قول العرب: هَيْدَ مَالِكٍ، وَيَاعَيْدُ مَالِكٍ، اختصاراً لقولهم: يا هذا مَالِكُ، وقولهم: سَوَى وَسَوَى وَسَوَاءَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وقولهم: إِمَّا وَإِيمَا، وَعَائِبٌ وَعَيْبٌ، وَذَامٌ وَذَمٌّ، وَأَكْدَ وَوَكَّدَ⁽¹⁾، كله لطلب التخفيف.

ومما أبان فيه الشيخ عن وجه العلة لتيين المسألتين، بطريقة أوضح:

قولمه في قراءة نافع "وَمَحْيَايَ" (الأنعام 162)، يسكون الياء الثانية، وبعد أن نفى كونه يتنقل في النطق، قال: "ووجه إجراء الوصل مجرى الوقف هنا إرادة التخفيف، لأن توالي ياءين مفتوحتين فيه ثقل، والألف الناشئة عن الفتحة الأولى لا تعدّ حاجزاً، فعُدل عن فتح الياء الثانية إلى إسكاتها"⁽²⁾.

وقوله: إنَّ "حذف نون (يكن) للتخفيف، لأنها لسكونها تهيات للحذف، وحسته وقوع حركة بعدها، والحركة ثقيلة، فذلك شاع حذف هذه النون في كلامهم، كقوله: (وَأِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعَفْهَا) في سورة النساء"⁽³⁾.

وسياتي مزيد كلام على تأثير ظاهري الاستخفاف والاستثقال في المطالب التالية.

¹ - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع الفاهرة 259/4.

² - التحرير والتنوير 203/1-8 و204.

³ - التحرير والتنوير 271/10، ورقم الآية 40، والنظر المصدر نفسه، حذف ألف (أنا) في القرآن وكلام العرب 8-1/205، حذف نساء الاستعمال في اسطاع لقربها من مخرج الطاء 15/16، حذف أحد حرفي المضغف للتخفيف، وكراة التضغيف مثل قرن في اقرن، وأحسن في أحسن 10/22.

المطلب الأول-القلب والإبدال: المسألة الأولى- القلب اللغوي:

هو ما نقل عن العرب مقلوبةً حروفه بالتقديم والتأخير في اللفظ الواحد، مع بقاء المعنى نفسه، وهو غير مختص بالثلاثي الأحرف؛ ويسمى القلب المكاني، لتغيير الحروف عن أماكنها، وإن كان هذا المصطلح الأخير يشمل نوعي القلب، القلب اللغوي الذي لا يختص بحروف معينة بل هو عامٌ فيها، والقلب الصرفي الخاص بحروف العلة والهمزة، وسأعرض له في آخر هذا المطلب.

وقد نقل سيبويه أن الخليل يعدُّ جاء وشاء ونحوهما مقلوب اللام، مثل لاث وشاك، وكذلك طامن واطمان⁽¹⁾. وعنته نقصان التصرف⁽²⁾، خلافاً لجذب وجبذ ونحوه، فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدته، لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه⁽³⁾.

وعقد له ابن جنِّي (باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير)، فأشار إلى فكرة التمييز بين ما هو مقلوب (فرع)، وما هو موضوع أو لا (أصل)، وهي التي تقدمت عن الخليل. فإذا تساوى اللفظان في التصريف كان كل منهما أصلاً، وليس أحدهما مقلوباً عن الآخر، فجذب وجذب عنده لا قلب فيهما، لاشتراكهما في التصرف تصرفاً واحداً، حيث تشتق منهما كل أنواع المشتقات، فيقال: جذب يجذب جذباً وجاذباً ومجذوب، كما يقال: جبذ يجذب جبذاً وجابذاً ومجبوداً، فليس أحدهما أسعد بأن يكون أصلاً من الآخر⁽⁴⁾.

وإن نقص أحد اللفظين في التصريف، فهو الفرع وثمّت يكون قلب، مثل: أسنت مقلوب عن ينست، لأنّ للثاني مصدراً هو اليأس واليأسه، ولا مصدر للأول، ومثل: اضمحلّ وامضحلّ، يقال في المصدر اضمحلّ لا غير، فالثاني مقلوب عن الأول⁽⁵⁾. قال ابن جنِّي: "والقلب في كلامهم كثير، وقد قدمنا في أول هذا الباب، أنه متى أمكن تناول الكلمة على

1 - الكتاب 377/4 وما بعدها.

2 - المصدر نفسه 381/4.

3 - المصدر نفسه 381/4.

4 - الخصائص 69/2، 70.

5 - الخصائص 70/2 وما بعدها.

ظاهرها، لم يجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها، كان ذلك مضطرا إليه لا مختارا⁽¹⁾.

وذكر ابن فارس أيضا أن القلب من سنن العرب وأنه كثير، ومثل له بجذب وجبذ، وبكل ولبك، وليس - في رأيه - منه في القرآن الكريم شيء⁽²⁾. فهو لا يفرق بين الأصل والفرع في تمييز المقلوبات، حيث اعتد بكلمتي (جذب وجبذ) اللتين نفى عنهما الخليل وابن جنى القلب، وهو أعدل الآراء في رأبي، ولكنه ضيق في نفى وقوعه في القرآن الكريم. وغالى ابن درستويه فألف كتابا في إبطال القلب⁽³⁾.

أقول، ولا داعي إلى كل ذلك التضييق، فهذا النوع من الاستعمال واقع في كلام العرب، سواء تساوت التقاليد في التصرف تصرفا واحدا، أم لم تتساو فيه، فهو حادث في كالم العربية لأسباب كثيرة، اجتماعية ونفسية ولسانية. فما قيل من عدم القلب في جذب وجذب مخالف لمنطوق العربية وأوضاعها، كما أن بعض ألفاظه وارد في القرآن الكريم أيضا، وإن ندر.

رأي الشيخ ابن عاشور:

أقر ابن عاشور بظاهرة القلب؛ فأشار إلى علة التخفيف به⁽⁴⁾؛ كما ذكره من أسباب وقسوع الترادف في اللغة العربية، وأنه يقع لبعض القبائل مثل أصعل في أصلع⁽⁵⁾، وجعله مثلا للنحو الثالث من أنحاء القياس⁽⁶⁾، وهو ما ثبت ولم يشع وخالف القياس، قائلا بأن العلماء اختلفوا فيه، وجمهورهم على الاقتصار فيه على السماع؛ مثل جمع رنم على آرام⁽⁷⁾، وتوآد في توآد أي تناقل في فعله.

ونقل عن الأزهري أن "المقلوبات في كلام العرب كثيرة، ونحن ننتهي إلى ما ثبت لنا عنهم، ولا نحدث في كلامهم ما لم ينطقوا به، ولا نقيس على كلمة نادرة جاءت مقلوبة"⁽⁸⁾.

1 - الخصائص 82/2.

2 - الصاحبي 202.

3 - السبوطي، المعزهر 371/1.

4 - سرقات الممتحن ومشكل معانيه 23 ها 1، والتحرير والتنوير 192/15.

5 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ج 262/4 السبب الحادي عشر، وانظر المبحث الثاني من الفصل الخامس، المطلب الثاني، المسألة الأولى: الترادف ص 367..

6 - تقدم في المبحث الثاني من الفصل للماضى المطلب الأول: القياس ص 367.

7 - والأصل آرام كما ذكره في التحرير والتنوير 192/15.

8 - شرح ديوان بشار 76/1، 77، ولم ألق على مصدر هذا الكلام.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من تناقض، بين إثبات كثرته والحكم عليه بالندور في الوقت نفسه، وقد ذهل الشيخ عن التعليق عليه.

والظاهر أن ابن عاشور كان يرى رأي الخليل وابن جنبي، في الحكم على الأصل والفرع بحسب سعة التصرف وكثرة المشتقات، ولذا قال عن (لا يأسن) بأنه "مضارع أيس، مقلوب يئس يئس، ويئس هو الأصل والأفصح، ولذلك لم يجئ المصدر إلا اليأس، وفي القرآن (كَمَا يئس الكفار من أصحاب القبور)⁽¹⁾، (وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ)⁽²⁾، ولم يقل: ولا تتسوا"⁽³⁾. وقد تقدم ذكر ابن جنبي هذا المثال.

ومن صور القلب التي أشار إليها الشيخ في آثاره غير ما مر: قولهم: وحشي وحوشي⁽⁴⁾ - راء ورأى⁽⁵⁾ - ناء ونأى⁽⁶⁾ - قدى وقيد، أي مقدار⁽⁷⁾ - هلهل النساج الثوب ولهله، أي أرق نسجه فكان ردينا⁽⁸⁾ - هار وهاور، أي متصدع⁽⁹⁾، وهو لفظ قرآني - شاكى السلاح وشانك⁽¹⁰⁾ - ورجل صات وصانت، أي عالي الصوت⁽¹¹⁾.

ومما يؤخذ به ابن عاشور، قوله (الهارى): 'فعله هارَ يهور فهو واوي العين، وألفه التي بعد الهاء عين الكلمة، وأصلها هورَ بوزن فَعَلَ مِثْلَ خَلْفَ، ومعناه فاعل كما أن معنى خلف خالف، وليست ألفه مزيدة مثل ألف اسم الفاعل، وإعرابه على الراء'⁽¹²⁾.

وهذا كلام غير صحيح البتة، أستغرب صدوره عنه لشدة اضطرابه، فإن هذا اللفظ من المقلوبات كما نقلته عنه أنفاً، وألفه التي بعد الهاء هي ألف اسم الفاعل، لأنه صار بعد القلب فعلاً آخر، على وزن دعا أي هَرَأَ، وعينه هي الراء، ولامه هي الباء، وهي حرف

¹ - المستحقة 13.

² - يوسف 87.

³ - شرح ديوان بشار 91/3 ها.

⁴ - شرح المقدمة الأدبية 112.

⁵ - سرقات المتنبي ومشكل معانيه 23 ها1، وكذا التحرير والتنوير 192/15.

⁶ - سرقات المتنبي ومشكل معانيه 23 ها1، وكذا التحرير والتنوير 192/15.

⁷ - سرقات المتنبي ومشكل معانيه 51 ها1.

⁸ - شرح ديوان النابغة الذبياني 166 ها1.

⁹ - التحرير والتنوير 35/11، وكذا شرح ديوان بشار 153/3 ها3.

¹⁰ - التحرير والتنوير 35/11، وكذا شرح ديوان بشار 153/3 ها3.

¹¹ - التحرير والتنوير 35/11.

¹² - شرح ديوان النابغة الذبياني 147 ها3.

الإعراب⁽¹⁾، أما على التصريف الآخر قبل القلب، فاسم فاعله هو هاور، وحرف الإعراب هو الراء.

المسألة الثانية- الإبدال اللغوي:

وإنما قيده باللغوي⁽²⁾، تفرقة بينه وبين الإبدال الصرفي الخاص بحروف معينة يذكرها الصرفيون⁽³⁾. وقد يسميه القدماء المعاقبة⁽⁴⁾. ومدار قاعدته على اتحاد الكلمتين في المعنى، مع اتفاقهما في معظم الحروف، واختلافهما في بعض بالإبدال.

وقد نبه ابن فارس على أنه من سنن العرب وكثير، ومثل له بقولهم: مدحه ومدده، وفرس رفل ورفن، وفلق الصبح وفرقه، وقوله تعالى: "فانفلق فكان كل فرق..."⁽⁵⁾. فاللام والراء يتعاقبان⁽⁶⁾.

وعند ابن جني الإبدال ضرباً من التحريف، واشترط فيه الشرط نفسه الذي تقدم في القلب، فمتى أمكن أن يكون كل من اللفظين أصلاً، لم يسغ العدول عنه، نحو سكرَ طَبْرَزَلْ وطَبْرَزَن، أي أبيض صلب وهي فارسية، فهما متساويان في الاستعمال، وكذا هتلت السماء تهتل تهتلاً وسحاب هُتَل، وهتنت السماء تهتن تهتنا وسحاب هُتَن، ودهمج البعير ودهنج، أي قارب الخطو وأسرع، فليس أحد اللفظين أولى بأن يجعل أصلاً من الآخر، لتعام تصرفهما، فلا إبدال فيهما⁽⁷⁾.

ومما ذكره من الإبدال، قولهم: بن في بل، لأن بل أكثر استعمالاً، ومع هذا، هو لا يستبعد أن تكون (بن) لغة قائمة برأسها⁽⁸⁾. وكذا (فم) بدل من (ثم)، لأن الثاني أكثر استعمالاً، ورجل خامن بدل من خامل، لأن هذا أكثر وفعله متصرف، نحو خمل يخمل خمولا. فلا بن جني ضابطان لأصلية اللفظ هما: كثرة الاستعمال وتعام التصرف.

1 - انظر تصريحه بهذا الأصل في شرح ديوان بشار 153/3 ما 3ا.

2 - سماه عبد الله أمين الاشتقاق الكبير والإبدال الاشتقافي، فظر الاشتقاق 2 وكذا 333 وما بعدها، وحقائق العلوم منوطة بالمعاني لا بالأسماء، وليس لهذين اللقبين المحدثين من طائل إلا التشويش على القارئ.

3 - يأتي سردها في نهاية هذا المطب المسألة الثالثة، ص 10 ر ج ...

4 - انظر مثلاً: كتاب الإبدال والمعاقبة والتظار للزجاجي 337 هـ، وهو منشور، وتعلقب العربية لابن جني، وهو اسم مطابق لسماه فأحسن به.

5 - الشعراء 63.

6 - التصحيفي 203، 204.

7 - الخصائص 82/2.

8 - نفسه 84/2.

وأقول - مسئل ما سبق في مسألة القلب - لا داعي إلى مثل هذا التشديد في أمر الإبدال، لأنه مظهر من مظاهر التطور اللغوي في مستوى الأصوات، الذي تحكمه قواطين خارجة عن اللغة، وأخرى تابعة منها ومن خصائص أصواتها؛ والقول بأن كلا من اللفظين أصل بذاته يفسر بأحد أمرين لا ثالث لهما:

1- إما أن يكون اللفظان راجعين إلى لهجة واحدة، وهذا يؤول إلى أن أفراد القبيلة الواحدة، تداولوا اللفظ بالتبديل في بعض أصواته، فنتج عنه لفظ مختلف في هذا الصوت، وهما مترادفان، وهذا هو الإبدال.

2- وإما أن يكونا راجعين إلى قبيلتين مختلفتين، وكان أصلهما واحدا، فأخذته قبيلة مع تبديل في بعض حروفه، فصار لغة لها. وبهذا يوجد في العربية لفظان يؤديان معنى واحدا، فيتوهم أن كلا من القبيلتين وضعت ذلك اللفظ وضعا أنفا، لم تسبق إليه، مع أن الأمر يتعلق بالإبدال الذي وقع في الأصل الواحد.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك من يخرج اختلاف اللهجات عن الإبدال، وهي نظرية ضيقة، تجعل من اللهجات لغات، ومن القبائل أمما، وكفى بهذا بعدا، إذ لغة العرب واحدة. وبعد، فإن القول باختلاف الأصول قد ينهني على أمر لا نستطيع بلوغ كنهه، وهو نشأة اللغة، فهذه قضية غامضة غير محددة، لا تعلم لها بداية؛ وعليه فإن فيصل هذه المسألة، هو اشتراك لفظي الإبدال في المعنى، فحيثما كان هناك ترادف، قنمت إبدال.

رأي الشيخ ابن عاشور:

يقدر ابن عاشور بشيوع ظاهرة الإبدال اللغوي في كلام العرب، وقد جعل الغفلة عن مراعاته - في تفسير الألفاظ - من أسباب الفساد التي انجرت إلى اللسان العربي⁽¹⁾.

وأشار إلى بعض أحرفه، نحو "إبدال الفاء ثاء واللام نوناً والسين صاداً والراء لاما وعكسه"⁽²⁾، وإبدال السين تاء⁽³⁾، وإبدال الدال تاء وعكسه⁽⁴⁾، وإبدال الباء ميما وعكسه⁽⁵⁾، وغيرها مما ذكر أمثلة على بعضها فقط.

1 - أنيس الصباح بقريب 214.

2 - أنيس الصباح بقريب 214.

3 - التحرير والتنوير 85/5.

4 - نفسه 79/4.

5 - تحقيقات وانظار في القرآن والسنة 27.

وحكم هذا الإبدال أنه غير قياسي، بل هو موقوف على السماع عن العرب، وهو حكم عام في جميع أمثله، وإن لم يصرح الشيخ بعمومه، بل اكتفى بإيراده في بعض أمثله فقط⁽¹⁾.

ولم يحل ابن عاشور هذه الظاهرة من جهة ما يتعلق بالأصوات، نواقع فيها الإبدال، من حيث المناسبة أو عدمها، اللهم إلا ما ذكره في النطق بـ (الصراط)، حيث قال بأنه بالسین عند جمهور العرب، وبالصاد عند أهل الحجاز، "مبدلة عن السين، لقصد التخفيف في الانتقال من السين⁽²⁾ إلى الراء ثم إلى الطاء، قال في لطائف الإشارات عن الجعبري⁽³⁾: إنهم يفعلون ذلك، في كل سين بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء، وإنما قلبوها هنا صاداً، لتطابق الطاء في الإطباق والاستعلاء والتفخم⁽⁴⁾ مع الراء، استثقالا للانتقال من سفلى⁽⁵⁾ إلى علو⁽⁶⁾ ا.هـ. أي بخلاف العكس نحو طست، لأن الأول عمل والثاني ترك. وقيس قلبوا السين بين الصاد والزاي وهو إشمام...ومن العرب من قلب السين زايًا خالصة، قال القرطبي: وهي لغة عذرة وكتب وبنى القين⁽⁷⁾، وهي مرجوحة ولم يقرأ بها⁽⁸⁾.

ويريد الشيخ بالعمل في الأول وهو (الصراط)، الجهد الذي يبذله لسان الناطق في انتقاله من الخفيف وهو السين، إلى الثقيل وهو الطاء، فلذا كان هذا الفعل عملاً زائداً، بخلاف الثاني وهو (طست)، فهو ترك للجهد الزائد، للانتقال في اللفظ من الثقيل وهو الطاء، إلى الخفيف الذي هو السين.

- 1 - نظر: تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة 27، والنظر الفسيح 250، 251. وقد عبر عنه هنا بـ (القلب) يعني به الإبدال، وهو يريد معناه اللغوي لا الاصطلاحي، فقد تقدم المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ.
- 2 - كذا ولعله من الصاد.
- 3 - هو يرهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر المقرئ الشافعي الربيعي الجعبري، شيخ بلد الخليل، ولد بجعبر في حدود 640 هـ، من تصانيفه شرح الشاطبية، وشرح الرائية، واختصر مختصر ابن الحاجب، ومقدمته في النحو، وكمل شرح التعجيز، قال بعضهم: وتصانيفه تقرب المئة. توفي سنة 732 هـ، وعمره 92 سنة. عن ابن العماد الحنبلي، منارات الذهب في أخبار من ذهب 97/6، 98.
- 4 - كذا ولعل الصواب التفخيم.
- 5 - أي من السين التي هي مستقلة.
- 6 - أي الطاء المستعلية.
- 7 - بل هو قول الفراء، فقد قال القرطبي: وحكى سلمة عن الفراء قال: الزراط بيلخلاس لزاي: لغة عذرة وكتب وبنى القين، قال: وهؤلاء يقولون في أصدق: أزدق؛ وقد قالوا: الأزد والأسد، ونسق به ولصق به، تفسير القرطبي 1/148.
- 8 - فتحريح والتنوير 190/1.

وقال أيضا عن لفظي (بصطة وبيصط)، بأن الأصل هو السين، وقلبت صادًا لوجود الطاء بعدها، ومخرجها بعيد من مخرج السين، لأن الانتقال من السين إلى الطاء ثقيل، بخلاف الصاد⁽¹⁾. أقول: وهذا عمل على حد تعبير ابن عاشور في النص الأول.

والشيخ لا يخرج الاختلافات اللهجية من دائرة الإبدال، يدل لهذا قوله بأن الضبع لغة في الضبح على لغة الإبدال، أبدلت الحاء عينا⁽²⁾؛ وقوله بكة لغة في مكة بإبدال الميم بباء⁽³⁾؛ وقوله (تنأش) لغة في (تنعش) بإبدال العين همزة⁽⁴⁾؛ وقوله أزد لغة في أصدر⁽⁵⁾.

بعض حروف الإبدال عند الشيخ ابن عاشور:

فيما يلي بعض حروف الإبدال التي وردت في كلام ابن عاشور، مع بعض أمثلتها من آثاره:

- 1- الهمزة مع العين: نحو تنأش في تنعش⁽⁶⁾.
- 2- الهمزة مع الهاء: نحو الآ في هلا⁽⁷⁾.
- 3- الهمزة مع الواو: نحو سوق في سوق، جمع ساق⁽⁸⁾.
- 4- الباء مع الميم: نحو أربد في أرمذ، أي في لون الرماد⁽⁹⁾.
- 5- التاء مع السين: نحو الأكيات في الأكياس⁽¹⁰⁾.
- 6- التاء مع الطاء: نحو النكتة مرادف النقطة⁽¹¹⁾.
- 7- التاء مع القاء: نحو الثابوت والثابوت⁽¹²⁾.

1 - التحرير والتنوير 483/2.

2 - التحرير والتنوير 499/30.

3 - التحرير والتنوير 12/4.

4 - شرح ديوان الناهبة الذبياتي 142 ها 21.

5 - التحرير والتنوير 698/1 الهامش.

6 - شرح ديوان الناهبة الذبياتي 142 ها 21.

7 - التحرير والتنوير 255/19.

8 - التحرير والتنوير 153/27.

9 - التحرير والتنوير 12/4، وانظر 95/23.

10 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 243/4.

11 - كشف المغشى 380.

12 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 258/4.

- 8- التاء مع الزاي: نحو جئث في جزل⁽¹⁾.
- 9- الجيم مع القاف: نحو جعسوس في قعسوس، الاسم العلم⁽²⁾.
- 10- الجيم مع الياء: نحو العشج في العشي⁽³⁾.
- 11- الحاء مع العين: نحو سجحت الحمامة وسجعت⁽⁴⁾.
- 12- الحاء مع الهاء: نحو سلحب وسلهب، للظويل⁽⁵⁾.
- 13- الدال مع التاء: نحو سدار في ستار⁽⁶⁾.
- 14- الدال مع الذال: نحو الذكر وأذكر⁽⁷⁾.
- 15- الراء مع اللام: نحو سمر عينه في سمل⁽⁸⁾.
- 16- الزاي مع الصاد: نحو أزدرد في أصدر⁽⁹⁾.
- 17- السين مع الشين: نحو ساط وشاط، أي خلط⁽¹⁰⁾.
- 18- السين مع الصاد ومع الزاي: نحو الصراط والزراط في السراط⁽¹¹⁾.
- 19- السين مع الصاد: نحو السمرد في الصمرد، أي القصد⁽¹²⁾.
- 20- الضاد مع الفاء: نحو رضاض ورفاض، أي حطام العود⁽¹³⁾.

- 1 - المترادف في اللغة العربية ، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 4 / 258.
- 2 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 4 / 258، وذكر ابن جنى تفلأ عن الأصمعي، أنه يقال: جُفْشُوشٌ وجُفْشُوسٌ، وكل ذلك إلى فَمَاءٍ وَقَلْبَةٍ وصِغَرٍ... الخصالص 86/2.
- 3 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 4 / 258.
- 4 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 4 / 258.
- 5 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 4 / 258.
- 6 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 4 / 244.
- 7 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية 4 / 258.
- 8 - أبيس الصبح بقريب، 214.
- 9 - التحرير والتنوير 1 / 698 الهامش.
- 10 - المترادف في اللغة العربية، المرجع نفسه 4 / 258.
- 11 - المترادف في اللغة العربية، المرجع السابق 4 / 257.
- 12 - شرح ديوان بشار 2 / 51164.
- 13 - المترادف في اللغة العربية، المرجع السابق 4 / 258.

- 21- العين مع الحاء: نحو الضبع في الضبع⁽¹⁾.
- 22- الفاء مع الباء: نحو ناقف في ناقب⁽²⁾.
- 23- الفاء مع التاء: نحو جدف في جدث⁽³⁾.
- 24- الميم مع النون: نحو قمة الجبل وقتته⁽⁴⁾.
- 25- النون مع الراء: نحو ذرُوح وذرُوح⁽⁵⁾.
- 26- النون مع اللام: نحو إسرائيل في إسرائيل⁽⁶⁾.
- 27- الواو مع الهمزة: نحو وكَد في أكَد⁽⁷⁾.
- 28- الواو مع الألف المديتان: نحو المضارع أسلوه وأسلاه⁽⁸⁾.
- 29- الواو مع الياء اللينتان: نحو سلوته وسلوته⁽⁹⁾.
- 30- الياء مع الهمزة: نحو بيس في بئس⁽¹⁰⁾.
- 31- الياء مع الألف: نحو مضارع قلبيته وهو أقلبه وأقلاه⁽¹¹⁾.
- 32- الياء مع الواو المديتان: نحو طيبي في طوبى⁽¹²⁾.
- 33- الألف المقصورة مع لام الفعل الصحيحة، المعاملة لعينه المضعفة: نحو يتمطى في يتمطط⁽¹³⁾.

- 1 - التحرير والتنوير 499/30.
- 2 - أليس الصبح بقريب 214.
- 3 - نفسه 214، والنظر الفسيح 265، والمترادف 4/258.
- 4 - المترادف في اللغة 4/258.
- 5 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 4/257.
- 6 - نظيرة في الكتاب المعنون بعنوان (مقدمة في النحو)، المنسوب إلى الإمام خلف الأحمر، مجلة المجمع العلمي العربي دمشق، المجلد 39 الجزء 1/162.
- 7 - شرح ديوان بشار 1/353هـ 4.
- 8 - المترادف في اللغة العربية 4/258.
- 9 - المترادف في اللغة العربية 4/258.
- 10 - المصدر نفسه 4/243.
- 11 - المصدر نفسه 4/258.
- 12 - المصدر نفسه 4/244.
- 13 - التحرير والتنوير 362/29، ومثله تقضى البزى وتفضض، قيل: منه قوله تعالى: "وقد خاب من لسانها"، شرح ديوان بشار 1/294هـ 2 والآية في سورة الشمس 10.

34- الفتحة مع الكسرة: نحو بَقِيَّ وِرَضِيَّ عند معظم العرب، وقول طيء: بَقِيَّ وِرَضِيَّ⁽¹⁾.

35- السكون مع الفتحة: نحو المثال المذكور بَقِيَّ وِرَضِيَّ، وبَقِيَّ وِرَضِيَّ⁽²⁾.

36- الضمة مع الكسرة: نحو طُوبَى وطَيْبَى⁽³⁾.

ومن هذا يتبين أن ظاهرة الإبدال - في رأي الشيخ - غير خاصة بالحروف الصامتة فقط، بل تشمل أيضا الأحرف الصائتة؛ وهي أحرف المد الثلاثة الألف والواو والياء، وكذلك الحركات الثلاثة الفتح والضم والكسر؛ يضاف إليها حرفا اللين الواو والياء وكذا السكون.

المسألة الثالثة - الإبدال والإعلال الصرفيان:

هما من ظواهر التشكيل الصوتي، بينهما عموم وخصوص لتداخلهما، ولذا صح لي تناولهما في موضع واحد معا.

وقد عرض ابن عاشور لظاهرتي الإبدال والإعلال في مواضع كثيرة من آثاره، ولكنه لم يأت غالبا بجديد في تحليلهما صوتيا؛ وإنما كان مقلدا لآراء من سبقوه في تحليلهما، عدا ما سأعرض له بعد قليل.

الفرع الأول- الإبدال الصرفي:

الإبدال تناولته الصرفيون، وأشبهوه بحثا وبيانا⁽⁴⁾. وليس المراد به الذي يكون لأجل الإدغام، لأن عدد حروفه غير محصور، و"جائز في كل حرف يدغم في مقاربه، أن يبدل حرفا من جنس مقاربه الذي يدغم فيه"⁽⁵⁾. وسيأتي بعض منها في مطلب الإدغام.

بل المراد بالإبدال هنا الذي يكون لغير إدغام، وحروفه محصورة، عنكها عند سيبويه أحد عشر حرفا، هي: الهمزة والألف والهاء والياء والتاء والذال والطاء والذال والميم والنون والواو.⁽⁶⁾ واستدرك عليه بعض النحويين: السين والصاد والزاي والعين

1 - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 258/4.

2 - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 258/4.

3 - المصدر نفسه 244 / 4.

4 - انظر سيبويه، الكتاب 237/4 وما بعدها، وابن عصفور، الممتع 319/1 وما بعدها، وغيرهما من المصادر.

5 - ابن عصفور، الممتع 319/1.

6 - الكتاب 237/4 وما بعدها.

والكساف والفساء والشين⁽¹⁾. واعتذر له ابن عصفور ت 669 هـ بأن الإبدال في بعض هذه الأحرف لقصد الإدغام، وقد ذكر في بابه، وأن الإبدال في بعضها الآخر قليل جدا، أو في لغة بعض العرب، فلم يعتد به⁽²⁾.

وجمعها أبو علي الفالي ت 356 هـ في قوله: طال يوم أنجده⁽³⁾، فجعلها اثني عشر. وهي عند ابن الحاجب المالكي ت 646 هـ مجموعة في: أنصت يوم جد طاه زل⁽⁴⁾، فهي عنده أربعة عشر حرفا.

أما ابن عصفور فجمعها في: أجد طويت منهلا⁽⁵⁾، أي أنها اثنا عشر حرفا، كما ذكر الفالي فأسقط الصاد والزاي.

وجمعها ابن مالك ت 672 هـ في قوله: هدأت موطيا⁽⁶⁾، فجعلها تسعة بإسقاط الجيم واللام والنون.

ومن أمثلة الإبدال التي نبه عليها الشيخ، قوله عن لفظ (التناوش): أبدلت الواو همزة للتخفيف، فأصله التناوش، ومثله أقتت، والأجوه في الوجوه⁽⁷⁾.
ومما أشار إلى شذوذه من الإبدال:

1- قلب الهمزة هاء مثل: مهيمن وهراق نادر⁽⁸⁾.

2- قراءة (السلأي) بياء ساكنة بعد الألف بدلا عن الهمزة سماعي، قيل: وهي لغة قريش⁽⁹⁾.

1 - ابن عصفور، الممتع 410/1 وما بعدها.

2 - الممتع 415/1.

3 - كتاب الأمالي 186/2.

4 - متن الشافية 541 ضمن مجموع مهمات المتون.

5 - الممتع 319/1.

6 - الألفية 377 ضمن مجموع مهمات المتون.

7 - التحرير و التنوير 243/22، وانظر أيضا: الوجد أصله الإجد، شرح ديوان بشار 2/3 53هـ، ورائح، كشف المغنى

382، والأولجي أصله وواجي، شرح ديوان بشار 1/210هـ 1.

8 - التحرير والتنوير 121/28.

9 - التحرير والتنوير 256/21، وهي في الأحزاب 4، والمجادلة 2، والطلاق 4.

- 3- تسترى أصله وتسرى، أبدلت على غير قياس مثل: تراث وتجاه وتولج⁽¹⁾، وتيقور⁽²⁾.
- 4- أحد أصله وحد، قلبت واوه همزة على غير قياس، لأنها مفتوحة⁽³⁾.
- 5- آل أصله أهل، قلبت الهاء همزة تخفيفاً ثم سهلت، خلافاً للقاعدة المعروفة، لنقل الهمزة⁽⁴⁾.

الفرع الثاني- الإعلال الصرفي:

أما الإعلال فيتعلق بحروف العلة الثلاثة: الألف والواو والياء، وما يطرأ عليها من قلب أو حذف أو تسكين بعد نقل الحركة. وله مقاييس منضبطة، شرحها علماء الصرف، كما أن منه ماخرج عن القياس، فأفرد بابواب خاصة.⁽⁵⁾

...وقد أشار ابن عاشور إلى أن الأصل هو التصحيح، وأن ماأعل من الأسماء محمول على الفعل.⁽⁶⁾ فقاعدة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، وانقلاب حرف العلة ألفاً، ضبطها علماء العربية بزكانتهم في الأفعال بالأصالة، وفي الأسماء المشابهة للأفعال المضارعة في حركات الحروف، وفي حرف زائد قبل أصول الأسماء، فكانت القاعدة مقصورة على الأسماء المشتقة من أسماء المعاني (الأحداث)، لأنها لما أشبهت الأفعال في المادة، وزادت بشبهها المضارع في الصورة، استحققت الالتحاق بالفعل المضارع⁽⁷⁾، أي في وجوب النقل والإبدال، واستثنوا منها أشياء، مثل صيغتي مفعال ومفعل، نحو: سنواك ومقياس ومقول ومخيط،⁽⁸⁾ وغيرهما.

1 - تحرير والتنوير 61/18، ونظر 334/30.

2 - حاشية التوضيح والتصحيح 129/2.

3 - التحرير والتنوير 613/30، ونظر 739/1، و6/22.

4 - نفسه 489/1.

5 - نظر الكتاب 330/4 وما بعدها، والتمتع 425/2 وما بعدها.

6 - صوغ (مفصلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 36 ج 37/1، 38.

7 - صوغ (مفصلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 36 ج 37/1.

8 - صوغ (مفصلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 36 ج 37/1.

وعنده أن موجب الإعلال أمران: (1)

1. تعذر النطق بالكلمة من دونه، وهو لا بد منه، نحو: ضويرب تصغير ضارب بقلب الألف واوا، لتعذر النطق بها بعد ضمة صيغة التصغير.

2. طلب التخفيف، نحو: ميزان، لا يتعذر تصحيحه إذا قلنا موزان، إلا أن إعلاله بقلب الواو ياء لمناسبة الكسرة أخف نطقاً. قال الشيخ: "وهذا غالب ما وقع من إعلال في الكلمات العربية، فحقيق جريانه في الأفعال، لأنها كثيرة التداول في الكلام، وجريانه في الأوصاف المشتقة من أسماء الأحداث تابع لجريانه في أفعالها، لكثرة تداولها أيضاً، ونطرد الباب على وتيرة واحدة" (2).

غير أن الإعلال إذا كان موقفاً في اللبس، كانت مراعاة دفعه أولى من طلب التخفيف. (3) لأن التصحيح أوضح دلالة على الجراد، ولهذا سمى سيبويه التصحيح تبييناً في كتابه (4).

ولأجله يتعين التصحيح في صوغ (مفعلة)، الدالة على الأرض الكثيرة مما اشتقت منه، من أسماء الأعيان الجامدة الثلاثية الأحرف، مما وسطه حرف علة، نحو: متوتة من الستوت، ومخوخة من الخوخ، ومتينة من التين، ومخوتة من الحوت، ومقيلة من الفيل، ومعوذة من العود، الذي يتطیب برائحة دخانه (5)؛ لأنه الأصل، ولضعف الحاجة إلى تخفيفها بالإعلال، نظراً لبعدها بالفعال، لأنها لا نظير لها في صيغته، ولعدم اشتقاقها من معنى الحدث، ونقلها دوراتها في الكلام الذي قد يفضي - لو أعلنت - إلى جهل مأخذها، أو التباسها ببعض المصادر الميمية (6).

1 - صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 36 ج 38/1.

2 - صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 36 ج 38/1.

3 - صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 36 ج 38/1.

4 - صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 36 ج 39/1.

5 - صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 36 ج 36/1 و 39.

6 - صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 36 ج 39/1 وما بعدها.

يضاف إلى ذلك، أننا وإن لم نعثر على مثال سمع عن العرب بإعلال عينه، فهو مقيس على نظيره من (المفعلة)، الدال على سبب كثرة الشيء، من أسماء المعاني المشتقة، وورد تصحيح معتله عن العرب، نحو الحرب مأتمة، وكثرة الشراب مبولة.⁽¹⁾

ومن اجتهادات ابن عاشور، ما ذكره عن المصدر (ترة)؛ فقد أورد بأن أئمة العربية قرروا أن الأصل (وتر) بكسر الواو، من وتره أي قتله، حذف فاء الكلمة أي الواو، وعوضت بالهاء في الآخر. وقد اتجر هذا الحذف إليه، من الحذف الذي يقع في المضارع عند افتتاحه بالياء، لكراهة الجمع بينها وبين الواو، فطرده في جميع تصاريف المضارع، ثم في الأمر الذي هو فرع عنه، ثم في المصدر الذي على زنة فعل بكسر الفاء، لكراهة الكسرة على الواو⁽²⁾.

ولكن الشيخ خالفهم فرأى أن أصله، ومثله عدة وصلة ونحوهما، "فعلة للدلالة على الهيسنة، ثم استعملوه اسما، مثل صيغة وحيدة، وحذفوا الواو في الحالين كراهية الكسرة عليها، وليست التاء في آخر الكلمة عوضا عن الحرف المحذوف، إذ لو أرادوا التعويض، لعوضوا في المضارع والأمر، ولأنه لا يعرف مصدر بوزن فعل"⁽³⁾.

ومن ترجيحاته ما أورده عن اللفظ (أجر)، الذي هو جمع جرو بتثنيث الجيم، أصله (أجرو) على زنة أفعل، وهو جمع قلة لفعل الصحيح العين.

فمذهب يرى أن واوه المسبوقة بضمة، مستثناة في الأسماء خاصة، فقلبت الضمة كسرة، ثم الواو ياء، ثم أعلل قاض. ومذهب آخر يرى أن الواو تقلب ياء، ثم تقلب الضمة كسرة.

قال ابن عاشور: "وجوز أبو علي الفارسي الوجهين، والحق هو الأول، لأن غيره لا يطرد في الاسم الذي لامه ياء، نحو ظبي إذا جمع على أفعل، فإنهم قالوا فيه أظب، ولولا إبدال الضمة كسرة، لما كان وجه لإعلاله إعلال قاض"⁽⁴⁾.

ومن أمثلة الإعلال غير ما مر، قوله عن لفظ (قم): "أصله قوه أو فيه، حذفت الهاء لنقلها مع قلة حروف الكلمة، بحيث لا يجد الناطق حرفا يعتمد عليه لسانه، ولأن ما قبلها

¹ - صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 40/1 ج 36.

² - شرح ديوان بشار 175/2 ها 4.

³ - شرح ديوان بشار 175/2 ها 4.

⁴ - شرح ديوان بشار 257/3 ها 3.

حرف ثقيل وهو الواو المتحركة، فلما بقيت الكلمة مختومة بواو متحركة، أبدلت ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها، فصار (فا)، ولا يكون اسم على حرفين أحدهما تنوين، فأبدلت الألف المنونة بحرف صحيح وهو الميم، لأنها تشابه الواو التي هي الأصل في الكلمة، لأنهما شفهيان، فصار (فم)، ولما جمعه ردوه إلى أصله⁽¹⁾.

ومن شواذ الإعلال:

1- قِيمَا: أصله واو، أعلت ياء لشدة مناسبتها للكسرة، وهو قلب نادر⁽²⁾.

2- مَحَال: إن كسائت ميمه زائدة، فهو من الحول، قلبت الواو ألفا على غير قياس، لأن ما قبلها ساكن سكونا حيا، ولعلم قلبوه للفرق بينه وبين محول، أي صبي ذو حول⁽³⁾. وأخيرا فإن مما ينتقد على الشيخ، تعليقه تصحيح الفعلين استيأس واستحوذ، بأن العرب لم يبنوا منهما فعلا ثلاثيا⁽⁴⁾، وهو ذهول إذ ثلاثيهما هما يلس ومقلوبه أيس، وحاذ الذي مضارعه يحوذ كما أورده ابن جني مع شاهده⁽⁵⁾.

وكذا ما قاله عن لفظ (ذات)، التي هي مؤنث ذو بمعنى صاحب، والتي بمعنى ذات الشيء أي صورته وهيكله، فألف الأولى منقلبة عن الواو قلبا تصريفا، وألف الثانية تشبه الأصلية، لأنها قلبت عن الواو في الاشتقاق لا في التصريف، إذ لم يرد لها اسم مذكر، وإنما عرف أن ألفها في الأصل واو، من قولهم في الجمع نوات⁽⁶⁾.

فهل القلب الاشتقاقي شيء غير القلب التصريفي؟ وهل التذكير والجمع إلا من مباحث التصريف، التي يعرف بهما أصل اللفظة، بالإضافة إلى أشياء أخرى كالتثنية والتصغير في الأسماء، والمضارع والمصدر في الأفعال؟

وكذلك ما ذكره عن إعلال لفظ (شج)، من الفعل شجي بالشَّجَا، وهو عظم أو عود إذا اعترض في حلقه، لم يستطع بلعه ولا قذقه إلا بعلاج، فوزنه أفرح، وأصله شجي بدون

1 - التحرير والتنوير 253/15.

2 - التحرير والتنوير 56/7 و 235/4.

3 - التحرير والتنوير 106/13.

4 - صوغ (مفعلة)، المصدر السابق، المجلد 36 ج 1/40.

5 - انظر الخصائص 118/1.

6 - شرح ديوان بشار 28/4 ها.

تشديد، فيقال في حال الرفع والجر شج، بحذف الحركة للثقل، وحذف الياء لالتقائها ساكنة مع سكون التنوين، ويقال في حال النصب رأيت امرأ شجياً..⁽¹⁾.

أي أن حركة الضم والكسر تحذفان في قولنا (شجياً) للثقل، تماماً كما هو الحال في الاسم المنقوص، نحو (قاضي) فيصير قاضٍ، أما الياء فتحذف أيضاً، ولكن ليس لالتقائها مع سكون التنوين، كما ذكر ابن عاشور، لأن التنوين - في رأبي - ذهب بذهاب حركته الموجبة له، وهي الضمة أو الكسرة المكررتان على الياء، بل حذفها للتخفيف، وليتأتى إيقاع تنوين آخر على الجيم، لصيرورة الكلمة نكرة؛ ولنا أن نقول: إن هذا التنوين الجديد عوض عن الياء.

وهكذا القول عندي في لفظ (تبال)، من البلو أو البلى، وأصله تبالو⁽²⁾. حيث ذكر الشيخ التحليل نفسه الوارد في لفظ (شج).

المطلب الثاني - الإدغام:

يراد به النطق بحرفين متماثلين أو متقاربين نطقاً واحداً شديداً، ويقابله الفك والسبيان والإظهار، الذي هو الأصل في البنى الصرفية، فالكلمة - ما لم يطرأ إدغام - باقية على فكها.

ويعد الإدغام من الظواهر الصوتية التي خصصها علماء العربية وعلماء القراءات بمباحث في مدوناتهم. قال سيبويه: "هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"⁽³⁾، وقال أيضاً: "وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات، لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استئقلاً كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك"⁽⁴⁾.

فلهذه الظاهرة علاقة وطيدة بأجناس الحروف، من حيث المخارج والصفات؛ وقد بسط سيبويه - في ثانياً كتابه - عللها وشروطها وقواعدها العامة⁽⁵⁾، وسرد كثيراً من الأمثلة والشواهد عليها.

1 - شرح ديوان بشار 23/4 ها 3ا، وهذا غير شجاه الهم المتعدي بنفسه، بمعنى أحزنه، فهو شجياً بتشديد الياء.

2 - شرح ديوان النابغة الذبياني 204ها6.

3 - الكتاب 4/ 437، ونظر 4/ 104، 105.

4 - الكتاب 4/ 456.

5 - انظر مثلاً الكتاب 4/ 448، 449، 450، 451، 454، 462، 466، 467، 469، 472.

وذكر ابن جنى أن الإدغام يكون في المثليين وفي المتقاربين، وأن معناه الجامع هو تقريب الصوت من الصوت، حتى ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة؛ وسمى هذا الإدغام الأكبر. أما الإدغام الأصغر، فهو أن يقرب الصوت من الصوت ويدنى منه، من غير أن يمتزجا امتزاجا تاما، ويكونا حرفين أو حركتين، أي هما صامتان أو صائتان.

وجعل هذا الإدغام الأصغر على ثمانية أضرب: الإمالة، وقلب تاء افتعل طاء بعد أحرف الإطباق كاضطرب، وقلبها دالا بعد الزاي أو الدال أو الذال كازدان، وقلب السين صادًا قبل الحرف المستعلي كالصوق في السوق، وقلب الفتحة كسرة في الحرف الذي قبل حرف حلق بعده ياء كشعير، والإتباع كالحمد لله بضم اللام الأولى من الاسم الأعظم، وتقريب الحرف من الحرف كمزدر في مصدر، وإضعاف الحركة حتى تقترب من السكون كحيي وأحيي⁽¹⁾.

وهذا الذي يسميه ابن جنى إدغاما صغيرا، ورد بعضه في كلام سيبويه باسم الإدغام أيضا، مثل الإخفاء، كإخفاء الهاء قبل الحاء⁽²⁾.

إلا أن مدلولي الإدغام الكبير والصغير لدى ابن جنى، يختلفان عما شاع لدى علماء القراءات. فبعد تعريفهم له بأنه اللفظ بالحرفين حرفا كالثاني مشددا، قسموه إلى كبير وصغير؛ فالكبير ما كان الأول من الحرفين فيه متحركا، سواء أكانا مثليين أم جنسين أم متقاربين. وسمى كبيرا لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصغوبة، وقيل: لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين. والصغير هو الذي يكون الأول منهما ساكنا⁽³⁾. وهذا هو الذي مشى عليه ابن عاشور.

ظاهرة الإدغام في آثار الشيخ ابن عاشور:

يجعل الشيخ الإدغام أصلا في الأفعال⁽⁴⁾. ولعل محل الأصل عنده على معنى الأولى

1- الخصائص 140/2، 141 وما بعدها.

2- الكتاب 450/4، وانظر الهامش 3 تعليق الأستاذ هارون.

3- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 1/274، 275، وكذا إبراهيم المرغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع

97.

4- تحرير والتنوير 251/29.

والأحق، كقول النحويين في أن الأصل في المبني أن يكون ساكناً⁽¹⁾. وليس على معنى الغلبة أو الكثرة كما قد يتوهم، لأن الإدغام الواقع في الأسماء كثير أيضاً بل أكثر.

ويظهر لي أن سبب أصلية الإدغام في الأفعال هو ثقلها، ولكن لا أريد بالثقل معنى العلة النظرية الفلسفية التي ذكرها النحويون⁽²⁾، بل الثقل علة صوتية لسانية، ترجع إلى ما يتميز به الفعل من نقصان التمكن، وهو بناؤه أي لزومه لحركة واحدة في الماضي والأمر وبعض حالات المضارع، أو إعرابه ببعض الحركات فقط؛ وترجع أيضاً إلى ما يتصل به عادة من أنواع ضمائر الرفع والنصب وغير ذلك، فكل تلك الأشياء مسوغات للإدغام الذي هو تخفيف، وأكثر ما تكون في الأفعال.

وقد تفتن سيبويه لهذه العلة الصوتية للثقل، عندما ذكر أن "الأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون..."⁽³⁾

وقد ورد في بعض كلام ابن عاشور، بيان العلة اللسانية لهذه الظاهرة، نحو ما في قوله تعالى: "لا تعذوا" (النساء 154)، أصله تعذوا، أدغمت التاء في الدال لتقارب المخرجين لقصد التخفيف، ويجوز إظهارها "لأنها وقعت قبل الدال، فكانت غير مجذوبة إلى مخرجه، ولو وقعت بعد الدال لوجب إدغامها في نحو ادان"⁽⁴⁾.

ففائدة الإدغام هي التخفيف⁽⁵⁾ في النطق باللفظ، وإن كان أحيانا لا يخلو من ثقل، إذا كان في حرفي علة⁽⁶⁾.

كما قد يكون للفق غرض معنوي في نظر الشيخ، نحو (الضرر)، فسرّ عدم إدغامه، "التنبيه على الاحتراز من استعمالها فيما يساوي معنى كلمة الضر المدغمة"⁽⁷⁾.

1- ألفية ابن مالك 318 ضمن مجموع مهمات المتون.

2- انظر الزجاجي، الإيضاح في علم النحو 100، 101.

3- الكتاب 20/1، 21.

4- التحرير والتنوير 16/6، وانظر تسماعلون 217/4.

5- التحرير والتنوير 53/5، و171 و16/6.

6- التحرير والتنوير 446/1.

7- فرقى لغوي مغفول عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 484/8، وانظر ما بعدها، وقد سبق ذكر تخطئته التسوية بينهما في الاستعمال، وانتقاد لجنة المجمع له في المبحث الثالث من الفصل الثاني، لمطلب الثاني: النحن ص 165 و166.

وذكر ابن عاشور الحالة التي يجب فيها الإدغام، وهي أن يتوالى مثلان أولهما ساكن والآخر متحرك، نحو لفظ (الضّر)⁽¹⁾.

كما أشار إلى بعض الحالات التي يمتنع فيها، نحو إدغام الضاد في الظاء في قوله تعالى: "أنقض ظهرك" (الشرح 3)، فهذا لا يصح⁽²⁾. وقد سبق سيبويه إلى التنصيص على كراهة إدغام الضاد في الأحرف اللثوية وفي غيرها⁽³⁾.

ومما لا يصح، إدغام الحاء في الهاء، في قوله سبحانه "سبحه" (ق 40 والطور 49 الإنسان 26)⁽⁴⁾، وقد منعه سيبويه أيضا⁽⁵⁾، ونقل ابن الجزري الإجماع على منعه⁽⁶⁾.

ومما يتعين فيه الفك أيضا، ولا يجوز إدغامه، الأسماء التي على مثال فَعَل وشبهه مضاعفة المثليين، نحو طَلَّلَ وَلَبَّبَ وَجَلَّلَ، وجعل منه الشيخ الضَّرَر؛ وقال بأنهم عللوه بخفة الفتح، وهو يرى "أن علة الفك فيه التفرقة بين الفعل والاسم في الأكثر، ثم طرد الباب على وتيرة واحدة"⁽⁷⁾.

وبعض الألفاظ يجوز فيها الوجهان الإدغام والفك، ومن أمثلتها التي أشار إليها - وهي كثيرة - قراءة "من يحادد" (التوبة 63)، يجوز فيه الأمران لوقوعه مجزوماً، والفك أشهر وأكثر في القرآن الكريم، وهو لغة الحجاز، وورد الإدغام نحو: "من يشاق الله" (الحشر 4)، وهو لتمييم⁽⁸⁾.

ومن مسوغات فك الإدغام الضرورة الشعرية، نحو قول بشار⁽⁹⁾:

لا ينقص الله حسادي فإنهم * أحبُّ عندي من اللأء له الوؤد

¹ - فرق لغوي مغفول عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 484/8.

² - التحرير والتنوير 410/30.

³ - الكتاب 466/4، وانظر النشر 220/1.

⁴ - التحرير والتنوير 410/30.

⁵ - الكتاب 449/4.

⁶ - النشر 218/1.

⁷ - فرق لغوي مغفول عنه، المصدر نفسه 485/8.

⁸ - التحرير والتنوير 246/10، وقال في 75/28 إنه لغة بقبية العرب. وانظر أمثلة أخرى: يرتعد التحرير والتنوير 235/6، عني شرح ديوان بشار 1185/1.

⁹ - شرح ديوان بشار 45/4 ها 2ا وبقيته في ص 46، والبيت من بحر البسيط، وانظر المصدر نفسه صرر 305/1 ها 5.

ورد ابن عاشور على من نازع في بعض مواقع الإدغام من القرآن الكريم، كصنيعه مع أبي علي الفارسي، الذي أنكر قراءة الكسائي (نخسبهم)، بإدغام الفاء في الباء في سورة سبأ الآية 9⁽¹⁾، وعلل عدم جوازه بـ "أن الباء أضعف في الصوت من الفاء، فلا تدغم الفاء في الباء، وإن كانت الباء تدغم في الفاء، كقولك: اضرب فلانا، وهذا كما تدغم الباء في الميم، كقولك: اضرب مائكا، ولا تدغم الميم في الباء، كقولك: اضمم بكرا، لأن الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة⁽²⁾ التي في الميم"⁽³⁾. وعلق الشيخ بأن "هذا رد للرواية بالقياس، وهو غصب"⁽⁴⁾.

أقول وإنكار إدغام الفاء في الباء هو مذهب البصريين ومن شايعهم؛ قال به سيبويه⁽⁵⁾، وعده السيرافي ت 368هـ ضعيفا وشاذاً⁽⁶⁾، ومال ابن خالويه ت 370هـ إلى إبطاله⁽⁷⁾، وذهب الزمخشري ت 528هـ إلى أن قراءة الإدغام "ليست بقوة"⁽⁸⁾.

والحق ما قرره ابن عاشور، فالقراءة هذه من جهة النقل، قد ثبت تواترها وروايتها من قسبل أحد أئمة القراءة، ومن جهة العقل، فإن قواعد العربية وأقيمتها غير حاصرة للاستعمال العربي، ولا يصح أن تكون مقاييس النحاة حكما على أفصح النصوص العربية على الإطلاق⁽⁹⁾. أضف إلى ذلك أن راوي هذه القراءة هو شيخ العربية وإمام الكوفيين في زمانه، وكذلك فإن القواعد الصوتية اللسانية لا تناكدها، لاشتراك الحرفين في المخرج؛ وإذا صح إدغام الباء في الفاء، فلم لا يجوز العكس؟

بعض حروف الإدغام عند الشيخ ابن عاشور:

فيما يلي ما عرض له ابن عاشور من حروف الإدغام، مع ذكر بعض أمثلتها:

- 1- نكر هذه القراءة ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 12/2.
- 2- في الأصل الغنة بالمثلثة خطأ مطبعي.
- 3- التحرير والتنوير 153/22.
- 4- التحرير والتنوير 153/22.
- 5- الكتاب 448/4.
- 6- إدغام القراء 48.
- 7- الحجة في القراءات السبع 292.
- 8- الكشاف 253/3.
- 9- تنظر التحرير والتنوير 8-102/1، 103، وسوف يأتي بسط هذه القضية في المبحث الثاني من الفصل الرابع، للمطلب الأول المسئلة الأولى في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءته ص 103...

1- التاء في التاء: نحو قراءة: "لا تتاصرون" (الصفات 25)، بتشديد التاء⁽¹⁾.

وسيبيويه لا يجوز إدغام التاءين في المضارع، ويجيره في الماضي والأمر⁽²⁾، إلا إذا كان المضارع مسبوqa بحرف مد، فيجوز الإدغام كما في الآية الكريمة⁽³⁾.

2- التاء في الدال: نحو قوله تعالى: "فاذراتم" (البقرة 72)، أصله تدارأتم، قلبت التاء دالا وجلبت همزة الوصل لتيسير التسكين للإدغام⁽⁴⁾.
وقد أثبت إدغامها سيبويه⁽⁵⁾:

3- التاء في الطاء: نحو قراءة أبي عمرو وحمزة ويعقوب وخلف: "بيت طائفة" (النساء 81)⁽⁶⁾.

وأثبت إدغامها سيبويه أيضا⁽⁷⁾.

4- التاء في الناء: نحو قوله تعالى: "انأقنتم" (التوبة 38)، أصلها تنأقنتم، قلبت التاء ثاء وجرى بهمزة الوصل لتسكين الحرف الأول عند الإدغام⁽⁸⁾.

وقد ذكر سيبويه أن الأحرف اللثوية أخوات الأحرف النطعية، "لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام، لأنهن من حيز واحد..."⁽⁹⁾.

5- التاء في الذال: نحو قوله تعالى: "تذكرون" (النمل 62)، أصله تذكرون قلبت تاء التفتل ذالا وأدغمت، وهو سماعي⁽¹⁰⁾.

1- التحرير والتنوير 103/23، وانظر النشر 232/2 وما بعدها.

2- الكتاب 476/4.

3- نفسه 440/4.

4- التحرير والتنوير 560/1، وانظر 8-121/2 حيث قال: هذا القلب غير متعين بل مستحسن. وكذا في 163/11 و 29/294.

5- الكتاب 460/4-461.

6- التحرير والتنوير 136/5، وفي النشر 303/1 لأبي عمرو وحمزة.

7- الكتاب 460/4.

8- التحرير والتنوير 197/10.

9- الكتاب 464/4.

10- التحرير والتنوير 16/20، وانظر 8-18/2 و 10-292/10 و 43/12.

وأورد أمثاله سيبويه، وجعله أقوى، والبيان عربيًا حسنًا⁽¹⁾. وانظر نصّه المنقول
آنفاً في الموضوع الرابع.

6- التاء في الظاء: نحو قوله سبحانه: "يظّهرون" (المجادلة2)، أصله يتظّهرون،
قلبت التاء ظاء ثم أدغمنا تخفيفًا⁽²⁾.

وقد مضى كلام سيبويه في هذا الشأن في الموضوع الرابع.

7- التاء في الزاء: نحو قوله تعالى: "ازيّنت" (يونس24)، أصله تزيّنت، قلبت التاء
زاء، وجلبت همزة الوصل للنطق بالسكان⁽³⁾.

وقد أورد سيبويه هذا الفعل وما يشبهه⁽⁴⁾.

8- التاء في السين: نحو قوله تعالى: "تسوّى" (النساء42)، أصله تتسوّى مطاوع
سوّى⁽⁵⁾.

وجعله سيبويه أقوى والبيان عربيًا حسنًا⁽⁶⁾.

9- التاء في الصاد: نحو قوله تعالى: "تصدّقوا" (البقرة280)، أصله تتصدّقوا، قلبت
التاء الثانية صادًا وأدغمت في الصاد⁽⁷⁾.

وقد ذكر سيبويه أنّ الأحرف النطعية يدغمن كلّهنّ في الأحرف الأصلية، وأنّ البيان
عربيًا حسن⁽⁸⁾.

10- التاء في الشين: نحو قوله تعالى: "تشقّق" (ق44)، بتشديد الشين، لإدغام التاء
في الشين بعد قلبها شينًا، فأصله تتشقّق⁽⁹⁾.

وسيبويه أشار إلى إدغام الأحرف النطعية في الشين⁽¹⁰⁾.

1- الكتاب 474/4، 475.

2- التحرير والتنوير 10/28، وانظر 358/28، وانظر ابن خالويه، الحجة 288، 289.

3- التحرير والتنوير 143/11.

4- الكتاب 475/4.

5- التحرير والتنوير 59/5، وانظر 89/16 و 92/23.

6- الكتاب 474/4، 475.

7- التحرير والتنوير 96/3.

8- الكتاب 462/4، 463.

9- التحرير والتنوير 333/26، وقد ذكره ابن خالويه في الحجة 331، 332.

10- الكتاب 466/4.

11- السدال في التاء: نحو: اذان، أصله اذتان، فقلبت التاء دالا، وأدغمت فيها الدان الأولى وجوبا⁽¹⁾، كما سبق تعليقه في أوّل الكلام على الإدغام عند الشيخ.

وقد أورد سيبويه هذا النوع من الإدغام أيضا⁽²⁾، كما ذكر المثال نفسه⁽³⁾.

12- الطاء في التاء: نحو قوله تعالى: "أحطت" (النمل22)، طاء مشددة، لقلب التاء طاء وإدغامهما⁽⁴⁾.

ولكن جعل سيبويه أعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب التاء طاء، لأنها جاءت لمعنى، وهي علامة إضمار، وغير لازمة للفعل⁽⁵⁾.

13- الثاء في التاء: نحو: اتار، افتعال من التار، قلبت التاء تاء لقرب مخرجهما ثم أدغمتا⁽⁶⁾.

وقد تقدّم نصّ سيبويه على أنّ الأحرف النّطعية والأحرف الثّوية أخوات من حيث واحد، فلا يمنع بعضهنّ عن بعض في الإدغام.

14- الذال في التاء: نحو قوله تعالى: "انكر" (يوسف45)، أصله انكر، قلبت التاء دالا، ثم قلبت الذال دالا للإدغام، وهو أفصح الإبدال⁽⁷⁾.

وقد نصّ سيبويه على إدغام الأحرف الثّوية في الأحرف النّطعية وفي الأحرف الأسلية⁽⁸⁾.

15- الراء في الراء: نحو قوله تعالى: "لا تضار" (البقرة233)، أدغمت الراء في الراء بعد تسكين الأولى⁽⁹⁾.

¹- التحرير والتنوير 16/6.

²- الكتاب 4/460، 461.

³- الكتاب 4/470، 471.

⁴- التحرير والتنوير 19/251، وذكره في النشر 1/220.

⁵- الكتاب 4/471، 472 وانظر أيضا 460.

⁶- شرح ديوان بشرى 3/228 ها2.

⁷- التحرير والتنوير 12/283.

⁸- الكتاب 4/465، 469، و470.

⁹- التحرير والتنوير 2/434، وذكره ابن خالويه في الحجة 97.

وهذا من إدغام المتماثلين عينا ولأما في المضعف، كما شرحه سيبويه وبين علته⁽¹⁾.

16- الغين في الغين: نحو قوله تعالى: "يبتغ غير" (آل عمران 85)، عن أبي عمرو وهو الإدغام الكبير⁽²⁾.

وعد سيبويه الإدغام حسنا إذا وقع المتماثلان في المنفصل، أي في كلمتين وقبل أولهما حرف متحرك ليس إلا، وبعد الآخر ساكن، كما جوز فيه البيان ومثل له بس (يدأود)⁽³⁾.

17- الكاف في الكاف: نحو قوله تعالى: "مناسككم" (البقرة 200)، وهو الإدغام الكبير لأبي عمرو⁽⁴⁾.

وهذا يشبه ما مضى في إدغام الغينين، إلا أن ذلك في المنفصل، وهذا في المتصل أي في كلمة واحدة؛ ولعل هذا يزيد حسنا، وإن تفرد به أبو عمرو، ذلك أن المنفصل يجوز فيه البيان أبدا⁽⁵⁾، خلافا للمتصل، فاختلف حكم إدغامهما من هذه الجهة في رأيي.

18- الراء في الراء: نحو قوله تعالى: "بل رآن" (المطففين 14)، أدغمها الجمهور بعد قلب اللام راء⁽⁶⁾؛ ونقل ابن عاشور⁽⁷⁾ عن اللسان أن إظهار اللام لغة أهل الحجاز، كما نقل عن سيبويه أنها حسنان.

ولم أقف على هذا في اللسان، ولا في غيره مما بين يدي من المصادر؛ وخلافا لنقله عن سيبويه، فإن سيبويه جعل هذا الإدغام أحسن وذكر علة⁽⁸⁾.

19- الميم في الميم: نحو قوله تعالى: "تيمنا" (البقرة 271)، أصله نعم ما، أدغم المثلان، وكسرت العين لالتقاء الساكنين⁽⁹⁾.

¹ - الكتاب 417/4 وما بعدها، و3/529 وما بعدها.

² - التحرير والتنوير 303/3، ونظر النشر 1/280، 281.

³ - الكتاب 437/4.

⁴ - التحرير والتنوير 244/2، ونكره في النشر 1/280.

⁵ - الكتاب 443/4.

⁶ - ذكره أيضا ابن خالويه في الحجة في الفراءات السبع 365، وابن الجزري في النشر 2/19.

⁷ - التحرير والتنوير 199/30.

⁸ - الكتاب 452/4 ونظر أيضا 448/4.

⁹ - التحرير والتنوير 67/3، وهو وجه من أوجه ذكرها في النشر 2/335، 336، وابن خالويه في الحجة 102.

أما سيبويه فيرى أن لفظ (نعم) مكسور العين على لغة هذيل، وليس ساكنها⁽¹⁾. وهذا جار على مذهبه في حسن إدغام المتماثلين في المنفصل، قبل الأول منهما حرف متحرك، وبعد الآخر ساكن، وقد تقدم في إدغام الغينين. أما ما ذهب إليه ابن عاشور من كون الحرف الذي قبل أول المتماثلين ساكناً، فإن سيبويه لا يجيز الإدغام في هذه الحال⁽²⁾، ولذلك خرج على لغة هذيل كما تقدم.

20- النون في الجيم: نحو قوله تعالى: "تَجَى" (الأنبياء 88)، عن ابن عامر وعن أبي بكر عن عاصم⁽³⁾.

ولم أجد رأياً لسيبويه في هذا النوع من الإدغام.

21- النون في الراء: قال الشيخ بأن النون تدغم في الراء⁽⁴⁾.

وأثبت مثله سيبويه، وقال: "تدغم بغنة وبلاغنة"⁽⁵⁾، وهما وجهان لأهل الأداء⁽⁶⁾.

22- النون في اللام: قال ابن عاشور بأنهما يدغمان في (الآ)، فأصله إن لا⁽⁷⁾.

وأثبت سيبويه هذا الإدغام، وجوز كونه بغنة وبلاغنة⁽⁸⁾؛ وهذان وجهان لأهل الأداء في قراءة القرآن الكريم، كما ذكرت آنفاً في إدغامها في الراء.

23- النون في الميم: نحو قوله سبحانه: "عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ" (النبا 1)، قال الشيخ: "والعرب ينطقون بالنون الساكنة التي بعدها ميم ميماء، ويدغمونها فيها"⁽⁹⁾.

وقد أثبت سيبويه هذا الإدغام، وشرح علته⁽¹⁰⁾.

24- النون في النون: كقوله تعالى: "أَتَحَاجُّونِي" (الأنعام 80)، بتشديد النون، لإدغام

1 - الكتاب 4/439، 440.

2 - الكتاب 4/438.

3 - التحرير والتنوير 17/134 ذكره في النشر 2/324، ونسب ابن خالويه هذه القراءة إلى عاصم فقط، الحجة (251).

4 - التحرير والتنوير 17/134.

5 - الكتاب 4/452 وانظر أيضاً 4/448 و454.

6 - انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/23 وما بعدها.

7 - التحرير والتنوير 17/134.

8 - الكتاب 4/452 وكذا 454.

9 - التحرير والتنوير 7/30.

10 - الكتاب 4/452، 453.

نون الرفع في نون الوقاية للتخفيف، وكذا تمدّ الواو لتكون فاصلة بين التقاء الساكنين⁽¹⁾.

وقد جعل سيبويه هذا الإدغام حسناً، وقال بأنّ "البيان ههنا يزداد حسناً، لسكون ما قبله"⁽²⁾.

25- الواو في التاء: نحو قوله تعالى: "أتسق" (الانشقاق 18)، أصله اوتسق، قلبت الواو تاء لبيئاتي إدغامها في تاء الافتعال، قال ابن عاشور: "وهو قلب مطرد"⁽³⁾.
وسيبويه عرض لإبدال الواو تاء في فاء الكلمة، للإدغام وتغيير إدغام⁽⁴⁾.

26- الواو في الواو: نحو: لفظ (أول)، فقد أدغم فيه الواو ان على اختلاف الأقوال في حروفه الأصلية⁽⁵⁾.

وعلى كل الاحتمالات، فإن الهمزة لا تدغم في غيرها من الحروف - ومنها الواو -، ولا يدغم فيها، كما نصّ عليه سيبويه⁽⁶⁾. والحاصل أن إدغام الواوين في لفظ أول، إنما هو لطلب خفته، نُقله عند الفك والبيان.

27- الواو في الياء: نحو قوله تعالى: "الغى" (البقرة 256)، أصله غوي، قلبت الواو ياء ثم أدغمتا⁽⁷⁾.

أقول وإنما أدغمتا لتقلهما، وقد بين سيبويه علته⁽⁸⁾.

28- الياء في الهمزة: نحو قوله تعالى: "أيان" (الأعراف 187)، أصلها أيّ آن، خففت أيّ ثم قلبت همزة آن ياء للإدغام⁽⁹⁾.

وإنما سهنت الهمزة ياء لبيئاتي الإدغام، لأن الهمزة - من بين الحروف - اختصت بعدم إدغامها في غيرها، وعدم إدغام غيرها فيها، كما شرّحه سيبويه في شأنها⁽¹⁰⁾.

1- التحرير والتنوير 328/7 وهو أحد وجهين ذكرهما ابن خالويه في العجة 143.

2- الكتاب 437/4، 438.

3- التحرير والتنوير 227/30.

4- الكتاب 239/4 وكذا 334.

5- التحرير والتنوير 291/30.

6- الكتاب 446/4.

7- التحرير والتنوير 28/3، وانظر نون أصله نونة أي البعد، فلاح العفان 698 ما 9.

8- الكتاب 335/4.

9- التحرير والتنوير 201/9، وانظر 705/1.

10- الكتاب 446/4.

29- الياء في الواو: نحو قوله تعالى: "القيوم" (البقرة 255)، أصله قيوم، قلبت الواو ياء وأدغمنا⁽¹⁾.

وقد أورده سيبويه مع أمثلة أخرى، وشرح علته⁽²⁾.

30- الياء في الياء: نحو قوله تعالى: "الحي" (البقرة 255)، أصله حيي كحذر، فادغم الياءان⁽³⁾.

أقول: وهذا من إدغام المثليين في المتصل، أي في كلمة واحدة، وقد عرض لهذا سيبويه في كتابه⁽⁴⁾.

31- الهمزة في التاء: نحو: اتَّخَذَ وزنه افتعل من الأخذ، قلبت الهمزة الأصلية تاء لقصد الإدغام تخفيفاً⁽⁵⁾.

وقد سبقت الإشارة إلى رأي سيبويه في أن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها، وأنها تبدل كي يتم إدغام بديلها، وههنا قد أبدلت تاء، ليتأتى إدغامها في تاء الافتعال، وهو إبدال نادر فيما أرى.

المطلب الثالث: الإتياع والمزاوجة:

الإتياع من الظواهر اللغوية التي لها علاقة بالتركيب الصوتي، وقد عرفه ابن فارس بسـ "أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها، إشباعاً وتأكيذاً، وروي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيء نكد به كلامنا، وذلك قولهم: ساغب لاغب، وهو خبأ ضبأ، وخراب يباب، وقد شاركت العجم العرب في هذا الباب"⁽⁶⁾. ومثل الإتياع ما يسمى الازدواج أو المزاوجة.

وممن أشار إلى ظاهرة الإتياع حديثاً، الراهب رفائيل نخلة اليسوعي، فقد عرفه بأنه "الإتيان بكلمة على وزن كلمة سابقة لتعزيز معناها، وكثيراً ما تكون الثانية لا معنى

¹ - التحرير والتنوير 18/3، وانظر 213/29 و705/1.

² - الكتاب 365/4 و367.

³ - التحرير والتنوير 18/3، وانظر 705/1.

⁴ - انظر الكتاب 529/3 وما بعدها، و417/4 وما بعدها.

⁵ - التحرير والتنوير 312/7.

⁶ - الصاحبي 270، وقريب منه ما سماه (المحاذاة)، وإن كان منلولها أعم، انظر باب المحاذاة 230.

لها..⁽¹⁾، إلى أن يقول: "أما كون الكلمة الأولى بلا معنى، فهو نادر"⁽²⁾.

وذكر ما سماه شبيه الإتياع، وقال: لا فرق بينه وبين الإتياع، إلا بدلالته على معنيين متضادين، مثل: السراء والضراء، العسر واليسر، عامله بالهواء واللواء، أي باللين والعنف، العاجلة والآجلة، أي الدنيا والآخرة⁽³⁾. أقول: وهذا يدعي المزاجية كما أشرت قبل قليل.

وهناك نوع آخر من الإتياع، وهو الإتياع في الحركات، أورد سيبويه من أمثله: مِغِيرة ومِعين ومِفتن في إتياع الكسرة الكسرة، وأنبؤك وأجوعك في إتياع الضمة الضمة، وذكر من شواذه: "إحِبُّ ونحِبُّ ويحِبُّ، شَبهوه بقولهم: مِنتن، وإنمَّا جاءت على فعل وإن لم يقولوا حببت"⁽⁴⁾.

وعقد له ابن جنى باباً في خصائصه، سماه (باب في هجوم الحركات على الحركات)⁽⁵⁾، حيث جعله على ضربين:

الأول كثير مقيس، والآخر قليل وغير مقيس، مما مثل به له بيت الكتاب⁽⁶⁾:

وقال اضرب الساقين إمك هابل

كسرت الهمزة "لاتكسار ما قبلها، على حد قراءة من قرأ: "فلامه الثلث"⁽⁷⁾، فصار إمك هابل، ثم أتبع الكسر الكسر، فهجمت كسرة الإتياع على ضمة الإعراب، فابتزتها موضعها. فهذا شاذ لا يقاس عليه؛ ألا تراك لا تقول: قدرك واسعة، ولا عدلك ثقيل، ولا بنتك عاقلة..."⁽⁸⁾.

1 - غرائب اللغة العربية 54.

2 - غرائب اللغة العربية 54.

3 - غرائب اللغة العربية 63.

4 - الكتاب 109/4 وكذا 173، 174 الوقف بالإتياع.

5 - انظر 136/3.

6 - انظر 146/4، ونيس فيه (وقال) فهو عجز بيت من بحر الطويل، أوله: اضرب. ولا يعرف له صدر ولا قائل.

7 - النساء 11 بكسر الهمزة إتياعاً، وهي قراءة حمزة والكسائي، انظر ابن الجزري، النشر 248/2.

8 - انظر 141/3.

ظاهرة الإتياع والمزاوجة عند الشيخ ابن عاشور:

ذكر ابن عاشور أن الإتياع والمزاوجة مُحسَن من ضروب البديع⁽¹⁾. وقد تكرر تعريف الإتياع عنده، وأوفى ما قاله: تعقيب كلمة لها معنى، للفظ تماثل حروفه حروف سابقة، فيما عدا الحرف الأول، وهذا اللفظ الثاني قد يكون لا معنى له، أو له معنى غير مراد، بل المراد مجرد تأكيد الكلمة التي قبله، كقولهم: عطشان عطشان، وحسن بسن. وقد يكون له معنى، ولكنه التزم ذكره مع سابقه، نحو: رجل هشّ هشّ، أو بالعطف كقولهم: حياك الله وبيّاك⁽²⁾.

وذكر في تعريفه الآخر، أن اللفظين يتماثلان، "في الميزان وفي الحرف الأخير وفي أكثر الحروف"⁽³⁾. لكن الذي قدّمته أشمل منه وأدقّ.

فقد أورد في هذا الأخير أن القصد من اللفظ الثاني، هو تأكيد الأول، وأنه لا يستعمل مستقلا من دون الأول، ولا يوجد له معنى؛ وبهذا يفارق التوكيد اللفظي⁽⁴⁾. وهو تعريف فيه قصور، لتعلقه بضرب من الإتياع فقط؛ وهو مالا معنى له. ولعلّ هذا يمثل أقدم آرائه في ظاهرة الإتياع.

وأشار أيضا إلى المزاوجة أو الإزدواج التي هي بمنزلة الإتياع، وقال بأنه تغتفر فيها مخالفة القياس⁽⁵⁾. وسماها أيضا المقابلة اللفظية، وقال بأن العرب كثيرا ما تراعيها⁽⁶⁾ "في إخراج الكلمات عن موازينها المألوفة، لأجل اقترانها بنظير في الوزن"⁽⁷⁾.

ومما أورده من الأمثلة، قوله تعالى: "وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف..." (يوسف 43)، فبين سمان وعجاف مزاوجة؛ لأنّ جمع عجفاء عَجَف، ولكن عدل عنه⁽⁸⁾.

1 - فرق لغوي مغلوط عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 486/8.

2 - شرح ديوان بشار 1111/2.

3 - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 4 / 244.

4 - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 4 / 244، 245.

5 - كشف المفطى 310، وفلاذ الطنبان 274ها3.

6 - حاشية التوضيح والتصحيح 148/1.

7 - فنظر الفسبح 164.

8 - التحرير والتنوير 280/12.

وقوله صلى الله عليه وسلم للنساء: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"⁽¹⁾. بهمز
(مأزورات) إتباعاً لقوله (مأجورات)، وأصله موزورات من الوزر وهو الإثم.
وقول الشاعر:

هتاك أخبية ولاج أبوية * يخالط البر منه الجد والئينا⁽²⁾

فجمع بابا على أبوية⁽³⁾.

وممن تتبع أمثلة المزاوجة، يظهر أن معناها اقتران اللفظين أو تقابلهما في
الاستعمال لمناسبة بينهما؛ وهذه المناسبة قد تكون معنوية، كاتحادهما في المعنى أو
تضادهما فيه؛ وقد تكون لفظية مثل اشتراكهما في الوزن، أو في حرفهما الأخير.

وهي - أعني المزاوجة - قريبة من الإتياع في الكلمتين، وقد سبقت الإشارة إليها
في كلام ابن فارس، وهي التي سماها اليسوعي شبه الإتياع.

وعليه فإن الكلمة الثانية في الإتياع، كما قد يكون لها معنى، قد لا يكون لها معنى
في اللغة؛ وإنما يؤتى بها للارتكاز عليها، وتوكيد المعنى الأول بها فقط.

خلافاً للمزاوجة التي يكون لفظها تامي المعنى، ومستعملين في عبارتين، أو في
جملتين متقابلتين، كما في الآية الكريمة والحديث الشريف والبيت، وقد يكونا معطوفين
على بعضهما، وهو يقيد غالباً التغيرات في المدلول.

أما الإتياع في الحركات، فقد أشار إليه الشيخ في عدة مواضع، وقال بأنه يساوي

¹ - رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، عن علي قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا نسوة جلوس، فقال: ما يجلسكن؟ قلن: ننتظر الجنائز. قال: هل تغسلن؟ قلن: لا. قال: هل تحملن؟ قلن: لا. قال: هل تدلين ليمن يدي؟ قلن: لا. قال: فارجعن مأزورات غير مأجورات" 502/1.

² - نسبة الجوهري إلى ابن مقبل وعجزه عنده: يخالط بالبر منه الجد والئينا. ولعله الأصوب لاستقامة الوزن، وهو من بحر البسيط، الصحاح 139/1.

³ - فرق لغوي مغفول عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 486/8، 487، وقد تكررت بعض هذه التواهد في آثاره. وانظر أيضاً: خزايما وندامي، المصدر نفسه 486/8 ولا ضرر ولا ضرار، المصدر والموضع لنفسهما، والتحرير والتنوير 171/5، وكشف المغضى 310، والشفوف والخفوف، قلاد العقيان 274 ها3، ويبدئ ويعيد، التحرير والتنوير 229/20 وشرح ديوان بشر 145/2 ها3، وعالي والمعالي، قلاد العقيان 28 ها15، والأوامر والنواهي، حاشية التوضيح والتصحيح 148/1.

السكون في الخفة على النسان مثل: خطوات بضم الطاء عوضا عن السكون⁽¹⁾. وبعض منه يكون في الضرورة للعلّة نفسها، وهي التخفيف⁽²⁾. ومن أمثلته:

أ - قراءة: "للملائكة اسجدوا" (البقرة 34)، بضم الهاء إتباعا لضمة الجيم⁽³⁾.

ب - قراءة: "يهدي" (يونس 35)، بإتباع كسرة الياء لكسرة الهاء⁽⁴⁾.

ج - قراءة: "في إمّ الكتاب" (الزخرف 4)، على إتباع حركة الهمزة لحركة الفاء، فلو وقف على (في) لضمّت⁽⁵⁾.

د - قول بشار: لَأَقِيَتْ نَفَاعَ بَحْرِ لَا يَضْغُضُهُ * لِلْمُشْرَعِينَ عَلَى أَرْجَائِهِ شُرْبًا.

بضم راء (شرب)، إتباعا لضمة الشين للضرورة، وأصله السكون⁽⁶⁾.

هـ وقوله: تَرَدُّ السَّرَائِرِ ثُمَّ تُصَدِّرُهَا * تَحْتَ الظَّلَامِ وَلَا تُرِي كَشْحًا

بفتح شين (كشحا)، إتباعا لفتحة الكاف، وأصله السكون⁽⁷⁾.

المطلب الرابع-الحذف والإشباع:

المسألة الأولى- الحذف:

وأريد به ما يعتري اللفظة المفردة من انتقاص في بعض أحرفها الصحيحة أو المعتلة، أو الصلات اللاحقة للضمائر، أو الحركات التي تصير إلى الإسكان، وهو موضوع واسع الأطراف، لاتضوائه تحت مسائل كثيرة من علوم العربية.

والحذف يدخل الاسم والفعل والحرف؛ فيكون المحذوف حرفا أصليا، كما يكون حرفا زائدا. وقد يكون الحذف مع التعويض، أو من دونه. كما يصيب فاء الكلمة أو عينها أو لامها، أو غير ذلك؛ بل قد يتسلط على أكثر من حرف واحد، فيكاد يستهلك اللفظة كلها.

1 - التحرير والتنوير 103/2.

2 - شرح ديوان بشار 5133/2.

3 - التحرير والتنوير 423/1. وهي قراءة أبي جعفر من رواية ابن جملز من غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان، في حالة الوصل، وكذلك رواها ابن الجزري عن قتيبة عن الكساني من طريق أبي خالد، ونقلها أيضا عن الأعمش، انظر النشر 210/2 و211.

4 - التحرير والتنوير 163/11. وهي رواية أبي بكر، انظر النشر 283/2.

5 - التحرير والتنوير 163/25. وهي قراءة حمزة والكساني وغيرهما، انظر النشر 248/2.

6 - شرح ديوان بشار 260/1، وهو من بحر البسيط.

7 - شرح ديوان بشار 676/2، وهو من بحر السريع.

وبعض أنواع الحذوف مطرد وهو القياسي، مذكورة عنده من صوتية أو تصريفية أو نحوية أو لهجية أو لغوية كالنحت أو ضرورة؛ وبعضها - وهو موضوعي هنا - جعله علماء العربية سماعياً، وهو ما خالف ما تعارفوه، فبقي مغفولاً عن التعليل، وجعل شاذاً، ولم تذكر له علة بينة ومقنعة.

ومنه عندي ما ذكره النحويون في باب الموصول، من دخول (ال) على بعض الأفعال، كما في قول الفرزدق⁽¹⁾:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأصله (الذي ترضى)، كما ذكر بعض العلماء في تأويله يمثل هذا، ولم يستسغه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد⁽²⁾.

وهو يندرج في نشاط اللغة الداخلي؛ ويمثل أهم عامل من عوامل التطور في البنية المفردة للعربية، في سياق أدائها لوظيفتها اللسانية؛ كما أنه يرتبط بنظرية الاقتصاد اللغوي، أي المجهود الأدنى لأداء المراد.

وتعرض المفسرون إلى هذه القضية، عند الكلام على الحروف المقطعة في القرآن الكريم، نحو: ألم و ألمص وحم... الخ، فعده بعضهم من سنن العرب في كلامها⁽³⁾، كما ذهب بعضهم في تفسير قوله تعالى: "وخصتم كالذي خاضوا" (التوبة 69)، إلى أن المعنى كالذين، وردّه آخرون⁽⁴⁾.

وقد درس سيبويه هذه الظاهرة في كثير من أبواب كتابه، ومنها ما أورده في (باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد)⁽⁵⁾، حيث مثل له بقولهم: ست وأصلها سددس، وودُّ أصله وتدّ، وفخذ في فخذ، وأحسنت ومست وظلت، وتقيت ويتقي ويتسع،

1 - هذا البيت من بحر البسيط، وينسب إلى الفرزدق في بعض كتب العربية ولم أقف عليه في ديوانه.

2 - انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 1/159 و160.

3 - لفظ الكلام على هذا مثلاً في التحرير والتنوير 1/207 وما بعدها.

4 - انظر التحرير والتنوير 10/259، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 1/159 و160.

5 - انظر 4/481.

وبلعنبر وبلحسارث، وعلماء بنو فلان، يريد على الماء بنو فلان فحذف اللام⁽¹⁾. واعتل لبعض أنواع الحذف بضرورة الشعر، وسرد له شواهد شعرية⁽²⁾.

وجعله ابن جنّي من شجاعة العربية⁽³⁾. وسمّى ابن فارس الحذف قبضا، محاذاة للبسطة الذي ذكره، وسرد له أمثلة كثيرة ورئت في بعض الأشعار، منها: درس المنا⁽⁴⁾، يريد المنازل. ولاء ابن عمك⁽⁵⁾. وجعله من سنن العرب، وقال: هو كثير في أشعارهم، وما أحسب في كتاب الله جل ثناؤه منه، إلا أنه روي عن بعض القراء أنه قرأ (ونادوا يا مال)⁽⁶⁾، أراد يا مالك، والله أعلم بصحة ذلك⁽⁷⁾.

كما أشار إليه ابن مالك في قوله:

ولا اضطرار رخموا دون ندا * ما للندا يصلح نحو أحمد

وذكر شارحه ومحققه شواهد له⁽⁸⁾.

وأقول إن الصواب ورود هذه الظاهرة في القرآن الكريم، وخاصة حذف بعض أحرف العلة، والصلوات اللاحقة للضمائر، وياء الاسم المنقوص غير المنون، وضمير ياء النفس في النداء وغيره، كما يأتي التمثيل عليه.

ومما هو جدير بالتنبيه عليه، أن الحذوف التي لا قياس لها، يجب أن تكون لها قرائن تدل على المحذوفات، لئلا ينهم المعنى؛ فالعربي لا يحدث شيئا في كلامه، إلا وهو

¹ - الكتاب 481/4 إلى 485.

² - الكتاب 26/1 وما بعدها (هذا باب ما يحتمل الشعر) والنظر أيضا 269/2 وما بعدها (هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطرارا).

³ - الخصائص 360/2، و361 و381.

⁴ - سنن بيت في مطلع قصيدة للبيد بن ربيعة وهو: درس المتأمل فإبان * فتفاوتت بالحسين فالمسويان. وهي من بحر الكامل. وقد عد الجوهري قول لبيد هذا ضرورة قبيحة، انظر الصحاح (منا) 517/6 و518.

⁵ - الذي الإصبع العدواني وتعلمه: لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني ولا أنت دياتي فتخروني. من بحر البسيط. المفضليات 160 الرقم 31.

⁶ - سورة الزخرف 77، وهذه قراءة علي وابن مسعود ويحيى والأعمش، كما ذكر ابن جنّي في المحتسب 304/2، وانظر أيضا تفسير القرطبي 116/16 و317.

⁷ - الصلحي 229.

⁸ - انظر شرح ابن عفيف على الألفية، وتعليق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد 294/2 وما بعدها، وانظر أيضا 1/159، 160 الهامش.

على يقين من معرفة السامع لمراده، فـ "ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"⁽¹⁾.

الحذف عند الشيخ ابن عاشور:

ذكر ابن عاشور أنه قد يحذف العرب أحد المثلين أو أحد المتقاربين، للتخفيف عند كثرة الاستعمال، وهذا ما لم يتأت الإدغام، لأنه إذا وجد طريق آخر للتخفيف لم يعدل عنه. وقال أكثر ما يكون الحذف في إحدى اللامين وفي النون مع اللام⁽²⁾. وعلل هذا بكثرة الاستعمال، ويثقل الانتقال من النون إلى اللام، نحو قول بشار:

فمالآن لا أسري إلى أم مالك * بعثي ولا أصغي إلى قول قرواح

أصله فمن الآن، وقول المتنبى:

نحن قوم ملجن في زي ناس * فوق طير لها شخوص الجمال⁽³⁾

وقولهم: بلعنبر وبلحارث أي بني العنبر وبني الحارث⁽⁴⁾.

وإذا وجد في الكلمة تخفيف آخر، لم يرتكب الحذف، "فلا يقولون: بنجار في بني السنجار، لوجود الإدغام في نوني التجار"⁽⁵⁾. يعني أنهم ليسوا مضطرين إلى حذف النون الأولى في قولهم: بني النجار، لأن لام التعريف شمسية، فهي تقلب نونا، ثم تدغم في نون الاسم، فيتأتى التخفيف، من دون الحاجة إلى حذف النون من لفظ بني.

فهذه مثل حذف أحد الحرفين المتقاربين. ومما مثل به لحذف أحد المثلين:

قولهم: ظلت أي ظللت، وأحست أي أحسست. وقول قطري بن الفجاءة المازني:

غداة طفت عَمَاء بكر بن وائل * وعَجْنَا صدور الخيل نحو تميم

¹ - ابن جنى، الخصائص 360/2.

² - شرح ديوان بشار 249/3، 249.

³ - شرح ديوان بشار 87/2، 41، وبيت بشار من بحر الطويل، أما بيت المتنبى في ديوانه بالخط: نحن ركب... من قصيدة من بحر الخفيف، أولها:

صلة الهجر لي وهجر الوصال * نكسني في السقم نكس للهلال. انظر العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب لنصيف اليازجي 263/1.

⁴ - شرح ديوان بشار 249/3، 249، وكذا 250.

⁵ - نفسه 250/3 الهامش 2 تابع نص 249.

أي على الماء فحذف لام على⁽¹⁾؛ وقال في موضع آخر إن المحذوف هو الألف واللام من الماء⁽²⁾، والأوّل أصوب، لأن الألف لا اعتداد بها. وقد تقدم نظيره عن سيبويه الذي جعله عربياً⁽³⁾.

ومن أنواع الحذف تخفيفاً ما يقع في ضرورة الشعر، نحو:

واستعملها سكرة قسروية * قبل الصباح وقبل صوت العصفور⁽⁴⁾

فالعصفور أصله العصفور، ونظره الشيخ ببيت الإصاف:

فلو أن الأطباء كان حولي * وكان مع الأطباء الشفاء

أراد كانوا حولي⁽⁵⁾. ونحو قول النابغة الذبياني:

وكل صنموت بثلة تبعية * ونسج سكين كل قضاء ذائل

قال ابن عاشور: "سليم) تصغير سليمان، مع ترخيمه في غير النداء للضرورة"⁽⁶⁾،

وقد قدمت في التمهيد لهذه المسألة نص ابن مالك على هذه العلة.

والحق أن الحذف لا ضابط له معين، فحيثما كان النطق أخف، ارتكبت العرب

الحذف، سواء تقارب الحرفان أم تماثلاً أم تباعداً؛ فالمقياس الوحيد لذلك هو سهولة جريان

اللفظ على اللسان، وأظهر دليل على ما أقول، هو إهمال الناطقين في زماننا للعلامات

الإعرابية.

¹ - شرح ديوان بشار 336/1 هـ و 250/3 للهامش وهو تابع لها 2 في ص 249. والبيت من قصيدة من بحر الطويل، مطلعها:

لعمرك إنني في الحياة لزاهد * وفي العيش ما لم ألق أم حكيم.

ورواية عجزه غير ما ذكر الشيخ، فهو: والأفها من حمير وسليم.

انظر ديوان شعر الخوارج 120، جمع وتحقيق د. إحسان عباس.

² - شرح ديوان بشار 487/2 هـ.

³ - الكتاب 485/4.

⁴ - لم ألق على قلته وهو من بحر الكامل.

⁵ - فلاح العقيان 356 هـ 3، وانظر أيضاً لجل ذراً، فلاح العقيان 831 هـ 646، والبيت من بحر الوافر، ولم يعز إلى أحد، وقد ذكره ابن الأثيري مع ثمان له وشواهد أخرى في الإصاف في مسائل الخلاف 385/1 وما بعدها بلفظ الشفاء بدل الشفاء.

⁶ - شرح ديوان السليفة النيباتى 1201 هـ 1، والبيت من بحر الطويل، ومثله ترخيم صلاة إلى صلاة، قال ابن عاشور: وأحسن الترخيم ترخيم ذي القاء شرح ديوان بشار 153/1 هـ 1.

ومن أمثلة ما ذكره الشيخ على الحذف - غير مامر - قول العرب: علّ في لعل، وكى في كيف، وحاش وحشى في حاشاً⁽¹⁾، ولا جر في لا جرم⁽²⁾، والخيز مخفف الحائر، وهو المنخفض المتسع من الأرض، يصب فيه سيل المطر، وعيشة في عائشة⁽³⁾.

ومثله حذف ياء الاسم المنقوص، المحلى باللام وغير المنون، "وحقها أن تثبت مع التعريف... إلا أن العرب يتوسعون في مثل هذا تخفيفاً، استغناءً بالكسر، كقوله تعالى: (مهطعين إلى الداع)⁽⁴⁾. وفي حديث أم زرع، من كلام المرأة التاسعة: (قريب البيت من الناد)⁽⁵⁾، تعني الفادي⁽⁶⁾.

وحذف ياء المتكلم في قول بشار⁽⁷⁾:

صحوّت إلا أن ذكر الهوى * يدعُو إلى الشوقِ فأنسى مآبِ

والأصل: مآبِي، ومثله قوله تعالى: "إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَنَابِ" (الرعد 36)⁽⁸⁾، وكل ذلك حذف شائع لمراعاة الوزن، أو لمراعاة الفاصلة في القرآن الكريم⁽⁹⁾.

المسألة الثانية- الإشباع:

عقد له سيبويه باباً قال فيه: "فأما الذين يشبعون فيمطّطون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكّمه لك المشافهة، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمّنك. وأما الذين لا يشبعون

¹ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 259/4.

² - التحرير والتنوير 154/24.

³ - قلادة العقيان 363 ما 23.

⁴ - القمر، الآية 8.

⁵ - رواه البخاري في كتاب النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وعلي بن حجر. قالوا أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت ثم جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعافدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئا قالت الأولى زوجي لحم جمل غث على رأس جبل... الحديث. صحيح البخاري 1989/5. ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر حديث أم زريع، حدثنا علي بن حجر السعدي وأحمد بن حنبل كلاهما عن عيسى واللفظ لابن حجر حدثنا عيسى بن يونس حدثنا هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة أنها قالت ثم جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن وتعافدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئا قالت الأولى زوجي لحم جمل غث على رأس جبل وعروة... الحديث، صحيح مسلم 1898/4.

⁶ - شرح ديوان بشار 296/1 ما 11.

⁷ - شرح ديوان بشار 296/1، وهو من بحر السريع.

⁸ - ورد خطأ في كتابة الآية بلفظ (متاب) بالمتناة الغوقية.

⁹ - شرح ديوان بشار 296/1 ما 2، وكذا 363 ما 7 و8.

فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك: يضربها، ومن أمانك، يسرعون اللفظ⁽¹⁾. واعتلّ لبعضه بضرورة الشعر⁽²⁾.

وسماه ابن فارس البسط، بزيادة عدد حروف الاسم والفعل، وقال لعلّ أكثره لإقامة وزن الشعر وقوافيه، وأورد لذلك شواهد، منها قول الشاعر⁽³⁾:

لو أن عمرا هم أن يرقودا

يريد يرقد. وقول الآخر⁽⁴⁾:

أقول إذ خرت على الكلكل

يريد الكلكل. قال: "وهذا قريب من الذي ذكرناه في الخزم، والزيادة التي لا معنى لها"⁽⁵⁾.

وتناوله ابن جنى في (باب في مقل الحركات)، حيث ذكر أن العرب تنشئ عن الحركة الحرف من جنسها؛ فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو⁽⁶⁾؛ وذكر أمثلة، منها لمقل الفتحة قول عنترة⁽⁷⁾:

ينباع من نقرى غضوب جسة. أي والأصل: ينبع.

ومن مقل الكسرة قولهم: الصياريف والمطافيل والجلاعيد. أي والأصل: الصيارف، والمطافل، والجلاعد.

ومن مقل الضمة قول الشاعر:

مكورة جَمّ العظام عطبول * كان في أنيابها القرنقول. أي القرنفل⁽⁸⁾.

فالإشباع خاص بزيادة أحرف المد الثلاثة، ولا يشمل الحروف الصحيحة، كما هو الحال في الحذف. وسوف يأتي مزيد كلام، على زيادة الحروف صحيحة ومعتلة، في المباحث الدلالية⁽⁹⁾.

1 - هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع، والحركة كما هي، الكتاب 202/4.

2 - الكتاب 28/1.

3 - شطر لا يعرف قتله، وهو من بحر الرجز.

4 - لا يعرف له قائل، وهو من الرجز.

5 - الصاحبى 227.

6 - الخصائص 121/3.

7 - شطر لعنترة بن شداد العبسى، ونمائه: زيافة مثلّ الفئيق المكنم. وهو من بحر الرجز، انظر شرح المعلقات السبع للزوزنى 144.

8 - الخصائص 121/3 و123 و124، والبيت مجهول القائل، وهو من بحر الرجز.

9 - انظر المبحث لثاني من الفصل الخامس، المطلب الأول، المسألة الثانية، الفرع الأول: كمية الحروف ص 349...

الإشباع عند الشيخ ابن عاشور:

يجعل ابن عاشور الإشباع من الاستعمالات الشاذة⁽¹⁾؛ وسبباً من أسباب خروج الكلمة من زنة إلى أخرى، أو من لغة إلى غيرها⁽²⁾؛ فهو عنده أحد أسباب التنوعات اللهجية.

وقد خرج كثيراً من مواضع الإشباع على الضرورة الشعرية، كما في قول بشار⁽³⁾:

وَأْتَيْتَنِي إِنْ نَهَيْتَنِي عَنْ هَوَاهَا * بِاسْمِ أُخْرَى إِنْ اسْمَهَا مِنْ فَرَاخِي

فَأَشْبَعُ فَتْحَةَ رَاءِ (فَرَحِي)، ونظيره بقول عنتر⁽⁴⁾:

يُنْبَاعُ مِنْ ذَفْرَى⁽⁵⁾ غُضُوبِ جَسْرَةٍ. أَي يَنْبَعُ. وَقَوْلُ ابْنِ هَرْمَةَ⁽⁶⁾:

وَإِنِّي حَيْثَمَا يَثْنِي الْهَوَى بِصَرِي * مِنْ حَيْثَمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَاَنْظُورُ. أَي أَنْظُرُ⁽⁷⁾.

وقد يكون الإشباع لضرورة النثر، كإرادة السجع أو المزاجية، نحو قول الكاتب:

"تأهيك به من ملك عالي، ناظم لأشتات المعالي"، وكان حقّه أن يقول: "عال"⁽⁸⁾.

ومن الألفاظ التي احتمل كون بعض أحرفها مشبعة:

1- ما نقله عن الخفاجي، قوله: كَانَ مِفْعَالٌ إِشْبَاعٌ لِمِفْعَلٍ⁽⁹⁾.

2- يحتمل أن يكون (عرفة) تخفيفاً من (عرفات)، أو أن يكون الأخير إشباعاً

لأول⁽¹⁰⁾.

3- (النشأة) مصدر سماعي مثل الكتابة، ولعل مدتها من قبيل الإشباع⁽¹¹⁾.

1- التحرير والتنوير 101/18.

2- التحرير والتنوير 76/5.

3- شرح ديوان بشار 102/2، وهو من بحر الخفيف.

4- تقدم نوثقه قبل قليل.

5- كتب ذفرى وهو خطأ مطبعي.

6- من بحر البسيط، أورده ابن فارس مع ثان له غير معزوين، ونسب إتشادهما إلى الفراء، الصالحى 50.

7- شرح ديوان بشار 102/2، وانظر الواحد، شرح ديوان بشار 115/3، 115، وسنادي، فلاح العقيان 223 هـ 821.

8- فلاح العقيان 15 هـ 28، وانظر المصدر نفسه 37 هـ 14.

9- التحرير والتنوير 371/1.

10- التحرير والتنوير 239/2.

11- نفسه 149/27.

الخطبة

في ليلة الجمعة

في صلاة يوم الجمعة

بالحمد لله

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

تمهيد:

إن البحث المعجمي قديم قدم الدراسات اللغوية؛ فقد عرف عن الآشوريين⁽¹⁾، والفينيقيين⁽²⁾، والمصريين، والصينيين، والهنود، واليونانيين⁽³⁾؛ كما كان لعلماء العربية الحظ الأوفر من البحث في موضوعاته، والتصنيف في فروعه.

فلقد بذل أئمة العربية جهودا كبيرة في استقراء كلام العرب، ابتداء من منتصف القرن الأول الهجري⁽⁴⁾؛ فاستخرجوا ألفاظ متن اللغة، واتفقوا على أنها لا تؤخذ إلا بالسمع عن العرب، واختلفوا في القياس على ما عداها⁽⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الكتابات المعجمية لدى قدمائنا، قد تنوعت ما بين رسائل مستقلة في موضوعات خاصة، والتأليف الجامع لشتى الموضوعات.

فمن الرسائل الخاصة: كتاب خلق الإنسان، وكتاب الأثواب، وكتاب الميسر والقдах، وكتاب خلق الفرس، وكتاب الإبل، وكتاب الشاه، وكتاب الأخبية والبيوت، وكتاب الوحوش، وكتاب السلاح، وكتاب الدلو، وكتاب الرجل، وكتاب أسماء الخمر، للأصمعي ت 213 هـ. وكتاب البئر، وكتاب صفة النخل، وكتاب صفة الزرع، وكتاب الذباب، وكتاب التبت والبقل، لابن الأعرابي ت 231 هـ، وغير هذا كثير.

أما التأليف الجامعة، فتمثلها معاجم اللغة، وغيرها من كتب العربية التي جمعت بين كلام العرب من شعر ونثر، وتفسير مفرداته وتراكيبه، وسأشير بعد قليل إلى بعضها.

وذكر ابن عاشور "أن العربية وإن جلت عن أن يحيط بها علم أحد ... لا تعدم عناية أئمة اللغة والنحو والأدب والتفسير والحديث، بحفظ كثير منها، بحيث يلتزم من مجموع الجهاز اللغوي المحفوظ، جميع لغة العرب، أو معظمها المهم منها، فإن فات منها فانت، أو أميت مانت، فما هو عليه بالمأسوف، ولأهل اللسان غنية عن تدوره بالفصيح المألوف"⁽⁶⁾.

1 - د. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، 222.

2 - د. عبد الرحمن الحاج صالح مدخل إلى علم اللسان الحديث (2) مجلة الدراسات، 34.

3 - د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، 55 وما بعدها.

4 - شرح ديوان بشار 74/1.

5 - شرح ديوان بشار 74/1، 75.

6 - قولهم (كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 116/9.

وقد سبقه إلى هذه الفكرة الإمام الشافعي ت 204 هـ بقوله عن لسان العرب: "... لا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه... وهكذا لسان العرب، عند خاصتها وعامتها، لا يذهب منه شيء عليها..."⁽¹⁾. وقريب منه، ما ساقه ابن فارس أنه "ما بلغنا أن أحدا ممن مضى ادعى حفظ اللّغة كلّها"⁽²⁾.

وحديثا، أشار دي سوسير إلى هذه الفكرة، وهي أن مجموع الصور اللفظية للغة، "كنز مودع، عن طريق ممارسة اللفظ لدى جماعة من الأشخاص، المنتمين إلى مجموعة واحدة، وهو نظام نحوي، يوجد بالقوة في كل دماغ، أو على نحو أدق، فسي أدمغة مجموعة من الأفراد، وذلك لأن اللغة ليست تامة في دماغ واحد منها بمفرده، ولا وجود لها على الوجه الأكمل إلا عند الجمهور"⁽³⁾.

وأشار الشيخ إلى أن بعض أئمة اللغة حاولوا تمييز المستعمل من المهجور، كصنيع أبي العباس ثعلب ت 291 هـ الذي وضع كتابه الفصيح، إلا أنه مختصر، وصنيع أبي القاسم الزمخشري ت 528 هـ الذي وضع أساس البلاغة لتمييز الحقيقة من المجاز⁽⁴⁾.

ومثل هذا، حاوله علماء المعاني وعلماء الإنشاء ونقاد الشعر؛ عن طريق وضع ضوابط الفصاحة. ولم يكن في عملهم هذا غناء في بيان مستعمل الألفاظ وأنحاء استعمالها⁽⁵⁾.

ولكن الذين فموا بهذا الغرض، ولم يدرك مغزاهم الشادون في اللغة، هم أولئك الذين عنوا باختيار ما تكلم به فصحاء العرب شعرا ونثرا، مثل عمل أبي تمام في ديوان الحماسة، والجاحظ في البيان والتبيين، وكذا الذين جمعوا دواوينهم⁽⁶⁾.

كما يرى أن أفضل هذه الدواوين، هي دواوين شعراء القرن الأول الهجري؛ لوفسرة معانيهم، وتنافسهم في فصاحة التعبير عنها؛ فهم يفضلون عصر العرب،

1 - الرسالة 27، 28.

2 - الصلحي، 47.

3 - دروس في الأئسية العامة 34.

4 - شرح ديوان بشر 85/1.

5 - شرح ديوان بشر 85/1.

6 - شرح ديوان بشر 85/1، وانظر أيضا 84..

باتتفاء الألفاظ الغليظة عن كلامهم، واقتداره بأسلوب القرآن الكريم، مع سلامتهم من الاختلاط، الذي سبب في الطبقة التي بعدهم، ضعف النظم ثم الحن(1).

وشعراء هذا العصر ضربان(2):

الأول من أهل السبادية، مثل العجاج وابنه رؤبة وذي الرمة وأبي النجم والراعي، وشعرهم أجدى على حفظ اللسان، كيفما اتفق منه، على حسن الاستعمال، فمثله كمثله المعاجم.

والآخر من أهل الحضرة، مثل عمر بن أبي ربيعة وجميل بن معمر وكثير وبشار، جمعوا بين سعة العلم في العربية، وجودة الذوق في الاختيار والاستعمال، أي فشعرهم أجدى على حفظ الاستعمال.

وابن عاشور بهذا يشير إلى الفرق بين الوضع والاستعمال، "فليس معرفة الوضع الأول، بكاف في التركيب، حتى يشهد له استعمال العرب لذلك"(3).

وقد صنفت المعاجم العربية التي بلغتنا صنفين:

معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني:

أما معاجم الألفاظ، فهي التي تفيد في حفظ مفردات العربية، وسميت كذلك، لأنها اتخذت من اللفظ أساسا في الترتيب، وهي على ثلاثة أنواع:

1- الترتيب على حسب مخارج الحروف: وهي أقدمها، وتدعى المعاجم الصوتية؛ أولها معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175 هـ، وهو منشور، وقال عنه ابن عاشور: إنه أصل كل المعاجم، وهو الذي يتهدب من جاء بعده، وتلخيصه، وتصحيحه، والزيادة عليه، كملت كتب متن اللغة(4).

ومن هذا النمط أيضا، الجمهرة لابن دريد ت 321 هـ وهو منشور، والبارع لأبي علي القالي ت 356 هـ، والتهذيب للأزهري ت 370 هـ وهو منشور، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت 458 هـ.

1 - شرح ديوان بشار 85/1، 86.

2 - شرح ديوان بشار، 86/1.

3 - ابن خلدون، المقدمة، 1063.

4 - شرح ديوان بشار، 74/1.

2- الترتيب على حسب أوائل حروف المادة اللغوية: ومنها الجيم لأبي عمرو الشيباني ت 206هـ، ومعجم مقاييس اللغة والمجمل كلاهما لابن فارس الرازي ت 395هـ، وأساس البلاغة للزمخشري ت 538هـ، وكلها منشور.

3- الترتيب على حسب أواخر حروف المادة اللغوية: وهي معاجم القافية، منها الصحاح للجوهري ت 393هـ، ولسان العرب لابن منظور ت 711هـ، والقاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي ت 817هـ، وكلها منشور.

وأما معاجم المعاني، فهي التي تجدي في حفظ معاني المفردات العربية، ووجوه استعمالها؛ وسميت كذلك، لأنها اتخذت من المعنى أساسا في الترتيب، ومما بلغنا منها:

الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ت 224هـ، وعلته أقدمها.

الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن الهمذاني ت 320هـ، منشور.

جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ت 337هـ، منشور.

متخير الألفاظ لابن فارس الرازي 395هـ.

التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري ت 395هـ.

مبادئ اللغة للإسكافي ت 421هـ، منشور.

فقه اللغة للثعالبي 429هـ، منشور.

المخصص لابن سيده ت 458هـ، منشور.

كفاية المتحفظ لابن الأجدابي ت قبل 600هـ.

هذا من حيث الشكل الخارجي - عموما (1) - للتصنيف المعجمي؛ أما من حيث المضمون، وهو معالجة المادة اللغوية، وتفریع المسائل عليها، وتوثيقها، فقد اختلفت فيما بينها تطويلا واختصارا، واكتفاء ببعض القضايا من دون بعض.

وأهم السمات التي تميزت بها المعاجم العربية هي:

1- ضبط اللفظة وله وجوه متنوعة.

¹ - هناك تفاصيل أخرى تتعلق بالشكل، أعرضت عن ذكرها خشية الإطالة، ولأنها ليست محور هذا البحث، ويمكن طلبها في مخطتها.

- 2- ذكر أصل اللفظة أو اشتقاقها.
- 3- شرحها بالتعريف أو بالمرادف أو بالضد.
- 4- الاستشهاد عليها، في كل ما يتعلق بها من اشتقاق أو معنى أو استعمال، وإيراد أقوال العلماء في ذلك.
- 5- بيان بعض المسائل اللغوية المتعلقة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن عيوباً كثيرة تتخلل معاجم العربية، والمصنفات التي عرضت لشرح منتها، ولذا كانت عرضة لانتقادات الباحثين، ومنها ما أورده عليها ابن عاشور، وهو:

1- عدم تحقيق مسميات الأسماء، مثل قولهم: حيوان معروف، وشجر معروف؛ وإصلاح شيء من هذا عند الشيخ - على صعوبته - يكون بتتبع لغات المتكلمين بالعربية، فقد لا يعدم فيها الاسم الحقيقي⁽¹⁾.

2- إهمال التفقه فيها، ومن مظاهره إكثارهم لمعاني اللفظ الواحد، وعدم تمييز المجاز من الحقيقة، مع أن أكثرها مجاز وتوسع في الاستعمال. ويشير ابن عاشور إلى استدراك الزمخشري في أساسه لهذا الأمر، وأن الثعالبي قد سبقه إلى نحوه في فقه اللغة⁽²⁾.

3- إثباتها جميعاً مما سمع عن العرب، من دون أن تميز بين مشهور الاستعمال ونادره⁽³⁾.

4- ادعاء بعض علماء اللغة معاني لكلمات، لا يوجد ما يشهد لها؛ وهو أمر نادر، كما قال الشيخ⁽⁴⁾.

5- وانتقد الفيروزآبادي في قاموسه، بأنه "يخلط المعاني، ويدخل غير

¹ - أليس الصبح بقريب، 216.

² - أليس الصبح بقريب، 216 وشرح ديوان بشر، 85/1.

³ - شرح ديوان بشر، 84/1.

⁴ - المسترلف في اللغة العربية، المصدر السابق 261/4، وقع ابن عاشور نفسه في هذا نظر المبحث الأول من الفصل الثاني المطلب الثاني، المسألة الأولى لللهجات العربية ص 96 وص 106 والمبحث الأول من الفصل الرابع، المطلب الثالث، نماذج من المأخذ ص 679 وما بعدها.

العربي⁽¹⁾، ولا ريب أن هذا موجود في كل المعاجم.

6- وآخذه بأنه سجل تشتيت معاني الحرف الواحد، مثل معاني الباء، الراجعة إلى الإصاق والمصاحبة كما قال سيبويه⁽²⁾. أقول: وهذا أيضا عام في المعاجم العربية.

7- وانتقد انفراد الجوهرى، بقوله: "الضر خلاف النفع، والاسم الضرر، ويقال: لا ضرر عليك"⁽³⁾؛ كما نقل عن الأئمة أنه لا يؤخذ ما انفرد به، وأن في صحاحه تصحيحا⁽⁴⁾.

وأضيف:

8- استعمال الاصطلاحات المنطقية في الشرح.

9- اختلاط المواد اللغوية، بالمصطلحات العلمية، والأعلام، والأخبار الاستطراذية.

10- كون المواد اللغوية، ألفاظا معزولة عن سياقاتها في النصوص، مما يجعل مدلولاتها غير بيّنة في أحيان كثيرة.

11- وجود ألفاظ أو عبارات معماة ومستغلفة، وقد تكون المعاجم، بل نسخ المعجم الواحد، مختلفة في نقلها، كما وقع في عبارة (الصوت المجسد) وشرحها⁽⁵⁾. وقد وقع ابن عاشور في بعض هذه العيوب، كما سأنبه عليه في موضعه، إن شاء الله تعالى.

1 - ليس الصبح بفريب، 214.

2 - ليس الصبح بفريب، 214، ولا يعيب ابن عاشور الفيروزآبادي في كل ما صنع، فمن إنصافه له التنصيص على يفضسته وأهتدائه إلى ذكر استعمال (مما)، للدلالة على الكثرة، وتغطته إلى أنه من موضوع علم اللغة، واختصاصه بذلك دون سائر كتب اللغة، لمن جملة تدقيقاته وخصائصه، فله دراه مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 120/9، وهذا رغم ما لاحظته على شرحه له.

3 - نص الجوهرى هو "الضر خلاف النفع وقد ضره وضره بمعنى، والاسم الضرر" ناج اللغة وصحاح العربية 412/2، وبعد كلام طويل قال: "ويقال لا ضرر عليك..." 413/2.

4 - فرقى لغوي مقبول عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 487/8، وهذا الانتقاد نقله السيوطي، عن التبريزي ويقوت الحموي وابن الصلاح، كما في المزهرة 74/1 و 105، 106، وقد تقدم رأي ابن عاشور في الفرق بين الضر والضرر، في المبحث الثالث من الفصل الثاني، المطلب الثاني: ظاهرة اللحن ص 166 و 166.

5 - الأستاذ أنستاس مارى الكرملى، معنى الصوت المجسد، مجلة مجمع اللغة العربية 269/4، وانظر تعقيب ابن عاشور عليه في: الصوت المجسد، نقفية وتأييد، المجلة نفسها 196/8.

وعموماً، فقد اتبع الشيخ منهجاً علمياً مقبولاً في دراسته متن اللغة العربية؛ فهو إذا تعرض لموادها، سواء كانت مفردات أم مركبات، يتناولها من جهاتها المختلفة، تحليلاً وتوثيقاً. وعليه فإن الكلام في هذا الموضوع، يتفرع إلى مبحثين:

الأول- خصائص الدراسة المعجمية.

الثاني- منهج التوثيق اللغوي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول

مطلب الثاني

مطلب الثالث

المطلب الأول: الضبط

المطلب الثاني: بيان الأصل

المسألة الأولى: الأصول اللفظية

المسألة الثانية: الأصول المعنوية

المطلب الثالث: الشرح

المطلب الرابع: التوثيق

يتميز ابن عاشور في معالجته للمادة اللغوية، بمميزات رئيسية أربعة، هي:

الضبط، وبيان الأصل، والشرح، والتوثيق.

المطلب الأول- الضبط:

إن لضبط متن اللغة العربية أهمية بالغة، في الحفاظ عليه من زيغ اللحن، وسوء الفهم؛ وقد اعتنى به علماؤنا - خاصة علماء القراءات، وعلماء الحديث - على تفاوت بينهم في مقدار تشددهم فيه، وحرصهم عليه.

وهذا بعدما ضعفت الملكات العربية، وفشا اللحن على الألسنة؛ وإلا فإن القدماء لم يكونوا يضبطون كتاباتهم، كما يظهر في نسخ القرآن الكريم، ورسائل النبي ﷺ؛ اعتمادا على حوافظهم، ولأن الكتابة ما كانت إلا تذكرة لهم، وعونا لهم على استحضار ما يعرفونه. ويذكر ابن عاشور أن الكتاب في زمان الخليل بن أحمد الفراهيدي، كانوا يعدون الإعجام عيبا، وأن غالب حال الكتابة حينئذ، هو خلوها عنه⁽¹⁾.

وقبل تفصيل الكلام على طرق الضبط، تجدر الإشارة إلى أن أصواتا تعالت في عصرنا، داعية إلى إصلاح الكتابة العربية، بدعوى أن هيأتها الحالية - وقد مضت عليها آماد - من الأسباب المعيقة عن إتقان اللسان العربي.

ولعل من أوقع هذه الدعوات، اقتراح أن تكون حركات الشكل حروفا، تكتب على مستوى السطر مثل الحروف الصامتة. وممن دعا إلى هذا د. أحمد مختار عمر، بالإضافة إلى اقتراحه أن تكون التاء المربوطة في آخر الاسم على شكل الهاء المتوسطة، وغير ذلك⁽²⁾.

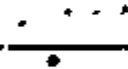
وهذا - لعمرى - مسخ لتراثنا المدون بالشكل الموحد والموحد منذ قرون متطاولة، وفي ملايين الأوراق المتداولة؛ وقطع للصلة التي تربط أجيالنا القادمة به. ويمكن الاستعاضة عن ذلك بنشر التعليم الصحيح، وإصلاح مناهج التربية، وتسخير وسائل الإعلام السمعية والبصرية، فالمجتمع هو الذي يحتاج إلى إصلاح وليست اللغة.

¹ - الصوت المجدد - تلفية وتأييد، مجلة مجمع اللغة العربية 198/8 .

² - العربية الصحيحة 51 وما بعدها.

هذا ويكون الضبط بأربعة طرق: بالرسم وبالوزن الصرفي وبالمثال المشهور وباللفظ؛ وردت كلها في آثار الشيخ، ويلاحظ أنه قد يجتمع في الضبط عنده، طريقتان أو أكثر، كما قد يتردد فيه، فلا يظهر له وجهه. وفيما يلي تفصيلها:

1- الضبط بالرسم: هو أن يرسم الحرف بشكله المعروف، ويعجم أي ينقط بعدد ما يستحقه من النقط، واحدة أو اثنتان أو ثلاثة، من فوق الحرف أو من تحته، أو يخلى من النقط إن كان مهملًا.

وكذلك أن يرد الحرف، وعليه رسم الكسرة أو الضمة أو الفتحة أو السكون أو الإمالة مشدداً أو غير مشدد، والشدة هي رأس السين، وهذه أشكالها: . وهذه الطريقة غير كافية، وغير مأمونة؛ خيفة أن يقع الخطأ في الطبع، وخاصة إذا كان القائمون عليه غير مضطلعين به⁽¹⁾.

هذا حديثاً، أما قديماً فلم يكن هذا الضبط بالذي يعتمد عليه، ويطمأن إليه؛ لأنّ النسخ كان باليد، بوسائل بدائية، لا تؤمن عليها عاديّات الدهر، وتقلبات الحال. ويكفي دليلاً عليه، ما بلغنا من مخطوطات قديمة، وقد أصيبت بالخرم والامحاء والتغير، بفعل ما يعمها ويحتك بها⁽²⁾؛ بل إن هذه الآثار موجودة في المطبوعات أيضاً.

وهذه نماذج مما ورد في آثار ابن عاشور ضبطه بالرسم فقط، وهو كثير⁽³⁾:

¹ - انظر ما وقع في طبعة رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنووي، من أخطاء جمة فاحشة، مثلاً الصفحات: 416، 418، 419، 448، ... الخ وكلها أخطاء لغوية وإعرابية، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

² - انظر أمثلة مما ذكره ابن عاشور: الحثوث وقعت الحثوث، شرح ديوان بشار بن برد 180/1 ها 1 ولاسي القر محرف عن لاجس عس أي قدح حاشية التوضيح والتصحيح 213/1 ونفخ بالمهملة بمعنى أشار كتب بالخاء المعجمة خطأ، كشف المغطى 215.

³ - يلاحظ أن هذه الطريقة من الضبط (الرسم) قد تكون من فعل الناشر ولا دخل لابن عاشور فيها، خاصة ما يتعلق بالشكل، وهذا مجرد احتمال لزم التشبيه عليه في هذا السياق.

الذكر (1) - الفيح (2) - نأصِرُهُ قَدَمًا (3) - الشَّرْبُ (4).

2- الضبط بالميزان الصرفي: وهو قريب من الأول الماضي

ذكره، أي في عدم إمكان الاستناد الكلي إليه، والثقة به، من دون خشية الخطأ، لسببين:

أولهما: كونه يتطلب من القارئ إحاطة بعلم التصريف وأوزان الألفاظ، قبل إرادته معرفة معنى اللفظ المراد، ولئن تيسرت معرفة القياسي من هذه الأوزان، لإن الأمر على خلاف هذا فيما يخص السماعي منها.

وثانيهما: أن الميزان الصرفي يحتاج - كغيره من الألفاظ - إلى الضبط، ولو اقتصر فيه على الطريقة الأولى (الرسم) وهي الأكثر، بل لا يكاد يوجد غيرها، رجع إليها في كل ما قلته.

وفيما يلي نماذج من الضبط بالوزن الصرفي:

النشأة فعلة (5) - النشوان: فعلان من نشأ نشوا (6) - المقادة (كتب القادة خطأ) مصدر بوزن مفعلة وهي الانقياد (7).

3- الضبط بالمثال المشهور: وهذه الطريقة أدنى إلى القبول،

وأولى بالاعتماد من سابقتيها؛ وخاصة إذا كانت الأمثلة التي يضبط بها شائعة على الألسنة، متداولة بين المتعلمين. وأما إذا لم تكن كذلك، فلا يغني اللفظة بيانا ضبطها بها، وقد وقع مثل هذا في آثار الشيخ، كما سأمثل عليه.

وهاهي الآن نماذج من الضبط بالمثال المشهور:

1 - التحرير والتنوير، 65/23.

2 - سرفات المتنبي ومشكل معانيه 14 ها 3، ومعنى الكلمة السائر بالبريد معربة.

3 - شرح ديوان النابغة الذبيقي، 227.

4 - شرح قصيدة الأعشى الأكبر في مدح المعلق 15، وانظر أمثلة أخرى: الجذر: مقاصد الشريعة الإسلامية

31 وحنفا: أصول النظم الاجتماعي في الإسلام 230 وطرفت عنه شرح ديوان بشار بن برد 151/3 ها 1 وغيرها كثير.

5 - التحرير والتنوير 231/20.

6 - شرح ديوان بشار بن برد 238/4 ها 1.

7 - أصول النظم الاجتماعي في الإسلام 168 هامش 1، وانظر أمثلة أخرى: الصلاة لغة التحرير والتنوير 1/

232 وعزة فعلة التحرير والتنوير 177/29 وبين بوزن فعلان أو فعأل النظر المسبح 194، وهو قليل بالنسبة إلى غيره من طرق الضبط.

يتم من اليتيم، من باب ضرب⁽¹⁾ - القليقع تصغير قلّع كدرهم، ما يتشقق من الطين⁽²⁾ - الخرابة بكسر الخاء من باب كتب، سرقة الإبل، وقيل: هي مطلقا⁽³⁾.

ومما ضبطه بأمتلة غير مشهورة، قوله:

جُنِبَ كقولهم: ناقة أجد⁽⁴⁾؛ والأنسب له عنق وطرق جمع طريق - إخوان مثل خربان جمع خرب⁽⁵⁾؛ وأوضح منه غزلان جمع غزال.

4- الضبط باللفظ: وذلك بأن تلفظ الحروف بذكر أسمائها، كالألف والجيم والياء؛ وبيان ما إذا كانت مهملة أو معجمة، تحتية أو فوقية، موحدة أو مثناة أو مثناة.

ويفرق ابن عاشور بين الضاد والطاء، بوصفه الأولى بالساقطة⁽⁶⁾؛ كما يسمي الألف المقصورة التي تكتب على شكل الياء، يسميها إمالة⁽⁷⁾.

وكذلك بأن يسمي علامات الشكل بأسمائها: الفتحة ويطلق عليها التحريك⁽⁸⁾، والضممة، والكسرة، والسكون، والتخفيف، والتشديد. وكذا يبين إذا كانت الحركة واحدة أو ثنتين أو ثلاثة، وهو الحرف المثنت. كما يقع التنبيه إلى سكون حرف العلة، إذا كان سكونا حيا وذلك في حرف اللين، أو سكونا ميتا وذلك في حرف المد. وهذه الطريقة هي ضبط الطرق على الإطلاق، وأكثرها دقة وتوثيقا، وأوكدها حفظا وثباتا، وأبعدها عن توهم الاحتمال، وسوء التأويل، وخطأ التقدير.

وفيما يلي نماذج لهذه الطريقة من الضبط:

- 1 - التحرير والتنوير، 219/4.
- 2 - شرح ديوان بشار بن برد 284/1 ها5.
- 3 - الواضح في مشكلات شعر المتنبي 26 ها5، وانظر أمثلة أخرى: النهي بوذن الرجعي، انظر الفسيح 94 وديبج كسكين، حاشية للتوضيح والتصحيح 213/1، وثلج من باب فرح ونصر، كشف للمغنى 336 وغيرها.
- 4 - التحرير والتنوير 50/5.
- 5 - لتحرير والتنوير 234/9.
- 6 - نظر مثلا التحرير والتنوير 159/15، و298/27، و160/30.
- 7 - انظر مثلا انظر الفسيح 368، وشرح ديوان بشار 262/1 ها5.
- 8 - انظر مثلا حاشية التوضيح والتصحيح 157/2، وكشف للمغنى 237.

ذام مهموز، وقد تسهل الهمزة ألفا، ولا تسهل في بقية تصاريقه⁽¹⁾ - التمرق
مثلث النون⁽²⁾ - الحلق بفتح الحاء وفتح اللام جمع حلقة بسكون اللام لا غير⁽³⁾.

ملاحظات: فيما يلي ملاحظات على منهج الضبط عند الشيخ:

1- تنبيه ابن عاشور في ضبطه على الأفصح والفصيح، والأقيس والمقيس،
والأصح والصحيح، والأشهر والمشهور، والمخالف للقياس، والذي لا نظيره،
والضعيف، والنادر، والذي لا يعرف.

مسئل قرطاس بكسر القاف على الفصيح، ونقل ضمها وهو ضعيف⁽⁴⁾ - تعق
كضرب ومنع، ولعل الأول أفصح، وإن كان الثاني أقيس⁽⁵⁾ - قنذ بالبدال المهملة،
وبالذال المعجمة وهو الأصح⁽⁶⁾ - البرنامج بفتح الميم على الصحيح،
وقيل بكسرها⁽⁷⁾ - الطب مثلث الطاء، والأشهر أن الكسر بمعنى العلاج، والأشهر أن
الفتح بمعنى السحر⁽⁸⁾ - اللعج أي حرقة الحب، المشهور سكون العين⁽⁹⁾ - المن
مضارعه مضموم العين، على خلاف القياس⁽¹⁰⁾ - الخيرة، لا نظيره إلا الطيرة،
ذكره ابن الأثير⁽¹¹⁾ - حجر بكسر الحاء وسكون الجيم وبفتحها، وضمها
نورا⁽¹²⁾ - الريح بفتح الراء والباء، ولا يعرف بسكونها⁽¹³⁾.

1 - التحرير والتنوير 8-51/2.

2 - شرح قصيدة الأعشى الأكبر 10 ها 1.

3 - شرح ديوان بشار بن برد 181/2 ها 4.

4 - التحرير والتنوير 141/7.

5 - المصدر نفسه 112/2.

6 - كشف المغطى 116.

7 - كشف المغطى 281.

8 - شرح ديوان بشار بن برد 282/1 ها 3.

9 - شرح ديوان بشار 99/2 ها 2.

10 - التحرير والتنوير 70/20.

11 - نفسه 165/20.

12 - نفسه 7/19.

13 - شرح ديوان بشار 110/2 ها 2.

2- الإشارة إلى ماله أكثر من وجه، نحو 'براً يبرأ بفتح الراء فيهما، مثل ذراً، ويقال بضم الراء فيهما، مثل كرم، ويقال بفتح الراء في الماضي وضمها في المضارع، مثل نصر⁽¹⁾. أقول وزاد الفيروزآبادي أنه كـ: فرح⁽²⁾.

3- التنبيه على الفرق في الضبط، التي لها تأثير في المعنى، نحو الضرس بكسر الضاد، أي السن، وأما بفتحها، فهو العض⁽³⁾.

4- التنصيص على الألفاظ التي لا تحتل إلا ضبطاً واحداً، إما لأنها يقع فيها الوهم، أو أنها قد ضبطت بشكل ضعيف، لا يعول عليه، نحو: الحلقة بسكون اللام لا غير⁽⁴⁾.

5- الإشارة إلى ما يحتمله اللفظ من ضبط، نحو (شكول) في قول بشار:

وما حاجتي لو ساعد الدهر بالمنى * كعاب عليها لؤلؤ وشكول

فالأظهر عنده أنه بفتح الشين من الشكل، وهو الفنج، فهو صيغة مبالغة لم تذكر في كتب اللغة، من فعل على زنة فرح، ويجوز كونه بضم الشين، جمع شكل بكسر الشين وفتحها، وهو الفنج كما ذكر، ويجوز كونه جمع شكل، بمعنى المثل⁽⁵⁾.

6- إصلاح كثير من الألفاظ التي أسيء ضبطها، وخاصة فيما حققه من آثار، نحو كتابة (قنح) بالتشديد، والصواب تخفيفه، بمعنى أدار⁽⁶⁾.

7- إسناد أنحاء من الضبط إلى العلماء، نحو: الرجسعة بفتح الراء عند

1 - كشف المغطى 314، وانظر: شذونات، فلاح العقيان 157هـ/51، والخصبة، النظر الفسيح 294، والأوة، شرح ديوان بشار 116/2هـ/1 وغيرها.

2 - القاموس المحيط (براً) 8/1.

3 - كشف المغطى 319، وانظر لعمري، شرح قصيدة الأعمى الأكبر 11هـ/16، ويدي، شرح ديوان النابغة 248هـ/3، وقع، التحرير وللتنوير 265/17، الفرج، شرح ديوان بشار 107/2هـ/5.

4 - شرح ديوان بشار 181/2هـ/4، وانظر: الضحى والضحا، شرح ديوان بشار 184/2هـ/5، ونفج، كشف المغطى 215، والمزائي، شرح ديوان النابغة 111هـ/3، والتتمة، كشف المغطى 241.

5 - شرح ديوان بشار 171/4هـ/4، والبيت من بحر الطويل، وانظر أنشاء، الواضع في مشكلات شعر المتنبي 5هـ/1، ويهوا، للنظر الفسيح 374، والألم، شرح ديوان النابغة الذبياني 232هـ/1.

6 - الويلضج في مشكلات شعر المتنبي 26هـ/8، وانظر السلفي، تحقيقات وأنظار 130 الهامش، وبيع، فلاح العقيان 547هـ/1، ومنعب، شرح ديوان بشار 304/1هـ/2.

جمهور أهل اللغة، وحكى عياض جواز كسرها⁽¹⁾.

8- التوسع في تحرير ضبط بعض الألفاظ، أو الإكثار من الأمثلة لبيان ضبطها، نحو ما فعل في ضبط الفعل "حرج"⁽²⁾، وتحريره لضبط العلم "لبون"⁽³⁾.

ومن هذا القبيل، تخصيصه بحثاً لتحقيق ضبط لفظة (محنة أو مجنة أو محسنة)، الواردة في تعريف الصوت المجسد، وقد اختلفت نسخ دواوين اللغة في أيها الأصح⁽⁴⁾.

9- تحقيق ضبط ما أهمل ضبطه، نحو مضارع ضرّ، الذي لم يعثر عليه إلا في قول بشار:

إذا ذكر الحباب بها أضرت * بها عين تضرّ على الحباب

فرجّح ابن عاشور فتح الضاد من (تضرّ)، قياساً على أبنية أفعال العاهات وشبهها، المكسورة العين في الماضي، والمفتوحتها في المضارع، على معنى عميت⁽⁵⁾. ونحو (تزفر) أي تشهق، لم يضبطوا مضارعه، والوجه أن يكون مكسور العين، حملاً على جميع الأفعال المضارعة لهذه المادة⁽⁶⁾.

10- التردد في ضبط بعض الألفاظ، واستشكال أخرى؛ كما وقع له في لفظ (صداء) صنم لعساد، فقد استبهم عليه الأمر، إن كانت الدال مشددة، أو غير مشددة⁽⁷⁾.

1 - شرح ديوان بشار 36/1، وانظر الصابري، شرح ديوان بشار 201/1 ما 2، وكذا كشف المغضى 282، وذو حسي، شرح ديوان النابغة الذبياتي 161 ها 1، والبيدر، النظر الفسيح 183.

2 - التحرير والتنوير 8-59/1.

3 - فلاح العقيان 236 ها 2، وأورد هنا قاعدة في كتابة الأعلام على هذه الزنة.

4 - الصوت المجسد - تلقية وتأيد، مجلة مجمع اللغة العربية 196/8، وقد عقب به على بحث للأستاذ أنستاس الكرملي في هذه المسألة، نشر في المجلة 269/4.

5 - فرقى لغوي مفصول عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 485/8، وشرح ديوان بشار 271/1 ها 5، والبيت من بحر الوافر.

6 - شرح ديوان بشار 85/4 ها 2.

7 - التحرير والتنوير 8-211/2 وانظر فشم، مقاصد الشريعة 38 الهامش، ويبرمون، شرح ديوان النابغة الذبياتي 231 ها 4.

مأخذ: ومما يمكن عده عليه من المآخذ:

1- قد لا يتفق كلامه على ضبط اللفظة الواحدة، في مواضع متفرقة من آثاره؛ أو يضبطها ضبطاً فيه قصور، نحو (ربوة)، قال مرة: هي بفتح الراء وضمها، ومرة أخرى قال: هي مثلثة؛ أي بإضافة الكسر⁽¹⁾. وقوله: (المارد) فعله كنصر. والحال أنه ككرم أيضاً⁽²⁾.

2- ضبط ألفاظاً بأشكال لم أقف عليها في المظان التي بين يدي، ولعلها أخطاء، مثل: قَرَد بالتحريك، لم أجده في القاموس، وإنما هو فَعَل بالتسكين⁽³⁾. والنَجْد بفتحتين، لم أجده لا في اللسان ولا القاموس⁽⁴⁾. وقوله: (البليد) فعله كفرح وكنصر، وفي القاموس فعله كفرح وكرم⁽⁵⁾.

وقال: "لحاء يلحوه إذا شتمه، والأحبة كالأدعية، وواحد لها لحاء كدعاء"⁽⁶⁾، ولسم أجده هذه الزنة للمفرد في مقاييس اللغة، ولا المجمل، ولا المصباح، ولا المختار، ولا اللسان، ولا القاموس، ولم يضبطه في التاج، وإنما هو فعال بالكسر كسياب.

وقال عن لفظ (الهربقي): "بفتح الهاء الحداد، وبكسرهما الصايغ، وروي هنا بالوجهين، والمعنى متقارب"⁽⁷⁾؛ واقتصر ابن فارس⁽⁸⁾ على الكسر للمعنيين، وذكر الفيروزآبادي⁽⁹⁾ الضبطين، وفسرهما بالمعنيين، وكذا ذكر ابن منظور⁽¹⁰⁾ الضبطين للمعنيين، ولم يفرق بينهما؛ فليس لما ادعاه ابن عاشور من التفرقة سند.

1 - التحرير والتنوير 52/3 و67/18.

2 - شرح ديوان بشار 153/2 ها5.

3 - شرح ديوان بشار 195/2 ها2.

4 - شرح ديوان بشار 194/2 ها5.

5 - شرح ديوان بشار 155/2 ها3. وقال في 142/2 ها7 بأن فعله جاء بضم اللام وبكسرهما، أقول: أما الضم فظاهر إذا صرف كنصر كما أثبتته هو أو ككرم كما أثبتته القاموس، وأما الكسر فلا وهو - لا محالة - سهو.

6 - شرح ديوان بشار بن برد 176/2 ها4.

7 - شرح ديوان النابغة الذبياني 221 ها3.

8 - انظر (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله هاء) في معجم مقاييس اللغة 71/6، وفي مجمل اللغة، المجدد 911/2.

9 - انظر القاموس المحيط (الهربقي) 300/3، وكذا حاشيته التاج (الهربقي) 92/7.

10 - انظر لسان العرب (هربقي) 364/10.

3- وربما رجح ضبطا ليس حسنا في رأيي، نحو ما في قول بشار:

كُلَّمَا جُنْتُ نَوْعِدِ * كَان مُنْسَى فِي تَبَابِ

(مُنْسَى) بضم الميم الأولى وسسين مهملة، قال الشيخ: لعله تحريف، وصوابه بالشرين المعجمة وبفتحة على الميم الأولى⁽¹⁾. وأقول: يجوز أن يكون كما ثبت بالسين، ولعله أصوب وأوقع، لأن عادة المحبين التلاقي وقت المساء.

4- في قول بشار:

أرخت على قصب الروادف فانتنت * كالخيزرانة لدنة أملودا

قال ابن عاشور: "أرخت مضارع رخي كرضي، إذا صار رخوا أي هشا غير صلب، أراد أرخت نفسها أي تثنت"⁽²⁾. وأقول: هو مضارع أرخي المتعدي، ولو كان كما ذكر، يقال: رَخَيْتَ، فالشرح صحيح، ولكن ضبط تصريف الفعل لا.

5- وردت هنات في مواضع متفرقة من آثاره، ولعلها من آثار الطباعة. مثل: المدامة، ضبطت بفتح الميم⁽³⁾؛ والصواب ضمها كما في القاموس. و(يرود الثنايا)⁽⁴⁾، والصحيح يرود بالموحدة؛ والمختظر⁽⁵⁾، والصواب المحتظر بالحاء المهملة؛ وفقذة المصباح بفتح الفاء⁽⁶⁾، والصواب كسرهما، لأنها مصدر هيئة كما ذكر هو.

المطلب الثاني- بيان الأصل:

من المقرر أن لمعرفة أصل الكلمة أثرا في وضوح مدلولها، وبيان تطوره. ومما يعد نقصا في تأليفنا اللغوية، قديمها وحديثها، هو افتقادها إلى معجم مستقل، يجمع أصول الكلمات العربية، سواء من جهة اللفظ، أم من جهة المعنى، على غرار ما هو كائن في غير العربية.

1 - شرح ديوان بشار 293/1 ها، والبيت من بحر الرمل.

2 - شرح ديوان بشار 229/2 ها، والبيت من بحر الكامل.

3 - شرح ديوان بشار 276/1

4 - نفسه 143/1.

5 - التحرير والتنوير 203/27.

6 - شرح ديوان بشار 94/2 ها 3. وانظر أمثلة أخرى: تقلب شرح ديوان بشار 276/1، وجزعي شرح ديوان بشار 279/1 وللمطمين شرح ديوان بشار 337/1 ها4.

وقد حاول ابن فارس ت395 هـ قديماً، تأصيل ألفاظ العربية من حيث معناها، فوضع لذلك معجمه مقاييس اللغة. وهو معجم وحيد في موضوعه، وطريقة ترتيبه⁽¹⁾؛ يدل على أهمية صاحبه، وبعد نظره، وقد سبق زمانه بطرافته، فليت علماء العربية نهجوا نهجه.

ومما يمكن أن يلحق به، وإن كان من طراز آخر، تأليف الزمخشري ت538 هـ أساس البلاغة؛ الذي عني فيه ببيان الأصول المعنوية الحقيقية لأنواع المجازات؛ وهو أيضاً وحيد في جنسه، لم أقف على مثل له في تاريخ العربية.

أما تأصيل الكلمات من جهة اللفظ، فتمثله كتب المعرب والدخيل، مثل كتابي الجواليقي ت539 هـ والخفاجي ت1069 هـ، وبعض المعاجم العربية التي تناولت أصول الكلمات من حيث عجمتها واشتقاقاتها.

وقد عني ابن عاشور حين شرحه للمواد اللغوية، ببيان أصولها اللفظية أو المعنوية، كما يأتي تفصيله.

فأصل الكلمة أو العبارة قد يكون لفظياً، لكونه مأخوذاً من لفظ آخر في غير العربية وهو حال المعرب، أو من لفظ آخر عربي مثله وهو المشتق وتوابعه.

والأصل اللفظي - عدا المأخوذ من غير العربية - يكون فيه للفظ حروف أصلية، مأخوذة من لفظ آخر، يشبهه في المعنى أو يقاربه.

وقد يكون الأصل معنوياً، بأن يكون للفظ معنى متولد من معنى آخر، عن طريق التجوز اتساعاً أو اتحصاراً أو انتقالاً⁽²⁾؛ وقد يعبر عنه بالاشتقاق من المعنى⁽³⁾، في مقابل الاشتقاق من اللفظ المتقدم.

والأصل المعنوي، يكون فيه اللفظان مشتركين في أصل المعنى، وقد يشتركان في الحروف أولاً يشتركان، فيكونان من مادتين متغايرتين.

1 - يشاركه في ترتيبه معجمه المجلد، الذي وضعه قبل المقاييس، وانظر تقديم الشيخ عبد السلام محمد هارون له ص 41 وما بعدها.

2 - ومن متعلقاته، مسألة الأصول الحقيقية لأنواع المجازات، التي كثرت حتى صارت حقائق في دلالاتها الراهنة.

3 - انظر أمثلة عليه من التحرير والتنوير: الغوام 38/5، المسكن 23/11، المصيطر 71/27.

ففي هذا المطلب مسألتان، فيما يلي بيانهما مع أمثلتهما، مما أصله الشيخ من مواد لغوية:

المسألة الأولى - الأصول اللفظية:

الفرع الأول - المعرب: هو اللفظ الذي يكون أصله غير عربي، فيرجع إلى لغة سامية أو غيرها. وإنما سمي معرباً لأن العرب أخضعتة لقوانين لغتها، وأجرته على موازين كلماتها⁽¹⁾، فاكتمت بهذا عربية في الصورة، وإن لم يكن في الوضع والمدلول.

وقد أشار ابن عاشور إلى أن العرب تتصرف كثيراً في النطق بالأسماء الأعجمية، حسب ما يناسب أبنية كلامهم⁽²⁾، فلا يتوخون حروفها الأصلية⁽³⁾، ولا يتحرون في ضبط كلماتها؛ ومن أمثالهم "أعجمي فالعب به ما شئت"⁽⁴⁾.

وذلك نحو (إبريق)، الذي أصله في الفارسية أ ب ر ي⁽⁵⁾؛ واللفظ اليوناني (موزيكي)، الذي نطقه العرب على ثلاثة أنحاء: الموزيقي، والموسيقى، والموسقى⁽⁶⁾.

وذكر أنه كثير جداً في العربية، وفي عددٍ بعضه في القرآن الكريم تسامح⁽⁷⁾. وازدادت كثرته بعد اختلاط العرب بغيرهم، في الفتوح الإسلامية، بما لم يكن يعلق بمسامعهم⁽⁸⁾.

كما أورد بعض العلامات، التي يستدل بها على عجمة الكلمة، هي⁽⁹⁾:

¹ - ويكون هذا غالباً بتغيير زنته واستبدال بعض حروفه، انظر سيبويه الكتاب 303/4 وما بعدها، وابن جنى الخصائص 357/1 (باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) و359، والجواليقي المعرب 54، وابن كمال باشا الوزير رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية 48.

² - التحرير والتنوير 167/23.

³ - شرح ديوان بشار 353/1 ها 4.

⁴ - التحرير والتنوير 98/15، ولم أقف على هذا النص في المصادر، وانظر أيضاً المصدر نفسه 182/7، وشرح ديوان بشار 166/3 ها 7 و61/4 ها 1.

⁵ - شرح ديوان بشار 75/4 ها 4.

⁶ - فلابد العقبان 724 ها 5، وثبت هذا الأصل Larousse étymologique 484، ونحو برنامج، كشف المغنى 281، 282 وغيرها من الأمثلة.

⁷ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 259/4.

⁸ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 262/4.

⁹ - ذكر بعضها الجواليقي في المعرب 59، 60، وانظر كلمة د-عزام ص 4.

- 1- الاختلاف في حركات الكلمة الواحدة، مثل: أسطورة وأسطيرة وأسطور وأسطير وإسطارة وإسطار رومية⁽¹⁾.
- 2- أن تكون المادة مهملة في اللغة العربية، مثل: ج. ب. ت، ومنه الجبت على رأي حبشية⁽²⁾.
- 3- لا يوجد في العربية اسم مفرد ثالثه ألف وبعده حرفان، فالسرادق فارسي⁽³⁾.
- 4- لا يجتمع حرف القاف والجيم في كلمة عربية⁽⁴⁾، ومفهوم هذا أن الكلمة تكون أعجمية، ولكن يناكده تصريحه بأنه لا يوجد حرف القاف في العجمية⁽⁵⁾. وعلى كل، فقد سبق ابن السراج إلى التنبية على أن "حروف أقصى الفم من أصل اللسان، الكاف والقاف والجيم، لا يأتلف منها شيء مع شيء"⁽⁶⁾.
- 5- أن يكون الاسم على وزن فاعول، آخره واو ساكنة فسين، نحو ناووس وناقوس وناموس وقابوس، قيل: منه طاووس وبابوس⁽⁷⁾.
- 6- قال بأن غالب الكلمات في اللغة الرومية تنتهي بحرف السين، نحو قسطاس⁽⁸⁾.

وذكر الشيخ شرطاً غريباً في المعرب، وهو "أن يكون لفظاً غير علم، نقله العرب إلى لغتهم"⁽⁹⁾، وممن سبقه إلى هذا التساج السبكي ت 771 هـ⁽¹⁰⁾. ولكنه غير صحيح، بل يناقض ما أشار إليه ابن عاشور نفسه، من أعلام الأشخاص،

¹ - التحرير والتنوير 182/7، وأصلها إغريقي كما في Larousse Etymologique 372، وانظر جؤذر، شرح ديوان بشار 166/3 هـ 7
² - التحرير والتنوير 85/5.
³ - التحرير والتنوير 308/15.
⁴ - سرقات المتنبي ومشكل معانيه 14 هـ 31.
⁵ - الواضع في مشكلات شعر المتنبي 63 هـ 31.
⁶ - رسالة الاشتقاق 35.
⁷ - فلاح العقيدان 691 هـ 21.
⁸ - التحرير والتنوير 98/15.
⁹ - التحرير والتنوير 311/7.
¹⁰ - جمع الجوامع 138 ضمن مجموع مهمات المتنون.

والأماكن، التي وقع فيها التعريب، وهي كثيرة: منها قارون تعريب قورح العبراتي⁽¹⁾، والسوس تعريب شوش الفارسية، وهي مدينة⁽²⁾.

هذا وقد أشار إلى كثير من المعربات، التي تعرض لها في شرحه، فبين غالباً اللغات التي أخذت عنها، كما تقدم بعضها، ومنها:

الكفل: "النصيب، وأصله الأجر المضاعف، وهو معرب من الحبشية، كما قاله أبو موسى الأشعري"⁽³⁾. والفيلسوف: "معناه الحكيم ... معرب عن كلمة يونانية، مركبة من كلمة (فِلا) أي محب، وكلمة (سوفيا) أي الحكمة، ولما عربت، عاملها أهل العربية معاملة كلمة واحدة... .. ولعل بشاراً أول من استعمل هذه الكلمة في الشعر"⁽⁴⁾. والسرداق: "كلمة معربة من الفارسية، أصلها (سراطاق)"⁽⁵⁾.

بقي التنسيب على أمر أشار إليه الشيخ، وهو فكرة توافق اللغات، نحو: القسيس والقس، أي عالم النصرانية، قال: "وقال قطرب: هي بلغة الروم، وهذا مما وقع فيه الوفاق بين اللغتين"⁽⁶⁾.

1 - التحرير والتنوير 175/20.

2 - شرح ديوان بشار 47/4 ها1، وانظر فرميسون معرب كرمان شاه، الواضح في مشكلات شعر المتنبي 23 ها1، ومسامرة تعريب شومبيرون، التحرير والتنوير 279/16، 280، و(ماقوله)، الواضح في مشكلات شعر المتنبي 22 ها1.

3 - التحرير والتنوير 428/27، ولم ينكره الجواليقي في معربه، وفي الإتيان 139/1 أنها حبشية، وانظر سبط عبرية، التحرير والتنوير 732/1، 733، بكة كدانية، التحرير والتنوير 12/4، 13، والطور نبطية، التحرير والتنوير 251/12.

4 - شرح ديوان بشار 206/4 ها2، وقد أثبتته Larousse Etymologique 560، وانظر: أيراط يونانية رومية شرح ديوان بشار 112/4 ها2 الثيوفراطية يونانية أصول النظام الاجتماعي 114 الهامش، البنك الفرنسية أصلها لاتيني مقاصد الشريعة 172 الهامش.

5 - التحرير والتنوير 308/15، وجعله للجواليقي فارسياً إلا أنه قال أصله (سراداق)، وقال أحمد محمد شاطر في هامشه بأنه عربي ص 248، ونال الإتيان عن بعضهم أن الصواب (سرابرده) أي ستر الدار 138/1، وانظر: السوار فارسية شرح ديوان بشار 152/3 ها1 الطبرزين آلة كالفأس للقتال وغيره فارسية فلاتد الطيان 202 ها6، للنيروز فارسي، الواضح في مشكلات شعر المتنبي 17 ها1.

6 - التحرير والتنوير 7/7 ولم ينكر الجواليقي هذه اللفظة ولا السيوطي في إتيانه وانظر في التحرير والتنوير 75/9، والتنوير 71/12، العرم 169/22، بقيد 54/24.

وهي نظرية قديمة، فقد قال ابن جرير: ما ورد عن ابن عباس وغيره، من تفسير ألفاظ من القرآن، أنها بالفارسية والحبشية أو النبطية أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارد اللغات، فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد⁽¹⁾.

ووجدت عند الثعالبي ما يشبه هذا، مع بيان أكثر للمراد بالتوافق، فقد قال: "فصل في ذكر أسماء قائمة في لغتي العرب والفرس على لفظ واحد) التنور- الخمير- الزمان- الدين- الكنز- الدينار- الدرهم"⁽²⁾.

فمراد الثعالبي، أن اللغتين اشتركتا في لفظ الكلمة، أي صورتها النطقية، ومفهومه أن أصلها قد يكون فارسيا نطقت به العرب مثل دينار ودرهم، وقد يكون عربيا نطقت به الفرس، نحو الدين والزمان، فالتوافق حاصل في اللفظ فقط، وهو قريب الشبه من الاشتراك اللفظي، وإن كان التباين فيه معنى، وفي ذلك لغة، وهذا هو ظاهر مراد ابن جرير أيضا. ولا يخفى أن كلام الثعالبي يحتاج إلى تحقيق، فدينار مثلا، ليس بهذه الصورة في لغة الفرس، بل هي دينار، كما ذكرت المعاجم⁽³⁾.

ومن المحدثين الذين جاروا القدماء في القول بهذه النظرية، الأستاذ أحمد محمد شاكر⁽⁴⁾، والدكتور عبد الوهاب عزام⁽⁵⁾.

وعلى كل، فإذا كان المراد من التوافق ما ذكرته عن الثعالبي فهو مقبول؛ وإذا كان المقصود أن أصل الكلمة يرجع إلى لغتين مختلفتين، فلا يمكن التسليم به. ويرى لي أن القول به على هذا المعنى الأخير، كان تعليلا عاما، عندما يخفى الأصل الأصيل للكلمة، ويعجز عن تعيينه، وهو على ظهوره، تصعب البرهنة على صحته، لارتباطه بما هو أعمق، وهو نشأة اللغات.

ملاحظات:

قيمايلي جملة من الملاحظات، خاصة بدراسة ابن عاشور للمعربات:

1 - السيوطي الإتيان 1/137.

2 - فقه اللغة وأسرار العربية، 198.

3 - انظر ابن منظور لسان العرب (نبر) 4/292.

4 - انظر المعرب للجواليقي 133 بالهامش.

5 - انظر مقدمة المعرب 3.

1- قد يكتفي بوصف اللفظ بأنه معرب، من دون تعيين لغته الأصلية، نحو: (الفرند) معرب⁽¹⁾. وقد يشير إلى أنها سامية قديمة، من دون تعيين البتة، نحو: (السبل)⁽²⁾. وقد يقول إنه غير عربي مثل: لفظ (القهوة)⁽³⁾. وربما لم يشر أصلاً نحو: (الأخشيد) لقب ملوك فرغانة، ومعناه ملك الملوك⁽⁴⁾.

2- ذكر الاختلاف في اللغة المعرب عنها، من دون ترجيح، مثل: (الاستبرق) فارسي، وقيل: سرياني، وقيل: رومي⁽⁵⁾.

3- أحياناً يعين القائلين بالتعريب، وأحياناً لا يعين؛ فمما أسنده (الخشاب)، أي الماء الطيب الرائحة، عن ياقوت⁽⁶⁾؛ ومما لم يسنده (الزنجبيل)⁽⁷⁾.

4- ترجيح واستظهار اللغة المعرب عنها، نحو ترجيحه أن (قنطار) رومية، من اللاتينية الشرقية⁽⁸⁾.

5- رد عجمية بعض الألفاظ، واحتمال عربية بعضها، نحو: (سجين)⁽⁹⁾.

6- ترجيح أو احتمال عجمية بعض الألفاظ، والرد على التكلف في إرجاع أخرى إلى أصول عربية، نحو: لفظ (شيطان)⁽¹⁰⁾.

¹ - شرح ديوان بشار 2/118هـ، وانظر الناووس القبر مطلقاً أو هو للنصارى، فلاح العيان 691هـ 2، القنيد عسل فصب السكر شرح ديوان بشار 2/229هـ 6، وصتم، التحرير والتنوير 7/313.

² - التحرير والتنوير 2/393 وانظر آدم، المصدر نفسه 1/408 وأخرى، النظر الفسيح 293.

³ - مقاصد الشريعة الإسلامية 106، قال: أصله (كفا)، والعكس هو الصحيح، أي كفا أصلها قهوة للعربي. انظر 121 Larousse étymologique.

⁴ - الواضح في مشكلات شعر المتنبي 12 هـ 2.

⁵ - التحرير والتنوير 15/313 وانظر المصدر نفسه، الميم 9/75 التنوير 12/71 السفرة 30/118.

⁶ - شرح ديوان بشار 1/236 الهامش وانظر: الفاتيد وهي حلواء، سرقات المتنبي ومشكل معانيه 24 هـ 2، ومرداويج أي معلق الرجال، الواضح في مشكلات شعر المتنبي 17 هـ 5، والجلاب ماء الورد، حاشية التوضيح والتصحيح 1/181.

⁷ - شرح ديوان بشار 2/83 هـ 6، وانظر البديع أي الصنم، شرح ديوان بشار 2/158 هـ 4، وأتابك أي أب الأمير الواضح في مشكلات شعر المتنبي 11 هـ 6، والصنم أي الجماعة الكثيرة، شرح ديوان بشار 4/148 هـ 2.

⁸ - التحرير والتنوير 3/181 وقد ذكر في معجم Larousse Etymologique 623، وانظر: قرطاس التحرير والتنوير 7/141، وأسطورة نفسه 7/182 والصابون نفسه 1/533.

⁹ - التحرير والتنوير 30/195، وانظر المصدر نفسه، الرحمن 1/169، الصراط 1/190، والفن صوره 3/40، والواضح في مشكلات شعر المتنبي، النبيذ 49 هـ 1.

¹⁰ - التحرير والتنوير 1/291، وانظر المصدر نفسه: التوراة 3/148، والحواري 3/255، والتسبيح 30/273.

7- التردد أحيانا في كون اللفظ عجميا أو عربيا، نحو: (سكر)، فقد قيل: سماه العرب بذلك تشبيها له بعنب صغير جاف شديد الحلاوة، وقيل: هو معرب عن (شكر) الفارسية⁽¹⁾.

8- أسند الشيخ عجمية بعض الألفاظ إلى العلماء، ولم يكلف نفسه تحقيق ذلك، مع أنها ظاهرة العربية، مثل: (المنسأة)⁽²⁾.

9- المستقري لكلامه، يلاحظ عليه أحيانا التردد وعدم الجزم برأي في اللفظ، خاصة إذا اختلفت مواضعه، نحو: (الكفل) الذي لم يستين له اشتقاقه في موضع⁽³⁾، ثم قال: هو مشتق من كفل أي تعهد، في موضع آخر⁽⁴⁾، ثم قال بأنه معرب عن الحبشية، نقلا عن أبي موسى، في موضع ثالث⁽⁵⁾.

10- ذكر لفظ الدخيل في مواضع، نحو: (بست)⁽⁶⁾ أي قبلت، و(بركان)⁽⁷⁾ أي جبل النار، و(قيراط)⁽⁸⁾؛ ولا يتضح إذا كان يسوي بينه وبين المعرب، أو يفرق، والظاهر الأول.

11- مما يمكن إلحاقه بالمعرب بعض الأوزان، وذلك (فعلوت) التبطية⁽⁹⁾، ومصدر (فعال) اليميني⁽¹⁰⁾.

الفرع الثاني- المولد:

ومما يذكر في سياق المعرب المولد، وهو اللفظ المستعمل بعد عصور الاحتجاج، سواء أكان أصله عربيا، أم غير عربي.

¹ - شرح ديوان بشار 151/4 الهامش تابع لها 1 في 150، وفي معجم Larousse Etymologique 719 إرجاع هذا اللفظ إلى أصل هندي، وانظر جهنم التحرير والتنوير 271/2، 272، و35/30، البيع التحرير والتنوير 278/17.

² - التحرير والتنوير 164/22 وانظر المصدر نفسه: إبليس 424/1 وسقر 311/29 والأريكة 389/29.

³ - التحرير والتنوير 144/5.

⁴ - التحرير والتنوير 129/17.

⁵ - التحرير والتنوير 428/27 وانظر المصدر نفسه: الحواري 255/3 مع 201/28 و202 وسندس 313/15 مع

317/25 ومع 399/29 وسنين 34/18 مع 421/30 وشرح ديوان بشار السوس 99/3 ها 5 مع 47/4 ها 1.

⁶ - شرح ديوان بشار 145/4 ها 1.

⁷ - فلاح القطبان 53 ها 63، وأصلها لاتيني كما في Larousse Etymologique 798.

⁸ - شرح ديوان بشار 112/4 ها 2، وفي معجم Larousse Etymologique 135 للزعم أن أصلها إغريقي.

⁹ - التحرير والتنوير 316/7.

¹⁰ - التحرير والتنوير 40/30.

وقد نبه ابن عاشور في خلال شرحه، على المولد من جهة المعنى، والمولد من جهة اللفظ، ووجوه الضبط، ومن ذلك موت بمعنى أمات⁽¹⁾؛ والشواتي نسبة إلى الشونة، أي مخزن الغلة، اشتهرت في العراق ثم مصر⁽²⁾؛ وأحيانا يذهب تأصيله إلى تحديد زمان ظهوره، كما فعل في تناوله لفظ الصبحة⁽³⁾.

الفرع الثالث- المشتق وتوابعه:

المشتق هو اللفظ المأخوذ من غيره، أخذًا مراعى فيه زنة مخصوصة مقيسة غالبًا. وقد أورد الشيخ في أثناء شرحه للمواد اللغوية أشياء كثيرة من هذا النوع؛ نحو: الشوم مشتق من الشام البلد⁽⁴⁾، والقارورة مشتقة من القرار⁽⁵⁾، والمفلق من أفلق الشاعر، الذي هو مشتق من الفلق وهو الشيء العجيب⁽⁶⁾. ومما يتبع المشتق، وهو كثير أيضا:

أ- المقلوب قلبا مكانيا، مثل: السيماء مشتقة من سام، الذي هو مقلوب وسم، فأصلها وسمى⁽⁷⁾.

ب- المبدل إبدالًا لغويًا، مثل: كيته، أصله كبده، إذا أصابه في كبده⁽⁸⁾.

1 - شرح ديوان بشار 132/1.

2 - شرح ديوان بشار 93/3 ها 3 وانظر ست شرح ديوان بشار 53/1 و 297 ها 3 والكتاب 380/1 ها 1 والتشهد بمعنى نفس الصعداء من الغم معنى مولد قلاد العقيان 670 ها 5 والديباج معرب بكسر الدال وفتح مولد، شرح ديوان بشار 208/3 ها 3، والتجاج بمعنى الوطم مجاز شرح ديوان بشار 41/4 ها 2 و 42 الهامش.

3 - شرح ديوان بشار 93/2 ها 5 وانظر الحرية أصول النظام الاجتماعي 160 وما بعدها، البركان قلاد العقيان-53 ها 63، وقد مضى الكلام على هذه القضية في المبحث الثالث من الفصل الثاني، المطلب الأول: التطور اللغوي عند الشيخ ابن عاشور ص 146-147.

4 - كشف المظنى 366.

5 - شرح ديوان بشار 206/1 ها 2.

6 - شرح المقدمة الأدبية 18، وانظر أمثلة أخرى: المختار التحرير والتنوير 167/21، معاصر قلاد العقيان 204 ها 13، لكنني شرح ديوان النابغة الذبياني 118 ها 2.

7 - التحرير والتنوير 75/3 وانظر: راء أصله رأى سرقات المعتبي 23 ها 1، والهارى شرح ديوان بشار 3/153 ها 3، وطاغوت التحرير والتنوير 28/3، 29.

8 - التحرير والتنوير 79/4 وانظر: الوجد شرح ديوان بشار 53/3 ها 2، وتناش شرح ديوان النابغة الذبياني 142 ها 2، وآل التحرير والتنوير 489/1.

ج- المنحوت، مثل: سبحل وهلل وبسمل(1).

د- المشتق اشتقاقاً مركباً(2)، مثل: المسكنة، مشتقة من المسكين، وهذا مشتق من السكون(3).

هـ- مركبات الألفاظ، مثل: ويح، أصلها (وي) اسم فعل للعجب، وصلت به الحاء، وقد توصل باللام (ويل)، أو بالمسين (ويس)، وتلحقها ضمائر مناسبة(4).

الملاحظات: يلاحظ على كلام ابن عاشور ما يلي:

1- عدم القطع لبعض الاشتقاقات، والتردد في تعيين أصلها؛ فيوردها من دون ترجيح، وقد يعلق عليها تشبيهاً، مثل قوله عن المعافر: كأنه مشتق من العقار أي الخمر(5).

2- استشكل بعض الاشتقاقات، مثل النصيب(6).

3- ترجيح بعض الاشتقاقات، والرد على من يخالف فيها؛ مثل قوله إن المعاشرة مشتقة من العشيرة، رداً على ابن عطية الذي ذهب إلى اشتقاقها من أعشار الجزور(7).

4- الإشارة إلى الزنة الاشتقاقية الغربية والسماعية، مثل: قارورة مشتقة من القرار(8).

1 - شرح ديوان بشار 4/154 ها4، وانظر التمويل والتسويد فلاند العليان 238 ها9، ورحب وسهل كشف المغطى 284 وما بعدها، والتكبير التحرير والتنوير 176/2.

2 - هذه تسمية الأستاذ محمد المبارك رحمه الله وهي حسنة، انظر: فقه اللغة وخصائص العربية 149.

3 - التحرير والتنوير 4/56، وانظر المصدر نفسه أمكن والمكان 10/82 و 17/240 و 13/7 والمرتلقي 15/309 والمباشرة 4/286.

4 - شرح ديوان بشار 4/196 ها3 وقال في التحرير والتنوير 26/39 وبك أصلها ويل لك وانظر التحرير والتنوير ويكأن 20/187، ونعنا 3/67 ولما 2/315.

5 - فلاند العليان 204 ها13، وانظر التحرير والتنوير: الرجيم 14/30، وألفا 26/100 و غرابيب 22/302 والواضح في مشكلات شعر المتنبي المعقط 19 ها5.

6 - التحرير والتنوير 2/248 وانظر المصدر نفسه الفراء 28/78 وحاج 3/32 ويكرز 9/134 الحاشية 4/286.

7 - التحرير والتنوير 4/286 وانظر المصدر نفسه: القبلة 2/8، الشغاق 5/45 الإهلاس 18/103، آدم 3/229.

8 - التحرير والتنوير 29/392 وانظر المصدر نفسه: أنكر 21/168، الينبوع 15/208.

5- التنبيه على بعض الأصول الاشتقاقية، المتناساة أو المماتة أو المهملة، وهذه عبارات متقاربة، تدل على الألفاظ التي لم تعد مستعملة، أو لم يسبق استعمالها، على الأقل فيما حفظ لنا من نصوص؛ مثل: ملياً بمعنى طويلاً، فعيل لا يعرف له فعل مجرد ولا مصدر، فهو مشتق من مصدر معات⁽¹⁾.

6- تفصير الشيخ في تحقيق بعض الاشتقاقات، وتناقضه في تأصيل أخرى؛ مثل: كافة؛ قال في موضع بأنه لا علاقة لها بالفعل كفّ، لا من جهة اللفظ ولا المعنى⁽²⁾؛ بينما يقول في موضع آخر: كأنها مشتقة "من الكفّ عن استثناء بعض الأفراد"⁽³⁾.

المسألة الثانية - الأصول المعنوية:

والمقصود بها المعاني الأصلية، التي ترجع إليها معاني بعض الألفاظ؛ وقد سبق التعبير عنها في مقدمة التعريف بأصول الكلمات، بالاشتقاق من المعنى.

فقد عني ابن عاشور كثيراً بذكر هذه الأصول، وبيان تولد المعاني بعضها من بعض؛ ومن أمثلته: (عجم)، فأصله الاختبار بلوك الطعام ومضغه، ثم استعمل في مطلق الاختبار، باليد أو غيرها، فيقال: عجم عود السهم، أي اختبر صلابته⁽⁴⁾.

وكذا: (المرايط)، الذي يحرس ثغراً في البر أو في البحر؛ وسمي هذا الثغر الرباط، نقلاً من المصدر، وهو رباط الخيل للغزو؛ لأن الحراسة كانت على الخيل؛ ثم أطلق على الحراسة راجلاً أو راكباً أو في حصن على البحر؛ وغلب في الإسلام على حراسة الثغور البحرية. وكان يقصدها العطاء والعباد، فيقومون الليل، ويتذكرون العلم، حتى غلب اسم المرابط على كل عابد⁽⁵⁾.

مثال آخر: "(الغوغاء)، أصله هو البعوض الضعيف؛ وأطلق على الناس الذين لا يحسون ما يفعلون"⁽⁶⁾.

1 - التحرير والتنوير 120/16 وانظر المصدر نفسه: لؤاه 46/11، لا جرم 38/12، الامتراء 41/2 و 132/7.

2 - التحرير والتنوير 278/2.

3 - التحرير والتنوير 187/10 وانظر المصدر نفسه: النار 163/15 مع 241/16، النداء 199/4 مع 8-65/2 و 128/16 ويمين 50/2 مع 285/27.

4 - فلاح العقبان 217 هـ 55.

5 - شرح ديوان بشار 114/4 هـ وانظر التحرير والتنوير 55/10، 56.

6 - أصول النظام الاجتماعي 156 الهامش.

الملاحظات: يلاحظ على كلام الشيخ في هذا الشأن أمور:

- 1- التنصيص أحيانا على طريق تطور المدلول بالتوسع أو الانحصار أو الانتقال، كقوله: الإفاضة في الحديث منقولة من فاض الماء⁽¹⁾.
- 2- تعيين نوع المجاز أو علاقته أحيانا، أو تعيينهما معا؛ مثل: إطلاق الحساب على أعمال النظر في تمييز الأحوال، "على طريقة الاستعارة، بتشبيه تتبع الأحوال، بعد الأفراد"⁽²⁾.
- 3- بيان المجاز الذي شاع حتى صار حقيقة، أو ساواها؛ مثل: إطلاق الحاجة، التي أصلها الاحتياج أي الافتقار، على معنى المأرب، مجازا مشهورا مساويا للحقيقة⁽³⁾.
- 4- تحقيق معاني بعض الألفاظ المغفلة، والتنبيه على الخطأ في أخرى؛ مثل: "السورود، حقيقة الوصول إلى الماء للاستقاء، ويطلق على الوصول مطلقا، مجازا شائعا؛ وأما إطلاق السورود على الدخول، فلا يعرف، إلا أن يكون مجازا غير مشهور، فلا بد له من قرينة"⁽⁴⁾.
- 5- استشكال أصل معنى بعض الألفاظ، والتردد في مجازيتها أو حقيقتها، وقد يجنح فيها إلى الترجيح؛ مثل: الكدح له معان كثيرة، قال: "لا نتحقق أيها الحقيقة"⁽⁵⁾؛ ومثل: ترجيحه أن النسيان بمعنى مطلق الترك مجاز⁽⁶⁾.
- 6- التشبيه على بعض المعاني التي تنوسيت، بعد أن اشتقت منها معان أخرى مستعملة؛ مثل: السترملم مشتق من الزملم، "وهو الإخفاء، ولا يعرف له

1 - التحرير والتنوير 15/26 وانظر: الشخص شرح ديوان بشار 4/168 ها، طائفة التحرير والتنوير 5/186، الأجل للتحرير والتنوير 6/175 وقد مرت الإشارة إلى هذه المسألة في المبحث الثالث من الفصل الثاني، المطب الأول: التطور اللغوي عند الشيخ ابن عاشور ص 45.

2 - التحرير والتنوير 7/248 وانظر التخييم شرح ديوان بشار 4/111 ها، الحرج، التحرير والتنوير 8-13/2 و14، لتجاء شرح ديوان بشار 2/64 ها.

3 - التحرير والتنوير 28/92 وانظر التحرير والتنوير: التفيض 25/209، النزغ 9/229، 230، امسلاخ الأشهر 10/114.

4 - التحرير والتنوير 16/150 وانظر المصدر نفسه: الدخول 21/286، الإخوان 4/34، التسييح 1/405.

5 - التحرير والتنوير 30/221، وانظر المصدر نفسه، العهد 1/370، الحاضرة 30/70، النسخ 25/369، 370.

6 - التحرير والتنوير 1/475 وانظر المصدر نفسه: التدمير 9/78، الهجري 11/137، عرض 24/159.

(تزمّل) فعل مجرد في معناه، فهو من التفعّل الذي تنويسي منه معنى التكلف للفعل، وأريد في إطلاقه معنى شدة التلبّس...⁽¹⁾.

7- الإشارة إلى الكناية وأصلها الصريح، والكناية التي ساوت الأصل، فقامت مقام التصريح؛ مثل: الغائط هو المنخفض من الأرض، وشاع كناية عن قضاء الحاجة، حتى ساوت الحقيقة فسمجت⁽²⁾.

8- الإشارة إلى ما افتقرت فيه الحقيقة عن المجاز بالزنة، مثل: عثر، له مصدران، العثار والعثور، ولكن خصص الاستعمال الأول بالمعنى الحقيقي، وهو سقوط الماشي أو تزلزله بسبب ما يصادفه على الأرض؛ وخصّص الثاني بالمعنى المجازي، وهو الظفر بشيء غير مترقب⁽³⁾.

9- ذكر نظائر بعض المجازات؛ مثل: استعارة الشوكة للباس، ونظيره القرن والنايب، يقال: هو ذو شوكة، وأبدى قرنه، وكشر عن نابه⁽⁴⁾.

10- تعيين القائل بمجازية أو حقيقية بعض الألفاظ، وأحيانا لا يعين؛ مثال الأول: وصف الجبل بالرسو حقيقة، نقلا عن الأساس⁽⁵⁾. ومثال الثاني: قرب منه بضم الراء، وقربه بكسرهما، بمعنى واحد، "ومن الناس من زعم أن مكسور الراء للقرب المجازي خاصة، ولا يصح"⁽⁶⁾.

11- عدم تحقيق أصول معاني بعض الألفاظ، بل التناقض أحيانا في الكلام عليها، إذا اختلفت مواضعها؛ مثل قوله عن التسخير: "يستعمل مجازا، في تصريف

-
- 1 - التحرير والتنوير 25/29 وانظر المصدر نفسه: العروب 302/27، تسنه 42/14.
 - 2 - التحرير والتنوير 66/5 وانظر المصدر نفسه: الافتراء 10/4، ينهي 172/16، ما يعا 85/19، وانظر الفصح للحاجة 271 وما بعدها.
 - 3 - التحرير والتنوير 89/7 وانظر المصدر نفسه: بعد 79/12، لوفر 234/24، الغناء والغنى 22/13، وانظر الكلام على هذا في المبحث الثاني من الفصل الخامس، المطلب الثالث، المسألة الثالثة: دلالة المجاز هي 40 4.
 - 4 - التحرير والتنوير 270/9 وانظر المصدر نفسه: جاء 8-208/2، الكبير 98/13، الإذن 645/1.
 - 5 - التحرير والتنوير 88/30 وقد ذكره الزمخشري في أساس البلاغة 163 وانظر المصدر نفسه: النسخ 25/369، الإدهان 69/29، الطبق 228/30.
 - 6 - التحرير والتنوير 61/5 وانظر المصدر نفسه: المثل 155/13، الإخوان والإخوة 34/4، التحويل 383/7.

الشيء غير ذي الإرادة في عمل...⁽¹⁾. وقوله في موضع آخر: "وأحسب أنه حقيقة، سواء كان المسخر (بالمفتح) ذا إرادة أم كان جمادا"⁽²⁾.

المطلب الثالث- الشرح:

إن شرح ألفاظ متن اللغة هو غرض المعجمي الأول؛ وذلك عن طريق تبيان مدلولات الكلمات، وإيضاح ما تعنيه، في حال أفرادها أو تركيبها، في السياقات المتعددة. والمعنى بمتن اللغة، أقسام الكلام الثلاثة: الأسماء والأفعال والحروف.

وقد عبّر عنه ابن عاشور بقوله: "الكلمات الموضوعية للدلالة على المعاني الخاصة بتركيب حروفها، المعبر عنها، أي عن تلك الحروف بالمادة، وهي الجوامد من أسماء الأعيان، ومن الحروف، والأفعال الجامدة، وأسماء المعاني المسماة بالمصادر، الدالة على الأحداث، لا على الذات"⁽³⁾.

ولا تكاد المعاجم العربية تختلف في منهج شرحها لهذه المواد اللغوية؛ اللهم إلا ما كان من تباين بين الإيجاز والتطويل، بذكر اشتقاق اللفظة، أو توثيقها، أو سرد ما يتعلق بها من مسائل لغوية، أو غيرها. كما لا تخلو من عيوب، ما تزال تنتظر من يعمل فيها يد الإصلاح؛ وقد مرّ بعض في التمهيد لهذا المبحث.

وقد جاء شرح الألفاظ اللغوية لدى الشيخ - في غالبه - على سنن المعاجم العربية؛ فتنوع من شرح بالتعريف، إلى شرح بالمرادف، أو بالضد؛ إلا أنني وجدته أحرص مما يكون - خاصة في تفسيره التحرير والتنوير - على أن تكون تعاريفه واقية بالغرض المقصود، من دون زيادة ولا نقصان، أو كما يقول المناطقة، جامعة لعناصر المعرف، مانعة من دخول غيرها فيه؛ ولعلها الميزة الوحيدة التي يفارق بها غيره.

وفيما يلي أمثلة على طرق الشرح لديه، وسأتبعها بجملة من الملاحظات على منهجه فيه، كما سأورد عليه جملة من المآخذ.

1 - التحرير والتنوير 8-168/2.

2 - التحرير والتنوير 26/21 وانظر المصدر نفسه: الوجه 1/674، 675 مع 1/683، ومع 7/247 فقد تناقض في حقيقته ومجازيته، والتريص 5/237 فقد قال هو مجاز في الانتظار، والصواب أنه حقيقة فيه؛ وانظر في معجم مقاييس اللغة 2/477 وللقاموس المحيط 2/304 والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 3/108.

3 - شرح ديوان بشار 1/73.

طرق الشرح: أ- الشرح بالتعريف:

وأريد به أن يعرف معنى الكلمة، بذكر خصائص مدلولها وملايساته، وذلك في جملة أو أكثر؛ نحو قوله: "الزعم: العلم بما يشك الناس في حصوله"⁽¹⁾.

ب- الشرح بالمرادف:

أي بلفظ آخر يحمل معنى اللفظ المشروح، نحو قوله عن الإبضاع: هو التزويج⁽²⁾.

ويلاحظ في هذا المقام، أن الشرح بالمرادف يكون بالكلمة المفردة فقط، المرادفة لمعنى الكلمة المشروحة؛ ويكون أيضا بكلمة مرادفة منعوتة، أي أن الشرح يكون بالمرادف المنعوت، وهو كثير الورد أيضا، نحو: "ملث: وهو المطر الدائم"⁽³⁾.

وشبيهه بالشرح بالمرادف، ما يعبر عنه ابن عاشور بالنظير والقريب، نحو قوله: "وأصل معنى تاب رجع، ونظيره تاب بالمثلثة"⁽⁴⁾. والوهن والضعف "متقاربان تقاربا قريبا من الترادف"⁽⁵⁾.

ج- الشرح بالضد:

وهو أن يورد كلمة تضاد في المعنى الكلمة المشروحة، نحو قوله: "دساها ضد معنى زكاها..."⁽⁶⁾.

ومما ينظم في سلك الشرح بالضد ويشبهه، ما يعبر عنه الشيخ بالمقابل والعكس، نحو قوله عن التطفيف: "ويقابله الوفاء"⁽⁷⁾؛ وعن السبق: "وعكسه

¹ - شرح ديوان النابغة الذبياني 248 ها1 وانظر: المش كشف المغطى 73 والنحول، أصول اننظام الاجتماعي 224 والمنطق، انظر للسيح 139 وهو كثير.

² - حاشية التوضيح والتصحيح 237/2، وانظر الحرمة شرح ديوان بشر 151/2 ها4، النصف اصول الإتياء والخطابة 26 ها5.

³ - شرح ديوان النابغة الذبياني 34 ها2، وانظر: الموماء، شرح قصيدة الأعشى الأكبر 10 ها3، العراب والبلت، كشف المغطى 157، بحرة، انظر للسيح 176.

⁴ - التحرير والتنوير 438/1.

⁵ - التحرير والتنوير 118/4 وانظر البدر انظر للسيح 183.

⁶ - أصول الننظام الاجتماعي 125 الهامش، وانظر: الإجابة التحرير والتنوير 136/13، الشعار شرح ديوان بشر 89/2 ها4، الخمول شرح المقدمة الأنبية 139.

⁷ - التحرير والتنوير 189/30.

وأشير إلى أن شرح اللفظ عند ابن عاشور، لا يتوقف على نهج طريقة واحدة فقط من الطرق، من دون سائرهما؛ بل تجتمع الطريقتان، والثلاث؛ فيكون بالتعريف والمرادف، أو بالتعريف والصدّ، أو بهما معاً، أو بالمرادف والصدّ.

فمما اعتمد فيه طريقة واحدة فقط:

قوله: "الملكة كيفية راسخة في النفس، تسيّر أعمال صاحبها على مقتضاها باطراد"⁽²⁾. وقوله: "أثّل: أثبت"⁽³⁾. وقوله عن العوج: "صدّ الاستقامة"⁽⁴⁾.

ومما اعتمد فيه طريقتين:

قوله: "النكسة الأثر الصّغير في شيء، وهي ترادف النقطة"⁽⁵⁾. وقوله: "والسّعب: عمل أو قول، في خفة وسرعة وطيش، ليست له غاية مفيدة، بل غايته إراحة السبال، وتقصير الوقت، واستجلاب العقول في حالة ضعفها، كعقل الصّغير، وعقل المتعب، وأكثره أعمال الصّبيان... وضدّ اللّعب الجذ"⁽⁶⁾. وقوله: "والإعراض: الصدّ، وضدّ الإقبال"⁽⁷⁾.

ومما اعتمد فيه الطرق الثلاثة معاً:

قوله: "والكرامة: التّزاهة ومحاسن الخلال، وضدّها اللّؤم والسّفالة. وأصل الكرامة، أنّها نفاسة الشّيء في نوعه..."⁽⁸⁾.

وقد قدّمت في صدر هذا المطلب، أنّ الحروف من أقسام الكلام المعنيّة بالشرح؛ فليست المباحث المعجميّة متعلّقة بالأسماء والأفعال فقط، كما قد يتوهم ممّا مثلت به، بل تشمل أيضاً الحروف والظّروف، وغيرهما ممّا قد يعرف بالأدوات؛

¹ - التحرير والتنوير 61/18.

² - أصول النظام الاجتماعي 132 وانظر لزوجان النظر للشيخ 159.

³ - شرح ديوان التّابغة النّبيني 133هـ 2. وانظر: المعصني للواضح في مشكلات شعر المتنبي 1196.

⁴ - التحرير والتنوير 26/4.

⁵ - كشف المغطى 380 وانظر التّمتة كشف المغطى 241.

⁶ - التحرير والتنوير 193/7. وانظر: الحق أصول النظام الاجتماعي 178، 179. والشّوم كشف المغطى 365

وغيرهما:

⁷ - التحرير والتنوير 192/15. وانظر للأدواء شرح ديوان التّابغة النّبيني 231 ها 5.

⁸ - التحرير والتنوير 79/19 وانظر القوة النظر للشيخ 117.

ومن أمثلتها قوله: "أَيَّانَ) اسم استفهام عن الزمان، مركبة من (أَي) و(آن)، بمعنى أي زمن ... (1).

نماذج من المآخذ :

فيما يلي بعض الهنات التي صادفتها، عند استقراء منهج الشيخ في شرحه للمواد اللغوية:

1- الاستطراد في أثناء شرح اللفظ، إلى بعض ماله صلة بمعناه؛ مثل شرحه لمعنى المزجاج، ثم إفاضته في الكلام على تاريخ ظهوره؛ فردّ قول من قال إن الفنيقيين هم مستكشفوه، وذكر أنه عُرف عند قدماء المصريين، وأقدم قطعة اليوم ترجع إلى عهد العائلة الثانية عشرة من الفراعنة 2466 ق.م. وقد ذكره القرآن الكريم في قصة سليمان عليه السلام، الذي كان قبل المسيح بألف سنة(2).

ولقائل أن يذهب إلى عدم صحة وصفه بهذا، لأنها لم ترد في معجم كما هو الاصطلاح، وإنما في تآليف منثورة، في موضوعات شتى، ويستحسن فيها ذلك حسب المناسبة، وهو أوجه.

2- استعمال اصطلاحات علم المنطق في الشرح، وخاصة في تفسيره؛ بل هو يناقش إمكان تطبيق الحدّ على معاني بعض الألفاظ، و يلجأ إلى الاحتراز والإخراج، طلباً لأن يكون التعريف جامعاً مانعاً.

نحو: "القويّ الموصوف بالقوة، وحقيقتها كمال صلابة الأعضاء، لأداء الأعمال التي تراد منها، وهي متفاوتة مقول عليها بالتشكيك"(3).

3- قوله: "معروف"، عند شرحه بعض الألفاظ، وهي نادرة؛ نحو: "الدم معروف"(4)؛ ونعل ما يشفع له هنا، شرحه إياه في موضع سابق بتفصيل، ببيان أصله وتكوّنه ولونه ووظيفته(5).

-
- 1 - التحرير والتنوير 127/14 وانظر المصدر نفسه لن 342/1، الوراء 606/1، لما 315/2.
 - 2 - شرح ديوان بشار 39/4 ها 2 تتمته في ص 40. وانظر مآثر الجاهلية (المناسبات العسكرة) التحرير والتنوير 144/10. 145، كلمة ديوان كشف المعنى 324، لأزجبل شرح ديوان بشار 83/2 ها 6.
 - 3 - التحرير والتنوير 44/10. وانظر الرحمة التحرير والتنوير 169/1. الملائكة التحرير والتنوير 250/22 الغي التحرير والتنوير 227/5.
 - 4 - التحرير والتنوير 70/9 وانظر: الذهب التحرير والتنوير 341/17.
 - 5 - التحرير والتنوير 118/2.

4- عدم تدقيق التعبير أحيانا عند الشرح، ما أدى إلى اللبس والغموض،
والقصور عن إيفاء الكلمة حقها من البيان.

نحو قوله عن الاستواء: " حقيقته الاعتدال، والذي يؤخذ من كلام المحققين
من علماء اللغة والمفسرين، أنه حقيقة في الارتفاع والاعتلاء... "(1)، وقوله: "له
معان متفرعة عن حقيقته، أشهرها القصد والاعتلاء "(2).

فأنت تراه يذكر اتفاق المحققين على أن حقيقة (الاستواء) الاعتلاء، أي أن
مدلول الاعتلاء أصل بنفسه؛ ثم يذكر أن الاعتلاء متفرع عن حقيقة معنى الاستواء،
أي أنه ليس أصلا في مدلول لفظ الاستواء، وهذا غريب؛ اللهم إلا إن أراد أن
الاعتلاء فرع، ولكن عما ذكره أولا أنه أصل، وهو (الاعتدال)؛ فيكون ما نقله عن
المحققين لغوا؛ هذا بالإضافة إلى أن معاني الاعتدال والارتفاع والاعتلاء متقاربة،
فيصح أن تكون كلها أصلا واحدا (3).

5- عدم اتفاق كلامه على اللفظ، إذا اختلفت مواضعه، والتناقض في الشرح
أحيانا؛ نحو قوله عن معنى الجسد: " الجسم ذو الأعضاء، سواء كان حيا أم لا
... "(4)، وقوله أيضا: "الجسم الذي لا حياة فيه، وهو يرانف الجثة، هذا قول
المحققين من أئمة اللغة، مثل أبي إسحاق الزجاج في تفسير قوله تعالى: فأخرج لهم
عجلا جسدا. "(5). فهل يأخذ ابن عاشور بكلام غير المحققين؟! (6).

6- التفسير في الشرح أحيانا، والاضطراب في تعيين المراد؛ ومن أمثله :

- 1 - التحرير والتنوير 8-162/2.
- 2 - الموضوع السابق.
- 3 - انظر أمثلة أخرى في التحرير والتنوير: المحبص 8/25، و323/26، الإشفاق 56/27، و70/25 و78.
- الكوكب 7/ 318 و207/12 و238/18.
- 4 - التحرير والتنوير 16/286.
- 5 - للتحرير والتنوير 19/17. والآية هي 88 من سورة طه.
- 6 - انظر أمثلة أخرى في التحرير والتنوير الخلف بسكون اللام وفتحها 9/160 و134/16. النذل بكسر الذق
وبضمها 1/555 و6/237. وانظر كلامه على معنى الحرية الحديث الذي لم تعرفه العرب في أصول النظام
الاجتماعي في الإسلام 160، 162، وكذا 169 بينما يقول إن هذا المعنى جاء في كلام العرب كما هو ظاهر
كلامه في مقاصد الشريعة الإسلامية 130 و131. ولا شاهد يثبت هذا فالصواب هو رأيه الأول.

أ- استشكله عبارة " مشترك الندى" ⁽¹⁾، مع أنه شرح مثلها، وهو "مشارك الفوائد" بقوله: "معناه أنه يشترك الناس في فوائده، أي ما يفيد به من العطاء" ⁽²⁾ وليس بينهما كبير فرق.

ب- استشكله معنى قول بشار:

... صاته الجد والمحض ففيه ذل وفيه التهاب ⁽³⁾

مع أنه في معنى ما قبله وما يليه من أبيات في وصف الجواد، فهو يعنى به بُعدَه عن الكسل، وكرم الأصل، وإخلاصه لمولاه وانقياده، وتوقده في الميدان ونشاطه.

ج- في قول النابغة الذبياني:

ليست ترى حولها إلفا وراكبها * نشوان في جوة الباغوت مخمور ⁽⁴⁾

قال الشيخ: " (تري): يجوز أن تكون تاء المضارعة هنا تاء خطاب، فيكون خطاباً لغير معين؛ ويجوز أن تكون تاء المؤنثة الغالبة، أي الناقعة لا ترى ما تألفه" ⁽⁵⁾.

وأقول: إن الوجه الأول بعيد جداً، لأن الفعل (ليست) المسند إلى المؤنثة، يتأبى عليه وينافيه.

7- الخطأ في شرح بعض الألفاظ، والذهول عن تحقيق معانيها؛ ومن أمثلته:

أ- ذكر في موضع: " قاح الجرح يقيح ويقوح: إذا خالط دمه مدة" ⁽⁶⁾.

وأقول: لا يوجد هذا المعنى للقيح، فيما راجعت من المصادر؛ فقد فسره ابن فارس بالـ "مدة لا يخالطها دم" ⁽⁷⁾؛ وكذا ذكر الزمخشري ⁽⁸⁾.

¹ - شرح ديوان بشار 1/311 ها 2.

² - شرح ديوان بشار 2/175 ها 5.

³ - شرح ديوان بشار 1/351 ها 4، وهذا البيت من قصيدة من بحر الخفيف، وقد سقطت من أوله كلمة من الأصل الذي نقل عنه ابن عاشور.

⁴ - شرح الديوان 137، وهو من بحر البسيط.

⁵ - شرح ديوان النابغة 137 وما بعدها ها 3.

⁶ - شرح ديوان بشار 2/114 ها 1.

⁷ - انظر معجم مقاييس اللغة (قبح) 44/5، وكذا مجمل اللغة (قبح) المجلد 2/738.

⁸ - انظر أسس البلاغة، مادة (ق ي ح) 383.

والسرازي⁽¹⁾. وقال الفيومي: إنه "الأبيض الخاثر الذي لا يخالطه دم"⁽²⁾؛ وقال الفيروزآبادي: إنها "المدة لا يخالطها دم"⁽³⁾، وزاد عليه محشيه الزبيدي قوله: "وقيل: هو الصديد الذي كأنه الماء وفيه شكلة دم"⁽⁴⁾؛ ومثله لدى ابن منظور، فهو "المدة الخالصة لا يخالطها دم، وقيل: هو الصديد الذي كئنه الماء، وفيه شكلة دم"⁽⁵⁾.

فما ذكره ابن عاشور، غير جار على المشهور في اللغة، وإن أمكن حمله على الرأي غير المعزوم، الذي نقله ابن منظور، والزبيدي، وإن كان في هذا ما فيه.

ب- وفي قول بشار⁽⁶⁾ :

ما زال من حرج الصبا في رند * يختال في ماء الندى المنسدي

قال: إن (حرج) لم تنقظ في الأصل، ورجح كونها (حرج) بمعنى البرد⁽⁷⁾.

وأقول: لم أقف على هذا المعنى فيما بين يدي من دواوين اللغة، والذي في اللسان "الحرجوج: الريح الباردة الشديدة"⁽⁸⁾، وكذا في القاموس، إلا أنه زاد "ليسلة محراج: شديدة القر"⁽⁹⁾، ولم يعرج عليه الزبيدي، ولا ذكره ابن فارس، لا في المقاييس ولا المجمل، وكذا لم يذكره ابن الأثير في النهاية، ولا الراغب في مفرداته، ولا الفيومي، ولا السرازي، وقال الزمخشري في الأساس: "ريح حرجف: باردة"⁽¹⁰⁾. ولم يتعرض له في الفائق في غريب الحديث.

ج - وقال: "القاع: الرمل"⁽¹¹⁾.

1- مختار الصحاح، مادة (ق ي ح) 233.

2- انظر المصباح المنير، فيج 199.

3- انظر القاموس المحيط، الفيح 244/1.

4- تاج العروس (قاج) 210/2.

5- انظر اللسان (فيج) 568/2.

6- انظر شرح الديوان 157/2، وهو من بحر الرجز.

7- شرح ديوان بشار 157/2 هـ 5.

8- انظر (حرج) 236/2.

9- انظر (الخرج) 182/1 و 183.

10- انظر مادة (ح ر ج) 78.

11- شرح ديوان بشار 193/2 هـ 3.

ولا يوجد هذا المعنى فيما اطلعت عليه من المصادر، غريب الحديث لابن قتيبة، والفسائق في غريب الحديث، وأساس البلاغة، ومفردات القرآن، والنهاية، ومختار الصحاح، والمصباح المنير، والقاموس، وتاج العروس.

وإنما أشار ابن الأثير إلى أن القاع مكان مستو، " يعلوه ماء السماء، فيمسكه ويستوي نباته"⁽¹⁾؛ وكذلك الذي نقله ابن منظور عن أبي الهيثم: " القاع: الأرض الحرة الطين، التي لا يخالطها رمل فيشرب ماءها، وهي مستوية، ليس فيها تطامن ولا ارتفاع، وإذا خالطها الرمل، لم تكن قاعاً، لأنها تشرب الماء فلا تمسكه.." ⁽²⁾. وفسره ابن فارس بالأرض الملساء⁽³⁾.

فقص ابن منظور صريح في نقض شرح الشيخ الذي لا أدري من أين أخذه، وكيف قبله.

د - وقال: "هزيم الرعد: قويه، والهزيم القوي"⁽⁴⁾.

ولا أعرف هذا المعنى لفظاً. فالذي ذكره ابن فارس أن "هزيم الرعد: صوته"⁽⁵⁾. وذكر ابن منظور أن "الهزيمة والهزم والاهترام والتهزم: الصوت... وهزيم الرعد: صوته، تهزم الرعد تهزماً. والهزيم والتهزم: الرعد الذي له صوت شبيه بالتكسر... والهزيم صوت جري الفرس"⁽⁶⁾.

ولم أقف على غير هذا المعنى عند غيرهما، الراغب الأصفهاني⁽⁷⁾، والزّمخشري⁽⁸⁾، وابن الأثير⁽⁹⁾، والفيروزآبادي⁽¹⁰⁾، والزبيدي⁽¹¹⁾؛ ولم يعرج عليه في المختار، ولا المصباح.

1- النهاية 4/132 و133.

2- اللسان (قوع) 8/304.

3- معجم مقاييس اللغة (قوع) 5/42، ومجمل اللغة المجلد 2/738.

4- شرح ديوان بشار 2/166 ها3.

5- مجمل اللغة (هزم) للمجلد 2/904 ومعجم مقاييس اللغة (هزم) 6/51.

6- لسان العرب (هزم) 12/609 و610.

7- مفردات القرآن 575.

8- أساس البلاغة (هزم) 484.

9- للنهاية في غريب الحديث (هزم) 5/263.

10- القاموس المحيط (هزم) 4/191.

11- تاج العروس (هزم) 9/103 و104.

هـ وقال: "الدد: الفرخ"⁽¹⁾.

ولا يوجد هذا المعنى فيما راجعته من المصادر المتقدم ذكرها، بل أطبقت على أن معناها هو "اللهو واللعب"⁽²⁾، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن عاشور بعد ذلك، عند شرحه كلمة "الذاد"⁽³⁾؛ إلا أنه زعم أنها لغة في الدد، ولم أر من أورد هذه اللغة في المصادر التي ذكرتها.

فالصواب في رأيي أن الألف إشباع للفتحة في الدال الأولى، اقتضاه الوزن الشعري؛ اللهم إلا إن جرينا على مذهبه في حجية بشار، وأنه قد حفظ من اللغة ما قد يذهب عن غيره من العلماء؛ لكن يناكده هنا ما يتطرقه من الاحتمال، وما كان كذلك سقط به الاستدلال.

وتذكر أنه يقال: لحاه الله أي ضره أو أهلكه"⁽⁴⁾.

والذي في القاموس⁽⁵⁾ من معانيه، على اختلاف تصاريفه الواوية واليانية، معنى شتمه، ولامه، وقبحه، ولعنه. وزاد محشيه عن ابن سيده في المحكم: لحاه الله قشره⁽⁶⁾. وزاد ابن منظور: عنفه؛ ونقل عن ابن سيده معنى قشره وأهلكه⁽⁷⁾. وذكر فيه ابن فارس معنى اللوم⁽⁸⁾. واقتصر الزمخشري على معنى اللوم، وهو مجاز⁽⁹⁾. ولم يعرج عليه صاحب المصباح، ولا صاحب مختار الصحاح، ولا ابن الأثير في النهاية.

والحاصل أن معنى الإهلاك منقول عن ابن سيده؛ وزاد عليه الشيخ معنى الضر، ولم أقف على ما يشهد لهذا المعنى، إلا ما ذكره الزبيدي عن الجوهري،

¹ - شرح ديوان بشار 75/3 ها، وقلاد العقيان 241 ها23 وزاد "السرور".

² - انظر (دد) في مجمل اللغة المجلد 1 الجزء 2/321، ومعجم مفاتيح اللغة 2/266، والقاموس المحيط 1/302، وتاج العروس 2/346، وأساس البلاغة 127، والفتاوى في غريب الحديث 1/364، والتهذيب في غريب الحديث 2/109، وغريب الحديث لأبي عبيد 1/33، 34، ومختار الصحاح 84، ولم يذكره المصباح.

³ - شرح ديوان بشار 87/3 ها2.

⁴ - شرح ديوان بشار 98/2 ها5.

⁵ - (لحاه) و(اللحية) 4/385.

⁶ - انظر تاج العروس (لحا) 10/324.

⁷ - انظر للسان (لحا) 15/241 وما بعدها.

⁸ - انظر معجم مفاتيح اللغة (لحا) 5/240 وكذا مجمل اللغة (لحا) المجلد 2/804.

⁹ - انظر أساس البلاغة مادة (ل ح و) 406.

ومثال الحريري الذي نقله في تاجه؛ أما الجوهرى، فقد نقل ابن عاشور عن الأئمة أنه لا يؤخذ ما انفرد به، وأن في صحاحه تصحيفا، كما تقدم في أول هذا الفصل؛ وأما الحريري، فليس موضع حجة إلا على مذهب بعضهم، ومنهم الشيخ كما سيأتي في موضعه من التوثيق اللغوي.

ز- قال ابن عاشور: "(المطافل) جمع مطفل بوزن محسن، وهي ذات الطفل، يقال: طفلت، قال لبيد⁽¹⁾: وأطفلت بالجلهتين. البيت⁽²⁾."

وأقول: بل يقال: أطفلت رباعيا، كما ورد في بيت لبيد، وكما ذكره علماء اللغة، ابن منظور⁽³⁾، والزبيدي⁽⁴⁾، والقيومي⁽⁵⁾.

ح- قال: "يقال: اصطنعه، إذا عفا عن ذنبه"⁽⁶⁾.

وأقول: لا يوجد هذا المعنى في مقاييس اللغة، ولا مجمل اللغة، ولا الفائق، ولا الأساس، ولا مفردات القرآن، ولا النهاية، ولا المصباح المنير، ولا مختار الصحاح، ولا اللسان، ولا القاموس، ولا التاج.

ط- قال: "الرجز العذاب، فالتعريف باللام هنا للعهد، أي العذاب المذكور، وهو ما في قوله تعالى: (فأرسلنا عليهم الطوفان) إلى قوله: (آيات مفصلات)⁽⁷⁾". والرجز من أسماء الطاعون، وقد تقدم عند قوله تعالى: (فأنزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء)⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

¹ - من مقطعه من بحر الكامل، التي مطلعها: عانت الديار محلها فقامها * بمنى تابد حولها فرجامها. وتماه:

فعلا فروع الأبهسان وأطفلت * بالجلهتين ظباؤها وتعامها. انظر شرح

المعقات السبع للزوزني، 93.

² - شرح ديوان التناغة الذبياتي 195هـ، 31.

³ - اللسان (طفل) 402/11.

⁴ - تاج العروس (طفل) 417/7.

⁵ - المصباح المنير (طفل) 142.

⁶ - شرح ديوان التناغة الذبياتي 205هـ، 21.

⁷ - سورة الأعراف الآية 132.

⁸ - سورة البقرة الآية 58.

⁹ - التحرير والتنوير 71/9.

هذا وليس فيما أحال عليه ما يبين أن من تسميات الطاعون الرّجز، حيث قال: "فأنزل عليهم رجز من السماء، وهو الطاعون"⁽¹⁾. وهذا الكلام يدلنا على أن بين الرّجز والطاعون عموماً وخصوصاً، فالرّجز هو العذاب على وجه العموم، يطلق على كل ما يصحّ أن يكون عذاباً لمن يصاب به، والطاعون نوع واحد من أنواع هذا العذاب، وفرد منه.

وإلى معنى العذاب أشار ابن فارس⁽²⁾، والزمخشري⁽³⁾، والرازي⁽⁴⁾، والفيومي⁽⁵⁾، وابن منظور⁽⁶⁾، والفيروزآبادي⁽⁷⁾، والزبيدي⁽⁸⁾؛ بل أورد الزمخشري أثراً، أن معاذاً: "رضي الله عنه، لما قدم اليمن، فأصابهم الطاعون. قال عمرو بن العاص: لا أراه إلا رجزاً وطوفاناً. وروي أنه قال: إنما هو وخز من الشيطان. فقال له معاذ: ليس برجز ولا طوفان ... ومثله عند ابن الأثير⁽⁹⁾.

ولم يذكر أي من هؤلاء (الطاعون) في تفسيره (الرّجز)، على أنه مرادف له، ولكن يجوز أن يكون معنى يعمه لفظ الرّجز.

الملاحظات:

فيما يلي جملة من الملاحظات، استخلصتها من منهج الشيخ في شرح المواد اللغوية ودراساتها، وقد قسمتها قسمين: ملاحظات عامة، وأخرى خاصة.

الملاحظات العامة:

1- مراعاة السياق في شرح الألفاظ، بعد إعطائها أصول معانيها؛ وهذا عام في النصوص التي تعرّض إلى تفسيرها، من القرآن الكريم، والحديث الشريف والآثار، وكلام العرب من شعر وغيره، وكلام العلماء بالنسبة إلى النصوص التي حققها أو علّق عليها.

1 - لتحرير والتنوير 516/1.

2 - انظر: معجم مقاييس اللغة (رجز) 489/2. ومجمل اللغة (رجز) المجلد I الجزء 2/420 وما بعدها.

3 - انظر الفائق في غريب الحديث (رجز) 25/2 ولم يذكره في الأساس.

4 - مختار الصحاح، مادة (رجز) 99.

5 - نظر المصباح المنير (رجز) 83.

6 - انظر: اللسان (رجز) 349/5 وما بعدها.

7 - انظر: القاموس المحيط (رجز) 182/2.

8 - انظر: تاج العروس (رجز) 36/4، 37.

9 - قطر النهاية في غريب الحديث (رجز) 200/2 مع بعض الاختلاف في الرواية.

ومن أمثلته، قوله في تفسير قوله تعالى: "ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله، وقالوا حسبنا الله سيوئتنا الله من فضله ورسوله، إنا إلى الله راغبون"⁽¹⁾: "حَسْبُ" اسم بمعنى الكافي، والكفاية تستعمل بمعنى الاجتزاء، وتستعمل بمعنى ولي مهم المكفي، كما في قوله تعالى: (وقالوا حسبنا الله)⁽²⁾. وهي هنا من المعنى الأول⁽³⁾.

2- الإشارة إلى المعاني المحتملة للفظ، إذا كان السياق يسمح بها جميعاً⁽⁴⁾.

كقوله في تفسير قوله تعالى: "أم لهم آلهة تمنعهم من دوننا، لا يستطيعون نصر أنفسهم ولا هم منا أصحابون"⁽⁵⁾. "يُصْحَبُونَ" إما مضارع صحبه، إذا خالطه ولازمه، والصحبة تقتضي النصر والتأييد... وإما مضارع أصحابه المهموز، بمعنى حفظه ومنعه، أي من السوء⁽⁶⁾.

3- ذكر النظائر في الوزن والاشتقاق، أو المعنى والاستعمال.

نحو: راء بمعنى رأى نظيره ناء بمعنى نأى⁽⁷⁾، ونحو: السعي مجاز مشهور في معنى العمل والفعل، ونظيره ذهب أي عمل⁽⁸⁾.

4- التمثيل⁽⁹⁾ أحياناً، لتوضيح اللفظ المشروح، من جهة معناه أو صيغته أو

1- سورة التوبة الآية 59.

2- سورة آل عمران الآية 173.

3- التحرير والتنوير 233/10 وانظر: الفراء كشف المغطى 123، لفظ، شرح قصيدة الأعشى الأكبر 25 ها 2 تابع لص 24، البلاغ، شرح المقدمة الأدبية 126.

4- وهذا منهج قد أصله في تفسير القرآن الكريم سأعرض له في الفصل التالي، عند الكلام على دلالات المشترك والنظم والمجاز.

5- سورة الأنبياء، الآية 43.

6- التحرير والتنوير 75/17 وانظر: الثنبيان شرح ديوان النابغة الذبيبي 257 ها 1 والمشخج شرح ديوان بشار 64/2 ها 2 والاختلاف التحرير والتنوير 78-79/2.

7- سرفات المتنبي ومشكل معانيه 23 ها 1 وانظر ودود شرح ديوان بشار 183/2 ها 1، كبت التحرير والتنوير 4/79، الأمتى التحرير والتنوير 574/1.

8- كشف المغطى 101 وانظر الصبب شرح ديوان بشار 235/4 ها 1، القسم بحق العزيز ونظيره شرح ديوان بشار 4/79 ها 1، لست ثم ونظيره شرح ديوان بشار 182/4 تابع لهامش 4 في ص 181.

9- هناك فرق بين التمثيل والاستشهاد كالفرق الذي بين المثال والشاهد، فالأول يؤتى به لإيضاح المسألة، والثاني لإثباتها، كما أن المثال كلام مصنوع عادي، وفي متناول أي واحد، أما الشاهد، فله شروط ستأتي في المبحث التالي.

طريقة استعماله؛ وهذا عن طريق صياغة مثال، جملة أو عبارة.

نحو: ".. السّار المكان الذي يجمع سكّانا كثيرين، يقال: دارُ القوم ودارة القوم .."⁽¹⁾. وكقوله عن تعدية فعل الإعانة بـ (على) إلى المطلوب بحق: "أعانت بنو أسد ذبيان على عبس"⁽²⁾.

5- التوثيق⁽³⁾ أحيانا بالاحتجاج بالنصوص العربية المعتمدة، أو بالإسناد إلى العلماء الأثبات؛ لما يذكره من معانٍ لفظية، أو أساليب استعمالية، أو مسائل لغوية.

نحو: "أعتبني: أزاليت عتبي، وفي القرآن⁽⁴⁾: (وإن يستعجبوا فما هم من المعتبين)."⁽⁵⁾. ونحو: "أنتى) بمعنى كيف، وقال النحاس: (أنتى) سؤال عن المذاهب والجهات .."⁽⁶⁾.

الملاحظات الخاصة:

وهي تنضوي تحت المحاور التالية: الدلالة، والاستعمال، والتصريف، والنحو، والبلاغة.

أولا- محور الدلالة:

1- حرص ابن عاشور على أن تكون تعاريفه - فيما شرحه بالتعريف - وافية ودقيقة، أو جامعة مانعة كما هو اصطلاح المناطقة.

نحو: "الأذى: المعاملة بما يكرهه المعامل، وهو دون الضر، مثل العجرفة وسوء الأدب"⁽⁷⁾.

1 - كشف المغطى 75.

2 - النظر الفسيح 9 وانظر: ترخص، حاشية التوضيح والتصحيح 98/1، الوبال، التحرير والتنوير 108/28، استعمال ما، شرح ديوان بشار 466/2.

3 - سيرد لي دراسة التوثيق اللغوي في المبحث الموالي، بتوسع مع بيان أنواعه وشروطه، وإنما ألمحت إليه هنا، استكمالا لبيان منهج شرح المادة اللغوية.

4 - فصلت 24.

5 - شرح ديوان بشار 31/2 ها3 وانظر الشاهد من الحديث للنظر الفسيح 47، والشاهد من الشعر كشف المغطى 228، والشاهد من المثل التحرير والتنوير 195/9.

6 - شرح ديوان بشار 112/2 ها1، وانظر: نجر، شرح ديوان النابغة الذبياني 159 ها1، البهدر، النظر الفسيح 183، بنجع، كشف المغطى 197.

7 - النظر الفسيح 247 وانظر الضحك، حاشية التوضيح والتصحيح 13/1، الشكاية، كشف المغطى 63، للشاعرة، تحقيقات وأنظر في القرآن والسنة 164 وما بعدها.

2- ذكره الفروق المعنوية بين الألفاظ المتقاربة أو المترادفة، التي ترجع إلى اختلافات لطيفة في المدلول، أو إلى تخصص كل منها بالاستعمال في مواضع معينة، أو في حالات خاصة⁽¹⁾.

وكذا الفروق المعنوية بين الألفاظ المشتقة من مادة واحدة، والتي تختلف في الشكل (الحركات) فقط⁽²⁾، أو في بعض الحروف زيادة ونقصا.

مثل: "... نشج بالبكاء: غصّ به في حلقه من غير صوت، فإذا صوت قيل استحب، وإذا ارتفع الصوت فهو العويل"⁽³⁾، و"بعد بكسر العين في الدعاء، وبضمها في الإخبار .."⁽⁴⁾.

3- العناية بشرح بعض المصطلحات العلمية.

نحو القدر: "أطلق في الشرع على علم الله تعالى بما تكون عليه الأشياء، مع إرادته أن تكون كذلك قبل تعلق القدرة بإبرازها، فهو مجموع تعلق العلم والإرادة بالممكنات وأحوالها قبل وقوعها، فهو التعلق الصلوي بالنسبة للإرادة"⁽⁵⁾.

4- التنبيه على بعض المعاني التي عرفت في الجاهلية.

نحو (الصلاة)⁽⁶⁾ بمعنى عبادة الله تعالى ومناجاته، فقد عرفوه من اليهود والنصارى والصابئة، بدليل تسميتهم كنيسة اليهود صلاة، وقول النابغة الذبياني:

فآب مصلّوه بعين جلية⁽⁷⁾ ...

1- وقد ألف في هذا الموضوع كثير من العلماء، ولعل أقدمها كتاب الفرق لقطرب ت 206 هـ، ومنها كتاب الفرق لابن فارس ت 395 هـ، وكتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ت 395 هـ، وكذا منشور.

2- لعل أقدم ما وصلنا في هذا الموضوع، كتاب المثلث لقطرب وهو متداول، ومنها كتاب الإعلام بمثلث الكلام لابن مالك ت 672 هـ وهي أرجوزة، وكتاب المثلث للفيروزآبادي ت 817 هـ، وكلها منشور.

3- شرح ديوان بشار 54/2 ها 4 وانظر التسيان والسهو كشف المغطى 170، القصم والقصم التحرير والتنوير 29/3، الكهف والغار التحرير والتنوير 260/15.

4- شرح ديوان بشار 17/3 ها 1 وانظر: الثبان واللين شرح ديوان بشار 116/2 ها 3، الملك والملك التحرير والتنوير 175/1، الحكم والحاكم التحرير والتنوير 8-14/1.

5- كشف المغطى 339 وانظر الظن النظر الفسح 340، الاقتصاد أصول النظام الاجتماعي 198، المعنى، الكم شرح ديوان بشار 214/3 ها 2.

6- كشف المغطى 49 وانظر أيضا الزكاة، كشف المغطى 148.

7- شرح ديوان النابغة الذبياني 189 وتماحه: وغودر بالجولان حزم ونائل، وهو من بحر الطويل، وهي الرواية المشهورة.

في رواية، أي الرهبان الذين صلّوا له، ولأجله لم يسأل الناس رسول الله ﷺ عن معنى الصلّاة حين فرضت عليهم، بل طلبوا بيان كيفيتها، فأجابهم الرسول (ص): "صلّوا كما رأيتموني أصلي"⁽¹⁾.

5- بيان الوجه في إطلاق اللفظ على المعنى، أي أسباب المسميات؛ عن طريق إظهار الارتباط بين أصل مادة اللفظ، وما يدلّ عليه اللفظ من معنى، وما يكتنفهما من مناسبة تسهل الانتقال من مدلول مادة اللفظ إلى مدلول اللفظ؛ وقد يعبر عنه بالاشتقاق من المعنى، في مقابل الاشتقاق من اللفظ، كما مرّ بسطه في موضوع التأصيل.

ومن أمثله "الحجر: العقل لأنه يحجر صاحبه عن ارتكاب ما لا ينبغي، كما سمي عقلا، لأنه يعقل صاحبه عن التهافت، كما يعقل العقال البعير عن الضلال"⁽²⁾.

6- التنبيه على خصوصية دلالة بعض الألفاظ، كالمقيدة أو المركبة، والدلالة الخاصة بالمسمى، ودلالة الصيغ، والمشارك الغوي، وزيادة المعنى لزيادة المبنى، والإطلاق المولد، وتطور الدلالة.

نحو: "الإطراق: سكوت مع النظر إلى الأرض؛ فهو من الألفاظ ذوات المعاني المركبة من شينين"⁽³⁾. والزمرة هي الفوج من الناس، ولا تطلق "إلا إذا كانت متبوعة بأخرى؛ وهذا من الألفاظ التي مدلولها شيء مقيد"⁽⁴⁾. والناجية "راحة سريعة السير، ولا يوصف به إلا الناقة، فلا يقال جمل ناج"⁽⁵⁾. ودلالة السين والتاء على المبالغة في استطاح⁽⁶⁾. والغزالة والظبي مترادفان⁽⁷⁾. والخال من معانيه

¹ - رواه البخاري في صحيحه عن مالك أتيت إلى النبي (ص) ونحن شبيهة بمقاربون ... باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة ... كتاب بدء الوحي 226/1 ورواه في بابين آخرين من صحيحه.

² - التحرير والتنوير 316/30 وانظر: الدعوي حاشية التوضيح والتصحيح 213/1، تبع حاشية التوضيح والتصحيح 82/1، الهديل شرح ديوان بشار 200/1 ها، الطب شرح ديوان بشار 366/1، 367 ها وكذا حاشية التوضيح والتصحيح 19/1.

³ - شرح ديوان بشار 138/4 ها.

⁴ - التحرير والتنوير 69/24 وانظر الخوان شرح ديوان بشار 45/4 ها والسجل شرح ديوان النابغة الذبياني 204 ها.

⁵ - شرح ديوان النابغة الذبياني 196 ها وانظر العواتق شرح ديوان بشار 232/4 ها.

⁶ - شرح ديوان بشار 89/2 ها وانظر الشنان التحرير والتنوير 86/6.

⁷ - فلاد العقيان 45 ها 43.

السحاب، وهو مشترك لفظي⁽¹⁾. والغشاش زمن آخر الظلمة وأول الليل، من الأضداد⁽²⁾. وكسبب مضاعف كسب، لتكرير المعنى والزيادة في معنى الفعل⁽³⁾. والحرية بمعناها الحديث إطلاق مؤنث⁽⁴⁾. ومباحث هذه الملاحظة مفرقة في ثنايا هذه الأطروحة.

7- الإشارة إلى الألفاظ التي تدلّ على معان كثيرة منقولة عن العرب، وقد يذكرها وأحيانا لا يذكرها، كما قد يجنح إلى ترجيح بعضها في النصّ المشروح.

كقوله عن المهلّ في قوله تعالى: "وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه، بيس الشراب وساءت مرتفقا" (الكهف 29): "له معان كثيرة، أشبهها هنا أنه درديّ الزيت، فإنه يزيد بها التهابا، قال تعالى: (يوم تكون السماء كالمهل)⁽⁵⁾"⁽⁶⁾.

8- الإشارة إلى لغات العرب في اللفظ، وقد يعين القبيلة الناطقة بها، كما قد لا يعين.

نحو القول بمعنى الظنّ من غير سبقه باستفهام، لغة بني سليم⁽⁷⁾. والمبراس لغة في النبراس⁽⁸⁾.

ويلحق بهذه الملاحظة ذكره أحيانا اللفظ المرادف بالدرجة التونسية، نحو القتّ يعرف في تونس بالفصة⁽⁹⁾.

¹- شرح ديوان بشار 189/3 ها 1.

²- شرح ديوان النابغة الذبياني 179 ها 1.

³- التحرير والتنوير 152/19 وانظر اقتاد شرح ديوان بشار 205/1 ها 3.

⁴- أصول النظام الاجتماعي 160 وما بعدها وانظر المحراب التحرير والتنوير 237/3، الاستواء التحرير والتنوير 187/16.

⁵- المعارج 8.

⁶- التحرير والتنوير 308/15، وانظر قام النظر الفصح 238، ينهى التحرير والتنوير 172/16، السبات التحرير والتنوير 45/19.

⁷- كشف المغني 340، وانظر من الآن شرح ديوان بشار 249/3 ها 2، الغنجة والشكلة شرح ديوان بشار 236/4 ها 3، الأظم أصول النظام الاجتماعي 117 الهامش.

⁸- شرح ديوان النابغة الذبياني 239 ها 1 وانظر: أقام شرح ديوان بشار 243/4 ها 4، أوه سرقات المتنبي ومشغل معانيه 137 ها 1، الصنواع للتحرير والتنوير 27/13.

⁹- شرح ديوان بشار 198/1 ها 1 وانظر عرعر شرح ديوان النابغة الذبياني 107 ها 2، الطابية والتخيم مقاصد الشريعة 186 الهامش، الكرم شرح ديوان بشار 175/3 ها 6، الزويول شرح ديوان بشار 243/4 ها 2.

9 - استشكال مدلولات بعض الألفاظ، وتردده في تعيين المراد منها؛ وهو دليل على توثقه في كلام العرب، وأمانته في نقل اللغة، وحرصه على صحتها؛ وقد يذكر أقوالا في معنى اللفظ، فيستظهر بعضها، أو يتركها من دون تعيين أولها بالأخذ؛ وأحيانا يجمع مستخلص الأقوال ومحصلتها في معنى اللفظ الواحد.

فالهع لفظ غامض من غوامض اللغة، قد تساءل العلماء عنه.

والذي استخلصته من تتبع استعمال كلمة الهع، أن الهع قلة إمساك النفس عند اعتراء ما يحزنها أو ما يسرها، أو عند توقع ذلك والإشفاق منه...⁽¹⁾. وقطيع: لعله وعاء يسع مقداراً من الخمر⁽²⁾. والحقيقة: الحرمة وما يحق على المرء حمايته من أهله وقومه، وقيل: راية الجيش⁽³⁾.

10 - التنبيه على قصور أهل اللغة، مما أغفلته المعاجم من ألفاظ أو معان أو مركبات، أو أسيء شرحه؛ وهو يدل على ضلوعه في لغة العرب، وسعة اطلاعه على دواوينها.

فمما فات المعاجم: طفئت أو أطفئت العين، أي جرحت فزالَت نضرتها، وانطمس لمعاتها، وهو مجاز⁽⁴⁾. والفعل عير بالتشديد⁽⁵⁾. ومعنى أمل وأملى: أن يلقى كلاما على سامعه ليكتبه عنه، هكذا فسره في اللسان⁽⁶⁾، والقاموس⁽⁷⁾، وهو قصور في التفسير... فتحرير العبارة أن يفسر هذان اللفظان بإلقاء كلام ليكتب عنه، أو ليروي، أو ليحفظ⁽⁸⁾. ولفظ كل حقيقة في معنى الكثرة، مثلما هو حقيقة في معنى الشمول، خلافا لصاحب القاموس، الذي زعم أن له معنى بعض⁽⁹⁾.

1- التحرير والتنوير 167/29.

2- فلاح العيان 38 ها 17.

3- شرح ديوان بشار 82/3 ها 1 وانظر معنى التحرير والتنوير 146/27، شاه الواضح في مشكلات شعر المعتبي 21 ها 2، الحمان شرح ديوان بشار 372/1 ها 1.

4- كشف المغطى 317.

5- التحرير والتنوير 281/12.

6- لسان العرب 631/11 (ملا) و291/15 (ملا).

7- القاموس المحيط 52/4 (ملته) و391 (ملا).

8- التحرير والتنوير 103/3.

9- كلمة (كل) حقيقة في الكثرة أيضا مثل الشمول مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 193/8 وما بعدها. وقد ذكر للمجد هذا اللفظ في قاموسه (الكل) 45/4، وانظر الكلام على استعمالها أيضا في حاشية للتوضيح والتصحيح <=>

ثانيا - محور الاستعمال:

1- تنبيه الشيخ على تنوع الاستعمالات، أو تعدد الإطلاقات للفظ الواحد. والمقصود تعيين حدود ورود اللفظ في معان معينة، جارية في فصيح الكلام، على سبيل الحقيقة أو المجاز.

كقوله في بيت بشار:

أَيَّامَ عِبْدَةٍ وَسَطَّهِنَّ كَأَنَّهَا أُمُّ الْقَلَانِدِ⁽¹⁾

"أراد — (أم القلاند) واسطة العقد، لأنَّ الأمَّ للشَّيء تطلق على الأكبر منه، مثل أم القرى، وعلى أصله ومتفرِّعه، نحو: أم الكتاب وأم الرأس"⁽²⁾.

2- التنصيص على طرق استعمال الألفاظ.

نحو: "عوضُ بفتح العين مبني على الضم، هو ظرف للمستقبل بمعنى أبدأ، لكنه لا يستعمل إلا في القسم أو في معناه كالتحالف"⁽³⁾. و(لا أعيج) أي لا أنتفع أولا أعبأ، من الأفعال التي لا تستعمل إلا متفية أو في سياق النفي⁽⁴⁾، وما بها أحد، ولا وبر، ولا صافر... وغيرها، جمع منها ابن عاشور أربعين، كلها لا يستعمل إلا في سياق النفي⁽⁵⁾.

3- بيان تأثير الاستعمال في مدلولات الألفاظ؛ من حيث اتساعها وتنوعها، أو تخصصها وتحدها، أو تغيرها وانتقالها.

1/230، 231 وانظر أمثلة أخرى: شأى أي بعد شرح ديوان الناهفة الذبياتي 176 ها، من معاني ما الاستفهامية النظر الفسح 131، نزي كشف المغضى 313 وما بعدها، الحرد شرح ديوان بشار 202/2 ها، أصل صلاة التحرير والتنوير 278/17، قولهم (كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع القاهرة 118/9 وما بعدها، وسائر للموم خلافا للرافى حاشية التوضيح والتصحيح 223/1 وغيرها.

¹ - شرح ديوان بشار 172/2، وهو من بحر الكامل.

² - شرح ديوان بشار 172/2 ها، وانظر المال، مقاصد الشريعة 171 الهامش، اسم التحرير والتنوير 183/28، غلام، النظر الفسح 171.

³ - شرح قصيدة الأعشى الأكبر 18 ها.

⁴ - شرح ديوان بشار 223/1 ها وانظر: ما يريم شرح ديوان بشار 72/3 ها.

⁵ - حاشية التوضيح والتصحيح 213/1، 214 وانظر آيت شرح ديوان بشار 50/2 ها، كشف الواضع في مشكلات شعر المتنبي 86 ها، الضغف، التحرير والتنوير 85/4.

نحو قوله: "الكسر - بكسر الكاف وفتح السين - جمع كسرة - بكسر فسكون - وهي القطعة من الخبزة؛ وأصل الكسرة في اللغة: القطعة من الشيء، ثم غلبت في الاستعمال على القطعة من الخبزة"⁽¹⁾.

4- بيان تأثير الاستعمال في مراتب الألفاظ، فصاحة وقلة وضعفا وندرة وغيرها.

نحو فردة مؤنث فرد نادر⁽²⁾؛ ووصف مالح قليل؛ ووصف ملح فصيح⁽³⁾؛ وأحرم أي حرم بمعنى منع لغة ضعيفة⁽⁴⁾.

5- ذكر بعض ما يختص بالألفاظ من جهة المعنى أو الاستعمال، وارتباطه باعتقادات العرب أو عاداتهم.

نحو: "النشور: مصدر نشر الميت أحياء، فنشر أي حيي؛ وهو من الألفاظ التي جرت في كلام العرب على معنى التخيل، لأنهم لا يعتقدونه"⁽⁵⁾.

6- العناية بمفادات بعض الأساليب التركيبية، وموارد استعمالها.

نحو: "أجركم" تركيب يراد به طلب التحقق، وأصل مفاده أنت جاد، أي أنت غير هازل؛ والجملة بعده مبينة للمقصود من الاستفهام، أي هو استفهام لطلب معرفة نية المخاطب في أمر لا يظن أنه محقق... ولا يستعمل هذا الاستعمال إلا مضافا إلى ضمير مخاطب واحد أو اثنين أو جمع..."⁽⁶⁾.

¹ - النظر الفسيح 153 وانظر: الحقي، التحرير والتنوير 14/146، الغزالية، شرح ديوان بشار 2/182 ها 4 النخند، الواضح في مشكلات شعر المتنبي 45 ها 1 وقد تقدم تفصيل هذا في المطلب الثاني من هذا المبحث، المسألة الثانية: الأصول المعنوية ص 66 ع... .

² - شرح ديوان بشار 3/68 ها 5.

³ - التحرير والتنوير 19/54 وقد أوردته ثعلب في فصيحه 167.

⁴ - شرح ديوان بشار 2/81 ها 6 وانظر حجر التحرير والتنوير 7/19، ورث شرح ديوان بشار 3/42 ها 1، ولكن التحرير والتنوير 6/22.

⁵ - التحرير والتنوير 19/31 وانظر: معما ولم أرتد، شرح ديوان بشار 2/127 ها 5، الشوم، كشف المغنى 366، الطيرة، النظر الفسيح 294.

⁶ - شرح ديوان الناهضة الذهبية 129 ها 2. عند قوله:

أجركم لن تزجروا عن قلامة * سفيها ولن ترغوا لودي أصيرة.

والنظر: وكان شهيدا يرحمه الله، كشف المغنى 226، حتى توضؤوا من عند آخرهم، النظر الفسيح 153، ناهيك، شرح ديوان بشار 4/18 وما بعدها ها.

7- التنبية على المركبات، التي صارت لها بتكرّر الاستعمال دلالة على معنى جديد واحد، لا يفى تفكيرك معاني مفرداتها بجميع المعنى المراد منها، فهي بمنزلة اللفظ المفرد، في دلالته على معناه الموضوع هوله.

نحو قولهم: كان مما يفعل كذا، الدالّ على الكثرة، كقول ابن عباس (ض): كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة، إذا نزل عليه الوحي، وكان مما يحرك لسانه وشفتيه، فأنزل الله تعالى (لا تحرك به لسانك لتعجل به، إن علينا جمعه وقرآنه)⁽¹⁾⁽²⁾.

ونحو من هذا الأمثال العربية، ونحوها التراكيب التي خفيت ملاحظة معانيها التي وضعت هي لها، كـ "قولهم: كذب عليك كذا، بمعنى التحريض على تحصيله"⁽³⁾.

8- التنبية على بعض الأفعال أو المصادر غير المستعملة.

نحو الاستفتاء مصدر استفتى، وقطه أفتى ملازم للهمز، ولم يسمع له فعل مجرد، فدلّ على أن همزه مجتلب لمعنى، وقالوا: أصل اشتقاقه من الفتى⁽⁴⁾. وقريب منه، الإشارة إلى المواد المهملة في اللغة العربية. نحو مادة (بيع)⁽⁵⁾ ومادة (قده)⁽⁶⁾.

1- القيامة 16-17.

2- رواه البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به^(القيامة 16)، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفتيه...صحيح البخاري 6/1 كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الله جل ذكره: إنا لوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبیین من بعده. ورواه مسلم بطريق آخر وبألفاظ مغايرة، في كتاب الصلاة، باب الاستماع للقراءة، صحيح مسلم 1/330. وما أورده ابن عثور مخالف لهما لفظاً.

3- (قولهم كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 118/9، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا النوع في المبحث الثاني من الفصل الأول المطلب الأول مفهوم علوم العربية ص 44 و 45.

4- للتحرير والتنوير 12/278 وانظر مجرد استنقسم، النظر للفسيح 223 و 224، عصب التحرير والتنوير 12/125، سفر بمعنى أسفر، فلاح العيان 228 ها 101.

5- فلاح العيان 547 ها 1.

6- شرح ديوان بشار 82/3 ها 11، وانظر: أقل، الواضح في مشكلات شعر المنتهي 22 ها 11، الموطأ، تحقيقات ونظائر في القرآن والسنة 78، خلاص، شرح ديوان بشار 185/3 ها 11.

ثالثا-محور التصريف:

1- العناية بتصريف الأفعال. نحو: مضارع سلى مفتوح العين، مثل أبى يسأى؛ وهو أحد أفعال عشرة⁽¹⁾. ويقال: أهتر بالبناء للمجهول، كما يقال: جُنْ، أي أصابه الهُتْرُ بضم فسكون، وهو فساد العقل⁽²⁾. وشأن الأفعال التي لزمَت البناء للمجهول، ألا يكون لها فاعل ظاهر⁽³⁾. وَعَلَّ يَعَلِّ بضم العين وبكسرهما، أي شرب شربة ثانية بعد النهل، ينبغي أن يزداد هذا في الممستثنيات من قياس المضاعف اللازم⁽⁴⁾.

وقد ينبه في خلال هذا على بعض القواعد، كقوله عند الكلام على وطف وأوطد بمعنى ثبت: "كلما صحَّ التضعيف صحَّت الهمزة"⁽⁵⁾.

2- الإشارة إلى مفردات وجموع الأسماء وما يتعلق بهما.

نحو: الأوامر على وزن أفاعل جمع أمر، الذي هو جمع أمر، مثل جمع كُتِبَ أَكْتُبُ ثم أكالب؛ وليس هو فواعل، لأنَّ فعلا لا يجمع عليه؛ وأما نواهي فهو من المقابلة اللفظية⁽⁶⁾.

ومنه التنبيه على الجموع التي لا واحد من لفظها. نحو: فنام أي جماعات، اسم جمع لا واحد له من لفظه⁽⁷⁾.

ومن أسماء الجموع ما يفرق فيها بين الجمع والمفرد بالهاء في المفرد؛ وذكر الشيخ أن "حكم ما فيه تاء التانيث، إذا أريد جمعه جمع كثرة، أن يجرّد من التاء، فما بقي فهو جمعه؛ ويعبّر عنه باسم الجمع، نحو: بقرة وبقرة، وتمر وتمر،

¹ - شرح ديوان بشار 18/4 ها 2.

² - شرح ديوان بشار 123/2 ها 1.

³ - شرح قصيدة الأعشى الأكبر 10 ها 2.

⁴ - شرح ديوان بشار 11/2 ها 2 وانظر تصريف زال شرح ديوان بشار 88/4 ها 3.

⁵ - شرح ديوان بشار 149/2 ها 5 وانظر أيضا 61/2 ها 5.

⁶ - حاشية للتوضيح والتصحيح 148/1 وانظر الأيّد شرح ديوان بشار 143/3 ها 4، عراعر شرح ديوان النابغة الذبياني 113 ها 1، وسواروشوارد وفوارس وعوائل شرح المقدمة الأدبية 73 وما بعدها.

⁷ - شرح ديوان النابغة الذبياني 239-3 ها 3 وانظر الفور للظباء، الإبل، قلاد العقبان 323 ها 29، والعانة لحر لوجش والسرب للظباء والرجل للجراد، شرح ديوان بشار 330/1 ها 2.

ولذلك لم يضعوا له صيغ تكسير، استغناء بجمع السلامة في القلة، وبتجريده عن التاء في الكثرة⁽¹⁾.

وكذلك الإشارة إلى ما يستوي فيه المفرد والجمع؛ نحو: الخلف لما يخلف في الخير أو غيره على الأصح⁽²⁾. ونقل ابن عاشور أن "هم يردون كل ما التزم فيه الأفراد والتذكير إلى معنى المصادر، إما بكونه منقولاً عن المصدر، كما قالوا في خصم وضيف إن أصلهما المصدر، تقول: خصمه خصماً، وضافه ضيفاً؛ وإما بكونه على زنة المصدر كرسول وعدو وصديق؛ وهذا كله في جواز عدم المطابقة، وقد يأتون بها مطابقة، قال تعالى: (فقلوا إنا رسولا ربك)⁽³⁾، وقال الأعشى⁽⁴⁾:
صديقان جنّي وإنسٍ موفق⁽⁵⁾.

وعلل جوازه في موضع آخر - أعني أفراد (فعل) - بأنه وصف لجمع ما لا يعقل⁽⁶⁾.

ومما لم ينضبط من كلام الشيخ في هذا الشأن، قوله عن لفظ (السراة) بفتح السين بمعنى الشريف ذي المروعة، إنه بوزن فعلة جمع سري، وقياسه أسرياء، لأنّ فعلاً لا يجمع على فعلة، ولم يسمع إلا سراة⁽⁷⁾. وقوله في موضع آخر: هو جمع قياسه ضم السين أي سراة، ولم يستعمل⁽⁸⁾. وقوله بعينه هذا: هو اسم جمع

¹ - شرح ديوان بشار 70/3 ها 2 وانظر التحرير والتنوير ثمرة وأكمة 715/1 وقلائد العطين زار وحاج 150 ها 21 وعا 226 ها 94.

² - شرح ديوان بشار 127/4 ها 3 وانظر فضل مقاصد الشريعة الإسلامية 26 الهامش، الوسط اصول التنظيم الاجتماعي 24، 25، السمتي شرح ديوان بشار 120/2 ها 4.

³ - طه 47.

⁴ - من قصيدة طويلة في مدح المحلق من بحر الطويل، لوها:

لرقتُ وما هذا المنهاد المؤرقي * وما بين من سقم وما بين من غنقى

وصدر النهي: شريكان فيما بيننا من هودة ويروي عجزه: صفيان بدل صديقان. انظر الديوان 119.

⁵ - شرح ديوان بشار 183/2 ها 1 وانظر أيضا المصدر نفسه 167/1 ها 6.

⁶ - شرح ديوان بشار 316/1 ها 4 في وصفه الهجان بنعوج أي سريعة.

⁷ - شرح ديوان بشار 212/2 ها 7.

⁸ - شرح ديوان النابغة الذبياني 160 ها 2.

وليس جمعاً، لأنّ فعلاً لا يجمع على فعلة⁽¹⁾، والصحيح هو الرأى الأول⁽²⁾.

3- ذكر المصادر، والتنبيه على ما يخصّها من استثناء أو قياس أو ندرة أو غيرها.

نحو: كل أسماء المصادر، مثل الترحال والتزوال هي بفتح التاء، إلا ما استثني فهو بكسرها، وهي تمثال وتبيان وتلقاء، وزاد الحريري التنضال، وزاد في تاج العروس التشراب⁽³⁾. ولا يعرف الخفوف مصدراً لخف⁽⁴⁾. ومنصرة مصدر سماعي لفعل نصر⁽⁵⁾. والهبل بفتح الباء، مصدر نادر لهبلت المرأة ولدها، أي تكلمته، وقياسه الهبل بتسكينها، وليس له إلا نظيران هما: الزكن والعمل⁽⁶⁾.

4- الإشارة إلى الصيغ التصريفية، وما فيها من غرابة أو مخالفة للقياس أو غيرهما.

نحو: الدهيان من دهاه إذا أصابه بدهية، وزن غريب لم يذكر⁽⁷⁾؛ وأغزل من ظبي، اسم تفضيل غير قياسي⁽⁸⁾؛ والمتصل والمدقّ والمسطّ والمكحلة والمدهن والمنخل، أسماء آلات شاذة⁽⁹⁾.

ويلاحظ به التنبيه على أوزان بعض الألفاظ، خاصة التي قد تشكل، نحو المومة وزنها فوعة⁽¹⁰⁾.

1- شرح ديوان النابغة الذبياني 183 ها.

2- انظر ابن عليل شرح ألفية ابن مالك 459/2 و468 وابن جني الخصائص 485/2.

3- شرح ديوان بشار 168/4 ها و2 و65/3 ها وانظر تهاب بالكسر بمعنى التصغير أحد أسماء أربعة عشر وما عداها بالفتح شرح ديوان النابغة الذبياني 213 ها.

4- فلاح العليان 274 ها.

5- شرح ديوان النابغة الذبياني 141 ها.

6- شرح ديوان بشار 57/3 ها و6 وانظر الخمول شرح المقدمة الأدبية 139، الغزلي، شرح ديوان بشار 250/3 ها، لبنة النظر الفسيح 192 وما بعدها.

7- شرح ديوان بشار 160/1 ها.

8- فلاح العليان 277 ها.

9- شرح ديوان بشار 212/2 ها و7 و101/3 ها وانظر الكبيدات شرح قصيدة الأعشى الأكبر 23 ها، مرتباني، شرح ديوان النابغة الذبياني 46 ها، أخبار ونظائر وصفها كشف المغطي 104.

10- شرح قصيدة الأعشى الأكبر 10 ها وانظر المصدر نفسه ألق وزهي وأولع 10 ها، وعلق، شرح ديوان بشار 29/3 ها، ونزل وخضر واحتضر انظر الفسيح 209.

5- الإشارة إلى المذكر والمؤنث؛ وعنده أن "المنظور إليه في التذكير والتأنيث، إما المسمى إذا كان التذكير والتأنيث حقيقيًا، وإلا فهو حال الاسم من الاقتران بعلامة التأنيث اللفظية، أو إجراء الاسم على اعتبار تأنيث مقدر مثل اسم البئر"⁽¹⁾، فالحالات ثلاث:

أ- التذكير والتأنيث الحقيقيان، لتمييز المسمى ذاتيًا، وهو الحيوان، فلا يحتاجان إلى علامة لفظية؛ نحو: دعد وعنز. وقد توجد في المؤنث، كحال كثير من الكلمات، نحو: جارية ونعجة.

ب- التأنيث بالعلامة اللفظية، وهي الهاء أو الألف المقصورة أو الممدودة؛ نحو: صحيفة وكبرى وخضراء في الأسماء، ونحو: ربّما وثمت في الحروف⁽²⁾. وذكر ابن عاشور أن صيغة التذكير هي الأصل، لعدم احتياجها إلى سبب⁽³⁾، وهذا أيضا قول سيبويه⁽⁴⁾، وغيره من اللغويين.

ج- التأنيث المقدر وهو السماعي، نحو: القرء في المذكر⁽⁵⁾؛ والفأس في المؤنث⁽⁶⁾.

ومنه استشعار العرب "التأنيث غالبًا في أسماء أجناس المعاني، مثل: الغواية والسفاهة"⁽⁷⁾.

وكذلك معاملتهم جمع ما لا يعقل معاملة المؤنث، كما ورد في قوله تعالى: "إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها"

¹ - التحرير والتنوير 391/2 وقد ذكر هذه الكلمة ابن الأثير في كتابه 517/1.

² - شرح ديوان بشار 227/1 ها 1.

³ - التحرير والتنوير 486/1.

⁴ - الكتاب 241/3.

⁵ - حاشية التوضيح والتصحيح 125/1 ولم يورده ابن الأثير.

⁶ - شرح ديوان النابغة الذبياني 133 ها 3 وانظر الألف مؤنث، شرح ديوان النابغة الذبياني 173 ها 1، والكأس مؤنث، شرح ديوان بشار 100/4 ها 2، وعبد مؤنث، شرح قصيدة الأعشى الأكبر 23 ها 1، هذا وزعم عبد الله العائلي أن الكلمات المؤنثة بغير علامة هي من قبيل الأثرية في العربية، واحتج بما لا أسلمه له، انظر د. أسعد أحمد علي، تهذيب المقدمة اللغوية للعائلي 185.

⁷ - التحرير والتنوير 8-192/2.

(الأحزاب 72)، فالجبال جمع للجبل المذكر، والسموات والأرض مؤنثان، فكان حقيقاً تغليب المذكر لولا اعتبار عدم العقل فيه(1).

ويلحق به اختصاص بعض الأوصاف بالمرأة، فلا تؤنث بالعلامة؛ نحو: حاسر أي الكاشفة وجهها(2).

فللتقدير والملاحظة الاعتبارية مجال واسع في التذكير والتأنيث، ومرجع ذلك إلى ما تواضع عليه العرب في لهجات خطابهم.

وجوز الشيخ "في كل مؤنث اللفظ غير حقيقي التأنيث، أن يعامل معاملة المذكر"(3)، نحو قراءة قوله تعالى: "لا يقبل منها شفاعه"(البقرة 48)، بإسناد ضمير المذكر إلى الشفاعه المؤنثة لفظاً(4). ونحو قول النابغة الذبياني:

تخفُ الأرض إن تفقدك يوماً * وتبقى ما بقيت بها ثقيلًا

فثقيلًا حال من ضمير الأرض المؤنثة في كلامهم، وقد جرده من الهاء(5)، وهو مذهب قرره النحاة(6).

كما أشار إلى أن بعض الألفاظ المذكورة، لا تقترب بهاء التأنيث إلا نادراً، نحو: فريدة مؤنث فرد(7). ومما رجح استعماله لفظ (غزالة)، فسـ"التحقيق أنه يقال للذكر

1 - قلائد العقيان 82 ها 156 وانظر المصدر نفسه جنى جوامد 644 ها 78.

2 - شرح ديوان بشار 226/1 ها 4 وانظر فعال، شرح ديوان بشار 251/1 ها 4.

3 - التحرير والتنوير 486/1.

4 - التحرير والتنوير 486/1.

5 - شرح ديوان النابغة الذبياني 213 ها 2، والبيت من بحر الوافر، وانظر أيضا التحرير والتنوير 276/29.

6 - انظر ابن عقيل شرح الأنفية 476/1 وما بعدها، هذا والعرب قد تتوسع فتحمل المؤنث على معنى مذكر فتذكره والعكس أيضا، وهو ما احتل به ابن جنى وأكثر عليه الشواهد منها قوله تعالى: "فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي" (الأعالم 78) أي هذا الشخص أو المرئي، وقراءة قوله تعالى: "تلتقطه بعض السيارة" (يوسف 10) كنت بعضا لما كان سيارة في المعنى، انظر (لصل في الحمل على المعنى) للخصائص 411/2 وما بعدها، قال: "وتذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإخراب"، الخصائص 415/2.

7 - في قول بشار: رأت لها صورة تروى بها * فلقبت فريدة لمسنفرد، وهو من بحر السريع. وموصفهم عمرو بن أبي ربيعة الشيباني صاحب العلامة الفردة، أي إذا ركب واعتم ثم يعتم معه غيره إجلالا له ليميز انظر شرح ديوان بشار 5ا68/3، ولم ألق على هذه اللفظة في كتاب ابن الأثيري.

غزال ولأنتى غزالة⁽¹⁾، أي وإن لم يكن معروفا عند العرب، بل هو استعمال مولد مثل زوجة وإنسالة⁽²⁾، هذا رأيه، ولكن أورد ابن منظور تأنيث هذا اللفظ⁽³⁾.
وبعض الألفاظ يستوي فيه التذكير والتأنيث؛ نحو: الضنك بمعنى الضيق⁽⁴⁾.
والسلاح إلا أن تذكيره "أفصح، ولذلك جمعه على أسلحة، وهو من زنات جمع المذكر"⁽⁵⁾.

فللصيغة أيضا أثر في التذكير والتأنيث؛ نحو: فعول بمعنى فاعل، يكثر في كلام العرب كونه مفردا مذكرا، غير مطابق لموصوفه؛ مثل: عدو، وشذ قولهم: عدوة⁽⁶⁾. وفعول بمعنى مفعول، لا يطابق موصوفه المؤنث إذا كان وصفا، ويطابقه إذا صار اسما⁽⁷⁾؛ نحو لفظ الحقيقة⁽⁸⁾.

رابعاً-محور النحو:

1- شرح المفاهيم النحوية.

نحو قوله عن التعدية والقصور بأنهما ليسا من الأشياء التي تصنع باليد، أو يصطلح عليها أحد؛ بل هي جارية على معنى الحدث، المدلول للفعل؛ فإن كان الحدث يتقوم معناه بمجرد تصور من قام به، فهو الفعل القاصر؛ وإن كان لا يتقوم إلا بتصور من قام به، ومن وقع عليه، فهو المتعدي إلى واحد أو أكثر؛ فإن أشكلت

1 - قلاد العقيان 43/45.

2 - انظر شرح ديوان بشار 1/370 ها.

3 - لسان العرب (غزل) 11/493.

4 - شرح ديوان بشار 2/202 ها ولم يذكره ابن الأنباري.

5 - التحرير والتنوير 5/187 وذكره ابن الأنباري في كتابه 1/429، وانظر الجواد للمذكر والمؤنث، شرح ديوان بشار 3/50 ها والدلو يذكر ويؤنث والثاني أشهر، كشف المغطى 158 والذكر اسم الحية للأنتى والذكر شرح ديوان النابغة الذبياني 212 ها ومثله الحية للذكر والأنتى، شرح ديوان بشار 3/118 ها.

6 - التحرير والتنوير 5/161 وقد ذكره ابن الأنباري في كتابه 1/312، وبخصوص هذه الصيغة انظر الكتاب نفسه 2/72 وكذا شرح ديوان بشار 4/169 ها وشرح ديوان النابغة الذبياني 262 ها وغيرها من المواضع.

7 - كشف المغطى 315 وشرح ديوان بشار 1/214 ها، وهذا التقييد يخالفه لفظ (صسيم) فقد ذكر أنه فعول بمعنى فاعل ولا يطابق لا في الأفراد ولرعيه ولا في التذكير والتأنيث انظر قلاد العقيان 720 ها.

8 - حاشية التوضيح والتصحيح 1/46 وانظر فعول بمعنى مفعول وصفا 4/250 ها، هذا وقد صنف العلماء في المذكر والمؤنث، نحو كتاب المذكر والمؤنث للفرّاء ت 207 هـ، وكتاب المذكر والمؤنث للمبرد ت 285 هـ، وكتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر ابن الأنباري ت 328 هـ، وثلاثها منشورة.

أفعال، وإنما إشكالها لعدم انضاح تشخص الحدث المراد منها، لأن معناها يحوم حول معان متعددة⁽¹⁾.

2- تخريج الكلام - عند الإعراب - على ما يوافق مذهب الكوفة.

مثل الجزم بلام الدعاء محذوفة، في قول بشار:

فمن لآمني في الغائيات فقل له * تعش واحدا لآزلت غير وحيد

والأصل: لتعش⁽²⁾؛ ومثل ترجيحه مذهب الفراء، في جواز دخول لام التعريف على الوصف المفرد المضاف إلى معرفة، من دون اشتراط كون هذا الوصف مثنى أو مجموعا، خلافا للجمهور⁽³⁾.

كما قد يعيل إلى رأي أهل البصرة؛ كما أورد في قولها⁽⁴⁾ "توجي المس مس أرتب، والسريح ربح زرنب"، فتقديره عندهم: المس منه، والريح منه؛ عكس أهل الكوفة "الذين جعلوا اللام في مثله عوضا عن المضاف إليه، ومنه قوله تعالى: (فإن الجنة هي المأوى)⁽⁵⁾، ورأي البصريين في ذلك أسد وأصل⁽⁶⁾.

3- بيان القاصر والمتعدّي من الأفعال، وبم يتعدّي، وإلى كم يتعدّي.

نحو: كسف قاصر ومتعدّي⁽⁷⁾؛ وضام يتعدّي إلى مفعولين⁽⁸⁾؛ والفعل لطف أي أوصل إليه الشيء برفق، يتعدّي بالباء، ويتعدّي باللام⁽⁹⁾.

1 - التحرير والتنوير 188/1، راجع أيضا عن هذا المصطلح موجز البلاغة 18. وانظر كلامه على التوهم وهو كما يقول عنه: "غور من أغوار العربية"، كشف المغطى 230، 231، وكلامه على الاسم والعلم واللقب، كشف المغطى 387، 388، والتضمين، النظر الفسيح 34، وعطف البيان، التحرير والتنوير 192/1.

2 - شرح ديوان بشار 117/2 ها 2، والبيت من بحر الطويل.

3 - شرح ديوان بشار 135/1 ها 3 وانظر تعبيره بالخلف في شرح ديوان بشار 64/2 ها 1. وانتصره لقراءة الكسائي التحرير والتنوير 153/22، التي تقدمت في أول الكلام على الإدغام عنده ص 5 هـ.

4 - إحدى نساء حديث أم زرع، وقد تقدم توثيقه في المبحث الثاني من الفصل الثالث، المطلب الرابع، المسألة الأولى: لحذف ص 36 في الإمامش.

5 - النازعات 41.

6 - قلائد العقبان 78 ها 141 وانظر أيضا شرح ديوان بشار 234/1 ها 6، وقد تقدم شيء من هذا عند الكلام على المبحث الثاني من الفصل الثاني، المطلب الثاني، للمسألة الأولى: أصل الاشتقاق ص 6 هـ...

7 - الواضح في مشكلات شعر المتنبي 86 ها 2.

8 - شرح ديوان بشار 141/1 ها 8.

9 - شرح ديوان بشار 201/1 ها 3.

4- الردّ على بعض الآراء الإعرابية.

نحو قوليه في حديث "خمس عشرة فريضة..."⁽¹⁾، بأنّ (فريضة) منصوب
"على التمييز للعدد، وليس هو على الحال كما توهم"⁽²⁾.

5- غير أنه قد وردت في آثار ابن عاشور هنات.

منها في قول النابغة الذبياني:

إذا أنا لم أنفع خليلي بسوده فإنّ عدوي لا يضرهم بغضي

قال الشيخ: "يوده مصدر مضاف إلى فاعله، أي بأنّ أوده"⁽³⁾؛ والصواب أنّه
مضاف إلى مفعوله.

خامساً- محور البلاغة:

1- التثنية على النكات البلاغية، سواء ما خصّ منها المعاني أم البيان أم

البدیع.

نحو ما ذكره في قول بشّار:

حتى إذا قرّبه حينه * منها ولولا الحين لم يقرب

أنّ جواب إذا محذوف لظهوره، يعني قتل بأدنى وقعة؛ ونظيره قوله تعالى: "حتى
إذا جاءوها وفتحت أبوابها..." (الزمر 73)، ونكته هذا الحذف التهويل أو التعظيم⁽¹⁾.

¹ قال مالك: والأمر عندنا أن في المتقلة خمس عشرة فريضة... كتاب العقول، ماجاء في عقل الشجاج. المنتقى
88/7.

² -كشف المغطى 315، وانظر إنكاره لإعراب الأسماء الخمسة بالألف وإلغاء أفعال القلوب عند تقديم المفعول
ثلاثي على الأول، وللإعراب بالمجسورة، أليس الصحيح بقريب 222، وزوجين للنظر الفسيح 160 وفي النظر
الفسيح 163، 164 ورده على ابن الحاجب في لام التبيين شرح ديوان النابغة الذبياني 147 ها1 ورده على
الفراء في إعراب الذي للتحرير والتنوير 259/10.

³ شرح ديوان النابغة الذبياني 32 ها3، والبيت من بحر الطويل، وانظر إعرابه ليلا مفعولا به والصواب أنّه
مفعول فيه ولعله خطأ مطبعي لأنه أشار إلى ظرفيته شرح ديوان النابغة 115 ها1، وإعرابه (واضحة الفرام)
مفعولا لرأيت والصواب أنّه حال ومفعول الفعل هو ترائب بعده شرح ديوان النابغة الذبياني 235 ها3، وقوله
(أضل) فعل ماضٍ حذف هزة استفهام قبله، والصواب أنّه ثلاثي (أضل) مسبوقة بهزمة الاستفهام، شرح ديوان
بشار 77/2 ها3 وقوله في رواية (كلتًا) إن الفعل رافع لضمير مستتر، والصواب أنّه رافع للضمير البارز وهو
الألف على لغة أكلوني البراغيث، كشف المغطى 350، وزعمه أن كان تامة مع أنّها ظاهرة التفضيل اسمها
المصدر وخبرها حقيقة النظر الفسيح 169، 170.

التهويل أو التعظيم⁽¹⁾.

ومنه التشبيه على علو منزلة بعض الأساليب التعبيرية، مما يكشف عن ذوق ابن عاشور الأدبي؛ نحو ما علق به على قول الفتح: "وفيهم بناته وعليهن أطمار، كأنها كمنوف وهن أقمار"؛ قال: "تشبيهه بديع، أحسب أنه لم يسبق إليه"⁽²⁾.

وكذا انتقاده لبعض الأساليب؛ نحو تعليقه على قول بشار:

هِيَ الرُّوحُ مِنْ نَفْسِي وَلِلْعَيْنِ قُرَّةٌ * فِدَاءٌ لَهَا نَفْسِي وَعَيْتِي وَحَاجِبِي

بأن زيادة (وحاجبي) هنا من العمى بالقافية، وهو من السماجة⁽³⁾.

2- الرد على بعض التفسيرات البلاغية.

نحو تعليقه على قول بشار⁽⁴⁾:

أَتَتْنِي الشَّمْسُ زَائِرَةً * وَلَمْ تَكُ تَبْرَحُ الفَلْكََا

بأن القزويني "جعل في الإيضاح⁽⁵⁾ هذا البيت، مما بني على تناسي التشبيه، وهو ترشيح للاستعارة؛ وعندني أنه ترشيح واستعارة معاً، لأنه لما شبهها بالشمس في الحسن ورفعة القدر، أتبعه بأنه شبه محلها بالفلك، كقول عباس بن الأحنف⁽⁶⁾:

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ * فَعَزَّ الفُوَادُ عِزَاءَ جَمِيلَا⁽⁷⁾.

¹ - شرح ديوان بشار 1/178 ها3، وهو من بحر السريع، ومثله في 1/345 ها4 وانظر أمثلة أخرى: الاستعارات والتصريحين شرح ديوان النابغة الذبياني 106 ها3، وكسر القلب كشف المغطى 69، والمشكلة التحرير والتوير 1/744 وغيرها كثير في كامل آثاره.

² - فلاح المعيان 72 ها126 وانظر أسلوب عجيب في صناعة للتخاطب، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة 21، كلام بليغ وتمثيل بديع لم يره عند العرب فهو مما انفرد به الرسول (ص) انظر الفصح 308، 309، معنى لم يره نغير النابغة، شرح ديوان النابغة للذبياني 74 ها2 وغيرها كثير.

³ - شرح ديوان بشار 1/231 ها3، وهو من بحر الطويل، وانظر المصدر نفسه تشبيه ضعيف 2/29 ها3، وتكلف ركوك وسافل صناعة وديانة 2/43 ها2 واستعارة كريمة 2/80 ها4 وغيرها.

⁴ - البيت الثالث من الملحقات بديوانه من مجزوء الوافر، أولها قوله:

بعثت بذكريها شعري * وقدمت الهوى شركا.

⁵ - للقزويني 309.

⁶ - البيت الثالث من أربعة من بحر المتكرب، أولها قوله:

لعصري نقد جللت نظرتي * إليك على بلاء طويل. ديوان العباس بن الأحنف 248.

⁷ - شرح ديوان بشار 4/143 ها3، وانظر رده على الأصفهاني وتأنيده لأبي الفتح في الواضع في مشكلات

شعر المتنبي 34 ها1، ورده على عبد الرازق في نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم 21، ورده على

3- هناك هتات تخصّ هذا الشأن، ويؤاخذ عليها الشيخ منها:

في قول بشار(1):

أكرم خليطاً تنل كرامته * لست بجان من شوكة عنباً

هذا من التلميح المعروف في المحسنات البديعية، وهو الإشارة إلى المثل السائر: إنك لا تجني من الشوك العنب(2). ولم ينبه عليه ابن عاشور كعادته في الإشارة إلى أمثاله.

وفي قول بشار أيضاً:

بت ضيفاً له معي الريم والأعفر والرائع الأناة الكعاب

قال بأن الرائع الأناة الكعاب، ترشيح للاستعارة في الريم والأعفر، اللذان هما نوعان من الظباء المشبه بهما الرياب(3)؛ والصواب أن ذلك تجريد للاستعارة، لأنه يلام المستعار له وهو المشبه.

المطلب الرابع- التوثيق:

بعد استيفاء الشيخ لدراسته المادة اللغوية ضبطاً وتأصيلاً وشرحاً، يأتي ليدعم رأيه فيما يرى بشأنها، وهو ما يسمّى بالتوثيق الذي هو موضوع المبحث الموالي.

=التفصيلي والجرجائي في التحرير والتنوير 29/17 ويلحق بهذا التنبيه على ما أهمله علماء البلاغة نحو بعض أخصائى التعريف باسم الإشارة التحرير والتنوير 319/7.

1 - شرح ديوان بشار 341/1، وهو من بحر المنسرح.

2 - هو من قول أكرم، وقد أورده الميداني في مجعته 71/1.

3 - شرح ديوان بشار 351/1 هـ 1، والبيت من بحر الخفيف، وانظر قوله في رواية (والله يفر له) إنه من تقديم المسند على الخبر الفعلي ولعله خطأ مطبعي، فالصواب أن المقدم هو المسند إليه، انظر الفصح 352، وتسميته استعمال الخبر في الإنشاء والعكس واستعمال كل في نظيره تمثيلاً، والصواب أنه مجاز مركب وقد يسمى مرسلاً، أما التمثيل فشيء آخر، هو المركب الذي تكون علاقته بالمعنى الأصلي المشابهة ويسمى استعارة تمثيلية، حاشية التوضيح والتصحيح 50/2. وفي حاشية النوضوح والتصحيح 172/1، 173 قوله بأن الإنشاءات كلها للمستقبل إلا صيغ العقود، والصواب عندي إلا الإنشاءات غير الطلبية وهي التي يتحقق معناها عند التلفظ بها، ومثل صيغ العقود، التعجب والأجوبة الدالة على الامتنان وغيرها، خلافاً للإنشاءات الطلبية التي يتحقق معناها بعد التلفظ بها، وانظر ما يتعلق بهذين النوعين موجز البلاغة 22 وما بعدها وغيره من كتب البلاغة، هذا وفي شرح ديوان بشار 99/2 يوجد إقواء في البيت السابع لم ينبه عليه الشيخ وإن كان تعلقه بعم العروض. وفي 151/1 البيت السابع انكسر صدره، وهو من الطويل، ولكن لم ينبه عليه الشيخ وليس هذا مكان التوسع في هذا الغرض.

المطلب الأول

معرفة النسخة المطبوعة

معرفة النسخة المطبوعة

المطلب الأول: الاستشهاد

المسألة الأولى: القراءة الكبرى وقراءته

المسألة الثانية: الأحكام الشريفة والآثار

المسألة الثالثة: أحكام العبد

المطلب الثاني: الاعتناء

يستند التوثيق اللغوي عند ابن عاشور إلى أساسين اثنين هما: الاستشهاد والاعتماد.

أما الأول فهو الاحتجاج بالأدلة النقلية، أي النصوص التي يعتمد عليها في إثبات قواعد اللغة وأحكامها المختلفة؛ سواء منها ما تعلق بالمفردات والتراكيب، من جهتي المعاني والصيغ؛ وقد يطلق عليه مصطلح السماع في مقابل القياس الذي تقدم بحثه.

فهو "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"⁽¹⁾.

وأما الثاني فأعني به الإسناد إلى الإثبات، والنقل عنهم بالرواية الصحيحة الثابتة؛ وشروطه أن يكون على أئمة ثقات عدول، قد زاولوا أساليب لغة العرب، وخبروا دقائقها، مشهورين بالرواية أو التصنيف فيما يروى عنهم⁽²⁾.

ويجب التنبيه إلى أن التوثيق هنا، هو ما كان لإثبات مسائل اللغة، كالمعاني الوضعية للألفاظ، ومباحث التصريف والإعراب؛ فهذا هو الذي خصت شواهد من كلام العرب بعصور وبيئات معينة.

أما ما يتعلق بقضايا المجاز والكناية، وأنواع الأساليب الأدبية التي ترجع إلى فن القول، فإن مجال الاستشهاد له مفتوح للمولدين وغيرهم، "فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون"⁽³⁾؛ ويظهر أن بعض العلماء كانوا يرتون كلام المولدين، ولا يحتجون به ولو على المعاني⁽⁴⁾؛ إلا أن الأمر قد استقر على ما قدمته.

1 - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو 48.

2 - نظير ابن فارس، الصحاح ص 62، 63 باب القول في مأخذ اللغة.

3 - ابن جنّي، الخصائص 24/1 ونظير ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، (القول في الاحتجاج باللغة العربية) ص 63.

4 - سعيد الألفاني، في أصول النحو، ص 16، ونظير ابن جنّي الموضع السابق.

وقد كان الشيخ معتنيا بالاحتجاج للغة، محاولا التثبت فيه؛ فهو يأخذ بالسَّماع الصَّحيح، ويعتمد على منقولاته، ويرجع إلى نصوصه للحكم على بعض الاستعمالات، أو ترجيح بعض الأحكام.

نحو استبعاده لفظ (فارة المسك) بالألف ومن دون همز، لأنه مناف للسَّماع⁽¹⁾. وربما أُنكر بعض المعاني لعدم الاحتجاج لها، نحو قوله في معنى الوفاة: "فالقول بأنها بمعنى الرفع عن هذا العالم، إيجاد معنى جديد للوفاة في اللغة بدون حجة"⁽²⁾. وقد برّد شواهد لمخالفتها الشروط، أو يشك أنها مصنوعة⁽³⁾؛ كما أنه ينظر في آراء رواة اللغة، ويميز بين مراتبها في الأخذ أو الرد؛ وفيما يلي تفصيل ما أجمته:

المطلب الأول - الاستشهاد: وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى - القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم أوثق النصوص العربية، وهو في الدرجة الأولى من حيث الاحتجاج به لفظا ومعنى.

غير أنه لما عني العلماء بتقعيد العربية، والاحتجاج لها، خالفت فيه جماعة، فتوقفت في نصوصه، وحكمت فيها الأقيسة المستنبطة من كلام العرب، مختارة عليها ما اطرد عندها من القواعد، أو شاع على الألسنة، أو حتمت نديها المعنى؛ وهذا على عكس حجة الحذاق، وهم جمهور العلماء الذين أخذوا بالقراءات القرآنية، وأخضعوا لها مقاييس العربية، وصح لديهم الاحتجاج بمتواترها ومشهورها وشاذها⁽⁴⁾؛ وهو الذي ذهب إليه ابن عاشور.

فَعنده أن للقراءة المشهورة حجة لغوية والشاذة أيضا، ولو أنها غير صحيحة الرواية؛ لأن قارئها مستند إلى استعمال عربي صحيح، حيث لا يعتد به إلا بعد معرفة سلامة عربيته⁽⁵⁾؛ "ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية

1 - شرح ديوان بشرى 79/2 ها، وانظر: بعض مشتقات التبيذ الواضح في مشكلات شعر المتنبي 49 ها، البرطنة، النظر الفسوح 250 و 251، اطمأن التحرير والتنوير 39/3 والمعالى، شرح ديوان بشرى 160/1 ها.

2 - التحرير والتنوير 258/3.

3 - انظر أليس الصبح بلرب 221 و 222.

4 - نظر السيوطى، الاقتراح في علم أصول النحو 48، 49.

5 - التحرير والتنوير 25/1.

الغالبية، ليجريَ عليها الناشئون في اللّغة العربيّة، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب؛ والقراء حجّة على النّحاة دون العكس؛ وقواعد النّحو لا تمنع إلاّ قياس المولّدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح، والنّدر لا تنافي الفصاحة⁽¹⁾.

يضاف إلى كلّ ذلك، أنّ القراءة - وخاصة المتواترة - بلغت اعتماداً على المشافهة أوّلاً، لا على الكتابة، من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلّم الموحى إليه إلبنا؛ وكان القراء أهل لسان⁽²⁾.

هذا مما استقرّ لديه، وهو الصّواب والتّحقيق⁽³⁾. ولذا ردّ على كثير ممن ضيق قراءة من القراءات، أو رجّح بعضاً على بعضها الآخر؛ ممّا دلّ عندهم على قلة الاعتداد بها، وضآلة الاعتماد عليها.

وممن اشتهروا بذلك فردّ عليهم الشيخ: الفراء⁽⁴⁾، والأخفش ابن سعيد أبو الحسن⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾، وابن قتيبة⁽⁷⁾، والزجاج⁽⁸⁾، وأبو عبيد⁽⁹⁾، والمبرد⁽¹⁰⁾، والطبري⁽¹¹⁾، وأبو عليّ الفارسي⁽¹²⁾، والزمخشري⁽¹³⁾، وابن عطية⁽¹⁴⁾، وابن السّكّاس⁽¹⁵⁾، والنّحاس⁽¹⁶⁾؛ وهناك موضع ردّ فيه على من ادّعى النّحن في قراءة،

1 - التحرير والتنوير 8-103/1 وانظر التحرير والتنوير 61/1.

2 - انظر التحرير والتنوير، 8-10/2.

3 - انظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو 28، 29 و45.

4 - التحرير والتنوير 281/29 وكذا 290/18.

5 - التحرير والتنوير 153/10 وانظر 221/13 و368/28.

6 - التحرير والتنوير 54/10، وانظر 134/17، 290/18، 313/29.

7 - التحرير والتنوير 222/11، 223.

8 - التحرير والتنوير 286/3 وانظر 221/13 و134/17.

9 - التحرير والتنوير 401/23 وكذا 221/13.

10 - التحرير والتنوير 218/4 وانظر 367/2.

11 - التحرير والتنوير 47/7 وانظر 368/2 و8-103/1 و29/344 و30/340.

12 - التحرير والتنوير 153/22 وكذا 165/4.

13 - التحرير والتنوير 221/13 وانظر 8-103/1 و19/183.

14 - التحرير والتنوير 8-103/1.

15 - التحرير والتنوير 221/13.

16 - التحرير والتنوير 290/18.

وهو أبو عمرو بن العلاء، أو من عزاه إليه⁽¹⁾؛ وقد تورط هؤلاء حتى في ردّ قراءات متواترة سبعية.

ومن هذا يظهر أنّ اللغويين لم يقفوا موقفاً موحداً في قبول الاحتجاج بالقرآن الكريم، كما ادّعاه د. أحمد مختار عمر⁽²⁾. كما أنّ الفئدة المانعة من الاستشهاد بالقراءات، لم تكن من البصريين فقط، كما زعم د. جميل عوّش⁽³⁾؛ بل كانت من غيرهم أيضاً، كبعض الكوفيين، وبعض المفسرين، وغيرهم من المتأخرين.

ومن أمثلة احتجاج ابن عاشور بالقرآن الكريم، وهو كثير جداً في كلّ آثاره؛ قوله: "إطلاق الصّاع على إناء الشرب شائع في اللغة، ففي القرآن (قالوا نفقد صواع الملك)⁽⁴⁾، بعد أن سمّاه السقاية قبل ذلك"⁽⁵⁾؛ واحتجّاه على أنّ الهون مرادف الهوان، بقراءة ابن مسعود "اليوم تجزون عذاب الهوان"⁽⁶⁾ (الأنعام 93).

ولكن رغم قناعة الشيخ بعربية القراءة ولو شاذة، فقد وجدته في بعض المواضع يبطلها؛ مثل قراءة الحسن البصري "الحبّك" (الذاريات 7)، بكسر الحاء وضمّ الباء⁽⁷⁾؛ إلا أنّ رأيه الأوّل أصحّ، وهو الذي جرى عليه أكثر.

الملاحظات: يلاحظ على شواهد ابن عاشور القرآنية:

1- عدم تخريجه كلّ الآيات، فقلّما يعبّر سورتها، أمّا رقمها الترتيبيّ فغير وارد.

فمن المواضع التي ذكر فيها السورة، قوله: "والعجب حقيقته: أنفعال في النفس، ينشأ عن علم بامر غير مترقب وقوعه عند النفس؛ ويطلق على إنكار شيء

¹ - التحرير والتنوير 328/7.

² - تعريب الصححة، دليل الباحث إلى الصواب اللغوي 34.

³ - في رسالته: ابن الأثيري وجهوده في النحو 301.

⁴ - سورة يوسف، الآية 72.

⁵ - شرح قصيدة الأعشى الأكبر 24 ها.

⁶ - التحرير والتنوير 380/7، هي قراءة ابن مسعود وعكرمة، نظر ابن عطية، المحرر الوجيز 110/6،

ونظر لمثله أخرى: وتر كشف المغطى 58، وأقنعت للنظر الفسوح 292، وينس شرح ديوان بشار 91/3 ها،

بمنحى قراءة ابن كثير، شرح ديوان بشار 155/4 ها، وموتهم قراءة أبي بن كعب 24/6.

⁷ - التحرير والتنوير 341/26 وانظر نوهينه قراءة الموسى 365/23 وعدم اعتداده بقراءة عيسى بن عمر 6/

نادر، على سبيل المجاز بعلاقة التلزم، كما في قوله تعالى: (قالوا أتعجبين من أمر الله) في سورة هود(1)..(2).

2- لم يكمل كل ما أورده من الآيات، إذ كان عرضه منها ماله تعلق بوجه من وجوه الاستدلال، وأورد بعضها تاماً وهو أقل، ومنه قوله: «وأصل الرهن في كلام العرب يدل على الحبس، قال تعالى: (كل نفس بما كسبت رهينة)»(3)»(4).

ومما لم يتعمه - وهو كثير - قوله: «(قد) للتحقيق سواء دخلت على الماضي أو (كذا) والصواب أم) على المضارع، قال تعالى: (قد يعلم الله المعوقين منكم)»(5)»(6).

3- قد يكتفي في الاستشهاد بآية واحدة، وقد يذكر ثنتين أو أكثر.

نحو قوله عن "إلى": للمعية المتضمنة معنى الضم، كما قال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم)»(7) وقال: (فصرهن إليك)»(8)»(9).

4- إلى جانب القرآن الكريم، قد يضم جنسا آخر من شواهد الحديث، أو كلام العرب.

نحو قوله: «معاني العزة تحوم حول المنع والشدة والقسوة، ومنه قوله تعالى: (وعزني في الخطاب)»(10)، وقول مجنون بني عامر في الحماسة(11):

1- الآية 72.

2- التحرير والتنوير 208/23.

3- سورة المدثر الآية 38 وهي تامة.

4- التحرير والتنوير 120/3.

5- سورة الأحزاب الآية 18.

6- شرح ديوان بشار 159/4 ها.

7- سورة النساء الآية 2.

8- سورة البقرة الآية 260.

9- شرح ديوان بشار 31/3 ها.

10- سورة ص، الآية 23.

11- هو خامس بيت من قصيدة عدة أبياتها 9، من بحر الوافر، أولها قوله:

رعاة الليل ما فعل الصباخ * وما فعلت لوائله أملأخ

وفيه (عزها) بالفتح تنبيه الراء بدل (عزها)، انظر ديوان قيس بن الملوح 113. ونسب في الحماسة هذا البيت إلى نصيب، وهو ثلثي خمسة أبيات أولها:

كان القلب لولة قيل يندى * بليلي العارمة لو يراخ. شرح ديوان الحماسة 151/3.

قطاة عزّها شرك فباتت * تجاذبه وقد علق الجناح⁽¹⁾.

المسألة الثانية- الأحاديث الشريفة والآثار:

تتسبوا أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وآثار أصحابه الكرام رضي الله عنهم الدرجة الثانية، بعد كلام الله تعالى، فخامة لفظ وسمو معنى. ولكن رغم هذه المكاتبة، اختلف العلماء في الاستدلال بها على مسائل اللغة على مذهبين: الأوّل وأهله أكثر، ورأيهم أشهر، أثبت حجّيتها، فبنى عليها قواعد اللغة، وخرّج عليها مسائلها؛ والآخر أباهما، وردّ على من أخذ بها، وعرّف عليها. وفيما يلي بيانهما:

المذهب الأوّل- يرى وجوب الاعتماد على ما أثر عن الرسول ﷺ

وصحابته رضي الله عنهم وكبار تابعيهم، لما يتوافر عليه من تحرّ في السند، وضبط في المتن؛ عكس ما هو شائع في كلام العرب، الذي يقدمه خصومهم على الحديث والآثر.

هذا مع أنّ الأصل في السرواية هي باللفظ، وأما تجويزها بالمعنى

- وهو متمسك الخصوم - فهو احتمال عقلي، وليس مستيقن الحدوث⁽²⁾.

يضاف إليه أن ناقلي هذه الأحاديث والآثار، هم خيرة هذه الأمة، وأوعاها حفظاً، وأقومها لساناً، وأذكاهما جناحاً؛ ومعظمهم عرب أو تربوا في البيئة العربية؛ وكانوا أشد ما ينفرون منه اللحن في الحديث، والزيغ به عن جهته، لما ورد فيه من الوعيد. وعلاوة على هذا، فإن تقييد الحديث كان في زمن مبكر جداً، فقد حدث في حياته المباركة ﷺ؛ ومن كتبه في هذا الوقت عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي⁽³⁾.

وقد طفح كلام علماء العربية في المعاجم وفي كثير من كتب النحو، بالأحاديث الشريفة والآثار استدلالاً وتخريجاً وتوجيهاً؛ ومنهم الخليل، وسيبويه، وأبو علي الفارسي، وابن جنّي، والسيرافي، والصفار، وابن فارس، والجوهري، وابن سيده،

¹ - شرح ديوان بشار 45/3 ها1. ونظر التعبير عن الحالة المتوسطة بنفي ضديها، قرآن وأثر قلاد العقبين 455 ها7، والفقه قرآن وأثر حاشية للتوضيح والتصحيح 19/1.

² - نظر سعيد الأفغاني في أصول النحو51، ود. أحمد مختار عمر، العربية للصحيحة35، 36.

³ - سعيد الأفغاني في أصول النحو52، ود. أحمد مختار عمر العربية للصحيحة36.

والزمخشري، والأزهري، وابن بري، والسهلي، وابن مالك، وابن هشام، وابن خروف، والدمامي⁽¹⁾.

المذهب الثاني- لا يصح أصحابه الاحتجاج بالأحاديث الشريفة

والآثار؛ ويعتّل الأستاذ سعيد الأفغاني عدم اهتمامهم بها، بانصراف علماء العربية "المتقدمين، إلى ثقافة ما يزودهم به رواية الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرأته بقية"⁽²⁾؛ أي فكان فيما جمعه من كلام العرب مقتنع لهم، في إقامة قواعدهم، وسد حاجاتهم، مع ما بلغوه من الإيعاء والاكستفاء، ما لم يبق معه مكان لغيره من النصوص الحديثية والأثرية، بل حتى القرآنية، فكأنهم ثملوا.

ومن أهم الذين أنكروا حجّة الحديث، ابن الضائع الإشبيلي⁽³⁾ ت 643هـ، وأبو حيان الأندلسي ت 745 هـ الذي ادعى "أن الأئمة من البصريين والكوفيين، لم يحتجوا بالحديث، وتبعهم على ذلك المتأخرون"⁽⁴⁾؛ وأرجع سببه إلى⁽⁵⁾:

1- أن الرواة جوزوا نقل الحديث بالمعنى، فتصرفوا في لفظه لتعدددهم، ولذا ورد كثير منه بألفاظ متغايرة.

2- أن كثيرا منهم غير عرب، لم يسبق لهم مزاولة أساليب العربية، فوقع في روايتهم اللحن، وغير الفصيح من دون علم منهم.

وزعم ابن عاشور أيضا، أنه يؤخذ من كلام الأئمة، ما يؤيد هذا المذهب، لقولهم: لا تقبل رواية اللغة إلا من الثقافة، أي رواية العربية المتصدّين لروايتها؛ لأن شرط قبول ما ينقل في اللغة، أن يقصد الناقل نقلها؛ فلا تؤخذ تبعاً لما ينقله في

¹ - انظر: د. محمد إبراهيم عبادة: عصور الاحتجاج في النحو العربي 1/161 إلى 166، واقتصر ابن عاشور على الإشارة إلى ابن مالك وابن هشام الأضاري انظر فرقي لغوي مغلوط عنه، حجة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 486/8.

² - انظر: في أصول النحو 46، وكلام الأستاذ يصح تعليلا لانصراف من انصرف عن الأخذ بالحديث، ولكنه ليس دليلا على أن معظم العلماء أو المتقدمين منهم لم يأخذوا به كما يتبادر منه، فقد قدمت ما يبطل هذا.

³ - فرقي لغوي مغلوط عنه، المصدر السابق 486/8، وهو ابن يعرش كما ترجمه ابن عاشور في حاشية للتوضيح والتصحيح 1/125.

⁴ - فرقي لغوي مغلوط عنه، المصدر السابق 486/8.

⁵ - انظر السيوطي، الاقتراح 53، وقد ذكر مثل اختلاف الرواية قوله صلى الله عليه وسلم: "زوجتكم بما معك من القرآن" روي "ملكتمها بما معك" و"خذها بما معك".

غرض آخر، لأنه إنما يتحرى في "الغرض الذي لأجله ينقل، لأن المقصود من الخبر النسبة الخبرية لا الضمنية؛ فالراوي المتصدي لرواية الأحاديث، لإفادة أحكام شرعية، لا يهمله من الألفاظ إلا موارد، المفيدة للمعاني، دون صيغها، المفيدة لاختلاف كيفيات تلك المعاني؛ فإذا لم يكن نقله صريحا في غرضه الذي تصدى لأجله، رجع أمر نقله إلى أنه احتجاج بحسن الظن به، في تحري الصواب من جميع جوانبه؛ وذلك غير مقنع في إثبات اللغة؛ وقد عدوا من القواعد الأصلية، أن الكلام إذا سبق لمعنى، لا يحتج به في معنى آخر⁽¹⁾.

وأضاف أن كثيرا من الأئمة، حفظ عنهم الخطأ، من تصحيف وغيره؛ فرواة الحديث قد يغلطون فيما يروونه، ومن أئمتهم هشيم بن بشير السلمي، الذي لحنه النضر بن شمير، من أئمة اللغة⁽²⁾؛ فاحتمالات الخطأ التي تنطبق على الحديث، هي بالنسبة إلى الرواة، وليس إلى قائل اللفظ المروي⁽³⁾.

وهذا المذهب - على اشتطاطه - سبق في المذهب الأول ما يدحضه. وأرى أن هذا الكلام خليق بأن يدعو إلى العجب، خاصة حين يصدر عن فحل مثل العلامة الشيخ ابن عاشور. ولو أن منعه يخالف ما جرى عليه في كتاباته كما سيأتي.

فهل يكون رواية الأحاديث والآثار - الذين هم في غيبة عن حسن ظنوننا بهم - أقل ثقة من رواية أشعار العرب المجاهيل؟ وهل تكون نصوص السنة أقل فصاحة من شعر بشار بن برد الذي كلف به؟ ثم كيف لا تكون لكيفيات المعاني، التي يتكيف بها عن طريق أساليب النظم، علاقة بالأحكام؟

وكذلك فإن القاعدة التي نقلها الشيخ هنا، غير ناهضة في هذا المقام؛ بل إنني أرى مجال تطبيقها غير ما نحن فيه، لأننا لا نكاد نفصل بين المعاني اللغوية للحديث والآثر، والمعاني الشرعية - الأحكام - التي تتضمنها؛ فهما متكاملان، بل لا تفهم الثانية إلا بالأولى.

1 - فرق لغوي مغلول عنه، المصدر نفسه 486/8.

2 - تنظر بعض المصنفات في هذا الموضوع في المبحث الثالث من الفصل الثاني المطبوع الثاني: اللحن 154.

3 - فرق لغوي مغلول عنه، المصدر نفسه 486/8.

وأضيف أن الخطأ كما هو جائز على رواية الأحاديث، هو أكثر جواراً على رواية كلام العرب؛ خاصة أن دواعي التصرف متوافرة بدرجة أكبر في كلام العرب، منها في الحديث الشريف، الذي له قداسة في نفوس المسلمين؛ بل عرف الخطأ عن الشعراء واللغويين أيضاً.

فقد تشدد ابن عاشور تشدداً زائداً، بما لم يكن مثله في كلام العرب؛ بل إنه قد احتج بكلام المولدين وبأشعارهم، كما أنه قد استشهد بأشعار غير ثابتة النسبة إلى منشئها أو مجهولتها؛ فكيف تكون أولى بالأخذ من الأحاديث والآثار المسندة؟

فمن الغريب - حقاً -، ترده في هذا الأمر، وإن كان ظاهر استدلاله أميل إلى المنع منه إلى التجويز؛ وهوناً كما وصفه النبي ﷺ بكونه "أرجح الناس عقلاً، وأفصحهم لساناً، وأبلغهم معنى..."⁽¹⁾؛ وإن كان محل النزاع هو راوي الأصل، وليس الأصل عينه كما ذكر هو. كما ينادى ما استقر علمه لدى الجميع، أن حملة رسالته ﷺ، وورثة علمه، هم عدول هذه الأمة وكملها، وأمناء وحيها وحفاظها؛ وقد نفوا ما داخل السنن من الموضوعات، وأظهروا عوار المصنوعات.

قدمت أن مذهب جلة المتقدمين، جواز وصحة الاحتجاج بالحديث الشريف والأثر. وأقول إنه مذهب عند المحدثين والمعاصرين أيضاً، كالشيخ محمد الخضر حسين، والأستاذ طه الراوي، والأستاذ سعيد الأفغاني⁽²⁾، ود. أحمد مختار عمر⁽³⁾.

وقد قرّر مجمع اللغة العربية جواز الاحتجاج بالحديث الشريف، وفق شروط معينة؛ مرجعها إلى كون الأحاديث مدونة في المصدر الأول، متواترة أو مشهورة، أو التي تستعمل ألفاظها في العبادات، أو التي هي من جوامع كلمه ﷺ، أو كتبه، أو المروية لبيان أنه ﷺ خاطب كل قوم بلسانهم، أو التي دونها من نشأ بين الفصحاء، أو التي لا يجيز نقلها الرواية بالمعنى، وأخيراً المروية من طرق متعددة بألفاظ واحدة⁽⁴⁾.

1 - قصة المولد 40.

2 - النظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو 55، 56.

3 - العربية الصحيحة 35، 36.

4 - عصور الاحتجاج في النحو العربي، د. محمد عبادة 1/167، 168 نقلًا عن مجلة مجمع اللغة العدد 4، ص 7.

والذي قيد هذه الشروط هو الشيخ محمد الخضر حسين⁽¹⁾، الذي خلاص إلى أنه يستشهد "بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية؛ ولا نستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف، غمزا لا مرد له"⁽²⁾.

ويستشف مما تركه ابن عاشور في آثاره، ما يشهد لميله إلى مذهب التجويز وترجيحه له؛ حيث سار على سنة الاحتجاج بالأحاديث الشريفة والآثار. ولا بدع في هذا، فقد ظهر في الشواهد القرآنية أنه يأخذ بالقراءات المتواترة والآحاد والشاذة، لإثبات مسائل العربية؛ ويحمل على الذين يأبون هذا الأمر، وليس شأن الحديث ببعيد عن شأن القرآن الكريم. وهذا وإن كان يناقض ما قرره، فلعله مذهبه الأخير الذي استقر عليه بعد تردد.

فمثال استشهاده قوله: "والخمسة: المجاعة، اشتقت من الخمص وهو ضمور البطن، لأن الجوع يضمر البطن، وفي الحديث: (تغدو خماصا فتروح بطانا)"⁽³⁾.

الملاحظات: يلاحظ على استشهاد الشيخ بالحديث والأثر مايلي:

- 1- عدم التزامه ذكر رواية المتن، أي سلسلة السند، وقد مر مثاله.
- 2- عدم ذكر درجة الحديث، من حيث القبول أو الترك، إلا في القليل. ومنه قوله: "...فالسند: جمع ألد، وهو الأقوى في اللد، وهو الإبابة من الاعتراف بالحق؛

¹ - سعيد الألفاني، في أصول النحو 56 إلى 59 نقلا عن مجلة مجمع اللغة العربية 208/3 - 210.

² - الألفاني، في أصول النحو 59 نقلا عن المجلة المذكورة. أنفا وأنظر محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية 34، 35.

³ - لتحرير والتنوير 109/6، وهو بعض حديث في عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذي لابن العربي في أبواب الزهد قال: "باب في التوكل على الله، حدثنا علي بن سعيد الكندي حدثنا ابن المبارك عن حيوة بن شريح عن بكر بن عمرو عن عبد الله بن هجرة عن أبي تميم الجيشاني عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو أنكم كنتم توكلون على الله حق توكله لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه، عارضة الأحوذى 207/9، 208 وأقول: يلاحظ اختلاف الحرف للعاطف بين ما ذكره ابن عاشور وهو الغاء وما رواه الترمذي وهو الواو.

وفي الحديث الصحيح: أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم⁽¹⁾.

3- عدم ذكر مظنة وجوده إلا في القليل. نحو: "الخطب: الحادث سواء كان حقيرا أم عظيما، وفي الموطأ: أفطر عمر في يوم غيم ثم قيل له: إن الشمس طلعت. فقال: الخطب يسير، يعني نقضي يوما.."⁽²⁾.

4- عدم المحافظة أحيانا على ألفاظ نص الحديث أو الأثر، وتصرفه فيها. نحو إبداله لقاء بالواو في قوله: فتروح بطائنا، عوض وتروح. في باب التوكل؛ ونحو حديث إفطار عمر (رضي الله عنه) في يوم غيم من رمضان⁽³⁾؛ وغيرهما.

5- الاعتناء غالبيا ببعض المتن، لأن فيه موضع الشاهد. وقد مرت أمثلة، ومنها قوله عن الإيتاء: " .. مجاز شائع في التمكين من الأمور المعنوية، كحسن المعاملة والنصرة، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: ورجل آتاه الله الحكمة، فهو يقضي بها. الحديث"⁽⁴⁾.

6- التعليق - أحيانا - على الشاهد؛ كقوله عن لفظ العدد المستعمل في معني الكثرة: كما في حديث بدء الوحي من قول عائشة: فكان يخرج إلى غار حراء، فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد. تزيد الكثيرة⁽⁵⁾.

1 - التحرير والتنوير 176/16، 177 والحديث في البخاري قال: "الألد للخصم وهو الدائم في الخصومة: لُدا عوجا؛ حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة يحدث عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم، انظر: صحيح البخاري 718/9.

2 - شرح ديوان بشار 157/4 ها 2 ونص الحديث في كتاب الصيام ما جاء في قضاء رمضان والكفارات يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أفطر ذات يوم في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين طلعت الشمس فقال عمر الخطب يسير وقد اجتهدنا، المنتقى شرح موطأ الإمام مالك 63/2.

3 - سبق توخيها قيل قليل.

4 - التحرير والتنوير 76/15 والحديث في البخاري كتاب التمني باب تمنى القرآن والعلم: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا تحاسد إلا في فئتين... الحديث وهو باللفظ مغيرة، انظر: صحيح البخاري 733/9.

5 - التحرير والتنوير 268/15 وهو بعض حديث طويل في صحيح البخاري كتاب بدء الوحي باب بدء الوحي- الحديث 3، حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الثبث عن عقول عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: ... الحديث. انظر الصحيح 59/1 وانظر أمثلة أخرى في التحرير والتنوير زوج 238/16، 239، المسارعة 75/18، الإيثار 86/27، وفي حاشية التوضيح والتصحيح، الفتح 157/2.

7- الإشارة أحيانا قليلة إلى اختلاف رواية الشاهد؛ نحو: "الذرج المبنية في العلالي، فإنها تسمى سلما وتسمى الدرجة، كما ورد في حديث مقتل أبي رافع، قول عبد الله بن عتيك في إحدى الروايات: حتى انتهيت إلى درجة له⁽¹⁾؛ وفي رواية: حتى أتيت السلم أريد أن أنزل فأسقط منه⁽²⁾." (3).

8- قد يستشهد بأكثر من حديث واحد؛ نحو: "التصحح والنصيحة كلمة جامعة يعبر بها عن حسن النية، وإرادة الخير من قول أو عمل، وفي الحديث: (الدين النصيحة)⁽⁴⁾، (وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم)⁽⁵⁾...⁽⁶⁾."

9- إلى جانب الشاهد من الحديث، قد يذكر شواهد من جنس آخر، القرآن الكريم أو كلام العرب؛ نحو ما ذكره في التعبير "عن الناس بالأسودة، كما ورد في

1 - عن يوسف بن موسى حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي رافع اليهودي رجلا من الأنصار، فأمر عليهم عبد الله بن عتيك، وكان أبو رافع يؤذي رسول الله ﷺ ويعين عليه وكان في حصن له بأرض الحجاز فلما دنوا منه... حتى انتهت إلى درجة له، فوضعت رجلي، وأنا أرى أنني قد انتهت إلى الأرض فوقعت في ثيلة مقمرة فانسحرت مساقى فعصبتها بعمامة... الحديث وهو طويل، كتاب المغازي. باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، ويقال سلام بن أبي الحقيق كان بخيبر ويقال في حصن له بأرض الحجاز وقال الزهري هو بعد كعب بن الأشرف. صحيح البخاري 1482/4، 1483.

2 - عن أحمد بن عثمان حدثنا شريح هو بن مسلمة حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه قال بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع عبد الله بن عتيك وعبد الله بن عتبة في ناس معهم فاطلغوا حتى دنوا من الحصن... حتى أتيت السلم أريد أن أنزل فأسقط منه فانتحلت رجلي فعصبتها... الحديث وهو طويل، كتاب المغازي. باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، ويقال سلام بن أبي الحقيق كان بخيبر ويقال في حصن له بأرض الحجاز وقال الزهري هو بعد كعب بن الأشرف. صحيح البخاري 1484/4.

3- التحرير والتنوير 205/7.

4 - رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة... عن تميم الداري أن النبي ﷺ قال: الدين النصيحة. قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. صحيح مسلم 74/1. وذكره البخاري في كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. وقوله تعالى: "إذا نصحو الله ورسوله" 30/1.

5 - عن عمر بن سعيد بن سنان، قال: أخبرنا أحمد بن أبي بكر عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إن الله يرضى لكم ثلاثا، ويمسح لكم ثلاثا، يرضى لكم أن تعبدوه ولا تروكوا به شيئا، وأن تعصموا بحبل الله جميعا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم. ويمسح لكم قول وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال. كتاب الزكاة، ذكر الزجر عن فتح المرء على نفسه باب المسألة، بعد أن أغناه الله جل وعلا عنها، باب المسألة والأخذ وما يتعلق به من المكافأة والثناء والشكر، صحيح ابن حبان 182/8.

6 - التحرير والتنوير 8-194/2 وانظر: التحرير والتنوير، خلف 50/10، شرجوع 126/23، رسم 295/3.

حديث⁽¹⁾ الإسراء في ذكر آدم: فإذا عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة. ويقال
لإحسان سواد، قال حصان⁽²⁾:

لا يسألون عن السواد المقبل

ويسمى الجمع الكثير للسواد الأعظم...⁽³⁾.

المسألة الثالثة - كلام العرب: وفيه فرعان: الشعر والنثر:

الفرع الأول - الشعر:

الشعر ليسوان العرب، وقد عني علماء العربية بحفظه وروايته، ودراسة
أساليبه وخريبه؛ واشتدت تلك العناية، حتى أكثروا من الاحتجاج به، مقارنة بغيره
من أجناس الشواهد.

وقد اختلف العلماء في تحديد دائرة الاحتجاج الزمنية بين الجاهلية والإسلام،
والمكانية بين الحواضر والبادية؛ والذي ارتضاه الجمهور، هو أن نهاية عصر
الاحتجاج هو منتصف القرن الثاني للهجرة، وهو زمان وفاة إبراهيم بن هرمة ت
150 هـ، قال الأصمعي بأنه "آخر الحجج"⁽⁴⁾.

ونقل ابن عاشور عن أهل الأدب أن يشارا آخر المتقدمين وأول المحدثين⁽⁵⁾؛
وعليه، فأول المحدثين والمسمون المولدين بشار بن برد، لسكناه الحواضر؛ وهو ما

¹ - رواه البخاري في كتاب الأقباء باب ذكر إدريس عليه السلام... عن أنس قال: كان أبو نر (ض)، يحدث أن
رسول الله ﷺ قال: فرج سلق بيني، وأنا بمكة، فنزل جبريل ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء
بطست..... فلما علونا إلى السماء، إذا رجل عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة..... صحيح البخاري 1217/3.
ورواه معجم بلالغ متقاربة، في كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات.
صحيح مسلم 148/1؛ ويلاحظ أن ابن عاشور تصرف، فأسقط لفظ (رجل).

² - عجز بيت أوله: يُفثون حتى ملتهركلابهم. من قصيدة من بحر البسيط، عدد أبياتها 28، أولها:

أسألت رسم الدر أم لم تسأل * بين الجوابي قابض فحومل. انظر ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ص 180.

³ - كشف المغطى 209 وانظر: لبث شعر وحديث وكلام العرب، التحرير والتنوير 84/2 والتعبير عن الحالة
المتوسطة بنفي ضديها، قرآن وأثر قلاد العقيان 7، 455، والفقه، قرآن وأثر حاشية للتوضيح والتصحيح 19/1.

⁴ - للسيوطي، الاستخراج فسي علم أصول النحو 70، وانظر عبد القادر البغدادي، خزنة الألب 204/1 وكذا
دمحمد عبادة عصور الاحتجاج في النحو العربي 200/1.

⁵ - انظر شرح ديوان بشار 86/1.

أثار الخلاف بينه وبين سيبويه والأخفش في عدة مسائل⁽¹⁾، وإن كان سيبويه احتج ببعض شعره، فقد علوه بالتقرب إليه، لأنه كان هجاء لتركه الاحتجاج به⁽²⁾.

واستبعد الشيخ أن يكون ذلك لمصانعة بشار، استكفافاً لشعره؛ ونقل عن لم يسمهم، أن سيبويه كان يحتج بشعر بشار إذا وجد فيه جواب ما يسأل عنه؛ كما أشار إلى احتجاج علماء النحو وعلماء المعاني بشيء من كلامه في باب الحال⁽³⁾. وهذا جار على طريقته في صحة الاحتجاج بكلام بشار، للأسباب التي ستأتي بعد قليل.

وقد نقل عبد القادر البغدادي⁽⁴⁾ الإجماع على الاحتجاج بطبقتي الجاهليين والمخضرمين؛ أما طبقة المتقدمين، الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والقرظدي، فقد صحح الاستشهاد بكلامها؛ وأما طبقة المولدين، وهم المحدثون الذين بعدهم، كبشار بن برد وأبي نواس، فقد صحح عدم الاستشهاد بكلامها مطلقاً؛ وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري...⁽⁵⁾.

فمذهب الزمخشري ت 528 هـ صحة الاحتجاج بكلام أئمة اللغة ورواتها؛ وقد صرح به حين "استشهد على مسألة يقول حبيب بن أوس"⁽⁶⁾، ثم قال: وهو وإن كان محدثاً، لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة؛ فيقتنعون بذلك، لتوثقهم بروايته وإتقانه"⁽⁷⁾.

والواقع أن علماء العربية لم يقفوا في الاحتجاج عند منتصف القرن الثاني؛ فهذا ابن جني ت 392 هـ يروي عن معاصريه الأعراب، وهم أهل بواد؛ ويشير

1 - شرح ديوان بشار 79/1.

2 - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو 70.

3 - شرح ديوان بشار 94/1.

4 - خزنة الألب 3/1.

5 - خزنة الألب 4/1.

6 - أبو تمام حبيب بن أوس لطلحي ت 231 هـ.

7 - السيوطي، الاقتراح 70.

إلى أن الفساد كان قد بدأ يسري في لسانهم ذلك الوقت⁽¹⁾. وهذا يدل على أن الاحتجاج بكلام البدو، استمر إلى أواسط القرن الرابع للهجرة أو أواخره⁽²⁾.

ولهذا حدد مجمع اللغة العربية بالقاهرة المراد بالعرب المحتج بكلامهم، بأنهم "...عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع"⁽³⁾.

على أن هذا القرار مخالف للمتقدمين، في إثباته حجية كلام أهل الأمصار إلى أواخر القرن الثاني للهجرة، فقد حدده الأوائل بأواسطه؛ كما أن تحديده لحجية كلام أهل البدو بأواسط القرن الرابع الهجري، مخالف لماقرره في جلساته، حيث مدد الاحتجاج إلى أواخر القرن الرابع الهجري⁽⁴⁾.

وقد ذهب بعض العلماء، إلى تحديد مجموعة القبائل التي يحتج بكلامها، كصنيع أبي نصر الفارابي ت 398 هـ، الذي حصرها في قريش وقيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض طيء. وسبب عدم الأخذ عن غيرهم - في نظره - هو فساد أسنة سائر القبائل، لمجاورتهم الأعاجم، واختلاطهم بهم في شتى المعاملات⁽⁵⁾.

ولكن الثابت أن العلماء لم يقتصروا في الاحتجاج على ما ذكره من القبائل، بل استشهدوا بكثير من كلام القبائل الأخرى، مثل: ثقيف وتغلب وقضاعة وبكر وغيرها مما تتضمنه كتب العربية.

أما المحدثون، فقد انقسموا بخصوص الاحتجاج إلى فئتين: الأولى تبنت مذهب القدماء وقرار المجمع، وهو الصواب.

أما الأخرى، فوسعت دائرته ليشمل المولدين؛ فمنهم من اكتفى بالزعامة الأدبية لإثبات الحجية؛ ومنهم من رأى أن يوثق المجمع من الأدباء من صحت عربيته، وأن تكون مضت عليه مدة زمنية؛ ومنهم من رأى الاحتجاج بالمعاصرين

1 - الخصائص 55/2 باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الثوير.

2 - محمد عبادة، عصور الاحتجاج 203/1، 204.

3 - محمد عبادة، عصور الاحتجاج 204/1 نقلا عن مجلة المجمع 202/1.

4 - محمد عبادة، عصور الاحتجاج 205/1 نقلا عن كتاب اللغة والنحو لعباس حسن هامش ص 24.

5 - السبوطي، الاقتراح ص 56.

ومن سبقهم، ذوي المكانة، كهولا وشيوخا؛ وأخيرا، منهم من ألغى التقيد بعصر معين، وطالب بجعل المقياس هو الالتزام بالمستوى الصوابي للمرحلة اللغوية المدروسة⁽¹⁾. ولا تسلم كل هذه الآراء من غموض وتناقض وتهافت.

وقد اعتنى ابن عاشور بقضية الاحتجاج، وتمييز عصوره، وشرائط المحتج بهم، ومواضعهم؛ فمن ذلك قوله: "...تهامة والحجاز ونجد، مواطن الكلام الفصيح، ومنايع الشعر البليغ"⁽²⁾؛ وإشارته إلى عنة فساد العربية "باللحن، الذي دخل في اللغة العربية، بسبب انتشار الدخلاء بينهم"⁽³⁾؛ وعده من أسباب فساد النحو والصرف، الاستناد إلى أمثلة مصنوعة، أو شواهد ملحونة، أو موضوعات لا يعرف قائلها، مثل ما ادعاه عبد الحميد اللاحيقي وخلف الأحمر⁽⁴⁾.

وهو ينقل عن ابن قتيبة قوله: "وعلمائنا لا يرون شعر أمية حجة على الكتاب"⁽⁵⁾؛ ويقول - في معرض الإنكار - : "وهل يحتج بما قاله ابن المظفر، وابن المظفر هو محمد بن الحسين بن المظفر الحاتمي الأديب، معاصر المتنبي"⁽⁶⁾؛ ويقول عن المتنبي: "لا حجة في كلامه"⁽⁷⁾، وإن كان قد نقل عن بعضهم أنه بلغ أن يكون حجة في العربية، وسيرد لي بعد قليل نقض هذا الزعم.

إلا أن المستقري لكلام الشيخ في هذا الموضوع، يستشف أنه كان يطمئن إلى الاستشهاد بكلام بعض المولدين، الذين عرفوا بفصاحتهم، أو قريها في بيئته العربية؛ ولذا قال عن ذي الرمة ت 117 هـ: "...وهو من أهل النسل، وأصحاب الذوق؛ فإنه وإن كان من عصر المولدين، إلا أنه لا تقطاعه إلى سكنى باديته، كان في مرتبة شعراء العرب؛ حتى عذ فيمن يحتج بشعره..."⁽⁸⁾. وأضيف أنه ممن يظلم عصر الاحتجاج.

1 - محمد عبدة، عصور الاحتجاج 1/216، 217.

2 - أبيس الصبح بقریب، 23.

3 - التحرير والتنوير 106/5 يريد أهل مكة زمن الزمخشري.

4 - أبيس الصبح بقریب 221 و 222.

5 - التحرير والتنوير 13/18 نص كلامه وهذه أشياء منكورة وعلمائنا لا يرون شعره حجة في اللغة الشعر والشعراء 306.

6 - التحرير والتنوير 144/5.

7 - التحرير والتنوير 60/22.

8 - التحرير والتنوير 559/1.

وكان كثير الاحتفاء بشعر بشار بن برد الذي جمعه؛ ولم يترك مناسبة إلا أثبت فيها حجيته⁽¹⁾، فبشار - في نظره - نشأ بالبادية موطن العرب، فأدرك الباقيين من بني عامر بن صعصعة، وتلقى اللغة سماعاً⁽²⁾.

وذكر أن العلماء جزموا، أن بعض المولدين بلغوا أن يكونوا حجة في العربية، كالإمام محمد بن إدريس الشافعي الذي نشأ في هذيل، وأبي الطيب المتنبي، وأبي القاسم الزمخشري؛ فليس بشار بالقاصر عن هذه المرتبة التي وضع هؤلاء فيها، إذ هو معاصر العجاج وذا الرمة ورؤية بن العجاج⁽³⁾؛ وأشار إلى استشهاد الجوهري في الصحاح، والزمخشري في الأساس، ببيت غير منسوب، وهو من شعر بشار⁽⁴⁾.

والذي أرتنيه، أن الذي يصح الاحتجاج بكلامه من هؤلاء، هما الشافعي الذي ارتضع لسبب العربية من مهدها؛ فهو أديب وفقه من أكابر الفقهاء، كما أنه آمن على اللغة من غيره، لعلمه بتأثيرها في الشريعة فهما وإفهاما، يضاف إلى كل ذلك تقدم عصره، فقد توفي سنة 204 هـ.

وكذلك بشار الذي نوّه ابن عاشور بمنزلته، بالإضافة إلى تقدم عصره، حيث توفي في سنة 168 هـ؛ ويشمله زمان الاحتجاج الذي مدده المجمع إلى أواخر القرن الثاني الهجري.

أما المتنبي، فليس قميناً بأن يستشهد بكلامه، كيف وقد انتقده العلماء في مواضع، مع تأخر عصره، لأنه توفي في سنة 354 هـ؛ ولم يصرح الشيخ بأسماء هؤلاء العلماء الذين صححوا الاحتجاج بكلامه، فجعله "إماماً في اللغة والأدب، حتى عدّ فيمن يحتج في العربية بكلامه من المولدين"⁽⁵⁾. وعلى كل، فقد مضى قبل قليل، نصّ ابن عاشور نفسه على بطلان الاحتجاج بكلامه.

¹ - انظر شرح ديوان بشار 78/1 وما بعدها، و86 وما بعدها، و5160/5 و337/1، و155/2، و178/5، و19/4 الهامش وهو تابع لهامش 4 في ص 18، و42/4.

² - شرح ديوان بشار 78/1 وما بعدها وقال في 86/1 إنه نشأ في موطن عقيل.

³ - شرح ديوان بشار 79/1.

⁴ - شرح ديوان بشار 87/1.

⁵ - حاشية التوضيح والتصحيح 71/1.

ومثله الزمخشري أيضا، فهو متأخر جدا في العصر، لتوفيه سنة 538 هـ، ولم يسلم من انتقاد العلماء على بعض كلامه.

وممن أكثر الشيخ من الاستشهاد بكلامهم، أبو محمد القاسم بن علي البصري الحريسي ت 516 هـ، في مقاماته؛ سواء ما قاله شعرا أم نثرا⁽¹⁾؛ وأقول فيه ما قلته آنفا عن المتنبي والزمخشري.

ولعل هذا يدل على اقتناع ابن عاشور بمذهب الزمخشري السابق ذكره؛ ولهذا فرغم دخول الكثرة الكاثرة من شواهد في دائرة المحتج بهم، وهم الجاهليون والمخضرمون وقدماء الإسلاميين، فقد وقعت في آثاره أبيات أصحابها مولدون، خارجون عن العصر المحدد للاحتجاج.

غير أنه يجب التنبيه هنا إلى أن بعض هؤلاء الشعراء، إنما احتج بكلامهم فيما يتعلق بالمعاني، أي الاستعمالات المجازية والكنائية وما يشبهها من الأساليب البلاغية. وقد قدمت في أول الكلام على التوثيق اللغوي، أن الاستشهاد بالمولدين على هذا النحو جائز، فلا تحجير فيه.

فمثال ما يصح الاستشهاد به، قوله في معنى (ثقفوا): "هذه المادة تدل على تمكن من أخذ الشيء، وتصرف فيه بشدة، ومنها سمى الأسر ثقافا، والثقاف آلة كالكلوب تكسر به أنابيب قنا الرماح، قال النابغة:

عضّ الثقاف على صمّ الأنابيب"⁽²⁾.

ومثال ما يباه علماء الاحتجاج، قوله: "الدعاء يستعمل بمعنى طلب حضور المدعو، وبمعنى استعطافه وسؤاله لفعل ما، قال أبو فراس يخاطب سيف الدولة ليفديه من أسر ملك الروم"⁽³⁾:

¹ - انظر مثلا ناهيك، شرح ديوان بشر 18/4 ها، وكذا 19، وجعل التحرير والتنوير 193/26، والخلق التحرير والتنوير 171/19 وغيرها من المواضع.

² - التحرير والتنوير 55/4، وأول الشاهد: ندعو فعونا وقد عض الحديد بها ... وهو البيت ما قبل الأخير من قصيدة من بحر البسيط، عدد أبياتها 16، انظر: شرح ديوان لناهفة الذبياتي، ص 54، وانظر شاهدا لامرئ القيس جوز في بلاد العقبان 513 ها14، وشاهدا لزهير، المال في مقاصد الشريعة 171 لهامش، وشاهدا لرؤبة، الموسوعة في النظر الفسيح 277.

³ - البيت هو مطلع القصيدة من بحر الطويل، وفي عجزه لفظ (القليل) بدل (الطريد) الذي ذكره الشيخ، انظر ديوان أبي فراس 82. وأبو فراس الحمداني شاعر عباسي توفي سنة 357 هـ.

دعوتك للجفن القريح المسهد * ندي ولنوم الطريد المشرد⁽¹⁾.

الملاحظات: يلاحظ على شواهد الشيخ الشعرية مايلي:

1- الاكتفاء أحيانا بشطر البيت الذي هو محل الشاهد، وفي أحيان أخرى يكمله؛ وقد مر مثالاها آنفا.

2- قد يذكر شاهدا شعريا واحدا، وقد يذكر أكثر؛ كقوله عن (السر): الذي يكنى به عن قريان المرأة قال الأعشى⁽²⁾:
ولا تقربن جارة إن سرها * عليك حرام فأنكحن أو تأبدا
وقال امرؤ القيس⁽³⁾:

ألا زعمت بسياسة الحي أنني * كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي⁽⁴⁾

3- أحيانا يسمى الشاعر، بل قد يضبط اسمه ويترجمه⁽⁵⁾؛ وأحيانا يكتفي بذكر قبيلته أو عصره⁽⁶⁾ أو مصدر شعره؛ وقد يذكر الشاهد من دون عزو؛ وقد مرت أمثلة منسوبة إلى قائلها، ومما نسبته نسبة عامة قوله: "والجحيم جهنم، وأصل الجحيم النار العظيمة تجعل في حفرة ليدوم لهيبها، يقال: نار جحمة، أي شديدة اللهب، قال بعض الطالبين من الجاهلية، من شعراء الحماسة:

نحن حبسنا بني جديلة في * نار من الحرب جحمة الضرم⁽⁷⁾.

¹- التحرير والتنوير 1/339. وانظر أمثلة أخرى في المصدر نفسه، شاهد لأبي الشيبان محمد بن عبد الله الذي كان في زمن الرشيد في معنى يدل 2/292، وشاهد لأبي تمام ت 232 هـ في معنى طرف 4/78، وشاهد لابن الرومي ت 283 هـ في معنى الجهل 4/136.

²- آخر بيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم من بحر الطويل، عدة أبياتها 24 أولها:

ألم تفتض عينك نيلة أرمداء * وعانك ما عاد السليم المسهداء، انظر: ديوان

الأعشى، 46.

³- من قصيدة من بحر الطويل، أولها: ألا عم صباحا أيها الظلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي، وفيه (الووم) بدل (الحي) و(الهور) بدل (السر)، انظر: ديوان امرئ القيس 140.

⁴- التحرير والتنوير 2/453.

⁵- كما فعل في ترجمة أبي الشغب عكرشة بن أريد العنسي من شعراء العصر الأموي، انظر التحرير والتنوير 1/251 وانظر أيضا في التحرير والتنوير الفند الزماني 1/176، وأيمن بن خريم الأنصاري 1/231. وكل ذلك في الهامش.

⁶- وقد يختلف كلامه كما قال عن أوس بن حجر، هو من فحول شعراء نعيم في 1/481 ثم قال هو أمدي في 9/249 من التحرير والتنوير، وربما استبهم عصره كحال أبي جندب بن مرة الهذلي، انظر التحرير والتنوير 8-2/61.

⁷- التحرير والتنوير 7/13. وقائل البيت هو بعض بني بولان من طيء وهو أول بونين من بحر المنسرح، ثقبه

قوله: نستولف النبل بالحضيض ونصطاد نقوسا بكت على الكرم ←

ومما لم يعزه قوله: "أن أصل الإيلاء الحلف على الامتناع من فعل، كما في قوله:

آليت حبة العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس"⁽¹⁾.

4- قد ينسب الشاهد إلى اثنين أو أكثر على التردد؛ نحو: الفوت يستعار لضباع الحق، كقول رويشد بن كثير الطائي، أو عمرو بن معد يكرب:

إن تذببوا ثم تأتيني بقيتكم * فما عليّ بذنب منكم فوت

أي فلا ضياع عليّ بما أذنبتم، أي فإننا كمن لم يضع له حق"⁽²⁾.

5- يعلق أحيانا على الشاهد كما سبق آنفا⁽³⁾.

6- يذكر أحيانا الاختلاف الوارد في رواية الشاهد، نحو: الرّكز: الصوت

الخفيّ، ويقال: الرّزّ، وقد روي بهما قول لبيد:

وتوجّست ركز الأتيس فراعها * عن ظهر غيب والأتيس سقامها"⁽⁴⁾.

7- قد يشير إلى أن البيت مصنوع أو منحول، نحو قوله في شرح (التفت):

...وأشد قطرب لأمية بن أبي الصلت:

حفوا رؤوسهم لم يحلقوا تفتا * ولم يسألواهم قملا وصنبا

(شرح ديوان الحماسة لخطيب التبريزي 86/1، وانظر مثالا آخر: الاء شرح ديوان بشار 239/4 ها، وغيرهما.

1- شرح ديوان بشار 25/2 ها، والبيت ذكره سيويه للمتمس، وهو من بحر البسيط. الكتاب 38/1. وانظر أمثلة أخرى العلب، شرح ديوان بشار 389/1 ها، القراءة، كشف للمغني 228، الجراز، التحرير والتنوير 21/241.

2- التحرير والتنوير 162/28، ونسب في الحماسة البيت لرويشد بن كثير الطائي وهو ثالث أبيات ثلاثة من بحر البسيط، أولها قوله:

يا أيها الرّاكب المزجي مطيسته * سائل بني أسد ما هذه الصوت

وفيه عنكم بدل منكم شرح ديوان الحماسة 87/1. وانظر أمثلة أخرى: ويكأن، التحرير والتنوير 187/20، العزة التحرير والتنوير 205/23، المزوجة، قلاد العقبان 274 ها، ويحلق بهذا أن ينسب البيت إلى شاعر في موضع ثم ينسبه في موضع غيره إلى آخر، كما صنع في التحرير والتنوير 327/1، حيث نسب بيتا إلى جبير في هرم بن سنان، ثم نسبه في 250/3 إلى زهير، وكذا في 528/1 نسب بيتا إلى السموأل أو الحارثي، وفي 271 نسب، إلى السموأل، وقال في 205/23 هو للسموأل أو لغيره يعني الحارثي.

3- انظر أمثلة أخرى: شخص شرح ديوان بشار 168/4 ها، الملل، كشف للمغني 108 الخارب، الواضح في مشكلات شعر المتنبي 526 ها.

4- التحرير والتنوير 178/16 والشاهد في معلقته من بحر الكامل، وروايته: فتوجّست رزّ الأتيس، انظر: شرح للمعلقات السبع للزوزني ص 106، وانظر أيضا التحرير والتنوير، المحيص 206/5، المعطفة 218/5، مصنوه، شرح ديوان النابغة الغنبياتي 189 ها.

ويحتمل أن البيت مصنوع، لأن أئمة اللغة قالوا: لم يجئ في معنى التفتش شعر يحتج به⁽¹⁾.

8- قد يضم إلى الشعر غيره من الشواهد؛ نحو: "أصل التحريم المنع، وشيء حرام ممنوع، قال تعالى: "وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون"⁽²⁾، و (لا) في الآية صلة وتوكيد، وقالت الخنساء:

وإن حراماً أن أرى الدهر باكياً * على هالك إلا يكبت على صخر⁽³⁾.

الفرع الثاني - النثر:

وهو سائر كلام العرب غير الشعر؛ فيشمل المروي من الأمثال والحكم والملح والأحاديث اليومية، والمنقول من القصص والرسائل والخطب⁽⁴⁾؛ وكلها يأخذ حكم الشعر في الاحتجاج به، إذا جاء على شرطه، زماناً ومكاناً.

وقد مر بيان امتداده إلى أواسط القرن الثاني الهجري في الحضر، وإلى أواسط القرن الرابع الهجري في البادية. فيشمل الطبقات الثلاث الأولى في تقسيم صاحب الخزانة، وهم: الجاهليون والمخضرمون والمتقدمون الإسلاميون⁽⁵⁾. إلا أن الأمر ههنا غير قاصر على الشعراء، بل هو يعم غيرهم من العرب الناطقين بهذا اللسان.

1- التحرير والتنوير 249/17، والبيت من بحر البسيطة؛ والذي في ديوان أمية بن أبي الصلت، الذي جمعه بشير يموت، هو:

ساحي أباطلهم لم ينزعوا ثقتنا * ولم يسلوا لهم قملاً وصنجاناً.

من قصيدة أوردها له، مطلعها: الحمد لله معصمنا ومصيحنا * بالخير صيحنا ربي ومعصانا.

انظر ديوان أمية بن أبي الصلت ص 62. والكلام الذي نقله ابن عاشور هو قول أبي عبيدة، انظر في هذا لسان العرب (تفتش) 120/2، وقال الزجاج أيضاً: لا يعرف أهل اللغة التفتش إلا من التفسير. انظر المصدر والموضع نفسهما، وانظر أمثلة أخرى: الأمنية، التحرير والتنوير 299/17 و 306، وفعل، التحرير والتنوير 12/18، ونشر، التحرير والتنوير 31/19.

2- سورة الأنبياء، الآية 95.

3- شرح ديوان بشار 136/1 هـ 1، وهذا البيت من بحر الطويل، ولم أقف عليه في ديوانها الذي نشرته دار بيروت 1398 هـ 1978 م. وانظر غداً، مثل البيت، التحرير والتنوير 198/27، المال، حديث وبيت، مقاصد الشريعة 171 الهامش، ذهب، آية وبيت، كشف المغطى 101، 102.

4- شرح ديوان بشار 74/1 ويلاحظ د. محمد إبراهيم عبادة أن النحاة لم يحتجوا بهما (الرسائل والخطب) لأسباب يذكرها، أما اللغويون فقد ذكر أن الخليل احتج ببعض خطبة للحنج في معجمه العين، انظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي 169/1 وما بعدها نقلاً عن كتاب العين 275/1.

5- البغدادي، خزانة الأدب 4/1.

هذا هو المقرر، إلا أن ابن عاشور - كما سبق في الشواهد الشعرية - لم يلتزم بتلك الحدود في بعض ما أورده في آثاره؛ ولعله راجع إلى ما سبق بسطه من مذهب الزمخشري، الذي يجعل ما يقوله أئمة اللغة العربية، بمثابة ما يروونه عن غيرهم من المحتج بهم؛ بناء على أن صاحب مثل ذلك المقام - الإمامة - مأمون في علمه.

ومن أمثلة هذا الجنس من الشواهد، قوله "المجيد: العظيم القوي في نوعه، ومن أمثالهم: في كل شجر نار، واستمجد المرخ والعفار. وهما شجران يكثر قرح النار من زندهما"⁽¹⁾؛ وقوله عن (آمن) بـ "معنى صدق ووثق، حكى أبو زيد عن العرب: ما آمنت أن أجد صحابة. يقوله المسافر إذا تأخر عن السفر"⁽²⁾.

الملاحظات: يلاحظ في هذا الموضوع مايلي:

- 1- التعليق على بعض الشواهد، كما مرّ قبل قليل⁽³⁾.
- 2- الاستشهاد بمن لا يقره الجمهور؛ وهو راجع إلى ما سبق بسطه من أخذ الشيخ بكلام أئمة المولدين؛ نحو قوله عن (الخلق): "إذا أطلق عن التقييد انصرف إلى الخلق الحسن، كما قال الحريري في المقامة التاسعة⁽⁴⁾: (وخلقني نعم العون، وبينني وبين جاراتي بون)، أي في حسن الخلق"⁽⁵⁾. ولك أن تعدّ مثل هذا استئناسا.
- 3- قد يستشهد بأكثر من كلام واحد، فالذي ذكره عن قوله تعالى: (ابن السبيل)⁽⁶⁾، وهو كلمة (ابن) فيه مستعملة في معنى الانتساب والاختصاص، كقولهم: أبو الليل، وقولهم في المثل: أبوها وكيالها"⁽⁷⁾.

- 1 - التحرير والتنوير 249/30 والشاهد في مجمع الأمثال للميداني 31/2.
- 2 - التحرير والتنوير 230/1 وانظر أمثلة أخرى: البث، التحرير والتنوير 84/2، شري، شرح ديوان بشار 2/21 ها، بنسى الوليد، شرح ديوان بشار 136/2 ها، الدار كشف المغطي 75.
- 3 - وانظر مثلا آخر: الطب، حاشية للتوضيح والتصحيح 19/1.
- 4 - وهي الإسكندرية، فخر المقامات 72.
- 5 - التحرير والتنوير 171/19 وانظر أيضا: النداء من معلمة الحريري، شرح ديوان بشار 239/1 ها، الريح، ديباجة المقامات للحريري، التحرير والتنوير 31/10، نزل ونزل كلام للزمخشري، التحرير والتنوير 11/1، الشفاعة: منشور للخليفة القادر بالله التحرير والتنوير 15/3.
- 6 - سورة النساء من الآية 36.
- 7 - للسحرير والتنوير 51/5 ولم ألف على هذا المثل في مجمع الميداني ولا جمهرة للعسكري ولا كتاب مؤرج المدوسي ولا مستقصى الزمخشري ولا فصل المقال للبكري.

4- قد يضم إلى هذا الجنس، غيره من الشواهد؛ نحو: الرمي يُطلق مجازاً على نسبة خبر أو وصف لصاحبه بالحق أو الباطل، وأكثر استعماله في نسبة غير الواقع، ومن أمثالهم: رمّني بدائهما وانسلت⁽¹⁾. وقال تعالى (والذين يرمون المحصنات) (2)... (3).

المطلب الثاني - الاعتماد:

وأريد به المواضع التي وثق فيها ابن عاشور كلامه، بالإسناد إلى العلماء؛ فهو يعتمد على منقولاتهم، وإن كان أحياناً يناقشها، فيردّ عليها أو يوجّهها. ومعلوم أنّ النقل شرطه أن يكون عن العلماء الأثبات. قال السيوطي: تمّ الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم (يريد عن العرب)، بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم... (4).

وقد شدّد ابن فارس في قضية التثبت في اللغة، فهي عنده تؤخذ سماعاً من السرواة الثقات، ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون⁽⁵⁾. وقال: "فليتحرّ أخذ اللغة وغيرها من العلوم، أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة؛ فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا"⁽⁶⁾.

ولهذا لما ظهر فيما مضى الصنعة في النصوص اللغوية، والتلاعب بها، وضع العلماء شروطاً لقبولها، مستمدة من منهج أهل الحديث الشريف؛ فراعوا في ناقل النص، العدالة والضبط والسماع حسناً؛ وكان في النصوص المتواتر والآحاد والمتصل والمرسل والمجهول ناقله⁽⁷⁾. كما حاولوا تطبيق قواعد أصول الفقه على مسائل اللغة، ولكن هيهات لهم ذلك؛ فشتان ما بين نصوص الشريعة وأحكامها، ونصوص العربية وقواعدها⁽⁸⁾.

1 - انظر: مجمع الأمثال للميداني 401/1.

2 - سورة النور من الآية 4.

3 - التحرير والتنوير 196/5.

4 - الاقتراح في أصول النحو 57.

5 - الصاحبي 462.

6 - الصاحبي 63.

7 - د. محمد عبادة، عصور الاحتجاج في النحو العربي 246/1.

8 - انظر د. مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه 98 وما بعدها، مجلة تراننا.

وسلك الشيخ منهج التحري، برجوعه غالباً إلى أهل السنيقة من العرب، وأصحاب الضلالة من العلماء بلسانهم؛ فكان يقدم الأضبط والأثبت، كقوله عن الشافعي - رضي الله عنه - بأنه ذو "المكانة السامية في العربية، البالغ بها مرتبة الذين يحتج في العربية بأقوالهم"⁽¹⁾؛ وقوله عن الليث وابن جني: "...وحسبك بإثبات هؤلاء الأثبات"⁽²⁾.

وقد تنوعت مناحي هؤلاء الذين اعتمدتهم، من حيث عصورهم وتخصصاتهم؛ فكان منهم الصحابة (رضي الله عنهم)⁽³⁾، والتابعون، وتابعوهم⁽⁴⁾؛ كما كان منهم علماء اللغة⁽⁵⁾، ونقاد الأدب⁽⁶⁾، ومنهم علماء الشريعة أيضاً⁽⁷⁾. كما تعددت موارد تلك الآراء، فيما بين اعتماد لإثبات معنى، أو تعزيز لمسألة لغوية.

وأرى أن المعتمد من كل أولئك، من كانت لهم العربية سليقة، كحال الصحابة (رضي الله عنهم) وتابعيهم؛ أو كانت لهم صناعة، وهم اللغويون، فهم حجة على غيرهم من علماء الأدب والشريعة؛ اللهم إلا أن يتعلق الأمر بمسألة لغوية، لها ارتباط بشؤون التشريع، أو عُرف هؤلاء بالإضافة إلى علمهم الشرعي، بغوصهم في دقائق العربية⁽⁸⁾.

فلقد وجدنا علماء اللغة، كما صنعوا في لحن العامسة وتقويم لسانهم، قد استدركوا على الفقهاء، وأصلحوا غلط الرواة⁽⁹⁾.

¹ - قولهم (كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 116/9.

² - التحرير والتنوير 22/20.

³ - انظر: القط، عن ابن عباس، شرح قصيدة الأعشى الأكبر 25 ها 2 تابع لص 24، القسورة عن أبي هريرة، التحرير والتنوير 330/29، مشكاة عن أبي موسى الأشعري، التحرير والتنوير 235/18.

⁴ - انظر: ناشئة عن سعيد بن جبیر، التحرير والتنوير 262/29، صار، عن ابن وهب وقناة وعكرمة، التحرير والتنوير 40/3، خرق، عن الحسن التحرير والتنوير 407/7.

⁵ - منأتي بعد قليل أمثلة عن صاحب اللسان وابن الأعرابي وغيرهما.

⁶ - قنطر: سلمبيل عن التبريزي، التحرير والتنوير 396/29، تدير عن المرزوقي، التحرير والتنوير 290/9، أمر عن الزوزني وغيره، التحرير والتنوير 209/22.

⁷ - انظر الشطر، عن الجبالي وعبد الجبار، التحرير والتنوير 28/2، الماعون عن ابن شهاب، التحرير والتنوير 568/30، ضاعف وضعف عن الطبري التحرير والتنوير 319/21.

⁸ - انظر مثلاً: إغلال كتب اللغة ونبهه شراح الحديث لعبارة (كان مما يفعل كذا) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 119/9.

⁹ - انظر بعض مصنفاتهم في هذا الموضوع في المبحث الثالث من الفصل الثاني المطلب الثاني: اللحن ص 157...

فمثال اعتماده قوله عن معنى (الأفك): "الصّرف، وأكثر ما يستعمل في الصّرف عن أمر حسن، قاله مجاهد كما في اللسان، وهو ظاهر كلام أئمة اللغة والفراء وشمر، وذلك مدلوله في موافقه من القرآن"(1).

ملاحظات: يلاحظ على اعتمادات ابن عاشور:

1- أن أصحاب الآراء التي أوردها متنوعو العصور، ومتعدّدو الاختصاص العلمي؛ وقد سبقّت الإشارة إلى هذا.

2- نسبة الآراء إلى أصحابها، وأحياناً لا ينسبها؛ نحو قوله: "قاب قيل: معناه قذر... وقيل: يطلق القاب على ما بين مقبض القوس (أي وسط عوده المقسوس)، وما بين سبتيها (أي طرفيها المنعطف الذي يشدّ به الوتر)؛ فللقوس قابسان وسيتان. ولعلّ هذا الإطلاق هو الأصل للأخر... وعن سعيد بن المسيّب: القاب صدر القوس العربيّة، حيث يشدّ عليه السير الذي يتكبه صاحبه؛ ولكل قوس قباب واحسد"(2).

3- نسبة بعض الآراء إلى كنى غير مشهورة، أو مشتركة، أو إلى أسماء غير معرفة؛ وهو يفضي إلى الإبهام؛ نحو قوله: "وعن أبي عيسى: الصدف كل بناء عظيم مرتفع"(3).

4- قد يورد في الموضوع أكثر من رأي؛ نحو: "الريع بكسر الراء: الشرف أي المكان المرتفع، كذا عن ابن عباس، والطريق والفيج بين الجبلين، كذا قال مجاهد وقتادة"(4).

1 - التحرير والتنوير 342/26.

2 - التحرير والتنوير 96/27، 97، ومما نسبه: المعتمد عن الجوهري، شرح ديوان بشار 145/4 ها، 2، وذعته عن النضر بن شميل، النظر الفسيح 36، والثّيان عن الأصمعي وأبي علي، شرح ديوان النابغة الذبياني 257 ها، ومما لم ينسبه البناء، شرح ديوان بشار 174/3 ها، 3، ونقبت، مقاصد الشريعة الإسلامية 74 الهامش، والقط، شرح قصيدة الأعشى الأكبر 25 ها 2 تابع نص 24.

3 - التحرير والتنوير 37/16، وقد وقفت على أنه قول أبي عبيد، انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 61/11، وانظر أمثلة أخرى؛ لولي عن الجرجاني، التحرير والتنوير 109/26، الأعنق عن ابن زيد وغيره، التحرير والتنوير 97/19، العوج عن عمرو وغيره، التحرير والتنوير 307/16.

4 - التحرير والتنوير 167/19، وانظر: الاشتعال والصعاء، كشف المغطى 351 و352، والاحتشام، شرح ديوان بشار 196/4 ها، والنووس، فلاح العيان 691 ها، 2.

5- قد يشير إلى مآخذ الآراء ومظان وجودها، وقد لا يشير؛ فمن الأول قوله: "في اللسان⁽¹⁾ عن أبي الهيثم: فرائض الإبل التي تحت الثني والرُبْع. ا.هـ؛ يريد أعلى من الثني والرُبْع. وقال غيره: سميت فريضة لأنها فرضت أي أوجبت في عدد⁽²⁾ معلوم من الإبل، فهي مفروضة وفريضة، فأدخلت فيها الهاء لأنها جعلت اسما لا نعنا. ا.هـ؛ أي ونولا ذلك ثقل فريض، لأن فعلا إذا كان بمعنى مفعول، لا يطابق موصوفه في التأنيث إذا كان وصفا، فإذا صار اسما لحقته هاء التأنيث⁽³⁾.

ومثال ما لم يشر فيه، قوله: "... فالمرء موسوس لأن نفسه هي فاعل الوسوسة، قال ابن الأعرابي: ولا يقال: موسوس - بفتح الواو الثانية"⁽⁴⁾.

6- قد يذكر المصدر وصاحبه معا؛ نحو قوله عن كلمة (الضعف): "وقع في كتاب فقه اللغة للثعالبي⁽⁵⁾، أن الفتح في وهن الرأي والعقل، والضم في وهن الجسم؛ وأحسب أنها تفرقة طارئة عند المولدين"⁽⁶⁾.

7- قد ينص على كلام العلماء بألفاظهم، وقد يتصرف فيه؛ فمثال الأول مرآنا عن صاحب اللسان؛ ومثال الثاني قوله في معنى (الدافة): "... والقوم من البادية يردون المصر، كما في النهاية"⁽⁷⁾.

8- التعقيب أحيانا على آراء العلماء، فكان للشيخ منها أربعة مواقف:

¹ - لابن منظور (فرض) 203/7.

² - كتب في الأصل: عدم، والصواب ما أثبتته.

³ - كشف المغطى 315، وانظر سمع أول عن القاموس، فلاح العقبان 700 ها15، وداري ونحوها في الثني عن التسهيل، حاشية التوضيح والتصحيح 213/1، 214، والسايرى عن المشارق ونحوه، شرح ديوان بشار 1/ 201 ها.

⁴ - النظر الفسيح 277، وانظر الإصعاد والاحذار عن نطويه وعمارة، شرح ديوان بشار 151/2 ها4، ومعانق عن الجوهري، فلاح العقبان 204 ها13، ومغربة خير عن الأخص، كشف المغطى 292، 293.

⁵ - في الصفحة 21 ونصه "الضعف في الجسم كالضعف في العقل".

⁶ - السحرير والتساوير 71/10، وانظر: زربطاة عن الخفاجي في شفاء الغليل، فلاح العقبان 483 ها23، والأقضية عن عياض في المشارق، شرح ديوان بشار 14/4 ها1، وسابرية عن العيوطنى في لب اللباب في الأسماء، وعن ابن سيده في المخصص وغيرهما، كشف المغطى 282.

⁷ - حاشية التوضيح والتصحيح 163/1، والذي في النهاية "... قوم من الأعراب يردون المصر..." انظر: (دفع) 124/2 النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير.

أ- موقف الموافقة والإقرار؛ نحو قوله: "في اللسان⁽¹⁾ المقاط الحامل من قرية إلى قرية، والمقاط أجير الكري اهـ"⁽²⁾.

ب- موقف الرد والإبطال؛ نحو قوله عن الميت والميت بالتخفيف: "التحقيق أنه لا فرق بينهما، خلافاً للكسائي والفراء"⁽³⁾.

ج- موقف المقارنة والترجيح؛ نحو قوله: "الحسن - بفتح الحاء - القتل، أطلقه أكثر اللغويين وقيدته في الكشاف⁽⁴⁾ بالقتل الذريع، وهو أصوب"⁽⁵⁾.

د- موقف التحقيق والتوجيه؛ نحو قوله: "الباسقات: الطويلات في ارتفاع، أي عاليات، فلا يقال: باسق للطويل الممتد على الأرض؛ وعن ابن شذاد: الباسقات الطويلات مع الاستقامة، ولم أره لأحد من أئمة اللغة، ولعل مراده من الاستقامة الامتداد في الارتفاع"⁽⁶⁾.

- 1 - لابن منظور (مقط) 406/7، وقد أسقط ابن عاشور كلمة، ففي الأصل: "الحامل من قرية إلى قرية أخرى، أما النص الذي بعده، فمفصول عن هذا بكلام آخر.
- 2 - الواضح في مشكلات شعراء بني 19 ها، وانظر نو، شرح ديوان النابغة الذبياني 211 ها3، والخيري، فلاح العقيان 548 ها3، وزهير، شرح ديوان بشار 86/2 ها4.
- 3 - التحرير والتنوير 405/23، وانظر الحثوث، شرح ديوان بشار 320/1 ها4، والحوائح، النظر الفسيح 272 وما بعدها، وكل، حاشية للتوضيح والنصح 230/1، 231.
- 4 - للمخشي 223/1.
- 5 - التحرير والتنوير 127/4، وانظر: السراب والآل، شرح ديوان بشار 170/4 ها1، ورجيت، شرح ديوان النابغة الذبياني 176 ها1، وأساريع ظبي، فلاح العقيان 242 ها241 تابع لمن 241.
- 6 - التحرير والتنوير 293/26، وانظر نكيا، كشف المغطى 239، 240، والسخل، شرح ديوان النابغة الذبياني 200 ها2، والملاحة والجمال وتحولهما، شرح ديوان بشار 174/4 ها4.

المجلد الثاني

الدراسة في اللغة العربية

مقدمة المؤلف

المبحث الأول: تعريف المطالعة وتقاسماتها

المبحث الثاني: أنواع المطالعات النفسية

المطلب الأول: تعريف المطالبة

المطلب الثاني: تقسيمات المطالبة

المطلب الثالث: تعريف المطالبة

المطلب الرابع: تقسيمات المطالبة

المطلب الأول- تعريف الدلالة:

علم الدلالة أو علم المعنى هو أسمى موضوع في الدراسات اللغوية، وهدفها الذي ترمي إليه مستوياتها المتنوعة؛ ولوأن البحث فيه لا يكاد يفصل عن هذه المستويات. وقد ظهرت فيه دراسات مستقلة منذ القديم، تتناول شتى مسائله، عند الهنود واليونان والعرب وغيرهم؛ كما أصبح اليوم علما قائما بموضوعاته، ومنقسما إلى عدة فروع باعتبارات مختلفة، ومستقلا بنظرياته ومناهج بحثه.

الدلالة والمعنى والاستفادة:

ذكر ابن فارس لمادة الدال واللام المضاعفة أصليين: "أحدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دللت فلانا على الطريق؛ والدليل الأمانة في الشيء، وهو بين الدلالة والدلالة"⁽¹⁾.

وعرف الجرجاني الدلالة بأنها كون الشيء بحالة، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر؛ والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"⁽²⁾.

وأورد القرافي أن ابن سينا ذكر للدلالة مذهبين"⁽³⁾:

الأول فهم السامع من اللفظ، كمال المسمى أو جزأه أو لازمه. أي فهمه الحاصل بالفعل"⁽⁴⁾.

الثاني كون اللفظ بحيث إذا أطلق دل. أي قابليته لذلك"⁽⁵⁾.

وقد رجح ابن عاشور المذهب الثاني في تعريف الدلالة، وعده "هو التحقيق، لأنها صفة للفظ سواء أطلق أم لا"⁽⁶⁾. وقال أيضا بأنها "من أوصاف المفردات بحسب الوضع"⁽⁷⁾.

1 - معجم مقاييس اللغة، (دل) 259/2.

2 - التعريفات 116.

3 - شرح تنقيح الفصول في الأصول بهامش حاشية التوضيح والتصحيح 26/1.

4 - إبراهيم البيجوري، حاشية البيجوري على السلم في علم المنطق 40.

5 - تنظر إبراهيم البيجوري، المرجع نفسه 40.

6 - حاشية التوضيح والتصحيح 26/1.

7 - المصدر نفسه 203/1.

فالدلالة على المذهب الأول، هي بمعنى المصدر، وتحتل معنى اسم الفاعل في نحو قولنا: دلالة اللفظ، بمعنى اللفظ الدال. وعلى المذهب الثاني - وإليه يرجع متحى الجرجاني المتقدم - تحتل معنى اسم المفعول، أي فهي المتصور الذهني للصوت اللغوي.

إلا أن اختيار الشيخ لا يلتزم مع ما ذكره في موضع آخر، أن "الدلالة هي فهم المعنى من اللفظ وضعا"⁽¹⁾؛ فهو يقترب من المذهب الأول.

وإنما قلت يقترب ولم أقل يطابق، لتقييد ابن عاشور الدلالة بـ (الوضع). ومحملة على أنه يريد الدلالة اللغوية أو اللفظية، التي تنعت بالوضعية أيضا؛ ولا تشمل الصنفين الباقيين وهما العادية، والعقلية الواردة في المذهب الأول؛ لأن لفظ (الدلالة) يطلق على كل منهما أيضا.

والراجع عندي هو المذهب الثاني المتقدم، لسداد ما وجهه به الشيخ. إلا أن حصره الدلالة في اللفظ المفرد فيه قصور، والصحيح أنها تشمل المركبات أيضا؛ وخاصة تلك القائمة مقام المفرد، وقد تقدمت الإشارة إليها⁽²⁾. فقله بأنها صفة للفظ أسد، لشمول كلمة اللفظ المفردات والمركبات أيضا.

هذا والدلالة أعم من المعنى، فلأخصص الكلام على المعنى لارتباطه بتعريفها.

ذكر ابن فارس لمادة العين والنون والحرف المعتل ثلاثة أصول: أحدها "ظهور شيء وبروزه"⁽³⁾؛ ومنه "المعنى هو القصد، الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه؛ يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ"⁽⁴⁾.

والمعنى عند الرازي، هو "اسم للصورة الذهنية، لا للموجودات الخارجية؛ لأن المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني، وقصده القاصد؛ وذلك بالذات هو الأمور الذهنية، وبالعرض الأشياء الخارجية. فإذا قيل: أن القائل أراد بهذا اللفظ هذا المعنى، فالمراد أنه قصد بذكر ذلك اللفظ، تعريف ذلك الأمر المتصور"⁽⁵⁾. وهذا الرأي مبني على التقسيم الثلاثي، لمراحل الإدراك اللغوي الآتي بعد قليل.

¹ - حاشية للتوضيح والتصحيح 203/1.

² - انظر المبحث الثاني لمن الفصل الأول، المطلب الأول: مفهوم علوم العربية ص 288... وكذا المبحث الأول من الفصل الرابع، المطلب الثالث، ملاحظات محور الاستعمال ص 288.

³ - معجم مقاييس اللغة (عنى) 146/4.

⁴ - المصدر نفسه 148/4 و149.

⁵ - التفسير الكبير 24/1.

ولم أقف على تعريف للمعنى عند ابن عاشور، إلا أنه مؤيد لتعريف السيد الجرجاني الذي نقله عنه، وهو "الصورة الذهنية من حيث تقصد من اللفظ فهما أو إلهما"⁽¹⁾. وعلق عليه بأن فوائد القيود ظاهرة.

ونصّ الجرجاني هو أنّ "المعنى هو ما يقصد بشيء، والمعاني هي الصور الذهنية من حيث إنّه وضع بازائها الألفاظ؛ والصورة الحاصلة في العقل، من حيث إنها تقصد باللفظ سميت معنى؛ ومن حيث إنها تتحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما؛ ومن حيث إنها مقول في جواب ما هو سميت ماهية؛ ومن حيث ثبوتها في الخارج سميت حقيقة؛ ومن حيث امتيازها عن الأغيار سميت هوية"⁽²⁾.

وتعريف الجرجاني هذا تابع لتعريف الرازي، وموافق لما حققه الشيخ في تعريف الدلالة - أي اللغوية على الأصح -، وهو كونها صفة للفظ؛ فالدلالة اللغوية والمعنى من هذه الجهة مترادفان.

ومما يرتبط بالدلالة والمعنى لفظ (الاستفادة)، حيث يقال عن المعنى أو الدلالة إنهما مستفادان من اللفظ.

وقد فسر ابن عاشور (الاستفادة) بأنها "كل ما يستفاد من الكلام، وضعا أو عرفا أو عقلا، صراحة أو تعريضا، في المفردات والمركبات"⁽³⁾. ومثل لها بجملة: إن جاء زيد أكرمه؛ فالإكرام المعلق على المجيء، مستفاد وليس مدلولا. وعليه فإن "الاستفادة أعم من الدلالة"⁽⁴⁾.

والحقيقة أن الاستفادة تكون أعم من الدلالة - إذا كانت لغوية - من جهة المدرك، وهو الوضع أو العادة أو العقل؛ ولكنهما مترادفان إذا أطلقت الدلالة عموما. كما أنهما مترادفان من جهة المحل، فتكون الدلالة في المفردات والمركبات كما حققته، وكذلك الاستفادة كما صرح الشيخ.

1 - أصول الإنشاء والخطبة 15.

2 - التعريفات 248.

3 - حاشية التوضيح والتصحيح 203/1.

4 - حاشية التوضيح والتصحيح 203/1.

وعلى كل، فلفظ (الدلالة) قد يرادف في الاستعمال لفظ (الإشارة)؛ حيث يقال: دلالة عقلية ودلالة عادية، كما يقال: دلالة لغوية أو لفظية أو وضعية؛ ولكن لا يصح استعمال لفظ (المعنى) هذا الاستعمال، فلا يقال عنه إلا أنه لغوي أو لفظي أو وضعي.

علاقة اللفظ بالمعنى:

أما ما يخص علاقة اللفظ بالمعنى من حيث دلالته عليه، وإفادته له، فقد اعتمد كثير من العلماء في بيانها، التقسيم الثلاثي لمراحله في الوجود ذهنيا وخارجيا، وهو:

1- الصوت اللغوي (اللفظ) ⇔ 2- الصورة الذهنية (الحكم) ⇔ 3- الشيء الموجود (الأمر الخارجي).

فطريق الإفادة للمعنى عندهم يتدرج حسب هذه المراتب. وهو رأي الفلاسفة متبعين أرسطو⁽¹⁾، ورأي بعض الأصوليين ومنهم الفخر الرازي⁽²⁾، والقرافي⁽³⁾ ت 684هـ، ورأي بعض البلاغيين ومنهم العلوي⁽⁴⁾، وكذلك بعض الغربيين، خاصة أوجدن وريتشاردز اللذان بنيا منهج دراسة المعنى على النظرية الإشارية المؤسسة على هذه الأشياء الثلاثة⁽⁵⁾.

والدليل اللغوي عند دي سوسير، هو كيان نفسي ذو وجهين ملتحمين، وليس جامعا بين الشيء واسمه، "بل بين متصور ذهني، وصورة أكوستيكية"⁽⁶⁾؛ فالمتصور مدلول، والصورة دال، ونيسيت هي الصوت المادي الفيزيائي، بل هي الأثر النفسي له، أي ما تصوره لنا الحواس⁽⁷⁾؛ فالمتصور يمكن أن يقابل بالمعنى، والصورة هي ما يمكن أن يقابل باللفظ، إلا أنه غير المنطوق، بل المرتمس في النفس؛ ويتجلى هذا عندما يناجي المرء نفسه، أو يستعرض مقطوعة شعرية من دون أن يتلفظ⁽⁸⁾.

أما ابن عاشور فقد منع ذلك الترتيب. وقال بأن "الألفاظ اللغوية إنما تفيد المعاني الخارجية؛ لأن مدلول قام قيام في زمان ماض، وهو شيء خارجي؛ ومدلول قائم ذات

1 - عادل فاخوري، علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة 7 وما بعدها.

2 - التفسير الكبير 1/23.

3 - شرح تنقيح الفصول في الأصول بهامش حاشية التوضيح والتصحيح 16/2.

4 - الطراز 20.

5 - د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 54 وما بعدها.

6 - دروس في الأسنوية العامة 110 وما بعدها.

7 - المصدر نفسه 110 وما بعدها.

8 - دروس في الأسنوية العامة 110.

انصفت بالقياس، وهو أيضا خارجي. وأما الوجود الذهني فتبع كاللفظي والكتابي. وكذلك المعاني الذهنية التي يحدثها اللفظ في نفوس السامعين⁽¹⁾. وقد نزع إلى هذا السبكي أيضا، حيث صرح بأن "اللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني"⁽²⁾.

وأبطل الشيخ أيضا العلاقة التي بين الأحكام الذهنية والأمور الخارجية؛ "إلا أن يدعى أن النفس لا تستفيد معنى خارجيا إلا بعد ارتسامه في الحس المشترك، وهذا تعسف لا يبحث عنه؛ لأن حصول درجات العلم متعاقبة متقاربة، والبحث في تدرجها لا يعني أهل اللغة"⁽³⁾.

ويسرى بالحس المشترك إحدى الحواس الخمسة الباطنة التي ذكرها الفلاسفة، ولم يثبتها أهل السنة لعدم قيام دلائلها على الأصول الإسلامية، ولأن العقل لا يحكم عليها بوجود ولا بنفي⁽⁴⁾. وهي: المتخيلة، والواهمة، والحافظة وتدعى الذاكرة، والمفكرة وتدعى العاقلة، بالإضافة إلى الحس المشترك الذي "هو قوة ترسم فيها صورة المحسوسات بالحس الظاهر"⁽⁵⁾، ومحلّه عندهم أول التجويف الأول من الدماغ⁽⁶⁾.

وبهذا التقرير يكون ابن عاشور قد جعل المعنى الذهني في مرتبة واحدة مع اللفظ والخط، في تبعيته للمعنى الخارجي، أي الأشياء الموجودة؛ فخالف المنهج الفلسفي للقدماء في تحليل العلاقة بين اللفظ والمعنى، كما ابتعد عن النظر التجريدي الذي بنى عليه دي سوسير؛ فحدد ما يعني أهل اللغة في بحثهم للغة، وهو مما يحسب له.

وإذا كان رأيه هنا صحيحا بالنسبة إلى السامع في فهمه، بحيث ينتقل من اللفظ المسموع أو المقروء أو المعنى المتصور في «ذهن» إلى المعنى الخارجي مباشرة؛ فهو لا يصح بالنسبة إلى المتكلم في إفهامه؛ لأن انقذاح المعاني في ذهنه، أسبق وجودا على التعبير عنها. وقد نص هو نفسه، على أن "مبدأ شعور التشخيص في البشر... أقدم طبعا من النطق، إذ هو يظهر قبله في الطفل"⁽⁷⁾.

1 - حاشية التوضيح والتصحيح 16/2.

2 - جمع الجوامع 134 ضمن مجموع مهمات المتن .

3 - حاشية التوضيح والتصحيح 16/2.

4 - حاشية الهدى السوسي على شرح الورقات 37 ، 38 .

5 - حاشية الهدى السوسي على شرح الورقات 37 ، 38 .

6 - حاشية الهدى السوسي على شرح الورقات 38 .

7 - أليس الصبح يقرب 176 .

وعلى كل فهو لا ينفي دور العقل في فهم الدلالات أو التعبير عنها، لأن "الجانب العقلي أرفع جانب في حقيقة الإنسان، امتاز به عن الحيوان الأعجم. فإن الحيوان يألف المواطن ولا يفقه المعاني، وقدما قيل⁽¹⁾: فأنت بالعقل لا بالجسم إنسان"⁽²⁾.

كما يرى أن "ليست المعاني الاعتبارية المعنوية، غنية عن التقمص في الصور المحسوسة، نيلتتم من التعقل ومن المشاهدة مجموع يشبه الهيكل الحي، في اشتماله على روح وجثمان"⁽³⁾.

وبما أن اللغة مرآة للمجتمع الذي تحيي فيه، عاكسة لأحداثه وأحاديثه؛ فإنها بنيت على متعارف الناس مخاطباتهم"⁽⁴⁾، و"ما وضعت إلا للممكن عادة"⁽⁵⁾؛ فهي - إذا - موضوعة "لأقصى ما هو متعارف أهلها"⁽⁶⁾، من المدلولات الحسية والمعنوية.

ولكن يحدث أن يوجد مثلا "من الأفعال ما لا تحيط به العبارة"⁽⁷⁾. فالفاظ اللغة قد تضيق عن الدلالات، لأن اللغة قاصرة عن الوفاء بجميع ما يراد من المعاني⁽⁸⁾؛ أو بتعبير أصح، لأنها قاصرة عن الوفاء بجميع ما يوجد وسوف يوجد من المعاني، سواء بالنسبة إلى عموم الناس، أم بالنسبة إلى الفرد الواحد.

وقد قال الجاحظ ت 255 هـ "أن المعاني مبسوبة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية؛ وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة"⁽⁹⁾. ومثله قول السيرافي ت 368 هـ "أن مركب اللفظ لا يحوز مبسوط العقل؛ والمعاني معقولة ولها اتصال شديد وبساطة تامة، وليس في قوة اللفظ - من أي لغة كان - أن يملك ذلك المبسوط ويحيط به،

- 1 - عجز بيت أوله: أقبل على النفس واستكمل فضائلها... وهو من مقطوعة شائعة في الزهد، من بحر البسيط، لم أنف بعد طول بحث - على منشئها.
- 2 - أصول النظام الاجتماعي في الإسلام 208، وانظر أيضا أليس الصباح بقريب 12.
- 3 - أصول النظام الاجتماعي 115.
- 4 - التحرير والتنوير 178/26، وكتب في الأصل بيت بتقديم لبياء على التون.
- 5 - حاشية التوضيح والتصحيح 154/1.
- 6 - التحرير والتنوير 158/3.
- 7 - كشف المغطى (في بيان وقوت الصلاة) 54.
- 8 - نظر لتحرير والتنوير 158/3 و160.
- 9 - البيان والتبيين 55/1، 56.

وينصب عليه سورا، ولا يدع شيئا من داخله أن يخرج، ولا شيئا من خارجه أن يدخل... (1). وقول السبكي أيضا: "ليس لكل معنى لفظ، بل كل معنى محتاج إلى اللفظ" (2).

فهذه حقيقة ثابتة، وأمر متفق عليه؛ لأن ألفاظ متن اللغة متناهية، بالمقارنة مع المعاني المتكاثرة والمتجددة في كل عصر، بله لدى كل متكلم؛ ولذا يلجأ إلى التوسع بضروب من المجاز وغيره.

ثم إن تقاصر اللغة عن تأدية المعاني، كما يكون راجعا إلى اللغة نفسها؛ قد يكون راجعا إلى المتكلم بها، حين يعجز عن الإبانة عن مراده بالكلام، أو تصعب عليه الإبانة؛ وهو الذي يدعونه عيّا (بكسر العين). ولذا يكثر تحريك يديه، ويعبث بأصابعه، ويتحنج، ويطلق، ويفتش عن الألفاظ المؤدية لمقصوده، ويضرب عن بعضها، ويدخل ما لا فائدة له في عرضه، مثل الاستعانة بقوله: يا هذا، واسمع مني، وأفهم، وأفهمت؟ وألست تعقل؟ (3).

ومثله أيضا "الحَصْر" (بفتح الحاء والصاد)، وهو عدم حضور المراد عند قصد الكلام أو الخطابة. غير أنهم يعدّون من العيّ القُضول في الكلام، لأنه يدلّ على عجز المتكلم عن الإبانة؛ فلذلك يهرع إلى التطويل عساه أن يبين (4). وسوف يأتي مزيد كلام على اللفظ والمعنى، في القضايا الدلالية من المبحث الثاني من هذا الفصل.

درجات الفهم وعوامله:

إن أنواع الكلام وأساليبه في لغات البشر، لا تكفي في الدلالة على مقصود اللفظ، من غير شكّ فيه؛ بحيث يكون نصّا في إفادة المعنى، من دون احتمال غيره. فدلالة ألفاظ اللغة وأنواع كلامها متفاوتة في تطرق الاحتمال إلى بعضها أكثر من بعض، لأن المتكلمين بعضهم أقدر من بعض، على نصب العلامات على مرادهم من كلامهم. ولذلك وصفوا بالفصاحة والبلاغة (5).

1 - أبو حيان التوحّدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة 126/1.

2 - جمع الجوامع 134 ضمن مجموع مهمات المتون، وذكر هذا المعنى أيضا للفخر الرازي في تفسيره 24/1، وغيره من العلماء.

3 - شرح ديوان بشار 311/4.

4 - شرح ديوان بشار 17/2.

5 - مقاصد الشريعة الإسلامية، فصل (أدلة الشريعة اللفظية لا تستغني عن معرفة المقاصد الشرعية) 27.

فلا يتأتى فهم الكلام باستظهار ألفاظه فقط، بل باستكناه أساليب تعبيره، وما يحف به من أمور خارجة عن الألفاظ، مما سيأتي تفصيله في المبحث الثاني من هذا الفصل. وقد رتب الشيخ على هذا، أبحاث الخطاب في الوضوح ثلاث هي⁽¹⁾:

1- الكلام المشاففة به وهو المباشر. وإنما كان أوضح لما يقترن به من دلالة المقام، وملاح المتكلم التي تنفي عنه سوء التأويل، بتوجيهها فهم السامع التوجيه السليم.

2- الكلام المبلغ بلفظه وهو غير المباشر. وإنما كان أدنى من سابقه، لما قد يكون من غلط المبلغ، وخاصة إذا كان نقله للمعنى من دون اللفظ؛ فهو حينئذ نقل لما فهمه، وقد لا يكون مراداً للمتكلم.

3- الكلام المكتوب وهو أقل وضوحاً، لأنه أكثر احتمالات؛ وإن كان أضبط لفظاً، إلا أن المتردد فسي كيفية النطق بحركات الكلمات، يزيل عن القارئ والسامع بهجة فصاحة الكلام، بما يحصل من قلق النفس؛ لاسيما إذا كان المعنى يختلف باختلاف الحركات؛ فإذا استقام ضبط الكلمات، فقد خطا الفهم خطوة تعقبها خطوات أخرى، على تفاوت أهل الأفهام في العلم باللغة والنكت الأدبية، فذلك طوع الناظر إذا تدبر خفاياه، أو راجع خباياه⁽²⁾.

فالسامعون متفاوتون في مقدار ما يستفيدونه من الكلام، تبعاً لتفاوت أذهانهم، وممارستهم لأساليب لغة ذلك الكلام، ولأساليب صنف المتكلم بذلك الكلام⁽³⁾. ويؤخذ من هذا أن فهم الدلالات في نظر ابن عاشور، يختلف بين الناس لثلاثة أسباب:

السبب الأول: تفاوت الأذهان في استيعاب الكلام، وخاصة ما كان منه متبساً؛ لأن أذهان السامعين متفاوتة في إدراك ما يخيل لليس⁽⁴⁾.

السبب الثاني: التفاوت في ممارسة أساليب لغة الكلام؛ فكلما تكررت مزاولتها وكثرت الدربة عليها، ازداد فهمها وإدراكها.

ولهذا ذكر الشيخ للفقهاء المجتهدين أربعة شرائط هي: استقامة الإدراك والعلم والفهم والثقة به في أخباره.

¹ - مقاصد الشريعة الإسلامية 27.

² - قلائد العفيان 20.

³ - مقاصد الشريعة الإسلامية، فصل (لدلة الشريعة اللفظية لا تستغنى عن معرفة المقاصد الشرعية) 27.

⁴ - صوغ (مقطعة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف عنة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد

وشرح العلم بأنه ما يفيد ملكة فهم مقصد الشارع من أقواله وتصرفاته؛ وهو الإحاطة بالشرعية ومعظم قواعدها، وما يعين عليه من علم اللغة "اكتسابا بممارسة كلام العرب واستعمالهم، أو ممارسة علوم العربية، أو كان سجية كعلم مجتهد الصحابة ومن يليهم بذلك"⁽¹⁾.

أما الفهم، فهو فقه النفس "بطرق الفهم والجدل، وملكة بها يدرك العلوم النظرية؛ سواء اكتسب ذلك بممارسة علوم المنطق والجدل، أم كان له فطرة في سلامة طبع؛ وربما كان التذلل في أساليب الاستعمال كافيا عن ذلك، كما كان يكفي مجتهد الصحابة ومن يليهم..."⁽²⁾.

السبب الثالث: التفاوت في ممارسة أساليب صنف المتكلم. فالمتكلمون أصناف؛ نجد أعلاهم طبقة هو القرآن الكريم، كلام الله عز وجل خالق العالمين؛ وقد أعجز بلغاء العرب بأساليبه. يليه كلام رسول الله ﷺ؛ الذي هو أفصح العرب لغة، وأبلغهم أسلوبا. وبعد ذلك يأتي أدباء العربية؛ وهم متفاوتون أيضا في أساليبهم شعرا ونثرا. بل إن الواحد منهم يتباين أسلوبه بين كلام وغيره، وبين حال وأخرى.

وقد أشار ابن عاشور إلى اختلاف أساليب الشعر والنثر؛ من صحافية وعلمية وأدبية وديوانية وخطابة ومحادثات ومراسلات وشروط وتوثيق؛ "وهكذا تجد لكل فن لهجة، تشبه أن تكون لغة خاصة..."⁽³⁾؛ بل تختلف اللهجات بين الحضرية وغيرها⁽⁴⁾.

ثم إن هذه الممارسة التي هي الطريق إلى فهم خصائص اللغة، لا تكتمل في حداثة السن؛ ولهذا كان العرب يسمون من بلغ منتهاها فحلا وقرما وبازلا⁽⁵⁾.

1 - حاشية التوضيح والتصحيح 211/2.

2 - حاشية التوضيح والتصحيح 211/2.

3 - أصول الإتياء والخطبة 44، وانظر صيرورة بعض المركبات كلفة خاصة بالشعراء، شرح ديوان بشار 99/1.

4 - كشف المغطى 124.

5 - كشف المغطى 207.

المطلب الثاني: تقسيمات الدلالة:

تقسم الدلالة إجمالاً⁽¹⁾ إلى لفظية وغير لفظية. فاللفظية على ثلاثة أصناف:

1- وضعية: لأنها ناشئة عن وضع اللغة⁽²⁾، وتدعى الأصنية واللغوية. هي أن تدل الألفاظ على المعاني الموضوعية لها في اللغة، أي دلالة الألفاظ أو مركباتها على المعاني التي وجدت لها في كل لغة من اللغات، سواء بالاصطلاح أم بغيره؛ مثل دلالة لفظ الأسد على الحيوان المفترس. وهذه الدلالة هي المعنية في موضوع بحثي.

2- عقلية: وتدعى المنطقية. هي الدلالة المستفادة من اللفظ بوساطة العقل، وهي من موضوعات علم المنطق؛ كما تدرس في مقدمة البحوث البلاغية توطئة لمباحث البيان⁽³⁾. وذلك مثل دلالة لفظ الإنسان على قبوله التعلم بالالتزام، ودلالة اللفظ على وجود لافظه أو حياته بالالتزام أيضاً.

3- عادية: مثل دلالة أخ على الوجد.

أما الدلالة غير اللفظية، فهي على ثلاثة أصناف أيضاً:

1- وضعية: مثل إشارتنا بالرأس إلى اليمين وإلى اليسار، بمعنى النفي.

2- عقلية: مثل دلالة تغير العالم على حدوثه، ودلالة المصنوعات على الصانع.

3- عادية: وتدعى الطبيعية، والمقصود بها الأمارات التي تدل على مدلولاتها عادة، مثل دلالة الدخان على النار، ودلالة الأعراض على الأمراض، ودلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الوجد، وغيرها.

وقد قسم الجاحظ أصناف الدلالات على المعاني من لفظية وغير لفظية خمسة، "لاتنقص ولا تزيد: أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة"⁽⁴⁾.

والمواقع أن الأنظمة الدلالية المصطلح عليها في عصرنا كثيرة، مثل إشارات البحرية، ونظام المسرور في الطرقات، والرموز المستعملة في المواصلات

1 - انظر هذه الأقسام في حاشية الباجوري على السلم في علم المنطق 41 للشيخ إبراهيم البيجوري. وإيساغوجي 272

لأنبي الدين الأبهري، ضمن مجموع مهمات المتون، والكليات لأبي البقاء الكفوي 441.

2 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 242/4.

3 - انظر مثلاً الغزويني، تلخيص المفتاح 666 ضمن مجموع مهمات المتون.

4 - البيان والتبيين 76/1.

البريدية وغيرها...⁽¹⁾، وهي لا تخرج في نظري عما ضبطه الجاحظ، إذا توسعنا في مفهوم الإشارة خاصة؛ وفيما يلي ما عناه:

أولاً- دلالة اللفظ: هي الدلالة بالكلام؛ وقد تقدم التعريف بها وبالمعنى وبالاستفادة. والجدير بالملاحظة أن ابن جنى يقسم هذه الدلالة أي اللغوية ثلاثة أقسام⁽²⁾:
اللفظية وهي الأقوى، تليها الصناعية، ثم المعنوية.

1- الدلالة اللفظية: هي ما يدل عليه لفظ المادة من الحدث، كدلالة الفعل قام على مصدر القيام.

2- الدلالة الصناعية: هي دلالة البناء والصيغة، أي الصورة التي يحملها اللفظ، كدلالة الفعل قام على زمان القيام.

3- الدلالة المعنوية: هي دلالة المعنى، وهي استدلالية وليست ضرورية كسابقتيها؛ أي ليست مستفادة من مسموع اللفظ، وإنما من معناه بطريق اللزوم العقلي، كدلالة معنى الفعل قام على فاعله. وهكذا القول في الأفعال المضعفة، والمصادر، وأسماء الآلة، وأسماء المكان، وأسماء الفاعلين، ونحوها من الأمثال. وسيرد لي مزيد شرح وتمثيل لهذه الأنواع فيما بعد.

أما المحدثون، فاختلّفوا في حصر أنواع المعنى، وأهمها خمسة هي⁽³⁾:

1- المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي، وقد يدعى المعنى التصوري أو المفهومي أو الإدراكي؛ هو عامل الاتصال الرئيسي، وممثل وظيفة اللغة الأساسية الحقيقي، التي هي التفاهم...

2- المعنى الإضافي أو العرضي أو الثاتوي أو التضمني: هو معنى زائد على المعنى الأساسي، ومتغير منطبق بطابع الثقافة والزمن والخبرة...

3- المعنى الأسلوبى: هو الذي يميز اللفظة في أنواع استعمالها الاجتماعية واللغوية.

¹ -د. عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 32. اللسانيات المجدد 1 للجزء 1.

² -الخصائص 98/3 وما بعدها.

³ -أحمد مختار عمر، علم الدلالة 36 وما بعدها.

4- المعنى النفسى: هو ذاتي غير عام، يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد.

5- المعنى الإيحائى: هو ما توحى به اللفظة، من جانبها الصوتي أو الصرفي أو الدلالي.

ويلاحظ أن هناك مشكلة في رسم الحدود بين المعاني المختلفة، لذلك يختلفون في تسميتها(1).

ويقسم ابن عاشور المعنى قسمين: بسيط ومكيف(2):

1- البسيط: ويسمى الخاطر، هو ما لتحسين فيه، فمنه المشهور، ومنه العزيز. مثال المشهور: العلم نافع، ومثال العزيز: الصمت حكمة، والجدة عون على البرودة.

2- المكيف: هو المنق ذو الخصوصيات الكلامية، التي تفيده محاسن وتقرره. مثل الاستعارة في: لا بدغ المؤمن من حجر مرتين، وفي: الإحسان سلاح النصر، ومثل التقديم المفيد للحصر وغيرهما. وقد يسمى الدقيق منه الخفي شعورا، مثل المعاني الشعرية.

كما قسم من جهة أخرى المعاني المدلول عليها بالألفاظ ثلاثة هي(3):

1- المعاني الموضوعية للألفاظ، ويريد التي ثبتت عن العرب استعمالها فيها، فنقلت عنهم؛ وهي التي نعبر عنها بالحقائق اللغوية.

2- المعاني التي كثر استعمال الألفاظ فيها، ويعني على سبيل المجاز وغيره؛ وهي قريبة من المعاني الوضعية المذكورة آنفا، ولذا تدعى الحقائق العرفية.

3- المعاني التي يستعمل المتكلم الألفاظ فيها، مجازا أو استعارة أو كناية أو نحوها؛ أي وهذه لا ترقى إلى درجة المعاني الأولى ولا الثانية، لحدثانها لدى المتكلم، وعدم انتشارها على الألسنة.

ومن التقسيم غير المتجه، مازعه الشيخ - ونسبه إلى الجرجاني، والسكاكي وشارحيه - أن المعاني ثلاثة أقسام(4):

1 - د.عسر، علم الدلالة 41.

2 - أصول الإتياء والخطابة 15، 16.

3 - شرح المقدمة الأنبية 70.

4 - شرح المقدمة الأنبية 60.

أول: هو أصل المعنى، وعرفه بأنه الأعراض المجملة من خبر أو إنشاء، وهو مفاد بكلام بسيط وجائش في نفوس خاصة الناس وعامتهم، وليس موضوع اختلاف.

وثان: هو المعنى الأول، وعرفه بأنه "الأعراض الخاصة، التي يقصدها البلغاء لنكتة، مثل رد الإنكار"⁽¹⁾.

وثالث: هو المعنى الثاني أي معنى المعنى، وعرفه بأنه "الخواص الكلامية التي تفيد كليات في المعاني الأول، مثل القصر والاستغراق والكناية والمبالغة، وهذا خاص ببلغاء الكلام العربي"⁽²⁾.

وهذا التقسيم الثلاثي غير مستقيم، ولم أقف على ما يؤيده من كلام الجرجاني، ولا من كلام السكاكي؛ بل كلاهما⁽³⁾ يدل على التقسيم الثنائي، أي أصل المعنى وهو المعنى الأول، ومعنى المعنى وهو المعنى الثاني؛ وهو الذي ذكره ابن عاشور نفسه - كما قدمت قبل قليل - في تقسيمه المعنى إلى بسيط ومكيف.

ثم إنه لا فرق بين رد الإنكار الذي مثل به في القسم الثاني، وما ذكره في القسم الأخير من القصر والاستغراق والكناية والمبالغة. فكلها نكات بلاغية ترجع إلى معنى المعنى، وهي الخصوصيات المعنوية المفادة بطريقة النظم.

أما المعنى الأول وهو أصله، فهو مفادات التراكيب اللغوية الظاهرة، والمشاركة بين جميع مستويات الناس، وهي المعاني النحوية. وسيأتي مزيد دراسة لهذه القضية في دلالة النظم. كما سيأتي مزيد تفصيل لأنواع الدلالات اللغوية في المبحث الموالي.

ثانيا- دلالة الإشارة: هي التعبير بحركات الجسد، أو بما يظهر عليه من علامات، أو ما تحمله أعضاؤه من أدوات. فهي تدل على ما يضمرة الإنسان من معان، وما يكنه من مقاصد. قال الجاحظ: "فأما الإشارة، فباليد وبالرأس وبالعين والحاجب والمنكب إذا سباعد الشخصان وبالثوب وبالسيف، وقد يتهدد رافع السيف والسوط فيكون ذلك زاجرا ومانعا رادعا، ويكون وعيدا وتحذيرا"⁽⁴⁾.

1 - شرح المقدمة الأدبية 60.

2 - شرح المقدمة الأدبية 60.

3 - قطر مثلا دلالات الإعجاز 174 وما بعدها، ومفتاح العلوم 75 و163.

4 - البيان والتبيين 77/1.

وقد أشار الشيخ إلى بعض الحركات الجسدية، وما تؤديه من معانٍ، تعارف العرب أن يستصحبوها في بعض أغراض كلامهم؛ فـ: "كانت كنايةات، بناء على ما يلزمها في العرف من معانٍ نفسية. وأصل نشأتها عن تهيج القوة العصبية، من جراء غضب أو تلهف"⁽¹⁾. وذلك مثل التشذر وهو رفع اليد عند الكلام في حال الغضب. وعض الأتامل في حال الغيظ، ووضع اليد على الفم في حال التعجب، وقرع السن بالأصبع وعض السبابة وعض اليد في حال الندم⁽²⁾.

كما جعل "البيان بغير النطق، من إشارة وإيماء ولمح النظر، فهو أيضا من مميزات الإنسان، وإن كان دون بيان النطق"⁽³⁾.

فابن عاشور يجعل دلالة الإشارة أقل منزلة من دلالة العبارة؛ وهو صحيح في بعض الحالات، إلا أنه في بعضها الآخر تكون الإشارة أبلغ أداء من العبارة، وأدل على المقصود من اللفظ. ويحدث كثيرا أن يستعين الناطق بالإشارة، طلبا لتصوير المعنى، وإيضاحه للمخاطب؛ فهي لا تقل أهمية عن الدلالة باللفظ، فـ "الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تتوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط. وبعد، فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة، وحلية موصوفة، على اختلافها في طبقاتها ودلالاتها.....

هذا ومبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت، فهذا أيضا باب تتقدم فيه الإشارة الصوت"⁽⁴⁾.

ثالثا- دلالة العقد: هي حساب اليد؛ ويكون بعقد الأصابع، للدلالة على مقادير حسابية معينة.

رابعا- دلالة الخط: هي التعبير بطريقة الكتابة. فالخط هو صور حروف وحركات اللفظ⁽⁵⁾، وهو عند ابن خلدون "رسوم وأشكال حرفية، تدل على الكلمات

1 - التحرير والتنوير 12/19.

2 - التحرير والتنوير 12/19.

3 - التحرير والتنوير 233/27.

4 - تجلظ، البيان والتبيين 78/1، 79.

5 - نظر ابن الحاجب، الشافية 551 ضمن مجموع مهمات المتون، وقد زدت عليه في التعريف.

المسموعة، الدالة على ما في النفس؛ فهو ثاني رتبة من الدلالة اللغوية⁽¹⁾. ويخص الخط القرآني باسم الرسم.

فرسم حروف وحركات الكلمة، أثر في تأدية المعاني المكونة في النفس، وكذلك في تمييز متشابهها ومشكلها. كيف وقد أقسم الله جل شأنه بالقلم في قوله سبحانه: "ن و القلم وما يسطرون" (القلم 1)، تنويها بالكتابة، وإجلالا لقدرها.

ويرى الشيخ أن للكتابة منزلة عظيمة، لأن بها أمكن تدوين آراء علماء البشر، ونقلها عبر الأقطار والأجيال⁽²⁾.

وقد وجدت الكتابة أولاً؛ ثم حدثت الاصطلاحات فيها، بغية ضبط المعاني التي تعبر عنها؛ كما احتل ابن عاشور في الكلام على رسم "مال هذا" (الفرقان 7 والكهف 49)، بفصل اللام عن الهاء، كونه طريقة رسم قديم كانت الحروف تفصل عن بعضها، وخاصة حروف المعاني؛ فعاملوا ما هو على حرف واحد، معاملة ما هو على حرفين؛ وبقيت أثارة منها على يد أحد كتاب المصحف الشريف. "وأصل حروف الهجاء كلها الانفصال؛ وكذلك هي في الخطوط القديمة للعرب وغيرهم. وكان وصل حروف الكلمة الواحدة تحسبنا للرسم، وتسهيلاً لتبادر المعنى؛ وأما ما كان من كلمتين فوصله اصطلاح، وأكثر ما وصلوا منه هو الكلمة الموضوعية على حرف واحد، مثل حروف القسم، أو كالأحد مثل (ال)⁽³⁾.

وكما قال عن لفظ (الوقر) بفتح الواو، أي ثقل السمع وهو الصمم: كأنه مأخوذ من الوقر بكسر الواو، وهو الحمل لإثقاله الدابة؛ "وشاع ذلك حتى ساوى الحقيقة، ففتحوا له الواو تفرقة بين الحقيقة والمجاز؛ كما فرقوا بين العَضِّ الحقيقي وعَضِّ الدهر، بأن صيروا ضاده ظاء"⁽⁴⁾.

وكما ذكر أيضاً عند الكلام على ترجمة الفتح ابن خافان، أن الوجه كتابة كلمة (ابن) فيه بالألف، "للدلالة على أن الاسم الذي بعدها، ليس اسم والد صاحب الاسم الذي قبلها"⁽⁵⁾. وعلق على عبارة (الظاهر بن ظاهر)، بأن الظاهر وصف وليس اسماً، بل اسمه محمد؛

1 - المقدمة 417.

2 - التحرير والتنوير 441/30. وانظر أيضاً 59/29 وما بعدها.

3 - التحرير والتنوير 328/18 و329، وانظر المقدمة 418.

4 - المصدر نفسه 234/24، وانظر أمثلة أخرى عن علاقة الرسم بالمعنى وخصوصية الرسم القرآني في المصدر نفسه 234/1، و80/3، و10/2-8، و7/10 و201 و202 و217، و319/28 و320.

5 - قلاد العقيان 11.

فيجب كتابة الألف في كلمة (ابن)⁽¹⁾. أي فشرط حذف هذه الألف، أن تقع كلمة (ابن) 'صفة بين علمين'⁽²⁾، كما ذكر ابن الحاجب.

خامسا- دلالة النصب: هي هيئات شواهد الكون. وظواهر الكائنات.

الناطقة بلسان حالها. وقال الجاحظ بأنها "الحال الدالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات"⁽³⁾؛ أي دلالة الأصناف الأربعة الماضي ذكرها. وفي المثل العربي: ربه حال أفصح من لسان⁽⁴⁾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 - قلاد العقيان 541هـ/8.

2 - الشافية 556 ضمن مجموع مهمات المتون.

3 - البيان والتبيين 76/1.

4 - الميداني النيسابوري، مجمع الأمثال 439/1.

المطلب الأول: مسألة البنية الغوية

أركان المسألة الأولى

المطلب الأول: مسألة البنية الغوية

المسألة الأولى: البنية الصرفية

المسألة الثانية: البنية القطنية

المطلب الثاني: مسألة المشترك الغوي

المسألة الأولى: التفسير

المسألة الثانية: الاشتراك القطن

المسألة الثالثة: التفسير

المطلب الثالث: مسألة السياق

المسألة الأولى: مسألة الموقف

المسألة الثانية: مسألة العظام

المسألة الثالثة: مسألة الحجاز

المطلب الأول- دلالة البنية اللغوية:

إن دلالة بنية الكلمة جزء من دلالتها اللغوية، مستفادة من قالب اللفظة وهياة حروفها. وأرى تقسيمها نوعين: بنية صرفية وبنية لفظية.

المسألة الأولى - البنية الصرفية:

تقدم التعريف بعلم التصريف⁽¹⁾؛ ومرادى به هنا هو القسم الأول منه، الذي هو تغيير الأصل لإفادة معنى. فلصيغة دلالة على المعنى، وهو معنى عام صناعي؛ لتعلقه بالزنة الصرفية الشكلية، ولصحة انطباق أفراد من الكلمات عليها، حيث تكون مثلاً لها. فهي دلالة قالبية، سماها بعضهم الدلالة الصرفية⁽²⁾.

وذكر سيبويه أن "هذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب؛ فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء، والمعنى فيهما واحد، وبنائهما مختلف؛ فيكون أحد البنائين مختصاً به شيء دون شيء، ليفرق بينهما"⁽³⁾. ومثل له بـ: العديل أي ما عادلك من الناس؛ والعديل للمتاع؛ وبخصين للبناء، وخصان للمرأة؛ وبالرزين للحجارة والحديد، والرزان للمرأة⁽⁴⁾.

وعقد ابن جني لهذه المسألة (باب في أساس الألفاظ أشباه المعاني)، ومثل له قائلاً إن الجماعة تلقته بالقبول، والاعتراف بصحته⁽⁵⁾. كما عرض له ابن فارس⁽⁶⁾ وغيره.

رأي الشيخ ابن عاشور:

معنى الصيغة عند ابن عاشور، هي "كيفية خاصة، وقوالب مختلفة، تشتمل على حروف الأحداث أو بعض حروفها؛ بجعلها على حركات معينة، أو بضميمة حروف إليها. ولكون هذه الصيغ معينة الأشكال ومختلفتها، كانت موضوعاً بالوضع النوعي المعروف في فن الوضع؛ أعني أنها وضعت بقواعد كلية، تنطبق كل قاعدة منها على الجزئيات التي تتحقق القاعدة فيها"⁽⁷⁾. وهذه الصيغ تدل على المعاني العارضة لمعاني المصادر، والزائدة عليها⁽⁸⁾. وقد تعرض إلى كثير من أمثلتها في مواضع متفرقة من آثاره.

¹ - انظر البحث الثاني من الفصل الأول، المطلب الأول: مفهوم علوم العربية ص 45-46...

² - كصنيع: إبراهيم أنيس في دلالة الألفاظ 47.

³ - للكتاب 102/2.

⁴ - للمصدر والصفحة لنفسهما.

⁵ - خصائص 152/2.

⁶ - فصاحبي 222 إلى 225 وكذا 191، 192.

⁷ - قولهم (كأن ما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 117/9.

⁸ - شرح ديوان بشار 73/1.

فسن أمثلته قوله عن (العالم): بناء "مختص بالدلالة على الآلة غالباً، كخاتم وقالب وطابع؛ فجعلوا العوالم لكونها كآلة للعلم بالصانع، أو العلم بالحقائق. ولقد أبدع العرب في هذه اللطيفة، إذ بنوا اسم جنس الحوادث على وزن فاعل لهذه النكتة"⁽¹⁾. وقوله في لفظي (وغالة وخسراجة) إبهاماً مثلاً مبالغة، والهاء تزيدها مبالغة، لدالتها على كثرة الفعل، كقولهم: رحالة وعلامة⁽²⁾. و "مادة فعل المضاعف تأتي للنسبة"⁽³⁾، نحو صوبه، أي نسيه إلى الصواب⁽⁴⁾. و(تفاعل) صيغة دالة "على وقوع الفعل من جانبين أو أكثر، غير معين منهما المبتدئ بالفعل، مثل تخاصم وتقاتل وتعاقب"⁽⁵⁾.

الملاحظات:

يلاحظ في كلام الشيخ على هذه المسألة ما يلي:

1- قد يختلف فعلا ن مادة واحدة، أو مصدران لفعل واحد، شكلاً فقط؛ فيجعل لأحد الفعلين معنى، وللآخر معنى آخر؛ كما يخص أحد المصدرين بمعنى، والمصدر الآخر بمعنى آخر. وهذا في التفريق بين الحقيقة والمجاز وغيرهما؛ وهو تفريق استعمالى مولد، وليس أصلياً وضعياً. ومن أمثلته ذلّ ذلاً بكسر الذال، أي لان وسهل؛ وذلاً بضم الذال، ضد العز؛ مصدران لفعل واحد، فرق بينهما الاستعمال⁽⁶⁾.

2- الرد على ما ادعى من الاختلاف المعنوي، بين بعض الألفاظ المتحدة مادة، المختلفة شكلاً؛ كأن يكونا فعلين، أو مصدرين؛ مثل رده على من قال بأن فرق بالتضعيف، يستعمل للأجسام المحسوسة؛ وفرق بالتخفيف، للمعاني المعقولة⁽⁷⁾.

¹ - التحرير والتنوير 1/168.

² - شرح ديوان النابغة الذبياني 212ها3.

³ - حاشية التوضيح والتصحيح 2/212.

⁴ - المصدر وانصفاً نفسيهما، وانظر أيضاً حمق النظر الفسيح 213.

⁵ - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 4/245، وكذا تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة 19، وانظر دلالة (المفعلة) في صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأحرف مما وسطه حرف علة. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 36 ج 1/40، ودلالة (فعل) بكسر العين (يفعل فعلاً) بفتحها في فرق لغوي مقبول عنه، مجلة مجمع القاهرة 484/8، 485، ودلالة (افتعل) و(تفعل)، قلاد العقيان 607ها51، وغيرها كثير.

⁶ - التحرير والتنوير 1/555 وانظر المصدر نفسه بعد بكسر العين للاقتطاع التام وبضمها للتخفيف عن المكان 1/432. والذكر كسر الذال للساني وضمها لتعني 1/451، والعلول بضم الطاء مصدر طال الحقيقي وفتحها مصدر طال المجازي أي المقدر 5/12.

⁷ - التحرير والتنوير 1/11، وقد ذكره القرافي عن بعض مشايخه، وانظر المصدر نفسه: للوج بكسر العين وفتحها 15/247 و16/307، 308. وقرب بضم الراء وكسرها 1/432 و5/61. وبسخرها بضم السين وكسرها 18/129. يستعون بالتخفيف في الأول وبتشديد السين والميم 23/92، وانكج وأنكج، شرح ديوان بشرى 2/52ها1 و129ها3.

3- أورد في شرحه كلمة (نوكى) بوزن هلكى جمع أنوك، أي أحقق، قول سيبويه: "إنما أجري (أي نوكى) مجرى هلكى، لأنه شيء أصيبوا به في عقولهم"⁽¹⁾. وعلق ابن عاشور بقوله: "يعني أن وزن فعلى، جمع لفعيل وفعل وصفين، كقتيل وزمن. ولا يجيء جمعا لفاعل، إلا في ما شد، مثل هالك وميت"⁽²⁾.

وأقول: إن سيبويه يريد بكلامه أيضا، الدلالة الصرفية لصيغة الجمع (فعلى)؛ ولذا ذكر الدلالة التي تكثر في هذا الوزن؛ ومثله: حمقى ومرضى ومدتى وجربى ووجعى وسكرى وزمنى وهرمى.

4- ذكر في تعليقه على فعل (انبش)، بمعنى بش من البشاشة، وهي إظهار الأنس والمسرة عند اللقاء، أن نونه للمبالغة، مثل انطلق واتعدم الشيء وانفش الحمل؛ ونظره بالتاء التي تأتي لهذا المعنى، نحو: احتقى به، واختشى، واصطفاه، وابتقى⁽³⁾. ولم أر هذا المعنى للنون عند غيره، فيمكن أن يعد له.

5- ذكر في الكلام على كلمة (تبال)، وهي تفاعل من التبلى أو التبلو، بمعنى الاختبار. أن صيغة التفاعل لإفادة شدة الاختبار⁽⁴⁾. ولم أقف على دلالة هذه الصيغة لمعنى الشدة، إلا أن يكون هذا تفسيرا لحاصل معنى بيت النابغة.

6- قال إن مدغون اسم فاعل من الفعل دغ يدغ، أي دفع بعنف⁽⁵⁾. والصواب أن قياس اسم الفاعل منه هو داعون، وقياس اسم المفعول منه مدعوعون. أما مدغون، فهو اسم مفعول لفعل رباعي هو أدغ؛ ولا أعلمه موجودا.

7- قد يتناسى المعنى المدلول عليه بالصيغة، لكثرة الاستعمال؛ فيزول منها، نحو: احتمل أصله مطاوع حمل، فصار بمعنى حمل؛ ونظره الشيخ بقوله تعالى: "لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت" (البقرة 286)⁽⁶⁾.

1- نسخ الكتاب هو: "وقالوا: ماتق وموقى، وأحق وحمقى، وأنوك و نوكى، وذلك لأنهم جعلوه شيئا قد أصيبوا به في عقولهم كما أصيبوا ببعض ما ذكرنا في أيدانهم" 649/3.

2- شرح ديوان بشار 1/127هـ 1.

3- شرح ديوان بشار 3/233هـ 3.

4- شرح ديوان النابغة الذبلي 6/204هـ 6.

5- شرح ديوان بشار 3/43هـ 5.

6- شرح ديوان النابغة الذبلي 2/105هـ 2، ونظر أيضا احتضروا شرح ديوان بشار 1/285هـ 5.

المسألة الثانية- البنية اللفظية:

وأجعلها فرعين؛ لأن النظر فيها من جهتين: الأولى كمية حروفها، والثانية أجناس حروفها:

الفرع الأول - كمية الحروف:

ومرادى بها عدد حروف اللفظة؛ ويتلخص مفهوم هذه النظرية في القاعدة الشهيرة التي هي: الزيادة في المبنى تفيد زيادة في المعنى. وهي ظاهرة موجودة في الأسماء والأفعال على السواء، قد تعارفها علماء العربية؛ وعدها ابن عاشور أصلاً من أصول اللغة⁽¹⁾.

فمن عرض لها ابن جنى الذي عقد لها (باب في قوة اللفظ لقوة المعنى)⁽²⁾. فألحق بها تغيير شكل الكلمة للزيادة في معناها؛ وقال: "إذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجببت القسمة له زيادة المعنى به؛ وكذلك إن انحرف به عن سمتة وهديته، كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له؛ وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له، زائداً فيه لا منتقصاً منه..."⁽³⁾.

كما جعلها ابن فارس من سنن العرب؛ وأبان عن وجه العلة فيها، وهو المبالغة أو التشويه والتقييح؛ نحو: (رعشن) للذي يرتعش؛ ونحو: (الطرمّاح) للمفرط الطول البعيد ما بين الطرفين، وأصله من الطرح أي البعيد، "فشوه الاسم لما شوّهت الصورة"⁽⁴⁾.

فهذه النظرية مستمرة في معظم مواد العربية، وعليها العمدة في تمييز كثير من معاني الألفاظ المشتركة مادة، والمختلفة في بعض من الحروف.

وإنما قلت هي مستمرة في معظم مواد العربية، وليس في جميعها؛ لأنها قاعدة أغلبية، لا تتخلف إلا في زيادات معروفة، موضوعة لزيادة معنى جديد، دون زيادة في أصل معنى المادة؛ مثل زيادة ياء التصغير، فقد أفادت معنى زائداً على أصل المادة، وليس زيادة فسي معنى المادة. وأما نحو حذر، الذي هو من أمثلة المبالغة، وهو أقل حروفاً من حاذر، فهو من مستثنيات القاعدة، لأنها أغلبية⁽⁵⁾.

1 - لتحرير والتنوير 192/26.

2 - للخصائص 264/3.

3 - للخصائص 268/3.

4 - الصحاحي (باب في زيادات الأسماء) 99، ونظر 100، وأيضاً (باب الزيادة في حروف الفعل للمبالغة) 263، 264.

5 - لتحرير والتنوير 171/1 ونظر المصدر نفسه: اسطاع واستطاع 38/16، مبين 123/19.

أما وجوه الفرق بينها وبين الدلالة الصرفية فهي:

1- أن دلالة البنية اللفظية (زيادة المبني)، أعم وأشمل من الدلالة الصرفية؛ ومفهومته أن الدلالات الصرفية، يمكن عدها من قبيل دلالات البنية اللفظية، من دون العكس؛ فكثير من دلالات البنية، لا صلة لها بشأن من شؤون التصريف.

فمن أمثلة دلالة البنية الصرفية - زيادة على ما تقدم - قول الشيخ:

(المنفعة): "على وزن مفعلة، وأصله يحتمل أن يكون مصدرا ميميا، قصد منه قوة النفع؛ لأن المصدر الميمي أبلغ من جهة زيادة المبني"⁽¹⁾. و"يظهر أن (تولى)، مرادف (ولى)؛ ولكن زيادة المبني من شأنها أن تقتضي زيادة المعنى؛ فيكون (تولى) أشد من (ولى)"⁽²⁾.

فظاهر من هذين الموضعين أن لهما تعلقا بالتصريف، من جهتي المفعلة والتفعل؛ وهما وزنان قياسيان، قد بسطا في مباحث هذا العلم، مع ما يقتضيانه من معنى.

ومن أمثلة دلالة البنية اللفظية، قول ابن عاشور:

(الكوثر): بوزن فوعل، أي الخير الكثير، "هي من صيغ الأسماء الجامدة غالبا؛ نحو: الكوكب والجورب والحوشب والدوسر؛ ولا تدل في الجوامد على غير مسماها؛ ولما وقع هنا فيها مادة الكثر، كانت صيغته مفيدة شدة ما اشتقت منه؛ بناء على أن زيادة المبني، تؤن بزيادة المعنى"⁽³⁾. وكذا (الشقذف والشقندف والشقنداف): أسماء للمحمل، تختلف باختلاف خفته وثقله⁽⁴⁾.

فهذان المثالان وغيرهما، لا تعلق لعلم التصريف بهما من جهة المعنى؛ ولم أر من أشار إلى هذا الفرق بين الدالتين.

2- ومن هذا يتبين أن صيغ الدلالة الصرفية، هي صيغ قياسية، أغلبها مطرد. خلافا لأبنية الدلالة اللفظية المزيد فيها، فهي ليست قياسية، إلا ما قلّ منها.

¹ - التحرير والتنوير 2/344.

² - التحرير والتنوير 20/101، 102 وكذا 19/228.

³ - التحرير والتنوير 30/572، 573 وقد أشار ابن فارس إلى زيادة اللو في هذا اللفظ، الصلحي 117.

⁴ - التحرير والتنوير 1/171، وقد نقله عن الزمخشري في الكشاف 1/6 عن الزجاج، وانظر: أمثلة أخرى في التحرير والتنوير: للخرج والخراج 18/96 و97 الذكر والذكر 23/277.

فالنون مثلا في هذه الدلالة، قد تزداد وسطا في نحو: شقندف في شقندف؛ وقد تزداد
أخرا في نحو: رعشن من الرعش. وهذا على عكس زيادة النون أولا، للدلالة على
المطاوعة في نحو: انفتح وانفرج؛ فهي قياسية، معلوم موضعها؛ ولم أجد من تنبه إلى هذا
الفرق أيضا.

3- أن الزيادة في البنية اللفظية، تؤكد المعنى الذي يرجع إلى أصل المادة اللغوية.
أي إلى المعنى الأصلي الوضعي فتقويه. أما الزيادة في البنية الصرفية، فتضيف غالبا
معنى يرجع إلى وزن اللفظة المصوغة، أي معنى صناعيا قاليا؛ وهو معنى أخص من
معنى المادة؛ وقد سبقت الإشارة إليه في موضعه. ومثالهما الموضح هو:

الزيادة الصرفية:

تقول: غفر ذنبيه، أي محاه وعفا عنه؛ واستغفره لذنبيه، أي طلب منه الغفران، وهو
العفو. فالفعلان مشتركان في أصل المعنى اللفظي، وهو الغفران؛ إلا أن الثاني فيه معنى
زائد على الأصل، وهو الطلب الذي أفادته زيادة السين والتاء.

الزيادة اللفظية:

يقال للكثيرة التسمع والتنظر؛ سَمْعَةٌ نِظْرَةٌ⁽¹⁾. فالنونان هنا لم تضيفا معنى جديدا؛
وإنما أفادتَا شدة وقوة في المعنى الأصلي للمادة، وهو معنى السمع والتنظر.

هذا هو الفرق بين الزيادتين؛ وقد أشار إليه الشيخ، لكن لم يميز كلا بلقبه⁽²⁾.

4- باستقراء شواهد هذه النظرية - زيادة المبنى لزيادة المعنى -، وجدت أن
الحروف التي تزداد، هي من الحروف العشرة الواردة في الزيادة الصرفية، حروف
(سألتمونيها)، يضاف إليها تكرار الحروف الأصلية للمادة.

وقد مرت بعض أمثلة الأول؛ ومما ضوعف بتكرير الفاء واللام، وهو جار في
الأسماء والأفعال على حد سواء:

(كسكب): أي كسبَ كسبًا بعد كسب؛ فإن تكرير اللفظ مفيد لتكرير المعنى، مثل: ككف

الدمع؛ ونظيره في الأسماء: جيش لئلم، أي كثير، مبالغ في اللم؛ وذلك لأن له فعلا مرادفا

¹ - ابن فارس، الصحابي 100.

² - التحرير والتنوير 171/1.

له، مشتملا على حروفه، ولا تضعيف فيه؛ فكان التضعيف في مرادفه، لأجل الدلالة على الزيادة في معنى الفعل⁽¹⁾.

الفرع الثاني- أجناس الحروف:

وأريد به تنوع معاني الألفاظ، حسب أنواع الأصوات التي تأتلف منها. فالفعل (صنّب) يتغير معناه، باستبدال صاده سينا في (سلب). كما قد تتنوع حسب وجود الشكل التي تضبطها، فالاسم (الرُوع) بضم الراء يعني الفؤاد، وبفتحها يعني الفرع؛ وإن كان تأثير الضبط في المعاني لا يطرد في جميع الألفاظ.

وقد تبين من سرد مخارج الحروف وصفاتها فيما تقدم⁽²⁾؛ أن من الحروف ما تشترك في الصفات، ولا تُميّز إلا بالمخارج؛ كما أن منها ما تتحد في المخارج، ولا تتباين إلا بالصفات. فكان لمراعاة هيآت النطق بالألفاظ، أثر في دلالاتها. وهو موضوع علم الأصوات الوظيفي.

وقد ذكر ابن عاشور أن الكلمات تتغير دلالاتها، وتخرج من زنة إلى أخرى، ومن لغة إلى غيرها، باختلاف صفات الحروف؛ من ترقيق وتفخيم وإشمام واختلاس وإمالة وإشباع وقصر... وهو معنى (التي) في قوله تعالى: "...لينا بألسنتهم..." (النساء46). كما أنه المعنى الدقيقي المحتمل، في قوله تعالى: "وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب، لتحسبوه من الكتاب، وما هو من الكتاب..." (آل عمران78). وذلك بأن يحرفوا في نطقهم الحرف من حروف الهجاء، حتى يقارب حرفا آخر؛ فيكون للفظ لدى سماعه جرس كلمة أخرى. ومثّل له الشيخ بما حكى الله سبحانه عنهم في قولهم: زاعنا" (النساء 46)، وقولهم في السلام على النبي ﷺ: السام عليك⁽³⁾؛ أي الموت، أو السلام عليك بكسر السين⁽⁴⁾. وقريب منه، إنشاد بعض الأزارقة بيت عمر بن أبي ربيعة، بحضرة ابن عباس:

1 - التحرير والتنوير 152/19، وانظر: زلز التحرير والتنوير 490/30 و316/2، وجفف، شرح ديوان النابغة الذبياتي 163 ها2.

2 - نظر المبحث الأول من الفصل الثالث، المطلب الثاني: مخارج الأصوات 183. والمطلب الثالث: صفات الأصوات 19..

3 - رواه مسلم بطريق منها عن عروة عن عائشة قالت استأذن رط من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: السام عليكم. فكانت عائشة: بل عليكم السام واللعنة... الجامع الصحيح كتاب السلام باب يسلم الراكب على الماشي والفليل على الكثير 1706/4 ورواه البخاري أيضا في مواضع وبطريق منها عن عائشة مع اختلاف في بعض الألفاظ. الجامع الصحيح كتاب الاستئذان، باب كيف الرد على أهل النمة بالسلام 2308/5.

4 - لم أقف على هذه الرواية.

رأت رجلاً أما إذا الشمس عارضت * فيضحي وأما بالعشي فيخصر⁽¹⁾

فقال: يخزي بدل يضحى، ويخسر بدل يخصر؛ لتشويه المعنى؛ لغضبه من سماع ابن عباس شعره⁽²⁾. وقال ابن عاشور: إن في الأحاجي والأغاز كثيراً منها؛ كقولهم: إن للآهي إلهها فوفه، من غير إثبات كسرة الآهي؛ فيخال أنها (الله)، وأن قالها كفر⁽³⁾.

المطلب الثاني- دلالة المشترك اللغوي⁽⁴⁾:

إن الأصل في اللغة، أن تكون كل لفظة من ألفاظها، موضوعة إزاء معنى خاص بها، لا تتعداه⁽⁵⁾. لكن ظروف الاجتماع البشري، وملابس الحياة الإنسانية، قد تؤدي إلى أن تطفو على الألسنة، ظواهر من الاستعمالات اللغوية. ومنها ما يخص الناحية الدلالية، كحال المشترك اللغوي.

والمشترك اللغوي اسم عام ينتظم الكلمات التي اشتركت معنى أو لفظاً. فالكلمات المشتركة معنى، هي المعروفة بالترادف؛ أما المشتركة لفظاً، فهي المسماة المشترك اللفظي، والأضداد. وقد يسمي علماء العربية كلا باسم مغاير، إلا أن المؤدى واحد.

وقد أجمل سيبويه الكلام على المشترك اللغوي في (باب اللفظ للمعاني)؛ فقال: "أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين؛ واختلاف اللفظين والمعنى واحد؛ واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، هو نحو: جلس وذهب؛ واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق؛ واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، قولك: وجدت عليه، من الموجدة؛ ووجدت، إذا أردت وجدان الضالة؛ وأشبه هذا كثير"⁽⁶⁾. وأشار ابن السراج إلى أن ما يعرض من ذلك، إنما هو بغير قصد؛ وأنه لدخول لغة

¹ - البيت الرابع عشر من قصيدة مطلعها: أمن آل نعم أنت غاد فمبكر * غداة غد أم راسح فسهجر . من بحر الطويل، انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة 121

² - أبو العباس المبرد، الكامل في اللغة والأدب 168/1، 169.

³ - انظر التحرير والتنوير 291/3، 292 و 76/5، و جدير بالذكر أن التلاعب بمثل هذا الكلام غير جائز، لإيهامه الكفر، وقد جعله التاج السبكي مستهجناً مستقبلاً. انظر: معيد النعم ومبيد النقم 104، 105.

⁴ - رأيت د. توفيق محمد شاهين استعمل هذا المصطلح، وألف فيه كتاباً، ولست أدري إن كان من وضعه أم نقله عن غيره، وهو استعمال جيد لشموله المسائل الثلاثة: الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد، ففي كلها نوع من الاشتراك، ولا يخفى على اللبيب الفرق بين المشترك اللغوي والمشارك اللفظي.

⁵ - ابن السراج، رسالة الاشتقاق 21 و 32 و 37.

⁶ - الكتاب 24/1.

في لغة⁽¹⁾؛ كما جوز "أن يكون وقع هذا الاتساع، ليقع في السجع والقوافي"⁽²⁾.

المسألة الأولى- الترادف:

الترادف ويسمى الاشتراك المعنوي، هو أن تتعدد الألفاظ لأداء معنى واحد؛ أي تعاقب لفظين أو أكثر على معنى، بالوضع من قبائل أو قبيلة واحدة؛ نحو إطلاق العير على الحمار⁽³⁾، وإطلاق الغدر على الخيانة⁽⁴⁾، وإطلاق الميثاق على العهد⁽⁵⁾.

ولقد عالج علماء العربية هذه الظاهرة، منذ القرن الثاني للهجرة، كما سبق نص سيبويه. وممن اشتهر بالقول به الأصمعي⁽⁶⁾ ت 216هـ، وابن السكيت⁽⁷⁾ ت 244هـ، وابن السراج ت 316هـ⁽⁸⁾، وعبد الرحمن الهمداني⁽⁹⁾ ت 327هـ، وقدامة بن جعفر⁽¹⁰⁾ ت 337هـ، وابن خالويه⁽¹¹⁾ ت 370هـ، وأبو الحسن الرماني⁽¹²⁾ ت 384هـ، وابن جنبي الذي جعله كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف اللغة، ومن خصائصها، ومن لطف صنع الهاري تعالى وحكمه⁽¹³⁾، ورد على من أنكره⁽¹⁴⁾، والفيروزآبادي⁽¹⁵⁾ ت 816هـ.

وتناولوه الأصوليون في مباحث دلالات الألفاظ؛ وممن اشتهر بالقول به الشافعي⁽¹⁶⁾ ت 204هـ، والغزالي ت 505هـ، الذي هو عنده "الألفاظ المختلفة، والصيغ المتواردة، على

1 - رسالة الاشتقاق 32 و 37 والنظر 38.

2 - رسالة الاشتقاق 33 والنظر 38.

3 - شرح ديوان بشار 34/2 ها 1.

4 - فلاح العقيان 63 ها 93.

5 - التحرير والتنوير 126/13، وانظر أمثلة أخرى: بحث وأرسل التحرير والتنوير 124/19، والخرفطوم والخمر، شرح ديوان بشار 46/2 ها 2 و 59 ها 7، والحب والشغف، شرح ديوان بشار 239/1 ها 5 وغيرها.

6 - له ما اختلفت ألفاظه وانفقت معانيه، وهو منشور.

7 - له تهذيب الألفاظ، وهو منشور.

8 - رسالة الاشتقاق 32 و 33 و 37.

9 - في الألفاظ الكتابية، وهو منشور.

10 - في جواهر الألفاظ، وهو منشور.

11 - كتاب أسماء الأسد وأسماء الحية.

12 - كتاب الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى، وهو منشور.

13 - الخصائص (باب في تلاق المعاني على اختلاف الأصول والمباني) 93/2 و 113 وما بعدها، و 373/1 و 374.

14 - الخصائص 310/2 وما بعدها.

15 - له الروض المسلوف فيمائه اسمان إلى ألوف، وكتاب أسماء العسل.

16 - الرسالة 32.

مسمى واحد... كل اسمين لمسمى واحد، يتناوله أحدهما من حيث يتناوله الآخر، من غير فرق⁽¹⁾؛ وتاج الدين السبكي⁽²⁾ ت 771 هـ، وغيرهم.

ولكن إسراف بعض العلماء في القول به، كصنيع الفيروزآبادي، وابن جنّي الذي هم أن ينشئ فيه كتابا يتقصّى أكثرها، والوقت يضيق دونه؛ ولعله لو خرج لما أقتعه ألف ورقة، إلا على اختصار وإيماء⁽³⁾. هذا الإغراق دفع فريقا آخر إلى إنكاره، مثل ابن الأعرابي⁽⁴⁾ ت 231 هـ، وأحمد بن يحيى ثعلب⁽⁵⁾ ت 291 هـ، وتلميذه ابن فارس⁽⁶⁾، ولعلّ أبا عليّ الفارسيّ ت 337 هـ كان منهم أيضا⁽⁷⁾.

كما اجتهد بعضهم في التماس الفروق بين الكلمات المتقاربة المعاني، كصنيع ابن فتيبة ت 276 هـ في أبواب من كتابه أدب الكاتب⁽⁸⁾، وأبي هلال العسكري ت 395 هـ في كتابه الفروق اللغوية⁽⁹⁾. ووضعوا أبوابا لـ"الألفاظ الدالة على معان كلية، يقع اللفظ منها على جزئيات المعنى الكلي؛ بسبب كونها جزئيات لمعنى واحد، لا بسبب الترادف؛ كما فعل أبو منصور الثعالبيّ في مقدّمة فقه اللغة⁽¹⁰⁾.

ومن حجج مبطلية:

- 1- أن الاسم واحد وما عداه صفات، ولكل صفة معنى غير الذي للأخرى. وأن التعبير عن بعض الأشياء بغير ألفاظها، هو من طريق المشاكلة⁽¹¹⁾.
- 2- أن وجوده، ينفي صفة الحكمة عن اللغة⁽¹²⁾.

1 - المستصفي من علم الأصول 31/1.

2 - جمع الجوامع 136، ضمن مجموع مهمات المتون.

3 - للخصائص 133/2، وذكره ابن عاشور في سياق يدل على أنه لم يكن مغالبا فيه وهو خطأ. انظر المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 4/266.

4 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 4/251.

5 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 4/251، وكذا ابن فارس، الصلحي 96، 97.

6 - الصلحي 96، 97 وانظر 41 و43 حيث يذكر للشئ الواحد أسماء وهو يريد بها الصفات.

7 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 4/251 و266، ويدل لهذا قصته مع ابن خالويه.

8 - وهو منشور.

9 - وهو منشور.

10 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع القاهرة 4/266، وقد توفي الثعالبي في 429 هـ وكتابه منشور.

11 - ابن فارس، الصلحي 97.

12 - د. توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا 230.

3- أنه قد وقع في الكلام، عطف أحد المترادفين على الآخر، والعطف دليل على
تغايرهما في المعنى (1).

ومن حجج مثبتيه:

1- كون المترادفات - وإن اختلفت ألفاظها - ترجع إلى معنى واحد (2).

2- لو كان لكل لفظية معنى غير الذي في أختها، لما أمكن أن تعاقبها لتؤدي
مؤداهما، وإلا كان خطأ؛ نحو: لا ريب فيه، ولا شك فيه. وقالوا: إنه يأتي في الشعر تأكيدا
ومبالغة؛ نحو (3):

وهند أتى من دونها النأي والبعد. قالنأي هو البعد (4)

وهناك من توسط الفريقين، ففقد وقوعه بشروط منها:

1- عدم التساوي في المعنى؛ فالسيف والصارم ليسا مترادفين، لأن للثاني زيادة
معنى على الأول؛ وهو رأي الفخر الرازي (5)، والغزالي (6).

2- عدم الإتيان؛ فنحو: عطشان عطشان، ليس ترادفا، إذ لا معنى للثاني؛ وهو قول
الرازي أيضا (7).

3- أن يكون في لهجة واحدة، وليس في اثنتين مختلفتين؛ وهو رأي الأصفهاني (8).
وهذا في رأيي من أوهن القيود، ومن أوهى الشروط؛ إذ يجعل من قبائل العرب أمما.
وقد اختلف المحققون أيضا فيه (9)؛ فأحتج نفاثه بمثل ما احتج به القدماء (10)؛

1 - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 4/251.

2 - ابن فارس، الصحابي 96.

3 - عجز بيت للخطيب من بحر الطويل، وصدره: ألا جبذا هند وأرض بها هند، وهو البيت الثاني من قصيدة في مدح
بني سعد انظر الديوان 39

4 - ابن فارس، الصحابي 97.

5 - د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية 175.

6 - المستصفي 32، 33.

7 - د. أنيس، في اللهجات العربية 175.

8 - د. أنيس، في اللهجات العربية 175.

9 - ذهب د. أنيس إلى أن الغالبية على القول به، في اللهجات العربية 178. أما د. عاطف مدكور، فقال إن الغلبة على
إنكاره، ناظرا إلى علماء الغرب، أمثال بلومفيلد، وهاريس. علم اللغة بين التراث والمعاصرة 252.

10 - منهم الأستاذ حفني ناصف في معيزات لغة العرب، ودجنت الشاطن في كتاب العربية الأكبر، والراهب هنري
كولامنس اليسوعي في فرائد اللغة في الفروق، انظر د. توفيق شاهين، المشترك اللغوي 229، 230.

أما مقروء، فاشتراطوا لتحقيقه شروطاً هي:

1- الاتصاف التام في المعنى لدى أغلب أفراد البيئة اللغوية الواحدة. أي في لهجة واحدة أو في مجموعة لهجات مترابطة. فإن الفروق - ولو طفيفة - تخرج الألفاظ عن الترادف. والاعتماد في هذا على الاستعمال اللغوي، لا على "ما يتكهن به بعض أصحاب المعاجم"⁽¹⁾.

2- الاتحاد في العصر؛ فاشتراك معنى كلمة قيلت في عهد، مع أخرى قيلت في عهد آخر، ليس ترادفاً⁽²⁾.

3- ألا يكون أحد اللفظين متطوراً صوتياً عن الآخر؛ نحو: الجفل والجثل، أي التمل؛ فإن الفاء أبدلت ثاء أو العكس. ومثله اختلاف ترتيب الأصوات؛ نحو: جذب وجبذ⁽³⁾؛ فليس هذا ترادفاً⁽⁴⁾.

وذكر المحدثون لوجود الترادف عللاً، منها:

1- أن الرواة جمعوا اللغة من قبائل شتى، قد تعبر عن المعنى الواحد بألفاظ مختلفة⁽⁵⁾.

2- الافتراض من اللغات الأجنبية⁽⁶⁾.

3- اهتمام العرب بإقامة الأوزان، وتنسيق الأسجاع؛ فضحوا بالفروق المعنوية بين الكلمات المتقاربة⁽⁷⁾.

4- التطور الدلالي الذي تجاهله العلماء؛ فخلطوا بين عصور اللغة؛ وجعلوا كثيراً مما جمعه مترادفاً⁽⁸⁾.

5- استعارة الألفاظ بين القبائل عند اختلاطهم⁽⁹⁾.

1 - د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ 213، وفي اللهجات العربية 178.

2 - د. أنيس، في اللهجات العربية 179.

3 - ذكره الأصمعي في كتابه ما اختلفت ألفاظه وتلفت معانيه 42.

4 - د. أنيس، في اللهجات العربية 179 و192.

5 - د. عاطف مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 249، ود. أنيس، في اللهجات العربية 181 و182.

6 - د. مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 251، ود. أنيس، في اللهجات العربية 182.

7 - د. أنيس، دلالة الألفاظ 210، 211.

8 - د. مذكور علم اللغة بين التراث والمعاصرة 252، ود. أنيس، دلالة الألفاظ 212، 219 وفي اللهجات العربية 183.

9 - د. أنيس، دلالة الألفاظ 182، وابن جنى، الخصائص 373/1، 374.

6- فقدان كثير من الكلمات لمعنى الوصفية، وانتقالها إلى الاسمية⁽¹⁾.

7- غلبة استعمال كثير من المجازات؛ حتى تصبح حقائق مرادفة لغيرها⁽²⁾.

8- التغييرات الصوتية الطارئة على اللفظة، بالإبدال والتقديم والتأخير؛ وهي علة

لدى القدماء؛ أما المحدثون فلم يقرؤا هذا النوع من الترادف كما أسلفت⁽³⁾.

رأي الشيخ ابن عاشور في الترادف:

اهتم ابن عاشور كثيرا بهذه المسألة، كما يدل عليه تخصيصه لها بحثا مستقيا⁽⁴⁾.

وتعرضه لها في مواضع كثيرة من آثاره.

فهو يقرر "أن الأصل في اللغة عدم الترادف"⁽⁵⁾. ومعنى الأصلية ههنا، هي أن كل

لفظ وضع لمعنى خاص به؛ كما سبق ذكره في صدر هذا المطلب. وتعني أيضا أن هذا

الأصل هو أكثر الكلام⁽⁶⁾، الجاري في اللغة. ومع هذا هو يقر بوجوده في كلام العرب.

ويسرى أنه ليس مسببا عن اختلاط لغات القبائل في عموم اللغة الجامعة، بحيث لم

يستطع كل فريق أن يجرد لفته من ألفاظ غيره؛ لأن هذا يقتضي ثبوته في مجموع اللغة،

وكونه غير شائع لدى جميع القبائل؛ والحال أنه فاش في جميعهم. فبقاؤه في كلامهم، كان

عن اختيارهم جميعاً؛ لا للإدلال بحوافظهم، وإنما لما فيه من فوائد سيأتي ذكرها. ولو

شاءوا أن ينفوه عن لغتهم، لكان يسيرا عليهم؛ باختيار أفصح ألفاظه، وتناسي وهجران ما

عداها وإماتته⁽⁷⁾.

كما يختار أن يحد "المترادف بأنه لفظ مفرد، دال بالوضع على معنى، قد دل عليه

بالوضع لفظ آخر مفرد، يخالفه في بعض حروفه الموضوع عليها؛ بحيث تنطق به قبائل

1 - د. أنيس، في اللهجات العربية 182، 183.

2 - د. أنيس، في اللهجات العربية 183.

3 - انظر د. مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 251، 252، وكذا د. أنيس، في اللهجات العربية 179، ومن 184 إلى 192.

4 - في ثمان وعشرين صفحة، نشره بمجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة، وقد تقدم الكلام عليه في التمهيد لهذه الأطروحة ص - و - .

5 - التحرير والتنوير 97/18 و225/1.

6 - ابن فارس، الصحابي 96 وكذا 201.

7 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 4/263.

العرب كلها إذا شاعت. أو ألفاظ مفردة كذلك؛ بشرط استقلال تلك المقدرات⁽¹⁾، في الاستعمال وفي الدلالة⁽²⁾.

وسمي اللفظ مترادفاً، لأنه ردفه، أي لحقه لفظ آخر في مدلوله⁽³⁾. والمعتبر في دلالة المترادفات، هو اصطلاح التخاطب؛ سواء كانت دلالاتها بالأصالة، وهي الحقيقة؛ أم منقولة قد غلب استعمالها، فساوت الحقيقة⁽⁴⁾. ويقابل الترادف الاشتراك⁽⁵⁾. وقد احترز بتعريفه عن أشياء منها:

1- أن دلالة الألفاظ المجازية والكنائية بالقرينة المانعة أو المعينة، ليست ترادفاً، لأنها ليست دلالة بأصل الوضع⁽⁶⁾.

2- أن المركبات التقييدية (صفة وموصوف)، أو الإضافية (مضاف ومضاف إليه)، أو الإسنادية (مسند ومسند إليه) - وإن أفادت معاني متساوية مع بعضها، أو بعض المفردات، بما يحصل في جمع الكلمتين - فليست منه؛ فرجل مع آدمي ذكر، وغربت الشمس مع انقضى النهار، وعبد الله مع عبد الرحمان، ونحوها ليست مترادفة⁽⁷⁾.

3- أن اختلاف لفظين أو أكثر، في كيفية نطق القبائل أو القبيلة الواحدة؛ نحو إثبات الهمز أو تسهيله، وإشباع الحركة أو ضده، وإثبات حرف أو حذفه تخفيفاً، أو زيادة حرف لغير معنى جديد، وإبدال حرف بمقاربه، أو إبدال حركة بغيرها، واختلاف اللغات في الواوي واليائي، ومضارع الأفعال في حركة العين؛ كل هذا ليس من الترادف. لأن العربي ينطق بما ألفه في لهجة قبيلته، ويعسر عليه مخالفتها. بخلاف المترادفات، التي تستعملها كلها القبيلة الواحدة إذا شاعت⁽⁸⁾.

وهذا الاحتراز يتماشى مع شرط المحدثين عدم التطور الصوتي في المترادفات. إلا أن الشيخ قد ناقض نفسه بعده (المومة) و(البوابة) أي الفلاة مترادفين⁽⁹⁾؛ فالميم والباء

1 - أعاد هذه الجملة بلفظ (المترادفات) في المصدر نفسه 244/4.

2 - مترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 242/4 و246.

3 - مترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 245/4.

4 - مترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 246/4.

5 - حاشية التوضيح والتصحيح 34/1.

6 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 242/4.

7 - مترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 243/4.

8 - مترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 243/4، 244.

9 - فلاح العقبان 261ها729.

شفوياً، وعليه يكون أحد اللفظين أصلاً للآخر في رأيي. كما ناقض نفسه في عدّه (الأكم) بضمّ الهمزة وفتحها وفتح الكاف مترادفين⁽¹⁾. وفي عدّه العسر بفتح العين وبضمّها مترادفين⁽²⁾.

4- أنّ الألفاظ التالية في الإتياع، ليست من المترادف؛ لأنها لا تستقل في الاستعمال؛ بل لا معنى لها؛ ففارقت التوكيد اللفظي⁽³⁾. هذا ما ذكره ابن عاشور؛ والحقيقة أنّ ضرباً من ألفاظ الإتياع لا معنى له، وهناك ضرب آخر له معنى؛ كما تقدم تفصيله في محله، ونصّ الشيخ نفسه عليه في غير هذا الموضع.

5- أنّ التوكيد المعنوي بالنفس أو بالعين، ليس من المترادف؛ لأنّ مدلولهما قبل التوكيد بهما، يغيّر مدلول المؤكّد⁽⁴⁾.

6- إذا آلت دلالة اللفظين أو أكثر، المتقاربين في المعنى، إلى مال واحد. أي إلى مفادات متحدة عند الاستعمال، فليست من المترادف كما يتوهم؛ لاختلاف معانيها بالمفهوم؛ نحو: هو خال مال، وصدى مال، ومحجن مال...⁽⁵⁾؛ كلّ راجع إلى معنى الحفظ له. ونحو: أضلّ وما هدى؛ فالمعاني واحدة باعتبار المأل⁽⁶⁾. ونحو: السلام والتّحية⁽⁷⁾.

ولكن ابن عاشور غفل عن هذا المحترز، فزعم أنّ المدينة والقرية مترادفان⁽⁸⁾. وأنّ النفل والغنيمة مترادفان⁽⁹⁾. وأنّ "الحاضرة الناجزة التي لا تأخير فيها، إذ الحاضر والعاجل والناجز مترادفة. والدين والأجل والنسيئة مترادفة"⁽¹⁰⁾. وقد راجعت هذه الألفاظ في كتاب الأصمعي، فلم أجده ذكر شيئاً منها.

1 - شرح ديوان النابغة الذبياني 222هـ.

2 - شرح ديوان النابغة الذبياني 31هـ/165، وانظر ترجمته له في لفظ البرطمة بالميم وباننون، النظر الفسيح 250، 251، ونقله ما قيل من ترادف الفرّح بضم الفاف وفتحها من دون أن ينكره، شرح ديوان بشار 51هـ/107/2، وزعمه ترادف العنم بضم العين وتسكين الدال وفتحهما شرح ديوان بشار 181هـ/4.

3 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 244/4، 245، وانظر المبحث الثاني من الفصل الثالث، المطب الثالث: الإتياع والمزاوجة ص 77-78. ففيه أن من الإتياع ماله معنى.

4 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 245/4.

5 - ذكرها ابن جنّي مع أمثالها في الخصاص 129/2 وما بعدها.

6 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 246/4، 247، 252، 253.

7 - النظر الفسيح 316.

8 - التحرير والتنوير 40/13.

9 - التحرير والتنوير 6/10.

10 - التحرير والتنوير 115/3.

ويستفاد من كلامه، أنه لا يشترط في المترادفات أن تكون في لهجة واحدة؛ وتخرج هذا المذهب، على أنه رأى في كل اللهجات وحدة لغوية؛ كما هو رأي المحدثين أيضاً، وهو الصواب.

والتّرادف عنده يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف؛ والغالب الكثير أن يرادف لفظ لفظاً آخر من نوعه؛ وتقلّ مرادفة أسماء الأفعال للأفعال، نحو: شتان وبعد؛ وتندر مرادفة الحروف للأفعال، نحو: ليس ولا، ونحو: لكن وأستدرك؛ ولا يرادف فعل اسماً، كما لا يرادف حرف اسماً بحال⁽¹⁾.

ويعمّ في نظره كل ما يدلّ على معنى في العربية. فمفهوماً - في زعمه - أوسع ممّا يسبق إلى أذهان الباحثين، الذين يقصرونه على الكلمات المفردة، والمختلفة في حروف مادة الاشتقاق؛ إذ يشمل - عنده - مختلف الصيغ الدالة على معنى واحد؛ مثل صيغ جمع السلامة وجمع التكسير، الدالة على مطلق الجمع؛ ومثل جموع المفرد الواحد، الدالة على الجمع كثيراً أو قليلاً؛ ومثل الأدوات، الدالة على معنى واحد، نحو لام الأمر وصيغة الأمر، الدالّين على الطلب الجازم، ونحو مذ ومنذ بمعنى واحد⁽²⁾.

وفي هذا المعنى المصدران: الغناء بفتح الغين ممدوداً، والغنى بكسرها مقصوراً؛ أصلهما واحد، هو معنى ضدّ الفقر؛ ولكن الاستعمال غلب الأوّل في المعنى المجازي، هو الإجزاء وكفاية المهمّ؛ وخصّ الآخر بالمعنى الحقيقي، هو ضدّ الفقر؛ قال الشيخ: "هي تفرقة حسنة، من دقائق استعمالهم في تصاريف المترادفات"⁽³⁾؛ فهما عنده من المترادفات كما يظهر؛ ومثل ذلك قوله بترادف العفارية والعفريت⁽⁴⁾.

بل ذهب إلى أبعد من هذا، بعدّه صيغاً مترادفة، مع اعترافه بالفروق المعنوية بينها؛ نحو قوله بأنّ السحار يرادف السّاحر في الاستعمال، معتلاً بأنّ صيغة فعّال للنسب إلى

1 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 242/4 و243 و245.

2 - مترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 242/4، 243.

3 - للتحرير والتنوير 22/13 وانظر مثقلين آخرين قرب وبعد في المصدر نفسه 432/1.

4 - شرح ديوان بشار 181/2هـ.

الصناعة، مثل النَّجَار والقَصَّار⁽¹⁾. وكبكب ولملم مرادفان لكبّ ولم⁽²⁾. وتولّى يرادف
ولّى⁽³⁾. ومثله بغى وابتغى، فقد قال هما مترادفان⁽⁴⁾.

وهذا التعميم في مفهوم الترادف لا يقرّه المحدثون، وكذا بعض القدماء؛ كما أنه
يتناقض مع ما ذكره ابن عاشور نفسه، " أن الاعتداد في اعتبار اللفظين مترادفين، إنما هو
بالاختلاف في الحروف الموضوعّة عليها أصالة"⁽⁵⁾.

ولا يتسق مع منعه - في موضع آخر - لترادف المصدرين المتحدّي الفعل. حيث
نقل عن بعض اللغويين، التفرقة بين المصدرين (الذّكر) بكسر الذال وبضمها؛ يجعلهم
"المكسور للسانيّ، والمضموم للعقليّ". ولعلّها تفرقة استعمالية مولدة؛ إذ لا يحجر على
المستعمل تخصيصه أحد مصدريّ الفعل الواحد، لأحد معاني الفعل عند التعبير؛ فيصير ذلك
اصطلاحياً استعمالياً، لا وضعاً حتى يكون من المترادف؛ إذ اتّحاد الفعل مانع من دعوى
ترادف المصدرين؛ فقد قال عمر رضي الله عنه: أفضل من ذكر الله باللسان، ذكر الله عند
أمره ونهيه⁽⁶⁾. فسّمى النوعين ذكراً⁽⁷⁾.

ولا يلاقي قوله بأنّ في عدّة ترادف بعض الحروف لبعض تسامح⁽⁸⁾. وكذا مؤاخذته
لأهل اللغة، بتساهلهم في عدّة كثير من المفردات من المترادف؛ وليست منه على
التحقيق⁽⁹⁾. فيجب "علينا أن نقتصد في دعوى الترادف؛ فلا نقع فيما وقع فيه ظاهرة
اللغويين، من الحكم بالترادف بين كلمات تقاربت معانيها؛ فجرؤوا الشادين في اللغة على

1 - التحرير والتنوير 125/19.

2 - التحرير والتنوير 152/19.

3 - التحرير والتنوير 101/20، 102.

4 - شرح ديوان بشار 20/2 هـ.

5 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 243/4.

6 - ذكره بهذا اللفظ الشيخ ابن أبي زيد القيرواني في رسالته، انظر الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني.
للشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى 700. ولم ألق عليه في كتب السنة، والذي وجدته من رواية أبي نعيم
الأصبهاني عن ميمون بن مهران قال: كان يُقال الذّكر نُكران ذكر الله باللسان، وأفضل من ذلك أن تذكره عند المعصية
إذا أشرفت عليها، حنية الأولياء 87/4.

7 - التحرير والتنوير 451/1.

8 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 245/4.

9 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 253/4.

اعتقاد ترادفها، وعلى استعمال بعضها موضع بعض. فكان ذلك مبدأ أخطاء كثيرة، ومسرى
داء وبيل لتحليل عقد العربية⁽¹⁾.

كما لا يلتزم مع تحذيره من الغفلة عن الفروق بين الكلمات. وجعله الفروق بين
معاني الألفاظ، من أحسن تهذيب اللغة⁽²⁾. وتصريحه بأن "من أهم الواجبات، الحفاظ على
فروق العربية، ودقائق استعمالها"⁽³⁾. وإيجابه على خدمة العربية، إيجاد وسائل لبيان جسيع
الفروق المعنوية؛ من أجل انتشارها من وصمة عدم الانضباط؛ فلا يبقى فيها من المترادف
إلا ما لاشبهه فيه. وقد أهم ذلك علماء العربية النحارير، فعنوا ببيان الفروق المعنوية بين
الألفاظ التي عدت مترادفة؛ كما سبق ذكر بعضهم في أول الكلام على هذه المسألة. وقد
ألزم الشيخ، أهل صناعة اللغة والأدب: "أن يتوخوا جهدهم، مطابقة الألفاظ لأكمل معانيها
الموضوعة لها في اللغة"⁽⁴⁾.

وفي مقابل هذا، هو يحذر من الغلو في ادعاء الفروق بين مترادفات كثيرة؛ لإفضائه
إلى تصفات ثقيلة. ومثل لهذا يتطلب الفروق بين القعود والجلوس، أو بين الشاي والبعد،
أو بين الكذب والمين⁽⁵⁾.

ويلاحظ أن ابن السراج أثبت الترادف بين قعد وجلس⁽⁶⁾؛ كما أن ابن جنّي ردّ أيضا
على من يتكلف الفرق بينهما، أو بين غيرهما⁽⁷⁾؛ علما أن ابن فارس⁽⁸⁾ فرق بينهما، وهو
من نفاة الترادف كما تقدّم.

وقد حاول ابن عاشور تارات، أتباع منهج التحقيق؛ فلم يسلم بكل ما عدّ مترادفا، أو
ظهر أنه مترادف؛ حيث ردّ كثيرا منها؛ نحو: الدعاء والنداء⁽⁹⁾، ونحو: هدى ودل⁽¹⁰⁾.

1 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 4/ 266.

2 - التحرير والتنوير 48/19 و77/20.

3 - فرق لغوي مغفول عنه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 8/ 487.

4 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 4/ 266.

5 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 4/ 267.

6 - رسالة الاشتقاق 33 و38.

7 - الخصائص 2/ 310.

8 - الصحابي 97.

9 - التحرير والتنوير 2/ 113.

10 - التحرير والتنوير 1/ 225.

ونحو: خرج وخراج⁽¹⁾، ونحو: خُبث ولقِس⁽²⁾. وكان أحيانا يذهب إلى الترجيح؛ نحو قوله: "قد قيل: إن ناب مرادف تاب؛ وهو المناسب لقوله في الآية الموالية: (دعوا ربهم منيبين إليه)"⁽³⁾.

وقد استغرب الشيخ اختلاف العلماء، في وقوع الترادف في اللغة العربية؛ وإن كان الفريقان - المثبتون والنافون - متفقين على أن في الكلام، ما يلوح منه الترادف في بادئ الرأي. وإنما اختلفا في الأخذ به، والجزم بثبوته؛ أو في وجوب ملاحظة الفرق بين الألفاظ، والتعمق في البحث عنها⁽⁴⁾. ومنشأ هذا الاختلاف عنده أمران:

أحدهما - اختلاف أنظار أئمة العربية، في عده لمزا للغة. فقد رآد بعضهم منافيا لحكمة الواضع، لإفضائه إلى تحصيل الحاصل؛ بناء على أن مقصد اللغة الإبانة، وإذا حصلت فائدتها بلفظ، كان الزائد عليه فضولا وعبثا، لا يناسب ما عرفت به من إتقان الوضع؛ فأوجبوا تنزيها عنها. ومن رأى في زيادة الألفاظ فائدة، جزم بوقوعه⁽⁵⁾.

ثانيهما - اختلاف كثير من المترادفات المشتقة، في مواد اشتقاقها؛ وهو يؤذن باختلاف مدلولاتها؛ نحو: الصارم من الصرم، والفيصل من الفصل، والحسام من الحسم⁽⁶⁾.

وكشَفَ هاتين الشبهتين: فردَّ على الأولى بأن حصر حكمة وضع اللغة في الإبانة، غبن لحقها من الشرف، إذ يحطها إلى درجة اللغات الساذجة؛ كما أنه ليس هم اللغات الكسبري، التي العربية سيدتها. فوجب أن تشمل حكما وفوائد أخرى؛ هي قصد التوسع في كلام أهلها؛ وتوفير المادة لأدبها، لإقامة القوافي والأوزان، وإنشاء الملح والأسجاع، وسبك الخطب والرسائل، وانتقاء الأخف، وتجنب التكرار في استعمالها، وتلبية مقتضيات أحوال الفصاحة والبلاغة في أساليبها، بالقدرة على الارتجال في الكلام بها، والسلامة من العي والإرتساج والحصر فيه، وصنوحيتها لتملك مشاعر سامعيها؛ والتوسل بها إلى الوفاء بآثار مفكريها⁽⁷⁾.

1- للتحرير والتنوير 96/18، 97.

2- النظر الفصيح 314.

3- للتحرير والتنوير 95/21 والآية في سورة الروم 33.

4- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 247/4.

5- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 247/4 و 251، 252.

6- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 252/4.

7- المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 252/4 و 263 وما بعدها، والتحرير

والتنوير 190/19.

وأما عن الشبهة الثانية، في التوصيف الذي يلمح في بعض المترادفات. فمعظمه - عنده - زعم زائف، ودعوى عريضة؛ فلا يراها قاضية بإنكار أصل الترادف جملة؛ بل غايتها إنكار ثلثة منه. فلا محيص من الاعتراف بترادف الجوامد، المتعاقبة على معنى واحد، كالخمر والعقار. وكذا المشتقات التي صارت في حكم الجوامد؛ لغلبة استعمالها استعمال الأسماء. بقطع النظر عن أصل اشتقاقها؛ وإن كان بعضها أقرب إلى الوصفية من بعض، وخاصة الألفاظ المنسوبة؛ فالمشرفي والمهند مثلًا، أقرب إلى التوصيف من الحسام والصارم⁽¹⁾.

وأشار إلى أن العرب، قد تخرج "الوصف عن الوصفية إلى اللقبية، أي إلى اعتباره لقبًا؛ وما يزالون يتعاهدون الوصفية. وهذا مثل إطلاق الليث صفة بمعنى الوثاب؛ ولذلك سموا دويبة من العنكبوت ليثًا؛ ثم شاع وصف الأسد بالليث، حتى صار مرادفًا للأسد. وقد يتعاهدون الوصفية، فيجرونه صفة للأسد؛ كقول كعب بن زهير⁽²⁾:

من خادر من ليوث الأسد مسكنه * في بطن عثر غيل دونه غيل

ويظهر ذلك في الغيث؛ فهو مرادف للمطر، لكنهم لا يستعملونه في المطر الضار، كحجارة السبرد؛ وفي القرآن (التي أمطرت مطر السوء)⁽³⁾، (فأمطر علينا حجارة من السماء)⁽⁴⁾، وقال: (كمثل غيث أعجب الكفار نباته)⁽⁵⁾، الآية الشريفة؛ فسماه غيثًا، لأنه مطر نبات⁽⁶⁾.

وهناك شبهة أخرى، عول عليها نفاة الترادف. وهي اقتضاء عطف أحد اللفظين على الآخر بالواو، المغايرة في المعنى، كما هو أصله في العربية؛ لأنه لمطلق التشريك في الحكم، والشيء الواحد لا يشارك نفسه، مهما تعدت ألفاظه؛ وإذا جاز تعقيبه بمرادفه للتوكيد، لم يجز اقترانه بالعاطف.

وقد رد ابن عاشور على هذا المتمسك، بأنه لا حجة فيه؛ وقال: "هو تعلق

1 - مترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 253/4، 254.

2 - بيت من قصيدته التي أولها: بانت سعد فقلبي اليوم متبول * منجم إثرها لم يجز مكبول.
من بحر البسيط، وروايته كما يلي: من ضيق من ضراء الأسد مخدره * ببطن عثر غيل دونه غيل.

نظر شرح ديوان كعب بن زهير ص 21.

3 - الفرقان 40.

4 - الأنفال 32.

5 - الحديد 20.

6 - مترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 254/4.

بالاستعمال النادر، لإبطال أصل ظاهر⁽¹⁾. فجعله من غرائب الاستعمال العربي؛ وكان العرب قصدوا من عطف أحد المترادفين، المبالغة في التأكيد؛ بإيهام السامع أنه يلقي إليه خبر آخر؛ حتى إذا وجدته عين الأول، استقر في ذهنه أشد استقرار، وتمكن منه أكمل تمكن⁽²⁾. وأورد له أمثلة منها قوله تعالى: "لا تبقي ولا تذر" (المذثر 28)؛ وقوله سبحانه: "أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة" (البقرة 157)؛ وقول طرفة بن العبد⁽³⁾:

فمالي أراني وابن عمي مالكا * متى أدن منه يتأ عني ويبعد

فـ"هو من أفانين البديع في الكلام؛ بتخييل معنى التوكيد اللفظي في خيال معنى التأسيس، تنزيله من منزلة إجراء وصف ثان؛ ليشير المتكلم، إلى أن الوصف بلغ من الشدة في الموصوف، مبلغ إنشاء وصف ثان عنه. ونظيره، عطف المركب أو الجملة، على معطوف قد أقساد معنى المعطوف عليه، دون زيادة؛ مثل قوله تعالى: "قد ضلوا وما كانوا مهتدين"⁽⁴⁾ (5).

ورغم اقتناع الشيخ بهذا؛ فقد وجدته يستدل بذلك الأصل، الذي يقتضي المغايرة بين المعطوفين. وليس يعدّ عليه؛ لأن مساق احتجاجة، كان على استعمال و ارد في شرح عبارة معجم⁽⁶⁾؛ وليس في شعر أو نثر، حيث يعتاد هذا الأسلوب. يضاف إليه، أنه قد جعله استعمالا نادرا؛ وهذا لا يصيره أصلا؛ فلا تناقض في كلام ابن عاشور.

أسباب وقوع الترادف:

أحصى الشيخ - بعد الاستقراء - أحد عشر سببا لوقوع الترادف في اللغة العربية؛ ويمكنني إجمالها في النقاط التالية:

1- تميز اللغة العربية عن أخواتها الساميات؛ بعد انفصال العرب عن مواطن بقية الساميين، بحلولهم في تهامة، و انتشارهم في شاطئ البحر الأحمر، ثم في شاطئ بحر عدن في بلاد اليمن؛ وتفرقهم قبائل بنزولهم حضرموت، والأحقاف، وبلاد عمان، وبلاد البحرين،

1 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 268/4 وانظر أيضا 251/4.

2 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 268/4.

3 - البيت التاسع والستون من معلقته التي مطلعها: نخولة أطلال ببرقة شهيد * تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد. وهي من بحر الطويل. انظر ديوان طرفة بن العبد 34.

4 - الأتجام 140.

5 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 253/4.

6 - الصوت المجسد - تقفية وتأويد - مجلة مجمع اللغة العربية 200/8 وموضوعه شرح عبارة (الصوت لمجسد) وبين اختلاف أهل اللغة فيه.

ونجد، والحجاز. وكانت لغتهم متقاربة؛ لأنهم أمة واحدة. ثم جاء إبراهيم عليه السلام، بامرأته هاجر، وابنه إسماعيل؛ فأودعهما بمكة، في ديار جرهم. وكانت لغة هاجر الكلدانية؛ أخت العربية، وأصل العبرانية. فكان أن تغلبت لغة جرهم على لغتها؛ كما لم يمنع ذلك، من أن تجتذب اللغة الغالبة، كلمات من لغتها الوافدة، استحسنتها الأسماع⁽¹⁾.

ولا يستبعد ابن عاشور، أن يكون إبراهيم عليه السلام أيضا، قد بثّ كلمات وأساليب من لغته؛ لم يكن عند أهل تلك البيئة ما يرادفها؛ أو كانت أخف من مرادفها عندهم. إذا فرضنا كون لغته يومئذ أتقن⁽²⁾.

هذا ما ذكره؛ وإني أرى تأثير شخص واحد (هاجر) في لغة شائعة، لا يكاد يذكر؛ بل لهجتها تذوب في لغة العامة، وتندثر؛ وتكتسب هي لغة بينتها الجديدة.

2- اختلاف القبائل في تسمية بعض الأشياء؛ ثم شيوع هذه الأسماء في جميع مواطنهم، وخاصة الحجاز، لأنها قرارهم. فإن المتكلمين باللغة، إذا تناقلوا استعمال بعضهم بعضا، طفحت عليهم اللغات؛ فيتكون المترادف بالرغم منهم، ثم ينتفعون به⁽³⁾. ومع هذا، فقد يكون أحد الألفاظ المترادفة، أغلب في الاستعمال من سائرهما؛ كما قد يكون أحدها مجهولا، في بعض القبائل⁽⁴⁾.

ومن أسباب شياع الألفاظ بين القبائل، استحسان بعضها لكلمات غيرها؛ لخفة على اللسان، أو تناسب في الحروف مثلا؛ فتأخذها القبيلة؛ وقد تميمت ما عندها من مرادفها، كما قد تبقى معه في الاستعمال؛ فيكون المترادف⁽⁵⁾.

3- اختلاف قبائل العرب في النطق؛ بإبدال حرف من آخر، أو حركة بأخرى؛ وقد مضت أمثلته في موضعه⁽⁶⁾. وكلام الشيخ هنا، محمول على أنه حكاية، لما ورد عن العلماء في هذا الشأن؛ وإلا فإنه يتناقض مع ما ذكره في تعريفه للمترادف، الذي قدمته؛

1 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية بالقاهرة 255/4.

2 - المترادف في اللغة العربية، المصدر نفسه 256/4.

3 - المترادف في اللغة العربية، المصدر نفسه 252/4.

4 - المترادف في اللغة العربية، المصدر نفسه 256/4، 257.

5 - المترادف في اللغة العربية، المصدر نفسه 249/4 و250 وانظر أمثلة لاختلاف اللهجات في المبحث الأول من الفصل الثاني، للمطلب الثاني، المسألة الأولى: اللهجات العربية 97 ...

6 - المترادف في اللغة العربية، المصدر نفسه 257/4 و258 والنحرير والتنوير 12/4 و242 و19/4 وغيرها. وانظر المبحث الأول من الفصل الثاني، المطلب الثاني، المسألة الأولى: اللهجات العربية ص 93 ... والمبحث الثاني من

الفصل الثالث، المطلب الأول، المسألة لثنية: الإبدال اللغوي ص 92 ...

حيث اشترط أن تنطق العرب كلها بالمترادف، إذا شاعت؛ ونفى أن يكون اختلاف كيفية اللفظ، موجبا للترادف. وهذا هو الصواب، وقد ردّ المحدثون أيضا، أن يكون هذا الضرب مترادفا.

وكذلك وقسوع القلب في كلمات عند بعض القبائل؛ نحو: الأصعل بمعنى الأصلع⁽¹⁾. وقد عرضت للقلب وأمثله فيما مضى⁽²⁾؛ وعلى كل، فهو بعيد عن الترادف أيضا. ويشبههما تخفيف بعض الألفاظ، لدى بعض القبائل؛ حتى تتغير إلى ألفاظ أخرى، مرادفة للتي لم تخفف؛ كقولهم: حظة بمعنى حُظوة⁽³⁾. والأجدر بهذا أيضا، ألا يعدّ من المترادف.

4- تعريب كثير من الألفاظ الأعجمية⁽⁴⁾. وقد ازداد المعرب من الفارسية والرومية؛ كما ازداد دخول لغات أهل الأمصار، عند اختلاط العرب بغيرهم في الفتوح، ما لم يكن مثله عندهم؛ نحو: الدُّرَّاقن والقَطّ وعلّو، التي تعني التفاح والهرّ وعلّى، في لغة أهل بغداد؛ بل أقحموا كلمات في الشعر، قبل تعريبها⁽⁵⁾.

5- شيوع المجاز مرسلا واستعارة، حتى يقترب من الحقيقة، بنسيان العلاقة؛ فيرادف ألفاظا حقيقية. "فالمجاز مفتاح باب المترادف"⁽⁶⁾. ومن أمثله إطلاق (البكر) على السحابة، و(الحرّة) على كثيرة الماء، استعارة في قول عنتره⁽⁷⁾:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ بَكْرٍ حُرَّةٍ * فَتَرْمَنُ كُلُّ قَرَارَةٍ كَالدِّرْهِمِ⁽⁸⁾

وتسمية الخمر بالزنجبيل؛ لأنّ العرب كانوا يطيبون الخمر به...⁽⁹⁾ وقريب منه اشتهاار التوسع في الاستعمال؛ وهو على وجود:

¹ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 262/4.

² - انظر المبحث الثاني من الفصل الثالث، المطلب الأول، المسألة الأولى: القلب اللغوي ص 204...

³ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 258/4، 259.

⁴ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 251/4 و259 وانظر بعض أمثله في المبحث الأول من الفصل الرابع.

المطلب الثاني، للمسألة الأولى، الفرع الأول؛ المعرب ص 205... والفرع الثاني؛ الموند ص 263...

⁵ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 262/4.

⁶ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 259/4، 260 وانظر أيضا التحرير والتنوير 24/24.

⁷ - من مخطوئته من بحر الكابل التي مطلعها: هل غادر الشعراء من منونم * أم هل عرفنت الدار بعد توهم. وهو

البيت 16 انظر الديوان 18.

⁸ - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 260/4.

⁹ - شرح ديوان بشار 83/2 ها6.

منها الاستغناء بالوصف المشهور عن الموصوف؛ نحو: المدام والمدامة للخمر، فأصلهما من إدامتها في الدنّ، ثمّ صارتا اسمين لها(1).

ومنها إطلاق اسم الشيء على ما يشتمل على معناه؛ نحو: المنحة، هي الناقّة أو الشاة تعطى الفقير لشرب لبنها، ثم يردّها، ثم صارت بمعنى العطية مطلقا. ومنها إهمال العرب للفروق المعنوية، بين الألفاظ التي من جنس واحد؛ وإطلاقها على معنى متساو؛ نحو أسماء ثمر الأراك؛ فالبرّم هو الرطب، والمرّد هو الذي أدرك، والبرير إذا أسود، والكيث إذا يبس؛ مع أنّهم يطلقون بعض هذه الأسماء في موضع بعض؛ كقول النابغة الذبياني(2):

ولا تَبِعْ بِجَنَبِيْ نَحْلَةَ الْبَرَمَا.

والبرّم لا يؤكل حتى يصير كباتا(3).

6- ادعاء بعض العلماء، معاني لكلمات؛ أدى إلى مرادفتها كلمات أخرى. وهو سبب ناسر؛ نحو مسا حكاه الخليل(4) عن بعض أهل اللغة، أنّ (العجل) في قوله تعالى: "خلق الإنسان من عجل" (الأنبياء 37)، معناه الحمأة؛ وهو باطل كما ذكر ابن عاشور(5).

7- تسامح العرب في ضرورة الشعر، وخاصة القافية، في تغيير بعض الكلمات؛ الذي قد يستحسن الناس استعمال أمثاله؛ فيشيع نظما ونثرا؛ نحو كلمات عَلا وَعَلَّ وَعَلُو المترادفة(6).

فأسباب الترادف - على ما استقره الشيخ - ترجع إلى ستة، هي:

1- تفرّع اللغات السامية.

2- اختلاف تواضعات القبائل العربية.

1 - تقدم قبل قليل بيان هذا الوجه في الرد على الشبهة الثانية لتفاد الترادف.

2 - صدره: ليست من السود أعقابا إذا انصرفت. وفي الديوان (نحلة) بالحاء المعجبة بدل (نحلة) بالمهملة وهو البيت الثالث من قصيدة من بحر البسيط، مطلعها:

باتت سعلا وأمسى حبلها تجذما * واحتلت الشرع فالأجراع من إضما.

انظر شرح ديوان النابغة الذبياني 216.

3 - المترادف في اللغة العربية، للمصدر السابق 260/4، 261 وانظر أيضا 253 و254.

4 - قال الخليل: "ويعضهم بلسر قول الله (خلق الإنسان من عجل) أنه الطين والله أعلم". كتاب العين 228/1 باب العين والجسيم وقلام معهما. وقال الزمخشري: قيل: العجل، الطين بلغة حمير وقال شاعرهم: والنخل ينبت بين الماء والعجل. والله أعلم بصحته". الكشاف 11/3، 12.

5 - المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 261/4.

6 - مترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 261/4، 262.

3- التغيرات الدلالية.

4- تأثير اللغات الوافدة.

5- الاستبدالات الصوتية، وتلحق بها الضرورة الشعرية.

6- أخطاء العلماء.

ولا ينبغي - في رأيي - الاعتداد بالمترادف، إلا ما كان ناتجا عن الأسباب الأربعة الأولى.

المسألة الثانية - الاشتراك اللفظي:

هو اتحاد اللفظ وتعدد معناه؛ أي أن يكون للفظ الواحد معان مختلفة، كل منها حقيقة لغوية؛ نحو إطلاق لفظ الخال على أخي الأم، وعلى الشامة في الوجه، وعلى الأكمة الصغيرة، وعلى السحاب أيضا⁽¹⁾.

وهومن الظواهر الدلالية المعروفة في اللغة العربية. أقرّ بوقوعه جمهرة العلماء⁽²⁾؛ مثل: مقاتل بن سليمان البلخي ت 150هـ⁽³⁾، وهارون بن موسى الأزدي الأعور ت 170هـ⁽⁴⁾، وسيبويه⁽⁵⁾، والأصمعي⁽⁶⁾، وأبي عبيد القاسم بن سلام⁽⁷⁾، وابن الأعرابي⁽⁸⁾، والمبرد⁽⁹⁾، وكراع النمل ت 310هـ⁽¹⁰⁾، وابن السراج⁽¹¹⁾، وابن جنّي⁽¹²⁾، وابن فارس⁽¹³⁾.

1 - أشار إليه ابن عاشور في شرحه على ديوان بشار 189/3 ها.

2 - حاشية التوضيح والتصحيح 129/1.

3 - له كتاب الوجوه والنظائر أو الأشباه والنظائر في القرآن الكريم.

4 - له الوجوه والنظائر في القرآن الكريم.

5 - تقدم نصه عليه في صير هذا المطلب.

6 - له كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، وهو منشور.

7 - له كتاب الأجناس من كلام العرب وما تشبه في اللفظ واختلف في المعنى، وهو منشور.

8 - له كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، وهو منشور.

9 - له كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، وهو منشور.

10 - في كتابه المنجد في اللغة، وهو منشور.

11 - رسالة الاشتقاق 21، 32، 33.

12 - لخصص 93/2 وما بعدها، و 110/3 و 111.

13 - تصادفي (باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق) 201، وقطر أيضا (باب الأسماء كيف تقع على المسميات) 96،

(باب الاشتراك) 269.

وكذلك عرض له علماء الشريعة؛ مثل: الشافعي⁽¹⁾، والخزالي الذي هو عنده "الأسامي التي تنطلق على مسميات مختلفة، لا تشترك في الحد والحقيقة البتة..."⁽²⁾.
 وذهب بعض القدماء إلى التضييق فيه، والتقليل منه؛ وأكرد قليل من علماء اللغة؛
 مثل: ثعلب، وابن درستويه؛ وعلماء الشريعة؛ مثل: الأبهري، والبليخي. ثم إن فئة أنكرته
 مطلقا، وثانية نفته من القرآن خاصة، وأخرى نفته من القرآن والسنة⁽³⁾.
 أما المحدثون فأقروا المشترك اللفظي. إلا أن بعضهم ضيق نطاقه؛ كصنيع د.
 إبراهيم أنيس، إذ شرط أن لا نلمح بين معاني المشترك أي صلة؛ نحو إطلاق (الأرض)
 على الكرة الأرضية، وعلى الزكام، وعلى الرعدة؛ فإذا اتضح أن أحدهما مجاز عن الآخر،
 الذي هو الأصل، فلا يكون مشتركا⁽⁴⁾.
 وخلص إلى أن كثيرا مما سمي مشتركا لفظيا، يجمع بين معنيين: أحدهما حسي و
 الآخر معنوي؛ ولا شك أن المعنى الأصلي في مثل هذه الحالة، هو الحسي؛ وأن المعنوي
 فرع عنه، بطريق المجاز⁽⁵⁾.

وقد ذكر المحدثون لوجود المشترك اللفظي في اللغة العربية أسبابا، هي:

- 1- التطور الصوتي بالقلب أو الإبدال؛ الذي يؤدي إلى اتحاد بعض الكلمات بأخرى
 في الصورة؛ فيجتمع في اللفظ الواحد معنيان أو أكثر؛ نحو: خاط من الخياطة، ومن
 الخطو؛ فبالمعنى الثاني هو مقلوب عن خطأ. ونحو: الحنك بمعنى العضو من الفم، وبمعنى
 السواد؛ فأصل الثاني هو الحالك⁽⁶⁾.
- 2- التطور الدلالي؛ وهو مقصود كما في المصطلحات العلمية؛ نحو: التوجيه، فهو
 مصدر وجّه؛ والحرف الذي قبل الروي، في قافية المقيد؛ ومن عيوب الخيل الخلفية.
 والتطور غير المقصود - وهو الأغلب - يكون بالتجوز؛ نحو: الإثم بمعنى الذنب، وبمعنى
 الخمر؛ فالأول أصل، والثاني سبب فيه⁽⁷⁾.

1 - الرسالة 32.

2 - المستقصى 32/1.

3 - انظر تاج الدين السبكي، جمع الجوامع 136 ضمن مجموع مهمات المتون، وحاشية التوضيح والتصحيح 129/1.
 والمزهر 304، 303/1.

4 - دلالة الألفاظ 213، 214.

5 - في اللهجات العربية 199.

6 - نظرد. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 160، 161، وكذا د. عاطف مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة 261.

7 - نظرد. أحمد مختار عمر، علم دلالة 161، 162، وأيضا د. عاطف مذكور، علم اللغة 261، وأيضا د. إبراهيم
 أنيس، في اللهجات 195.

3- طبيعة اللغة الاجتماعية؛ واختلاف لهجاتها، وتبادلها التأثير اجتماعا وافتراقا؛ بتداول الألفاظ والمعاني؛ ونسيان بعضها في لهجات، وبقاؤه في أخرى. ولما جمع الرواة الألفاظ من كل القبائل - على أنها وحدة لغوية - وجد فيها ما يحمل أكثر من معنى؛ نحو: السرحان؛ فهو الأسد عند هذيل، والذئب عند سائر العرب⁽¹⁾.

4- اقتراب اللفظ من اللغات غير العربية؛ فيصادف أن تشبه صورته صورة لفظة عربية؛ فيجتمع فيها معنيان أو أكثر؛ نحو: السور بمعنى الحائط في العربية، وبمعنى الضيافة في الفارسية⁽²⁾.

5- تضمين الأطفال بعض الألفاظ - لسوء فهمها - معاني خاصة؛ وبطول تداولها، تصير مشتركا. ويغالي د. إبراهيم أنيس بنسبته تغير معاني بعض الكلمات - بوجه عام - "إلى عبث الأطفال؛ حين لا نلاحظ علاقة واضحة بين المعنى القديم، والمعنى الجديد. وحكما في هذه الحالة مرجح، لا مؤكدا"⁽³⁾.

استعمال المشترك في معانيه:

أما مما يخص قصد المتكلم بالمشترك؛ وما يفهم السامع من لفظه؛ في أنواع التراكيب؛ فقد اختلفت كلمة العلماء في استعماله في معنييه، أو معانيه دفعة؛ وفي محمله؛ حيث يكون بعضها أو جميعها مرادا، في موضع واحد. فمنعه بعضهم، وأجازه آخرون. فممن ذهب إلى المنع: أبو حنيفة، والفرارازي، وأبو الحسن الكرخي⁽⁴⁾، والغزالي⁽⁵⁾، من الفقهاء؛ والبصري، والجبائي، وأبو هاشم، من المعتزلة⁽⁶⁾؛ وكثير من المحدثين؛ منهم الأستاذان إبراهيم نجا، وتوفيق محمد شاهين⁽⁷⁾.

وحجتهم أن هذا الاستعمال يؤدي إلى العمية، التي تناقض حكمة وضع اللغة، وهي الإفهام. يضاف إليه، أن المشترك الواقع في كلام، لا يخلو من قرينة ظاهرة أو خفية، تعين المراد منه؛ وبجانبها السياق، الذي له أثر كبير في توجيه مدلول الكلام، و تحديد معنى المشترك؛ فلا يكون مشتركا إلا نظريا في الذهن.

¹ - انظر ابن السراج، رسالة الاشتقاق 21، د. أحمد عمر، علم الدلالة 159، 160، ود. عاطف مذكور، علم اللغة 262، 263، ود. إبراهيم أنيس، في اللهجات 197.

² - انظر د. عاطف مذكور، علم اللغة 261، 262، ود. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية 196، 197.

³ - في اللهجات العربية 196.

⁴ - عبد العلي الأنصاري، فواتح الرحموت 201/1.

⁵ - المستصفي 71/2 وما بعدها.

⁶ - عبد العلي الأنصاري، فواتح الرحموت 201/1.

⁷ - د. توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي 111.

ونقل ابن عاشور عن الغزالي، وأبي الحسين البصري - الذين ذكرت عنهما المنع - صحة "أن يراد بالمشترك عدة معان؛ لكن بإرادة المتكلم، وليس بدلالة اللغة. وظني بهما، أنهما يريدان تصيير تلك الإرادة، إلى أنها دلالة من مستتبعات التراكيب؛ لأنها دلالة عقلية، لا تحتاج إلى علاقة وقرينة، كدلالة المجاز والاستعارة"⁽¹⁾.

وممن جوز استعماله في معانيه معاً، هي المحل الواحد؛ مالك وجماعة من أصحابه، والشافعي، وأبو بكر السباغلي، من الفقهاء؛ وعبد الجبار المعتزلي؛ بشرط ألا تكون مفهوماته متضادة⁽²⁾؛ "بل نُقل عن الشافعي والباقلاني، وجوب الحمل؛ إلا لصارف، فيحمل على الواحد. ومن المانع من جوز في التثنية والجمع؛ وأيضاً منهم من جوز في النفي دون الإثبات"⁽³⁾.

وذكر الشيخ أن الشافعي يحمل المشترك، على جميع ما يصلح له من المعاني - لتجويزه استعماله في ذلك - مثل حمل اللفظ العام؛ لأجل الاحتياط في مراد المتكلم؛ وهو حقيقة. فهذا الاحتياط لا يتنافى مع جواز استعماله حقيقة؛ وهو قول الباقلاني أيضاً؛ فنقل أنه يحمل المشترك على معانيه للاحتياط؛ مثل اللفظ المجمع؛ وأنه مثل العام أيضاً، في حمله على جميع ما يصدق عليه؛ ومثال النقلين واحد. أما استعماله، فمرة يكون لجميع ما يصلح له، ومرة لبعضها⁽⁴⁾. كما نقل أن "المعتزلة، يوافقون الشافعي في صحة استعمال المشترك في جميع معانيه؛ ثم يخالفونه في الحمل"⁽⁵⁾.

وقال بأنه قد اصطلح على ترجمة حمل المشترك على جميع معانيه - مثل حمل اللفظ العام - بـ (عموم المشترك)⁽⁶⁾؛ يريد به استعماله، في القدر المشترك بين عدة أشياء؛ حيث يكون له معنى عام، يصدق على شينين متغايرين أو أكثر؛ لا على وجه الاستقلال. بمعنى آخر، أن يطلق "اللفظ المشترك على معنيين مختلفين؛ والمقصود أمر مشترك بينهما؛ كما لو أطلقنا لفظ القرء، ونريد به معنى الجمع، أو الانتقال، أو غير ذلك من الأمور المشتركة بينهما؛ ولا نريد معه غيره؛ فهذا جائز إجماعاً"⁽⁷⁾. وهو يخالف

1 - التحرير والتنوير 98/1، 99.

2 - عبد العلي الأتصاري، فواتح الرحموت 201/1، وتنقيح الفصول في الأصول 129/1، 130.

3 - المرجع والصفحة نفسها، وانظر أيضاً: تاج الدين السبكي، جمع للجوامع 136 ضمن مجموع مهمات المتنون.

4 - حاشية التوضيح والتصحيح 131/1.

5 - حاشية التوضيح والتصحيح 133/1.

6 - حاشية التوضيح والتصحيح 131/1.

7 - شرح تنقيح الفصول في الأصول للقرافي 133/1 بهامش حاشية التوضيح.

المشترك الذي يطلق على شينين متغايرين أو أكثر؛ أي أن يراد خصوص كل واحد منها؛ فهذا هو محل الخلاف⁽¹⁾.

أما تجويز إمامنا مالك، فقال عنه: "لعله مأخوذ من فروع مذهبه؛ إذ لم يعهد من مثله التكلم في مسائل الجواز"⁽²⁾. كما يرى أن مذهبه في حمل المشترك، هو الذي وفي بحق الاحتياط في مراد المتكلم⁽³⁾. لأن معاني المشترك، إما متداخلة، وإما متباينة، وإما متناقضة؛ وفيما يلي تفصيلها:

1- المتداخلة: يحملها على المعنى الشامل لها احتياطاً. فقول الرجل لزوجته: أنت خلية، وبرية، وحبك على غاريك، محمول على الثلاث في المدخول بها؛ لأن اللفظ لما دار بين الرجعي والبائن، حمل على البينونة؛ وهي لا تحصل في المدخول بها، إلا بالثلاث؛ لأن البينونة حكم لطلاق، لا لفظ من ألفاظه. وينوي في غير المدخول بها؛ لإمكان حصول البينونة بمطلق الطلاق؛ فلم يبق إلا احتمال الثلاث⁽⁴⁾.

2- المتباينة: يحملها على جميعها.

3- المتناقضة: يحملها في كل موضع على ما يقتضيه حق الاحتياط. كحمله الأقراء على الأظهار، في الخروج من العدة، وحل الزوج. وحمله لها على الحيض، في منع مراجعة الزوج الأول لها، إلا بصداق وولي؛ فدخولها في الحيضة الثالثة، مانع من المراجعة؛ والظهر الثالث، هو الذي تحل به للأزواج⁽⁵⁾.

رأي الشيخ ابن عاشور في المشترك اللفظي:

يرى ابن عاشور أن المشترك اللفظي، ظاهرة طارئة على اللغة؛ إذ الأصل عدم الاشتراك⁽⁶⁾. وليس هو عبارة عن وضع الواضع اللفظ لمعنى، ثم وضعه لمعنى آخر؛ لأن ذلك، ينافي الغرض من وضع اللغة؛ الذي هو تمايز الأشياء لقصد التفاهم. واحتمال نسيان الواضع، لا يذكر هنا؛ لأن كلا اللفظين مستعمل⁽⁷⁾.

1 - شرح تنقيح الفصول في الأصول بهامش حاشية للتوضيح 133/1.

2 - حاشية التوضيح والتصحيح 130/1.

3 - حاشية التوضيح والتصحيح 132/1.

4 - حاشية التوضيح والتصحيح 132/1.

5 - حاشية التوضيح والتصحيح 132/1.

6 - التحرير والتنوير 188/1.

7 - حاشية للتوضيح والتصحيح 129/1.

وهو عنده يقابل المترادف⁽¹⁾ اصطلاحاً؛ وبينهما نسبة متينة⁽²⁾، وهي العموم والخصوص الوجهي. فكل مشترك هو مترادف، ولا يصح العكس. لأن اللفظ المشترك، يكون بدلالته على معنى ثان أو أكثر، مرادفاً للفظ آخر، دال على ذلك المعنى أيضاً⁽³⁾. ويعرفه بأنه "الوضع للخصوصيات المختلفة بالذات، التي لا تجمعها جهة وحدة ظاهرة؛ أما التي تجمعها جهة وحدة، مثل مدلول صيغة العموم، فجمعها مانع من الاشتراك اللفظي. فالاختلاف نوعان: أحدهما يوجب الاشتراك اللفظي؛ والآخر يوجب الاشتراك المعنوي، وهو الاختلاف في الخصوصيات، مع اتحاد النوع..."⁽⁴⁾.

فالشخ يفرق بين نوعين من المشترك، لفظي ومعنوي:

فاللفظي، هو اللفظ الموضوع للدلالة على أكثر من معنى؛ وبأكثر من جهة أيضاً⁽⁵⁾؛ أي أكثر من شيء، مع تباين وتغاير هذه الأشياء، في الذات وفي المدلول. أما المعنوي، فهو اللفظ ذو المدلول العام الواحد؛ والذي يشمل عدة أفراد من جنسه. وذلك مثل المركبات المفيدة للعموم؛ على أن العموم عارض للألفاظ عند التركيب والاستعمال، وليست موضوعة له. ولذا يقال: صيغ العموم، ولا يقال: ألفاظ العموم⁽⁶⁾. فالعموم من عوارض التراكيب، لا من معاني المفردات⁽⁷⁾.

ويذهب إلى أن الاختلاف في وقوع المشترك اللفظي، يوشك أن يكون لفظياً؛ مستظهراً أن من أنكره، غفل عن أسبابه الواقعة؛ التي ستأتي الإشارة إليها. فالاشتراك في - نظره - يعرض للألفاظ بعد استعمالها، وليس من أصل وضعها⁽⁸⁾.

ويريد ابن عاشور بالاستعمال ههنا، ما يحدث للألفاظ من تداول، بين القبائل العربية؛ أو شياع إطلاقها في غير معانيها، لدى الناطقين بها؛ أو ما يراعى من أعراف اجتماعية، عند التكلم بها. وهذه هي جملة أسباب ظهور المشترك؛ وقد نص على أسباب عروض الاشتراك للغة العربية، وهي:

1 - حاشية التوضيح والتصحيح 34/1.

2 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 241/4.

3 - المترادف في اللغة العربية، مجلة مجمع فؤاد الأول 246/4.

4 - حاشية التوضيح والتصحيح 43/1.

5 - حاشية التوضيح والتصحيح 201/1، 203.

6 - حاشية التوضيح والتصحيح 201 و 43/1 وما بعدها.

7 - حاشية التوضيح والتصحيح 206/1.

8 - حاشية التوضيح والتصحيح 130/1.

- 1- تعدد لغات القبائل، بعدما تفرقوا في الجزيرة، بسبب سيل العرم؛ ولما تعارفوا بعد ذلك، تناقل بعضهم لغة بعض. وألحق الشيخ بهذا المعرب⁽¹⁾.
- 2- اشتهاار المجاز؛ ومثّل له باستعمال حرف، في معنى حرف آخر⁽²⁾.
- 3- التسطّف في الاستعمال، لأجل التفاؤل أو نحوه؛ ومثّل له بإطلاقهم الجون على الأبيض والأسود؛ وإطلاقهم البصير على الأعمى؛ وإطلاقهم السليم على الملدوغ⁽³⁾.
- 4- وهناك سبب أوماً إليه، وهو تصرف المولدين في الألفاظ؛ نحو: (الغزال)، يطلق عند العسرب على الذكر والأنثى؛ وفرق بينهما المولدون، بإضافة الهاء إلى الثاني؛ فصار مشتركاً بينه وبين اسم الشمس⁽⁴⁾.
- ولعلّ ابن عاشور، لا يشترط التباين التام بين معاني المشترك اللفظي؛ كما يظهر في قوله إن (دلوك الشمس)، مشترك بين ثلاثة معان⁽⁵⁾:
- أولها زوالها عن وسط قوس فرضي، في طريق مسيرها اليومي.
- والثاني ميلها عن مقدار ثلاثة أرباع القوس، وهو وقت العصر.
- والأخير هو غروبها.
- فهذه المعاني متقاربة جداً؛ ويجمعها معنى الزوال والميل؛ ولا اختلاف إلا في مقداره. وقد اشترط د. إبراهيم أنيس، التباين التام في معاني المشترك، كما سبق أول الكلام على هذه المسألة.
- وربما ردّ الشيخ، على ما ادّعي فيه الاشتراك؛ نحو قوله في معنى (النكاح): إنّه حقيقة في العقد، ومجاز في الوطء؛ وقيل: حقيقة فيهما؛ فهو مشترك؛ وهو أضعف⁽⁶⁾. بل وجدته عدّ الإكثار من المشترك - بسبب سوء تفسير مفردات العربية - إحدى العلل التي أفسدت اللسان العربي⁽⁷⁾.

1 - حاشية للتوضيح والتصحيح 1/129، 130.

2 - حاشية للتوضيح والتصحيح 1/130.

3 - حاشية للتوضيح والتصحيح 1/130.

4 - شرح ديوان بشار 2/182 ها.

5 - التحرير والتنوير 15/182.

6 - التحرير والتنوير 2/359، 360.

7 - أنيس للصبح بقريب 214، وقد سبق بيان غيرها من العلل في المبحث الثالث من الفصل الثاني، المطلب الثاني: ظاهرة اللحن من 155...

استعمال المشترك في معانيه:

يميز ابن عاشور - بعد تقريره أن استعمال الألفاظ، يكون على حسب الوضع (1) -

بين شيئين يتعلقان بهذه القضية، هما: الاستعمال والحمل.

فالاستعمال هو إرادة المتكلم للمعنى، حين التلفظ بالمشترك. والحمل هو فهم السامع

له؛ أو بيان مقدار ما أراده المستعمل، من جميع المعاني أو بعضها (2).

فالفارق بينهما هو العموم والخصوص؛ حيث إن الحمل "أخص من الاستعمال؛ ولا

يجوز أن تثبت صحة الاستعمال، ويمنع الحمل؛ إلا إذا أريد أنه يستعمل بقرينة، فحمله كذلك

يكون للقرينة... (3)؛ أي فمنع الاستعمال، يفضي إلى منع الحمل على متعدد أيضا (4).

وهو يرجع تردد العلماء، واختلافهم في هذا الشأن؛ إلى عدم وروده في كلام العرب

قبل القرآن الكريم، أو وروده ناسدرا. وضعف الرأي المتقدم، الذي يجوز إرادة معاني

المشترك في النفي، من دون الإيجاب؛ وهو منسوب إلى الفقيه برهان علي المرغيناني؛

ظانًا أن مثار هذا الرأي البعيد، هو اشتباه دلالة المشترك على معانيه، بدلالة النكرة على

العموم في سياق النفي؛ كما هو مقرر في أصول الفقه (5).

وعلى كل، فإن القول المعتد به عند الشيخ، والحق الذي يوجب اعتماده، هو "أن

المشترك، يصح إطلاقه على عدة من معانيه، جميعا أو بعضا، إطلاقا لغويا" (6). وفائدته

إكثار المعاني مع الإيجاز (7)؛ إلا أن هذا مقيد، بأن يصلح له السياق والمقام (8). كأن يوجد

في الكلام ما يعين المراد من المشترك؛ نحو التكرير بقدر الموضوع له؛ ودونه الإتيان

بصيغتي "المثنى والجمع؛ لأن الجمع خصوصا، يؤذن بإرادة جميع المعاني؛ فإن اتضمت

القرينة، فأجدر بالجواز؛ مثل قول الحريري (9)؛

جاد بالعين حين أعمى هواه * عيسنه فانتنى بلا عينين

1 - حاشية التوضيح والتصحيح 130/1.

2 - حاشية التوضيح والتصحيح 130/1.

3 - حاشية التوضيح والتصحيح 130/1، 131.

4 - حاشية التوضيح والتصحيح 131/1.

5 - التحرير والتنوير 99/1؛

6 - التحرير والتنوير 99/1، وكذا شرح ديوان بطر 92/3 ها5، والنظر للمسح 317.

7 - التحرير والتنوير 123/1.

8 - التحرير والتنوير 326/1 و123/1.

9 - لبيت الثالث من قصيدة من بحر الخفيف، عدة أبياتها 2 في المقامة الرُخبية وهي العاشرة، انظر: المقامات 85.

لأن تقديم ذكر لفظ العين في معنيين، دل على المراد من التثنية⁽¹⁾.

ومن أمثله الكثيرة أيضا، التي عرض لها ابن عاشور، قوله: 'فأحسن ما نفسر به قوله تعالى: (الله نور السماوات والأرض)⁽²⁾، أن الله موجود كل ما يعبر عنه بالنور؛ وخاصة أسباب المعرفة الحق، والحجة القائمة، والمرشد إلى الأعمال الصالحة التي بها حسن العاقبة، في العالمين العلوي والسفلي؛ وهو من استعمال المشترك في معانيه⁽³⁾.

وقوله في معنى "لا نبتغي الجاهلين" (القصص 55): "...أي لأننا لا نحب مخالطة أهل الجهالة بالله وبدين الحق، وأهل خلق الجهل الذي هو ضد الحلم؛ فاستعمل الجهل في معنييه المشترك فيها..."⁽⁴⁾. يريد فيهما.

ومما ذكره من عموم المشترك، قوله في شرحه قول بشار⁽⁵⁾:

غَمَضَ الحَديدُ بِصاحبِكَ فغَمَضًا * وبقيت تطلبُ في الجبالِ منهضًا

بمعنى غاص في اللحم؛ يقولون: خلخال غامض، وأصله من الغموض، أي الخفاء والمغيب. فإما سمع بشار "غمض" مسندا إلى السيف، فيكون من عموم المشترك؛ وإما أن يكون استعاره من غوص الخخال، إلى غوص السيف في العنق⁽⁶⁾.

وقوله في تفسير قوله ﷺ: "يا أيها الناس إن وعد الله حق... (فاطر 5): "الوعد مصدر، وهو الإخبار عن فعل المخبر شيئا في المستقبل؛ والأكثر أن يكون فيما عدا الشر؛ ويخص الشر منه باسم الوعيد بعمهما؛ وهو هنا مستعمل في القدر المشترك"⁽⁷⁾.

ومما يحتمل الأمرين، ما جاء في تفسير قوله ﷺ: "...واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا" (الإسراء 80)، أن السلطان يطلق على السلطة، وعلى الحجة، وعلى الملك؛ وهو في هذا المقام كلمة جامعة؛ على طريقة استعمال المشترك في معانيه، أو هو من عموم المشترك. تشمل أن يجعل له الله تأييدا، وحجة، وغلبة، وملاكا عظيما...⁽⁸⁾.

¹ - حاشية التوضيح والتصحيح 130/1.

² - النور بعض آية 35.

³ - التحرير والتنوير 233/18.

⁴ - التحرير والتنوير 146/20، وانظر: المصدر نفسه، القسطاس 98/15، شفاء 190/15، وانظر: 128/23، إن 23/315، الشهداء 398/27.

⁵ - شرح ديوان بشار 106/4، وهو من بحر الكامل.

⁶ - شرح ديوان بشار 107/4 الهامش تابع لهامش 2 ص 106.

⁷ - التحرير والتنوير 258/22، وانظر: المصدر نفسه، الفساد، 284/1، الصلاح، 285/1، اعيدوا، 326/1، حسب، 65/10، بصني، 49/22.

⁸ - التحرير والتنوير 187/15.

وقوله ﷺ: 'وأنتم حرم' (المائدة1)، أي محرمون؛ فيحرم الصيد على المحرم، كان في الحرم أم في غيره؛ ويحرم صيد الحرم على غير المحرم بالسنة. أو المراد محرمون وحالون في الحرم، فـ "يكون من استعمال اللفظ في معنيين، يجمعهما قدر مشترك بينهما، وهو الخسرة؛ فلا يكون من استعمال المشترك في معنييه، إن قلنا بعدم صحة استعماله فيهما؛ أو يكون من استعماله فيهما، على رأي من يصحح ذلك؛ وهو الصحيح"⁽¹⁾.

المسألة الثالثة - التّضادّ:

هو دلالة اللفظ على معنيين متناقضين؛ فهو فرع من الاشتراك اللفظي⁽²⁾؛ نحو: الشوّهاء للعابسة، والجميلة⁽³⁾؛ والشجى للحزن، والطرب⁽⁴⁾؛ والتّزّم بمعنى فصل شيء من شيء، وبمعنى اللزوم⁽⁵⁾.

وقد أقرّ به جمهرة اللغويين؛ مثل: سيبويه⁽⁶⁾، وقطرب⁽⁷⁾، والأصمعي⁽⁸⁾، والتوزي ت238هـ⁽⁹⁾، وابن السكيت⁽¹⁰⁾، وابن قتيبة⁽¹¹⁾، وابن فارس⁽¹²⁾، وأبي حاتم السجستاني ت255هـ⁽¹³⁾، وابن الأسيباري ت328هـ⁽¹⁴⁾، وأبي الطيب اللغوي ت351هـ⁽¹⁵⁾،

1 - للتحرير والتنوير 79/6، والنظر المصدر نفسه، أنزلنا 14/10.

2 - انظر د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية 208.

3 - أصول الإنشاء والخطابة 163هـ1، وقال ابن الدهان: فرس شوّهاء جميلة وقبيحة، الأضداد 100، وأثبت هذا اللفظ أيضا الأصمعي 32 والسجستاني 137 وابن السكيت 186، والصاغاني 235.

4 - شرح ديوان بشار 197/4 هـ3 ونم يذكره ابن الدهان.

5 - فلان العقيان 421هـ571، ولم ألق عليه عند ابن الدهان. واللفظ منقول عن تاج العروس، وهو في 59/9 (لزم)، وانظر أيضا الطرب، شرح ديوان بشار 1/200هـ1، و4/208هـ1، وقد أوردت عن ابن عاشور أمثلة أخرى في غير هذا الموضوع.

6 - سبق نصه أول هذا المطلب.

7 - له كتاب الأضداد، وهو منشور.

8 - له كتاب الأضداد، وهو منشور.

9 - له كتاب الأضداد.

10 - له كتاب الأضداد، وهو منشور.

11 - أدب الكاتب، باب تسمية المتضادين باسم واحد 177.

12 - وقد ذكر أنه وضع كتابا في الرد على من أنكره، انظر الصاحبى 97، 98، وكذا 201.

13 - له كتاب المقلوب لفظه في كلام العرب والمزال عن جهته والأضداد، وهو منشور.

14 - له كتاب الأضداد، وهو منشور.

15 - له كتاب الأضداد في كلام العرب، وهو منشور.

والثعالبي ت 430هـ⁽¹⁾، وابن الدهان النحوي ت 569هـ⁽²⁾، والصاغانبي ت 650هـ⁽³⁾؛ وغيرهم من علماء الشريعة؛ كالغزالي الذي جعله من المشترك⁽⁴⁾.
غير أن في العلماء من أفرط فيه؛ ومنهم من ضيق نطاقه، واشترط له بعض الشروط، مثل:

أ- ألا يكون ناتجا عن اختلاف لهجي؛ فسمد بمعنى لها في لغة اليمن، وبمعنى حزن في لغة طيء؛ ليس تضادا. والشعب بمعنى الجمع، والتفريق؛ ليس منه، لأنهما لهجتان.
ب- ألا يجمع مدلوليهما معنى عام؛ فالصريم بمعنى الصبح، لانصرامه عن الليل؛ وبمعنى الليل، لانصرامه عن النهار؛ ليس من الأضداد. و النطفة بمعنى الماء القليل، والكثير؛ ليس منه⁽⁵⁾.

وهناك جماعة أنكرته، أو جعلته نادرا. منهم: ثعلب⁽⁶⁾؛ وابن درستويه ت 347هـ الذي ألف كتابا في إبطاله⁽⁷⁾، وهو مفقود؛ والجواليقي⁽⁸⁾. وكان من حججهم في إبطاله:
أ- أنه لا يجتمع نقيضان في لفظ واحد.
ب- أنه نقص في العرب ولغتهم⁽⁹⁾.

ج- أنه يؤدي إلى الستمعية على السامع؛ مع أن اللغة إنما وضعت للإبارة عن المعاني⁽¹⁰⁾.

أما المحدثون، فأقروا - مثل القدماء - بظاهرة التضاد؛ وأنكره بعضهم. ولكن المبالغين في التصبيق منه، أكثرهم من المحدثين⁽¹¹⁾؛ كصنيع د. إبراهيم أنيس، الذي حصر التضاد الحقيقي، بمعناه العلمي، في نحو عشرين كلمة في كل اللغة⁽¹²⁾.

1 - فقه اللغة وأسرار العربية (فصل في تسمية المتضادين باسم واحد) 247.

2 - له كتاب الأضداد في اللغة، وهو منشور.

3 - له كتاب الأضداد، وهو منشور.

4 - المستقصى 32/1.

5 - د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 196، 197.

6 - انظر د. أحمد عمر، علم الدلالة 194، ويذهب بعض العلماء إلى أن ثعلبا يثبت التضاد، كما يفهم من كلام ابن الدهان في مقدمة كتابه في الأضداد 91.

7 - السيوطي، المزهري 311/1.

8 - د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 194.

9 - د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 195.

10 - ابن الدهان، الأضداد 92، ود. توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا 171.

11 - د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 199.

12 - في اللهجات العربية 215.

ومن حجج منكريه، أن الأضداد ذات معنى واحد؛ أما المعنى الثاني، فنادر ومشكوك فيه؛ أو أحدهما حقيقي، و الآخر مجازي؛ وأنه لا شاهد لبعض الأضداد؛ أو اختلف في تفسيره؛ وأنها ترجع إلى التفاؤل والتشاؤم؛ أو تكتسب المعنى المضاد، في سياقات معينة فقط؛ وأنها ترجع إلى اختلاف الصيغ أو المصادر؛ أو اختلاف اللهجات⁽¹⁾.

ويلحظ أن الرأي الأخير، يشترط في الضد أن يكون في لهجة واحدة؛ وهو رأي المحدثين، وبعض القدماء؛ لكنه غير سديد. فللهجات العرب نظام لغوي واحد؛ لأن أمتهم أمة واحدة.

كما أن التفاؤل والتشاؤم، هو من حجج المثبتين للأضداد؛ وأحد أسبابها لديهم.

أما اختلاف الصيغ والمصادر، فقد رده العلماء قديما وحديثا؛ اللهم إلا ما كان من دلالة بعض صيغ الأفعال، على السلب والإيجاب؛ نحو: تهجد، أي سهر أو تام؛ وفرزع، أي أفرع أو أزال الفرع؛ فهذا مما لا ينكر ضديته. وبدرجة أقل، دلالة صيغ الأسماء على القاعية والمفعولية؛ نحو: الرعيب، أي الشجاع أو الجبان؛ والأمين، أي المؤمن أو المؤمن. وقد عُدت دلالة الصيغ، من أسباب التضاد⁽²⁾.

أسباب نشوء التضاد:

إن أسباب ظهور المشترك اللفظي، هي نفسها التي تسبب التضاد⁽³⁾. وتكاد تنحصر - بالإضافة إلى ما تقدم - في التطور الصوتي؛ والتوسع الدلالي؛ وتأثير العلاقات الاجتماعية، في القبيلة الواحدة، أو بين مجموع القبائل؛ وفي سوء فهم المفردات، وخطأ استخدامها؛ وفي الافتراض⁽⁴⁾.

وأضاف بعض المستشرقين، غموض الانفعالات و المشاعر، واختلافها بين الناس؛ وبسريان هذا الغموض إلى الألفاظ، تظهر الأضداد؛ نحو: الزفر، أي طيب الرائحة أو ننتها. كما جعلوا بعضها، من بقايا طرائق التفكير البدائي الساذج، في التاريخ القديم⁽⁵⁾.

ومما لا ينبغي الالتفات إليه، ما زعم أن العرب، وضعت اللفظ للمعنيين قصداً، بالوضع الأول؛ لأنّ هذا يناقض حكمة وضع اللغات. فلا بد من أن يكون أحد المعنيين

¹ - د. توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا 173 وما بعدها.

² - د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 197، وهو مذهب ابن الأثيري.

³ - د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية 208.

⁴ - للتوسع في هذه الأسباب يرجع علم الدلالة، د. عمر 204 وما بعدها، وفي اللهجات، د. أنيس 208 وما بعدها وغيرهما من للمراجع في هذا الموضوع.

⁵ - انظر د. توفيق محمد شاهين، المشترك اللغوي 166، 168.

سابقاً؛ ثم تلاه الثاني؛ لسبب من الأسباب. وهذا الزعم مردود قديماً وحديثاً؛ وممن رده ابن سيده⁽¹⁾. وقد تقدم في مسألة المشترك اللفظي، أن ابن عاشور ينفي تكرار الوضع؛ فحري أن يكون التضاد، أولى برأيه هذا، من المشترك؛ لأنه فرع عنه، ويجمع بين معنيين متناقضين.

رأي الشيخ ابن عاشور في التضاد:

أقر الشيخ بهذه الظاهرة؛ كما أشار إلى أمثلتها في آثاره؛ نحو: القابض للمنقضي، والآتي⁽²⁾؛ وعسوس الليل أي أقبل ظلامه، وأبهر⁽³⁾؛ والإفراع للإحذار، والإصعاد⁽⁴⁾. وهو غير خاص بالأسماء والأفعال فقط؛ بل يشمل الحروف أيضاً؛ نحو: رب "موضوعة للتكثير والتقليل، فهي من حروف الأضداد"⁽⁵⁾.

أما ما يخص أسبابه، فقد ذكر أن كثيراً منه نشأ من الابتذال؛ بـ "تقل العامة الكلمة من معنى، واستعمالها في معنى غير حسن؛ كالبهلول، فأصله السيد الجامع لصفات الكمال؛ فأخرجه عامتنا للمغفل. والخريبت، أصله البصير بالطرفات؛ كما روي في حديث الهجرة⁽⁶⁾؛ فاستعملوه للجبان"⁽⁷⁾. ومن أسبابه قصد التفاؤل؛ كإطلاق السليم على المدوغ، وتسمية الراكب المسافرين قافلة⁽⁸⁾. والتهمك؛ كإطلاق اللحن - في أحد محامله - على الخطأ في الإعراب⁽⁹⁾.

1- د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 204.

2- السحيرير والتتوير 8-237/2، وانظر أضداد الأصمعي 58، وأضداد السجستاني 153، وأضداد الصاغاني 240، وأضداد ابن الدهان 103 في كلها بمعنى الماضي والباقي.

3- السحيرير والتتوير 30/154، وانظر أضداد الأصمعي 7/8، وأضداد السجستاني 97، وأضداد ابن السكيت 167، وأضداد الصاغاني 239، وأضداد ابن الدهان 102.

4- شرح ديوان بشير 2/216هـ 5، ولم يذكره ابن هان، وذكره ابن كتيبة في أدب الكاتب 180، والأصمعي 34. والسجستاني 95، وابن السكيت 188، والصاغاني 241.

5- نظيرة في الكتاب المعنون بعنوان (مقدمة في النحو) المنسوب إلى الإمام خلف الأحمر. مجلة المجمع العلمي العربي. المجلد 39 ج 1/159.

6- رواد البخاري في صحيحه، عن عائشة (رض): ..واستأجر النبي (ص) وأبو بكر رجلاً من بني النضير ثم من بني عبد بن عدي هادياً خريفاً الخريت الماهر بالهداية...للحديث. باب استئجار المشركين عند الضرورة...كتاب الإجازة 2/790، وكذا في باب إذا استأجر أجيراً...الكتاب نفسه وكذا الجزء والصلحة، وكذا في باب هجرة النبي (ص) وأصحابه إلى المدينة، كتاب مناقب الأنصار 3/1415.

7- أصول الإنشاء والخطابة 34.

8- شرح ديوان النابغة الذبياني 164هـ 3.

9- حاشية التوضيح والتصحيح 1/57، وذكر ابن الدهان أن اللحن للخطأ والصواب، الأضداد في اللغة 105.

الملاحظات:

يلاحظ على دراسة ابن عاشور للأضداد، أنه:

- 1- يجعلها نوعا من المشترك اللفظي؛ لأنه عد القرء مشتركا للحيض و الطهر⁽¹⁾؛ وهو من الأضداد⁽²⁾. وعدّ المولى مشتركا للسيد و العبد⁽³⁾؛ وهو من الأضداد أيضا⁴. وهذا المنحى، هو رأي أغلب العلماء - قديما و حديثا - إلا من شذ منهم .
- 2- لا يشترط في التضاد وخذة اللهجة؛ لجعله (السُدافة) من الأضداد؛ ومعناها الضوء بلغة قيس، والظلمة بلغة تميم⁽⁵⁾. وبعض القدماء والمحدثون، اشترطوا هذا الشرط؛ كما سبق بيانه.
- 3- الظاهر أنه لا يعد اللفظ ضدا، إذا كان له معنى عام، يجمع مدلوليه؛ ولعله السبب، في عدم نضه على ضدية (الصريم)؛ حيث ذكر أنه "قيل: هو الليل؛ والصريم من أسماء الليل، ومن أسماء النهار. لأن كل واحد منهما، ينصرم عن الآخر. كما سمي كل من الليل والنهار متوًا؛ فيقال: الملوان،..."⁽⁶⁾. وهذا رأي لبعض القدماء؛ كما تقدم ذكره.
- 4- لعله لم يكن يعد اللفظ ضدا، إذا كان معناه مستفادين من صيغته. ولهذا لم ينصّ على أن صريخا من الأضداد؛ فقد قال: "الصريخ: الصارخ، وهو المستغيث المستنجد؛ تقول العسرب: جاءهم الصريخ، أي المنكوب المستنجد لينقذوه؛ وهو فعيل بمعنى فاعل. ويطلق الصريخ على المغيث، فعيل بمعنى مفعول؛ وذلك أن المنجد - إذا صرخ به المستنجد - صرخ هو مجيبا بما يطمئن له من النصر"⁽⁷⁾.

¹ - التحرير والتنوير 2/390.

² - ابن الدهان، الأضداد 104، وذكره أيضا ابن قتيبة في أدب الكاتب 180.

³ - التحرير والتنوير 7/279.

⁴ - أضداد ابن الدهان 107.

⁵ - التحرير والتنوير 2/183 الهامش، وانظر أضداد الأصمعي 35، وأضداد السجستاني 86، وأضداد ابن السكيت 189، وأضداد الصاغاني 232، وأضداد ابن الدهان 99، وأدب الكاتب لابن قتيبة 178.

⁶ - التحرير والتنوير 29/82، وانظر أضداد الأصمعي 41، 42، والسجستاني 105، وابن السكيت 195، والصاغاني 235، وابن الدهان 100، وأدب الكاتب لابن قتيبة 178 .

⁷ - التحرير والتنوير 23/29، وانظر: أضداد الأصمعي 53، 54، وأضداد السجستاني 105، 106، وأضداد ابن السكيت 208، 209، وأضداد الصاغاني 235، وأضداد ابن الدهان 100 بلفظ الصارخ وكذا أدب الكاتب لابن قتيبة 179. بلفظ الصارخ .

5- يرد على بعض ما ادعى فيه التضاد؛ نحو: إنكاره أن يطلق الوراثة على الخلف وعلى الأمام، وإبطاله لما احتج به⁽¹⁾؛ وتعليقه على قول صاحب القاموس في (كل): "وقد جاء استعمال كل بمعنى بعض، ضد"⁽²⁾. قال الشيخ: "فأثبت الخروج عن معنى الإحاطة؛ ولكنه جازف في قوله بمعنى بعض؛ وكان الأصوب أن يقول: بمعنى كثير"⁽³⁾؛ ويلحق به، ما نقله أن الكسائي ادعى أن (تفكّهت) من الأضداد؛ بمعنى تتعمت، وحزنت؛ وأن صاحب القاموس⁽⁴⁾ اعتمده؛ فجعله بمعنى أكلت الفاكهة، وتجنبتها⁽⁵⁾.

وقد يذكر خلافا ثم يرجح. كصنيعه في الفعل (أسروا)؛ حيث مال إلى كونه ضدا، لأن كثيرا من أهل اللغة عدوه كذلك؛ فهو بمعنى أخفوا، وأظهروا⁽⁶⁾. وربما احتدل كون بعض الألفاظ ضدا؛ نحو: (الأخرس)، أي الفارس المدرع؛ قال: "كأنه من أسماء الأضداد"⁽⁷⁾.

6- ذكر أن (العزیز) من الأضداد⁽⁸⁾؛ ولم أقف عليه في أضداد الأصمعي، ولا السجستاني، ولا ابن السكيت، ولا الصاغاني، ولا ابن الدهان، ولا أدب الكاتب.

المطلب الثالث - دلالة السياق:

يدعى السياق أيضا بساط الحال، وبساطا؛ وهو استعمال كثير عند الفقهاء، ومنهم ابن عاشور⁽⁹⁾. ودلالته هي الاستفادة من موارد الكلام، وقرائن الخطاب، وما يتصل بأحوال المتكلم الحضارية والثقافية والاجتماعية والنفسية...

- 1 - التحرير والتنوير 607/1، وقد أثبت ضديته الأصمعي 20، والسجستاني 82، 83، وابن السكيت 175، 176، وابن الدهان 107، وابن قتيبة، أدب الكاتب 181، والفراء، معاني القرآن 157/2، والزمخشري، الكشاف 2/399.
- 2 - التحرير والتنوير 36/2، ونص عبارة المجد "وقد جاء بمعنى بعض ضد" القاموس المحيط (الكل) 4/45.
- 3 - التحرير والتنوير 36/2، وكذا كلمة (كل) حقيقة في الكثرة أيضا مثل الشمول، مجلة مجمع اللغة العربية 8/193 وما بعدها، وقد ذكره الصاغاني فقط 243، ووقع في الخطبا نفسه الذي وقع فيه صاحب القاموس، حيث قال: إن معناها كل وبعض. ولم أجده لدى غيره.
- 4 - انظر (الفاكهة) 4/289.
- 5 - التحرير والتنوير 322/27، وأثبت ضديته الأصمعي 51، والسجستاني 132، وابن السكيت 203، والصاغاني 241، وابن الدهان 103.
- 6 - التحرير والتنوير 209/22، 210، وانظر أضداد الأصمعي 21، وأضداد السجستاني 114، 115، وأضداد ابن السكيت 176، 177، وأضداد الصاغاني 232، وأضداد ابن الدهان 99، وأدب الكاتب لابن قتيبة 181.
- 7 - شرح ديوان بشار 40/3 ها5.
- 8 - التحرير والتنوير 280/2.
- 9 - حاشية التوضيح والتصحيح 10/2، ومقاصد التشريعية الإسلامية 27 وغيرها.

وتستفاد أيضا من طريقة إلقاء الكلام؛ من حيث مراعاة مواضع الوقف والاستئناف، ودرجات توتر الذبذبات الصوتية، والتنغيم المصاحب له، وكذا مواضع النبر والتشديد من ألفاظه، وجنس الحروف التي تتركب منها؛ وإن كان هذا لصيقا بالكلام المنطوق، لا المكتوب.

كما أن هذه الدلالة، تستفاد من أساليب صوغ الجمل وتركيبها؛ ووجوه ضبط كلماتها، وإعرابها؛ والخصائص الاستعمالية، والبيانية، لعباراتها.

وقد اشتمت عناية علمائنا، بهذا النوع من الدلالة. فهو الذي دفع علماء القرآن الكريم، إلى الإلمام بأسباب النزول؛ لتفسير أي الذكر الحكيم؛ بالإحاطة بمناسباتها، والحوادث المرتبطة بها.

وجعل علماء الحديث الشريف، يتفصون أسباب وروده؛ لتتضح دلالاته، وتبين تأويلاته، وتحكم مقاصده.

ولفقهائنا عناية بملاحظة نغمات الكلام، ونبرات ألفاظه؛ للتمييز بين متشابه المعاني، ومشكلاتها. فحذروا من التسرع في الاعتماد على ظواهر الألفاظ في الفتيا؛ لأنه يؤدي إلى جهل عظيم، وألم كبير، وربما إلى إراقة النماء بغير حق⁽¹⁾.

وإلى جانب هؤلاء، أثرى علماء اللغة والأدب هذا النوع من الدلالة؛ بما نثروه من مسائلها في أبحاثهم اللغوية، ودراساتهم النقدية، وشروحهم الشعرية.

فهذا ابن جنى يجعل الحمانيين والحمامين والساسة والوقادين ومن يليهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال، ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق؛ إذا أخبر به عنه؛ ولم يحضره ينشده... .. فلو كان استماع الأذن، مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه، لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه، الإقبال عليه، والإصغاء إليه...⁽²⁾.

فمشاهدة وجوه العرب في تعاطيها كلامها، وما تؤدي به من أغراضها، يفيد ما لا تضبطه الروايات عنهم. لأنها تعلن قصودهم؛ وتكشف عن غوامض ما في أنفسهم؛ حتى لو حلف حالف على غرض، دلته عليه منهم الإشارة، من دون العبارة، لكان صادقا غير متهم⁽³⁾.

¹ - تاج الدين السبكي، معبد النعم ومبيد النعم 104.

² - الخصائص 246/1، 247.

³ - ابن جنى، الخصائص 248/1، وانظر أيضا 370/2، 371.

وللسبلاغيين حظ وافر، من البحث في سياق الكلام؛ الذي لقبوه (المقام)، و(الحال).
فعرّفوا البلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، مع فصاحته⁽¹⁾؛ كما اشتهرت مقولة:
لكل مقام مقال⁽²⁾.

وكما يراعى في إلقاء الكلام ما يقتضيه الحال، ويستلزمه المقام. كذلك هو لا يفهم
حق فهمه، ولا تتضح دلالاته المرادة، إلا بعد الإحاطة بالحال الملايئة له، والقرائن الحافة
بسه، والمقام الذي قيل فيه؛ وما يعتريه من نبر وتنغيم وغيرهما، وخصائص قائله فكريا
 واجتماعيا ونفسيا... كما مضى.

وحديثا أدرك لغويو الغرب، أهمية السياق في مدلول اللفظ مفردا ومركبا. قادهم إليه
رائدهم (فيرث)؛ فعدوه فتحا في مجال الدراسات اللغوية⁽³⁾؛ وقسموا أنواعه أربعة؛ لا
تخرج في مجموعها عما ذكره علماءنا؛ وهي⁽⁴⁾:

1- السياق اللغوي: وهو العناصر اللغوية المرتبطة بقواعد الكلام، وأساليب
الاستعمال؛ كقرائن التذكير والتأنيث، والنبر، والتنغيم، والوقف، ونحو ذلك. وهو قريب من
القرائن اللفظية، والحالية، لدى البلاغيين.

2- سياق الموقف: وهو الظروف الخارجية الاجتماعية؛ المرتبطة بالكلام،
والملايئة له؛ حيث يقع فيها. ويمكن أن يقابل بالمقام، أو مقتضى الحال، لدى بلاغيينا .

3- السياق الثقافي: وهو أفكار المتكلم، وأتماطه الثقافية، التي أثرت في لغته؛
فانطبعت بأساليب وعبارات لا تفهم، إلا بالرجوع إلى ما يشيع في ثقافة مجتمعه، التي
تعكسها.

4- السياق العاطفي: وهو نفسية المتكلم، وانفعالاته التي تؤثر في كلامه.

1 - انظر الخطيب القزويني في تلخيصه 618 ضمن مجموع مهمات المتنون.

2 - مثل أورده الميداني، وفسره بما هو أشمل أي "أن لكل أمر أو فعل أو كلام موضعا لا يوضع في غيره أنشد ابن
الأعرابي:

تحتن عليّ هداك المليك * فإن لكل مقام مفاالا

قال معناه: أحسن إليّ حتى أنكرك في كل مقام بحسن فعلك" مجمع الأمثال 193/2.

3- د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 68 وما بعدها.

4- انظر د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة 69 وما بعدها، ود. عاطف منكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، 241 وما
بعدها.

رأي الشيخ ابن عاشور في دلالة السياق:

يرى ابن عاشور أن كلا من المتكلم والسامع، غير مستغن عما يحف بالكلام؛ من ملامح سياقه، وعن مقام الخطاب حوله، وعن مبيّنات من البساط فيه. لتتظافر كلها، على إزالة الاحتمالات في المراد منه.

ولهذا كان "الكلام الذي شافه به المتكلم سامعيه، أوضح دلالة على مراده، من الكلام الذي يبلغه عنه مبلغ. وتجد الكلام المكتوب، أكثر احتمالات، من الكلام المبلغ بلفظه؛ بله المشافه به؛ من أجل فقد دلالة السياق، وملاح المتكلم والمبلغ؛ وإن كان هو أضيف، من جهة انتفاء التحريف والسهو، والتصرف في التعبير عن المعنى، عند سوء الفهم"⁽¹⁾.

فالشيخ يولي السياق أهمية كبرى، في تحليل معاني النصوص، وبيان المراد منها. وهو ينحى باللائمة على تقصير بعض العلماء؛ الذين يهملون الاستعانة بما يحف بالكلام، من القرائن، والاصطلاحات، والسياق؛ ويقتنعون بالنظر في الألفاظ، يقبلونها، ويحللونها، ويعتصرونها؛ آملين استخراج لبها. فيتوحدون في خضاض من الأغلاط؛ وإن أُنقّ مقام في الدلالة، وأوجه إلى الاستعانة عليها، مقام التشريع"⁽²⁾.

وعند تطرقه إلى موضوع أسباب النزول، قال بأنه "في غضّ النظر عنه، وإرسال حبله على غاربه، خطر عظيم في فهم القرآن"⁽³⁾. لأنّ فيها ما يبيّن المجمل، أو يوضح الخفيّ والموجز؛ ومنها ما هو تفسير؛ ومنها ما يرشد المفسر، إلى طلب أدلّة تأويل الآية ونحوه؛ ومنها ما ينبّه، إلى إدراك خصوصيات بلاغيّة، تتبع مقتضى المقامات؛ فإنّ من أسباب النزول، ما يعين على تصوير مقام الكلام"⁽⁴⁾.

هذا المقام الذي لا بدّ من مراعاته؛ لأنّه "من مقومات بلاغة الكلام، وخاصة في إعجاز القرآن. فقد تشتمل آية من القرآن، على خصوصيات، تتساءل نفس المفسر عن دواعيها، وما يقتضيها؛ فيتصدّى لتطلب مقتضيات لها؛ ربما جاء بها متكلفة، أو مغصوبة. ذلك لأنّه لم يلتفت، إلا إلى مواقع ألفاظ الآية؛ في حال أنّ مقتضياتها في الواقع، منوطة بالمقامات، التي نزلت فيها الآية"⁽⁵⁾.

¹ - مقاصد الشريعة الإسلامية 27.

² - مقاصد الشريعة الإسلامية 27.

³ - التحرير والتنوير 46/1.

⁴ - التحرير والتنوير 47/1.

⁵ - التحرير والتنوير 111/1.

ونصّ على أنّ سلفنا الصالح، قد عَنُوا بما يعين على وضوح الدلالات. فكان التابعون وتسابعوهم، يشدّون الرّحال إلى المدينة؛ لِيَتَبَصَّرُوا آثار الرّسول ﷺ وأعماله، وأعمال الصحابة رضي الله عنهم، ومن تبعهم؛ "هنالك يتبيّن لهم، ما يدفع عنهم احتمالات كثيرة في دلالات الألفاظ..."⁽¹⁾. وكذلك فإنّ لمعرفة أحوال العرب، ما لمعرفة سيرة النبيّ ﷺ، من الأثر العظيم في فهم حقائق الشريعة⁽²⁾.

وأشار إلى أنّ للزمان الذي يقال فيه الكلام، ولأسلوبه المعروف في مرحلته، أثراً في توجيهه معناه؛ عند الكلام على شرح عبارة (الصوت المجسد)؛ الذي اختلفت المعاجم في نقله، وبيانه. فقال: "لابد من الاستعانة على فهم المراد منها، بتتبع أساس تعبيرهم، وما تفيده المفردات اللغوية، المناسبة للغرض المسوقة إليه العبارة؛ ومقتضى كتابة العبارة، الجارية على طريقة الكتابة في ذلك العصر"⁽³⁾.

كما أوما إلى علاقة طبقة الصوت بالكلام؛ حين ذكر أن مناسبتها لموضوع الخطبة، من الشروط المعهودة عند علماء الأدب أدبانا. ولكنه جائب الصواب، في جعله إياها من المحاسن فقط⁽⁴⁾.

وقد دأب ابن عاشور على الاستعانة بالسياق، والاستدلال به؛ لتعيين معاني النصوص التي عرض لها، أو توجيهها.

نحو قوله عن رسم "لا أذبحنه" (النمل 21)، بلام ألف بعدها ألف: "ليس بنفي؛ لأن وقوع نون التوكيد بعده، يؤنّن بآته إثبات؛ إذ لا يؤكد المنفي بنون التأكيد، إلا نادراً في كلامهم؛ ولأن سياق الكلام والمعنى، حارس من تطرق احتمال النفي؛ ولأن اعتماد المسلمين في ألفاظ القرآن، على الحفظ، لا على الكتابة..."⁽⁵⁾.

وقوله عن (العقلة) في قوله ﷺ: "إن الذين لا يرجون لقاءنا، ورضوا بالحياة الدنيا، واطمأننوا بهما، والذين هم عن آياتنا غافلون، أولئك مأواهم النار، بما كانوا يكسبون" (يونس 7 و8).

1 - مقاصد الشريعة الإسلامية 28.

2 - حاشية للتوضيح والتصحيح 55/2، 56.

3 - للصوت المجسد - نكفية وتأييد، مجلة مجمع اللغة العربية 197/8، وانظر إشارته إلى دلالة المقام ص 198 المصدر نفسه.

4 - أصول الإنشاء والخطبة 60، 61.

5 - التحرير والتنوير 247/19، 248.

هي "إهمال النظر في الآيات أصلاً؛ بقريئة المقام والسياق؛ وبما تومئ إليه الصلة بالجملة الاسمية، (هم عن آياتنا غافلون)، الدالة على الدوام؛ وبتقديم المجرور في قوله: (عن آياتنا غافلون)؛ من كون غفلتهم، غفلة عن آيات الله خاصة؛ دون غيرها من الأشياء؛ فليسوا من أهل الغفلة عنها. مما يدل مجموعته، على أن غفلتهم عن آيات الله، دأب لهم وسجية؛ وأنهم يعتمدونها. فتؤول إلى معنى الإعراض عن آيات الله؛ وإباء النظر فيها، عنادا ومكابرة. وليس المراد من تعرض له الغفلة، عن بعض الآيات، في بعض الأوقات"⁽¹⁾.

ثم إن للسياق عند الشيخ وظيفة أخرى؛ وهي الحراسة من الفهم المخطن⁽²⁾. ولذا كان يحتكم إليه، للرد على ما يساء فهمه.

نحو (الطائر) في قوله ﷺ: "...وإن تصبهم سيئة، يطيروا بموسى، ومن معه؛ ألا إنما طائرهم عند الله؛ ولكن أكثرهم لا يعلمون" (الأعراف 130): فهو "اسم للطير الذي يثار، ليثمن به، أو يتشاعم. واستعير هنا للسبب الحق، لحلول المصائب بهم؛ بعلاقة المشاكلة لقوله (يطيروا). فشبهه السبب الحق - وهو ما استحقوا به العذاب، من غضب الله - بالطائر؛ و(عند) مستعملة في التصرف مجازاً؛ لأن الشيء المتصرف فيه، كالمستقر في مكان. أي سبب شؤمهم، مقدر من الله. وهذا كما وقع في الحديث: (ولا طير إلا طيرك)⁽³⁾؛ فعبر عما قدره الله للناس (بطين)؛ مشاكلة لقوله (ولا طير). ومن فسر الطائر بالحظ، فقد أبعد عن السياق"⁽⁴⁾.

ونحو قوله ﷺ: "يُخرجون الرسول وإياكم، أن تؤمنوا بالله ربكم" (الممتحنة 1)؛ "لو وقف القارئ على قوله (الرسول)، لا يخطر ببال العارف باللغة، أن قوله: (وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم)، تحذير من الإيمان بالله؛ وكيف يخطر ذلك، وهو موصوف بقوله: (ربكم)؟ فهل يحذر أحد من الإيمان بربه؟"⁽⁵⁾.

1 - التحرير والتنوير 100/11 وانظر أيضا 224/2 و361 و290/24، وأظننت، كشف السخطى 317، ونواب الحق : النظر الفسوح 8، 9 وغيرها.

2 - للتحرير والتنوير 83/1.

3 - عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ من ردت الطيرة من حجة فقد أشرك. قالوا يا رسول الله ما كفارة ذلك؟ قال: أن يقول أحدهم : اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك. رواد أحمد في المسند 220/2.

4 - للتحرير والتنوير 67/9، وانظر أيضا 245/2-8، 246 و51/9 وغيرها، وحاشية التوضيح والتصحيح 57/1 .

5 - للتحرير والتنوير 83/1.

ومما يندرج في دلالة السياق، ثلاث مسائل؛ هي: دلالة الوقف، ودلالة النظم، ودلالة
المجاز؛ فيما يلي بيّانها:

المسألة الأولى - دلالة الوقف:

إن لمراعاة مواضع الوقف والاستئناف من الكلام، أثرًا في توجيه مدلوله. فكم
أثارت هذه المواضع في الجمل، من اختلاف في الفهوم؛ تبعًا لاختلاف مواقع الوقف منها.
ولذا عني علماء القرآن الكريم بتعيين وقوفه، وبيان أقسامه. فقسموه إلى اختياري،
واضطراري؛ فكان منه التام، والكافي، والحسن؛ وكان فيه القبيح، وبعضه أقبح من بعض.
وروا في ذلك آثارًا؛ تنوّه بأهميته، ومقدار الحرص عليه⁽¹⁾.

ولباب الفصل والوصل من علم المعاني، صفة وثيقة بدلالة الوقف. ومثاله: إذا قدم
لك شخص الماء لتشرب - وكنت ريان - فإنك تُبدي عدم حاجتك؛ وتدعو له بالبركة مثلًا.
لكن إذا قلت: لا بارك الله فيك. كان دعاءً عليه. اللهم إلا أن تقف، أو تسكت بعد حرف
النفى برهة؛ ليتضح مرادك. أو تصل بين الجملتين باستعمال الواو؛ كما هو مقتضى القاعدة
البلاغية⁽²⁾.

رأي الشيخ ابن عاشور:

عسّر ابن عاشور الوقف، بأنه "قطع الصوت عن الكلمة حصّة، يتنفّس في مثلها
المتنفّس عادة"⁽³⁾. وبيّن أنه ذو أثر بالغ على معنى الكلام؛ فقد يختلف هذا المعنى، ويتنوع،
بحسب تعدد مواضع الوقف من كلمة. فيحصل به، "ما يحصل بتعدد وجوه القراءات، من
تعدد المعنى، مع اتحاد الكلمات"⁽⁴⁾. ومن أمثله القرآنية التي وردت عنده:

1- قوله ﷻ: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به"

(آل عمران 7).

فإن الوقف على لفظ الجلالة، يعني أن المتشابه، لا يعلمه غيره سبحانه؛ كأمر
الساعة، وسائر الأمور الخمسة. فتكون الواو استئنافية؛ وما بعدها يفيد أن الراسخين،
يفوّضون علم ذلك إلى الله ﷻ.

1 - انظر ابن الجزري، لتشر في القراءات العشر 224/1 وما بعدها، والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن 85/1 وما
بعدها.

2 - انظر كتب البلاغة، باب الفصل والوصل من علم المعاني.

3 - التحرير والتنوير 82/1.

4 - التحرير والتنوير 83/1، وانظر أيضا 97/1.

وإذا وصل لفظ الجلالة بما بعده، كانت الواو عاطفة. وأفاد أن الراسخين، يعلمون تأويله أيضا، في حال قولهم: آمنا به⁽¹⁾.

2- قوله ﷺ: "واللاء ينسن من المحيض من نسانكم - إن ارتبتم - فعدتهن ثلاثة أشهر، واللاء لم يحضن؛ وأولات الأحمال، أجلهن أن يضعن حملهن" (الطلاق 4).
فإن الوقف على (لم يحضن)، يعني أن الكبيرات، اللاتي انقطع حيضهن، والصغيرات، اللاتي لم يجر عليهن الحيض، أجل مكثهن ثلاثة أشهر. وهو معنى مستقيم مراد.

أما الوقف على (ثلاثة أشهر)، فيعني أن غير الحائضات - بتقدم السن - عدتهن ثلاثة أشهر. أما الباقيات، وهن الصغيرات، ممن لم تبلغ الحيض، والحوامل، فعدتهن أن يضعن حملهن. على أن (وأولات الأحمال)، معطوف على (اللاء لم يحضن)؛ وهذا معنى غير مستقيم، لا يقول به أحد. فكيف تكون الصغيرة غير الحائض، ذات حمل؟⁽²⁾.

3- قوله ﷺ: "ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا، قواريرا من فضة قدروها تقديرا" (الإنسان 15، 16).

فإن الوقف على (قواريسرا) الأول، يجعل (قواريرا) الثاني تأكيدا؛ لرفع احتمال المجاز.

والوقف على الثاني، يفيد معنى "الترتيب والتصنيف؛ كما يقال: قرأ الكتاب بابا بابا؛ وحضروا صفا صفا. وكان قوله: (من فضة)، عائدا إلى قوله: (بآنية من فضة)"⁽³⁾.

المسألة الثانية - دلالة النظم:

النظم هو تركيب الكلم بعضها مع بعض، في جمل، لتفيد معاني. ونظام هذه الجمل، مقرر في علم النحو، الذي عني أكثر بالمعاني الأول.

أما المعاني الثواني، التي تخص أسرار التركيب، وخواص النظم، فكانت من اهتمام رجال البلاغة، ونقاد الأئب. وأبرزهم عبد القاهر الجرجاني ت 471هـ، الذي عرف النظم بأنه، تعليق بعض الكلم ببعض، وجعله بسبب منه. وأقسام التعلقات ثلاثة: اسم باسم، واسم بفعل، وحرف بهما؛ وهي كلها معاني النحو، وأحكامه⁽⁴⁾.

1 - التحرير والتنوير 82/1، وانظر الكلام عليها مفصلا في 163/3 وما بعدها.

2 - التحرير والتنوير 82/1.

3 - التحرير والتنوير 83/1، وانظر تفسيرها في 393/29 فقد أثبت الوجهين.

4 - دلائل الإعجاز في علم المعاني 12 وما بعدها.

فالنظم هو جريان الكلام على مقتضى قواعد العربية؛ وبعبارة الجرجاني، النظم هو توخي معاني النحو⁽¹⁾. ولما كانت أبواب النحو متعددة؛ ومسائل الباب الواحد منها متنوعة، كان لانتقاء أبوابه، ولتخير مسائلها، سر في تفاوت مزايا النظم، وتباين دلالاته؛ بحسب ما يفيد من الأغراض؛ بناء على موقع بعض كلمه من بعض، واستعمال بعضها مع بعض⁽²⁾. هذا السر هو ما يعرف بالمعاني الثواني، أو معنى المعنى⁽³⁾. ذلك أن معنى الكلام، أو معناه الأول، هو معنى نحوي، مستفاد من شكله ونفطه الظاهر. أما معنى المعنى، أو المعنى الثاني، فهو معنى بلاغي أسلوبى زائد، مستفاد مما يقع في النظم من خصوصيات، تسمى أيضا المنكات، والاعتبار المناسب؛ نحو: التعريف والتكثير، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإظهار والاضمار، وكثير غيرها. وتتغير مفاداتها، بتغير سياق الحال، ومقتضى المقام. معنى هذا، أن التكثير مثلا، إذا أفاد معنى أسلوبيا في موضع، فإنه لا يلزم، أن يفيد في كل موضع آخر يقع فيه؛ وهكذا سائر الخصوصيات.

وذكر ابن خلدون أيضا بساط الحال (السياق)؛ فجعله مقتضى للأحوال المكتنفة للمعنى، والتي هي صفاته. وقال بأن أكثر ما يدل عليها - أي هذه الأحوال - في جميع الأسن، بألفاظ وضعية. وأما في اللسان العربي، فبـ كفيات في تراكيب الألفاظ، وتأليفها؛ من تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو حركة إعراب. وقد يدل عليها بالحروف، غير المستقنة...⁽⁴⁾.

فليس النظم أمرا شكليا، منظورا فيه إلى ظاهر اللفظ؛ من جهة توالي مفرداته في النطق، وإحكام رصفها، بضمها إلى بعضها، كيفما اتفق. بل هو أعمق؛ لأنه يراعى فيه حال المنظوم، بعضه مع بعض. وهو أدخل في الدلالة، عما في ضمير المتكلم؛ لأنه يقتفي في نظم الكلم، آثار المعاني؛ فيرتب الألفاظ، حسب ترتيب المعاني في النفس؛ فتتناسق دلالاتها، وتتلاقى معانيها، على ما يقتضيه العقل. فهو نظير للنسج، والتأليف، والبناء، والتحصير، وما يشبهها، مما يجب فيه اعتبار الأجزاء، بعضها مع بعض؛ حتى يكون لكل موضع، اقتضت العلة كونه فيه؛ ولو وضع في غيره، لم يصلح⁽⁵⁾.

فالجرجاني يفرق بين نوعين من النظم:

1 - انظر دلائل الإعجاز 66 وما بعدها، و232 و238 وما بعدها، وغيرها من المواضع.

2 - انظر الدلائل 71.

3 - انظر الدلائل 175 وما بعدها، وقد مثل له الجرجاني بمسئل من علم البيان كالكتابة والاستعارة والتشبيه.

4 - المقدمة 555، 556.

5 - دلائل الإعجاز 48 وما بعدها.

أحدهما نظم حروف الكلم، الذي يكون لا لمعنى؛ أي تواليها في النطق، من دون أن يقتضيه معنى، أو يقتضى فيه رسم من العقل. فلو قيل: ربض، في مكان ضرب، لما كان فيه ما يؤدي إلى فساد⁽¹⁾.

والآخر نظم الكلم، الذي يكون لمعنى؛ وهو الصادر عن الترتيب، الحاصل للمعاني في النفس أولاً؛ والألفاظ تابعة لها في الوجود وضعا. فالعلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ، الدالة عليها في النطق⁽²⁾.

دلالة النظم عند الشيخ ابن عاشور:

لا يقتصر مفهوم النظم عند الشيخ، على التمام الكلم وفق قوانين النحو؛ بل يزيد عليه اتساق الحروف، وانتقاء أوزان المفردات، وانتظام الحركات والسكنات؛ مما يكون له أثر في سهولة جريان اللسان بنطقها، وخفة انتقاله بين كلماتها. ومرجع هذا إلى مصطلح الفصاحة، التي عبر عنها ابن عاشور بالنظم⁽³⁾. ويرى أنها من أخص أوصاف كلام العرب؛ فلا يعد الكلام بليغا، إلا إذا كان فصيحاً⁽⁴⁾.

أما البلاغة عنده، فهي "اشتمال الكلام على أحوال خصوصية، تستفاد بها معان زائدة على أصل المعنى، بشرط فصاحته"⁽⁵⁾. وأصل المعنى، هو مقدار ما يقصد المتكلم إفادته السامع؛ وهو يطول ويقصر، حسب الغرض؛ إلا أنه مستفاد من مدلول الكلمات. والزائد عليه، هو الكيفيات التي يكيف بها هذا المعنى؛ أي ما يستفاد منها⁽⁶⁾.

ولا يقتصر الأمر هنا، على حالة الجملة الواحدة في نفسها؛ بل يتعداها إلى ملاحظة علاقتها بغيرها من الجمل. "فإن لانتقالات جمل الكلام، معاني لا يفيدها الكلام؛ لما تدل عليه من ترتيب الخواطر في الفكر"⁽⁷⁾. وسيأتي التمثيل لهذا بعد قليل.

فالبلاغة ترمي، إلى كيفية إفادة الكلام للمعاني الثواني؛ على حسب مقتضيات الأحوال؛ من نكر، وتقديم، وتعريف، وتوكيد، ووصل، وإيجاز، وزيادة، وأضدادها؛ ومن تشبيه، ومجاز، وكناية، وأضدادها؛ وغير ذلك مما يدعى معنى المعنى. وهي تكثر وتقل

1 - دلائل الإعجاز 48.

2 - دلائل الإعجاز 51.

3 - التحرير والتنوير 234/7.

4 - موجز البلاغة 1٥7.

5 - موجز البلاغة 9.

6 - موجز البلاغة 9 لهامش.

7 - التحرير والتنوير 243/5.

في الكلام، بحسب وجود الدواعي والمقتضيات، من كثرة وقلة؛ كالأدوية، فإنها تشتمل على عقاقير كثيرة تارة، وقليلة أخرى؛ بحسب ما يحتاجه المزاج لإصلاحه⁽¹⁾. وعلى هذا مدار النظم.

ويلاحظ أن الشيخ يجاري الجرجاني، في جعل الأسبقية للمعنى على اللفظ؛ لقوله: "إنما ينشئ المنشئ معاني، يعبر عنها بألفاظ"⁽²⁾.

ويعد الإيجاز - في نظر ابن عاشور - عمود كلام العرب؛ تكثيراً للمعنى، وتقليلاً للفظ؛ ليسهل اعتلاقه بالأذهان⁽³⁾. فهو مبنى كلامهم، وطريقهم ائتمقدم. وعلله أيضاً بكونهم "أمة ذكية؛ فابتنى كلامها، على مراعاة سبق أفهامها"⁽⁴⁾. فقيه كانوا يتناقسون، وإليه يستبقون؛ مع ما يودعون كلامهم من النكات، التي كان يحرص على الإتيان بخيارها، كل شاعر مقلق، وكل خطيب مصقع⁽⁵⁾.

وقد أبدع القرآن الكريم في هذا الأسلوب. فهو مع تضمنه الإيجاز، المعروف في علم المعاني، "فيه إيجاز عظيم آخر. وهو صلوحية معظم آياته، لأن تؤخذ منها معانٍ متعددة، كلها تصلح لها العبارة؛ باحتمالات لا ينفائها اللفظ. فبعض تلك الاحتمالات، مما يمكن اجتماعه؛ وبعضها وإن كان فرض واحد منه، يمنع من فرض آخر، فتحرير الأذهان إليه، وإخطاره بها، يكفي في حصول المقصد من التذكير به؛ للامتثال، أو الانتهاء"⁽⁶⁾.

فقد جاء نظم القرآن الكريم، مبنيًا "على وفرة الإفادة، وتعدد الدلالة"⁽⁷⁾. فكان "جامعاً، لأكثر ما يمكن أن تتحمله اللغة العربية، في نظم تراكيبيها، من المعاني؛ في أقل ما يسمح به نظم تلك اللغة. فكان قوام أساليبه، جارياً على أسلوب الإيجاز. فلذلك كثر فيه، ما لم يكثر مثله في كلام بلغاء العرب"⁽⁸⁾. كما بلغت "ألفاظه ومعانيه، أقصى ما تحتمله أشرف لغة

1 - موجز البلاغة 9.

2 - أصول الإنشاء والخطابة 14.

3 - التحرير والتنوير 93/1 و 279/11.

4 - موجز البلاغة 31.

5 - نظر التحرير والتنوير 121/1 وغيرها من المواضع.

6 - التحرير والتنوير 121/1.

7 - التحرير والتنوير 110/1.

8 - التحرير والتنوير 98/1.

للشعر؛ وهي اللغة العربية، مفردات ونظما..⁽¹⁾. ويجعل الشيخ النظم، شطرا من الإعجاز القرآني؛ الذي ملاكه ثلاث جهات⁽²⁾؛

1- بلوغ نظمه أقصى ما يبلغه الكلام البليغ؛ من معان دقيقة، ونكت من أغراض خاصة البلغاء؛ وكثرتها فيه كثرة، لا يدانيها ما في كلامهم.

2- إبداعه في أفانين التصرف في نظم الكلام؛ مما تسمح به اللغة، ولم يعهد في أساليب العرب.

3- ما فيه من المعاني الحكمية، والحقائق العقلية، والعلمية.

ونقل عن كثير جهة رابعة، هي الإخبار عن المغيبات؛ وهي داخلة فيما مضى. وقد أفاض ابن عاشور، في الكلام علو نظم القرآن الكريم؛ وعلو منزلته، وإعجازه. فخصص له المقدمة التاسعة لتفسيره؛ عنوانها (في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن، تعتبر مرادة بها)⁽³⁾. وعرض له في العاشرة (في إعجاز القرآن)⁽⁴⁾. وفي ثنايا تفسيره.

فذكر أن القرآن الكريم، "خيار من خيار من خيار"⁽⁵⁾؛ فقد تحدى العرب بمثل جنس ما يصطنعون؛ وهو التفنن في التعبير، والإبداع في الأسلوب. فكان أن تسج نظمه نسجا، بالغا منتهى ما تسمح به اللغة العربية، من الدقائق واللطائف، لفظا ومعنى، بما يفى بأقصى ما يراد بلاغة، إلى المرسل إليهم. فجاء القرآن على أسلوب أبداع، مما كانوا يعهدون، وأعجب⁽⁶⁾.

كما أن معاني نظمه متكاثرة. ولطائفه متجددة غير محصورة. فهي لا تنفد، مهما ازداد المفسرون له؛ وتضافرت جهودهم على استنباط مغازيه. "وإنك لتمر بالآية الواحدة؛ فتأملها؛ وتدبرها؛ فتنهال عليك معان كثيرة، يسمح بها التركيب، على اختلاف الاعتبارات، في أساليب الاستعمال العربي. وقد تتكاثر عليك؛ فلا تك من كثرتها في حصر. ولا تجعل الحمل على بعضها، منافيا للحمل على البعض الآخر؛ إن كان التركيب سمحا

1 - التحرير والتنوير 386/23.

2 - نظر التحرير والتنوير 104/1، 105.

3 - التحرير والتنوير 93/1.

4 - التحرير والتنوير 101/1.

5 - التحرير والتنوير 189/27.

6 - التحرير والتنوير 93/1.

بذلك⁽¹⁾. نحو قوله ﷻ: "ويل للمطففين" (المطففين 1)؛ فقد حمله المفسرون على معنى الخير، وعلى معنى الدعاء⁽²⁾.

مراتب دلالات النظم القرآني:

مراتب دلالات النظم القرآني عند الشيخ أربع⁽³⁾:

- 1- الدلالة الوضعية التركيبية: أي اللغوية. وهي مشتركة بين جميع الكلام العربي؛ لأن مرجعها إلى المعاني النحوية الظاهرة كما تقدم؛ أعني المعاني الأول.
نحو استفادة معنى كون الله سبحانه معبوداً، من "إياك نعبد" (الفاتحة 5).
- 2- الدلالة البلاغية: أي المعاني الثنوي. وهي التي يقع مجملها في كلام البلاغ؛ ولكن لا يرقى إلى منزلة بلاغتها. وقد سبق بيانها.
نحو استفادة معنى تخصيص العبودية بالله جل جلاله، من تقديم ضمير النصب في "إياك نعبد" (الفاتحة 5).
- 3- الدلالة المطوية: هي دلالة المنحور على مقدر بالقرينة. وهي قليلة في كلام البلاغ؛ وكثيرة في القرآن الكريم. كتقدير القول، والموصوف، والصفة.
نحو قوله ﷻ: "وكان وراءهم ملك، يأخذ كل سفينة غصبا" (الكهف 78)، أي صالحة.
- 4- دلالة مواقع الجمل: هي دلالة الجملة، بحسب ما قبلها، وما بعدها. كأن تكون علة لما قبلها، أو استدراكاً، أو جواب سؤال، أو تعريضا، أو غير ذلك. وهي لا تنأى في قصائد العرب، وخطبهم؛ لقصر أغراضها. خلافاً للقرآن الكريم، الذي سمحت أغراضه بالإطالة؛ لأنه من قبيل التذكير، والتلاوة؛ فتعددت مواقع جملة، وأغراضه.
نحو قوله ﷻ: "وخلق الله السموات والأرض بالحق، وتجزى كل نفس بما كسبت، وهم لا يظلمون" (الجاثية 22)؛ بعد قوله: "أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، سواء محياهم ومماتهم، ساء ما يحكمون" (الجاثية 21).
فتراكيب "وخلق الله السموات والأرض..." مفيدة فوائد من التعليم والتذكير؛ ولكونها عقب قوله: "أم حسب الذين اجترحوا السيئات..."، وقعت موقع الدليل، على عدم استواء العامل للسيئات مع العامل للصالحات، في نعيم الآخرة.

1 - لتحرير والتنوير 97/1، وانظر أيضا 112/2، و188/27، و189، و183/28، و184 وغيرها.

2 - لتحرير والتنوير 100/1.

3 - لتحرير والتنوير 110/1، وانظر أيضا ص 70 من هذا الجزء.

علائق المعاني المحتملة في نظم القرآن الكريم:

يرى ابن عاشور، أن المعاني المحتملة في تراكيب القرآن الكريم، على ثلاث

علائق (1):

1- أن يكون بيئتها عموم وخصوص. فلا ترد في حمل المركب عليها، إذا لم يصرف عنه صارف لفظي أو معنوي. نحو قوله ﷺ: "ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه" (العنكبوت 6)؛ فالجهاد يحمل على مجاهدة النفس، ومقاتلة الأعداء.

2- أن تكون متغايرة متناقية، في إرادة المتكلم عرفاً؛ وكون التركيب صالحاً لها على البدلية، مع انعدام تعين أحدها، تجعل السامع يأخذ بالجميع؛ للإيفاء بما عسى أن يكون المراد. نظير حمل المشترك على معانيه للاحتياط. ويمكن تمثيله بقوله ﷺ: "قال معاذ الله، إنه ربي أحسن مثوأي" (يوسف 23)؛ فإن (ربي)، يحتمل معنى خالقي، ومعنى سيدي أي عزيز مصر. والضمير في (إنه)، يحتمل عوده على لفظ الجلالة، وعلى السيد (2).

3- أن يكون السثنائي متولداً من الأول. كالكناية والتعريض والتكلم، مع معانيها الصريحة. فلا شبهة في الحمل عليها؛ لأنها من مستنبطات التراكيب. نحو قوله ﷺ: "إذا جاء نصر الله والفتح... (سورة النصر)؛ فسرها ابن عباس رضي الله عنه وغيره، بأنها إعلام من الله ﷺ بأجل الرسول ﷺ، وأمره بالتسبيح والاستغفار. وفسرها غيرهم على ظاهرها؛ أي الأمر بتسبيح الله سبحانه واستغفاره، إذا تحقق نصره وفتحه (3).

ثم إن دلالة التركيب على هذه المعاني، قد تكون (4):

1- متكافئة ومتساوية في درجة الظهور والاحتمال؛ فتسبى إلى الذهن، وتتبادر إلى الفهم، في وقت واحد. نحو قوله ﷺ: "فأنساه الشيطان ذكر ربه" (يوسف 42)؛ فإن كلا من لفظي (ذكر) و(ربه)، يحتمل معنيين (5).

2- متفاوتة فسي مقدار الظهور والاحتمال؛ حتى يكون بعضها تأويلاً، بحمل اللفظ على المعنى المرجوح. ويمكن تمثيلها بقوله ﷺ: "يخرج الحي من الميت" (الروم 19)؛ استعمله الرسول ﷺ في معنى مجازي، هو غير معناه الحقيقي الذي سبق له؛ لما قرأه لأم

1 - التحرير والتنوير 96/1، 97.

2 - راجع تفسيرها في التحرير والتنوير 251/12.

3 - نظر التحرير والتنوير 97/1 و30/588 و594 و595.

4 - نظر التحرير والتنوير 94/1.

5 - التحرير والتنوير 94/1.

كلثوم بنت عقبة بن معيط؛ حين هاجرت مسلمة إلى المدينة؛ وأبت الرجوع إلى المشركين⁽¹⁾.

أدلة إرادة معاني جمل القرآن الكريم:

استقرت من كلام الشيخ أدلة، يثبت بها أن جميع المعاني المحتملة في تراكيب

القرآن الكريم، تعد مرادة لله سبحانه وتعالى؛ وهي:

1- أن القرآن الكريم، نزل ليتحدى العرب الذين أنكروا الرسالة؛ فكان معجزا يتكاثر معانيه، ولطائفه⁽²⁾.

2- أن الله - سبحانه وتعالى - خاطب بالقرآن الكريم، كل الأمم في جميع العصور. فاختر له اللغة العربية؛ وضمن ألفاظه وتراكيبه، أقصى ما يصل إليه إدراك البشر⁽³⁾.

3- أن القرآن الكريم، كتاب تشريع وتأييد وتعليم؛ فأودع من هذه المعاني، أقصى ما تحتمله جملة، وكل ما يحتاج إلى علمه، وكل ماله حظ في البلاغة، متساوية كانت أم متفاوتة؛ فيقصد المعنى الأعلى، ويراد معه ما هو أدنى منه؛ خلافا لمعتاد البلغاء؛ فهم يودعون المعنى، الذي يدعوهم إليه غرض كلامهم، ويتركون غيره⁽⁴⁾.

4- أن بعض الألفاظ القرآنية، أنزل على وجهين أو أكثر؛ إيجازا للفظ، وتكثيرا للمعاني؛ نحو قوله تعالى: "...إلا عن موعدة وعدها إياه" (التوبة 114) بالمتناة التحية؛ وقرأها الحسن البصري (أباه) بالموحدة؛ فنشأ الاحتمال فيمن هو الواعد⁽⁵⁾.

5- أن القرآن الكريم، نزل من المحيط علمه بكل شيء. فالمعاني المحتملة في تراكيبه، الجارية على فصيح استعمال الكلام البليغ، مظنونة بأنها مرادة لله تعالى، ما لم يمنع منها مانع. يؤيد هذا، ورود الحث على تدبره، لاستنباط معانيه، في غير ما آية؛ نحو

1 - التحرير والتنوير 95/1. ذكر الطبراني عن عبيد الله بن عبد الله عن أم خالد بنت الأسود بن عبد يغوث أنها دخلت على النبي ﷺ فقالت من هذه؟ فقالوا: أم خالد بنت الأسود بن عبد يغوث. فقال: الحمد لله الذي يخرج الحي من الميت. يعني المؤمن من الكافر، المعجم الكبير 95/25. كما ذكر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: دخل النبي ﷺ على أم خالد فقال: من هذه؟ فقالوا: بعض خالاتك. فقال إن خالتي في هذه الأرض لغراب، من هذه؟ قالوا: أم خالد بنت الأسود بن عبد يغوث، فقال: سبحان الذي يخرج الحي من الميت، أم شريك القرشية العامرية. المعجم الكبير، 96/25. ولم أقف على النصة في أم كلثوم بنت عقبة بن معيط كما ذكر ابن عاشور.

2 - التحرير والتنوير 93/1.

3 - التحرير والتنوير 98/1.

4 - التحرير والتنوير 93/1، 94.

5 - التحرير والتنوير 94/1 و96. وقد نسب الزمخشري هذه القراءة إلى الحسن وحماد الرواية (كذا ولعله الرواية)

لكشاف 174/2.

قوله تعالى: "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به. ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، لعلمه الذين يستنبطونه منهم" (النساء 83).⁽¹⁾

6- أن القرآن الكريم، هو الحجة العامة لعلماء الإسلام؛ لا يختلفون فيه، كما قد يختلفون في المرويات عن رسول الله ﷺ؛ لتفاوتهم في مقدار ما يبلغهم منها؛ واختلافهم في شروط تصحيحها. فكانت دلالات القرآن الكريم، أقوى مرجع لهم⁽²⁾.

7- أن حمل تراكيب القرآن الكريم، على جميع معانيها المحتملة، كان شأن النبي ﷺ، وصحابته، ومن بعدهم من الأمة:

أ- الآثار النبوية، وهي كثيرة: قوله تعالى: "استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم" (التوبة 80).

لما قال عمر بن الخطاب للنبي ﷺ: لا تصل على عبد الله بن أبي بن سلول؛ فإنه منافق؛ وقد نهاك الله عن أن تستغفر للمنافقين. قال له النبي ﷺ: خيرني ربي، وسأزيد على السبعين. فحمل الطلب على التخيير؛ مع أن ظاهره التسوية. وحمل اسم العدد، على مدلوله الصريح؛ وقرينة سياقه، على أنه كناية عن الكثرة. والآية صالحة للمحملين، بالتأويل الناشئ عن الاحتياط⁽³⁾.

كذلك سجود النبي ﷺ، في مواضع سجود التلاوة من القرآن الكريم؛ قال ابن عاشور: "إن كان فهما منه، رجع إلى ما شرحنا تأصيله. وإن كان وحياً، كان أقوى حجة في إرادة الله من ألفاظ كتابه، ما تحمله ألفاظه، مما لا ينافي أغراضه"⁽⁴⁾.

ب- المنقولات عن الصحابة، وهي كثيرة أيضاً: قوله تعالى: "لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه" (التوبة 108).

استنبط منها عمر رضي الله عنه، ابتداء التاريخ بيوم الهجرة؛ والمعنى الأصلي، أنه أسس من أول أيام تأسيسه؛ واللفظ صالح لأن يحمل، على أنه أسس من أول يوم من الأيام؛ أي أحق الأيام، أن يكون أول أيام الإسلام؛ فتكون الأولوية نسبية⁽⁵⁾.

1 - التحرير والتنوير 94/1.

2 - التحرير والتنوير 94/1.

3 - التحرير والتنوير 95/1.

4 - التحرير والتنوير 95/1.

5 - التحرير والتنوير 96/1.

ج- استنباطات الأئمة، وهي شائعة: قوله تعالى: "ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبع غير سبيل المؤمنين، نوله ما تولى، ونصله جهنم. وساءت مصيرا" (النساء 115).

استدل بها الشافعي على حجية الإجماع، وتحريم خرقه؛ وجعله من كمال الآية. مع أن سياقها، في أحوال المشركين؛ فالمشاقة خاصة، والاتباع أيضا لغير سبيل خاص⁽¹⁾.

شروط حمل النظم القرآني على معانيه معا:

لحمل التراكيب القرآنية، على كل المعاني التي يسمح بها نظمها، شروط تجب مراعاتها؛ وردت منثورة في ثنايا كلام الشيخ على هذه القضية. ويرجع محصلها إلى:

أ- أن تكون ملتزمة مع السياق، فلا تفضي إلى خلاف المقصود منه⁽²⁾.

ب- أن تكون محتملة في اللفظ؛ وجارية على مهيع الكلام العربي البليغ⁽³⁾.

ج- أن لا يمنع من حمل الكلام، على جميع المعاني، "مانع صريح، أو غالب؛ من دلالة شرعية، أو لغوية، أو توقيفية"⁽⁴⁾.

والذي أفهمه من كلام ابن عاشور، أن الموانع من هذه الدلالات الثلاثة هي:

1- الدلالة الشرعية: هي أن تكون الآية، نصا في الحكم الشرعي؛ لا تحتل غيره. وقد تؤيد بآيات أخرى، أو أحاديث، أو بهما. فهذا النوع، لا يجوز العدول عنه. وهو منتشر في آيات العقيدة، وفي آيات أحكام الفروع، وخاصة الضروري منها.

2- الدلالة اللغوية: هي إطلاق ألفاظ متن اللغة، على معانيها المعروفة عند العرب؛ مثل إطلاق (السيف)، على آلة القتال المعروفة. فلا يصح أن يفهم منه معنى الشجرة، أو معنى الحيوان مثلا. ومثل ألفاظ الأعداد، الدالة على معان مقدرة. ومثل المركبات الإنسانية غير الطلبية، كصيغ العقود، ونعم، وبنس، وغيرها.

3- الدلالة التوقيفية: هي أن يوقفنا الرسول ﷺ، على مراد الله تعالى من الآية؛ لنلا تلتبس الأفهام، وتذهب فيها الظنون والاستنباطات كل مذهب. أو يتعين معنى الآية، بآية أخرى. فهذا النوع أيضا، لا يجوز الحيد عنه، أو مجاوزته.

1 - التحرير والتنوير 96/1.

2 - التحرير والتنوير 95/1، 97.

3 - التحرير والتنوير 100/1.

4 - التحرير والتنوير 94/1.

المسألة الثالثة - دلالة المجاز:

الأصل في اللغة هو الحقيقة؛ والتعبير المجازي، استعمال ثانوي تفرعي للغة؛ لأنه

تصرف، في معاني الألفاظ الحقيقية السابقة عليه، لأغراض منها(1):

أ- اختصار الكلام، وإيجازه.

ب- الاتساع في التعبير، إذا ضاقت بالمتكلم ألفاظ الحقيقة.

ج- توكيد المعنى توكيدا، لا يعني عنه التعبير الحقيقي.

د- تشبيه بعض الأمور الحسية، أو المعنوية؛ ليتم به إدراكها، ويكتمل تصورها.

وغير عنه الشيخ بـ "إحضار الصور في الأذهان"(2).

هـ ثقل الحقيقة، أو بشاعتها، أو الجهل بها.

و- كون المجاز أبلغ، أو أشهر.

ز- كون المجاز أدق، وأبين.

ولقد تناول علماء العربية ظاهرة المجاز، منذ القرن الثاني الهجري؛ فقد سماه

سيبويه اتساعا في الكلام، وإيجازا، واختصارا(3). أما الذي وفاه حقه من البحث، فهو

الجرجاني في القرن الخامس للهجرة؛ فالمجاز - عنده - كل كلمة، أريد بها غير ما

وضعت له في الأصل، من غير أن يستأنف فيها وضع جديد؛ لملاحظة علاقة، بين المعنيين

الوضعي، والمجازي(4).

فلا بد لأنسواع المجاز، من علاقة بين المعنيين الحقيقي، والمجازي؛ فهي التي

تصحح الانتقال بينهما. إلا أنها تختلف قوة وضعفا، ظهورا وخفاء(5).

والتحقيق، أن النقل حاصل في المعنى؛ وليس في اللفظ. لأن اللفظ - في التعبير

المجازي - باق على وضعه؛ إلا أننا ادعينا نحول غيره فيه، عن طريق التشبيه، وهو حال

الاستعارة؛ أو غيره من الطرق، وهو المجاز المرسل. فلفظ (الأسد) في قولنا: رأيت أسدا

1- انظر تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة 22، وسيبويه، الكتاب 1/211 وما بعدها، والجرجاني، دلائل الإعجاز 61. وأسرار البلاغة 30 وما بعدها وغيرها من الصفحات، وابن جني، الخصائص 2/442، والسيوطي، المزهري 1/286، والسبكي، جمع الجوامع 137 ضمن مجموع مهمات المتون.

2 - أليس الصبح بقريب 214.

3 - الكتاب 1/211 وما بعدها.

4 - أسرار البلاغة 281، 282.

5 - راجع شرحها في أسرار البلاغة 282 إلى 292 وكذا 316 إلى 318.

يرمي. لم يستعمل في غير معناه؛ ولم يرادف معنى (الشجاع) إطلاقاً. وإنما جعل الرجل لشجاعته، وشدة بطشه، أسداً؛ على وجه الادعاء. فالتجوز في المعنى، لا في اللفظ⁽¹⁾. والمعنى المجازي المستفاد من اللفظ، معنى لغوي؛ لأنه مفهوم من منطوق اللفظ. فالدلالات المجازية، من قبيل الدلالات اللغوية. ولهذا، كثيراً ما يشتبه المجاز بالحقيقة اللغوية؛ وقد قالوا: المجاز إذا كثر، لحق بالحقيقة⁽²⁾؛ ويسمونه - حينئذ - حقيقة عرفية. ويسلق بالمجاز أيضاً، كثير من باب الشجاعة في اللغة؛ من الحذوف، والزيادات، والاستقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف⁽³⁾. ومن ذلك، ما أشار إليه القزويني؛ وهو أن المجاز، قد يطلق أيضاً على الكلمة، التي تغير حكم إعرابها، بحذف لفظ، أو زيادته؛ نحو قوله تعالى: "وجاء ربك" (الفجر 22)، أي أمره؛ وقوله تعالى: "ليس كمثله شيء" (الشورى 11)، أي ليس مثله شيء⁽⁴⁾.

وإن حاول العلماء وضع ضوابط؛ للفرقة بين الحقيقة والمجاز، منها:

- 1- حقيقة اللفظ ما كثر استعماله فيه، وعكسه المجاز؛ وفيه مقال⁽⁵⁾.
- 2- حقيقة اللفظ هي معناه المتبادر إلى الذهن، وعكسه المجاز؛ ولا ضابط لهذا⁽⁶⁾.
- 3- الحقيقة تجري على العموم في نظائرها؛ نحو: (عالم)، يصدق على كل ذي علم. ولكن السؤال في (وأسأل القرية)، لا يصح في كل الجمادات⁽⁷⁾.
- 4- لفظ الحقيقة يشتق منه، عكس المجاز. فالأمر حقيقة في الطلب الجازم، يشتق منه الأمر؛ ومجاز في الشأن، فلا يشتق منه الأمر⁽⁸⁾.
- 5- اختلاف صيغ الجمع؛ فيكون بعضها للمعنى الحقيقي، وغيره للمجازي. فالأوامر جمع الأمر الحقيقي، والأمور جمع الأمر المجازي⁽⁹⁾. وقد رده ابن عاشور كما سيأتي.

1 - دلائل الإعجاز 236، 237 و276.

2 - انظر ابن جنى (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) الخصائص 447/2.

3 - ابن جنى، الخصائص 446/2.

4 - تلخيص المفتاح 687 ضمن مجموع مهمات المتون.

5 - عبد العلي الأتصاري، فواتح الرحموت 206/1، 207.

6 - عبد العلي الأتصاري، فواتح الرحموت 206/1.

7 - أبو حامد الغزالي، المستصفي من علم الأصول 342/1.

8 - الغزالي، المستصفي 343/1.

9 - الغزالي، المستصفي 343/1.

6- المعنى الحقيقي له تعلق بالغير، عكس المجازي. فحقيقة القدرة الصفة، ومتعلقها المقذور؛ أما مجازها، وهو المقذور، فلا متعلق له؛ كالنبات العجيب، في قولهم: انظر إلى قدرة الله ﷻ، أي عجائب مقدوره؛ فالنبات لا مقذور له⁽¹⁾.

7- الاستعمال المجازي، يصح نفي معناه الحقيقي. فقولنا: زيد أسد، يصح فيه ليس أسداً؛ فيؤول إلى معنى الجريء. و الاستعمال الحقيقي، لا يصح نفي معناه الحقيقي. فقولنا: زيد إنسان، لا يجوز فيه ليس إنساناً؛ لأن معناه حقيقة فيه⁽²⁾. وهذا غير منضبط، ولا مستمر؛ إذ تند عنه أنواع من المجاز؛ كالمستعمل في الجزء، واللازم، وغيرهما. وغير هذا، مما حاولوه من الضوابط؛ التي ترد عليها إشكالات، تتم عن صعوبة التمييز، بين الحقيقة والمجاز. ولذا سموها (أمارات). فهي علامات خفية، وأدلة ظنية، وغير مستمرة.

ونظراً لهذا الاشتباه، اختلفت أقسام العلماء فيه. فذهب ابن فارس، إلى أن أكثر الكلام حقيقة⁽³⁾. وغالى ابن جنى، بزعمه أن أكثر اللغة مجاز⁽⁴⁾. وزعم بعضهم، أنه لا يوجد في القرآن والسنة. وشد آخرون، بنفيه البتة، وادعاء أن اللغة كلها حقائق⁽⁵⁾.

ولا ينبغي الالتفات إلى آراء هؤلاء النفاة، أو الإطالة بردها. فظاهرة المجاز، ليست موجودة في العربية فقط؛ بل في سائر اللغات الإنسانية. لأن ظروف الحياة تفرضه. فمعاني الألفاظ الوضعية، محدودة متناهية؛ ولا تفي بالمعاني المتكاثرة، المستجدة في كل جيل؛ بله لدى كل متكلم. وقد نيه الجرجاني على وجود المجاز، لدى جميع الأمم⁽⁶⁾.

ولا تكاد تختلف دراسة المجاز عند المحدثين، عن القدماء. فقد عرفه د. عبد الرحمن الحاج صالح، بأنه "ما نقل من معناه الأصلي، إلى معنى آخر؛ لعلاقة جزئية، توجد بينهما. بخلاف الحقيقة؛ فإنها لفظ، بقي على ما وضع عليه في الأصل"⁽⁷⁾. وقد تقدم قبل قليل، انتقاد فكرة النقل هذه.

¹ - الغزالي، المستصلى 343/1.

² - عبد العلي الأخصاري، فواتح الرحموت 205/1.

³ - للصاحبى 197.

⁴ - الخصال 447/2 وما بعدها.

⁵ - انظر السبكي، جمع الجوامع 137 ضمن مجموع مهمات المتون، والسيوطي، الإتحاف في علوم القرآن 36/2، وأبا الوليد اللباجي، كتاب الإشارات في الأصول المالكية 6 بهامش حاشية الهدى السوسى على شرح الخطاب المالكي لورقات الجويني.

⁶ - أسرار البلاغة 23.

⁷ - مدخل إلى علم اللسان الحديث وتحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 31، للسقريات، المجلد 1 الجزء 1.

وذكر د. إبراهيم أنيس في الحقيقة، عنصر الشيوخ؛ وضدها المجاز⁽¹⁾. إلا أنه اشترط فيه، أن يثير دهشة، أو غرابة، أو طرافة، تختلف حدودها قوة وضعفا؛ حسب تجارب المرء مع الألفاظ؛ وحسب وسطه الاجتماعي، ومستواه الثقافي..⁽²⁾.

ويرى أن أسمى درجات الجودة والطفرة، في الاستعمال، هي المجاز⁽³⁾. فهو غير عسادي؛ قد لا يؤلف في فهم الناس. وليس منه: حكمت المحكمة، وجرى النيل، وركب المخاطر؛ لأن مجازيتها تنوسيت، لكثرة الاستعمال؛ فلا تثير - في زعمه - دهشة، ولا غرابة⁽⁴⁾.

ولا يكون الحكم به صحيحا، "إلا إذا اقتصر على بيئة معينة. وجبل خاص. فالمجاز القديم، مصيره إلى الحقيقة؛ و الحقيقة القديمة، قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار"⁽⁵⁾. ونكر من أسباب ظهوره:

حاجة الناس إلى التعبير، حيث لا تسعفهم الحقائق. و رغبتهم في الخروج عن المألوف، فرارا من السامة. وتوضيح الدلالة. وتفنن الأدياء، في ابتكار المعاني. وارتقاء التفكير الإنساني⁽⁶⁾؛ وهذا مبني على أن "المعاني الأصلية الحقيقية، هي المعاني الحسية، التي يتفرع عنها عادة - عن طريق المجاز - ما يشيع من معنويات"⁽⁷⁾؛ وهي فكرة سبق إليها جرجي زيدان⁽⁸⁾.

ويؤخذ د. أنيس القدماء، بتركيزهم على نقطة البدء في الدلالة؛ وكان لها تاريخا. فتكلموا على الوضع الأصلي؛ ونسبوه إلى الواضع الأول. وهي مسألة مرتبطة بنشأة اللغة الإنسانية، مبنية على الظن و التخمين. وبعدهم عصور اللغة عصرا واحدا؛ فاختلّفوا في المجاز إثباتا ونقيا. وبغفلتهم - في الحكم على دلالة الألفاظ - عن أثرها في الفرد؛ فهو الذي يستطيع الحكم على الحقيقة والمجاز⁽⁹⁾.

1 - دلالة الألفاظ 129.

2 - دلالة الألفاظ 129.

3 - دلالة الألفاظ 132.

4 - في اللهجات العربية 194، 195.

5 - دلالة الألفاظ 131.

6 - دلالة الألفاظ 130، 131 و 160، 161 وما بعدها.

7 - في اللهجات العربية 183.

8 - الفلسفة اللغوية 127 و ما بعدها.

9 - دلالة الألفاظ 128.

استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معا:

هذه مسألة هي بالناحية التطبيقية أعلق وأخص؛ لارتباطها بطرق الإفادة، ووجوه الاستفادة، الجارية في أنواع الأساليب. وقد اختلف فيها العلماء؛ بناء على ما أصلوه من أصول للفهم، وقواعد للاستنباط. فكان منهم المجوزون، ومنهم المانعون.

وقد أرجع الشيخ اختلاف العلماء في هذه القضية، إلى عدم ورودها في كلام العرب قبل القرآن الكريم، أو ورودها بندرة⁽¹⁾.

كما أشار إلى ما اعتلّ به المانعون للجمع، بين المعاني الحقيقية والمجازية؛ أو بين المعاني المجازية؛ أو بين المعاني الحقيقية، كحال المشترك، كما تقدم بسطه؛ وهو أن قصد الدلالة باللفظ على أحد المعنيين، يقتضي عدم الدلالة به على الآخر. لأنه لفظ واحد؛ فإذا دلّ على معنى، تمت دلالاته...⁽²⁾.

فمنع الغزالي الجمع بين المعنيين، الحقيقي والمجازي⁽³⁾؛ وصحح الجمع عقلا، لا لغة⁽⁴⁾. ومنعه الزمخشري أيضا⁽⁵⁾. وعده الرازي مجملا⁽⁶⁾. ومنع استعماله الخفية. والقاضي أبو بكر، الذي استدل عليه بتنافيها؛ فلا يصح أن يستعمل المجاز فيما وضع له، وفي غيره في وقت واحد⁽⁷⁾. وسيأتي رد ابن عاشور على هذا.

أما المجوزون؛ فمنهم الشافعي، الذي أجاز الاستعمال والحمل، "إذا كانت قرينة المجاز موجودة، مع إرادة الحقيقة؛ أو كان المجاز متعارفا، مساويا للحقيقة"⁽⁸⁾. يعني إلا إذا كان المجاز مرجوحا؛ فلا يعطيه حكم المشترك لضعفه⁽⁹⁾.

وذهب الشافعية أيضا، إلى الجمع بين المعنيين الحقيقي والمجازي، في الإرادة. بأن يقصدا بالحكم بالذات؛ إلا أن يمتنع هذا عقلا⁽¹⁰⁾؛ كأن يؤدي إلى التناقض، أو ما يشبهه من المستحيلات.

1- التحرير والتنوير 98/1.

2- التحرير والتنوير 725/1.

3- المستصفى 73/2 وما بعدها.

4- عبد العلي الأنصاري، فواتح الرحموت 216/1.

5- التحرير والتنوير 226/17.

6- حاشية التوضيح والتصحيح 133/1.

7- حاشية التوضيح والتصحيح 140/1.

8- حاشية التوضيح والتصحيح 139/1، 140 وكذا 133/1.

9- حاشية التوضيح والتصحيح 140/1.

10- عبد العلي الأنصاري، فواتح الرحموت 216/1.

وبعض العلماء ممن صحح الجمع لغة، قصر الجواز على غير المفرد⁽¹⁾؛ وفيه نظر. أما استعمال اللفظ في معان مجازية، أي إرادتها، حيث يكون كل منها مناطاً للحكم، على وجه الاستقلال؛ فالصحيح أنه مختلف فيه.

فنقل الشيخ عن الحنفية الجواز، مثل المشترك⁽²⁾. ومنعه القاضي أبو بكر الباقلاني وجعله الرازي، والآمدي، وابن الحاجب، مجملاً؛ فتوقفوا فيه⁽³⁾.

وحكمه عند الشافعي حكم المشترك؛ حيث جوزه مع تناسي الحقيقة. لأن تناسيها، أو ضعفها، صير المجاز كالموضوع له؛ أولاً لأن القرينة صيرته كذلك⁽⁴⁾.

أما مذهبنا المالكي، فقال ابن عاشور: نعته "لا يفرق بينه وبين المشترك؛ لماتين من أن العبرة في الحمل عندنا، غلبة الاستعمال، وتأتي الاحتياط. وقد جعل مالك التيمم للحدث الأصغر، كالتييمم للأكبر، أخذاً⁽⁵⁾ بحقيقة (أولاستم النساء)⁽⁶⁾، وبمجازه. والمجازان أولى؛ إذ لاتفوت⁽⁷⁾ بينهما⁽⁸⁾.

أما عموم المجاز، فقيل لا نزاع فيه. وهو أن يكون مستعملاً، في القدر المشترك بين عدة أشياء. فيدل اللفظ على معنى عام شامل، هو القاسم المشترك بين شيئين أو أكثر. نحو قولنا: القلم أحد اللسانين؛ والمعنى العام هو الإبانة⁽⁹⁾.

وقد أثبت الحنفية عموم المجاز؛ بمعنى أن يقترن بلفظه، ما يدل على العموم، فيعم جميع جزئيات علاقته؛ نحو: جاعني الأسود الرماة إلازيداً. ونسبوا إنكاره إلى الشافعية⁽¹⁰⁾. وتكلم فيه بعض العلماء، بما يجعله مستحيلاً⁽¹¹⁾.

¹ - عبد الطي الأنصاري، فواتح الرحموت 216/1.

² - حاشية التوضيح والتصحيح 133/1 و141. وأنه إلى أنه قد تقدم لي في موضوع المشترك، أن أبا حنيفة يمتنع استعمال المشترك في معانيه.

³ - حاشية التوضيح والتصحيح 133/1 و141.

⁴ - حاشية التوضيح والتصحيح 141/1 وكذا 133.

⁵ - في الأصل أخذ من دون ألف.

⁶ - النساء 43 والمقدمة 6.

⁷ - في الأصل تغارت بلاء.

⁸ - حاشية التوضيح والتصحيح 141/1 و142.

⁹ - عبد الطي الأنصاري، فواتح الرحموت 216/1.

¹⁰ - حاشية التوضيح والتصحيح 142/1.

¹¹ - عبد الطي الأنصاري، فواتح الرحموت 216/1.

دلالة المجاز عند الشيخ ابن عاشور:

يعرف ابن عاشور الحقيقة، بأنها " الكلمة المستعملة فيما وضعت له. والمجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة، مع قرينة مانعة من إرادة الحقيقة"⁽¹⁾.

وتعريفه المجاز بأنه (لفظ)، ليشمل نوعيه المفرد والمركب⁽²⁾. وكان عليه أن يعرف الحقيقة، بأنها لفظ كذلك؛ لتشمل المفرد، والمركب أيضا، الذي هو الكلام المستعمل فيما وضع له في أصل اللغة.

وأقصد بالوضع، إما خصوص استعمال التركيب عند العرب؛ كحال الأقوال المأثورة عنهم؛ وإما إمكان استعماله، جريا على غيره من أساليب العرب؛ وقد اعتنى بهذا النحاة. وإنما ألحقته بالوضع، لحساق الشبيهه بشبيهه، والمقيس بالمقيس عليه؛ ولأن تنوع الاستعمالات غير منحصر.

أو لنقل في تعريف الحقيقة في المركب: إنه الكلام المستعمل؛ فيما جرى عليه أصل اللغة. أي المستعمل في خصوص المعنى المفهوم منه أولا، بالوضع التقديرى، أعني النوعى؛ إن لم يكن التركيب، قد نقل عن الواضع الأول؛ فيكون مفهوما بالوضع التحقيقى، أعني الوضع العينى. شرط أن لا يرتبط فهمه بالقرائن؛ وأن يتبادر معناه إلى الذهن؛ وإن كان التبادر غير مطرد في حقائق الكلام. وقد أشار الشيخ، إلى كون المركبات موضوعة بالوضع النوعى⁽³⁾؛ أي سواء كانت حقيقية أم مجازية.

وذكر أن إطلاق المجاز، على الكلمة التي تغير حكم إعرابها - يعني بحذف لفظ أو بزيادته - هو أقل إطلاقاته⁽⁴⁾.

ومع أن مبنى كلام العرب على التوسع - كما يذكر ابن عاشور⁽⁵⁾ - فهو يقرر أن "الأصل في إطلاق اللفظ المفرد، أنه حقيقة لفظا ومعنى"⁽⁶⁾. ويفهم من كلامه، أن الألفاظ المستعملة مجازا، لا تكون أكثر من تلك المستعملة على سبيل الحقيقة؛ بل أقل منها⁽⁷⁾.

¹ - موجز البلاغة 35، وانظر حاشية التوضيح والتصحيح 46/1 حيث قال بأن الحقيقة "ثبتت على أصل وضعها ولم تنقل عنه".

² - موجز البلاغة 35.

³ - قولهم (كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية 117/9.

⁴ - حاشية التوضيح والتصحيح 50/2.

⁵ - كلمة (كل) حقيقة في لكثرة أيضا مثل الشمول، مجلة مجمع اللغة العربية 194/8.

⁶ - التحرير والتنوير 626/1، وانظر 188، 235، 266.

⁷ - حاشية التوضيح والتصحيح 210/1، وانظر المصدر نفسه 17/2.

وهو متمسك بفكرة (سبق الوضع)⁽¹⁾، التي تعني أن المعنى الحقيقي، متقدم - وضعاً واستعمالاً - على المعنى المجازي، الذي هو استعمال ثان، ومتفرع عن الأول. وقد اشتهد في إنكارها د. أنيس كما مر.

أمسا ما تقدم عن د. أنيس، من اشتراطه في المجاز أن يثير فينا دهشة أو غرابة أو طرافة، فقد أوماً الشيخ إلى هذه الفكرة؛ وهي كونه يعجب السامعين لظرافته⁽²⁾. ولكنه لم ينص على أنها شرط فيه. وهو الحق.

ويخالف ابن عاشور الذين جعلوا تباين المعنى إلى الفهم، أمانة على حقيقته. إذ أن كثيراً من الإطلاقات المجازية للألفاظ، هي أسبق إلى الأفهام، من إطلاقاتها الحقيقية؛ وليس قولهم في علم الأصول، بأن الحقيقة أرجح من المجاز، بمقبول على عمومته⁽³⁾. ولكنه أشار إلى أثر الاستعمال في الألفاظ، من حيث دلالتها الحقيقية والمجازية، وأن الاطراد أو الكثرة، من علامات الحقيقة⁽⁴⁾. أي أن المعنى الذي يكثر استعمال اللفظ فيه، هو حقيقته؛ وهو رأي قديم.

إلا أنه لا يلتزم مع ترجيحه أن الجهر، يستعمل حقيقة في ظهور الذوات، والأصوات. حيث رد على الزمخشري، الذي جعله حقيقة في الأصوات لشهرته، مجازاً في الذوات. وقال: "لا دليل على أن جهرة الصوت، هي الحقيقة. ولا سبيل إلى دعوى الاشتهار في جهرة الصوت؛ حتى يقول قائل إن الاشتهار من علامات الحقيقة؛ على أن الاشتهار إنما يعرف به المجاز القليل الاستعمال؛ وأما الأشهرية، فليست من علامات الحقيقة"⁽⁵⁾.

فهمل الأشهرية إلا الاطراد والكثرة، الذين اعتمدهما؛ وهل هي غير الشيوخ في الاستعمال، الذي اعتد به⁽⁶⁾؛ وجعله "من علامات الحقيقة"⁽⁷⁾.

ونص الشيخ على أن دلالة اللفظ بنفسه، لا توصف بحقيقة ولا مجاز. ويعني فهم المعنى في ذهن السامع، أو استفادته من اللفظ، وإفادته اللفظ له⁽⁸⁾.

1- التحرير والتنوير 167/3.

2- المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 260/4.

3- التحرير والتنوير 167/3.

4- التحرير والتنوير 510/1، 359/2، وانظر المترادف في اللغة العربية، المصدر السابق 259/1، 260.

5- التحرير والتنوير 507/1.

6- التحرير والتنوير 233/1.

7- حاشية التوضيح والتصحيح 135/1.

8- حاشية التوضيح والتصحيح 30/1.

وكذلك أخرج المدلول، إذا كان "لارما للمعنى المستفاد من تمام الكلام، ومن التركيب، لا من لفظ واحد؛ فذلك لا يوصف بحقيقة ولا مجاز. لأن الموصوف بهما، هو استعمال اللفظ في معناه، أو غير معناه؛ لا استفادة شيء آخر من اللفظ، زيادة على معناه؛ وذلك كاستفادة مفهومي المخالفة والموافقة من المنطوق؛ على القول بأن استفادة الثاني منهما لفظية لا قياسية؛ وكاستفادة المعنى الكناهي من الكناية؛ والمعنى المعرض به من التعريض⁽¹⁾. ويعني ابن عاشور بهذا، أن الحقيقة والمجاز وصفان "لفظ المستعمل، لا لما يفهمه العقل"⁽²⁾.

فالتجوز يتحقق للفظ - عنده - بمطلق استعماله، في المعنى المغاير لأصل وضعه اللغوي؛ وذلك "إذا استعمل في غير معناه، أو استعمل في جزء معناه استقلالاً به، لا تبعاً لکله، أو في لازمه استقلالاً، لا تبعاً لملزومه"⁽³⁾.

وسواء أكان استعماله في المعنى المجازي، أقل من استعماله في المعنى الحقيقي، أم مساوياً له، أم أشهر منه؛ فقد يشتهر المجاز، ويصير حقيقة عرفية؛ مثل الزكاة، والتيمم، والفاعل، والقياس⁽⁴⁾. كما يشتهر المجاز اللغوي - حيث لا يقصد به ادعاء ولا مبالغة - فيصير حقيقة لغوية؛ مثل لفظ (كل)، فهو حقيقة لغوية في الكثرة مثل الشمول⁽⁵⁾. وليس أثر الاشتهار، بقاصر على المجاز اللغوي فقط. بل يشمل أيضاً المجاز العقلي، الذي قد يصير حقيقة عرفية أيضاً بسببه؛ نحو إطلاق كلمة (عمياء) على الفتنة؛ والأصل عمى أصحابها⁽⁶⁾.

ومع اشتهار المعنى المجازي، حتى يصير حقيقة عرفية؛ فإن المعنى الأول، الذي هو الحقيقة اللغوية، قد يبقى إلى جانبه، وقد يهجر استعماله البتة⁽⁷⁾. ونظراً لما لشهرة المجاز من أثر، جعلت سبباً للمصير إليه، دون الحقيقة⁽⁸⁾؛ أي في حمل الكلام. وخاصة إذا كان الحمل على المعنى الحقيقي ضعيفاً؛ فيجب العدول عنه، إلى

1 - حاشية التوضيح والتصحيح 31/1.

2 - حاشية التوضيح والتصحيح 54/1.

3 - حاشية التوضيح والتصحيح 30/1.

4 - موجز البلاغة 35.

5 - كلمة (كل) حقيقة في الكثرة أيضاً مثل الشمول، مجلة مجمع اللغة العربية 194/8.

6 - شرح ديوان بشار 157/3هـ 7.

7 - التحرير والتنوير 611/1.

8 - كلمة (كل) حقيقة في الكثرة أيضاً مثل الشمول، مجلة مجمع اللغة العربية 194/8.

المعنى المجازي، كما ذكر الشيخ⁽¹⁾. كما صرح أن "من ترجيحات المجاز قربه"⁽²⁾، أي من الحقيقة.

وأشار إلى أن المعنى المجازي، لا تكون له صيغة خاصة به، ففي الجمع أو المفرد؛ وإلا لبطل كمن اللفظ مجازاً؛ وصار مشتركاً. لكن للاستعمال أن يغلب إطلاق إحدى الصيغتين الموضوعتين لمعنى واحد؛ فيغلبها في المعنى المجازي، والأخرى في الحقيقي⁽³⁾.

ومثاله: جادت السماء الأرض، أي أصابها جودها، أي مطرها. وجاد فلان؛ فالأول حقيقة، والثاني مجاز؛ فلما غلب حتى ساواها، فرقوا بين مصدريهما بالفتح في الحقيقي، والضم في المجازي؛ كما أبقوا الأول متعدياً بنفسه، وعدّوا الثاني بـ (على)، تضميناً لمعنى تفضل⁽⁴⁾.

فليس للمجاز صيغة، إلا وهي صيغة الحقيقة؛ ويجوز أن يكثر استعمال إحدى الصيغتين، في إحدى الحالتين من الحقيقة أو المجاز⁽⁵⁾. ذلك أن التجوز من آثار الاستعمال؛ خلافاً للصيغ، فهي من آثار الوضع⁽⁶⁾. وهذا رد كاف، على الذين جعلوا اختلاف الصيغ، من أمارات المجاز كما مضى.

وإنما لم يقيد ابن عاشور الاستعمال، بكونه في اصطلاح التخاطب؛ لعدم الاحتياج إليه - في زعمه - في تعريف المجاز. فهو يرى أن من زاده كعبد الرحمن القزويني⁽⁷⁾، نظر إلى الظاهر⁽⁸⁾.

وهذا مبني على التفريق بين النقل والمجاز؛ فيكون بينهما العموم والخصوص الوجهي؛ فلا يصير نقل التسمية مجازاً ولا حقيقة. ولهذا جعل المناطق المنقول، مقابلاً للحقيقة وللمجاز؛ من جهة ما فيه من الاشتهار في معنى ثان، لا غير⁽⁹⁾.

1- نظر أمثلة عليه في كشف المنطوق، 102، 103.

2- حاشية التوضيح والتصحيح 51/2.

3- التحرير والتنوير 34/4.

4- شرح ديوان بشر 102/3 ها 2.

5- شرح ديوان بشر 138/4 ها 3.

6- التحرير والتنوير 157/19.

7- تلخيص المفتاح 678 ضمن مجموع مهمات المتون، ومثله السكاكي كما يأتي بعد قليل.

8- موجز البلاغة 35 للهنش 1.

9- حاشية التوضيح والتصحيح 26/1.

فالمناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه، إذا كانت واضحة؛ تكون المنقول إليه جزئياً من المنقول منه؛ كالصلاة في لسان الشرع؛ وهو غالب المنقولات.....فليس من المجاز في شيء. إذ ليس إطلاق الكلي على جزئيه⁽¹⁾ مجاز؛ لعدم العلاقة. وأما علاقة الكلية والجزئية، المعدودة في علاقات المجاز، فهي منسوبة للكل والجزء؛ فإن المجاز استعمال الكلمة في غير ما وضعت له؛ لترك استعمالها في بعض ما وضعت له. فليس النقل إلا تحجيس الإطلاق في عرف خاص، على بعض ما وضع له...نعم إن إطلاقها على المعنى اللغوي، من لسان أهل العرف، مجاز عرفي؛ وفي عده مجازاً خلاف، وصاحب المفتاح⁽²⁾ يميل لعده مجازاً، فلهذا زاد في تعريفه الحقيقة والمجاز، قوله في اصطلاح به التخاطب⁽³⁾.

أما إذا كانت المناسبة خفية؛ كإطلاق الجوهر على الذات عند الفلاسفة؛ لأنها لنفستها وقيام الأعراض بها، أشبهت الجواهر... فلا شبهة في كونه مجازاً لغوياً⁽⁴⁾.

وهذا الذي ارتناه الشيخ هنا - على ظهوره - ليس صواباً عندي؛ إذ لا يصح الاستدلال على التجوز بوضوح المناسبة أو خفائها؛ كما أن حصره العلاقة فيما كان مبنياً على المشابهة، ينقض ما أقره من علاقات المجاز المرسل، ومنها الجزئية التي دعاها البعضية وضدها⁽⁵⁾. وأيضاً يفضي إلى إبطال نوعي المجاز، العرفي عاماً وخاصاً، والشرعي؛ الذين ذكرت عنه نفسه بعض أمثلتهما آنفاً؛ وهي الزكاة والتيمم والفاعل والقياس.

ثم إن التمسك بكون الكلمة، استعملت في بعض مدلولها الوضعي صحيح. ولكن بزيادات زبدت، وشروط شرطت؛ خاصة في الأسماء الشرعية؛ مثل: الصلاة التي مثل بها الشيخ؛ وهذا هو الذي يصيرها مجازاً. يضاف إليه علاقة اللزوم العرفي، الذي سيأتي نصه عليها؛ ومعناه التلازم، أي مطلق الارتباط الملحوظ، بين اللفظ وجزء معناه؛ ويدعى دلالة التضمن. وهو من مشمولات مباحث علم البيان، كما اعتاد البلاغيون تصديرها به.

¹ - في الأصل جزئية بالمتناة.

² - الصواب أن يقول صاحب تلخيص المفتاح، فإني لم ألق على هذه العبارة عند السكاكي، وهي مذكورة في تلخيص

للقرظيني 678 ضمن مجموع مهمات المتون.

³ - حاشية التوضيح و التصحيح 25/1، 26.

⁴ - حاشية التوضيح والتصحيح 25/1.

⁵ - موجز البلاغة 35، 36.

وكذلك فإن تعريفه للنقل وهنا، يناقض قوله بأن "ليس استعمال اللفظ العام في بعض أفرادهِ، بنقله (كذا في الأصل ولعل الهاء زائدة) له عن معناه اللغوي"⁽¹⁾. وعلى كل، فإن فكرة النقل هذه لا معنى لها؛ كما تقدم عن الجرجاني، وسيأتي بعد قليل لابن عاشور أيضاً، أن المجاز ليس نقلاً للفظ الحقيقي. وإنما هو توسع فيه، بإدعاء دخول غيره فيه. وهذا ينطبق على معنى الصلاة الشرعي، الذي دخل تحت معنى الصلاة اللغوي؛ فصار مجازاً لغوياً؛ وهو أيضاً حقيقة عرفية خاصة، أي شرعية.

وقد أخرج بقيد العلاقة، القلط والمشاكله البديعية⁽²⁾؛ وأزيد عليه الكذب، الذي تمسك به الذين جمدوا في نفي المجاز. وهو يرد علاقات المجاز - على كثرتها - أنهيت إلى ثمان وعشرين - "إلى المشابهة، والتلازم؛ لأن المراد اللزوم عرفاً"⁽³⁾.

فالمعاني المجازية عند الشيخ، مستفادة من العلاقة، لا من الوضع. فتعدد المجازات للفظ واحد، أوسع من استعمال المشترك⁽⁴⁾. ومعنى هذا، أن الألفاظ المستعملة مجازاً، لم توضع وضعا ثانياً؛ "وليس الاستعارة بوضع اللفظ في معنى جديد..."⁽⁵⁾.

ولهذا أيضاً صح تعدد المعاني المجازية التي علاقتها اللزوم⁽⁶⁾. بل يصح بناء المجاز على المجاز؛ أي استعمال المعنى المجازي الذي ساوى الحقيقة، مجازاً في معنى آخر⁽⁷⁾.

وكون المعنى المجازي ليس وضعا آتفاً، هو ما أثبتته الجرجاني؛ كما قدمت في رده على فكرة النقل في المجاز. لأنه يقتضي أن يكون موضوعاً وضعا آخر. أما (القرينة المانعة)، التي أوردها ابن عاشور في تعريف المجاز، فهي - عنده - ما يفصح عن المراد، من كلمة أو صيغة أو حال⁽⁸⁾، وهو الغالب⁽⁹⁾. وقد أخرج بها الكناية؛ كما بعدها شرط ماهيته⁽¹⁰⁾.

1 - التحرير والتنوير 266/1.

2 - موجز البلاغة 35.

3 - موجز البلاغة 36.

4 - التحرير والتنوير 475/1.

5 - التحرير والتنوير 32/4.

6 - التحرير والتنوير 136/2-8.

7 - التحرير والتنوير القيام 231/1، وانظر الجزء نفسه، القتل 503 للهامش، والسعي 680، والابتلاء 701.

8 - موجز البلاغة 35.

9 - موجز البلاغة 40 للهامش 2.

10 - موجز البلاغة 35.

وإنما قيدها بصفة (الماتعة)، لإخراج المعينة لمعنى؛ كقرينة إرادة أحد معاني اللفظ المشترك؛ أو التي تعين نوع المجاز، من بين أنواع يحتملها المقام. فإن تلك لا بد منها؛ إذا لم يكن المراد، إذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن؛ كما تقول: هو بحر؛ فيحتمل الكرم، والعلم⁽¹⁾.

وبما أن المجازات قد تصير معاني للكلمة، إذا كثر استعمالها فيها⁽²⁾؛ فهي حينئذ قد تستغني عن القرينة؛ وتصير غير محتاجة إليها⁽³⁾؛ لصيرورتها حقائق عرفية كما تقدم. هذا؛ ومن أعجب ما ذكره الشيخ وأغربه، ألا يكون مثل هذا الأسلوب في لغة إبراهيم عليه السلام؛ إذ قال: "لم يكن في لغة قوم إبراهيم التشبيه البليغ، ولا المجاز، ولا التهكم"⁽⁴⁾. ولقد تقدم لي التنبيه، على وجود هذه الظاهرة اللغوية وشيوعها، في كل اللغات البشرية؛ كما تفتن له الجرجاني؛ وهو الحق الذي يجب الجزم به.

استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معا:

رأي ابن عاشور في هذه المسألة، لا يختلف عن نظريته التي سبق أن بناها في استعمال المشترك، وفي دلالة النظم؛ إذ يعدها أصلا من أصوله. التي يجري عليها في الفهم.

وقد أبطل حجة المانعين، في المقدمة التاسعة لتفسيره. وسرد الأدلة على صحتها؛ مثل ما مضى في دلالة النظم؛ حيث أرسى نظره في قضايا الدلالة، على القاعدة التي أصلها؛ وهي "حمل ألفاظ القرآن، على جميع المعاني، التي يسمح بها الاستعمال الفصيح"⁽⁵⁾.

فعنده أن "الذي يجب اعتماده، أن يحمل المشترك في القرآن، على ما يحتمله من المعاني؛ سواء في ذلك اللفظ المفرد المشترك، والتركيب المشترك بين مختلف الاستعمالات؛ سواء كانت المعاني حقيقية، أو مجازية؛ محضة، أو مختلفة"⁽⁶⁾.

1- موجز البلاغة 35 .

2 - التحرير والتنوير 153/23.

3 - التحرير والتنوير 563/1، ونظر المصدر نفسه (كل) 36/2، وأيضاً كلمة (كل) حقيقة في الكثرة أيضاً مثل تشوّل، مجلة مجمع اللغة العربية 194/8

4 - التحرير والتنوير 143/23.

5 - لتحرير والتنوير 183/28 و184.

6 - لتحرير والتنوير 99/1.

وأكد أن هذا النوع من الاستعمال ليس بدعا⁽¹⁾. فهذه الطريقة، واردة في الكلام البليغ؛ مثل استعمال المشترك في معنييه⁽²⁾؛ فائدتها إكثار المعاني، مع الإيجاز⁽³⁾. كما أجاب عن دعوى تنافيهما، التي تمسك بها القاضي أبو بكر، بـ "أنه كما جاز استعماله فيما وضع له في لغة، وما وضع له في اللغة الأخرى، مع أن الوضع لأحدهما، يستلزم عدم الوضع للآخر، جاز هنا"⁽⁴⁾.

وذكر أيضا أن هذا الاستعمال شائع؛ "لأن المدار على أن تكون قرينة المجاز، مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وحده، على التحقيق"⁽⁵⁾؛ أي فإن القرينة، لا تمنع من الجمع بين المعنيين المجازي والحقيقي معا - إذا سمح به السياق، وصلاح له المقام⁽⁶⁾ - بعد تعيين المعنى المجازي.

ثم إنه أورد احتجاج المنع هذا؛ وهو اشتراط القرينة المانعة في المجاز؛ فكيف يراد المعنى الحقيقي مع منعه؟ وردّه بعبارة أخرى؛ وهي أن "القرينة عند استعماله في معنييه، هي المعينة للمجاز، لا المانعة؛ إذ المانعة لا تمكن هنا. ولا يشكل عليه قولهم في تعريف المجاز: مع قرينة مانعة؛ لأن المراد بذلك، تعميم القرائن؛ ولا شك أن المعينة للمعنى المجازي، مانعة من الحقيقي غالبا، عند من يجوز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، ودائما عند من لا يجوزه"⁽⁷⁾.

وقال بأن أسلوب التغليب، نحو قولهم: الأيوان للأب والأم، والسران لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، مستثنى من خلافهم، في صحة استعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي؛ لأنه مجاز ذو قرينة خفية؛ إما "مرسل، علاقته النزوم العرفي الادعائي؛ وإما استعارة، علاقته المشابهة في الجملة. وهذا بالنسبة للمعنى الذي لم يوضع له اللفظ؛ وأما بالنسبة للمعنى الذي معه، فهو حقيقة"⁽⁸⁾؛ يريد بالنسبة للمعنى الذي وضع له. أي والحال أن هذا الأسلوب، لا أحد ينازع في صحته وقوعه، ولا في جواز استعماله.

1 - التحرير والتنوير 47/2.

2 - التحرير والتنوير 97/24.

3 - التحرير والتنوير 408/27 و123/1.

4 - حاشية التوضيح والتصحيح 140/1.

5 - التحرير والتنوير 250/25.

6 - التحرير والتنوير 123/1.

7 - حاشية التوضيح والتصحيح 140/1.

8 - موجز البلاغة 45 ها.

ومن الأمثلة التطبيقية التي عرض لها - وهي كثيرة جدا - قوله ﷺ: "إن جنودنا لهم الغالبون" (الصفات 173).

قال الشيخ: "يشمل علوهم على عدوهم، في مقام الحجاج، و ملاحم القتال، في الدنيا؛ وعلوهم عليهم في الآخرة؛ كما قال تعالى: (والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة)⁽¹⁾؛ فهو من استعمال (الغالبون) في حقيقته ومجازه"⁽²⁾.

ويلحق بهذا الموضوع، استعمال اللفظ في معنياه، أو معانيه المجازية معاً. فموقف ابن عاشور، لا يختلف عن السنن الذي أصله، وارتضاه لنفسه، وأوجب اعتماده؛ وهو حمل اللفظ على مختلف محامله، التي يسمح بها الاستعمال الفصيح، والجارية على الموهج البليغ؛ إذا قبلها السياق، وناسبت المقام؛ ما لم تفض إلى مناقضة قاعدة لغوية، أو شرعية. وقد ذكر أن "المعاني المجازية، التي علاقتها للزوم، يجوز تعددها مثل الكناية"⁽³⁾.

ومن الأمثلة التطبيقية الكثيرة أيضاً، والتي توضح اتساعه بهذه القاعدة، قوله ﷺ: "ونزعا من كل أمة شهيدا، فقلنا هاتوا برهانكم، فعلموا أن الحق لله، وضل عنهم ما كانوا يفترون" (القصص 75).

قال الشيخ: "الضلال أصله عدم الاهتداء إلى الطريق؛ واستعير هنا لعدم خطور الشيء في البال، ولعدم حضوره في المحضر. من استعمال اللفظ في مجازيه"⁽⁴⁾. وقال عند شرح قول بشار⁽⁵⁾:

رَكَابُ هَوْلِ وَأَعْوَادٍ لِمَمْلَكَةٍ * ضَرَابُ أَسْتَبَابٍ هُمْ حِينَ يَلْتَهَبُ

: "قد جمع في لفظ (ركاب هول وأعواد) معنيين مجازيين؛ وهو جائز عند أهل العربية، تبعاً لجواز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه"⁽⁶⁾.

وكذلك صحح عموم المجاز؛ بمعنى أن يقترن بلفظه ما يدل على العموم؛ فيعم جميع جزئيات علاقتة. واستدل له بأن "استعمال الألفاظ في مجازاتها الموضوعية بالأنواع وارد، لا

1 - البقرة 212.

2 - التحرير والتنوير 195/23 والنظر المصدر نفسه حرف اللام 423/2، والنسب 258/18، والدين 192/28 وغيرها.

3 - التحرير والتنوير 8-136/2.

4 - التحرير والتنوير 173/20.

5 - البيت من قصيدة طويلة في المدح أولها: تلبدت يراً الروحاء فلتهب = فالمحدثات بحوضي أهلها ذهبوا. انظر شرح ديوان بشار 1/260.

6 - شرح ديوان بشار 1/260ها، وهو من بحر البسيط، وكذا 92/3ها، إلا أنه يناد هنا على القول بجواز استعمال المشترك في معنياه، وهو القول المعتد به؛ وانظر: أنزل التحرير والتنوير 108/27، (السبيل، التحرير والتنوير 123/30، وغيرها).

سبيل إنكساره؛ واستفادة العموم من صيغته في العربية كذلك؛ فإن اجتمع اللفظ المجاز، وصيغة العموم، فالقول بتعطيل استفادة العموم منه، قول بلا مستند⁽¹⁾.

وهذا هو الصواب؛ لأنه لا فرق بين أن يكون لفظ المجاز مفردا، وأن يكون جمعا أو مركبا. ولكن قال بأنه لا خلاف في عدم صحة "عموم المجاز؛ بمعنى جملة على ما يصلح له من أنواع العلاقات"⁽²⁾؛ ولست أدري سبب منعه لهذا؛ وكان حريّا به أن يجوزّه، طردا لقاعدته. فيحمل على ما يحتمله؛ إما في وقت واحد، إذا صلح له المقام؛ وإما على البدلية، إذا كانت العلاقات متعائدة؛ لأنّ النكت لا تتزاحم⁽³⁾.

ملحق في الكناية والتعريض والمجاز العقلي:

فيما يلي استكمال لنظر ابن عاشور في محامل الكلام. وإن كان بعض هذه الأفرع الثلاثة، لا صلة له بالدلالة اللغوية؛ وإنما هو من قبيل الدلالات العقلية؛ كحال المجاز العقلي. وبعضها دلالة عقلية، ولكن قد تشبه بالدلالة اللغوية؛ وهو حال الكناية؛ فقد تلبس بالمجاز الذي علاقته اللزوم⁽⁴⁾؛ مع أن بينهما فرقا سائبين. وللتعريض صلة بموضوعي، من حيث فهم معناه من السياق، ودلالته عقلية.

الفرع الأول - الكناية:

معناها السّتر والإخفاء؛ وهي اللفظ المراد به لازم معناه، مع جواز إرادته معه⁽⁵⁾ أيضا. وعليه فإن المعنى الكنائي لازم، والمعنى الحقيقي ملزوم.

وعرفها الشيخ بأنها "لفظ أريد به ملزوم معناه، مع جواز إرادة المعنى اللازم"⁽⁶⁾. فجعل المعنى الكنائي ملزوما، والمعنى الحقيقي لازما؛ وفي شرحها جعل المعنى الكنائي لازما؛ إذ قال بأنه المقصود الأول من لفظها⁽⁷⁾. وهذا اضطراب، والصحيح ما صدرت به. وعلى كل، فإن تفسير الكناية، "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني؛ فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة؛ ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه؛ مثال ذلك قولهم: هو طويل النجاد؛ يريدون طویل القامة..."⁽⁸⁾.

1 - حاشية التوضيح والتصحيح 142/1.

2 - حاشية التوضيح والتصحيح 143/1.

3 - من العبارات التي دأب على تكريرها كثيرا خاصة في تفسيره، وهي صحيحة المعنى. انظر مثلا 346/22.

4 - موجز البلاغة 36.

5 - القزويني، تلخيص المفاتيح 687 ضمن مجموع مهمات المتون.

6 - موجز البلاغة 42.

7 - موجز البلاغة 42 وانظر الهامش 1.

8 - الجرجاني، دلائل الإعجاز 57.

فطول القامة هو المعنى الثاني المكنى عنه؛ وهو لازم للمعنى الأول الحقيقي أو الصريح، المكنى به، أي طول النجاد. فالمعنى الأول، تال وردف للمعنى الثاني؛ أي طول نجاد السيف، أي حمالته، يتبع ويملو طول القامة؛ لأنه يقتضيه، ويستلزمه استلزاما عقليا. فالدلالة الكنائية، ليست من قبيل الدلالات اللغوية الوضعية؛ بل هي دلالة عقلية⁽¹⁾ استلزامية؛ أي تدرك عن طريق العقل، لا من منطوق اللفظ اللغوي.

ولهذا السبب، فإن "المعاني الكنائية، لا يمتنع تعددها؛ لأنها تبع لنوازم العقلية"⁽²⁾. أي يمكن أن يكسب باللفظ الواحد، عن معنيين فأكثر؛ وهو شبيه بتعدد المعاني المجازية، الذي مضى ذكره قريبا.

والفرق الذي بين الكناية والمجاز، هو:

1- أنهما يتفاوتان، من حيث إن دلالة الكناية "على لازم معناها، بالالتزام غير السبب"⁽³⁾؛ ولفظ المجاز - بعد نصب القرينة - صار دالا على المعنى المجازي بالمطابقة. ولذلك يقال إنه استعمل فيه، بوضع ثان وضعه المتكلم، ونصب عليه قرينة⁽⁴⁾.
2- أن الكناية، لا تقتضي قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي؛ خلافا للمجاز، فتجب فيه القرينة⁽⁵⁾.

3- أن الأصل في الكناية، إرادة معناها الحقيقي الصريح، مع لازمه الكنائي؛ وكون هذا اللازم هو المقصود الأول؛ وإنما المعنى الصريح، واسطة له، ووسيلة إليه؛ ولذا جاز فيها إرادة المعنيين معا. ففارقت المجاز المرسل، الذي علاقته اللزوم؛ فلا يجوز فيه إرادة معنويه المجازي والحقيقي معا. كما أن الأصل في المجاز، عدم إرادة معناه الحقيقي⁽⁶⁾. ولكن هذا لا ينافي، خروج الكناية والمجاز عن أصلهما في الاستعمال.

وقد أشار ابن عاشور، إلى أن علماء العربية، نبهوا على جواز إرادة الجمع في الاستعمال، بين معني اللفظ الصريح والكنائي⁽⁷⁾. والحق أنهم متفقون على هذا؛ إلا ما استثنى - وهو قليل - مما لم يجر على هذه القاعدة، لخصوص مضمون جملها⁽⁸⁾.

1 - التحرير والتنوير 725/1.

2 - التحرير والتنوير 8-136/2، وانظر أيضا 195/7.

3 - حاشية التوضيح والتصحيح 11/1.

4 - حاشية التوضيح والتصحيح 11/1.

5 - موجز البلاغة 35، ومفتاح العلوم 359 وما بعدها، وغيرها.

6 - موجز البلاغة 35 و42، وانظر أيضا مفتاح العلوم 359 وما بعدها، و403، وغيرها من كتب البلاغة.

7 - التحرير والتنوير 98/1.

8 - نظر بعض الأمثلة في نظر المسبح 153، 154، 192.

وأكدته علماء أصول الفقه. فذكروا أنه وإن أريد في الكناية: المعنى "الموضوع له وملزومه، لكن ليسا مقصودين؛ بل جعل الأول، توطئة وتمهيدا للثاني" (1).

وأصل الشيخ يطرد أيضا في هذه القضية. فعنده أن "مختلف المحامل، التي تسمح بها كلمات القرآن، وتراكيبه، وإعرايه، ودلالته؛ من اشتراك، وحقيقة، ومجاز، وصريح، وكناية، وبديع، ووصل، ووقف؛ إذا لم تفض إلى خلاف المقصود من السياق، يجب حمل الكلام على جميعها..." (2).

وذكر عند الكلام على أنواع المعاني، المحتملة للتركيب الواحد، أنه "قد يكون ثاني المعنيين، متولدا من المعنى الأول. وهذا لاشبهة في الحمل عليه؛ لأنه من مستتبعات التراكيب؛ مثل الكناية، والتعريض، والتهمك، مع معانيها الصريحة" (3).

ومن الأمثلة الكثيرة، التي أشار إليها؛ قوله ﷺ: "استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله، أولئك حزب الشيطان، ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون" (المجادلة 19).

قال الشيخ: "الذكر يطلق على نطق اللسان باسم أو كلام؛ ويطلق على التذكر بالعقل؛ وقد يخص هذا الثاني بضم الذا. وهو هنا يستعمل في صريحه وكنايته؛ أي مستعمل في لارمه وهو العبادة والطاعة؛ لأن المعنى، أنه أنسأهم توحيد الله بكلمة الشهادة، والتوجه إليه بالعبادة؛ والذي لا يتذكر شيئا، لا يتوجه إلى واجباته" (4).

بل ذهب إلى جواز استعمال اللفظ، في حقيقته ومجازه وكنايته معا، في آن واحد، وباعتبارات مختلفة؛ ومثالها قوله ﷺ: "فأما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق، وقالوا من أشد منا قوة، أو سم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة، وكانوا بآياتنا يجدون" (فصلت 15).

قال ابن عاشور: "القوة: حقيقتها حالة في الجسم؛ يتأتى بها أن يعمل الأعمال الشاقة. وتطلق على لازم ذلك، من القدرة ووسائل الأعمال... والمراد بها هنا، معناها الحقيقي والكنايتي والمجازي؛ فهو مستعمل في حقيقته تصريحا وكناية ومجازا، لما عندهم من وسائل تذليل صعاب الأمور؛ لقوة أجسامهم، وقوة عقولهم" (5).

1 - عبد اعلي الأنصاري، فواتح الرحموت 216/1.

2 - التحرير والتنوير 97/1.

3 - التحرير والتنوير 97/1.

4 - التحرير والتنوير 55/28، والنظر: الرفث، التحرير والتنوير 234/2، ويتساءلون، التحرير والتنوير 8/30، وغيرهما كثير.

5 - التحرير والتنوير 257/24، والنظر: أخذين 347/26.

الفرع الثاني - التعريض:

التعريض مشتق - عند الشيخ - من العَرَض بضم العين، أي الجانب. فهو جعل الكلام في جانب؛ كأن المتكلم يحيد بكلامه، من جادة المعنى إلى جانب⁽¹⁾؛ فيريد به "لازم النطق به، في ذلك المكان؛ بدون مقتض للإخبار من حقيقة، ولا مجاز، ولا تمثيل"⁽²⁾. وعرفه بأنه "كلام، مستعمل في حقيقته أو مجازه؛ ويحصل به قصد التعريض، من قرينة سوقه"⁽³⁾. ولكن أشمل من هذا وأدق، قوله: "أن يريد المتكلم من كلامه شيئاً، غير المدلول عليه بالتركيب وضعا؛ لمناسبة بين مدلول الكلام، وبين الشيء المقصود؛ مع قرينة على إرادة المعنى التعريضي"⁽⁴⁾.

وهذه المناسبة لا بد منها؛ وتكون ملازمة، أو مماثلة⁽⁵⁾:

فالملازمة؛ مثل قول السائل الفقير، لرجل كريم: جئت لأسلم عليك، ولأنظر وجهك. والمماثلة؛ مثل قولنا بحضرة من يؤذي الناس: المسلم من سلم المسلمون، من لسانه ويده⁽⁶⁾؛ تعريضا به.

فالتعريض كلام يدل به على معنى، غير مستفاد من تركيب الكلام؛ لا من حقيقته، ولا من مجازه، ولا من كنيته. فلا يراد به لازم معنى لفظه المفرد، ولا لازم معنى تركيبه. وإنما هو معنى مستفاد، من سياق الكلام، وقرائن الأحوال، عند النطق به. لأن معنى الكلام، هو غير المعنى الذي يريده المتكلم؛ فهو إرادة لنطق المتكلم بكلامه⁽⁷⁾؛ كما أنه "من مستتبعات التراكييب، ودالاتها العقلية"⁽⁸⁾.

والفرق بين التعريض والكناية عند ابن عاشور، هو:

1- التعريض كلام، يراد به لازم مدلوله؛ والكناية لفظ مفرد، يراد به لازم معناه⁽⁹⁾. وكان الشيخ يفرق هنا بين المدلول والمعنى؛ بجعله الأول في الكلام، وهو مقصود المتكلم ومراده؛ والثاني في الكلمة، وهو معناها الوضعي.

¹ - التحرير والتنوير 450/2.

² - التحرير والتنوير 305/9.

³ - التحرير والتنوير 305/9.

⁴ - التحرير والتنوير 450/2.

⁵ - التحرير والتنوير 450/2.

⁶ - حديث رواه مسلم في صحيحه 65/1. والبخاري في صحيحه 13/1.

⁷ - التحرير والتنوير 305/9 وانظر 461/1.

⁸ - التحرير والتنوير 461/1 وانظر 451/2 و 305/9.

⁹ - التحرير والتنوير 305/9.

وهذا مبني على التفرقة بين الدلالة، والمعنى؛ فالأولى أوسع إطلاقاً؛ لكونها
وضعية، أو عادية، أو عقلية؛ خلافاً للمعنى، الذي لا يكون إلا وضعية⁽¹⁾.
ولكن لا جدوى في هذه التفرقة هنا؛ لأن محل الكلام على اللازم؛ وهو عقلي في
كليهما - التعريض والكناية - ولا شأن لنا بما يستفاد منهما أولاً؛ الذي هو وضعي لا
محالة.

وفرق الزمخشري بينهما؛ بأن جعل "الكناية، أن تذكر الشيء، بغير لفظه الموضوع
له... والتعريض، أن تذكر شيئاً، تدل به على شيء لم تذكره... وكأنه إمالة الكلام إلى
عرض، يدل على الغرض. ويسمى التلويح، لأنه يلوح منه ما يريد" ⁽²⁾.
2- بعض التعريض، هو كناية أيضاً؛ وليس من أصنافها. فبينهما عموم وخصوص
وجهي⁽³⁾.

والتحقيق في التعريض المعروف من الكناية؛ أي الكناية التعريضية، أن يكون
غرض معناها، غير غرض المعنى الصريح؛ أي يكون غرض الحكم المشار إليه بها، غير
غرض الحكم المصرح به؛ أو المحكوم له بها، غير المحكوم له بالصريح⁽⁴⁾.
ولعل هذا النوع من التعريض، هو الذي يجعله ابن عاشور، من قبيل الكناية
التلويحية؛ لخفاء الانتقال فيه، من المعنى إلى لوازمه⁽⁵⁾.
ويجعل السكاكي التعريض، من مراتب الكناية؛ بالإضافة إلى التلويح، والرمز،
والإيماء، والإشارة⁽⁶⁾. ويذهب إلى أنه تارة يكون على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل
المجاز⁽⁷⁾.

3- المعنى التعريضي في المركبات، شبيه بالمعنى الكنائي في المفردات.
فالأول من قبيل الكناية بالمركب؛ أي من قبيل الكناية التلويحية؛ لما فيه من خفاء
الانتقال، من المعنى إلى لوازمه⁽⁸⁾. والثاني من قبيل الكناية بالمفرد⁽⁹⁾.

1- انظر الكلام على هذا الموضوع في هذا الفصل، المبحث الأول، المطلب الأول: تعريف الدلالة ص 29 3...

2- الكشاف 1/143.

3- التحرير والتنوير 2/451 و9/305.

4- التحرير والتنوير 1/461.

5- التحرير والتنوير 1/461.

6- مفتاح العلوم 403 و411.

7- مفتاح العلوم 412.

8- التحرير والتنوير 1/461.

9- التحرير والتنوير 2/451.

الفرع الثالث - المجاز العقلي:

المجاز العقلي، هو إسناد الفعل، أو ما في معناه، إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر. ويقابله الحقيقة العقلية.

وقد عرفه الشيخ، بأنه "إسناد الشيء، إلى غير ما هو له في متعارف الناس، إثباتاً أو نفيًا. لملازمة بين المسند والمسند إليه؛ ومعنى الملازمة، المناسبة، والعلاقة بينهما"⁽¹⁾. وقوله: (غير ما هو له)؛ يعني "ليس له أبداً؛ لا في وقت دون وقت"⁽²⁾.

في مقابلة الحقيقة العقلية؛ التي هي "إسناد الشيء إلى شيء، هو من الأمور الثابتة له، في متعارف الناس، إثباتاً أو نفيًا"⁽³⁾.

فالمجاز العقلي، تجوز في المركب من حيث الإسناد؛ ولهذا يسمى أيضاً المجاز الحكمي، والمجاز الإسنادي.

غير أنه يجب التنبيه، إلى أن هذا النوع، لا يكون بين المسند والمسند إليه فقط؛ بل يكون بين المضاف، والمضاف إليه؛ وبين الفعل، ومفعوله؛ وغيرهما أيضاً. فمعنى الإسناد الوارد في تعريفه، هو مطلق النسبة. وكان من الأليق أن يعرف، بأنه نسبة الفعل أو ما في معناه، إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر؛ أو في متعارف الناس كما عبر ابن عاشور.

وقد نص الشيخ، على أنه لا يجب أن يكون لكل إسناد مجازي، إسناد حقيقي سابق عليه. فكثير من المجازات العقلية، لا حقيقة لها؛ وهو مما يغلط فيه كثير من الناس؛ وأفاض في بيانه الشيخ عبد القاهر الجرجاني⁽⁴⁾.

وتجب في المجاز العقلي، قرينة تصرف عن إرادة الإسناد الحقيقي. ومعنى هذا، أنهما لا يجتمعان في مركب واحد. وهو الأصل في الاستعمال؛ إلا أن ابن عاشور، يجوز إرادة الإسناد المجازي، مع الإسناد الحقيقي، في اللفظ الواحد، بمفهومين مختلفين. وهو طرد لنظريته التي سبق شرحها، في مسائل دلالات المشترك والنظم والمجاز.

ومثال هذا النوع من الاستعمال، قوله ﴿لَقَدْ كُنَّا أَهْلَ الْآخِرَةِ نَزَدَ لَنَا فِي حَرْثِهِ﴾؛ ومن كان يريد حرث الدنيا، نؤته منها، وماله في الآخرة من نصيب" (الشورى 20).

¹- موجز البلاغة 13.

²- حاشية التوضيح والتصحيح 49/1.

³- موجز البلاغة 13.

⁴- التحرير والتنوير 197/6، وانظر دلائل الإعجاز 195.

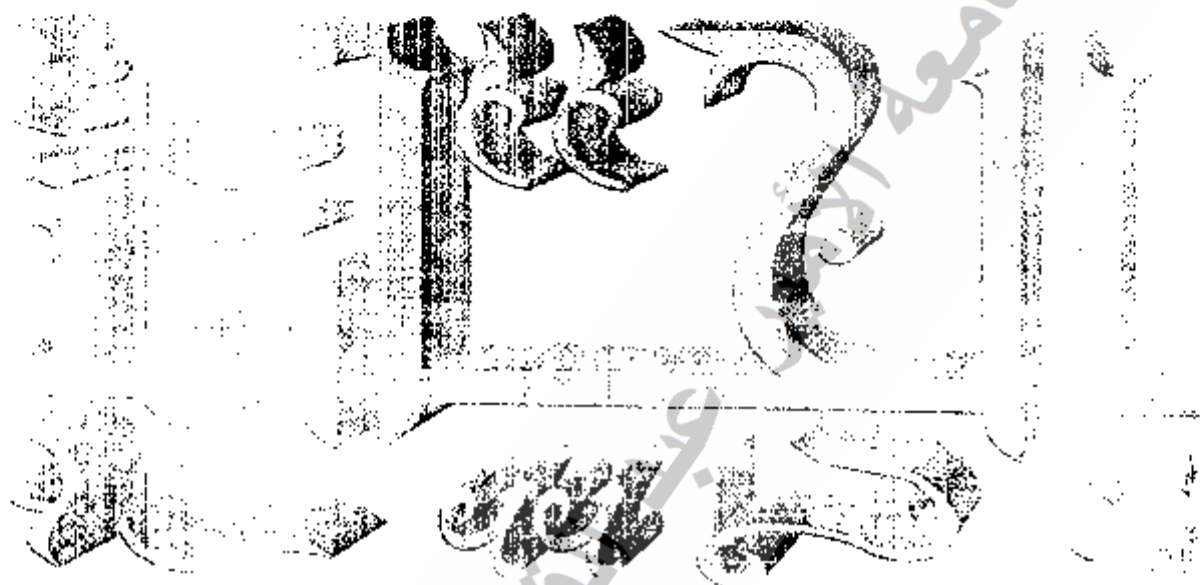
فيحتمل أن الزيادة، في ثواب العمل؛ كقوله ﷺ: "ويربي الصدقات" (البقرة 276)، وقوله: "مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله، كمثل حبة أنبتت سبع سنابل، في كل سنبلة مئة حبة، والله يضاعف لمن يشاء" (البقرة 261)، وقوله: "ومن يقترف حسنة، نزد له فيها حسنا" (الشورى 23)؛ وتعليق الزيادة بالحرث، مجاز عقلي؛ لأن حقها، أن تعلق بسببه، أي الثواب، وهو مضاف محذوف. ويحتمل أن الزيادة في العمل؛ أي التيسير والإعانة، على الإزدياد من الصالحات؛ وتعليقها بالحرث حقيقة. فيكون المركب مستعملاً، في مجازه، وحقيقته، العقلين⁽¹⁾.

وقد ذهب السكاكي، إلى نظم المجاز العقلي، في سلك الاستعارة بالكناية؛ فجعل المجاز كله لغوياً⁽²⁾. فيرجع - إذا - إلى ما سبق بسطه عن الدلالة المجازية، في موضعه من هذه الأطروحة.

والحمد لله على التمام، والصلاة والسلام على رسول الأمام، ورضي الله عن ساداتنا آله الأطهار، وصحبه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم لقائنا في دار القرار.

¹ - لتحرير والتنوير 75/25، ونظر: سعي 133/27.

² - مفتاح العلوم 400، 401.



جامعة الإمام
عبد القادر للعالم الإسلامي

قد نجز ما انعقد العزم على إيراده، من قضايا هذه الأطروحة. ولم آل جهداً في إعادة النظر فيها، وتنقيحها؛ توفية لواجب البحث العلمي، ووفاء بحق الرجل.

ذلك العالم الذي ظهرت لنا ضلّاته في تراثنا اللغوي؛ إذ ألمّ بكثير من مسائله. كما تبدّى نفاذ بصره فيه؛ باستدراكه أشياء، وتحقيقه أخرى. ولو أنه قد تخلّلت آثاره هنات؛ عرضت نماذج منها في المباحث المتقدمة؛ كما كان طابعه العام فيها التقليد.

فابن عاشور، من عمداء الدرس اللغوي في العصر الحديث؛ كما تشهد به آثاره المتنوعة - وقد سردت المهمّ منها في أوّل هذه الرسالة - وكما نوّه به كثير من أهل زماننا.

وقد بدت زكائته في العربية، وحصافته في دراسة علومها؛ ابتداءً من تصوّره لمفاهيمها، وتناوله لمصطلحاتها.

فهو لا يجعل لغات العالم في مستوى واحد؛ كما يشيع عند المحدثين، ويجعلونه إحدى منسّماتهم. بل اللغات تتفاوت، سموًا وتَسفلاً، نضجًا وسذاجة؛ والعربية - عنده - أولاها علوً منزلةً، واكتمال خصائص.

كما يرى أن اللغة - بالإضافة إلى وظائفها المتعددة - وظيفة أدبية جمالية، وأخرى اجتماعية. فاتحادها أو تقاربها عنده، أول وسائل التعايش، بين أفراد المجتمع الواحد. فهذه الأداة التي تميز الإنسان عن الحيوان، هي الأسّ الأول للاجتماع البشري.

وفي ربطه بين النطق والفكر، سبق لكثير من معاصرينا؛ ومنهم د. عبد الرحمن الحاج صالح، الذي نفى ارتباطهما في بعض الحالات. والصواب ما سبق عن ابن عاشور، من كون العلاقة بينهما علاقة غرزية، بالنسبة إلى جميع أفراد بني آدم؛ فاللغة لصيقة بهم، في جميع حالاتهم - حتى في النوم - منذ أن يولدوا، وإلى أن يموتوا، فهما لا ينفكان.

ويمكن عند تعريفه للكلمة، أوفى مما قاله غيره؛ لتتصيصه فيه على عناصرها، خاصة العنصر الوظيفي في الكلام.

كما يحسب له تحديده مفهوم الوضع، الذي أغفله مستعملوه؛ على الرغم من عروضه في قضايا مختلف العلوم. وهو عنده مجموع نتائج قرائح مستعملي اللغة؛ الذي تعاورته الألسن بالتهذيب، منذ أقدم العصور.

والمقصد من العلوم كلها، في فكر الشيخ ابن عاشور - بعد تصوّر موضوعاتها على ما هي عليه - أن تثمر إصلاح الفكر، أو إصلاح العمل؛ يعني أنها لا تدرس لذاتها.

ومنها علم العربية الذي ضبط فروعها، وحاول إعادة تصنيف بعض موضوعاتها.
كما يرى أن إصلاح المجتمع، متوقف على إصلاح التعليم، وخاصة العام منه؛ الذي هو الابتدائي، ومرحلة من الثانوي. وأن الغرض منه إنتاج قادة، وهداة. غير أنه قد أقعد المسلمين عن بلوغ الغاية من التعليم، جملة أسباب سردها الشيخ؛ وأهمها ثلاثة:

1- الانقطاع عن التمرين، والعمل بالمعلومات.

2- خلوه عن مادة الآداب، والأخلاق.

3- خلوه عن مادة التاريخ العام، والتاريخ الإسلامي.

ولتحقيق الغرض الإصلاحي من التعليم، تناول ابن عاشور أركان العملية التربوية؛

التي هي: المعلم، والتلميذ، والكتاب، والنظام العام.

وقد اجتازت في بحثي، بما يتعلق باللغة العربية؛ مما ينضوي تحت ما يدعى علم

تعليم العربية، أو تعليمية العربية؛ الذي هو من أهم أفرع اللسانيات التطبيقية.

فأوردت ما انتقده من عيوب؛ وما نصح به من إصلاحات. وهو في كل ذلك، يدل

على المعية نافذة؛ بل يمكن عده سبباً؛ لأنه تقدم بتلك الأفكار، في مطلع القرن الماضي؛

وهي تتفق كثيراً مع الآراء، والنظريات، التي ظهرت من بعد.

وقد ظهر ابن عاشور، داعية إلى تنمية اللغة العربية؛ فكان سبباً إلى اقتراح إنشاء

جمعية من العلماء، للاضطلاع بأعباء ذلك؛ وهي دعوة - كما رجحت - كانت قبل بروز

المجامع الرسمية.

فكان من آثار هذه النزعة، خوضه في بعض المسائل، التي لها أثر في ترقية

العربية. استقرت منها أربعة هي: القياس، والاشتقاق، والنحت، والاصطلاح؛ أبدت ما ورد

في كلامه على تفاصيلها، من نقائص واضطراب.

وهذه الترقية، تدرج في إطار عام، وسنة كونية تشمل اللغة؛ هي التغير أو التبدل؛

الذي قد يكون مباشراً، أو غير مباشر. وقد اعتنى الشيخ - كثيراً - بهذا الجانب؛ لأثره

البالغ في فهم النصوص الشرعية، واستنباط أحكامها.

ثم هناك جانب آخر سلبي لهذا التبدل؛ وهو اللحن. الذي تطرق إلى أسبابه؛ وعرض

في أثناء آثاره كثيراً من أمثلته. وقد تعقبته في ما ورد منه على لسانه أيضاً، وهو كثير.

ولم أجد في ما تناوله ابن عاشور من أصوات، ما يحسب له. بل على العكس،

عدت عليه بعض الهنات.

مثل إشارته إلى أثر الأسنان، في بعض الأحرف الشفوية؛ وهو غير صحيح. وزعمه بأن الألف اللينة مدة، وليست حرفاً. ومثل ما ادعاه - في الكلام على بعض عيوب النطق - أن اللسغة لا يمكن تجنبها؛ وخطئه في تسمية بعض العيوب؛ وهو خلط وارد عند غيره من المحدثين أيضاً. ومثل الإخلال بضبط بعض المخارج، والصفات.

وإن كان يحمد له، تنبيهه على وقوع الإبدال، بين أحرف المد واللين، وبين الحركات والسكون. وورده على من أنكّر بعض الإدغام. ومحاولته وضع ضابط، لظاهرة الحذف في الكلمة؛ ولكنه غير مطرد، وليس بصحيح.

وهو في نظري، ذو قدر عال في دراسته متن اللغة - رغم سقطاته - من جهة الضبط، وبيان الأصل، وتركيزه في التعاريف على الجامع المانع، وعنايته بالمركبات، التي آل حالها في الاستعمال إلى حال المفردات؛ مع تنبيهه على ما أغفل من المواد؛ أو أسيء ضبطه، أو تأصيله، أو شرحه.

وفي كل ذلك، كان يراعي سياق العبارات التي يشرحها؛ مستكشفاً كثيراً مما يتعلق بها، من مسائل العربية؛ ومهتماً - على وجه الخصوص - بالاستعمال ووجوهه؛ بعد تطرقه إلى الوضع.

وكشأن كل دراسة لغوية، لا بد أن تستند إلى الاستشهاد بالنصوص، والاعتماد على أقوال الموثوق بهم؛ فقد صحح ابن عاشور الاحتجاج بالقرآن الكريم، وقراءاته حتى الشاذة منها؛ على الرغم من إخلاله - في بعض المواضع - بمبذنه هذا؛ الذي اقتنع به؛ ورد على المخالفين فيه.

أما الأحاديث والآثار الشريفة، فلم يرق تفكير ابن عاشور فيها، إلى درجة الأئمة النحارير؛ الذين صوبوا الاحتجاج بها. لأنه حاول أن يصنع حججاً، يبطل بها حجيتها؛ على الرغم من كون عمله في آثاره، يشهد بأخذه بها؛ ولعله موقفه الأخير.

ولقد أثار استغرابي - حقاً - كلامه فيها، بجنب محاولته جهده، إقناعاً بشعر بعض المولدين.

وهو يرى في مجاميع اللغة والأدب صنفين:

صنف حفظ الوضع، أي اللغة؛ وذلك شعر أهل البادية. فمثله كمثل المعاجم.

وآخر حفظ الاستعمال؛ وهو شعر الحضرة، وما أتر من نثر البلغاء، مما وعته كتب

اللغة، والبيان، وغيرهما.

وقد لاحظت عليه تساهلا، في الأخذ بشعر المولدين، ونثرهم. وهو يؤذن باقتناعه بمذهب الزمخشري؛ الذي يستوثق بكلام أئمتهم في اللغة.

أما الأقوال التي اعتمدها الشيخ، فليس فيها ما يستحق التنويه.

وقد كانت الدلالة، هي معتم تفكير ابن عاشور؛ حيث حاول الالتزام بمنهج في الفهم والاستنباط.

وأول ما استلفتنا - وإن سبق به - تخلص بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى، من التأمل الفلسفي، ومن النظر التجريدي. فالفاظ اللغة، إنما تفيد المعاني الخارجية؛ وأما جعل العلاقة ثلاثية - بإضافة مرحلة التصور الذهني - فأمر لا يعني أهل اللغة. وهذا صواب بالنسبة إلى الفهم، لا الإفهام؛ كما سبق لي توضيحه.

ومما اعتنى ببيانه، درجات الخطاب الثلاث، في الوضوح. وأسبابه؛ وكذا تفاوت أصناف السامعين الثلاثة، في فهم الكلام، وعوامله.

وأشار أيضا، إلى حقيقة قاعدة: زيادة المبنى لزيادة المعنى. وزدتها تفسيراً؛ مع بيان الفرق بينها، وبين الدلالة الصرفية.

ولم يخرج في تناوله مسائل المشترك اللغوي، عما هو متعارف عند القدماء والمحدثين؛ وإن توسع - أحيانا - في بيان مواهبه وأسبابه، ومناقشة بعض أفاضله، فقد ناقض نفسه في بعض ذلك؛ كما سبق في موضعه.

إلا أنه يجب التنويه، بمسألة استعمال المشترك اللفظي في معانيه. التي دلل على ثبوتها؛ ورد على منكريها؛ وجرت عليها تحليلاته في كامل آثاره.

وأكثر من ذلك، دلالة السياق، التي أولاهها عناية كبيرة، تدعو إلى تقدير الرجل بحق. فشرح فيها العناصر، التي تساعد على فهم النصوص؛ وانتقد من يهملها.

وكما أنه ألم بدلالة الوقف؛ فأظهر أثره في المعاني؛ ومثل له؛ وعمل بمقتضاه في تفسيراته، وشروحه.

فقد توسع في قضية النظم؛ التي ركز فيها على النظرية، التي تعد عماد تفكيره الدلالي - خاصة فيما يتعلق بجمل القرآن الكريم -؛ ومفادها حمل الكلام على مختلف معانيه الممكنة؛ حقيقية كانت، أم مجازية؛ أم حقيقية، ومجازية؛ في آن واحد. وقد استكثر فيها من أمثلة الأحكام الفقهية، والنصوص - خاصة الشرعية - التي تدل على أصالة فكر، وصواب منهج.

وعلى هذا المبدأ، ابتنى كلامه في دلالات المجاز، حملا واستعمالا. بل ذهب إلى إثبات استعمال اللفظ في حقيقته، ومجازه، وكنايته معا؛ وإلى استعمال اللفظ في إنشائيته، الحقيقي والمجازي، بمفهومين مختلفين، في وقت واحد أيضا.

وقد نبه فسي خلال ذلك، على أشياء؛ مثل تفيه أن يكون تبادر المعنى إلى الفهم، أمارة على الحقيقة؛ أو أن تكون الصيغ، علامة على المجاز. كما ظهر في كلامه على قضايا المجاز، بعض الخلل؛ اجتهدت في سده.

وعلى كل حال؛ فإرث الرجل، ما يزال يفتقر إلى دراسات، من زوايا أخرى متنوعة. وعسى أن أرجع إليها - إن شاء الله تعالى -؛ فإذا كان هذا البحث، موفيا ببعض المقصود، فذلك هو السأمول؛ وإن تكن الأخرى، فحسبي فيه الجهد المبدول.

Résumé de La thèse

La thèse s'intitule: **La Pensée Linguistique De Mohammed Et-Taher Ibn Achour**. Elle est axée sur l'étude des notions linguistiques du cheikh, répandues dans tous ses écrits. Ces derniers sont, à vrai dire, le corpus sur lequel porte la recherche.

Ces notions constituent les concepts fondamentaux d'Ibn Achour, sur les quatre niveaux linguistiques de la langue arabe ; à savoir les niveaux : phonétique, morphologique, syntaxique et sémantique.

L'étude commence par une introduction justifiant les principaux motifs de cette recherche, ainsi que les importants ouvrages et articles publiés de l'auteur Ibn Achour. L'introduction est suivie d'une biographie comprenant un bref aperçu sur la vie d'Ibn Achour, sa naissance, ses maîtres, les postes auxquels il a accédé, ses disciples et son décès.

Viennent ensuite les cinq chapitres, dont le premier est intitulé : les concepts linguistiques généraux, le deuxième est : la vie de la langue arabe selon la pensée du cheikh Ibn Achour, le troisième est : la pensée phonétique chez Ibn Achour, le quatrième est : L'approche méthodologique du cheikh Ibn Achour concernant l'étude du lexique de la langue arabe, le cinquième et le dernier chapitre est : La pensée sémantique chez Le cheikh Ibn Achour.

Ces chapitres renferment d'autres subdivisions, et aboutissent à des conclusions précisant les résultats qui sont, à mon avis, d'une importance capitale.

L'approche méthodologique adoptée dans le présent travail, est essentiellement centrée sur la méthode descriptive ; tout en prenant en considération l'héritage linguistique arabe, mais cela ne m'a guère empêché de me référer aux courants linguistiques modernes ayant rapport avec mon thème de recherche.

Néanmoins, il s'est avéré qu'Ibn Achour le linguiste est, grosso modo, conservateur dans sa pensée, vis à vis des axes étudiés. En revanche, il y a tout de même quelques points marquant son originalité, voire sa perspicacité concernant surtout le niveau sémantique.

Dans ce dernier, l'auteur Ibn Achour n'est pas seulement théorique, mais il est surtout pratique ; du fait qu'il présente des arguments relevant des textes coraniques, des Hadiths prophétiques, et de la poésie arabe classique.

C'est ainsi donc qu'Ibn Achour a épuisé de ses connaissances linguistiques, pour une meilleure compréhension, et une bonne interprétation, du sens de la phrase arabe, dans ses multiples contextes, et dans les différents domaines, aussi bien religieux que littéraire.

Enfin, on peut considérer que l'une des plus importantes conclusions de cette thèse, est le fait d'avoir essayé de déceler et mettre en évidence la spécificité linguistique du cheikh Ibn Achour. Cette spécificité était plus ou moins méconnue, et était dissimulée en raison de la célébrité de son côté théologique. Or si le cheikh Ibn Achour est réputé en tant que savant des sciences islamiques il ne l'est pas moins en tant que linguiste.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
سورة الفاتحة		
396	5	إياك نعبد
سورة البقرة		
102	29	وهو (وهي كثيرة في القرآن الكريم)
24 و 26	31	وعلم آدم الأسماء كلها
231	34	للملائكة اسجدوا
293	48	لا يقبل منها شفاعاة
278	58	فأنزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء
221	72	فأذار أتم
366	157	أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
224	200	مناسككم
415	212	والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة
223	233	لا تضار
227	255	الحي
227	255	القيوم
226	256	الغي
304	260	فصرهن إليك
422	261	مسئل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله بضاعف لمن يشاء
224	271	نعماً
422	276	ويربى الصدقات
222	280	تصدقوا
348	286	لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
سورة آل عمران		
390	7	وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به

352	78	وإنّ منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب...
224	85	يبتغ غير
165	111	لن يضروكم إلا أذى
108	158,157	متم
280	173	وقالوا حسبنا الله

سورة النساء

304	2	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم
228	11	فلاّيه الثلث
321	36	ابن السبيل
200	40	وإنّ تك حسنة يضاعفها
222	42	تسوى
406	43	أو لامستم النساء
352	46	راعنا
352	46	ليأ بالسنتهم
221	81	بيت طائفة
399	83	وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، ولو رئوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم
166	95	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر
400	115	ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا
103	145	الدرك
218	154	لا تعدوا

سورة المائدة

379	1	وأنتم حرم
406	6	أو لامستم النساء
165	105	لا يضركم من ضل

سورة الأنعام

105	52	الغداة
293 الهامش	78	فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي
225	80	أتحاجوني
303	93	اليوم تجزون عذاب الهوان
366	140	قد ضلوا وما كانوا مهتدين
200	162	ومحياي

سورة الأعراف

389	130	وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه إلا إنما طائرهم عند الله ولكن أكثرهم لا يعلمون
278	132	فأرسلنا عليهم الطوفان.....آيات مفصلات
226	187	آيات

سورة الأنفال

365	32	فأمطر علينا حجارة من السماء
-----	----	-----------------------------

سورة التوبة

221	38	أثأثتكم
280	59	ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سبوتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون
219	63	من يحادد
232	69	وخصتم كالذي خاضوا
399	80	استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم
399	108	لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه
398	114	إلا عن موعدة وعدها إياه

سورة يونس

388	8 و7	إن الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها والذين هم عن آياتنا غافلون، أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون
222	24	ازينت
231	35	يهذي

سورة هود

304	72	قالوا أتعجبين من أمر الله
-----	----	---------------------------

سورة يوسف

293 الهامش	10	تلتقطه بعض السيارة
397	23	قال معاذ الله إنه ربي أحسن مثوأي
101	36	إني أراني أعصر خمرا
397	42	فأتساء الشيطان ذكر ربه
229	43	وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف...
223	45	اذكر
303	72	قالوا نفقد صواع الملك
203	87	وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ

سورة الرعد

236	36	إليه أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَنَاب
-----	----	---------------------------------

سورة ابراهيم

101 و99	22	بمصرخي
---------	----	--------

سورة النحل

42	47	أو يأخذهم على تخوف
165	54	ثم إذا كشف الضر عنكم

سورة الإسراء

378	80	واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا
-----	----	-------------------------------

198	83	أَعْرَضَ وَتَأَى بِجَانِبِهِ
سورة الكهف		
105	28	الغداة
284	29	وإن يَسْتَعِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ، بِئْسَ الشَّرَابُ وساعت مرتفقا
343	49	مال هذا
396	78	وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا
سورة مريم		
7 الهامش	98	فإِذَا مَا يَسِرُّنَّاهُ بِلِسَانِكَ لَقَبَشْرُ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتَنذِرُ بِهِ قَوْمًا لُدًّا
سورة طه		
290	47	فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ
273	88	فأخرج لهم عجلا جسدا
سورة الأنبياء		
369	37	خلق الإنسان من عجل
280	43	أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هم منَّا يصحبون
225	88	نَجِي
320	95	وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون
سورة المؤمنون		
108	35	مَتَمُّ
سورة النور		
322	4	والذين يرمون المحصنات
378	35	الله نور السماوات والأرض
سورة الفرقان		
165	3	ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا
343	7	مال هذا
365	40	التي أمطرت مطرا سوء
سورة الشعراء		
204	63	فانفلق فكان كل فرق...

سورة النمل		
38	16	وعلمنا منطق الطير
388	21	لا أذبحنه
223	22	أحطت
221	62	تذكرون
سورة القصص		
378	55	لا نبتغي الجاهلين
415	75	ونزعنا من كل أمة شهيدا فقلنا هاتوا برهانكم فعلموا أن الحق لله وصل عنهم ما كانوا يفترون
سورة العنكبوت		
397	6	ومن جاهد فإمّا يجاهد لنفسه
سورة الروم		
397	19	يخرج الحي من الميت
364	33	دعوا ربهم متوبيين إليه
سورة الاحزاب		
211	4	اللاء
304	18	قد يعلم الله المعوقين منكم
17	70	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا
292	72	إننا عرضنا الأمارة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها
سورة سبا		
220	9	نحسبهم
سورة فاطر		
378	5	يا أيها الناس إن وعد الله حق...
سورة الصافات		
221	25	لا تناصرون
103	56	لتردين
415	173	وإن جندنا لهم الغالبون

سورة ص

304	23	وعزني في الخطاب
سورة الزمر		
296	73	حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها...
سورة فصلت		
418	15	فأما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق وقالوا من أشد منا قوة أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وكانوا بآياتنا يجدون
281	24	وإن يستعجبوا فما هم من المعتبين
198	51	أعرض وتأي بجانبه
سورة الشورى		
402	11	ليس كمثله شيء
421	20	من كان يريد حرث الآخرة نذر له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وماله في الآخرة من نصيب
422	23	ومن يقترف حسنة نذر له فيها حسنا
سورة الزخرف		
231	4	في إم الكتاب
233	77	ونادوا يا مال
سورة الحاشة		
396	21	أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون
396	22	وخلق الله السماوات والأرض بالحق وتجزى كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون
سورة ق		
17 و 19	18	ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد
219	40	سبحه
222	44	تشقق

سورة الذاريات

303 و 109	7	الحبك
سورة الطور		
219	49	سبحه
سورة القمر		
236	8	مهطعين إلى الداع
سورة الحديد		
365	20	كمثل غيث أعجب الكفار نباته
سورة المجادلة		
211	2	اللاء
222	2	يظهرون
418	19	استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون
سورة الحشر		
219	4	من يشاق الله
سورة الممتحنة		
389	1	يُخرجون الرّسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم
203	13	كَمَا يَسَّ الكُفَّارُ من أصحاب القبور
سورة الطلاق		
391 وانظر 211	4	والسّاء ينسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والسّاء لم يحضن، وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن
سورة القلم		
343	1	ن والقلم وما يسطرون
سورة المعارج		
284	8	يوم تكون السماء كالمهل
سورة المدثر		
366	28	لا تبقي ولا تذر
304	38	كل نفس بما كسبت رهينة

سورة القيامة		
288	17 و 6	لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه
سورة الإنسان		
391	16 ، 15	ويطاف عليهم بأنية من فضة وأكواب كانت قواريرا، قواريرا من فضة قدروها تقديرا
98	21	عاليهم ثياب سندس
219	26	سبحه
سورة النبا		
225	1	عم يتساءلون
سورة النازعات		
102	24	أنا (وهي كثيرة في القرآن الكريم)
295	41	فإن الجنة هي المأوى
سورة المطففين		
396	1	ويل للمطففين
224	14	بل رآن
سورة الانشقاق		
198	14	إنه ظن أن لن يحور
226	18	أتسق
سورة الطارق		
198	8	إنه على رجعه لقادر
سورة الفجر		
402	22	وجاء ربك
سورة الشمس		
209 الهامش	10	وقد خاب من دساها
سورة الشرح		
219	3	أنقض ظهرك
سورة الكوثر		
169	1	إنا أعطيناك الكوثر
سورة النصر		
397		إذا جاء نصر الله والفتح...

فهرس الأحادس والآثار الشرففة (*)

الصفحة	النص
310	أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم
382 الهامش	واسأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدل ثم من بني عبد بن عدي هاديا خريتا الخريت الماهر بالهداية
154	إذا تزوج امرأة لدينها وجمالها، كان فيها سداد من عوز
312	فإذا عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة
362	أفضل من ذكر الله باللسان، ذكر الله عند أمره ونهيه
310	أفطر عمر في يوم غيم ثم قيل له: إن الشمس طلعت، فقال: الخطب يسير، يعني نقضي يوما...
94 و 93	أنا أفصح العرب بيد أني من قریش، واسترضعت في بني سعد
162	إن أهل الجنة يتراءون
311	وأن تناصحوا من ولآه الله أمرکم
94	أنزل القرآن على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه
279	أما هو وخز من الشيطان
42	أيها الناس عليكم بديوانکم لا يضل. قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية فإن فيه تفسير کتابکم.
352 الهامش	بل عليكم السام واللعنة...
311	حتى أتيت السلم أريد أن أنزل فأسقط منه
311	حتى انتهيت إلى درجة له
306 الهامش	خذها بما معك...
158	خرج عشرة من المسلمين، فيهم عاصم بن ثابت، فلما بلغوا الهدة نفر لهم حي من لحيان، فلما حس بهم عاصم...
296	خمس عشرة قريضة...
311	الدين النصيحة
162	ذلك مال رايح

*-أهملت في الترتيب ال والقاء والواو، والأحرف الزائدة في أول الفعل.

230	ارجعن مأزورات غير مأجورات
310	ورجل آتاه الله الحكمة، فهو يقضي بها
306 الهامش	زوجتكما بما سمك من القرآن
295	زوجي المصّ منسّ أرتبنا، والريخ ربيح زرنب
139	تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين
283	صلوا كما رأيتموني أصلي
309	تغدو خماسا فتروح بطانا
398 الهامش	فقال من هذه؟ فقالوا: أم خالد بنت الأسود بن عبد يغوث، فقال: الحمد لله الذي يخرج الحي من الميت
398 الهامش	فقال: من هذه؟ فقالوا: بعض خالاتك. فقال إن خالاتي في هذه الأرض لغرائب، من هذه؟ قالوا: أم خالد بنت الأسود بن عبد يغوث، فقال: سبحان الذي يخرج الحي من الميت، أم شريك القرشية العامرية
236	قريب البيت من الناد
310	فكان يخرج إلى غار حراء فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد
288	كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة، إذا نزل عليه الوحي، وكان مما يحرك لسانه وشفتيه...
279	لا أراه إلا رجزا وطوفانا
399	لا تصل على عبد الله بن أبي بن سلول فإنه منافق، وقد نهاك الله عن أن تستغفر للمنافقين؛ قال له النبي ﷺ: خيرني ربي وسأزيد على السبعين
178 الهامش	لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء نوس على ذي الخلصة
389	ولا طير إلا طيرك
153	ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته
279	ليس برجز ولا طوفان
419	المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
306 الهامش	ملكتمها بما معكم...
161	ونفح بيده نحو المشرق...

فهرس الأشعار

الصفحة	المست	القائل
235	فلو أن الأطبأ كان حولي * وكان مع الأطبأ الشفاء	مجهول
236	صحت إلا أن ذكر الهوى * يدعو إلى الشوق فأنسى مآب	بشار
254	إذا ذكر الحباب بها أضرت * بها عين تضر على الحساب	بشار
256	كلما جنت لوعد * كان ممس في تباب	بشار
298	بت ضيفاً له معي الريم والأعقر والرائع الأناة الكعاب	بشار
274	... صانه الجد والمحض فقيه ذل وفيه التهاب	بشار
297	هي الروح من نفسي وللعين قرّة * فذاعلها نفسي وعيني حاجبي	بشار
231	لأقيت دفاع بحر لا يعضضعة * للمشرعين على أرجانه شرب	بشار
296	حتى إذا قرية حينه * منها ولولا الحين لم يقرب	بشار
298	أكرم خليطاً تثل كرامته * لست بجان من شوكة عبا	بشار
415	ركاب هول وأعواد لمملكة * ضراب أسباب هم حين يلهب	بشار
317	تدعو قعينا وقد عض الحديد بها * عض الثقاف على صم الأنابيب	النايعة الذبياني
319	إن تذبوا ثم تأتيني بقيتكم * فما علي بذنب منكم فوت	رويشد بن كثير
238	وانهني إن نهيتني عن هواها * باسم أخرى إن اسمها من فراحي	بشار
305	قطاة عزها شرك فيانت * تجاذبه وقد علق الجناح	مجنون بني عامر
234	فمالآن لا أسري إلى أم مالك * بعثي ولا أصغي إلى قول قرواح	بشار
231	ترد السرانر ثم تصدرها * تحت الظلام ولا تربي كشحا	بشار
106 الهامس	ثنتك عن لفظ النوى فهجوتني * وكلفنتني دادا فرحست بجداد	بشار
164	تعب كلها الحياة فما أعب * جب إلا من طامع في ازدياد	المعري
286	أيام عبدة وسطهن كأنها أم القلائد	بشار
318	ولا تقربن جارة إن سرها * عليك حرام فانكحن أو تابدا	الأعشى
219	لا ينقص الله حسادي فإتهم * أحب عندي من اللاء له الودد	بشار
		أبو فراس

318	دعوتك للجعن القريح المسهد * لدي وللنوم الطريد المشرد	الحمداني
293	رأت لها صورة تروق بها * فأقبئت فردة لمنفرد	بشار
356	ألا حبذا هند وأرض بها هند * وهند أتى من دونها النأي والبعد	الحطينة
366	قمالي أراني وابن عمي مالكا * متى أدن منه يتأ عني ويتبع	طرفه بن العبد
151	قمرًا وسأهورًا يسأل ويغمد	أمية بن أبي الصلت
275	ما زال من حرج الصبا في رند * يختال في ماء الندى المندي	بشار
237	لو أن عمرا هم أن يرقودا	مجهول
256	أرخت على قصب الروادف فانتثت * كالخيزرانة لدنة أملودا	بشار
295	فمن لامني في الغائيات فقل له * نعتن واحدا لازلت غير وحيد	بشار
320	وإن حرلما أن أرى الدهر باكيا * على هالك إلا بكيت على صخر	الخنساء
151	والسلطيط فوق الأرض مقتدر	أمية بن أبي الصلت
166	لو كان في البين إذ بانوا لهم دعة * لكان فقدم من أعظم الضرر	أبو تمام
166	فإن تدعهم فمن يرجون بعدكم * أو تنج منها فقد أنجيت من ضرر	جرير
166	لا يذكر الدهر أو يسري الخيال له * إلا تغنى بها أو مسه ضرر	بشار
353	رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت * فيضحي وأما بالعشي فيخصر	عمر بن أبي ربيعة
235	واستعملها سكرة قروية * قبل الصباح وقبل صوت العصفور	مجهول
238	وإني حينما يتني الهوى بصري * من حيثما سلكوا أدنو فانظور	ابن هرمة
274	ليست ترى حولها إلغا وراكبها * نشوان في جوة الباغوت مخمور	النايعة الذبياتي
319	آليت حبة العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس	المتلمس
296	إذا أنا لم أنفع خليي بوده * فإن عدوي لا يضرهم بغضي	النايعة الذبياتي

378	غَمَضَ الحديدُ بصاحبِيكَ فغمَضْنَا* وبقيت تطلبُ في الحباله منهُضَا	بشار
163	فبكى بناتي شجوهن وزوجتي * والأقربون إلي ثم تصدعوا	عبد بن الطيب
150 الهامش	وظمحة صبيرها جحلنجع * لم يحضها الجدول بالتسنع	أبو الهميسع
290	شريكان فيما بيننا من هوادة * صديقان جنّي وإنسنّ موفوق	الأعشى
297	أنتني الشمس زائرة * ولم تك تبرح الفلكا	بشار
318	ألا زعمت بسباسة الحي أنني * كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي	امرؤ القيس
237	أقول إذ خرت على الكلكال	مجهول
234	نحن قوم ملجن في زي ناس * فوق طير لها شخوص الجمال	المتنبي
235	وكل صنوت نثلة تبعية * ونسج سليم كل قضاء ذائل	النايعة الذبياني
282	قآب مصلوه بعين جلية * وغودر بالجولان حزم ونائل	النايعة الذبياني
228	... وقال اضرب الساقين إمك هابل	مجهول
312	يغشون حتى ما تهركلابهم * لا يسألون عن السواد المقبل	حسان
232	مأنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	الفرزدق
165	لا تظنن بغير حظ رتبة * قلم البليغ بدون حظ مغزل	المعري
237	مكورة جم العظام عطبول * كأن في أنيابها القرنفول	مجهول
253	وما حاجتي لو ساعد الدهر بالمني * كسحاب عليها الولوف وشكول	بشار
365	من خادر من ليوث الأسد مسكنه * في بطن عثر غيل دونه غيل	كعب بن زهير
293	تخف الأرض إن تفقدك يوما * وتبقى ما بقيت بها ثقيلًا	النايعة الذبياني
297	هي الشمس مسكنها في السماء * فعز السواد عزاء جميلًا	عباس بن الأحنف

151	قنواء في حريتها للبصير بها * عتق مبيين وفي الخدين تسهيل	كعب بن زهير
238,237	ينباع من ذفري غضوب جسرة * زيافة مثل الفسيف المكدم	عنتره
153	وقد أتلافى الهم عند احتضاره * بناج عليه الصيررية مكدم	المتلمس
369	ليست من السود أعقابا إذا انصرفت * ولا تبسيع بجنتي نحلة البرما	النايغة الذبياني
318	نحن حبسنا بني جديلة في * نار من الحرب جحمة الضرم	بعض الطائيين
79	ومهماتكن عند امرئ من خليقة * وإن خالها تخفى على الناس تعلم	زهير
368	جأت عليه كل بكر حرّة * فتركن كل قرارة كالدرهم	عنتره
234	غداة طفت علماء بكر بن وائل * وعجنا صدور الخيل نحو تميم	قطري
319	حفوا رؤوسهم لم يحلقوا تفثا * ولم يسئوا لهم قملا وصنسانا	أمية بن أبي الصلت
233 الهاش	درس المنا بمتالع فأبان * فتقاومت بالحبس فالسوبان	ليبيد
334	أقبل على النفس واستكمل فضائلها * فأنت بالعقل لا بالجسم إنسان	مجهول
42	تخوف الرحل منها تامكا قردا * كما تخوف عود النبعة السنن	أبو كبير الهدلي أو غيره
233 الهاش	لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني ولا أنت دياني فتخزوني	ذو الإصبع العدواني
119 أو 230	هتاك أخبية ولاج أبوبة * يخالط البرمنه الجد واللبنا	ابن مقبل أو القلاخ
377	جاد بالعين حين أعمى هواه * عينه فاتثنى بلا عيينين	الحريري
96	إذ ارقصت في مهمه الليل ضمها * إلى نهج مثل المجرة لاحيه	بشار
278 الهاش	فعلا فروع الأيهقان وأطفلت * بالجاهتين ظباؤها ونعامها	ليبيد
319	وتوجست ركز الأنيس فراعها * عن ظهر غيب والأنيس سقامها	ليبيد

فهرس الأمثال والأقوال

الصفحة	النص
321	أبوها وكيالها
340	الإحسان سلاح النصر
258	أعجمي قالعب به ما شنت
298	إنك لا تجني من الشوك العنب
104	ترى الفتيان كالنخل، وما يدريك ما الدخل
340	الجدة عون على المروءة
321	وخلقي نعم العون، وبينني وبين جاراتي بون
344	رب حال أفصح من لسان
322	رمتني بدائها وانسلت
154	استنوق الجمل
340	الصمت حكمة
321	في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار
340	لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين
386	لكل مقام مقال
321	ما آمنت أن أجد صحابة
163 و155	مكره أخاك لا يطل

المصادر والمراجع (•)

- 1- الآبي الأزهري (الشيخ صالح عبد السميع):
* الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية. الجزائر 1987.
- 2- الإبراشي (محمد عطية):
* الآداب السامية، مع بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وثروتها وأسرار جمالها. ط2 دار الحدائق بيروت 1984 .
- 3- الإبراهيمي (محمد البشير):
* عيون البصائر الجزء 1 ط1 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1398هـ-1978م. والجزء 2 طبع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر د.ت.
- 4- ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ت 606هـ):
* النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية بيروت د.ت.
- 5- الأختش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت 215هـ):
* كتاب العروض، قدم له وحققه ودرس قضاياها وعلق عليه د. أحمد محمد عبد الدايم عبد الله الناشر مكتبة الزهراء القاهرة 1409 - 1989.
- 6- الأصبهاني (أبو نعيم أحمد بن عبد الله):
* حلية الأولياء. ط4 دار الكتاب العربي بيروت 1405 (ضمن قرص مضغوط).
- 7- الأصمعي (عبد الملك بن قريب):
* الأضداد. ضمن ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي و السجستاني. و ابن السكيت و نيل للصاغاني تحقيق أوغست هفتر المطبعة الكاثوليكية بيروت 1973. وطبعة دار الكتب العلمية بيروت د.ت .
- 8- الأعشى (ميمون بن قيس):
* ديوان الأعشى دار بيروت 1400 هـ- 1980 م.

*** لم أراع في هذا الترتيب ألفاظ: ال و ابن و أبو. ولم أنكر محمد الطاهر ابن عشور ولا آثاره. لأنني قدمت الحديث عنها أول هذا البحث. كما أن المقصود بالقرص المشار إليه عند ذكر بعض كتب الحديث هو قرص المكتبة الألفية للسنة النبوية، ولديه أكثر من 1300 مجلد وكتاب، الإصدار 1.5 مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي 1419هـ-1999م عمان الأردن.

9- الأفغاني (سعيد):

*في أصول النحو دار الفكر بيروت. د.ت.

10- أمين (عبد الله):

*الاشتقاق. ط1 القاهرة 1376هـ - 1956م.

11- أمية بن أبي الصلت:

*ديوان أمية بن أبي الصلت. جمعه ووقف على طبعه بشير يموت. ط1 المكتبة

الأهلية بيروت 1353 هـ - 1934م.

12- الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان):

*الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين و معه كتاب

الإتصاف من الإتصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي د.ت.

13- الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم ت 328هـ):

*المذكر والمؤنث. تحقيق د. طارق الجنابي ط2 دار الرائد العربي بيروت 1406هـ -

1986م.

14- الأنصاري (عمر بن علي بن الملقن):

*خلاصة البدر المنير. تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، الطبعة الأولى،

مكتبة الرشد الرياض 1410 (ضمن القرص المضغوط).

15- أنيس (د. إبراهيم):

*دلالة الألفاظ. ط3 مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1972 .

*في اللهجات العربية. ط6 مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة د.ت.

16- الباجي (أبو الوليد):

*المنتقى شرح موطأ الإمام مالك. دار الكتاب العربي بيروت ط مصورة عن ط 1

بمطبعة السعادة بمصر 1331هـ، و 1332 هـ .

17- باي (ماريو):

*أسس علم اللغة. ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر ط3 عالم الكتب القاهرة

1408هـ - 1987م.

18- البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله):

*صحيح البخاري. تحقيق د. مصطفى ديب البغا ط3 دار ابن كثير اليمامة بيروت

1407هـ - 1987 (ضمن القرص المضغوط). وشرح وتحقيق الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي

ط 1 دار القلم بيروت 407 هـ-1987 م

19-البغدادي (عبد القادر ت 1093هـ):

*خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية. ط 1 المطبعة

الأميرية بولاق د.ت.

20-البيجوري (الشيخ إبراهيم):

*حاشية الباجوري على السلم في علم المنطق. مكتبة و مطبعة محمد علي صبيح

وأولاده بميدان الأزهر 1385 هـ-1966م.

21-التوحيدى (أبو حيان):

*كتاب الإمتاع والمؤانسة. صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين.

طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر، توزيع المكتبة العصرية بيروت. صيدا 1373 هـ

1953 م .

22-الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد):

*فقه اللغة و سر العربية. دار مكتبة الحياة بيروت د.ت.

23-ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى ت 291هـ):

*الفصيح. تحقيق ودراسة د. صبيح التميمي دار الشهاب باتنة د.ت.

24-الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):

*البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون ط 3 دون مكان الطبع 1388 هـ-1968م.

وكذا طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت - دار الفكر للجمع 1968.

25-الجرجاني (عبد القاهر):

*أسرار البلاغة. تصحيح محمد رشيد رضا ط 6 طبعة محمد علي صبيح بالأزهر

1379 هـ-1959 م .

*دلائل الإعجاز. تصحيح محمد عبده ومحمد الشنقيطي تعليق محمد رشيد رضا ط 6

طبعة محمد علي صبيح بالأزهر 1380 هـ-1960 م .

26-الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف ت 816هـ):

*كتاب التعريفات. معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي. تحقيق د.عبد

المنعم الحفني دار الرشاد القاهرة 1991.

27-جرير(أبو حذرة بن عطية التميمي):

*ديوان جرير دار صادر بيروت د.ت.

28- ابن الجزريّ (شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ت 833هـ):

*النشر في القراءات العشر. تصحيح ومراجعة الشيخ علي محمد الصبّاغ. دار الكتاب العربيّ. د.ت .

29- الجندي (أنور):

*خصائص الأدب العربيّ. دار الكتاب اللبناني بيروت. دار الكتاب المصري القاهرة د.ت.

30- ابن جنسيّ (أبو الفتح عثمان):

*الخصائص. تحقيق محمد علي النّجار. دار الكتاب العربيّ. د.ت .

*سر صناعة الإعراب. دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداويّ. ط1 دار القلم دمشق 1405هـ 1985م .

*المعتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1419هـ 1998م.

31- الجواليقي (أبو منصور ت 540هـ):

*المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط2 دار الكتب 1389هـ 1969م

32- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد):

*الصحاح، تاج اللغة و صحاح العربية. تحقيق د. إميل بديع يعقوب و د. محمد نبيل طريفي. ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1420هـ 1999م.

33- ابن الحاجب المالكي (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ت 646هـ):

*متن الشافية ضمن مجموع مهمات المتون. يشمل على ستة وستين متناً في مختلف الفنون والعلوم. دار الفكر د.ت.

34- ابن حبان (محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ت 354هـ):

*صحيح ابن حبان تحقيق شعيب الأرنؤوط ط2 مؤسسة الرسالة بيروت 1414هـ 1993م (ضمن القرص المضغوط).

35- حجازي (د. محمود فهمي):

*علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقلرن في ضوء التراث واللغات السامية دار الثقافة للنشر والتوزيع د.ت ولا مكان .

36- الحريري (القاسم بن علي بن محمد):

- * درة الغواص. شرحها وحواشيها وتكملتها. تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي، علي القرني ط 1 دار الجيل بيروت-مكتبة التراث الإسلامي القاهرة 1417هـ - 1996م.
- * مقامات الحريري. دار بيروت للطباعة والنشر بيروت 1398هـ - 1978م.
- 37- حسان بن ثابت الأنصاري:
- * ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. دار بيروت للطباعة والنشر بيروت 1398هـ - 1978م .
- 38- حسين الجزائري (محمد الخضر):
- * القياس في اللغة العربية. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م .
- 39- حماد (د. أحمد عبد الرحمان):
- * عوامل التطور اللغوي. دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية. ط 1 دار الأندلس بيروت 1403 هـ - 1983م .
- 40- ابن حنبل (أحمد أبو عبد الله الشيباني ت 241هـ):
- * مسند أحمد. مؤسسة قرطبة مصر د.ت.(ضمن القرص المضغوط).
- 41- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت 370هـ):
- * الحجة في القراءات السبع. تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم ط 4 دار الشروق بيروت، القاهرة 1401هـ - 1981م.
- 42- الخطيب التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي):
- * شرح ديوان الحماسة لأبي تمام. عالم الكتب بيروت د.ت.
- 43- ابن خلدون (عبد الرحمن):
- * المقدمة. ط 7 دار القلم بيروت 1409هـ - 1989م. وط 2 دار الكتاب اللبناني بيروت 1979.
- 44- الخليل بن أحمد:
- * كتاب العين. تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي. ط 1 منشورات دار الهجرة قم إيران 1405هـ -
- 45- خليل (د. حلمي):
- * المولد في العربية، دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام. ط 2 دار النهضة العربية بيروت 1405هـ - 1985م .
- 46- ابن الدهان البغدادي النحوي 569هـ:

- *الأضداد في اللغة. تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ضمن نفائس المخطوطات، ط2 مكتبة النهضة بغداد، مطبعة دار التضامن 1383هـ - 1963م .
- 47- ذو الرمة (غيلان بن عقبة العدوي):
- *ديوان ذي الرمة. شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب. حققه وقدم له وعلق عليه، د. عبد القدوس أبو صالح. ط3 مؤسسة الرسالة بيروت 1414هـ - 1993م.
- 48-الراجحي (د.عبده):
- *فقه اللغة في الكتب العربية. دار النهضة العربية بيروت 1979م.
- 49-الرازي (فخر الدين محمد بن عمر ت 606هـ):
- *التفسير الكبير. ط3 دار إحياء التراث العربي د.ت.
- 50-الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر):
- *مختار الصحاح. طبعة مكتبة لبنان بيروت 1986م.
- 51-الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد ت 503هـ):
- *معجم مفردات ألفاظ القرآن. ضبطه وصححه وخرج آياته وشواهد إبراهيم شمس الدين. ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1418هـ - 1997م.
- 52-الزبيدي (السيد محمد مرتضى):
- *تاج العروس دار صادر بيروت د.ت.
- 53-الزجاجي (أبو القاسم ت 337هـ):
- *الإيضاح في علل النحو. تحقيق د.مازن المبارك ط3 دار النفائس بيروت 1399هـ - 1979م.
- 54-الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر):
- *أساس البلاغة. تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود. دار المعرفة بيروت 1402هـ - 1982م.
- *الفائق في غريب الحديث. وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين. ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1417هـ - 1996م.
- *الكشاف. دار المعرفة بيروت د.ت.
- *المفصل في علم العربية، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد النعساني الحلبي. ط2 دار الجيل بيروت د.ت.

55- زهير بن أبي سلمى:

* ديوان زهير بن أبي سلمى. دار بيروت للطباعة والنشر 1399هـ-1979م.

56- الزوزني:

* شرح المعلقات السبع. دار بيروت 1400هـ-1980م.

57- زيدان (جرجي):

* تاريخ آداب اللغة العربية. ط 2 دار مكتبة الحياة بيروت 1978م.

* الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية. مراجعة وتعليق د. مراد كامل. ط 2 دار الحدائق

بيروت 1982م.

58- السامرائي (د. إبراهيم):

* فقه اللغة المقارن. ط 3 دار العلم للملايين 1983.

59- السبكي (تاج الدين عبد الوهاب):

* جمع الجوامع. ضمن مجموع مهمات المتون، ويشتمل على ستة وستين متناً في

مختلف الفنون والعلوم. دار الفكر. د. ت.

* معيد النعم ومبيد النقم، الإصلاح السياسي والإداري في الدولة العربية الإسلامية.

ط 1 دار الحدائق بيروت 1983.

60- السجستاني:

* الأضداد. ضمن ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي والسجستاني وابن السكيت

وذيل للصاغاني. تحقيق أوغست هفتر المطبعة الكاثوليكية بيروت 1973. وطبعة دار

الكتب العلمية بيروت د. ت.

61- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل البغدادي ت 316هـ):

* الأصول فسي النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي ط 1 مؤسسة الرسالة

بيروت.

* رسالة الاشتقاق. تحقيق محمد علي الدرويش، ومصطفى الحدري. منشورات دار

الثقافة مجلة الثقافة في دمشق 1973.

62- السكاكي (أبو يعقوب يوسف):

* مفتاح العلوم. ضبط و هوامش و تعليق نعيم زرزور ط 2 دار الكتب العلمية

بيروت 1407 هـ-1987م.

63- ابن السكيت:

*الأضداد. ضمن ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي والسجستاني وابن السكيت وذيل للصاغاني. تحقيق أوغستا هفتر، المطبعة الكاثوليكية بيروت 1973م. وطبعة دار الكتب العلمية بيروت د.ت.

64- ابن سلام (أبو عبيد القاسم الهروي ت 224هـ):

* غريب الحديث. ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1406هـ - 1986م.

65- سوسير (فردينان دي):

* دروس في الأسنوية العامة. تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد

عجينة. الدار العربية للكتاب 1985م.

66- السوسي (محمد بن حسين الهده السوسي التونسي):

* حاشية الشيخ محمد بن حسين الهده السوسي التونسي على قرّة العين، شرح

ورقات إمام الحرمين عبد الملك الجويني، للشيخ أبي عبد الله محمد الخطاب المالكي، و

بهامشه كتاب الإشارات في الأصول المالكية للشيخ أبي الوليد الباجي. طبع بمطبعة المنار

نونس 1370 هـ.

67- ابن سيده:

* المخصص. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة منشورات دار

الآفاق الجديدة بيروت د.ت.

68- سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر):

* كتاب سيبويه. تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، ط 3 عالم الكتب بيروت

1403 هـ - 1983م.

69- السيرافي (أبو سعيد):

* إدغام القراء. دراسة و تحقيق د. محمد علي عبد الكريم الرديني دار الشهاب باتنة

د.ت.

70- ابن سينا:

* أسباب حدوث الحروف. راجعه وقّم له طه عبد الرؤوف سعد. نشر مكتبة الكليات

الأزهرية القاهرة 1398هـ - 1978م.

71- السيوطي (أبو بكر جلال الدين عبد الرحمان):

* الإتقان في علوم القرآن و بهامشه إعجاز القرآن للباقلاني. عالم الكتب بيروت

د.ت. وطبعة المكتبة الثقافية بيروت 1973 وكذا دار الفكر د.ت.

- * الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق و تعليق د. أحمد محمد قاسم ط 1 السعادة
بالقاهرة 1396 هـ 1976م.
- * المزهر في علوم اللغة و أنواعها. شرح و ضبط و تعليق محمد أحمد جاد المولى،
محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي ط2 دار إحياء الكتب العربية د.ت. وط1 دار
الكتب العلمية بيروت 1418 هـ 1998م ضبطه و صحّحه ووضع حواشيه فؤاد علي
منصور ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1418 هـ 1998م .
- 72- الشافعي (محمد بن إدريس):
* الرسالة. تحقيق محمد سيد كيلاني ط2 مصطفى البابي الحلبي مصر 1403 هـ
1983م.
- 73- شاهين (د. توفيق محمد):
* عوامل تنمية اللغة العربية. ط1 مطبعة الدعوة الإسلامية القاهرة 1400 هـ 1980م.
* المشترك اللغوي نظرية و تطبيقا. ط1 مطبعة الدعوة الإسلامية القاهرة 1400 هـ
1980م.
- 74- الصاغانى:
* الأضداد. ضمن ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي والسجستاني وابن السكيت
وذيل للصاغانى. تحقيق أوغست هفتر المطبعة الكاثوليكية بيروت 1973م. وطبعة دار
الكتب العلمية بيروت د.ت.
- 75- الصالح (د. صبحى):
* دراسات في فقه اللغة. ط10 دار العلم للملايين بيروت مطبعة العلوم لبنان 1983م.
76- الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم ت 360 هـ):
* المعجم الكبير. تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ط2 مكتبة العلوم والحكم،
الموصل 1404 هـ 1983م (ضمن القرص المضغوط).
- 77- طرفة بن العبد:
* ديوان طرفة بن العبد. دار صادر بيروت د.ت .
- 78- ظاظا (د. حسن):
* كلام العرب من قضايا اللغة العربية. دار النهضة العربية بيروت 1976.
- 79- ابن عاشور (عبد الملك):
* مذكرة في ترجمة والده، بعث لي بها مشكورا.

80- ابن عاشور (محمد الفاضل):

* الحركة الأدبية والفكرية في تونس. النشرة الثالثة الدار التونسية للنشر 1983.

81- العاملي (أحمد رضا):

* مولد اللغة. منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1956م.

82- عبادة (د. محمد إبراهيم):

* عصور الاحتجاج في النحو العربي ج 1 دار المعارف القاهرة 1980م.

83- العباس بن الأحنف:

* ديوان العباس بن الأحنف. دار صادر- دار بيروت بيروت 1385هـ-1965م.

84- عبد الباقي (محمد فؤاد):

* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وقد استعنت في بحث الآيات أيضا بالقرص

المضغوط بترتيل الشيخ الحذيفي الإصدار السادس 6.31 شركة صخر لبرامج الحاسب 1991

1996.

85- العدناني (محمد):

* معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة. ط 2 مكتبة لبنان بيروت 1986م.

86- ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الملك ت 543هـ):

* عارضة الأحوذِي شرح صحيح الترمذي. دار الكتاب العربي د.ت.

87- ابن عصفور الإشبيلي:

* الممتع في التصريف. تحقيق د. فخر الدين قباوة ط 5 الدار العربية للكتاب 1403هـ-

1983م.

88- ابن عطية الأندلسي القاضي (أبو محمد عبد الحق ت 546هـ):

* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق المجلس العلمي بقاس. مطبعة

فضالة، المحمدية المغرب 1400هـ-1980م. و 1399هـ-1979م.

89- العقاد (عباس محمود):

* أشتات مجتمعات في اللغة والأدب. ط 3 دار المعارف بمصر 1970م.

90- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله المصري الهمداني):

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك و معه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن

عقيل. تأليف محمد محي الدين عبد الحميد. ط 16 دار الفكر 1399هـ-1979م. و دار إحياء

التراث العربي بيروت د.ت.

91- علوش (د. جميل):

* ابن الأتباري وجهوده في النحو. الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس 1981م .

92- العلوي اليمني (السيد يحيى بن حمزة):

* كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. مراجعة وضبط

وتدقيق محمد عبد السلام شاهين. ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1415هـ-1995م.

93- علي (د. أسعد أحمد):

* تهذيب المقدمة اللغوية للعلالي. ط3 دار السؤال دمشق 1406 هـ - 1985م.

94- ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي ت 1089هـ):

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار إحياء التراث العربي بيروت د.ت.

95- عمار (المختار بن أحمد):

* الشيخ محمد القاضل ابن عاشور حياته وأثره الفكري. الدار التونسية للنشر 1985م.

96- عمر بن أبي ربيعة:

* ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار صادر بيروت د.ت.

97- عمر (د. أحمد مختار):

* البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التآثر. ط4 عالم الكتب

القاهرة 1402 هـ - 1982م.

* العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي. ط1 عالم الكتب القاهرة

1401 هـ - 1981م.

* علم الدلالة. ط1 مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع الصفاة الكويت 1402 هـ -

1982م.

98- عنتره (بن شداد العيسى):

* ديوان عنتره. دار بيروت للطباعة و النشر بيروت 1404 هـ - 1984م.

99- ابن عيسى (د. حنفي):

* محاضرات في علم النفس اللغوي. الشركة الوطنية النشر والتوزيع -

الجزائر د.ت.

100- الغزالي (أبو حامد):

* المستصفي من علم الأصول. ومعه كتاب فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري.

ط2 دار الكتب العلمية بيروت د.ت.

101- فاخوري (عادل):

* علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة. ط1 دار الطليعة. بيروت 1985م.

102- ابن فارس (أبو الحسين أحمد) :

* الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها. تحقيق و تقديم مصطفى الشويمي ط مؤسسة أ. بدران بيروت 1383 هـ 1964م.
* مجمل اللغة. دراسة و تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. ط 2 مؤسسة الرسالة 1406 هـ 1986م.

* معجم مقاييس اللغة. تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون دار الفكر 1399 هـ 1979م.

103- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد):

* معاني القرآن. ط2 عالم الكتب بيروت 1980م.

104- الفيروزآبادي (مجد الدين):

* القاموس المحيط. توزيع مكتبة النوري دمشق. دار العلم للجميع بيروت د.ت.
105- الفيومي:

* المصباح المنير. مكتبة لبنان بيروت 1987م.

106- القاليّ (أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي):

* كتاب الأمالي. مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ط2 دار الجيل بيروت، دار الآفاق الجديدة بيروت 1407 هـ 1987م.

107- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله الدينوري ت376 هـ) :

* أدب الكاتب. تحقيق وضبط وشرح محمد محي الدين عبد الحميد. ط4 دار الجيل 1382 هـ 1963م مصورة عن طبعة السعادة بمصر.

* الشعر والشعراء. قدم له الشيخ حسن تميم، راجعه وأعد فهرسه الشيخ محمد عبد المنعم العريان. ط2 دار إحياء العلوم بيروت 1406 هـ 1986م.

108- القرطبيّ (شمس الدين أبو عبد الله محمد):

* الجامع لأحكام القرآن. دار إحياء التراث العربي، بيروت 1405 هـ 1985م. وكذا ط4 طبعة مكتبة رحاب الجزائر 1410 هـ 1990م.

109- القزويني (جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطيب):

*الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع. دار الكتب العلمیة بیروت د.ت.
*تلخیص المفتاح. ضمن مجموع مهمات المتون، یشتمل علی ستة وستین متناً
فی مختلف الفنون والعلوم. دار الفكر د.ت.

110- قیس بن الملوح:

*دیوان قیس بن الملوح، مجنون لیلی. روایة أبی یکر الثوابی. دراسة و تعليق
یسري عبد الغني. ط 1 دار الكتب العلمیة بیروت 1410 هـ 1990م.

111- کعب بن زهير:

*شرح دیوان کعب بن زهير. صنعة الإمام أبی سعید الحسن بن الحسين بن عبید
الله السکري. الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب
1369هـ 1950م.

112- الکفسويّ (أبو البقاء أبوب بن موسى الحسيني):

*الکلیات، معجم فی المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق د. عدنان درويش، محمد
المصري. ط 2 مؤسسة الرسالة بیروت 1413هـ 1993م.

113- ابن ماجه (محمد بن يزيد أبو عبد الله القرويني):

*سنن ابن ماجه. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بیروت د.ت (ضمن
القرص المضغوط).

114- المارغني (إبراهيم):

*النجوم الطوالع علی الذرر اللوامع فی أصل مقرأ الإمام نافع. شرح لمنظومة أبی
الحسن عليّ الریاطي المعروف بابن برّي. ط تونس 1354هـ 1935م.

115- مالك بن أنس (أبو عبد الله الأصمحي):

*موطأ مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي مصر د.ت. ولا
رقم الطبعة (ضمن القرص المضغوط).

116- ابن مالك:

*تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق وتقديم محمد كامل بركات دار الكاتب
العربي 1388هـ 1968م .

117- المبارک (محمد):

*فقه اللغة وخصائص العربية. ط 7 دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1401هـ
1981م.

118-المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد):

*الكامل في اللغة والأدب. مؤسسة المعارف بيروت. د.ت.

*كتاب المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ط2 دار الكتاب المصري

القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت 1399هـ - 1979م.

119-مدكور (د.عاطف):

*علم اللغة بين التراث والمعاصرة. دار الثقافة القاهرة 1987م .

120-امرؤ القيس:

*ديوان امرؤ القيس دار بيروت للطباعة والنشر بيروت 1392هـ-1972م.

121-المسدي (د.عبد السلام):

*اللسانيات من خلال النصوص. النشرة الأولى الدار التونسية للنشر، 1984م.

122-مسلم النيسابوري القشيري (أبو الحسين ابن الحجاج):

*الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء

التراث العربي بيروت د.ت (ضمن القرص المضغوط). وكذا نسخة دار المعرفة

بيروت. د.ت.

123-المعري (أبو العلاء):

*سقط الزند . دار صادر بيروت 1412هـ-1992م.

124-ابن منظور:

*لسان العرب. دار صادر بيروت. دار إحياء التراث العربي بيروت د.ت.

125-مواعدة (محمد):

*محمد الخضر حسين حياته وآثاره. الدار التونسية للنشر 1974م.

126-الميداني:

*مجمع الأمثال. ط2 منشورات دار مكتبة الحياة بيروت د.ت. وط1 دار الكتب

العلمية بيروت 1408هـ - 1988م بتقديم وتعليق نعيم حسين زرزور. وط دار المعرفة

بيروت د.ت. بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

127-النووي (أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف):

*تهذيب الأسماء. ط1 دار الفكر بيروت 1996(ضمن القرص المضغوط).

128-نويوات (موسى الأحمدى):

*شرح الأسئلة الرمضانية. إعداد موسى الأحمدى نويوات. الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع الجزائر 1982م.

129- اليازجي (ناصيف):

*العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب. دار بيروت للطباعة والنشر بيروت

1401هـ-1981م.

130-اليسوعي (الراهب رفائيل نخلة):

*غرائب اللغة العربية. ط3 دار المشرق، بيروت1984م.

المراجع باللغة الأجنبية:

131-cours de phonétique acoustique. Etienne Emérit سلسلة

société nationale d'édition et de diffusion Alger 1977. سيبيوية.

132-Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. Ducrot (oswald) Todorov (Tzvetan).

133-Le langage, introduction à l'étude de la parole. Edward Sapir. Imprimé en1967 France, petite bibliothèque payot, 106 boulevard Saint Germain, paris 6°.

134-Nouveau dictionnaire étymologique et historique Albert Dauzat ,Jean Dubois , Henri mittèrand. 4° édition revue et corrigée 1978. Librairie Larousse. ParisVI.

135 -Petit larousse en couleurs, dictionnaire encyclopédique pour tous. librairie larousse, Editions du seuil 17, rue du Montparnasse, paris VI édition 1986.

المجلات:

136-تراثنا: نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. العدد 2

(15) السنة الرابعة ربيع الثاني 1409هـ.

137-جوهر الإسلام، مجلة إسلامية جامعة، عدد خاص بالشيخ الإمام محمد الطاهر

ابن عاشور السنة العاشرة العدد 3، 4-1398هـ-1978م تونس.

138-اللسانيات: مجلة في علم اللسان البشري. يصدرها معهد العلوم اللسانية

والصوتية جامعة الجزائر المجلد الأول ج1 سنة 1971 م، والمجلد الأول ج2 سنة1971م،

والمجلد الثاني ج1 سنة 1972.

139-مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 269/4، مقال للأستاذ أنستاس ماري

الكرمني - معنى الصوت المجسد.

140-همزة الوصل: مجلة التربية والتكوين عدد خاص 1991م، تعليمية اللغة

والأدب العربي، ماذا ندرس؟ لمن ندرس؟ كيف ندرس؟ وزارة التربية - مديرية التكوين
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
أ	المقَدِّمَة توفيقها عرض لآثار الشيخ ابن عاشور المعتمدة في البحث
1	تمهيد: ترجمة الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور
6	الفصل الأول: المفاهيم اللغوية العامة
7	تمهيد في التعريف ببعض المصطلحات اللغوية
7	اللغة والكلام
11	رأى الشيخ ابن عاشور
17	القول
17	رأى الشيخ ابن عاشور
17	الكلمة واللفظ
18	رأى الشيخ ابن عاشور
19	الموضع
23	المبحث الأول: نشأة اللغة وتفرعها
24	المطلب الأول: نشأة اللغة
24	أ- مذهب سب التوقيف
25	ب- مذهب الاصطلاح
25	ج- مذهب المحاكاة
26	د- مذهب الجمع بين التوقيف والاصطلاح
26	رأى الشيخ ابن عاشور في نشأة اللغة
28	المطلب الثاني: تفسررر اللغات
30	رأى الشيخ ابن عاشور
34	المبحث الثاني: مفهوم علوم العربية وطريق اكتسابها
35	المطلب الأول: مفهوم علوم العربية
39	علم العربية عند الشيخ ابن عاشور
43	فروع علم العربية
60	المطلب الثاني: طريق اكتساب اللغة

61	نظرة الشيخ ابن عاشور في تعليم العربية
66	المعلم
70	التلميذ
76	الكتاب
80	النظام العام
83	الفصل الثاني: حياة اللغة العربية عند الشيخ ابن عاشور
84	المبحث الأول: مكانة العربية وذكر لهجاتها و تداخلها
85	المطلب الأول: مكانة العربية بين اللغات
86	أحكام الشسيخ ابن عاشور
93	المطلب الثاني: اللهجات العربية و تداخلها
93	المسألة الأولى: اللهجات العربية
97	اللهجات العربية في آثار الشيخ ابن عاشور
97	الفرع الأول: تحديد القبيلة
101	الفرع الثاني: تحديد المكان
102	الملاحظات
105	المآخذ
106	المسألة الثانية: تداخل اللهجات
108	رأي الشيخ ابن عاشور
110	المبحث الثاني: تنمية اللغة العربية ووسائلها
114	المطلب الأول: القياس
118	رأي الشيخ ابن عاشور
124	المطلب الثاني: الاشتقاق
125	المسألة الأولى: أصل الاشتقاق
125	رأي الشيخ ابن عاشور
127	المسألة الثانية: الاشتقاق من الجامد
129	رأي الشيخ ابن عاشور
132	ملحق في الاشتقاق الكبير (الأكبر)

134	رأى الشيخ ابن عاشور
135	المطلب الثالث: النحت
136	رأى الشيخ ابن عاشور
141	المطلب الرابع: الاصطلاح
144	المبحث الثالث: التطور اللغوي ومظاهره عند الشيخ ابن عاشور
146	المطلب الأول: التطور اللغوي عند الشيخ ابن عاشور
149	بعض مظاهر التطور اللغوي
152	المطلب الثاني: ظاهرة الألف
159	نماذج من اللفظ في نظر الشيخ ابن عاشور
167	نماذج من اللفظ في لسان الشيخ ابن عاشور
173	الفصل الثالث: التفكير الصوتي عند الشيخ ابن عاشور
174	المبحث الأول: الأصوات العربية
175	المطلب الأول: التعريف بالصوت اللغوي وبعض عيوب النطق
175	الصوت
176	الصوت اللغوي
180	بعض عيوب النطق
183	المطلب الثاني: مخارج الأصوات
183	تعريفها
184	رأى الشيخ ابن عاشور
190	المطلب الثالث: صفات الأصوات
190	تعريفها
190	رأى الشيخ ابن عاشور
195	ملاحظة
196	المبحث الثاني: تركيب الأصوات
197	تمهيد في الخفة والثقل
201	المطلب الأول: القلب والإبدال
201	المسألة الأولى: القلب اللغوي

202	رأي الشيخ ابن عاشور
204	المسألة الثانية: الإبدال اللغوي
205	رأي الشيخ ابن عاشور
207	بعض حروف الإبدال عند الشيخ ابن عاشور
210	المسألة الثالثة: الإبدال والإعلال الصرفيان
210	الفرع الأول: الإبدال الصرفي
212	الفرع الثاني: الإعلال الصرفي
216	المطلب الثاني: الإدغام
217	ظاهرة الإدغام في آثار الشيخ ابن عاشور
220	بعض حروف الإدغام عند الشيخ ابن عاشور
227	المطلب الثالث: الإتياع و الممسزوجة
229	ظاهرة الإتياع و المزوجة عند الشيخ ابن عاشور
231	المطلب الرابع: الحذف و الإشباع
231	المسألة الأولى: الحذف
234	الحذف عند الشيخ ابن عاشور
236	المسألة الثانية: الإشباع
238	الإشباع عند الشيخ ابن عاشور
239	الفصل الرابع: منهج الشيخ ابن عاشور في دراسة متن اللغة العربية
240	تمهيد
247	المبحث الأول: خصائص الدراسة المعجمية في مؤلفات الشيخ ابن عاشور
248	المطلب الأول: الضبط
249	الضبط بالرسم
250	الضبط بالميزان الصرفي
250	الضبط بالمثل المشهور
251	الضبط باللفظ
252	ملاحظات
255	مآخذ

256	المطلب الثاني: بيان الأصل
258	المسألة الأولى: الأصول اللفظية
258	الفرع الأول: المعـرّب
261	ملاحظات
263	الفرع الثاني: المسوؤـد
264	الفرع الثالث: المشتق وتوابعه
265	الملاحظات
266	المسألة الثانية: الأصول المعنوية
267	الملاحظات
269	المطلب الثالث: الشـرح
270	طسرق الشرح
272	نماذج من المآخذ
279	الملاحظات العامة
281	الملاحظات الخاصة
281	أولا: محور الدلالة
286	ثانيا: محور الاستعمال
289	ثالثا: محور التصريف
294	رابعا: محور النحو
296	خامسا: محور البلاغة
298	المطلب الرابع: التوثيق
299	المبحث الثاني: منهج التوثيق اللغوي عند الشيخ ابن عاشور
301	المطلب الأول: الاستشهاد
301	المسألة الأولى: القرآن الكريم وقراءاته
303	الملاحظات
305	المسألة الثانية: الأحاديث الشريفة والآثار
309	الملاحظات
312	المسألة الثالثة: كلام العسـر

312	الفرع الأول: الشعر
318	الملاحظات
320	الفرع الثاني: النثر
321	الملاحظات
322	المطلب الثاني: الاعتماد
324	ملاحظات
327	الفصل الخامس: التفكير الدلالي عند الشيخ ابن عاشور
328	المبحث الأول: تعريف الدلالة وتقسيماتها
329	المطلب الأول: تعريف الدلالة
329	الدلالة والمعنى والاستفادة
332	علاقة اللفظ بالمعنى
335	درجات الفهم وعوامله
338	المطلب الثاني: تقسيمات الدلالة
339	أولاً- دلالة اللفظ
341	ثانياً- دلالة الإشارة
342	ثالثاً- دلالة العقد
342	رابعاً- دلالة الخط
344	خامساً- دلالة النصب
345	المبحث الثاني: أنواع الدلالات اللغوية
346	المطلب الأول: دلالة البنية اللغوية
346	المسألة الأولى: البنية الصرفية
346	رأي الشيخ ابن عاشور
347	الملاحظات
349	المسألة الثانية: البنية اللفظية
349	الفرع الأول: كمية الحروف
352	الفرع الثاني: أجناس الحروف
353	المطلب الثاني: دلالة المشترك اللغوي

354	المسألة الأولى: الترادف
358	رأي الشيخ ابن عاشور في الترادف
366	أسباب وقسوع الترادف
370	المسألة الثانية: الاشتراك اللفظي
372	استعمال المشترك في معانيه
374	رأي الشيخ ابن عاشور في المشترك اللفظي
377	استعمال المشترك في معانيه
379	المسألة الثالثة: التضاد
381	أسباب نشوء التضاد
382	رأي الشيخ ابن عاشور في التضاد
383	الملاحظات
384	المطلب الثالث: دلالة السياق
387	رأي الشيخ ابن عاشور في دلالة السياق
390	المسألة الأولى: دلالة الوقف
390	رأي الشيخ ابن عاشور
391	المسألة الثانية: دلالة النظم
393	دلالة النظم عند الشيخ ابن عاشور
396	مراتب دلالات النظم القرآني
397	علائق المعاني المحتملة في نظم القرآن الكريم
398	أدلة إرادة معاني جمل القرآن الكريم
400	شروط حمل النظم القرآني على معانيه معاً
401	المسألة الثالثة: دلالة المسجوز
405	استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معاً
407	دلالة المجاز عند الشيخ ابن عاشور
413	استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معاً
416	ملحق في الكناية والتعريض والمجاز العقلي
416	الفرع الأول: الكناية

419	الفرع الثاني: التعريض
421	الفرع الثالث: المجاز العقليّ
423	الخاتمة
429	Résumé de la thèse
430	فهرس الآيسات القرآنية
439	فهرس الأحاديث والآثار الشريفة
441	فهرس الأثسعار
445	فهرس الأمثال والأقوال
446	المصادر والمراجع
462	فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية